

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

نہایت کلاں

ف

فنون الأدب

تأليف

شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَآلِهِ

السُّفْرُ التَّاسِعُ

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

عن الجزء التاسع من نهاية الأرب

في دار الكتب من نسخ هذا الجزء نسخة واحدة كاملة مأخوذة بالتصوير الشمسي ، وقطعة من نسخة أخرى مأخوذة بالتصوير الشمسي أيضا ، تبدئ (من) الفن الثالث في الحيوان الصامت (في صفحة ٢٢٤ ، وقد شمل التحريف والتصحيح ألفاظ هذا الجزء في كلتا النسختين بظلمة كثيفة لا يكاد يبدو فيها الصواب إلا بالتفكير الطويل والبحث المستقصى ، فما زلنا نستخرج الصحيح من المعتل ، ونتعرف الصواب من الخطأ بما يجاوره ويتصل به من الألفاظ الصحيحة التي لم يمسح ولا تحريف ، مراعين في ذلك سياق الكلام وما تقتضيه أساليب الكتاب والشعراء في مختلف العصور والبيئات ، مستعينين بعد ذلك بالمصادر الكثيرة التي بين أيدينا ، من دواوين الشعراء ورسائل الكتاب وكتب المحاضرات والمنتخبات الأدبية ومصنفات اللغة وغيرها من علوم العربية ، والمعجمات المختصة بأسماء الرواة وأنسابهم ، وما ألقه العلماء في الأمكنة والبلاد وضبط أسمائها وتعيين مواقعها ، وغير ذلك من أنواع المؤلفات التي تراها مفصلة بعد في بيان الكتب والمصادر التي رجعنا إليها في تصحيح هذا الجزء ، كل نوع منها فيما يتعلق به من أغراضه وأبوابه ، غير مكتفين من كل كتاب بنسخة واحدة ، بل جمعنا ما أستطعنا جمعه من نسخته لنتخير أصحها رواية وأقومها لفظا ، منبهين في الحواشي على اختلاف

هذه النسخ في رواياتها وعلى ما ترتجحه منها ؛ وعسى أن نكون قد وقفتنا في هذا الجزء الى ما نقصد إليه في جميع أجزاء هذا الكتاب من إصلاح المحزف من ألفاظها ، وتكميل ما نقص من عباراتها ، وتفسير غريبها ، وشرح ما أشكل من جملها وأبياتها ، وضبط ما ألبس من ألفاظها ، وتحقيق ما أشتملت عليه من أسماء الأماكن والبلاد والقبايل والأشخاص وضبطها على الوجه الصحيح ، والتنبيه على كثير مما ورد فيها من الألفاظ والصيغ والعبارات الدخيلة والعاطية ، وغير ذلك من الأغراض .

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الموضع أننا لم نضع لفظا مكان لفظ آخر في الأصل إلا إذا كان التحريف في لفظ الأصل ظاهرا لا يستقيم به المعنى على وجه من الوجوه ، بشرط أن يتقارب اللفظان في رسم الحروف تقاربا يجعلهما كالمثقفين ، ليكون الظن أن رجحنا اشتباه اللفظين على التام ، والاحتياط أقرب في تحريف أحدهما عن الآخر ، مؤثرين في ذلك النقل عن المصادر الموثوق بمؤلفيها ، منبهين في الحواشي على ما كان في الأصل من حروف هذا اللفظ ووجه اختيار غيره والمصدر الذي أخذناه عنه ؛ سواء أكان هذا اللفظ منقولاً عن كتاب ، أم كان من عندنا ؛ فإذا أفاد لفظ الأصل معنى يستقيم به الكلام على وجه من الوجوه ولو كان ضعيفا أبقيناه على حاله لم نغير منه حرفا ، وإن بدا لنا من الألفاظ ما هو أفضل منه وأقرب إلى السياق أثبتناه في الحواشي ، كما أننا لم نضبط علما من الأعلام المشتمل عليها هذا الجزء إلا إذا ورد بضبطه نص صريح لا يحتمل التأويل فيما لدينا من الكتب الموثوق بمؤلفيها ومصححيها ، فإذا ورد هذا الاسم في الكتب مضبوطا بالقلم ولم نجد من النصوص الدالة على ضبطه ما نطمئن إليه ، نبهنا على ذلك في الحواشي ، فنقول : « كذا ضبط هذا الاسم بالقلم لا بالعارة في كتاب كذا » .

وإن من النعم الكبرى على العلم والأدب التي لا يفنى بحققها شكر، ولا يقوم
بمجدها نثر ولا شعر، تلك العناية العظيمة والرعاية الكبرى من مولانا ملك البلاد،
وشيل إسماعيل (صاحب الجلالة فؤاد الأول) أيّد الله ملكه، وأدام ظله، وحرس
للبلاد ولحق عهده (سمو الأمير فاروق) فقد تمّ في عهده السعيد طبع كثير من
الكتب النافعة في مختلف الفنون، والكشف عن ثروة علمية واسعة مما تركه السلف
تذكراً للخلف .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بالشكر والثناء هذا الجهد العظيم الذي بذله
ويبذله المدير الحازم والمربي الفاضل الأستاذ (محمد أسعد برادة بك) مدير دار
الكتب المصرية، وأهتمامه الصادق باخراج هذه الكتب في أقرب وقت ممكن
على أحسن وجه وأكمله، تحقيقاً لما تنوّق إليه الأئمة العربية جمعاء من إحياء لغتها
وآدابها بنشر الكتب الثمينة في الدين واللغة والأدب والتاريخ، وغيرها من أنواع
العلوم .

كما لا يفوتنا أن نثني الثناء الجميل على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ
(السيد محمد الببلاوي) مراقب إحياء الآداب العربية على ما يسديه الى مصحّحي
هذه الكتب من الإرشادات القويمة، والآراء السديدة، ونسأل الله سبحانه التسديد
في القول، والتوفيق في العمل ما

مصحّحه

أحمد الزين

تحريراً بالقاهرة في يوم الأربعاء ١٥ محرم سنة ١٣٥٢
١٠ مايو سنة ١٩٣٣

فهرس

السفر التاسع

من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويرى

صفحة

- ١ ذكر كتابة الحكم والشروط وما يتصف به الكاتب ويحتاج إليه
- ٢ أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة
- ٣ وأما طلاقة العبارة وذلاقة اللسان
- ٣ وأما حسن الخط
- ٤ وأما معرفة العربية
- ٤ وأما معرفة الفقه
- ٥ وأما علم الحساب والفرائض
- ٦ وأما معرفة صناعة الوراقة
- ٦ ذكر صورة ما أصطلح عليه الكتاب من أوضاع الوراقة
- ٩ ذكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كل واقعة
- ١٠ أما الإقرارات وما يتصل بها من الرهن والضمان
- ١٧ وأما الحوالة
- ١٧ فصل وأما الشركة
- ١٩ وأما القراض

صفحة	
٢٠	وأما العارية
٢٠	وأما الهبة والنحلة
٢٢	وأما الصدقة والرجوع
٢٣	وأما التملك
٢٤	وأما اليسوع
٧٣	وأما الرد بالعيب والفسخ
٧٣	في مقابلة تكتب على ظهر المباينة
٧٤	وأما الشفعة
٨٤	وأما السلم والمقابلة فيه
٨٥	وأما القسمة والمناصفة
٨٨	وأما الأجزاء
١٠٣	وأما المسافة
١٠٤	وأما الوصايا والشهادة على الكوافل بالقبوض
١١٠	وأما العتق والتدبير وتعليق العتق
١١٣	وأما الكتابة
١١٥	وأما النكاح وما يتعلق به
	وأما أقرار الزوجين بالزوجية واعتراف الزوج بمبلغ الصداق وما يتصل بذلك
١٢٤	من فرض الزوجة والإشهاد عليها بقبض الكسوة
١٣٦	وأما الطلاق وما يتصل به من الفروض الواجبة
١٣١	وأما تعليق الطلاق وفسخ النكاح
١٣٤	وأما نفى ولد الجارية والإقرار باستيلاد الأمة

من نهاية الأرب (ط)

وأما الوكالات	١٣٥
وأما المحاضر على اختلافها	١٣٧
وأما الإجمالات	١٤٥
وأما الكتب الحكيمة	١٥٢
وأما التقاليد الحكيمة	١٥٥
وأما الأوقاف والتجيسات	١٥٦
المؤتلف والمختلف من أسماء نقلة الحديث	١٦٠
المؤتلف والمختلف من نسب رجال الحديث	١٧٩
وأما من ينسخ العلوم	٢١٤
وأما من ينسخ التاريخ	٢١٤
وأما من ينسخ الشعر	٢١٧
ذكر كتابة التعليم وما يحتاج من تصدى لها إلى معرفته — فأما تعليم الإبتداء	٢١٨
وأما تعليم الانتهاء	٢٢٠
الفن الثالث في الحيوان الصامت	٢٢٤

القسام الأول

من هذا الفن في السباع وما يتصل بها من جنسها، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

في الأسد والببر والثور

أما أسماء الأسد	٢٢٦
وأما أصناف الآساد وأجناسها	٢٢٧

صفحة	
٢٢٨	وأما عاداتها فى حملها ووضعها وحضانتها
٢٢٩	وأما عاداتها فى وثباتها وثباتها وأفعالها وصبرها وسرعة مشيها وأكلها
٢٣٠	وأما ما فى الأسد من الجراءة والجلين
٢٣٤	ذكر شىء مما وصف به الأسد نظرا وثرأ
٢٤٢	وأما البروما قيل فيه
٢٤٣	ذكر ما قيل فى الثمر
٢٤٥	ما قاله الشعراء فى وصف الثمر

الباب الثانى

من القسم الأول من الفن الثالث فى قيل فى الفهد والكلب والذئب
والضبع والنمس — ذكر ما قيل فى الفهد

٢٤٨	ما قيل فى وصف الفهود من النظم والنثر
٢٥٤	ذكر ما قيل فى الكلاب
٢٥٥	(فصل) قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ
٢٦٠	ذكر دلائل النجابة والفراة فى كلاب الصيد
٢٦١	ذكر شىء مما وصفت به كلاب الصيد نظرا وثرأ
٢٧٠	ذكر ما قيل فى الذئب
٢٧٢	ذكر ما وصف به الذئب
٢٧٤	ذكر ما قيل فى الضبع
٢٧٦	ذكر ما قيل فى النمس

الباب الثالث

من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل في السنجاب
والثعلب والدبّ والهتر والخنزير - فأما السنجاب

٢٧٨ ذكر ما وصف به السنجاب
٢٧٩ ذكر ما قيل في الثعلب
٢٨١ ذكر ما وصف به الثعلب
٢٨٢ ذكر ما قيل في الدبّ
٢٨٣ ذكر ما قيل في الهتر
٢٨٥ ذكر ما وصف به الهتر
٢٩٩ ذكر ما قيل في الخنزير
٣٠١ ذكر ما وصف به الخنزير

القسم الثاني

من الفن الثالث في الوحوش والظباء وما يتصل بها من جنسها
وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

من هذا القسم فيما قيل في الفيل والكركدن والزرافة والمها والإبل

٣٠٢ ذكر ما قيل في الفيل
٣٠٨ ذكر شيء مما وصف به الفيل نظماً
٣١٥ ذكر ما قيل في الكركدن
٣١٧ ذكر ما قيل في الزرافة

صفحة	
٣١٨	ذكر ما وصفت به الزرافة
٣٢٢	ذكر ما قيل في البقر الوحشية — وهى المها، والإيّل — أما سنّها
٣٢٢	وأما ما قيل فى المها
٣٢٢	ذكر ما وصفت به المها
٣٢٤	وأما ما قيل فى الإيّل
٣٢٥	ذكر ما قيل فى امتناعه عن شرب الماء مع حاجته إليه

الباب الثانى

من القسم الثانى من الفن الثالث فيما قيل فى الجمر الوحشية والوعل واللط

٣٢٦	ذكر ما قيل فى الجمر الوحشية
٣٢٧	ذكر ما وصفت به الجمر الوحشية من النثر والنظم
٣٢٩	ذكر ما قيل فى الوعل
٣٣٠	ذكر ما وصف به الوعل
٣٣١	ذكر ما قيل فى اللط

الباب الثالث

من القسم الثانى من الفن الثالث فى الظبي والأرنب والقرد والنعام

٣٣٢	ذكر ما قيل فى الظبي
٣٣٣	فصل ومّا يلتحق بهذا النوع غزال المسك
٣٣٣	ذكر ما وصف به الغزال من الشعر
٣٣٤	ذكر ما قيل فى الأرنب
٣٣٥	منافع الأرنب

صفحة	
٣٣٦	ذكر ما وصف به الأرب
٣٣٦	ذكر ما قيل في القرد
٣٣٩	ذكر ما قيل في النعام
٣٤٠	ذكر ما وصفت به النعامة

القسم الثالث

من الفن الثالث في الدواب والأنعام ؛ وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

من هذا القسم في الخيل

٣٤٣	ذكر ما ورد في آبداء خلق الخيل
٣٤٦	ذكر ما ورد في فضل الخيل وبركتها وفضل الإنفاق عليها
٣٥٣	ذكر ما جاء في فضل الطرق
٣٥٤	ذكر ما جاء من دعاء الفرس لصاحبه
	ذكر ما ورد من أن الشيطان لا يُخِيل من في داره فرس عتيق ولا يدخل
٣٥٥	دارا فيها فرس عتيق
	ذكر ما جاء في التماس نسل الخيل والنهي عن خصائها والرخصة فيه والنهي
٣٥٦	عن هَلْبِها وجرّ أعرافها ونواصيها
٣٥٨	ذكر ما قيل في أكل لحوم الخيل من الإباحة والكراهة
٣٦٠	ذكر ما جاء في النهي عن عَسْب الفحل وبيع مائه
٣٦٠	ذكر ما جاء في إكرام الخيل ومنع إذالتها
	ذكر ما ورد من الأمر بارتباط الخيل وما يستحبّ من ألوانها وشياتها
٣٦١	وذكرورها وإنائها

صفحة	
٣٦٥	ذكر ترجيح إناث الخيل على فحولها و ترجيح فحولها على إناثها وما جاء في ذلك
٣٦٦	ذكر ما ورد في شؤم الفرس وما يذم من عَصَمِها ورجلها
٣٦٨	ذكر ما جاء في سباق الخيل وما يحلّ منه وما يحرم
٣٧٣	وأما أسماء السوابق في الحَلَبَة
٣٧٥	ومما يتصل بهذا الفصل ترتيب عدو الفرس
٣٧٥	كيفية تضمير الخيل
	ذكر ما يقسم لصاحب الفرس من سهام الغنيمة والفرق في ذلك بين العراب
٣٧٥	والهَجْنُ والبراذين
٣٧٨	ذكر سقوط الزكاة في الخيل

تمّ الفهرس

بيان أهمّ الكتب والمصادر التي رجعنا إليها في تصحيح هذا الجزء مرتبة على حروف المعجم

- (إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى) لشهاب الدين القسطلانى .
- (الإرشاد الشافى على متن الكافى فى علمى العروض والقوافى) للدمنهورى .
- (أساس البلاغة) للزحشرى .
- (أسماء الوحوش) للاصمعى .
- (الإصابة فى تمييز الصحابة) لأبن حجر العسقلانى .
- (الأغانى) لأبن الفرّج الأصفهانى .
- (أقرب الموارد) لسعيد الخورى الشرتونى اللبناى .
- (الإكمال فى رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والانساب) لأبن ماكولا .
- (الأنساب) للسمعانى .
- (الأموال) لأبن عبيدة .
- (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) وهو تاريخ مصر لأبن إياس .
- (تاج العروس) وهو شرح القاموس للزبيدى .
- (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري .
- (تاريخ ابن الأثير) .
- (تاريخ الأدب او حياة اللغة العربية) للرحوم حفى بك ناصف .
- (تاريخ بغداد) للخطيب .

- تاريخ الطبري .
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني .
- تقريب التهذيب في أسماء الرجال له أيضا .
- التبيان وهو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، للعكبري .
- تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب لابن خطيب الدهشة .
- تقويم البلدان لأبي الفداء .
- تمكلة القواميس العربية لدوزي .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي .
- جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود لأبي عبد الله الأسيوطي .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني .
- الحيوان للجاحظ .
- حياة الحيوان للدميري .
- الخطوط للقريري .
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفي الدين الخزرجي .
- ديوان أبي نواس .
- ديوان ابن حمديس .
- ديوان الحيوان، للسيوطي .
- ديوان ابن هاني الأندلسي .
- ديوان عروة بن الورد .
- ديوان الأخطل .
- ديوان الأرجاني .

- ديوان ابن خفاجة .
- ديوان ابن المعتز .
- (ديوان المعاني) لأبي هلال العسكري .
- (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) لأبن بسام .
- (رشحات المداد فيما يتعلق بالصفائات الجياد) للبخشي الحلبي .
- (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لأبن العماد الحنبلي .
- (شرح الأشموني) على ألفية أبن مالك .
- (شرح الرضي) على الكافية .
- (شرح ابن هشام) على قصيدة بانت سعاد .
- (شرح المنهج) لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري .
- (شرح مقامات بديع الزمان الهمداني) للأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده .
- (شرفنامه — وهو كتاب باللغة الفارسية في تاريخ الأكراد) — للأمير شرنغان البدليسي .
- (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) لشهاب الدين الحفاجي .
- (شرح النووي) على صحيح مسلم .
- (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء) للقلقشندي .
- صحيح البخاري .
- (طبقات الشافعية الكبرى) لابن السبكي .
- (الطبقات الكبرى) لأبن سعد .
- (عقد الأجياد في الصفائات الجياد) للسيد محمد الجزائري الحسني .
- (العقد الفريد) لأبن عبد ربه .

- (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) لبدر الدين العيني .
- (العمدة في صناعة الشعر وقده) لأبن رشيقي القيرواني .
- (فتح العزيز وهو الشرح الكبير للرافعي على كتاب الوجيز) للغزالي .
- (الفتاوى الهندية) لجماعة من أفاضل الهند رئيسهم الشيخ نظام الدين .
- (فهرست ابن النديم) .
- (فضل الخليل) للحافظ شرف الدين الدمياطي .
- (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروزآبادي .
- (قوانين الدواوين) للأسعد بن ممتي .
- (القانون) لأبن سينا .
- (قلائد العقيان) للفتح بن خاقان .
- (كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون) لحاجي خليفة .
- (الكوكب المشرق فيما يحتاج إليه الموثق) لمحمد بن عبد الله الحسن الجرواني .
- (الكامل للبرد) .
- (لب الباب في تحرير الأنساب) للجلال السيوطي .
- (لسان العرب) لأبن منظور .
- (المصباح المنير) للفيومي .
- (معجم ما استعجم) للبكري .
- (معجم البلدان) لياقوت الحموي .
- (المشارك وضعاً والمختلف صبغاً) له أيضاً .
- (مختصر أخبار مصر) لعبد اللطيف البغدادي .
- (محيط المحيط) لبطرس البستاني .

- (مبادئ اللغة) لأبي عبدالله الخطيب الإسكافي .
- (المختص) لأبن سيده .
- (المغرب في ترتيب المغرب) للطزى .
- (المغرب والدخيل) للشيخ مصطفى المدني .
- (المغرب من الكلام الأعجمي) لأبن منصور الجواليقي .
- (المعجم الفارسي الإنجليزى) لستانيجاس .
- (المؤتلف والمختلف من أسماء نقلة الحديث) للحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى .
- (مشتبه النسبة) له أيضا .
- (المشتبه فى أسماء الرجال) لشمس الدين الذهبي .
- (المكتبة الأندلسية) طبع أسبانيا، وهى تشتمل على عدة كتب، وهى (الصلة) لأبن بشكوال ، (والتكلمة لكاتب الصلة) للقضاعى ، (والمعجم) لأبن الأبار ، (وبغية المتتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس) للضبي ، (وتاريخ علماء الأندلس) لأبن الفرضى .
- (المكتبة الجغرافية) طبع ليدن، وهى تشتمل على عدة كتب، وهى (مسالك الممالك) للإصطخرى ، (والمسالك والممالك) لأبن حوقل ، (وأحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم) للبشارى المقدسى ، (ومختصر كتاب البلدان) لأبن الفقيه ، (والمسالك والممالك) لأبن نرداذبة، (والتنبيه والإشراف) للسعدى .
- (ما خالف فيه الإنسان البهيمة) لقطرب .
- (المرصع فى الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأدواء والذوات) لأبن الأثير .
- (مباحج الفكر ومناجح العبر) لجمال الدين الوطواط الوراق .
- (محاضرات الأدباء) للراغب الأصبهاني .

- (مروج الذهب) للسعدي .
- (ما يؤول عليه في المضاف والمضاف إليه) للحبيّ الحموي .
- (مجمع الأمثال) للبدائي .
- (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) لمحبي الدين عبد الواحد التميمي المراكشي .
- (مطمح الأنفس ومسرح التأنّس في مُلج أهل الأندلس) للفتح بن خاقان .
- (مسند الإمام أحمد) .
- (نهاية الأرب) لشهاب الدين النويري .
- (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية وهي سيرة السلطان يوسف صلاح الدين الأيوبي) للقاضي آبن شدّاد .
- (نسب عدنان وخطان) لأبي العباس المبرد .
- (نفع الطيب من فطن الأندلس الرطيب) للمقري .
- (نكت الهميان في نكت العميان) لصلاح الدين الصفدي .
- (الوفاء بالوفيات) له أيضا .
- (النهاية في غريب الحديث) لأبن الأثير .
- (وفيات الأعيان) لأبن خلّكان .
- (الوجيز) للغزالي .
- (يتيمة الدهر) للثعالبي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥ ذكر كتابة الحكم والشروط وما يتصف به الكاتب ويحتاج إليه

ينبغي أن يكون كاتب الحكم والشروط مدلا، دينيا، أمينا، طلق العبارة فصيح اللسان، حسن الخط؛ ويحتاج مع ذلك إلى معرفة علوم وقواعد تُعينه على هذه الصناعة، لا بد له منها، ولا غنية له عنها : وهى أن يكون عارفا بالعربية والفقه متقنا علم الحساب، محررا القسَم والفرائض، دربا بالوقائع، خبيرا بما يصدر عنه من المكتابات الشرعية، والإيجالات الحُكْمية على اختلاف أوضاعها، وأن يكون قد اتقن صناعة الوراقة ^(١) وعلم قواعدها، وعرف كيفية ما يكتب في كل واقعة وحادثة : من الديون على اختلافها، والحوالات، والشركات، والقراض، والغارية، والهبة والنحلة، والصدقة والرجوع، والتخليك، والبيع، والرد بالعيب والفسخ، والشفعة والسلم، والمقايلة، ^(٢) والقسمة ^(٣) والمناصفة، والأجائر على اختلافها، والمسافة، والوصايا

(١) يريد بالوراقة مصطلح الكتاب في مكاتيبهم، كما يستفاد ذلك مما يأتي بعد في صفحة ٦ من هذا السفر . وفي كتب اللغة أن الوراقة حرفة من يورق ويكتب .

(٢) في الأصل : « والمقايلة » بالباء الموحدة ؛ وهو تصحيف ، صوابه ما أثبتنا ، كما يدل على ذلك ما يأتي بعد عند الكلام على هذا الباب ، ويريد بالمقايلة هنا : المقايلة الحاصلة في السلم ، اذ هى التى سبقت كرها مع السلم بعد عند الكلام عليه .

(٣) في الأصل : « والمواصفة » بالواو مكان النون ؛ وهو تحريف ، اذ المواصفة هى أن يبيع ما ليس عنده ، ثم يتناعه فيدفعه الى المشتري ؛ وسمى بذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر . وهذا المعنى غير مراد هنا ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

- والشهادة على الكوافل بالقبوض،^(١) والعنق، والتدبير، وتعليق العنق، والكتابة،^(٢) والنكاح وما يتعلق به، وإقرار الزوجين بالزوجة عند عدم كتاب الصداق، واعتراف الزوج بمبلغ الصداق، والطلاق، وتعليق الطلاق، وفسخ النكاح، ونفي ولد الحاربية والإقرار باستيلاء الأمة، والوكالات، والمحاضر، والإيجالات، والكتيب الحكيمة والتقاليد، والأوقاف، وغير ذلك، على ما نوضحه ونبينه إن شاء الله تعالى. فنقول ٥
- وبالله التوفيق :

- أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة — فلائِه يتصرف بشهادته في الأموال والدماء والفروج، فإذا لم يكن فيه من الديانة والعدالة والأمانة ما يستمسك به، ويقف عند أمر الشرع الشريف ونواحيه بسببه؛ تولاه — والعياذ بالله تعالى — الشيطان بالفرور، وأوقعه في محذور يتوقع في الدار الآخرة منه وقوع المحذور؛ وربما ١٠
- أتكشفت في الدنيا عورته، وبدت سريرته؛ وإذن هو المعنى والمشار إليه بقولهم: "شاهد الزور قتل ثلاثة: نفسه والمشهود له والمشهود عليه" فلم يفرّ بما آرتبه بطائل، بل جمع لنفسه بين نكال عاجل وعقاب آجل، ﴿خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾.

- (١) القبوض : جمع قبض ، وإنما جاز جمع المصدر في هذا الموضع لإرادة الوحدات ، فان النواة ١٥
- يمشون جمعه ، فإذا أريد به الوحدات أو الأنواع جاز ذلك .
- (٢) اطلاق الكتابة على مكتابة السيد لعبده اطلاق مجازي فيه تسامح واتساع ؛ قال في المصباح مانصه : « قيل للكتابة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازا واقناعا ، لأنه يكتب في الغالب للعبد على مولاه كتاب بالعنق عند أداء النجوم ، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للكتابة كتابة وان لم يكتب شيء » ؛ ثم قال : « وشذ الزنخري فجعل المكتابة والكتابة بمعنى واحد ؛ ولا يكاد يوجد لغيره ذلك » الخ . ٢٠
- (٣) ورد في الأصل تعليق الطلاق بعد فسخ النكاح ؛ وإنما اخترنا العكس في هذا الموضع لما سيق
- عند الكلام عليهما ؛ فقد ذكر تعليق الطلاق قبل الفسخ .

وأما ^(١)طلاقة العبارة وذلاقة اللسان — فلائنه يجلس بين يدي الحاكم في مجلسه العام، ويحضره من يحضره: من العلماء والفقهاء، وذوى المناصب، وأصحاب الضرورات، وخصوص المحاكمات على اختلاف طبقاتهم وأديانهم؛ وهو المتصدى لقراءة ما يحضر في المجلس: من إسمالات حكمية، ومكاتيب شرعية؛ وكُتب مباحات، ووثائق إقرارات؛ وقصص وقناوى، وغير ذلك مما يتفق في المجلس؛ ففى لم يكن الكاتب طلق العبارة فصيح اللسان، جيد القراءة حسن البيان؛ تعدت قراءة ذلك عليه ولكن في المجلس، فرمقته العيون شزرا، وتلمظت به الألسن سراً؛ ونظر بعض القوم بسببه بعضا، وكان عندهم في الرتبة سماء فغدا أرضا؛ ثم تتعدى هذه المفسدة إلى إفساد المكتوب، والتباس المعنى المراد والأمر المطلوب؛ وذلك لأنه إذا توقف في القراءة أحتاج إلى إعادة اللفظة وتكريرها، وترديد الكلمة وتدويرها؛ فتشكىل قراءته على سامعه ومستكثيه، ويكون قد آخل برتبته ومنصبيه .

وأما حسن الخط — فلائنه مذدوب إليه في مثل ذلك، وله من الفوائد ما لا يحصى، ولأن المكتوب إذا كان حسن الخط قبلته النفوس، وأنشرح له ومالت إليه؛ وإذا كان على خلاف ذلك كرهته وملته وسمته؛ وقد ذكرنا ما قيل

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل . والذي وجدناه في لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا : ١٥

”الطلاقة“ أى الفصاحة ، مصدر (طلق) بفتح أوله وضم ثانيه لا ”الطلاقة“ ، فقد وردت في غير المراد هنا ، وفي كتب القواعد أن (قوله) بضم الفاء و (فعالة) بفتحها مصدران قياسان ”لفعل“ مضموم العين ، وأنه إذا ورد أحدهما لم يرد الآخر اقتصر على ما ورد انظر حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٥٩ طبع بولاق .

(٢) « تلمظت به الألسن » ، أى تحركت بالذم له واللعب فيه ؛ وأصل التلمظ تحريك اللسان في الثم بعد الأكل ، كأنه يتبع بقية من الطعام بين أسنانه . ٢٠

في حُسْنِ اَلْخَطِّ وما وُصِفَتْ به اَلْكُتَّابَةُ عند ذِكْرنا لِكُتَّابَةِ اَلْإِنْشَاءِ ، فلا فائدة في إعادته هنا .

وأما معرفة العربيَّة — فلا نَهْ إِمَّا يَكْتُبُ عن حاكم المَسامِين في الأمور الشرعيَّة ، فلا يجوز أن يَصْدُرَ عنه لحن بلفظه ، فكيف إذا سَطَرَه بقلمه ؟ ! فإن وقع ذلك كان من أقبح العيوب وأشنعها ، وربما آخَلَ بالمقصود ، وحَرَفَ المعنى المراد وأنَحَرَجَه عن وضعه ، ونَقَلَه إلى غير ما أريد به ، سِما في شروط الأوقاف .

وأما معرفة الفقه — فلا نَهْ يجلس بين يدي حاكم عالم ، لا يكاد يخلو مجلسه غالبا من الفقهاء والعلماء ، فيوردون المسائل أو تُورَدُ عليهم ، فيحْصُلُ البحث فيها فيتكَلَّمُ كلُّ من القوم بما علمه بقدر اشتغاله ونَقَلِه ، فإذا كان الكاتِبُ حاريا من الفقه والمدارسة ومطالعة كُتُبِ العلوم الشرعيَّة اقتَضَى ذلك عدمَ مشارَكته لهم فيما هم فيه فيصير بمثابة الأجنبيِّ من المجلس ، وهو في ذلك بين أمرين : إمَّا أن يسكت ، فلا فرق بينه وبين حماد شُغِلَتْ به تلك البقعة التي جلس فيها ؛ أو يتكَلَّمُ بما لا يعلم ، فيردَّ عليه قوله ، فيحْصُلُ له المَجْحَلُ في ذلك المجلس الحَقْلُ ، ويستترى به القوم ، هذا من هذا الوجه ؛ ثم هو فيما يكتبه عن الحاكم أو في أصل المكتوب بين أمرين : إمَّا أن يُجَيِّدَ ويُعَرِّزَ المكتوبَ وهو محرِّرٌ على مقتضى قواعد الفقه ، فلا بدَّ له فيه من الاستعانة بالغير وتقليده ، بحيث إنه لو سئل عن معنى أجاد فيه وأحسنَ لَعَجَزَ عن الجواب ؛ وإمَّا أن يَسْتَقِلَّ بنفسه فيكتب غير الواجب ، فيكون قد أفسد المكتوب على أهله

(١) يشير بذلك إلى ما تقدم ذكره في الجزء السابع صفحة ١٤ من هذا الكتاب .

(٢) ”سِما“ ، أى لا سيما ، لحذف ”لا“ ، للعلم بها وهي مرادة ، لكن هذا الحذف قليل (التأج) مادة ”سوا“ .

(٣) يريد بأصل المكتوب : ما يكون أصلا لما يكتب عن القاضي ، ككتب المباحيات والإقرارات وغيرها ، فإنها أصل لما يكتب عن القاضي من الإيجالات ونحوها .

وَلَزِمَهُ غُرْمٌ مَا أَفْسَدَ مِنَ الْقَرَاتِيسِ وَالرُّقُوقِ ، وَكِلَاهُمَا خُطَّةٌ خَسِيفٌ مَا فِيهِمَا حِظٌّ^(٢)
لِخُنْتَارٍ ؛ وَرَبَّمَا اغْتَرَّ جَاهِلٌ مِمَّنْ تَلَبَّسَ بِالْكَاتِبَةِ لَوْثُوقِهِ مِنْ نَفْسِهِ بِمَعْرِفَةِ مُصْطَلَحِ
الْيُرَاقَةِ دُونَ الْفَقْهِ ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ اسْتَغْنَى بِذَلِكَ عَنْهُ ، وَهَذَا غَلْطٌ وَجْهٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ لَهُ
مِنَ الْوَقَائِعِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ ، فَلَا يَخْلُصُهُ مِنْهُ إِلَّا تَصَرُّفُهُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَلَا يَعْتَمِدُ
الْكَاتِبُ عَلَى أَطْرَادِ قَاعِدَةِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ، فَيَقِيسُ الشَّيْءَ عَلَى مَا يُظَنُّ أَنَّهُ شَبِيهُهُ
أَوْ نَظِيرُهُ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفَقْهَ أَمْرٌ ثَقُلَ لَا عَقْلٌ ، فَلَا بَدَلَ لِلْكَاتِبِ
مِنَ مَعْرِفَتِهِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا عِلْمُ الْحِسَابِ وَالْفَرَائِضِ — فَلَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي الْمَجْلِسِ قِسْمَةُ شَرْعِيَّةٍ^(٣)
بَيْنَ وَرَثَةٍ أَوْ شُرَكَاءٍ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ مَعْرِفَةُ هَذَا الْعِلْمِ^(٤) ، كَانَ ذَلِكَ عَجْزًا مِنْهُ وَتَقْصِيرًا

(١) الرقوق : جمع رق يفتح الراء وتكسر ، وهو الصحيفة التي يكتب فيها .

(٢) في الأصل : «خط» ؛ وهو تصحيف ؛ ويشير بهذه الجملة الى ما ورد في شعر الأعشى يمدح
السمول بن عادياء ويستجير بابنه شرح وهو :

كَيْ كَالسَّمُولِ إِذْ طَافَ الْهَامُ بِهِ * فِي يَحْفَلِ كَسَوَادِ اللَّيْلِ جَرَارَ

إِذْ سَامَهُ خَطَقٌ خَسِفَ فَقَالَ لَهُ * قُلْ مَا تَشَاءُ فَإِنِّي سَامِعٌ حَارَ

فَقَالَ غَدَرٌ وَكُلُّ أُنْتِ بَيْنَهُمَا * فَأَخْشَرَتْ وَمَا فِيهَا حِظٌّ لِخُنْتَارِ

انظر الأغانى ج ١٩ ص ١٠٠ طبع بولاق ؛ ويشير الأعشى بهذه الأبيات الى وفاة السمول لامرئ القيس
ابن حجر الكندي ؛ وذلك أن امرأ القيس كان قد أودع بنيه وأدراعه وماله عند السمول ، فلما الحارث بن ظالم
وطلب من السمول أن يسلم اليه مال امرئ القيس ، وخبره بين أن يسلم اليه المال أو يقتل ابنه ، فأبى السمول
الفدح بامرئ القيس ورضى بقتل ابنه وفاء بذمته انظر تفصيل ذلك في الأغاني .

(٣) يريد بالشركة هنا : الشركاء ، وهى تسمية بالمصدر ، ولهذا ضبطها بالكسر عطفًا على قوله :
«ورثة» ؛ وقد ورد هذا اللفظ في شعر عروة بن الورد مرادًا به الشركاء كما هنا ، قال :

إِنِّي أَمْرٌ عَاقِي أَنَا فِي شَرِكَةٍ * وَأَنْتَ أَمْرٌ عَاقِي إِنَّا كَلَّ وَاحِدَ

انظر ديوان عروة بن الورد ص ٨٨ من المجموع المشتمل على خمسة دواوين من أشعار العرب طبع المطبعة الوهية .
(٤) ضَمَّنَ الْحَرَقَةَ مَعْنَى الْعِلْمِ فَقَدْ آهَاهُ بِالْبَاءِ .

وتقصا في صناعته؛ ويَقْبَحُ به أن يَعْتَمِدَ على غيره فيه ويقلّده، ويرجع إليه في المجلس الذي هو ممن يشار إليه فيه، فيصير في ذلك المجلس تابعا بعد أن كان متبوعا، ومقلدا لغيره، ومسطرا بقلبه ما لم يعرفه وما هو أجنبي عنه؛ هذا إن اتفق أن يحضر المجلس من له معرفة بهذا العلم؛ فأما إن خلا المجلس ممن يعلم ذلك جملة كان أشدّ لتوقيف الأمر وتعطيله، ودفعه من وقت إلى آخر، وفي هذا من النقص والتقصير والإخلال برتبته، وعدم الاتصاف بالكمال في صناعته، ما لا يخفى على متأمل.

وأما معرفة صناعة الوراقة في الأمور التي ذكرناها — فلذلك من الفوائد ما لا يخفى على ذي لب، لأن الكاتب إذا أخرج المكتوب من يده بعد إتقانه وتحرير ألفاظه على ما استقر عليه الاصطلاح: من التقديم والتأخير ومتابعة الكلام وسياقته، وترصيعه وترصيفه، حسن موقعه، وعدّبت ألفاظه، وأشرأت له النفوس، ولو بلغ الكاتب في الفقه والعربية واللغة ما عساه أن يبلغ (١٠) ولم يدر المصطلح، وخرج الكتاب من يده وقد حرّره على قواعد الفقه والعربية من غير أن يسلك فيه طريق الكتاب وأصطلاحهم، تجتته الأسماع، ولم تقبله النفوس كلّ القبول، وتقل على قارئه وسامعه؛ والله أعلم.

✦ ✦

١٥

فهذه لمعة كافية من فوائد ما قدمناه مما يحتاج الكاتب الشرطي إلى معرفته؛ فلنذكر الآن صورة ما اصطّلع عليه الكتاب من أوضاع الوراقة في الأمور التي قدمنا ذكرها على ما استقر عليه الحال في زماننا هذا، مما يضطر إليه المبتدئ، ولا يكاد يستغني عنه المنتهي؛ فنقول:

ذكر صورة ما اصطّلع عليه الكتاب من أوضاع الوراقة

(١) التوقيف: مصدر «وقفته» بتشديد القاف؛ ونقل صاحب الناج عن شيخه أن «وقفته» بالتشديد «وأوقفته» قد أنكرها الجاهل؛ وقالوا: غير مسموعين، وقيل: غير فصيحين.

٢٠

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ الْكَاتِبُ فِيمَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ
الْمَسْكَاتِيلِ الشَّرْعِيَّةِ حِينَ أَبْتَدَأَتْهُ بِكَتَابَةِ شَيْءٍ مِنْهَا أَنْ يَكْتُبَ :

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ لِقَبِّ
المَشْهُودِ عَلَيْهِ وَكُنْيَتِهِ وَأَسْمَاهُ ، وَلِقَبِّ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَكُنْيَتَيْهِمَا وَأَسْمَيْهِمَا ، إِنْ كَانُوا مِمَّنْ يُقْبَوْنَ
وَيُكْتَبُونَ ، وَإِلَّا فَاسْمَاؤُهُمْ كَافِيَةٌ ، وَيَنْسَبُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ إِلَى قَبِيلَتِهِ ، أَوْ صَنَاعَتِهِ وَحِرْفَتِهِ
أَوْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ رُبَّتُهُ وَحَالُهُ فِي عِلْوِ الْقَدْرِ وَالرَّفْعَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ
مِنْ ذَوِي الْأَقْدَارِ الْمَشْهُورِينَ ذَكَرَ أَلْقَابَهُ وَكُنَاهُ ، وَنَسَبَهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ وَحِرْفَتِهِ ، إِنْ كَانَتْ
تَمَا تَزِيدُهُ رَفْعَةً وَتَعْرِيفًا ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْهُورٍ بِرَبِّتِهِ أَوْ مَنَصَّبٍ لِكُنْهٍ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ
الشُّهُودُ بِالْحَلِيَّةِ وَالنَّسَبِ قَالَ : ” وَشْهُودُ هَذَا الْمَكْتُوبِ بِهِ عَارِفُونَ “ وَأَسْتَغْنَى بِذَلِكَ
عَنْ وَصْفِ حَالَتِهِ ؛ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْبَعْضُ قَالَ : ” وَبَعْضُ
شْهُودِهِ بِهِ عَارِفُونَ “ وَذَكَرَ حَالَتِهِ ؛ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ الشُّهُودُ جَمَلَةً ذَكَرَ حِلَاهُ
وَضَبَطَ لَهَا عَلَى مَا نَشْرَحُهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا لِلْحُلِيِّ ؛ ثُمَّ يَذْكُرُ الْمَشْهُودَ لَهُ وَيَسْلُكُ فِي أَلْقَابِهِ
وَنَعْوَتِهِ وَكُنَاهُ وَتَعْرِيفِهِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ أَيْضًا
وَيَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَتَّفَقَا عَلَيْهِ . فَإِذَا أَتَتْهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ فِيهِ أَرَّخَ الْمَكْتُوبَ
بِالْيَوْمِ مِنَ الشَّهْرِ ، وَبِمَا مَضَى مِنْ سَنِينَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ ؛ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَرِّخَهُ بِالسَّاعَةِ
مِنْ الْيَوْمِ ، لِإِحْتِمَالِ تَعَارُضِ مَكْتُوبٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يَنَاقِضُ هَذَا الْمَكْتُوبَ ،
مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرًا طُلِّقَتْ فِي يَوْمٍ قَبْلَ دُخُولِ الزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ بِهَا ، فَتَرَوُجَتْ
فِي يَوْمِهَا ، وَتَمَادَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ قَبْلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ

ولم يكن في الكتاب ما يمنع دعواه؛ فانه يحتاج في مثل هذا ونحوه إلى تحديد الطلاق والزواج بالساعات، فإن فيه إزالة للشك، وحسباً لمادة الألتباس؛

فإذا كملت كتابة المكتوب استوعبه الكاتب قراءة، فإن كان على السداد والتحرير أشهد في ذيله عليهما بما اتفقا عليه، أو على المقر بما أقر به، وذلك بحسب ما تقتضيه الحال .

وإن احتاج المكتوب إلى إصلاح : من كسّط أو ضرب أو إلحاق حرره ، واعتذر في ذيل المكتوب تلو التاريخ قبل وضع رسم الشهادة عما أصلحه فيقول فيه : «مُصلحٌ على كسّط كذا وكذا، وفيه ضربٌ ما بين كلمة كذا إلى كلمة كذا»^(١) إن كان الضرب قد أخفى ما كان تحته ؛ وإن كانت الأحرف المضروب عليها ظاهرة قال : «فيه ضربٌ على كذا وكذا، وفيه ملحقٌ بين سطوره أو هامشه كذا وكذا»^(٢) ويشرح ذلك، ثم يقول : «وهو صحيح في موضعه ، معمولٌ به ، معتذر عنه بخط كاتبه» .

وإن كان المكتوب في درج موصول بالإلصاق ، أو ورق مخروز الأوصال^(٣) أشار على فواصل الأوصال بقلمه إشارة له يعرفها وتعرف عنه : إتما علامته أو اسمه ؛ ويكتب في آخر أسطره عدد أوصال المكتوب ، وعدة أسطره ؛ وقد أهمل الكتاب ذلك في غالب مكاتيبهم ، وهو زيادة حسنة في التحرير ؛ والله أعلم .

(١) الظاهر أن «على» في هذا الموضع بمعنى «مع» ، أي أن هذا المكتوب مصلح مع كسّط كذا وكذا ؛ ومن محيى «على» بمعنى «مع» قوله تعالى : (وإن ربك لدر مغفرة للناس على ظلمهم) .

(٢) الدرج يفتح فسكون وتفتح الراء أيضاً : ما يكتب فيه .

(٣) يريد بالرق هنا : الجلد الرقيق الذى يكتب فيه .

وإن كان المكتوب نُسخاً متعددةً ككتب الأوقاف كَتَبَ عند رسم شهادته في كل نسخة عدد النسخ؛ والقاعدةُ عندهم في هذه الصناعة أن الكتاب كلما زادها عرفانا زادته بياناً؛ فيكون هذا دأبه في كل ما يكتبه أو قاله؛ والله أعلم بالصواب .



ولنذكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كل واقعة على معنى ما أورده "أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المخزومي" المعروف بآبن الصيرفي في مختصره الذي ترجمه "بمختصر المكتبات البديعة فيما يكتب من أمور الشريعة" الذي قال فيه إنه اختصره من كتابه المترجم "بجامع العقود في علم المواسيق والعهود".

ذكر كيفية
ما يصنعه الكاتب
في كل واقعة

(١) في الأصل : «عفا» بسقوط الراء؛ ولا معنى له .

- (٢) كذا ورد هذا الاسم في الأصل؛ ولعل صوابه أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي؛ ويدل على ذلك أمور: أولها أننا وجدنا ترجمة محمد بن عبد الرحمن المخزومي فيما لدينا من كتب التراجم فلم نجد أنه يعرف بآبن الصيرفي ولا أنه يكنى بآبن عبد الله، بل كنيته أبو عمر؛ ثانياً أننا لم نجد في ترجمته ما يفيد أنه ألف كتاباً في الشروط والوثائق انظر ترجمته في تاريخ بغداد ج ٢ ص ٣٠٩ طبع مصر وكتاب الأنساب للسمعاني ورقة ٥١٤ المحفوظ منه بدار الكتب المصرية نسخة مأخوذة بالزكوة غراف تحت رقم ٢٦٣٧ تاريخ؛ ثالثاً أن صاحب كشف الظنون ذكر في كتابه ج ١ ص ٩٥ و ٩٦ طبع بولاق أسماء المؤلفين في الشروط والسجلات وأورد فهم محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي ولم يذكر محمد بن عبد الرحمن المخزومي؛ رابعاً قول أبي بكر الفقال عن محمد بن عبد الله الصيرفي: "إنه أول من انتدب من أصحابنا للشروع في علم الشروط، وصنف فيه كتاباً أحسن فيه كل الأحسان" ١٥ كما نقل ذلك عنه ابن خلكان في الوفيات ج ١ ص ٦٥٤ طبع بولاق؛ ولم يذكر ابن خلكان اسم الكتاب الذي ألفه الصيرفي في علم الشروط، فقله أحد الكتابين الاتي ذكرهما بعد . والصيرفي هذا هو أبو بكر محمد بن عبد الله؛ كان من جملة الفقهاء الشافعية؛ أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريج؛ واشتهر بالحفظ في النظر والقياس وعلم الأصول؛ وله في أصول الفقه كتاب لم يسبق إلى مثله؛ وحكى أبو بكر الفقال في كتابه الذي صنفه في الأصول أن أبا بكر الصيرفي كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي؛ وتوفي يوم الخميس إثنان بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلاثمائة انظر وفيات الأعيان ج ١ ص ٦٥ طبع بولاق ومطبقات الشافعية الكبرى ج ٢ ص ١٦٩ طبع المطبعة الحسينية بمصر والوفاء بالوفيات المأخوذ منه بالتصوير الشمسي بعض أجزاء محفوظات بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢١٩ تاريخ؛ وفي كتاب الأنساب للسمعاني ورقة ٣٥٨ «المعروف بآبن الصيرفي» .

أما الإقرارات وما يتصل بها من الرهن والضمان — فسبيل الكاتب فيها أنه إذا أقر رجل لرجل بدين كتَب : أَقَرَّ فلانٌ عند شهوده طوعاً وإقراراً صحيحاً شرعياً بأن في ذمته بحق صحيح شرعي لفلان من الذهب المسكوك، أو من الدراهم النقرة المتعامل بها يومئذ كذا وكذا، إن كان نقداً .

- وإن كان غلةً «أو صنفاً من الأصناف الموزونة أو المعدودة أو غير ذلك»^(١) قال : من الغلال الطيبة النقية السالمة من العيوب والغلت ؛ ويعين الغلة ، وينسبها الى جهتها فيقول إن كان بالديار المصرية : الصعيدية ، أو البحرية ، أو الفيومية ؛ وإن كان بالشام أو بغيره نسبها الى جهتها فيقول : البلقاوية ، أو « الحورانية » أو السوداية ، أو الجبلية ، أو المرحسية ، أو غير ذلك من النواحي ؛ يعينها بناحيها

- ١٠ (١) المسكوك : المضروب بالسكة ، وهي الحديدية المنقوشة التي تقطع بها الدراهم والدنانير .
- (٢) المراد بالنقرة : ما سبك من دراهم الفضة التي يتعامل بها ؛ وأصل النقرة ما سبك من الفضة والذهب مطلقاً سواء كان دراهم أو غيرها .
- (٣) وردت هذه العبارة في الأصل بعد قوله فيما يأتي : « وبأ يكالها » ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها في هذا الموضع فإن قوله : « صنفاً » معطوف على قوله : « غلة » السابق قبله ؛ والمكتوب الآن يكتب للغلة والصنف ؛ وإنما ذكرت الغلة فيه دون الصنف اكتفاء بها . والذي في الأصل : « أو صنف » بدون علامة النصب ؛ وهو خطأ من النسخ .

- (٤) الغلت بالفتحريك : ما تخلط به الحنطة مما ليس منها ، كالشعير والمدر ونحوهما .
- (٥) البلقاوية : نسبة الى البلقاء ، وهي كورة من أعمال دمشق ، بين الشام وادى القرى ؛ فصبتها عمان ؛ وفيها قرى كثيرة ، ومزارع واسعة ؛ وبجودة حنطتها يضرب المثل انظار معجم البلدان لياقوت .
- ٢٠ (٦) الحورانية : نسبة الى حوران بالفتح ؛ وهي كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار ؛ وقصبتها بصرى معجم البلدان .
- (٧) الظاهر أن السوداية : نسبة الى سواد العراق ، وهو رستاقها وضياها التي اقتتها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ سمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار ، وحة السواد من (حديث الموصلي) طولاً الى « عبادان » ، ومن « العذيب » « بالقادسية » الى « حلوان » عرضاً .
- ٢٥ (٨) الظاهر أن الجبلية نسبة الى بلاد الجبل ، وهي مدن بين أذربيجان وعراق العرب وخوزستان وفارس وبلاد الديلم ، كما في القاموس . ويحتمل أن يراد بالجبل هنا كورة من كور حصص كما في معجم ياقوت .
- (٩) المرحسية : نسبة الى المرج ، وهو يطلق على عدة مواضع ذكرت في القاموس وشرحه ومعجم البلدان لياقوت ؛ ولم نجد في أحد هذه المواضع ما يفيد أنه معروف بزراعة الحنطة حتى تسبب اليه .

وبأصنافها، وبأكلها؛ ويذكر الجملة وينصفها فيقول: "النصف من ذلك تحقيقاً لأصله وتصحيحاً لجملة كذا وكذا"؛ ثم يقول: "يقوم له بذلك على حكم الحلول وسبيله، أو التنجيم"؛ أو يقول: "على ما يأتي ذكره وبيانه، فمن ذلك ما يقوم به على حكم الحلول كذا، وما يقوم به في التاريخ الفلاني كذا" على حسب ما يقع عليه الاتفاق؛ ثم يقول: "وأقر المقتز المذكور بأنه ملى بالدين المعين، فأدر عليه وأنه قبض العوض عنه"؛ فإن كان ذلك على حكم الحلول أكتفى فيه بالشهادة على المقتز دون المقر له؛ وإن كان لأجل فلا غنية عن الشهادة على المقر له بأنه صدقه على ذلك فإنه لو ادعى الحلول فبما وقعت الشهادة فيه على المقتز بمفرده بأنه إلى أجل، كان القول قوله مع يمينه؛ وكذلك في الشهادة بالغسلة أو الصنف، هل ذلك محمول إلى منزل المقر له، أو هو موضوع بمكان آخر، فإن في الشهادة عليهما معاً قطعاً للتراع والاختلاف؛ والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولا يجوز أن يشهد في الإقرار إلا على حراً بالغ عاقل، أو مريض مع حضور حسيه وفهمه، ويجوز أن يكتب على العبد البالغ وتُدفع به ذمته بعد عتقه.

(١) تنجيم الدين: هو أن يقدّر عطاؤه في أوقات معلومة متتابعة؛ وأصله أن العرب كانت تجعل مطالع منازل القمر ومساقلها موافق حلول ديونها وغيرها، فتقول: إذا طلع النجم حل عليك مالي، أي الترياً وكذلك باقي المنازل؛ وسمى ذلك بعد الإسلام تنجيماً اعتباراً بالرسم القديم الذي عرفوه.

(٢) في الأصل: «عيه»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا وأخذنا من السياق ومن كتب الفقه؛ وفي هذه المسألة التي ذكرها المؤلف خلاف أورده الإمام الرافعي في فتح العزيز ١١ ص ١٦٩ طبع مطبعة التضامن الأحمدي بمصر وذكر: أن الظاهر قبول قول المقر في دعوى الأجل — عكس ما تكلم — به قال أحمد؛ وإذا قلنا: لا يقل فالقول قول المقر له مع يمينه في نفي الأجل وبه قال أبو حنيفة رحمه الله الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المؤلف هنا.

(٣) في الأصل: «قالا»؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه سياق الكلام.

وان كان الدين المقر به ثمن مبيع كتب في آخر المكتوب : وهذا الدين هو ثمن ما ابتاعه المقر من المقر له ، وتسلمه ، وهو جميع الشيء الفلاني ، أو جميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا ، الجارى ذلك في يد البائع ومليكه وتصرفه على ما ذكرنا ^(١) — — ويذكر المبيع ويصفه — وذلك بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، والتفريق ^(٢) بالأبدان عن تراض ، وضمان ^(٣) الدرك في صحة البيع حيث يجب شرعا . ويؤرخ المكتوب ، ويشهد عليهما معا .

وان كان الدين لرجل واحد [أو اثنين أو جماعة] على اثنين أو على جماعة قال : ^(٥) أقتر كل واحد من فلان وفلان وإقرارا صحيحا شرعيا بأن في ذمتهم بحق صحيح شرعي بالسوية بينهم أو على مقتضى ما وجب عليهم ، لكل واحد من فلان وفلان ، ويعين المقر به نقدا كان أو صيفا على حكمه في الحلول والأجل والمدد ، ويعين لكل واحد من المقر لهم ما يخصه ، إن كان بينهم تفاوت ، أو بالسوية بينهم ، ويشهد على من أقتر بالملاءة وقبض العوض على ما تقدم ^(٦) .

(١) ذكرنا : أي المقر والمقر له .

(٢) هذه الكلمة في الأصل مهمة الحروف من النقط ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٣) الدرك : المهدة والتبعة . وفي مستدرك التاج مادة (ضمن) أن ضمان الدرك هو رد الثمن للشرى عند استحقاق المبيع . وفي كتب الفقه ما يفيد أن ضمان الدرك قد يكون ضمان الثمن للشرى أو ضمان المبيع للبائع إن خرج مقابلته مستحقا أو معينا انظر (شرح المنهج باب الضمان) .

(٤) في الأصل : «المبيع» ، ولعل صوابه ما أثبتنا فإن الصحة والفساد من أرواف البيع لا المبيع .

(٥) هاتان الكلمتان لم تردا في الأصل ، وسياق المكتوب الآتي يقتضى إثباتهما فقد ورد فيه ما يفيد أن الدين قد يكون لأثنين إذ جاء في سطر ٩ قوله : « لكل واحد من فلان وفلان » ؛ كما ورد فيه أيضا ما يفيد أنه قد يكون لجماعة ، فقد جاء في سطر ١٠ و ١١ قوله : « ويعين لكل واحد من المقر لهم ما يخصه إن كان بينهم تفاوت » .

(٦) الملاءة بفتح الميم : الغنى والاعتدال .

وإن تَضَامَنُوا وَتَكَافَلُوا قَالَ : وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَامِنٌ فِي ذِمَّتِهِ مَا فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ
من ذلك لِلْمُقَرَّرِّ لَهُمْ بِإِذْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلْآخَرِ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَالرَّجُوعِ ؛ وَأَقْبَرُ وَأَ
بأنهم مَلِيكُونَ بما ضَمَّنُوهُ ؛ وَيُؤَرَّخُ .

وإن كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَرَّرِّينَ يَقُومُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ وَلَا كِفَالَةٍ
لغيره فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْرَهِنَ الْكَاتِبُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ : ”مَنْ غَيْرُ ضَمَانٍ وَلَا كِفَالَةٍ“ .

فصل

وإن حضر من يَضْمَنُ فِي الذِّمَّةِ كَتَبَ بَعْدَ تَمَامِ الْإِقْرَارِ : ”وَحَضَرَ بِحُضُورِ الْمُقَرَّرِّ
الْمَذْكُورِ فُلَانٌ ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ طَوْعًا مِنْهُ أَنَّهُ صَحَّحَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُقَرَّرِّ الْمَذْكُورِ مِنَ الدَّيْنِ
الْمَعِيْنِ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُ عَلَى حُكْمِهِ“ .

وإن كَانَ الدَّيْنُ عَلَى حُكْمِ الْحُلُولِ فَحَضَرَ مِنْ يَضْمَنُهُ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَجَلٍ ، عِيْنَهُ
فِي حَقِّ الضَّامِنِ إِلَى الْأَجَلِ ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالْمَلَأَةِ بِمَا صَحَّحَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمَضْمُونِ
قَالَ : ”بِإِذْنِهِ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَالرَّجُوعِ عَلَيْهِ“ ، وَإِنْ تَبَرَّعَ الضَّامِنُ بِالضَّمَانِ
صَحَّ ضَمَانُهُ ، وَيَقُولُ الْكَاتِبُ : ”إِنَّهُ ضَمَّنَ الدَّيْنَ الْمَعِيْنُ تَبَرُّعًا وَأَخْتِيَارًا ، مِنْ غَيْرِ إِذْنِ
صَادِرٍ مِنَ الْمَضْمُونِ ، وَلَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ بِمَا يَقُومُ بِهِ عَنْهُ“ .

وإن حضر من يَضْمَنُ الْوَجْهَ وَالْبَدْنَ دُونَ الْمَالِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَضْمُونِ ؛
وَمُسْأَلُ مَا يَكْتَبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : وَحَضَرَ بِحُضُورِهِ فُلَانٌ ، وَصَحَّحَ وَكَفَّلَ
لِحَضَارَ وَجْهِهِ وَبَدْنِ الْمُقَرَّرِّ الْمَذْكُورِ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُ الْمَذْكُورِ ، مَتَى اتَّخَمَسَ إِحْضَارُهُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ
أَوْ نَهَارٍ ، أَوْ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَحْضَرَهُ لَهُ ؛ وَذَلِكَ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ .

وَيُنْخَلُّ هَذَا الضَّمَانُ عَنِ الضَّامِنِ بِمَوْتِ الْمَضْمُونِ دُونَ سَفَرِهِ وَغَيْبَتِهِ ؛ وَانْهَ أَعْلَمُ .

وإن رهن المقر عند المقر له رهنا على دينه كتب ما مثاله : وبعد تمام ذلك ولزومه رهن المقر المذكور عند المقر له ^(١) توثيقاً على الدين المذكور، وعلى كل جزء منه ما ذكر أنه في يده ومملكه وتصرفه، وهو جميع الشيء الفلاني — ويوصف ويحدد إن كان له حدود — رهنا صحيحاً، شرعياً، مقبوضاً، مُسأماً ^(٢) ليد المقر له من المقر الراهن. بإذنه له في ذلك، بعد النظر والمعرفة، والمعاقدة الشرعية، والإيجاب والقبول الشرعيين، والتسليم والتسليم ^(٣).

- فإذا استعار الرهن بعد ذلك كتب ما مثاله : ثم بعد ذلك استعار الراهن من المرتين المذكور الرهن المذكور ليتفيع به، مع بقاء حكم الرهن، استعارة شرعية، من غير قسح شيء من أحكامه، وصار ذلك بيد الراهن المذكور وقبضه وحوزه.
- فإن استقر الرهن تحت يد المرتين كتب : وأعترف المرتين بأن الرهن المذكور باقٍ تحت يده وحوزه، وعليه لحضاره عند وفاء الدين ؛ ويؤرخ.

فصل

- وإن حضر من أعار المقر شيئاً ليرهنه على ما في ذمته كتب في ذيل المسطور : وحضر بحضور المقر المذكور فلان، وأشهد عليه طائعا مختاراً أنه أعار المقر المذكور جميع الشيء الفلاني — ويوصف ويحدد إن كان له حدود — ليرهن ذلك عند المقر له على ما في ذمته له من الدين المعين أعلاه ؛ ويعيده بسؤاله في ذلك، عارية ^(٤).

(١) لم نجد "التوثيق" مصدر "وثق" بتشديد التاء في راجعنا من كتب اللغة ؛ كما أننا لم نجد في كتب القواعد ما يفيد اطراد هذه الصيغة في مصدر هذا الفعل ؛ ولعله من الألفاظ المصطلح على استعمالها بين كتاب الشروط والوثائق ؛ وأولعله "توثيقاً".

- (٢) في الأصل : «يد» بالباء ؛ واللغة تقتضي ما أثبتنا ؛ فإن الذي يقال : «سلم له» «وسلم اليه» .
- (٣) لعله «والتسليم والتسليم» بتقديم التسليم على التسليم ، لتقدمه عملاً .
- (٤) في الأصل : «رعيه» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

صححة شرعية مسأمة مقبوضة ، وذلك بعد النظر ، والمعاقدة الشرعية ، والإيجاب والقبول ، وأذن المعير للمستعير أن يرهن ذلك عند المقر له على الدين المذكور ، ويسأله له التسليم الشرعي ، ثم يستعيد ذلك منه ليعيده إلى المعير المالك ليتفيع به ، مع بقاء عينه على حكم الرهن .

٥ وإن كان المستعير الراهن يتفيع بالرهن كتب : وأن يستعيد المستعير الرهن ليتفيع به دون المعير ، مع بقاءه على حكم الرهن .

وان كان الرهن تحت يد المرتهن كتب : وهذا الرهن المذكور تحت يد المرتهن حفظا لماله ، وصيانة لدينه ، وعليه أن يعيده عند وفاء الدين للمستعير ليسأله المعير .

١٠ فإن وكل الراهن وكلا في بيع الرهن عند استحقاق الدين وفاء ما عليه كتب : ثم بعد تمام ذلك ولزومه وكل المقر المذكور فلان بن فلان في قبض الرهن المذكور من هو تحت يده برضا المرتهن ، وبيعه من يرغب في ابتاعه بما يراه من الأثمان وقبض الثمن ، وتسليم المبيع لمبتاعه ، وكتب ما يجب أكتتابه ، وقضاء ما عليه من الدين المعين فيه للمقر له وأخذ المجحة منه ، والإشهاد على المقر له بقبض الدين المذكور منه على المقر^(٣) وكالة صححة شرعية ، قيلها منه قبولا سائغا ، أقامه في ذلك مقام نفسه ، ورضيه وأخاره .

(١) في الأصل : « نقاه » بالنون ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « وتبعه » ؛ وهو تصحيف ، صوابه ما أثبتنا كما يتضح السياق .

(٣) « منه » ، أى من الوكيل .

(٤) لعله : « عن » أى أن القبض من الوكيل نابة عن المقر .

(٥) في الأصل : « سابقا » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأصل : « ورضيه » ؛ والثنا . زيادة من النسخ .

- وإن أراد المُرْتَبِنُ أن يَنْزِلَ عن الرهن كَتَبَ خَلْفَ المسطور : أَقَرَّ فلان وهو المَقْرُّ له بالدين باطنه ، إقرارا صحيحا شرعيا بأنه نزل عن رهنية العين المعينة باطنه ، المرتبنة عنده على دينه المعين باطنه ، نزولا صحيحا شرعيا ، وأبطل حقه في وثيقة الرهن المذكور ، وسَلَّمَ الرهن للراهن المذكور وهو على صفته الأولى قَسَّامُهُ منه بغير حادث غَيْرِهِ عن صفته ؛ وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بذلك ساهما وخبرة .

فصل

- إذا أَقَرَّ رَبُّ الدِّينِ أَنَّ الدِّينَ المَقْرُّ له به كان من مال غيره كَتَبَ : أَقَرَّ فلان وهو المَقْرُّ له باطنه ، عند شهوده طوعا إقرارا صحيحا شرعيا بأنه آتٍ دائن فلانا المَقْرَّ المذكور باطنه بالدين المعين باطنه — وهو كذا وكذا — كان ذلك من مال فلان دون ماله ، وَأَنَّ أَسْمَ المَقْرُّ له باطنه كان على سبيل النيابة والوكالة ، وأنه كان أَذْنُ له في معاملة المَقْرَّ المذكور باطنه بالدين المذكور على حُكْمِهِ ، ومداينته ؛ وصدقه المَقْرُّ له على ذلك تصديقا شرعيا ؛ وبمقتضى ذلك وجبت له مطالبَةُ المَقْرَّ باطنه بالدين المعين فيه وأستخلاص حقه منه ، وقبضه على الوجه الشرعي .

فصل

- فإن أَقَرَّ المَقْرُّ له بأن الدين أو ما بقى منه صار لغيره كَتَبَ على ظهر المكتوب : أَقَرَّ فلان — وهو المَقْرُّ له باطنه — إقرارا صحيحا شرعيا بأن الدين المعين باطنه ، أو أن الذي بقى من الدين المعين باطنه — وهو كذا وكذا — صار ووجب من وجه صحيح

(١) في الأصل : « الذكر » ؛ والصواب ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

(٢) يريد بالمقر له هنا : الدائن الأصلي الذي أقتر له وب الدين بأن الدين من ماله .

شرعى لا شبهة فيه لفلان ، وصدقه على ذلك ، وقيل منه هذا الاقرار لنفسه قبولا سائغا ؛ وبحكم ذلك وجبت له مطالبة المقر باطنه بالدين المعين على الوجه الشرعى .

وأما الحوالة — فسيل الكاتب فيما يكتب فيها أنه اذا كان لرجل دين على آخر وأحال به كتب على ظهر مسطور الدين ما مثاله : أقر فلان — وهو المقر له باطنه — عند شهوده إقرارا صحيحا شرعيا بأنه أحال فلانا على ذمة فلان المقر المذكور باطنه بما له في ذمته من الدين المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على الحكم المشروح باطنه ، وذلك نظير ما لفلان الحال في ذمة فلان المحيل من الدين الذى اعترف به عند شهوده ، وهو نظير المبلغ الحال به في القدر والجنس والصفة والاستحقاق حواله صحيحة شرعية ، قبلها منه قبولا سائغا ، ورضى ذمة الحال عليه ، تعاقدا على ذلك معاقدة صحيحة شرعية ، وأتقنا عن تراض ؛ وبحكم ذلك برئت ذمة المحيل المبدئ^(١) بذكره من الدين الذى كان في ذمته ، براءة صحيحة شرعية ، وقيل كل منهما ذلك من الآخر لنفسه قبولا شرعيا ، وبه شهد عليهما ؛ ويؤرخ .

فصل^(٢)

وأما الشراكة — فهى تصح في الذهب والفضة وسيل الكاتب فيها أنه اذا اتفق آثنان على الشراكة ، فأخرج كل واحد منهما مالا وخطاه ، وأرادا المكتبة بينهما

(١) المبدأ : من «أبدأت» بالألف في أوله ، وهى لغة في «بدأت» ؛ يقال : أبدأت بالأمر ، أى ابتدأت به .

(٢) لم تجر عادة المؤلف في جميع هذا الكتاب أن يترجم بكلمة « فصل » للأبواب التى يتبناها بقوله : « وأما كذا » ؛ فلم هذه الكلمة زيادة من النسخ في هذا الموضع ؛ أولها مؤخرة عن موضعها الذى كان ينبى أن توضع فيه ؛ فقد كان الأولى أن يترجم بها للرهن ، أى قبل قوله السابق في ص ١٤١ : « وان رهن المقر عند المقر له » الخ كما ترجم بها للضمان في ص ١٣٦ ص ٧ : فقال : « فصل وان حضر من يضمن في الذمة » الخ .

- (١) كَتَبَ ما مثله : أَقَرَّ كُلَّ واحد من فلان وفلان عند شهوده لإقرارا صحيحا شرعياً بأنهما أَشْتَرَكَا على تقوى الله تعالى ، وإِثْبات طاعته ، وخوفه ومراقبته ، والنصيحة من كُلِّ منهما لصاحبه ، والعمل بما يُرضى الله تعالى في الأخذ والعطاء ؛ وهو أَنَّ كُلًّا منهما أُنْخَرَجَ من ماله كذا وكذا ، وخَطَطَا ذلك حتى صار شيئاً واحداً ، لا يُمَيِّزُ بعضُهُ من بعض وجهته كذا وكذا ، ووضعاً أيديهما عليه ، وتَراضياً على أنهما يتآمان به من أَمكان
- ألفلاني أو المدينة الفلانية ما أَحَبَّا واختارا من أصناف البضائع وأنواع المتاجر ويَجْلِسَان به في حانوت بالبلد الفلاني ، إن كان آتفاقهما على ذلك ؛ وإن كانا يسافران به كَتَبَ : ويسافران به الى البلاد الفلانية في البرِّ والبحر العذب والملح أو أحدهما دون الآخر على حَسَبِ آتفاقهما ، ويتوليان معاً ذلك بأنفسهما ومن يَخْتَارَانِهِ من وَكَلَانِهِما وتَوَلَّيَاهُمَا ، على ما يَرَيَانِ في ذلك من أَلْخَطِّ والمصلحة
- ويبيعان ذلك بالنقد دون النسيئة ، ويسَلِّمان المبيع ، ويتَعَوَّضَانِ بالثمن ما أَحَبَّا واختارا ، ويديران هذا المَالَ في أيديهما على ذلك حالا بعد حال ، وفِعْلا بعد فِعْلٍ ، ومهما فتح الله في ذلك من ربح وفائدة بعد إخراج رأس المال والمُؤْنِ والكُلْفِ وحَقَّ الله تعالى إن وجب ، كان الربح بينهما مقسوما نصفين بالسوية ؛ تَعَاقُداً على ذلك معاقدةً صحيحةً شرعيةً شَفَاهَا بالإيجاب والقبول ؛ وأُذِنَ كُلُّ واحد منهما لصاحبه في البيع والشراء ، والأخذ والعطاء ، في غيبة صاحبه وحضوره ، إذنا شرعياً ؛ وعلى كُلِّ منهما أداء الأمانة ، وتَجَنُّبُ الخيانة ، وتقوى الله في السرِّ والعَلَانِيَةِ والنصيحة لصاحبه ، ومعاملة شريكه بالمعروف والإنصاف .

(١) شهوده : أى شهود المكتوب .

(٢) الضمير هنا ضمير الشأن والحال ، أى والشأن أن كلا منهما الخ .

(٣) النسيئة في البيع : تأخير الثمن .

وإن تَسَلَّمَ أحدهما المالَ دون الآخر كَتَبَ بعد ذكر جملته : تَسَلَّمه جميعه
فلان، وصار بيده وقبضه وحوزه، لِبَتاع به ما أراد من البلاد الفلانية من أصناف
البضائع، وأنواع المتاجر، ويَحْلِس به في حانوت أو يسافر به، ويَكُلُّه على ما تقدَّم.

وأما القراض ^(١) — فإذا دَفَعَ رجلٌ لرجل مَالاً يعمل فيه، أو لجماعة من الناس
كَتَبَ ما مثاله: أَقرَّ فلان عند شهوده إقراراً صحيحاً شرعياً بأنه قَبَضَ وتَسَلَّمَ من فلان

من الذهب العَيْنَ كذا وكذا، أو من الدراهم الجَيِّدة المتعامل بها كذا وكذا — ولا يجوز
في الدراهم المغشوشة — وصار ذلك نقدَه وقبضه وحوزه، على سبيل القراض الشرعيِّ

الخالِز بين المسلمين؛ وأذن ربُّ المال له أن يشتري بذلك ما أحبَّه واختاره من
المدينة الفلانية من أصناف البضائع، وأنواع المتاجر على اختلافها، وتبائين أجناسها

ويسافر به أين شاء من بلاد المسلمين في الطُّرُق المأمونة، أو في البحر العذِب والمِلح
ويبيع ذلك بالتَّقدُّون النسبئة، ويتعوَّض بقيمته ما أراد من أنواع المتاجر، ويعود

به إلى البلد الفلاني، ويبيعه بالتَّقدُّون النسبئة، ويدير هذا المال في يده على ذلك
حالا بعد حال، وفِعْلا بعد فعل، ومهما أطلع الله في ذلك من ربح وفائدة بعد

إخراج رأس المال والوزن ^(٢) والكُلْفَ وحقَّ الله تعالى إن وجب، كان الربح مقسوما
بينهما نصفين، أو أثلاثا : لربِّ المال الثلثان، وللعامل بحقِّ عمله الثلث؛ تعاقداً

على ذلك معاقدةً صحيحةً شرعيةً بالإيجاب والقبول؛ والتفرُّق بالأبدان عن تراض
وقبل كلِّ منهما ذلك لنفسه قبولاً شرعياً، وعلى هذا العامل المذكور الأمانة

ومحبُّبُ الخيانة، وتقوى الله في السرِّ والعَلانية في بيعه وأُتْياعه وجميع أفعاله، وحفظه
هذا المال على عادة مثله، وإيصاله عند وجوب ردِّه، ويُؤرَّخ .

(١) القراض : هو توكل مالِك يجهل ماله بسد آخر ليتجر فيه، والربح مشترك بينهما، كما عرِّفه
الفقهاء بذلك، ويقال له : (المضاربة) أيضاً .
(٢) «الوزن» أي وأجرة الوزن .

٥

١٠

١٥

٢٠

وإن كان القِرَاض يَبْدُ جماعة فلا يصحّ أن يتكافلوا في الذمّة، ويصحّ ضمان الوجه^(١).

وأما العارية — فإنّ الرجل إذا أعار لأبنته شُورَةً^(٢) تَجَمَّلَ بها، أو أعار لرجل دارا أو عبدا أو غير ذلك كتب الكاتب ما مثاله : أقرّ فلان بأنه أعار لأبنته لُصْلِبُهُ فلانة البكر البالغ، التي اعترفت برشدها عند شهوده، ما ذكر أنّه له وفي ملكه ويده وتصرفه، وصدقته على ذلك، وهو جميع الشُورَةِ^(٣) الآتي ذكرها فيه، وهي كذا وكذا — وتوصّف وتذكر الأوزان والقيَم، وإن كان المعارُ دارا حدّها وصَفَها — عاريةً صحيحةً شرعيّةً مسلمةً مقبوضةً يَبْدُ المستعيرة من المعير، بإذنه لها في ذلك وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعيّة، وعلى هذه المستعيرة حفظ ذلك والاتّفاقُ به في منزلها بالموضع الفلاني، والتجملُ به، وألا تُخرِجَ ذلك من يدها إلى أن تعيده إلى المعير على الصفة المذكورة، وعَلِمْتُ مقدارَ العارية وما يلزم فيها؛^{١٠} ويؤرّخ.

وأما الهبة والنحلة — فإنّ الرجل إذا وهب لأجنبيّ دارا أو غير ذلك أو وهب لولده لُصْلِبُهُ فلان الرجل الرشيد مالا أو غيره كتب الكاتب : أقرّ فلان^(٤)

(١) تقدّم ما استفاد منه معنى ضمان الوجه في ص ١٣ من هذا السفر، فانظره.

(٢) في الأصل : «سورة» بالسین المهملة ؟ وهو تصحيف اذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ويريد بالشورة : الجهاز، كما في جواهر العقود الموجود منه جزء مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٩ فقه شافعي، والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن الشورة : اللباس والزينة، فعمل تفسيرها بالجهاز تفسير بالمعنى العرفي.

(٣) في الأصل : «لغيره» ؟ وهو تبديل وقع من النسخ، صوابه ما أثبتنا كما يدل عليه قوله : «لصلبه» وما يأتي بعد في أوّل المکتوب.

(٤) يلوح لنا أن قوله : «فلان» زيادة من النسخ في هذا الموضع، إذ ليس هنا محل تسمية الموهوب له، وإنما محل ذلك في عقد الهبة ؟ ويؤيد ذلك أيضا عدم ورود هذه الكلمة في صفحة ٢١ سطر ٨ إذ قال : «فإن وهب الرجل دارا لولده الطفل أو لولده البالغ» الخ.

بأنه وهب لولده لصلبه فلان الرجل الرشيد ، الذى اعترف بأنه لا يحجر له عليه ما ذكر أنه له وفى ملكه ويده وتصرفه ، وهو جميع الدار التى بالموضع الفلانى — وتوصف وتحدد — هبة صحيحة شرعية جائزة ماضية ، بغير عوض عنها ولا قيمة قبلها منه قبولاً شرعياً ، وتسلم الموهوب له من الواهب ما وهب له فيه التسلم الشرعى ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، فبحكم ذلك وجب له التصرف فيها تصرف الملاك فى أملاكهم ، وذوى الحقوق فى حقوقهم ، وأقرأ بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية النافذة .^(٣)

فإن وهب الرجل داراً لولده الطفل أو لولده البالغ الذى هو تحت حجره كتب موضع القبول ما مثاله : قبل الواهب ذلك من نفسه لولده المذكور ، بحكم أنه تحت حجره ولاية نظره قبولاً صحيحاً شرعياً ، وتسلم من نفسه لولده المذكور ما وهب فيه التسلم الشرعى ، ورفع عنه يد ملكيته ، ووضع عليه يد نظره وولايته ، وأقر بأنه عارف بذلك المعرفة الشرعية .

فإن تحل الرجل ولده الطفل مالا أو غير ذلك كتب ما مثاله : أقر فلان بأنه تحل (أى دفع) لولده لصلبه فلان الطفل ، أو المراهق ، الذى تحت حجره ولاية نظره ما ذكر أنه له وفى يده وملكه وتصرفه ، وهو جميع الشئ الفلانى — ويوصف بما يليق به — بخلة صحيحة شرعية ، جائزة مرضية ، قبلها له من نفسه ، وصار ذلك بيده ملكاً لولده المذكور ، وأقر بأنه عارف بما تحلله .

(١) فى الأصل : « من الموهب » ؛ وهو تحريف ؛ واللغة تقتضى ما أثبتنا .

(٢) « فيه » ، أى فى المكتوب .

(٣) النافذة ، أى المقبولة المعمول بها ؛ على أن عادة المؤلف فى المكاتيب الآتية أن يقول : « المعرفة

الشرعية النافذة للجهالة » .

وإن نَحَلَ وَلَدَهُ الْبَالِغَ أَوْ الْأُجْنَبِيَّ كَتَبَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا الْقَبُولَ وَالتَّسْلِمَ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَبِلَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ قَبُولًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، وَتَسْلَمَ مِنْهُ مَا نَحَلَ إِيَّاهُ فِيهِ بِإِذْنِهِ وَصَارَ بِيَدِهِ وَقِيضُهُ وَحُوزُهُ ، وَمَالًا مِنْ جَمَلَةِ أَمْوَالِهِ ، وَأَقْرَبُ بَأْتِنَهُمَا عَارِفَانِ بِذَلِكَ الْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةِ الشَّرْعِيَّةِ النَّافِيَةِ لِلْجَهَالَةِ .

- وَأَمَّا الصَّدَقَةُ وَالرَّجُوعُ — فَإِنِ الرَّجُلُ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ .
 أَوْ الْبَالِغِ أَوْ عَلَى أُجْنَبِيٍّ ، كَتَبَ مَا مِثْلُهُ : أَقْرَبُ فُلَانٍ بِأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ
 الَّذِي تَحْتَ شَجَرِهِ وَوِلَايَةِ نَظَرِهِ فُلَانٌ ؛ وَإِنْ كَانَ بَالِغًا كَتَبَ : ”الْبَالِغُ الرَّشِيدُ بِاعْتِرَافِ
 وَالِدِهِ“ بِرَأْيِهِ ، وَحُوزًا عَلَيْهِ ، وَابْتِغَاءً بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ الْكَرِيمِ ، وَطَلْبًا لِنَوَائِيهِ الْجَسِيمِ
 بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَهُ فِي يَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَهُوَ جَمِيعُ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ الَّتِي بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ
 — وَتَوْصِفَ وَتُحَدِّدَ — صَدَقَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً جَائِزَةً مَا ضِيَّةً نَافِذَةً ، قَبِلَهَا مِنْ نَفْسِهِ
 ١٠ لَوْلَاهُ ، أَوْ قَبِلَهَا الْوَلَدُ الْبَالِغُ الرَّشِيدُ لِنَفْسِهِ ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَبَةِ وَالنَّحْلَةِ مِنْ
 الْقَبُولِ وَالتَّسْلِمِ .

- وَإِذَا أَرَادَ الْأَبُ أَوْ الْوَلَدُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأُمُّ وَالْحَتَّةُ وَإِنْ عَلَتْ الرَّجُوعَ عَنِ الصَّدَقَةِ
 وَالْهَبَةِ وَالتَّوَلَّى إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، كَتَبَ الْكَاتِبُ عَلَى ظَهْرِ الْمَكْتُوبِ مَا مِثْلُهُ :
 ١٥ أَشْهَدُ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ طَائِعًا مَخْتَارًا أَنَّهُ رَجَعَ فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْمَحْدُودَةِ
 بِأَطْنَةِ ، الَّتِي كَانَ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَى وَلَدِهِ الْمَذْكُورِ بِأَطْنَةِ فُلَانٍ ، رَجُوعًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ،
 وَأَعَادَهَا إِلَى مِلْكِهِ وَبِيَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَأَبْطَلَ حُكْمَهَا ، وَنَقَضَ شَرْطَهَا ، وَتَسَلَّمَهَا تَسْلَمًا
 مِثْلَهُ لِمِثْلِهَا ، وَأَقْرَبُ بَأْتِنَهُ عَارِفٌ بِهَا الْمَعْرِفَةِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَيُؤَرِّخُ .

(٧٥)

وأما التملك — فنه ما هو بعوض، وما هو بغير عوض، فأما ما كان بعوض^(١) فيكتب [فيه] ما مثله^(٢) : مَلِكٌ فُلَانٌ لِفُلَانٍ جَمِيعَ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ الْجَارِيَةِ فِي يَدِهِ وَمِلْكُهُ وَتَصَرُّفُهُ الَّتِي بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِي — وَتَوْصَفُ وَتُحَدَّدُ — تَمْلِكُ صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، بِمَنْ مَبْلُغُهُ كَذَا وَكَذَا ؛ قَبْضُ الْفَقِيرِ الْمَلِكُ ذَلِكَ مِنَ الْمَلِكِ لَهُ بِإِذْنِهِ ، وَصَارَ بِيَدِهِ وَحَوْزُهُ وَمَالًا مِنْ حِمْلَةِ أَمْوَالِهِ ، عَوْضًا عَمَّا مَلَكَ فِيهِ فَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ ، وَصَارَ بِيَدِهِ وَقَبْضُهُ وَحَوْزُهُ ، وَذَلِكَ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَالْمُعَاقَدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ عَنْ تَرَاضٍ ، وَضَمَانٍ الدَّرَكِ^(٤) فِي ذَلِكَ .

وأما ما كان بغير عوض ، فيكتب [فيه] : مَلِكٌ فُلَانٌ لِفُلَانٍ جَمِيعَ الدَّارِ — وَتَوْصَفُ وَتُحَدَّدُ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ — تَمْلِكُ صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، جَائِزًا نَافِذًا مَرَضِيًّا ، بغير عَوْضٍ عَنْ ذَلِكَ وَلَا قِيَمَةٍ ، قَبْلِهَا مِنْهُ قَبُولًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، وَسَلَّمَ هَذَا الْمَلِكُ لِفُلَانٍ الْمَلِكِ مَا مَلَكَ إِيَّاهُ ، فَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ ، وَصَارَ بِيَدِهِ وَحَوْزُهُ ، مِلْكًا مِنْ حِمْلَةِ أَمْوَالِهِ ؛ وَأَقْرَبُ بَاتْنَهُمَا عَارِفَانِ بِهَا الْمَعْرِفَةَ الشَّرْعِيَّةَ النَّافِيَةَ لِلْجَهَالَةِ ، وَأَتْنَهُمَا نَظَرَاها وَأَحَاطَا بِهَا

(١) عبارة الأصل : ” بغير عوض “ وقوله : ” غير “ زيادة من التامع والصواب حذفها ، كما يقتضيه ما يأتي في المكتوب .

(٢) في الأصل : ” كتب “ والقواعد تقتضي ما أثبتنا لزوم الفاء في جراب آتاء وعدم جواز خلوه منها إلا في الضرورة ، كما في معنى اللبيب ج ١ ص ٥٣ ، على أن المؤلف قد عبر بما أثبتناه عند الكلام على القسم الثاني من التملك ، وهو ما كان بغير عوض .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والقواعد تقتضي إثباتها ، فإن الهاء هي الضمير العائد على الموصول السابق في قوله : ” ما كان “ ولا يجوز حذف العائد في مثل هذا الموضع إلا شذوذًا انظر كتب القواعد .

(٤) تقدم تفسير ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فأنظره .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والقواعد تقتضي إثباتها كما سبق تعليل ذلك في الحاشية رقم ٣

علمًا وخبرة، تعاقداً على ذلك معاقدةً شرعيةً بالإيجاب والقبول، ثم تفرقاً بالأبدان عن تراضٍ؛ ويُؤرخ .

- وإذا أقر رجل بأن داره ملكٌ لغيره ^(١) [كُتِبَ] : أقر فلان عند شهوده طوعاً وإقراراً صحيحاً شرعياً بأن جميع الدار التي بيده وتصرفه — وتوصف ومُحدد — ملكٌ فلانٍ ملكاً صحيحاً شرعياً دون كلِّ أحدٍ بسببه، وأن ملكه لهذه الدار سابقٌ على هذا الإقرار ومقدمٌ عليه؛ وصدقه المقرُّ له على ذلك تصديقاً شرعياً وقيل منه هذا الإقرار لنفسه قبولاً شرعياً، وأقر بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية النافية للجهالة، وسلم المقرُّ المذكورُ للمقرُّ له جميع الدار المذكورة، فقسَّمها منه وصارت بيده وقبضه وحوزة، وأقر المقرُّ المذكورُ بأنه لاحقٌ له في هذه الدار ولا طلبٌ بسبب ولا ملك ولا استحقاق منفعةٍ بوجه من الوجوه الشرعية كلها على اختلافها، وتصادقاً على ذلك .
- ٥
- ١٠

- وأما البيوع — فإنه إذا ابتاع رجلُ داراً أو حصّةً من دار أو غير ذلك كتب الكاتب ما مثله : هذا ما اشتري فلان بـماله لنفسه من فلان جميع الدار الكاملة أرضاً وبناءً، الآتى ذكرها ووصفها وتحديثها فيه، التي ذكر البائع أنها له وفي ملكه ويده وتصرفه؛ وإن كان عَمَّرَها كتب : ”ومعرفة بإنشائه وعمارتها“ .
- ١٥
- وإن كان المبيع حصّةً من دار كتَبَ : جميعُ الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهماً من أربعة وعشرين سهماً شائعاً غير مقسوم من جميع الدار التي ذكر البائع أن

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضيها .

(٢) ”بسببه“ صفة لقوله : «أحد» ، أى كل أحد متصل به .

(٣) ”من جميع“ متعلق بقوله : ”مقسوم“ .

هذه الحصّة المذكورة له وفي يده ومِلْكه وتصرّفه بجميع حقوقها ومراقبتها وما يُعرف بها ويُنسب إليها .

فإن استثنى البائع مكانا منها غير داخل في البيع كتب بعد ذلك : خلا الموضع الفلاني ، فإنه خارج عن هذا العقد ، غير داخل في هذا البيع ، وعلم به المشتري ورضى به . ثم يقول : شراء صحيحا شرعيا قاطعا ماضيا جائزا نافذا ، بمن مبلغه كذا وكذا ، تقابضا وتفرقا بالأبدان عن تراض ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، وضمان الدرك في المبيع حيث يجب شرعا .

وإن أراد الكاتب تحسين الفاظه وتتميقها وتكثيرها فيما لا يضر بالعقد ولا يفسد البيع كتب بعد تصنيف الثمن : دفعه المشتري المذكور للبائع المذكور من خالص ماله وُصْلَب حاله ، تاما وافيًا ، وأقبضه له بعد وزنه وتقديده ، فقبضه البائع المذكور منه وتسلمه بتمامه وكإله موزونا منتقدا ، وصار بيده وقبضه وحوزه مالا من جملة أمواله ؛ وبحكم ذلك برئت ذمة المشتري المقبوض منه من الثمن المذكور براءة صحيحة [شرعية] ^(٢) براءة قبض واستيفاء ؛ وسلم البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه ، فتسلمه منه خاليا لا شاغل له ، ولا مانع له منه ، ولا دافع [له عنه] ، وصار بيده وقبضه وحوزه ، ملكا

من أملاكه ، يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم من غير مانع ولا معترض ، ولا رافع ليد بوجه ولا سبب ، وذلك بعد نظرهما ^(٤) لجمع ذلك ، ومعرفةهما إياه ، وإحاطتهما به علما وخبرة نافرين لنجھالة ، وتعاقدتهما على ذلك كله

(١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطبوعة تتعذر قراءتها ، والسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) موضع هاتين الكلمتين في الأصل حروف مطبوعة تتعذر قراءتها ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٤) في الأصل : « بجمع » بالباء ، والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا .

المُعاقدة الصحيحة الشرعية المعتبرة شفاها بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان من مجلس العقد التفرق الشرعي عن تراضٍ منهما، وضمان الدرك في صحة البيع حيث يوجبه الشرع الشريف وتقضيه أحكامه .

- وإن اشترط أحدهما الخيار لنفسه ثلاثة أيام كُتب بعد قوله : «عن تراض» :
 • وأقضاء مدة الخيار الشرعي الذي اشترطه البائع لنفسه خاصة، أو المشتري، أو الذي اشترطه لأنفسهما، وهو ثلاثة أيام من تاريخ العقد .

وإن كانا لم يتفرقا من مجلس العقد كُتب عوض التفرق بعد الإيجاب والقبول :
 وأختار كل من المتعاقدين المذكورين إمضاء البيع المذكور بينهما في المبيع المعين وإزامه وإبرامه وتامم إحكامه ونفوذه على الوجه الشرعي، والقانون المرص، وضمان الدرك على ما تقدم .

وإن أحضر البائع من يده كتابا يشهد له بصحة ملكه للبيع كُتب : وأحضر هذا البائع من يده كتابا يتضمن آتباعه الدار المذكورة ، وأصولا له ، وسطر عليها فصولا بهذه المباعة ، وتسلم المشتري ذلك توثقة له ، ومُجّمة لليوم ولما بعده .

- (١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .
 (٢) في الأصل ، «المبيع» ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا فإن الصحة ما يوصف به البيع لا المبيع .
 (٣) ضمن «أحضر» معنى «سلم» بتشديد اللام، فسوّغ له هذا التضمن ذكر «من» في هذا الموضع وقد ورد التعبير بذلك فيما بين أيدينا من كتب الوثائق والشروط .
 (٤) يريد بالأصول : الحجج والمعقود التي كانت لمن ملك المبيع قبل بيعه ؛ وبعبارة الأصل : «أصوله وأصول» ؛ ولا يخفى ما فيها من التكرار ؛ وما أثبتناه عن الكوكب المشرق المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة بخطوطه تحت رقم ٨٩٢ فقه شافعي ؛ وعبارته : «وأصوله عدها كيت وكيت» .
 (٥) في الأصل : «وشطر» بالشين المعجمة ؛ وهو تصحيف .
 (٦) لم نجد التوثقة فيما راجعناه من كتب اللغة ، كما أنه ليس مصدرا قياسيا «لوثق» بتشديد التاء ؛ ولعله من الألفاظ التي اصطلاح كتاب الوثائق على استعمالها ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٤ من هذا السفر .

وإن كان البائع « قد استعاد الحكم على ما بقي » على ملكه منها أو من غيرها
كتب عوض « وتسلم المشتري ذلك » : ثم بعد ذلك استعادها البائع بحكم ما بقي على
ملكه منها أو من غيرها .

وإن كان في ملك المشتري حصة متقدمة ثم ابتاع حصة أخرى كتب : وقد
كُلَّ للمشتري المذكور بما في ملكه متقدماً وبهذه المباشرة ملك جميع كذا وكذا سهمها
أو ملك جميع الدار المذكورة، وصدقه البائع على ذلك .

وإن كان في المبيع عيب واشترطه البائع كتب بعد تمام العقد ولزومه : أعلم البائع
المشتري أن الدار المباعة واقعة الجدران، مخرطة البنيان، سبعة الأرض والحيطان
مائلة الجدر والزروب، مكسورة القوائم والأعراق، مسوسة الأخشاب، إلى غير ذلك
تأمل لعله يكون فيها من عيب، ورضي المشتري بذلك .

وإن كان ويكلا في الشراء كتب : وعلم المشتري أن الدار المذكورة معيبة
— أو على ما يصفها به من العيوب — وقال : إنه أعلم موكله بذلك ورضي به .

وإن كان البيع بناءً دون الأرض كتب : جميع البناء القائم على الأرض المحركة
داراً أو طاحونة أو غير ذلك ، الجارى هذا البناء في يد البائع وملكه وتصرفه على

(١) لعل صواب هذه العبارة : « قد استعادها بحكم ما بقي » الخ كما سيأتى التعبير بذلك في سطر ٢
من هذه الصفحة أى استعاد البائع من المشتري هذه الأصول التى تشبه له بضعة ملكه للبيع بحكم ما بقي الخ .

(٢) فى الأصل : « واقفة » بالقاف ، وهو تصحيف .

(٣) فى الأصل : « مختلفة » ؛ والقاف زيادة من التامع .

(٤) الزروب : الداخل ، واحده زرب بفتح فسكون .

(٥) يريد بالأعراق : قطعاً طويلة من الخشب تسقف بها الدور ، واحده عرق بكسر فسكون ؛
واستعمال هذا اللفظ فى ذلك المعنى استعمال شائع فى مصر ؛ ولم نجد له فيما بين أيدينا من كتب اللغة .

(٦) فى الأصل : « مقعة » ؛ وهو تصحيف .

(٧) المحركة ، أى المحتبسة بفتح الباء .

مَا ذَكَرَ ؛ وَيَجَلَّ الْمُبَايَعَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ وَبَيَانُهُ ؛ وَيَكْتُبُ فِي آخِرِهَا : وَعَلِمَ
الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورُ أَنَّ الْأَرْضَ الْحَامِلَةَ لِهَذَا الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ مُحْتَكَةٌ ، وَمَبْلُغُ الْحَكْرِ عَنْهَا
فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا وَكَذَا ، وَرَضِيَ بِذَلِكَ .

وإن كان الْمُشْتَرِي وَكَلَّ كَتَبَ : وَقَالَ : إِنَّهُ أَعْلَمَ مَوْكَلَهُ بِذَلِكَ ، وَرَضِيَ بِهِ .

- وإن كان الْمُسَيِّعُ أَرْضًا دُونَ الْبِنَاءِ أَوْ أَرْضًا كَشَفَا كَتَبَ : جَمِيعُ قِطْعَةِ الْأَرْضِ
الْحَامِلَةِ لِبِنَاءِ الْبَائِعِ ؛ أَوْ جَمِيعُ السَّاحَةِ الْكَاشِفِ^(٢) الَّتِي لَا بِنَاءَ عَلَيْهَا ، الْجَارِيَةِ فِي يَدِ الْبَائِعِ
وَمِلِكِهِ وَتَصَرُّفِهِ ؛ وَيَذَرَعُ وَيَحْدُدُ ، وَيَجَلَّ الْمُبَايَعَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

فصل

وإن كان الْمُسَيِّعُ بَثْرًا كَتَبَ : جَمِيعُ بِنَاءِ الْبَثْرِ الْمَعِينَةِ وَمَكَانُهَا مِنَ الْأَرْضِ ، الْمُبْنِيَّةِ
بِالطُّوبِ الْأَجْرِّ وَالطِّينِ وَالْأَجْرِ .

١٠

وإن كانت تَفْرَأُ كَتَبَ : جَمِيعُ الْبَثْرِ الْمُنْقُورَةِ لِلْمَاءِ الْمَعِينِ .

(٥)

(١) الْحَكْرُ بِالْكَسْرِ : مَا يَجْعَلُ مِنَ الْأَجُورِ عَلَى الْعَقَارَاتِ وَيَجْبَسُ ؛ وَهِيَ مَوْلِدَةٌ أَنْظَرَ نَاجِ

الْعُرُوسِ .

(٢) الْكَشْفُ ، أَيْ الْمَكْشُوفَةُ ؛ فَالْمُرَادُ بِالْمَصْدَرِ اسْمُ الْمَفْعُولِ .

(٣) الَّذِي وَجَدْنَاهُ فِي لَدِينَا مِنْ كِتَابِ الْفَرَسِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادُ هُنَا « الْمَعْبُوتَةُ » أَيْ الَّتِي لَهَا مَادَّةٌ مِنَ الْمَاءِ .
وَأَمَّا الْمَعِينُ فَهُوَ وَصْفٌ لِلْمَاءِ ، أَيْ الْجَارِي الظَّاهِرُ عَلَى الْأَرْضِ ، غَيْرَ أَنَّ الْقَوَاعِدَ الصَّرْفِيَّةَ لَا تَمْنَعُ أَنْ يُقَالَ :
« مَعِينَةٌ » بِالْمَعْنَى السَّابِقِ الْمُرَادُ هُنَا ، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَالْأَرْضُ » وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَثْبَتْنَا ؛ وَبَدَلَ عَلَى هَذَا أَيْضًا تَعْيِيرُهُ بِذَلِكَ فِي ص ٢٩

س ٣ مِنْ هَذَا السَّفَرِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « الْبَثَا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيْفٌ ، صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا ، كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ .

٢٠

وإن كان صهر يما كَتَبَ : جميع الصَّهر يما المبنى بالطوب الآجر والطين والجير
 المتصل^(١) المبييض بالخفاف^(٢) الذي برسم خزن الماء العذب .
 وإن كان بترأ همالية كَتَبَ : جميع بناء الهمالية ومكانها من الأرض، المبنية بالطوب
 الآجر والطين والجير ، الجارى ذلك في يد البائع ومليكه وتصرفه ، وهى في الموضع
 الفلانى ؛ ويدرع ويحدد ذلك ، إن أمكن ذلك .

وإن كان المبيع نخلا دون الأرض كَتَبَ : جميع النخل القائم في الأرض الوقف^(٣)
 على الشيء الفلانى ، الخارجة عن هذا البيع ، ومكان كل نخلة^(٤) من الأرض ، الجارى
 النخل المذكور في يد البائع ومليكه وتصرفه على ما ذكر ، الذى ذلك في الموضع
 الفلانى ؛ ويدكر عددها .

وإن كانت الأرض مملوكة للبائع وأراد أن يبيع النخل بمغارسها كَتَبَ : جميع^(٥)
 النخل النابت في الأرض الآتى ذكرها فيه ، وجميع^(٦) أماكتها من الأرض ، الجارى

(١) في الأصل : « المتصل » وفي حروفه قلب لا يستقيم به معنى الكلام . والمخلص : من تلصت الشيء ،
 إذا ملسته وليته ، والمراد هنا : المظلية حيطانه وأرضه بالجير والرمل ونحوهما حتى صارت ملاء .
 (٢) يريد بالخفاف : أخلاطا من الجص والجير وغيرهما تطل بها أرض الصهاريج ونحوها فلا تقترب
 الأرض مائها ، ولم نجد هذا اللفظ فيما راجعنا من كتب اللغة ، كما أننا لم نجده فيما بين أيدينا من الكتب
 المؤلفة في الألفاظ المعربة والدخيلة .

(٣) يريد بالهمالية : البر المجاورة للأنهار ومائها مستند منها ؛ واستعمال هذا اللفظ في ذلك استعمال
 شائع بين العامة في مصر ؛ وقد ضبطناه بفتح أوله وتشديد ثانيه كما سمعناه منهم ، وكان استعماله في ذلك المعنى
 السابق مأخوذ من الحملان بمعنى الفيضان .

(٤) « مكان » معطوف على الضمير المستتر في قوله : « الخارجة » أى الخارجة هى ومكان الخ
 ولهذا ضبطناه بضم آخره ، لأن مكان كل نخلة خارج عن هذا البيع أيضا .

(٥) أنت الضمير العائد على النخل هنا ، وأورده مذكرا في مواضع أخرى ، جريا في التأنيث على لغة
 أهل الجاز ، وفي التذكير على لغة أهل نجد وتميم ؛ وقد جاء القرآن بكلا النوعين .

(٦) في الأصل : « اللاتى » واللام الثانية زيادة من التامع .

النخل والأرض بأكملها في يد البائع المذكور وملكه وتصرفه على ما ذكر، باع من ذلك النخل المذكور ومواضع مغارسها، وتبقى على ملكه بقية الأرض فإنها غير داخلة في هذا البيع، وهذه الأرض بالموضع الفلاني، وعدة النخل كذا وكذا. ويحدد الأرض، ويكمل المبيعة^(١)، ويكتب في آخر المكتوب : ولهذا المشتري العبور في الأرض المذكورة والاسطرأق فيها الى النخل المذكور بحق شرعي .

- وإن كان المبيع ثمرًا ونخلًا كتب : جميع ثمر النخل الجاري ذلك في ملكه ويده وتصرفه على ما ذكر، الذي ذلك بالموضع الفلاني، وعدتها كذا كذا نخلة، إن أمكن، ويحدد الأرض، ثم يقول : التي بدا صلاحها، وطاب أكلها، وأحرزت وأصفت، وجاز بيعها بشرط القطع،
- وإن شرط التيقية كتب : بشرط التيقية إلى أوان الحنذاذ، شراء صحيحا^(٢) شرعيا، ويكمل المبيعة .

فصل

وإن كان المبيع مركبا كتب : جميع المركب العشاري^(٤)

- (١) الاسطرأق : سلوك الطريق ؛ يقال : استطرقت إلى الباب، إذا سلكت طريقا إليه، كما في المصباح .
- (٢) الحنذاذ بفتح الجيم وكسرهما : من جذدت النخل، إذا صرته .
- (٣) في الأصل : « ويكمل » وهو منحرف .
- (٤) (العشاري) : مركب نيل ؛ ويعبر عنه في بعض الكتب بالعشري ؛ قال عبد اللطيف البغدادى في مختصر أخبار مصر صفحة ١٧٢ طبع ليدت ما نصه : « وأما سفنهم فكثيرة الأصناف والأشكال وأغرب ما رأيت فيها مركب يسمى بالعشري، شكله شكل شارة إلا أنه أوسع منها بكثير، وأطول وأحسن هنداما وشكلا، قد سطح بالوراح خشب نحية محكة، وأخرج منها أفاريز كالرواشن نحو ذراعين، وبني فوق هذا السطح بيت من خشب، وعقدت عليه قبة، وضعت له طاقات وروازن بأبواب إلى البحر من سائر جهاته، ثم تعمل في هذا البيت خزافة مفردة ومرحاض، ثم يزقق بأصناف الأصباغ، ويذهب ويدهن بأحسن دهان، وهذا يتخذ للوك والروساء، بحيث يكون الرئيس جالسا في وسادته، وخواصه حوله والعلبان والمالك يقام بالمناطق والسيوف على تلك الرواشن، وأطعمتهم وحوامجهم في قعر المركب، =

أو الخضرى ، أو الدرمنية ، أو النارية ، أو الشختر ، أو الخزافة

والملاحون تحت السطح أيضا وفي باقي المركب يقدفون به ، لا يعلمون شيئا من أحوال الركاب ، ولا الركاب تشغل خواطهم بهم ، بل كل فريق يميز عن الآخر ومشغول بما هو بصده « الخ . والشبارة الواردة في أول كلامه عند أهل الموصل : هي الخزافة عند أهل مصر ، كما في وفيات الأعيان ج ١ ص ٨٧ طبع بولاق . وورد لفظ « العشاريات » في عدة مواضع من خطط المقرئى في ذكر ما كان يعمل يوم فتح الخليج ، وفي الكلام على منظر الصناعة ؛ ويؤخذ من كلامه أن هذا النوع من السفن كان يعدل ركوب الخليفة يوم تخليق المقياس ، وأن لولاء الأعمال عشاريات يقال لها : العشاريات الدواميس ، ولشارفين بالأعمال عشاريات دون هذه فقد ذكر عن ابن الطوير أن العشاريات كانت تزيد على خمسين عشاريا ويلها عشرون ديماسا ، منها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها ، وبقية العشاريات الدواميس برسم ولادة الأعمال الخيرية ، فهي تجزئ لهم ، وتقدم مع أحدهم مدّة مقامه ، إلى أن قال : « ولشارفين بالأعمال عشاريات دون هذه » الخ . ولم تقف على وجه تسمية هذا النوع بهذا الاسم .

(١) لم نجد وصف هذا النوع من المراكب فيما راجعناه من المظان ، كما أننا لم نقف على ضبطه .
(٢) كذا ضبط هذا اللفظ ضبطا بالقلم في الأصل وجواهر العقود المحفوظ منه جزء مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى ويؤخذ من كلام المقرئى في الخطط أنها من سفن الروم البائدة فقد ذكر في الجزء الأول صفحة ٤١٩ طبع بولاق عند الكلام على وصف الفسطاط الكبير المعروف بالمدورة الكبيرة : أن عموه أطول ما يكون من صواري درامين الروم البائدة ، ويؤيد ذلك ما ورد في تكمله القواميس العربية (لدورى) فقد ذكر أن «الدرمنية» ضرب من السفن ، وهو يرواى أنه . ولم نجد صفة هذا المركب فيما راجعناه من المظان ، غير أنه يؤخذ من جواهر العقود أن الدرمنية هي الباطوسى فقد قال في كيفية ما يكتب في بيع مركب مانصه : « جميع المركب المورق أو الباطوسى الدرمنية » الخ ، والباطوسى هو الذى يعبر عنه في بعض الكتب بالبطسة ، وهو مركب حرى عظيم يشحن بالآلات الحرب والأسلحة والميرة والرجال والأبطال المقاتلة ، وهي كثيرة القلاع حتى إنها قد يكون فيها نحو من أربعين قلعا ، كما يستفاد ذلك من سيرة صلاح الدين الأيوبي المسماة بالترداد السلطانية لابن شداد في الكلام على غرق البطسة الاسلامية ص ١٤٨ طبع مطبعة الآداب بمصر . (٣) لا فائدة من ذكر النارية هنا مع ذكره لخزافة بمد فكلاهما بمعنى واحد كما سيأتى في تفسير الخرافة بمد في الحاشية رقم ٥ من هذه الصفحة ولعل صوابه «النبرية» أى السفينة التى تسير في النهر .

(٤) في محيط المحيط أن الشختر سفينة صغيرة بصارواحد في الوسط ، وهو من اصطلاح النوبة ؛ ولم نجد صفة هذا النوع من السفن في غير هذا الكتاب بل إن مادة لفظه لم ترد في غيره من كتب اللغة التى بين أيدينا ؛ وقد أثبتنا بعض من له علم بذلك من البحر بين وأصحاب السفن أنهم كانوا يطلقون هذا اللفظ على مركب كبير لقتل البضائع في البحر المالح ، وشرائه يجره صعدودا وهبوطا على القرية ويكون له صار أو صاريان ؛ أما الآن فيطلق على المركب الصغير ؛ وقد ضبطناه بفتح الشين كما ينقل به أصحاب هذه الصناعة .
(٥) في أساس البلاغة أن «الخرافة» سفينة خفيفة المز . وفي غيره من كتب اللغة أن الخزافة سفينة فيها مراى نيران يرى بها العدو في البحر .

أو الشلودة^(١)، أو الدلاج^(٢)، أو الكبكة^(٣)، أو غير ذلك، وجميع عُدتها المتخذة برسمها، الآتى ذكر ذلك ووصفه، الجارى ذلك في يد البائع وملكه وتصرفه على ما ذكر؛ ووصفه المركب أنها طول كذا وكذا ذراعا بالذراع التجارى^(٤)، ومحملها كذا وكذا إردبا بالكيل المصرى؛ ووصفه العدة أنها صار قطعة واحدة^(٦)، وبأسه جامور^(٧)، وقرية ثلاث قطع

- (١) لعل صوابه : « الشلندى » بالنون إذ لم نجد « الشلودة » في راجعنا من المظان؛ وقد ورد لفظ الشلندى في قوانين الدواوين المأخوذة منه نسخة بالنصير الشمسى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٣٠١ أدب؛ وجاء في هذا الكتاب « أنه مركب مسقف تقاقل النزاة على ظهره ، وجذا فون يجذفون تحتهم » ٨١. وورد لفظ « الشلنديات » في عدة مواضع من خطط المقررى : منها ما جاء في الجزء الثانى صفحة ١٩٣ و ١٩٧ طبع بولاق ، ولم يذكر وصفها .
- (٢) لم نجد هذا اللفظ في راجعنا من المظان التى بين أيدينا ، كما أننا لم نجد من يعرفه من البحرين وأصحاب السفن .
- (٣) فى الأصل : « الكنكة » ببناء المنة ؛ ولم نجده في راجعنا من الكتب ؛ وقد أثبتناه بالباء الموحدة قلا عن قوانين الدواوين صفحة ١٨ طبع مطبعة الوطن فقد ورد فيه لفظ (الكبك) بالباء مرادا به المراكب ؛ وفى جواهر العقود المحفوظ منه بن مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقد شافى (الككة) بسقوط الباء ؛ وقال عنها : « أنها سفينة عريضة السفلى والعلو مقدمها ومؤخرها حاذان ، ذات طليقات : الطبقة السفلى منها للحميد والأفقال ، والثانية للريم والجوارى والريق ؛ والعليا الرجال ، ويشتمل علؤها على صار أو اثنين ، وعلى مرسة أو اثنين وصهريج برسم الماء الخلو » ٨١ .
- (٤) لم نجد من ذكر قدر الذراع التجارى في راجعنا من المظان التى بين أيدينا ، غير أنه يستفاد من صريح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ فى الكلام على القصة الحاكية أن القراع التجارى ذراع بذراع اليد وستة أعشار فانه نقل عن ابن سمان ان طول القصة الحاكية نحسة أذرع بالذراع التجارى ، ثم نقل عن غيره ان طول هذه القصة ثمانية أذرع بذراع اليد ؛ فاذا قسمت ثمانية على نحسة كانت نتيجة ذلك ما ذكرنا .
- (٥) التجارى بتذكير الوصف لغة قليلة ، فان الأكثر فى لغة العرب تأنيث الذراع ؛ قال فى المصباح : ذراع القياس أثنى فى الأكثر .
- (٦) الجامور : الخشبة المثقوبة فى رأس دقل السفينة المركبة فيه ، كما فى مستدرك التاج .
- (٧) القرية بفتح القاف وتشديد الياء : عود الشراع الذى يكون فى عرض من أعلاه ؛ والعامة منقونه بخفيف الياء .

وقوسان ، وقُلْعٌ مزوَّى من قِشاشِ القطن ، أو المُلَحِّم ، أو غيره ، عِدَّتُهُ كَذَا ^(١)
وكذا بيلساناً أو قُلْعٌ مستارةٌ مَكَّةُ حبالِ القَنْبِ أو القطن ، ورجُلٌ طويْلَةٌ قطعةٌ ^(٢)
أو قُطْعَتَانِ ، وِفْرَاشٌ ، وكذا وكذا مَجْدَافاً ، وإِسْقَالَةً بَرًّا أو أَكْثَرَ من ذلك ^(٣)

(١) في الأصل : « مزون » بالنون في آخره ؛ ولم نقف على معنى له يناسب السياق فيما راجعناه من
المطان ، ولعل صوابه ما أثبتنا ، والمزوى بتشديد الواو المفتوحة : الذي له ثلاثة أطراف ؛ قال أبو الهيثم :
كل شيء تام فهو مربع ، كالبيت والبساط له حدود أربع ، فإذا نقصت منها ناحية فهو أورد مزوى ،
بتشديد الواو المفتوحة .

(٢) يريد بالملمح هنا : ما كان سدها من القطن ولحمته من غيره .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل وجواهر العقود ؛ ولم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة ، كما أننا
لم نجده فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المربة والمدخيلة ؛ والظاهر من سياق الكلام هنا
وفي جواهر العقود أن المراد به : الشقة من قشاش القطن ، فقد ورد في جواهر العقود في الكلام على
كيفية ما يكتب في بيع المراكب ما نصه : « وفي مراكب البحر العذب يذكر النوع والحواري والجوامير
والقرايا والقلاع ، وعدة مفصلاتها ويبلغها ناتها » الخ فطفف اليه ناهات على المفصلات — بتشديد الصاد
المفتوحة — يدل على أن المراد بها ما ذكرنا .

(٤) عبارة الأصل : « الحب إلى العتب » ؛ وهو يحريف في كلتا الكلمتين ؛ والعتب : نبات يؤخذ لحاؤه ،
وتقتل منه حبال ، وله حب يسمى الشهد أنج ؛ وقيل : هو فارسي قد جرى في كلام العرب ، كما في المغرب .

(٥) في الأصل : « ورجل » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف ؛ ولم نجده فيما راجعناه من المطان
كما أننا لم نجد من يعرف هذا اللفظ من الملاحين وأصحاب السفن .

(٦) يريد بفراش المركب : ألواحاً غير مسدودة تفرش فيه ليجلس عليها الركاب وتوضع عليها البضائع
وهي التي تعرف الآن عند الملاحين في مصر (بالدوامس) كما أخبرنا بذلك من نقى به من علم وخبرة بالسفن
وأهلها ، ولم نجد هذا التفسير فيما راجعناه من الكتب التي بين أيدينا .

(٧) المجذاف بالذال المعجمة أو الدال المهملة — كلناهما لغتان فصيحتان — : خشبة في رأسها لوح
عريض يدفع بها الملاح السفينة (ناج العروس) مادة جذف بالمهملة .

(٨) الإسقالة : كلمة عامية يراد بها الألواح المرصصة التي تمد على جانب السفينة ليعبر بها إلى البر ،
والذي ورد في مستدرک التاج هو تفسير إسقالة البناء ، فقد جاء فيه ما نصه : الإسقالة بالكسر : ما يربطه
المهندسون من الأخشاب والحبال ليتوصلوا بها إلى المحال المرتفعة ، والجمع أساقيل أو والعامة في زمانا
يسمونها « سقالة » بمحذوف الألف الأولى .

وَمِدْرَأَةٌ أَوْ أَكْثَرُ، وَعُروسٌ، وَقُلُوسٌ، وَقَرَايَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ آلَاتِ الْمَرْكَبِ وَعُدَدِهِ؛
فَمَا زَادَ عَنْ ذَلِكَ ذَكَرَهُ، وَمَا نَقَصَ وَصَفَهُ؛ ثُمَّ يُقَالُ: «وَهَذَا الْمَرْكَبُ مَدْسُورٌ^(١)
السِّفْلُ وَالْعُلُو، مَسْدُودُ الشَّوْبَيْنِ، مَغْطَى الْجَنْبَيْنِ»؛ وَإِنْ كَانَ لَهُ مِرْسَاةٌ مِنْ حَدِيدٍ^(٢)
وَصَفَّهَا وَذَكَرَ زَيْتَهَا، وَيَجْعَلُ الْمَبَايِعَةَ.

- ٥ (١) يريد بالمِدرأة: خشبة طويلة يدفع بها الملاح السفينة ورأسها في الأرض؛ وهو بهذا المعنى عامي وعريته: «مردى» بضم الميم وسكون الراء، وتشديد الياء، فقد جاء في مبادئ اللغة ص ١٩ في تفسير المردى: أنه خشبة يدفع بها ورأسها في الأرض الخ وهو من المرد بمعنى الدفع؛ والذي في تاج العروس مادة «مرد» أن المردى هو المجداف، وهو يخالف لما قلناه عن مبادئ اللغة.
- (٢) العروس بضم العين: الحبال، واحده عرس، يفتح فسكون؛ ولم يرد في كتب اللغة التي بين أيدينا أنه يجمع على عروس كما هنا، غير أن في كتب القواعد ما يفيد أن هذا الجمع قياسي في مثله.
- ١٠ (٣) في الأصل: «وقلوس» والميم زيادة من التناخ، والقلوس بضم القاف: جمع قلس يفتح فسكون، وهو جبل غليظ من حبال السفينة؛ ولعله هو المعروف عند الملاحين في مصر الآن (باللبن) بكسر اللام، وهو الحبل الطويل الذي تجر به السفينة.
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل؛ وهو تكرار مع «القرية» السابق ذكرها في سطر ٤ من صفحة ٣٢ من هذا السقر.
- ١٥ (د) لعل الأول: «ثم يقول» بالبناء للفاعل، وذلك لموافقة قوله فيما سبق: «ذكره» «وصصفه» بصيغة الماضي المبني للفاعل أيضا.
- (٦) في الأصل: «مدسور» بسقوط الراء؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا؛ والمدسور: الذي أصلح بالدرس بضمين، وتسكن السين أيضا، وهي خيوط من ليف تشد بها ألواح السفينة، أو هي المسامير، واحده دسار بكسر الدال.
- ٢٠ (٧) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل وجواهر العقود؛ ولم نجده فيما لدينا من الكتب، كما أننا لم نجد من البحرين وأصحاب السفن من يعرفه، ولهذا لم نضبطه.
- (٨) الختان: ثنية خن بكسر الخاء وتشديد النون، وهو لفظ تطلقه العامة على موضع فارغ في بطن السفينة يضع فيه التوتى متاعه، كما في تاج العروس؛ وإنما ذكره بالثنية لأن في السفينة ختين: أحدهما جهة مقدمها، والثاني جهة مؤخرها، كما هو معروف في السفن التي نشأ عنها.
- ٢٥ (٩) المرساة: أنجر السفينة التي ترسى بها، وهو أنجر ضخم يشد بالحبال، ويرسل في الماء، فبسك السفينة ويرسها حتى لا تسير؛ وفي المخصص ج ١٠ ص ٢٧ أن تسمية المرساة بالأنجر تسمية عراقية.

وإن كان المبيع بالغا عبداً أو أمةً «أو كانا غير بالغين»^(١) كَتَبَ : جميعُ العبدِ ،
أو الغلامُ ، أو الوَصِيفُ ، أو المملوكُ ، أو الجاريةُ ، أو الأمةُ ، أو الوَصِيفَةُ ،
الجاري ، أو الجارية في يد البائع ومِلْكِهِ ، المقر له بالرقِّ والعبودية ، المدعوُّ فلاناً ؛
ويذكر جنسه ودينه ، ثم يقول : وحِلَّتْهُ : ويذكرها .

وإن كان دون البلوغ كَتَبَ : جميعُ الغلام الذي يبيده ومملكه وتصرفه على
ما ذكر ، المراهق ، أو المُنْعَصِرُ ، إن كانت جارية ؛ ويعين البكارة إن كانت ؛
ثم يقول : «شراء صحيحاً شرعياً بمن مبلغه كذا وكذا» ؛ ويكمل المبايعة .

وإن كان بالمبيع عيبٌ ذكره ، فيكتب : وعَلِمَ المشتري أنَّ به أو بها المرضُ
الفلاني — ويعينه ، ويعدد الأمراض والعيوب وآثار الكي وغير ذلك إن كان —
ورضى به ، ودخل عليه^(٢) .

(١) كذا وردت هذه العبارة في الأصل ؛ وهي زيادة في الكلام تتناقض مع قوله الآتي بعد في المكتوب :
« المقر له بالرق والعبودية » إذ أن ذكر الإقرار خاص بما إذا كان المبيع بالغاً ، كما بينا ذلك فيما يأتي
في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة ؛ على أن المؤلف سيذكر بعد ذلك مكتوباً آخر يخص بيع الرقيق الذي
هو دون البلوغ .

(٢) الوصف والوصيفة : العبد والأمة ، ولا يجوز في هذا الموضع تخصيص هذين الوصفين بما إذا
كان الموصوف بهما دون المراهقة كما في المصباح ، لأن هذا التخصيص يتناقض مع قوله بعد : « المقر له بالرق
والعبودية » إذ أن ذكر الإقرار خاص بما إذا كان المبيع بالغاً ، كما بينا ذلك فيما يأتي في الحاشية رقم ٣
من هذه الصفحة ، فانظره .

(٣) « المقر له » ، أي للبائع ، وهذه العبارة خاصة بما إذا كان العبد المبيع بالغاً فإن إقرار الصبي
مسلوب مطلقاً ، كما في كتب الفقه ، وعبارة الكوكب المشرق في الكلام على كيفية ما يكتب في بيع الرقيق :
وإن كان المبيع بالغاً يكتب : « المعترف لبائعه سابق الرق والعبودية » .

(٤) « وإن كان » ، أي وإن كان المبيع .

(٥) يريد بالمعصر هنا : الجارية التي قاربت الحيض ؛ والإعصار في الجارية كالمرافقة في الغلام
(تاج العروس) .

(٦) « ودخل عليه » أي أن المشتري دخل في عقد البيع على هذا العيب ، أي على علمه به .

وإن كان المبيع عبداً ب تجارية أو العكس كَتَبَ : جميع العبد الذى يَبْدُ البائع
— على نحو ما تقدم — بجميع الجارية الفلانية الجنس ، المسلمة ، ^(١) تقابضاً وتفرقاً
بالأبدان ، بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، ^(٢) وضمان الدرك في ذلك حيث
يجب شرعاً ، وإن كان في أحدهما عيبٌ ذكره .

فصل

وإن كانت الدار المسيعة في بلدٍ والمتبايعان في بلدٍ آخر كَتَبَ التخليّة عوضَ
التسليم ، فيقول : وخلى البائع المذكورُ بين المشتري وبين ما باعه إياه فيه تخليّةً
شرعيةً ، ^(٤) ووجب له بذلك قبضُ المبيع وتسليمه بمقتضى هذا الأتياع الشرعى ؛
وأقرّا أنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية قبل تاريخه ، ونظرا النظر الشرعى ، ^(٥) تعاقدًا
هذه المبايعة بينهما معاقدةً شرعيةً مشافهةً بالإيجاب والقبول . ^(٦)

(١) «تقابضاً» ، أى البائع والمشتري .

(٢) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٣) «فيه» ، أى في المكتوب ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك أيضاً في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢١
من هذا السفر .

(٤) في الأصل : «وجب» بدون واو العطف ؛ والسياق يقتضيه .

(٥) «أنهما» ، أى بأنهما ، فإن الإقرار بمعنى الإذعان والأعتراف إنما يمتد إلى مفعوله بالباء ،
كما في كتب اللغة ، وحذف الجار في مثل هذا الموضع للعلم به حذف قياسي ، كما نص على ذلك في كتب
القواعد .

(٦) كذا وردت هذه العبارة في الأصل ، وطريقة المؤلف في غير هذا الموضع أن يقول : «تعاقدًا
على كذا» فيمتد الفعل إلى مفعوله بالحرف كما في ص ١٧ من ٩ وص ١٨ من ١٥ وص ١٩ من ١٦ ؛
وفي أساس البلاغة مادة «قبيل» ما يفيد صحة تعدية «تعاقدًا» إلى مفعوله بنفسه كما هنا ؛ وعبارته :
«تقايلا بعد ما تعاقداه» ١٥ . أى أن البائع والمشتري تقايلا البيع بعد ما تعاقداه عليه .

وإذا دَفَعَ المشتري للبائع من الثمن جوهرةً، أو سيفاً، أو خاتماً بفض ثمن، أو غير ذلك مما يُجْهَل قيمته، كَتَبَ : شراء صحيحاً شرعياً، بثلث مَبْلُغُهُ من الذهب، أو من الدراهم كذا وكذا، وبجوهرة نفيسة، أو لؤلؤة قَيِّة، مجهولة القيمة، مَرْتَبَةِ حَالِ الْعَقْدِ؛ تَقَابُضاً وَأَفْتِاقاً؛ وَيَكْلُ الْمُبَايَعَةِ .

وإن حضر من يَضْمَنَ دَرَكَ الْبَائِعِ فيما باعه وقَبَضَ ثَمَنَهُ كَتَبَ : وحضر بحضور البائع المذكور فلان، وَصَّيْنِ فِي نَعْمَتِهِ دَرَكَ الْبَائِعِ فيما باعه وقَبَضَ الثَّمَنَ بِسَبَبِهِ، ضَمَاناً شَرْعِيّاً فِي مَالِهِ، بِإِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَأَقْرَأْنَهُ مِلءٌ بِمَا فِي ضَمَانِهِ .

فصل

وإن أبرأ البائع ذمّة المشتري من الثمن كَتَبَ : بثلث مَبْلُغُهُ كذا وكذا، أبرأ البائع المذكور ذمّة المشتري منه براءة صحيحة شرعية، براءة إسقاط، قَبِلَهَا مِنْهُ قَبُولاً شَرْعِيّاً، وَلَمْ تَبْقَ لِلْبَائِعِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْمَشْتَرِي الْمَذْكُورِ مَطَالِبَةٌ بِسَبَبِ الثَّمَنِ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ، وَلَا عَوِضٌ عَنْهُ وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَسَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَذْكُورُ لَاشْتَرَى الْمَذْكُورَ مَا بَاعَهُ إِيَّاهُ، فَتَسَلَّمَهُ بَعْدَ النَّظَرِ وَالرِّضَا وَالْمَعْرِفَةِ وَالْمُعَاقَدَةِ الشَّرْعِيَّةِ .

(١) في الأصل : «بعض» ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : «فيا» ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأصل : «مرتبة» ؛ وهو تصحيف .

(٤) تَقَدَّمَ شرح ضياع الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٥) في الأصل : «يسنة» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

(٦) «أنه» ، «أى» «بأنه» وقد سبق توضيح ذلك في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا

السفر، فانظره .

(٧) الملى : المختار الغنى .

(١)
وان كان البيعُ بئمن مؤجِّلٍ أو منجِّمٍ كَتَبَ : بئمن مبلغه كذا وكذا
يقوم له بذلك جملةٌ واحدةٌ في التاريخ الفلاني ، أو في كلِّ شهر يمضى كذا وكذا ، على
حَسَبِ ما يقع عليه الاتفاق .

فصل

- وإن اشترى رجلٌ من رجلٍ دارا بماله في ذمته من الدين كَتَبَ ما مثله :
- شراءٌ صحيحا شرعياً ، بما للشترى في ذمة البائع من الدين الحال الذي اعترف به
البائع عند شهوده ، وهو كذا وكذا ، وصدقه المشتري على ذلك ، وسلم البائع للشترى
ما باعه إياه ، فقسَّامه منه ، وصار بيده وقبضه وحوَّزه ، وذلك بعد النظر والرضا
والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والفرق بالأبدان عن تراض ، وضمان الدرك في ذلك
وبحكم ذلك برئت ذمة البائع من الدين الذي كان قبَّله للشترى ، ولم تبق للشترى
عنده مطالبةٌ بسبب ذلك ، وتصادقا على ذلك .

فصل

- (٢)
وإن كان لرجلٍ على رجلٍ دينٌ فباعه دارا بئمن معلوم ، ثم قاصه بماله في ذمته
من الدين ، أو امرأةً اشترت من زوجها دارا بئمن حالاً وقاصته بصداقها ، كَتَبَ
- (١) المنجم من الديون : هو الذي يقدر أداؤه في أوقات معلومة متتابعة ، مشاهرة أو مسأاة ؛ وأصله
أن العرب كانت تجعل مطالع منازل القمر وساعاتها مواقيت حلول ديونها ، فيقولون : « إذا طلع النجم حل
عليك مالي » .
- (٢) في الأصل : « قاصه » وإحدى الصادين زيادة من النسخ ، فإن هذا مما يجب فيه الإدغام ؛
« وقاصه » من المقاصة ، وهي أن يكون لرجل دين على آخر مثل ما لا يتحمله ، فيجعل كل منهما ما له عند
صاحبه في مقابلة ما عليه .

ما مثاله : اشترى فلانُ بنَ فلانٍ من فلانٍ جميعَ الدارِ الفلانية — كما تقدّم شرحه —
 شراءً صحيحاً شرعياً ، بثمنٍ مبلّغه كذا وكذا حالاً ، وسلمَ البائعُ المشتريَ ما باعه إياه^(١)
 فقسّمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزّه ، [وما لا]^(٢) من جملة أمواله ، وذلك بعد النظر
 والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن تراضٍ ؛ وضمان الدرك في ذلك ؛
 ثم بعد [تمام] ذلك ولزومه قاصُ المشتري المذكورُ البائعَ المذكورَ الثمنَ المذكورَ^(٣)
 بماله في ذمّة البائع من الدين الذي اعترف به عند شهوده ، وهو نظيرُ الثمن المذكورِ
 في القدر والجنس والصفة والاستحقاق ، مُقاصّةً صحيحةً شرعيةً ، قيلَ كلُّ منهما ذلك^(٤)
 لنفسه قبولاً شرعياً ، ولم يتبقَّ لكلِّ منهما مطالبةٌ قبل الآخر بسبب ثمن ، ولا مئسّن
 ولا دين ، ولا غيره ، ولا حجة ، ولا مسطور ، ولا ذهب ، ولا فضّة ، ولا حقٌّ
 من الحقوق الشرعية على اختلافها لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وتصادفاً
 على ذلك .

(١) في الأصل : « شرحاً » ؛ وهو تحريف .

(٢) حال يكسر اللام : صفة ثمن .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في الأصل ، وقد أثبتناها جرياً على طريقة المؤلف في التعبير
 بذلك في عدّة مواضع من هذا الباب ، منها ما ورد في صفحة ٢٢ سطر ٣ ، وصفحة ٢٣ سطر ٥ ، وصفحة
 ٢٥ سطر ١١ ، وغيرها من المواضع ، وإن كان الكلام يستقيم بدونها .

(٤) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها جرياً على طريقة المؤلف في التعبير بها في عدّة
 مواضع من هذا الباب ، منها ما ورد في صفحة ١٤ س ١ ، وصفحة ١٥ س ١٠ ، وغيرها من
 المواضع .

(٦) انظر تفسير المقاصّة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر .

٧٤

وإذا اشترى جماعة من جماعة دارا ورثوها كتب ما مثاله : هذا
 ما اشترى فلان وفلان وفلان بما لهم لأنفسهم بالسوية بينهم أثلاثا ؛
 وإن كانوا متفاوتين في الأبتاع كتب : «فمن ذلك ما اشتراه فلان المبدأ^(١) بذكره
 بماله لنفسه كذا ، وما اشتراه فلان بماله لنفسه كذا ، وما اشتراه فلان بماله
 لنفسه كذا» ؛

وإن كان منهم من اشترى حصّة لموكله قال : «وما اشتراه فلان لموكله بإذنه
 وأمره وتوكيله وماله كذا حسب ما وكله في ابتاع ما يذكّر فيه ، وفي التسليم والتسليم^(٢) اللذين
 يُشرحان فيه ، على ما يشهد به من يعينه في رسم شهادته آخره ، أو على ما ذكر الوكيل^(٣)
 المشتري» من فلان وفلان وفلان الإخوة الأشقاء ، أو لأب ، أو لأب فلان بن فلان
 الفلاني ، جميع الدار الكاملة الجارية في أيدي البائعين وملكيهم وتصرفهم بالسوية
 بينهم أثلاثا ، المتقلة إليهم بالإرث الشرعي عن والدهم فلان المذكور ، بحكم أنه
 توفي إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين
 جميعه شرعا أولاده لصلبه الإخوة الأشقاء ، وهم البائعون المذكورون أعلاه
 الذين رزقهم من زوجته التي كانت في عصمته وعقد نكاحه فلانة ، بغير شريك لهم
 في ميراثه ، ولا حاجب يحجبهم عن استكمال بوجه ولا سبب ، وترك من جملة
 ما خلقه هذه الدار المذكورة ، قُسمت بينهم بالفريضة الشرعية أثلاثا بالسوية
 بينهم ؛

(١) المبدأ : من أبدأت بالألف في أوله ، وهي لينة في بدأت ؛ وقد تقدم التنبيه على ذلك أيضا
 في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٢) « فيه » ، أي في المكتوب ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك غير مرة .

(٣) في الأصل : «الأرض» ؛ وهو تبدل من الناصح صوابه ما أثبتنا ، فإن المسألة مفروضة فيما إذا
 كان المبيع دارا لأرضا ، كما يدل عليه ما سبق في هذه الصفحة من ١ وما يأتي في ص ١٤١ من ١

وإن كانت وفأة والدم ثابتة عند حاكم ذكرها ، ثم يقول : وهذه الدار بالبلد الفلاني ، بالحنة الفلانية ، بالخط الفلاني - وتوصف وتحدد - شراء صحيحا شرعيا بثمن مبلغة من الذهب أو من الدراهم كذا وكذا بين البائعين بالسوية ، من مال المشتري المذكورين على قدر ما ابتاعه كل منهم فيه ، تقاضوا ، وتفرقوا بالأبدان ، بعد النظر والمعرفة والمعاودة الشرعية ، وضمان الدرك في ذلك .

وإن ضمن كل من البائعين درك الآخر كتب : "وكل واحد من البائعين ضامن في ماله وذمته درك الآخر المذكورين فيما باعه وقبض الثمن بسببه ضمانا شرعيا في ماله وذمته ، بإذن كل منهم للآخرين في الضمان والأداء والرجوع ، وأقر كل واحد منهم أنه ملئ بما ضمنه ، وقادر عليه" .

وإن صدق كل منهم الآخر على صحة ملكه لما باعه كتب : "وصدق كل واحد منهم الآخر على صحة ملكه لما باعه فيه وقبض الثمن بسببه تصديقا شرعيا" .

وإن حضر من يضمن في الذمة كتب : "وحضر بحضورهم فلان ، أو كل واحد من فلان وفلان ، وضمن كل منهم وكفل في ذمته درك البائعين المذكورين فيما باعوه وقبضوا الثمن بسببه ، ضمانا شرعيا ، بإذن كل منهم للآخر في ذلك ، وأقر كل منهم أنه ملئ بما ضمنه ، قادر عليه" .

(١) « بين البائعين » ، أى مقسوم بين البائعين ، لحذف متعلق الظرف للعلم به .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) تقدم الكلام على حذف باء التندية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦

من هذا السفر ، فانظره .

وإذا آتباع رجلٌ لموكله جحر طاحون^(١) أو غيرها كتب ما مثاله : هذا ما أشتري فلانٌ لموكله فلانٍ بماله وإذنه وتوكيله ليأه في آتباع ما يُذكر فيه ، وفي التسليم والتسلم اللذين يُشترحان فيه ، بشهادة من يعينه في رسم شهادته آخره ؛ أو يقول : ”على ما ذكر“ ؛ وإن كان بيده وكالة كتب : ”حسب ما تشهد به الوكالة التي بيده“ ، الثالثة مجلس الحكم العزيز بالمكان الفلاني“ ، من فلان ، جميع جحر الطاحون^(٢) .

الفارسي^(٣) وعدها ، الداخل ذلك في عقد هذا البيع ، الجارى ذلك في يد البائع المذكور وملكه وتصرفه على ما ذكر ، وهى بالمكان الفلاني ؛ ويصف الطاحون والعدة التي بها ، وهى التوابيت^(٤) والحجارة النجدية وقواعد الصوان ، ويصف جميع العدة ، ويحدد الطاحون ، ويذكر الثمن ، ويكتب : دفعه المشتري المذكور من مال موكله للبائع المذكور ، فقسلمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزه ، وبحكم ذلك برئت ذمة المشتري المذكور والمشتري له فيه من الثمن المذكور ومن وزنه ونفده ، براءة صحيحة شرعية^(٥) .

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل بحذف التاء من آخره ، وقد ورد أيضا في كتاب أقرب الموارد كما ورد في شعر ابن هاني الأندلسي ، قال من أبيات له يصف رجلا أكل :
تبارك الله ما أمضى أسنته * كأنما كل فك منه طاحون

والذى وجدناه فيا لدينا من كتب اللغة الأخرى (طاحونة) لا (طاحون) .
والذى وجدناه فيا لدينا من كتب اللغة الأخرى (طاحونة) لا (طاحون) .

(٢) « أو غيرها » الضمير يعود على الطاحون ، أى أو جحر غير الطاحون ، كجحر المعصرة ونحوها .

(٣) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٤) « الفارسي » صفة لجحر .

(٥) الضمير في قوله : « وعدها » يعود على الطاحون .

(٦) يريد بالتوابيت : الصناديق المسددة الدقيق بعد الطحن ، كما يستفاد من كتاب جواهر المفرد الموجود منه جز ، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ، فقد ورد فيه ضمن عقد بيع طاحونة ما نصه : « المشتعلة على باب يدخل منه الى مسطاح به تابوت أو تابوتان معدان الدقيق » .

براءة قبض واستيفاء، وسلم البائع للشترى ما باعه إياه، فنسأله منه لموكله المذكور، وصار بيده وقبضه وحوزة ملكا لموكله، وذلك بعد النظر والمعرفة الشرعية والمعاقدة والتفريق بالأبدان عن تراض، وضمان الدرك^(١) حيث يوجب الشرع الشريف .

فصل

٥ إذا باع الوكيل عن موكله حمًا كَتَبَ : هذا ما أَشْتَرَى فلانٌ بِماله لنفسه من فلانٍ القائم في بيع ما يُذْكَرُ فيه بالثمن الذي تَعَيَّنَ فيه، وقبض الثمن، وتسليم المبيع لمبتاعه، عن موكله فلان، حَسَبَ ما يَشْهَدُ على موكله بذلك من بعينه في رسم شهادته آخره؛ وإن كان بيده وكالة كَتَبَ : ”حَسَبَ ما يَشْهَدُ بذلك كَتابُ الوكالةِ الذي بيده، الثابت حكمه بمجلس الحكم العزيز بالمكان الفلاني“؛ وَيُشْرَحُ مقاصدُ الثبوت، ثم يَكْتُبُ : جميع الحمام المعروفة بدخول الرجال والنساء، وقُدُورِها الرصاص الأربع، وميَازِيها النحاس والرصاص، ومستوفدها، ويدت نارها، الآتي ذِكرُ جميع ذلك فيه، الجارى جميع ذلك في يد البائع ملكا لموكله المبيع عنه، على ما ذَكَرَ الوكيلُ البائع، وذلك بالبلد الفلاني، بالموضع الفلاني - ويوصف ويحدد - شراءً صحيحاً شرعياً، بثن مبلغة

(١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : «الوقف» ؛ وهو تبدل من التامع؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٤) أتت الوصف هنا جريا على لغة من يؤث الحمام، فقد ذكر في المصباح أن تأنيه أغلب، فيقال : هو الحمام، ويذكر، فيقال : هو الحمام؛ والذي في القاموس أنه مذكر؛ وذكر شاوره أن الشهاب نقل عن ابن النجاشي تأنيه، وعطوه، وقالوا : التأنيث غير مسوع .

(٥) في الأصل : « وميَازِيها » ؛ وهو تصحيف؛ والمراد بالميازيب هنا : المزاريب التي تكون على أحواض الحمامات تصب فيها الماء الحار والبارد، واحده ميزاب، ويقال فيه أيضا (مِزَاب) بالهمز، وهو من أَرْب الماء ووزب، اذا جرى ؛ وقيل : ان المِزَاب فارسيّ معرَّب .

كذا وكذا، ودفع المشتري الثمن من ماله للبائع المذكور، فتسلمه منه لموكله المذكور وصار بيده وقبضه وحوزه، وسلم البائع المذكور للمشتري ما باعه إياه عن موكله فتسلمه منه، وصار بيده وملكه وحوزه، وذلك بعد النظر ... ؛ ويكفل على ما تقدم .

- وإذا ابتاع الأخرس الأصم دارا، كتب : اشترى فلان الأخرس
اللسان، الأصم الأذنين، الصحيح البصر والعقل والبدن، العارف بما يلزمه شرعا
الخبير بالبائع والشراء والأخذ والعطاء، كل ذلك بالإشارة المفهومة عنه، المعلومة
عند البائع وعند شهود هذا المكتوب، القائمة مقام النطق، التي لا تُجهل ولا تُنكر
من فلان الفلاني جميع الدار الفلانية ... ؛ ويكفل نحو ما تقدم .

- وإذا ابتاع رجل من آخر دارا بثن معين مقبوض وكتب بينهما
مكتوب على ما تقدم، ثم حضر المشتري وأدعى أنه كان ابتاع الدار لموكله
كتب على ظهر المكتوب : أقر فلان - وهو المشتري المذكور باطنه - أنه لم^(٢)
أبتاع الدار الموصوفة الحدود في باطنه في التاريخ الفلاني من فلان بالثن المعين^(٣)
وهو كذا وكذا، كان ويكفل في ابتاعها عن فلان بإذنه وأمره وتوكيله إياه في ذلك
وأنت آسمه على سبيل النيابة والوكالة^(٤)، وأنت الثمن المعين باطنه من مال هذا المقر له

(١) في الأصل : « وسلم » ؛ والثاء زيادة من النسخ .

(٢) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦
من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « ثمان » ؛ وهو تبديل من النسخ، صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .

(٤) في الأصل : « النيابة » ؛ وهو تصحيح .

(١) فيه وصلب حاله ، وصَدَّقَه على ذلك تصديقا شرعيا ، وقيل منه هذا الإقرار لنفسه وسلم له الدار المذكورة ، قَسَّامَها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزة ، ملكا له وأقر المُقرُّ له أنه كان قد أذن له في ذلك ووكله في آتباعها الوكالة الشرعية ، وصَدَّقَه المُقرُّ ، وأقرَّ أنَّهما عارفان بالدار المذكورة المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وبُحِمَ هذا الإقرار صارت هذه الدار المذكورة ملكا للمُقرِّ له دون المُقرِّ ، ودون كلِّ أحدٍ بسببه (٢) ولم يبقَ للمقرِّ فيها حق ولا طلب ، وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا ، ويؤرخ .

وإذا أبتاع رجلٌ من آخر دارا ، ومات البائع ولم يكن بينهما مكتبة فأراد ورثته مكتبة ببراءة ذمة مورثهم (٣) والإشهاد له بذلك ، كتب ما مثاله : أقر كل واحد من فلان (٤) وفلان [وفلان] الإخوة الأشقاء ، أو غير الأشقاء ، أولاد فلان عند شهوده طوعا لإقرارا شرعيا ، أن والدهم المذكور توفى إلى رحمة الله تعالى في التاريخ الفلاني ، وأنه كان قبل تاريخ وفاته في تاريخ كذا وكذا باع لفلان جميع الدار الفلانية ، الجارية في يده وملكه وتصرّفه — وتوصّف وتحدّد — بما مبلغه كذا وكذا ، بيعا صحيحا شرعيا فاطعا ماضيا جائزا نافذا ، وأن المشتري المذكور

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٢) « بسببه » : صفة « لأحد » أى كل أحد متصل به ؛ وقد سبق هذا التفسير أيضا في الحاشية

رقم ٢ من صفحة ٢٤ .

(٣) في الأصل : « تصديقا » ؛ والصواب ما أثبتنا ، كما يقتضيه الفعل الذى قبله .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيه ، فإن الأوصاف الآتية بعدها جموع ، فيقتضى

أن يكون الموصوف بها جماعة لا اثنين .

(٥) « شهوده » ، أى شهود المكتوب .

(٦) تقدّم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦

من هذا السفر ، فانظروا .

- دَفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ الثَّمَنِ مِنْ مَالِهِ ، وَصَلَّى حَالَهُ ، بِقَامِهِ وَكَيْالِهِ ، وَسَلَّمْ وَالْهُمَّ الْبَائِعُ هَذَا الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورَ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ ، فَلَسَّامَهَا مِنْهُ ، وَصَارَتْ بِسَيِّدِهِ وَقَبْضِهِ وَحَوْزِهِ وَذَلِكَ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَالْمَعَاقِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ عَنْ تَرَاضٍ وَصِدْقِهِمُ الْمَشْتَرَى الْمُقَرَّلُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَعْتَرَفَ كُلُّ مِنَ الْمُقَرَّرِينَ وَالْمَشْتَرَى أَنَّهُمْ عَارِفُونَ بِالْدارِ الْمَذْكُورَةِ الْمَعْرِفَةَ الشَّرْعِيَّةَ النَّافِيَةَ لِلْجَهَالَةِ ، وَأَقْرَأُوا أَتِ الْبَائِعِ الْمَذْكُورَ كَانَ عَارِفًا بِهَا ، وَتَصَادَقُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَأَعْتَرَفَ الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورُ أَنَّ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ بِسَيِّدِهِ وَتَصَرَّفَهُ ، وَجَارِيَّةً فِي مِلْكِهِ ، وَأَنَّهُ سَأَلَ الْوَرِثَةَ الْمَذْكُورِينَ الْإِثْمَادَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ ، فَاجَابُوا سَوَّالَهُ ، وَأَشْهَدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَرَاءَةً لِدَعْوَةِ أَبِيهِمْ ، وَمُرَاعَاةً لِحَقِّهِ عَلَيْهِمْ وَأَقْرَأَ الْمُقَرَّرُونَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ فِي هَذِهِ الدَّارِ مِلْكًا ، وَلَا يَدًا ، وَلَا إِرْثًا ، وَلَا مَوْرَثًا وَلَا حَقًّا مِنَ الْحَقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَأَنَّ الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورَ الْمُقَرَّلَ مَالِكٌ لِهَذِهِ الدَّارِ دُونَهُمْ وَدُونَ كُلِّ أَحَدٍ بِسَبَبِهِمْ ، وَتَصَادَقُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَقِيلَ مِنْهُمْ الْمَشْتَرَى هَذَا الْإِقْرَارَ قَبُولًا شَرْعِيًّا ، وَيُؤَرِّخُ .

- أَذَا أَبْتَاعَ رَجُلٌ مِنْ بَائِعٍ قَدْ ثَبَتَ رَشْدُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ كَتَبَ مَا مِثْلَهُ :
هَذَا مَا آسْتَرَى فَلَانٌ مِنْ فَلَانٍ الْبَالِغِ الرَّشِيدِ ، الثَّابِتِ رَشْدُهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْعَزِيزِ بِالْبَلَدِ الْفُلَانِي ، عِنْدَ الْقَاضِي فَلَانٍ (٥)

- (١) «أنهم» ، أى «أنهم» فإن «اعترف» بمعنى «أقر» إنما يتعدى إِلَى مَفْعُولِهِ بِالْأَوَّلِ ، كَمَا فِي كِتَابِ الْلُغَةِ ، وَحُذِفَ الْجَارُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْعِلْمُ بِهِ حُذْفَ قِيَامِيٍّ ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْقَوَاعِدِ .
(٢) «أنهم» أى «أنهم» ، وَقَدْ سَبَقَ تَوْضِيحُ ذَلِكَ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٥ مِنْ صَفْحَةِ ٣٦ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .
(٣) تَقْدِمُ تَفْسِيرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٢ مِنْ صَفْحَةِ ٤٥ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .
(٤) حُذِفَ رَأْسُ الْعَطْفِ هُنَا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى سَنَأْتِي لِلْعِلْمِ بِهَا .
(٥) بَقِيَّةُ هَذَا الْمَكْتُوبِ سَائِلَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَمْ تَقَفْ عَلَيْهَا فِي رَاجِعِنَاهُ مِنْ كِتَابِ الْوَنَائِقِ وَالشَّرُوطِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا .

(١) ... من نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية، ولكنه ليس له موجود غير ما يذكر فيه، وأت والدّه لا تلزمه نفقته بحكم ماله من هذا الموجود، اشترى من نفسه بقضية ذلك وحكمه جميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شائعا في جميع الدار الفلانية التي بالمكان الفلاني، أو الدار الكاملة - وتوصّف وتحدّد - شراء صحيحا شرعيا، بثنّ مبلغه كذا وكذا، وقبضه المشتري من نفسه لولده المذكور المبّيع عليه، من مال أخيه فلان الطفل المشتري له فيه، الذي تحت يده وحوطه، وصار ذلك في حوزة لولده فلان المبّيع عليه وتسلم من نفسه الدار المذكورة لولده المشتري له، وذلك بعد مشاهدته لها ونظيره إياها، ومعرفة بها المعرفة الشرعية، كلّ ذلك بالمعاقدة الشرعية الجائزة

(١) أول هذا المکتوب ساقط من الأصل كآثار المکتوب الذي قبله، وسياق ما بينه هنا يدل على أن المسألة مفروضة فيما إذا كان لرجل ولدان طفلان، وكان لأحدهما دار، فأراد الوالد أن يبيع حصّة منها، أو أن يبيعها كلها لولده الآخر بحكم ولايته عليهما؛ وقد وقفنا على صورة مکتوب بهذا المعنى في الكوكب المشرق المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٨٩٢ فقه شافعي، وترجم صاحبه لهذا المکتوب بقوله: « في بيع الحاجر على محجوره لمحجوره الآخر » ثم أورد المکتوب، وأوله: « هذا ما اشترى فلان لولده من صلبه الطفل الذي هو تحت حجره وولاية نظره بماله الذي له تحت يده، لما رأى له في ذلك من الحظ والمصلحة والنبطة وحسن النظر، من نفسه، ما هو جار في ملك ولده الثاني فلان الفلاني شقيق ولده المذكور فيه الذي هو تحت حجره وولاية نظره القائم في البيع عليه لما رأى له فيه من الحظ والمصلحة وحسن النظر، بحكم أنه يحتاج إلى بيعها فيما يحتاج إليه من نفقة » الخ، ولم تثبت هذا الكلام في صلب الكتاب بين مرعين مكان ما سقط من الأصل لاحتمال أن يكون أحد المکتوبين مخالفا للآخر في الألفاظ والعبارات، وإن اتحدوا في المعاني والأغراض.

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر.

(٣) في الأصل: « من »؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا.

(٤) يقال: « باع عليه »، أي من غير رضاه (المصباح).

باع على ولده فلان المثنى بِاسْمِهِ المذكور، وأَشْتَرَى لولده فلان المَبْدِئُ بِاسْمِهِ فيه
 من نفسه على ما شرح أعلاه ، وَأَعْتَرَفَ أَنَّ الثَّمْرَ^(٢) المذكورَ هو ثَمْنُ المِثْلِ يومئذٍ
 لا حَيْفَ فيه ولا شَطَطَ ، ولا غَيْبَةَ ولا فَرْطَ ولا بَحْسَ ولا وَكْسَ ، ولا تَفَاوُتَ فيه^(٥)
 بوجه ولا سبب ، وَقِيلَ ذلك من نفسه لولده المشتري له فيه قبولاً صحيحاً شرعياً
 وَصَحْنِ الدَّرَكِ حيث يوجبُه الشرع الشريف .

إذا أبتاع رجلٌ داراً من نفسه لنفسه — وهو أن يكون له ولد تحت
 حَجْرِهِ ، ولولده دار ، فأراد أن يشتريها لنفسه من ولده — كَتَبَ ما مثاله : اشترى فلانٌ^{١٠}
 من ماله لنفسه من نفسه جميعَ الدار الكاملة ، الجارية في يده ملكاً لولده لصلبه
 فلانَ الطفل الذي تحت حَجْرِهِ وكفالتِهِ وولاية نظيره ، لِمَا رأى له في ذلك من
 الحِظِّ والمصلحة ، وَالغَيْبَةُ الزائِدَةُ على ثَمْنِ المِثْلِ ، أو لمصلحة اقتضت ذلك ، وهذه

(١) المبدأ : من بدأت ، وهي لمة بمعنى بدأت ، وقد تقدم ذلك أيضاً في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧
 من هذا السفر .

(٢) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « اعترف » في الحاشية رقم ١ من صفحة ٤٦
 من هذا السفر ، فانظره .

(٣) الغيبة : اسم من الغيب .

(٤) الفَرطُ بفتح فسكون : اسم من الإفراط ، وهو مجاوزة الحد ، ويجوز أن يقرأ بضم الفاء والراء
 ومعناه الظلم .

(٥) الظاهر أن معنى عدم التفاوت في الثمن : أنه لا يختلف باختلاف الثمنين — بكسر الميم المشددة —
 ولا يجاوز هذا القدر بزيادة ولا نقص .

(٦) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٧) صَوَّرَ الفقهاء هذه الغيبة بأن يرغب في المبيع بأكثر من ثمن مثله ، وهو — أى البائع —
 عند مثله — أى مثل المبيع — ببعض ذلك الثمن ، أو خيراً منه بأكمله انظر (شرح المتعج) (باب الحجر) .

الدار بالبلد الفلاني ، بالخط الفلاني — وتوصف وتحدد — شراءً صحيحاً شرعياً
بثمن مبلغة كذا وكذا ، قبض الثمن من نفسه لولده عن داره التي ابتاعها منه لنفسه
وصار يديه وقبضه وحوزة ، ويصرفه في مصالح ولده المذكور ، وتسلم من نفسه لنفسه
الدار المذكورة ، وصارت يده ملكاً له ، ورفع عنها يد نظيره وولايته ، ووضع عليها
يد ملكه وحيازته ، وأقر أنه عارف بالدار المذكورة ، وأنه نظرها النظر الشرعي
وأحاط بها علماً وخبرة نافية للجهالة ؛ ويؤرخ .



إذا أراد أمين الحكم — وهو الناظر على الأيتام من قبل الحاكم — أن يبيع داراً
على يتيم محجور عليه كتب محضراً بالقيمة ، وأثبت عند الحاكم بشهادة شهود
القيمة والمهندسين ، وأشهر الدار بحضرة عدلين ؛ وصفة المحضر في فصل المحاضر ؛
فلذا ثبت المحضر وأراد البيع وكتب كتاب المبيعة ، فسبيل الكاتب أن يكتب :
هذا ما اشتري فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز بالبلد الفلاني ، القائم
في بيع ما يذكر فيه على فلان بن فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز ، لما
دعت حاجته إليه : من نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية ، وذلك بإذن سيدنا
قاضي القضاة فلان الحاكم المشار إليه في بيع الدار التي تذكر فيه ، بالثمن الذي تعين
فيه وقبضه ، وفي تسليم الدار لمبتاعها ، الإذن الشرعي ، يشهد عليه بذلك من عينه
في رسم شهادته آخر هذا المكتوب ؛ اشترى منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية

(١) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من

هذا السفر .

(٢) يقال : « باع عليه » أي من غير رضاه انظر المصباح ؛ وقد سبق هذا التفسير أيضاً في الحاشية

رقم ٤ من صفحة ٤٧ من هذا السفر .

(٣) كذا ورد هذا الفعل في الأصل بالالف في أوله ؛ والذي في (المصباح) « أنا أشهر » بمعنى « شهره »

غير منقول . وفي (المغرب) أنه غير ثبت .

الجارية في يده ملكا لفلان المحجور عليه — وتعين فيه — وله بيعها، وقبض ثمنها وتسليمها لمبتاعها بطريق شرعي؛ وإن صدقه المشتري قال: "وصدقه المشتري على ذلك تصديقا شرعيا" وهي الدار التي بالبلد الفلاني، بالخط الفلاني — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا، بثن مبلغه كذا وكذا، دفعه المشتري من ماله لأمين الحكم العزيز، فتسلمه منه وصار بيده وقبضه لفلان المذكور المحجور عليه، وسلم أمين الحكم العزيز المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسلمه منه، وصار بيده وقبضه وملكه وحوزه وتصرفه، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاينة الشرعية والتفريق بالأبدان عن تراض.

وإن شرط أمين الحكم الخيار كتب: "وأقضاء مدة الخيار الشرعي الذي أشرطه أمين الحكم البائع لنفسه ثلاثة أيام"، والسبب في هذه المبايعة احتياج المبيع ١٠ عليه إلى نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية، وشوئ ذلك عند الحاكم المذكور وثبتت عنده أيضا — أبد الله أحكامه — أن قيمة الدار المذكورة كذا وكذا وهو الثمن المعين أعلاه، شوتوا صحيحا شرعيا، بشهادة ذوي عدل: هما فلان وفلان ومهندسين: هما فلان وفلان؛ فحينئذ تقدم إذن الحاكم المذكور بالنداء على الدار المذكورة، وإشهارها بضعفها وغيره في مظان الرغبة فيها مدة ثلاثة أيام، آخرها اليوم ١٥ الفلاني، فلم يسمع من بذل زيادة على ذلك، وقد أقام كل من شاهدي القيمة والمهندسين

(١) تقدم في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٩٤ من هذا السفران الإشهار غير منقول كما في (المصباح)؛
أوهو غير ثبت كما في (المغرب).

(٢) « فلم يسمع » أي الشاهدان بالنداء؛ والذي في الأصل: « فلم يسمعان »؛ والنون زائدة

وشاهدنى النداء شهادته بما يشهد به فيه عند الحاكم المذكور، وأعلم تحت رسم شهادتهم علامة الأداء على الرسم المهود حسب ما تضمنه المحضر الشرعى المؤرخ بكذا وكذا، وبأعلاه علامة الثبوت، ومثالها كذا وكذا، فلبس تكامل ذلك عند الحاكم المذكور، وسأله من جازت مسأله، وسوغت الشريعة المطهرة إجابته الإذن لأمين الحكم المذكور في بيع الدار المذكورة بالثمن المذكور، والإشهاد عليه بما ثبتت عنده فأجاب الحاكم المذكور سؤاله، وأشهد عليه بثبوت ذلك عنده على الوجه الشرعى وأذن لأمين الحكم في بيع ذلك على ما شريح أعلاه، فشهد على الحاكم المذكور بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره، فأتمثل أمين الحكم ذلك، وعاقده المشتري المذكور على ذلك كذلك على ما شريح أعلاه، وبمضمونه شهد على المتعاقدين بتاريخ كذا وكذا.

إذا مات رجل وترك دارا وفي ذمته لزوجه صداق وأثبتته، وأشرت الدار من أمين الحكم مبلغ صداقها، فالذى يفعل في ذلك أن الزوجة تحضر عدلين [يشهدان] بشخصه وهو ميت، ويكتبان لها في ذيل صداقها أنها عايناه ميتا، وإن كانا شاهدى الصداق كان ذلك أجود، وإن لم يكونا عايناه شهدا بالاستفاضة؛

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر.

(٢) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطبوعة تعذر قراءتها؛ وقد أثبتنا هذه الكلمة مكان هذا الطمس أخذا مما يأتي، فقد عثر بها المؤلف في عدة مواضع من هذا الباب.

(٣) في الأصل: «أحامته» بالحاء والميم؛ وهو تحريف.

(٤) كذلك؛ كما يقال: «هكذا» وقوله بعد: «على ما شريح» الخ يفيد معناها أيضا.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها أو إثبات ما يفيد معناها، إذ ليس

في الكلام السابق ما يتعلق به قوله بعد: «بشخصه»؛ ومعنى شهادتهما بشخصه: أنهما يذكran ما يتعين به ويشخص؛ وبعبارة (الكوكب المشرق): «تشخصه الشهود».

(٦) «صداقها» أى آب صداقها.

- ثم يؤدي شهود العقد والتشخيص عند الحاكم، ثم تُحلف الزوجة، ويُكتب الحلف، وصورة ما يُكتب : أُحلفت المشهود لها أعلاه، أو باطنه، فلانة المرأة الكاملة ابنة فلان بالله الذي لا إله إلا هو، يمينا شرعية، مؤكدة مستوفاة جامعة لمعاني الحلف، إنها مستحقة في تركة المصدق المسمى باطنه فلان مبلغ صداقها عليه وإت الشاهدين بذلك صادقان فيما شهدا لها [به] من ذلك ، وإت ذمته لم تبرا من الصداق المذكور ولا من شيء منه ، وإنها ما قبضته ولا شيئا منه ولا تعوضت عنه ولا عن شيء منه، ولا أبرأته منه ولا من شيء منه، ولا أحالت به ولا بشيء منه، ولا اختلعت به ولا بشيء منه، ولا برئ إليها منه، ولا من شيء منه بقول ولا فعل ، وإنها تستحق قبض ذلك من تركته حال حلفها ، وإت من يشهد لها به صادق فيما يشهد لها به من ذلك، خلعت كما أُحلفت بالتماسها لذلك، وحضور ١٠ من يُعتبر حضوره [على] الأوضاع الشرعية، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب

(٨٣)

(١) « يؤدي شهود العقد » الخ أى يؤدون شهادتهم ، فالفعل محذوف للعلم به ، وسيأتى حذفه من مثل هذه العبارة أيضا في ص ٥٧ من ٧

- (٢) هذه الكلمة التى بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، فإن الضمير فى قوله : « به » عائد الموصول السابق فى قوله : « فيما شهدا » ؛ على أن هذه الكلمة ستأتى أيضا فى مثل هذه العبارة فى سطر ١٠ من هذه الصفحة ومواضع أخرى .

(٣) اختلعت المرأة، أى طلقت من زوجها بئيل منها له ، والاسم الخلع بضم الخاء، وعلة هذه التسمية أن الله تعالى جعل النساء لباسا للرجال والرجال لباسا لهن فقال : (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) فإذا اقتضت المرأة بهمال تعطيه لزوجها لينبئها منه فأجابها الى ذلك فقد بانت منه ، وخلع كل واحد منهما لباس صاحبه .

- (٤) فى الأصل : « يرى » ؛ وهو تصحيف .

(٥) موضع هذه الكلمة فى الأصل حروف مطبوسة تعذر قراءتها ، وما أثبتناه هو المعبر به فى عدة مواضع من هذا الباب .

عليها بتاريخ كذا وكذا . ويشهد شهود الحلف في آخره بما صورته : " حضرت الحلف المذكور وشهدت به " .

وإن كان صداقها لم يثبت إلا بشهادة عدل واحد أحلفت على ذلك ، ويكتب حلفها ، وهو : أحلفت الزوجة ، المشهود لها فيه ، فلأنه المشخصة لمستحلفها بالله الذي لا إله إلا هو يمينين شرعيتين مؤكدين مستوفيتين جامعتين لمعاني الحلف معتبرتين شرعا : إحداهما أنها مُحَقَّةٌ فيما آدعت به على زوجها المصدق المذكور فلان ، وهو مبلغ صداقها عليه ، الشاهد به كتابها ، وهو كذا وكذا ، وأث شاهدتها بذلك صادق فيما شهد لها به من ذلك ، واليمين الثانية أنها تستحق قبض المبلغ المذكور من تركته ، وأنها ما قبضت ذلك ولا شيئا منه ، كما تقدم ذكره في الحلف الأول إلى التاريخ . ثم يكتب بعد ذلك إجمال الحاكم ، ومثاله : هذا ما أشهد عليه سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة ، أو أفضى القضاة فلان ، الحاكم بالمكان الفلاني ، من حضر مجلس حكمه ومحل قضائه وولايته ، في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني ، من السنة الفلانية ... بعد صدور دعوى محررة ، مقابلة بالإنكار

(١) في الأصل : « شرعين مؤكدين » بالذكور في هذين الوصفين وما بهما من الأوصاف ، واللغة تقتضي ما أثبتنا ، فإن اليمين مؤنثة . (٢) في الأصل : « واليمين » ؛ وهو تحريف .

(٣) « من » مفعول قوله فيما سبق : « أشهد » .

(٤) الظاهر أن في موضع هذه اللفظ كلاما ساقطا من الأصل ، فقد ورد بعد ذكر التاريخ في أكثر الإجمالات التي ذكرها المؤلف في هذا الجزء قوله : « أنه ثبت عنده وصح له به — أحسن الله إليه — في المجلس المذكور » الخ وكذلك في الإجمالات الواردة في (جواهر العقود) (والكوكب المشرق) وغيرهما من كتب الوثائق ؛ وفي إجمالات أخرى قوله : « أنه ثبت عنده في مجلس حكمه ومحل نيابته في اليوم الفلاني » ؛ وعلى كل حال فإنه لم يخل بإسجال من عبارة تفيد هذا الغرض ، وأيضاً فإنه لا يتم الكلام بدون ما يفيد هذا المعنى ، وذلك لأمرين : أولهما أن قوله فيما سبق في أول الإسجال : « هذا ما أشهد عليه » يقتضي =

على الوجه المعتبر الشرعى، بشهادة العدول الذين أعلم تحت رسم شهادتهم بالأداء في باطنه، ويمين المشهود لها فيه فلائحة على استحقاقها في ذمة المصدق المسمى باطنه^(١) فلان مبلغ صداقها عليه، وهو كذا وكذا، على ما تضمنته الصداق باطنه، أو على ما تضمنته فصل الاسترجاع المسطر باطنه، المؤرخ بكذا، [وقال كل منهم : إنه عارف بالمصدق والزوجة المذكورين، وما علم مغيراً لشهادته إلى أن أقامها عنده] بشرط الأداء المعتبر شرعا، وشخص له الشهود المشهود لها تشخيصا معتبرا، وقيل ذلك منهم القبول السائق فيه، وسطر ما جرت العادة به من علامة الأداء والتشخيص على الرسم المعهود في مثله، وذلك بعد ثبوت وفاة المصدق المذكور الثبوت الشرعى وأحلفت الزوجة المشهود لها المذكورة على استحقاقها ذلك بالله العظيم الذى لا إله

- ١٠ = ذكر مشهود عليه بعد ذلك، أى أشهد عليه أنه ثبت عنده الخ وليس في الكلام ما يصلح جعله مشهودا عليه غيره، فانهما أن قوله بعد : « بشهادة » الخ متعلق بقوله في هذه الجملة : « ثبت » أى ثبت بشهادة الخ، ولم تثبت إحدى هاتين العبارتين في صلب الكتاب بين مرهين لاحتمال أن يكون المؤلف قد عبر عن ذلك في هذا الموضع بالعبرة الثانية التي لم نثبتها، أو بعبرة أخرى غير هاتين العبارتين .
- (١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

- (٢) في الأصل : « خلاف » ؛ وهو تحريف .
- ١٥ (٣) الاسترجاع، أى مراجعة الرجل زوجته المطلقة طلاقا غير بائن الى النكاح من غير استئناف عقد جديد ؛ ولم نجد فيها لدينا من كتب اللغة أنه يقال : استرجع الرجل مطلقته ، والذي وجدناه أنه يقال : ارتجمها وارتجمها .

- (٤) هذه التكلة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها لأمرين : أولها ورود هذا الكلام بنصه في سياق في صفحة ٥٨ سطر ١١ من هذا السفر ضمن عقد بيع دار هذا الزوج المتوفى نفسه لأجل وفاة الصداق المذكور فقد ذكر في هذا المقد أن هذه الزوجة المذكورة أثبتت صداقها بشهادة العدول المشار إليهم في هذا الإيجال الذى نحن بصده، ثم ذكر بعد ذلك نص شهادتهم، وهى هذه التكلة التى أثبتناها ؛ الأمر الثانى أن قوله بعد : « بشرط » متعلق بقوله في هذه التكلة : « أقامها » اذ ليس في الكلام السابق ما يصلح جعله متعلقا للجار والمجرور غيره .

إلا هو، البمين الثابتة الشرعية المسطرة في فصل الحلف باطنه على ما نصّ وشرح فيه، خلقت كما أحلفت بالتماسها لذلك، وحضور من يعتبر حضوره على الأوضاع الشرعية في تاريخ الحلف المذكور؛ ولما تكامل ذلك كله عنده وصحّ لديه — أحسن الله إليه — سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده، فأجابه إلى سؤاله، وتقدم بكتابة هذا الإجماع، فكتب عن إذنه الكريم، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه، وأبقى كل ذي حجة معتبرة على حجته إن كانت، وهو في ذلك نافذ القضاء والحكم ماضيهما، بعد تقدم الدعوى الموصوفة وما ترتب عليها، وحضر سماع الدعوى وإقامة البيّنة الفاضلي فلان أمين الحكم العزيز، وأعترف بأنه لا مطعن له في ذلك، فحينئذ أذن الحاكم في إيصال الحق لمستحقه شرعا، ووقع الإشهاد فيه بتاريخ كذا وكذا.

١٠

ثم يكتب آتباعها من أمين الحكم في ذيل الإجماع ... : هذا ما أشرت فـلانة المرأة الكاملة أبنه فلان — وهي المشهود لها باطنه المستحقة فيه —

(١) هذه الكلمة في الأصل مهمة الحروف من النقط؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٢) لعله « المسموعة » كما هو تعبير المؤلف في جميع الإجماليات التي أوردها في هذا الجزء ماعدا

إجماع واحد عر فيه بقوله : « المحتررة » .

١٥

(٣) لم نجد فيها رجاءه من كتب اللغة أنه يقال : « أوصل الشيء للشيء » ؛ والذي وجدناه أنه يقال : « أوصل إليه » ، إلا أنه ضمن الإيصال هنا معنى التسليم، فسوّغ له هذا التضمين ذكر اللام مكان « إلى » .

(٤) الظاهر أن موضع هذه النقط كلمة ساقطة من الأصل؛ وهي قوله : « ومثاله » أو « وصورة » أو « وهو » ونحو ذلك، فقد جرت عادة المؤلف أن يبرر بإحدى هذه الكلمات الثلاث في مثل هذا الموضع من هذا الباب ؛ ولم تثبت إحداها في صلب الكتاب بين مرعيين لاحتمال أن يكون المؤلف قد ترك ذلك اختصارا لعل به من السياق، أو أن يكون قد عبر بكلمة أخرى غير التي أثبتناها .

٢٠

- لنفسها من القاضي فلان أمين الحكم العزيز بالجهة الفلانية، القائم في بيع ما يذكر فيه على المصدق المسمى المحلى باطنه فلان،^(١) فيما ثبت عليه من صداق زوجته المشتريّة المذكورة يجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية، وهو كذا وكذا، وفي المقاصة الشرعيّة على الأوضاع الشرعيّة المعتبرة، بإذن صحيح شرعيّ من يد قاضي القضاة فلان الحاكم بالجهة الفلانية لأمين الحكم المذكور في ذلك، اشترت منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الكاملة الجارية في يده وتصرفه منسوبة لملك فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى، وهي بالمكان الفلانيّ—وتوصّف وتحدّد—شراءً صحيحاً شرعياً بمن مبالغه كذا وكذا حال، وسلم البائع أمين الحكم المذكور للمشتريّة المذكورة ما أبتاعته منه فيه، فتسلمته منه، وصار يبيدها وقبضها وملكها وحوزها، ومالاً من جملة أموالها، وذلك بعد النظر والتّضا والمعرفة والتفرّق بالأبدان عن تراض وأقرت المشتريّة المذكورة أنّ الدار المذكورة جارية في ملك زوجها المذكور، ثم بعد تمام ذلك ولزومه قاص القاضي فلان أمين الحكم العزيز البائع المذكور المشتريّة بما في ذمتها من الثمن المذكور ما ثبت لها على المبيع عليه من الصداق المذكور، وهو كذا وكذا، وهو قدر الثمن المذكور وصفته وجنسه وحلوله،^(٢) مقاصة شرعيّة برأت

- (١) المحلى، أى الموصوف، من «حليته»: إذا ذكرت حليته، وهي صفته وهيئته .
 (٢) «فيا» متعلق بقوله فيأبى: «بيع» أى أن البيع فيما ثبت، أى بسبب ما ثبت، فالقاء هنا سببية .
 (٣) «في المقاصة» معطوف على قوله: «في بيع»؛ والمعنى أن أمين الحكم قائم في البيع وفي المقاصة وقد تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .
 (٤) في الأصل: «وهو»؛ والسياق يقتضى تأنيث الضمير كما أثبتنا .
 (٥) «حال» بكسر اللام المشددة: صفة «لثن» .
 (٦) انظر الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .
 (٧) «حلوله»، أى أن حلول الصداق واستحقاق دفعه كحلول الثمن واستحقاق دفعه .
 (٨) تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .

(١) ما في ذمة المبيع عليه من الصداق، وبرأت ما في ذمة المشتري من الثمن براءة صحيحة شرعية، براءة إسقاط، وذلك بعد أن ثبت عند سيدنا قاضي القضاة فلان بشهادة من يضع خطه آخره، من العدول والمهندسين المندوبين لتقويم الأملاك أهل الخبرة بذلك، أن قيمة الدار المذكورة جميع الثمن المذكور، وأنه قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيه ولا شطط، ولا غيبنة ولا قرط، وأنت الحظ والمصلحة في البيع بذلك، ويؤرخ. ثم يكتب شهود القيمة والمهندسين خطوطهم أن الثمن المذكور هو ثمن المثل يومئذ، ويؤدون عند الحاكم، ويعلم تحت رسم شهادتهم، ثم يكتب شهود المعاودة الشهادة عليهما بالاتباع (٢) وأنه [قد تم ذلك] .

وإن كانت الزوجة لم تستر بل اشترى غيرها لنفسه كتب مأمثله :
هذا ما اشترى فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز، القائم في بيع ما يذكر فيه على فلان المصدق فيما ثبت عليه من صداق زوجته فلانة يحبس الحكم العزيز

(١) الظاهر أن قوله « ما في » زيادة في كلا الموضعين، وأن الصواب : « برأت ذمة المبيع عليه من الصداق، وبرأت ذمة المشتري » الخ فإن التبري إنما يقع على الذمة لا على ما في الذمة وقد جاء في مستدرک التاج أنه يقال : « أبرأته مالي عليه » ؛ ولا يدل ذلك على أن التبري يقع على ما في الذمة، فإنه خطأ مطبعي صوابه : « مما لي عليه »، كما في اللسان مادة (برأ) .

(٢) الغيبة : اسم من الغيب .

(٣) القرط بفتح فسكون : اسم من الإفراط، وهو مجاوزة الحد، ويجوز أن يقرأ بضم الفاء والراء، ومعناه الظلم .

(٤) « ويؤدون عند الحاكم »، أي يؤدون شهادتهم، فالفعول محذوف من هذه الجملة للعلم به ؛ وقد سبق حذفه من مثل هذه العبارة في صفحة ٥٢ سطر ١ من هذا السفر، ونهنا عليه هناك في الحاشية

رقم ١

(٥) « عليهما »، أي على المتعاقدين .

(٦) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٥٦ من هذا السفر .

— وهو كذا وكذا — وفي وفاء الصّدّاق المذكور للزّوجة المذكورة، وذلك بإذنٍ صحيح^(١)
 شرعيٍّ من سيّدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضى القضاة فلان إلخ بالجهة الفلانيّة
 وشهد عليه بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره؛ اشترى منه بقضية ذلك وحكمه
 جميع الدّار الكامله الجارية في يده وتصرّفه ملكا لفلان المتوفى المبيع عليه. وتوصّف
 وتحدّد، ويذكر الثمن، ويقال: قبضه أمينُ الحُكم من المشتري المذكور، وصار بيده
 وحوزة، وسلم البائع للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسأله منه، وصار بيده وقبضه
 ومالا من جملة أمواله، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعيّة، والتفرّق بالأبدان عن
 تراض؛ والسبب في هذه المبايعه أنّ فلانة زوجة فلان المتوفى المذكور أثبتت صداقتها
 في مجلس الحُكم العزيز عند الحاكم المذكور على زوجها المذكور، بشهادة العدول
 المشار إليهم في الإيجال المذكور، الذين أعلمت تحت رسم شهادتهم علامة الأداء آخره،
 وقال كلٌّ منهم: «إنّه عارفٌ بالمُصّدق والزّوجة المذكورين، وما علم مغيرا لشهادته
 إلى أن أقامها عنده بشروط الأداء. وشخص الزّوجة المذكورة، وقبّله في ذلك، وأعلم^(٢)
 تحت رسم شهادته علامة الأداء والتعريف بالتشخيص على الرسم المعهود في مثله

(١) في الأصل: «في وفاء» بدون أو العطف؛ والسياق يقتضى إثباتها، فان قوله: «في وفاء»
 معطوف على قوله: «في بيع»؛ والمعنى أن أمين الحكم قائم في البيع وفي وفاء الصّدّاق.
 (٢) في الأصل: «الكائنة» وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وكما هو المعبر به
 في عدة مواضع من هذا الباب.

(٣) «قبّله في ذلك»، أى أن القاضي قد قبل الشاهد في شهادته؛ على أن عبارة المؤلف في جميع
 المواضع الأخرى: «وقبل منه ذلك»؛ وكل من التعبيرين مفيد للعنى المقصود مع استقامة التركيب.

وَأَحْلَفَ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْيَمِينِينَ الشَّرِيعَتَيْنِ، الْجَاهِ عَيْنِ لِمَعَانِي
 ٥ أَلْحَافٍ، الْمَشْرُوحَتَيْنِ فِي مَسْطُورِ الْحَلْفِ بِكَذَا وَكَذَا، وَذَلِكَ بِحَضُورٍ مِنْ يُعْتَبَرُ حَضُورُهُ؛
 فَلَمَّا تَكَامَلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ سَأَلَتِ الزَّوْجَةُ الْحَاكِمَ الْمَذْكُورَ إِيصَالَهَا إِلَى مَبْلَغِ
 صَدَاقِهَا الْمَشْهُودِ لَهَا بِهِ مِنْ مَوْجُودِ زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ، فَأَذِنَ الْحَاكِمُ لِأَمِينِ الْحُكْمِ الْعَزِيزِ
 فِي بَيْعِ ذَلِكَ، وَقَبِضَ ثَمَنِهِ، وَإِيصَالَ الزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى مَا ثَبِتَ لَهَا فِي ذِمَّةِ زَوْجِهَا
 مِنَ الصَّدَاقِ الْمَذْكُورِ، وَالْإِشْهَادِ عَلَيْهَا بِقَبْضِ ذَلِكَ، إِذَا شَرَعِيًّا، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مِنْ
 يَضَعُ خَطْلَهُ آخَرَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ثَبِتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ أَنَّ هَذِهِ الْقِيَمَةَ الْمُسَيَّعَ
 بِهَا قِيَمَةُ الْمِثْلِ يَوْمَئِذٍ، وَأَنَّ الْحَقَّ وَالْمَصْلَحَةَ فِي الْبَيْعِ بِذَلِكَ، يَشْهَدُ بِهِ الْمُخَضَّرُ الْمُؤَرَّخُ
 بِكَذَا وَكَذَا، وَفِيهِ خَطُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُدُولِ وَالْمُهَنْدِسِينَ أَرْبَابِ الْحِسْبَةِ بِالْعَقَارِ وَتَقْوِيمِهِ
 ١٠ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ أَمِينُ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ أَقَامَتِ سَيِّدَ الدَّلَالَيْنِ عَلَى
 الْعَقَارِ لِيَشْهَرُوهَا فِي الشُّوَارِعِ وَالْأَسْوَاقِ الْجَارِيَةِ بِهَا الْعَادَةُ أَيَّامًا مَتَوَالِيَةً بِحَضْرَةِ عَدْلَيْنِ :

(١) قوله : «اليمينين» بلفظ المثنى غير ظاهر ، فانه قد سبق في صفحة ٥٣ من هذا السفر ما يفيد أن الزوجة
 إنما تحلف يمينين اذا لم يثبت صداقتها إلا بشهادة عدل واحد فقد ورد في هذه الصفحة ما نصه : وإن كان
 صداقتها لم يثبت إلا بشهادة عدل واحد أحلفت على ذلك و يكتب حلقها . وهو : «أحلفت الزوجة المشهود
 ١٥ لها فيه فلانة المشخصة لمستحلقها بالله الذي لا إله الا هو يمينين شرعيتين» إلخ والصداق في هذا المكتوب
 ثابت بشهادة عدول ، لا عدل واحد ، كما يدل عليه ما سبق في السطر التاسع من صفحة ٥٨ وإذن فالظاهر
 أنه لا مقتضى هنا لأن تحلف الزوجة يمينين .

(٢) كذا ورد في الأصل هاتان العبارتان اللتان تحت هذا الرق ، وكان الأنسب أن يقول في العبارة
 الأولى «إيصال مبلغ صداقتها إليها» وفي العبارة الثانية «وإيصال ما ثبت للزوجة المذكورة في ذمة زوجها
 ٢٠ من الصداق المذكور إليها» فان الصداق واصل إلى الزوجة لا موصول إليه كما لا ينبغي ، إلا أن الزوجة لما
 سلكت لاثبات صداقتها الطرق السابقة الذكر كان يمكنها من قبضه بعد ذلك كوصولها إليه .

(٣) في الأصل : «أقامته» ؛ والهاء زائدة من التامع .

هما فلان وفلان، فكان الذي انتهى [إليه] ^(١) البذل فيها من هذا المشتري كذا وكذا، وهو
الثن المذكور؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد على الحاكم المذكور وأمين الحكم
والمشتري بما نُسب إلى كل منهم فيه بتاريخ كذا وكذا .

- ثم يكتب خلف الصداق قبض الزوجة، ومثال ذلك : أقزت فلانة المرأة
الكاملة عند شهوده طوعا أنها قبضت وتسلمت من القاضي فلان أمين الحكم العزيز
جميع مبلغ صداقها الذي في ذمة زوجها فلان المتوفى المذكور، وهو كذا وكذا، وصار
بيدها وقبضها وحوزها، وهو ثمن الدار التي باعها أمين الحكم العزيز على زوجها
فلان لأجل وفاء صداقها المذكور، فيحكم ذلك برئت ذمة المصدق من الصداق
المذكور براءة صحيحة شرعية، براءة قبض وأستيفاء؛ ويؤرخ .

(٨٥)

- إذا باع الوصي دارا بالغبطة الزائدة على ثمن المثل بغير حاجة لمن هو تحت
الجبر فالطريق في ذلك أن يكتب محضرا بالقيمة يشهد فيه شهود القيمة والمهندسون
وينادي عليها بحضرة عدلين، ويثبت ذلك عند الحاكم؛ وصورة المحضر في باب
المحاضر؛ ثم يكتب المبايع، وصورة ما يكتب : هذا ما أشتري فلان لنفسه من
فلان القائم في بيع ما يدكر فيه على فلان بن فلان الذي هو تحت ولاية نظره بمقتضى
الوصية المفوضة إليه من والده، الثابتة يجلس الحكم العزيز وعدلته، ونُسختها ...
وأرخصها ... وأسماء شهودها ... والحاكم الذي ثبتت عنده ... وصورة علامته ...

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها، فإنه ليس في هذه الجملة ضمير يصلح
جعله عائدا على الموصول، وليس العائد في هذا الموضع مما يجوز حذفه .

(٢) تقدم تفسير الفقهاء للقبلة في الحاشية رقم ٧ من صفحة ٤٨ من هذا السفر، فانظره .

- (٣) في الأصل : « وأرضها »؛ وهو تحريف؛ والأرض : التاريخ، يقال : أرخت الكتاب بتاريخ
الراء : أرخا : إذا جعلت له تاريخا .

وإن أختصر ولم يذكر نسختها فذلك كيف — لما رأى له في ذلك من الخط والمصلحة ، وحسن النظر ، والغبطة الزائدة على ثمن المثل ، حسب ما يشهد بذلك محضر القيمة والغبطة المشروح آخره ، الثابت بمجلس الحكم العزيز الثبوت الشرعي يشهد على الحاكم بذلك من عينه في رسم شهادته آخره ؛ اشترى منه بقضية ذلك وحكيه جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا بثن مبلغه كذا وكذا ، تقابضا وتفريقا بالأبدان عن تراض ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ؛ والسبب في هذه المبايعة أن الوصي البائع المذكور تجز محضرا يتضمن مسير أرباب الخبرة بالعقار وتقويمه والعدول والمهندسين المندوبين من مجلس الحكم العزيز لذلك — وهم فلان وفلان شاهدا القيمة ، وفلان وفلان المهندسان — إلى الدار المذكورة ، وشاهدوها ، وأحاطوا بها علم وخبرة ، وذكروا أن القيمة عنها كذا وكذا ، وأنها قيمة المثل يومئذ ، لا حيف فيها ولا شطط ، ولا غيبة ولا قرط ، وأن الخط والمصلحة في بيع الدار المذكورة بزيادة كذا وكذا لتتمه كذا وكذا ، وهو الثمن المعاقدة عليه ، وأقام كل منهم شهادته عند القاضي فلان بذلك ، وأعلم تحت شهادتهم ماجرت العادة به من علامة الأداء والقبول ، ثم أشهرت الدار المذكورة بمحضرة عدلين : هما فلان وفلان ، في صقعها وغيره من الأصقاع ومطآن الرغبة مدة ثلاثة أيام فلم يحضر من بذل زيادة على ذلك ، وقد أقام كل من شاهدى النداء شهادته عند الحاكم المذكور بذلك ، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء حسب ما تضمنه

(١) تقدم تفسير الفقهاء للقبطة في الحاشية رقم ٧ من صفحة ٤٨ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) « إلى الدار » متعلق بقوله فيما سبق : « مسير » .

(٣) تقدم تفسير التنية والقرط في الحاشيتين رقم ٢ ، ٣ من صفحة ٥٧ من هذا السفر .

(٤) قد سبق في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر التنبيه على أن « أشهره » بمعنى « شهره »

غير منقول ، كما في (المصباح) ؛ أو غير ثبت ، كما في (المغرب) .

المَحْضَرُ المَذْكُورُ المَوْزُوحُ بكذا وكذا، الذى بأعلاه علامةُ الثبوت، ومثاله كذا وكذا وشَهِدَ على الحاكم بثبوت ذلك عنده من يمينه فى رسم شهادته آخرَ هذا المكتوب ؛ فلَمَّا تكامل ذلك كُلُّهُ وقع الإِشهادُ^(١) على الوصَّى البائع والمشتري بما نُسِبَ إلى كُلِّ منهما بعاليه بتاريخ كذا وكذا .

- وإن كان الوصَّى باع بإذن الحاكم كتب ذلك كما تقدَّم فى حق أمين الحكم ؛ ويجوز أن يبيع الوصَّى بغير محضَر، وإمَّا المَحْضَرُ أقطعُ للتنازع، وأدفعُ للطاعن .^(٢)

إذا باع الوصَّى داراً على يتيمٍ للحاجة من غير أن يُثبِت الحاجة ولا القيمةَ فذلك جائزٌ ، وإمَّا يُخاف من التنازع ؛ فإذا أراد ذلك كَتَبَ ما مثاله : هذا ما آشتري فلانٌ بماله لنفسه من فلانٍ وصَّى فلان بن فلان على ولده لصلبه فلان الطفل الذى هو تحت حجَّره وولاية نظره ، متصرفاً فيما له وعليه بمقتضى الوصية التى بيده، الثابتة فى مجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية ، القائم فى بيع ما يُدَّكر فيه على فلان الطفل الذى تحت حجَّره وولاية نظره، لما دعت اليه الحاجة من نفقته وكسوته ولوازمه الشرعية ، وأنه ليس له موجود غير هذه الدار المذكورة ، وليس منها أجرة تكفيه، ولما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر؛ اشترى

- ١٥ (١) عبارة الأصل : « وقع الوصى على اِشهاد البائع والمشتري » الخ وفى ألفاظ هذه العبارة تقديم وتأخير لا يستقيم بهما المعنى ، فإنها تفيد أن الوصَّى غير البائع ، وليس كذلك ، بل الوصَّى هو البائع ؛ كما يدل على ذلك ما سبق ؛ والسياق يقتضى ما أثبتناه أخذاً من عبارات المؤلف فى مواضع أخرى ، فقد ورد فى ص ٧٠ س ١ ضمن عقد مبيعة - والبائع ويكل بيت المال - ما نصه : فلما تكامل ذلك كله وقع الاشهاد على القاضى فلان ويكل بيت المال المعمور والمشتري بما نسب الى كل منهما ؛ وجاء بعد ذلك أيضاً فى ص ٧١ س ٤ : « فلما تكامل ذلك كله وقع الاشهاد » . وقوله : « وقع » يجوز أن يضبط بفتح الواو والقاف ، أى حصل الاشهاد الخ وان يضبط بضم الواو وتشديد القاف المكسورة ، من التوقيع .
- (٢) فى الأصل : « يبيع » ؛ وهو تصحيف .

منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية، الجارية في يده وتصرفه ملكا لفلان المبيع عليه - وتوصف وتحدد - شراء صحيحا شرعيا، بمن مبلغه كذا وكذا، دفعه المشتري المذكور من ماله للبائع المذكور، فقبضه منه وتسلمه، وصار بيده وقبضه وحوزه لفلان المبيع عليه، وسلم الوصي البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسلمه وصار بيده وملكيه وحوزه، ومالا من أمواله، وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والفرق بالأبدان عن ترايض، وضمان الدرك في صحة البيع، وبعد أن أعترف الوصي البائع أن الثمن المذكور هو قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيه ولا شطط ولا غبنه فيه ولا فرط، ^(٢) وصدقه المشتري على ذلك؛ ويؤرخ.

٥

إذا ابتاع الوصي دارا ليتيم على يده كتب ما مثاله :

هَذَا مَا اشْتَرَى فَلَانٌ فَلَانِ بْنِ فَلَانِ الطِفْلِ الذِي فِي حِجْرِهِ وَكَفَالَتِهِ وَوَلَايَةِ نَظَرِهِ، بِمَالِهِ الذِي تَحْتَ يَدِهِ، الْمُنْتَقِلُ إِلَيْهِ بِالْإِرْثِ عَنْ وَالِدِهِ الْمَذْكُورِ، الذِي كَانَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ وَصَاهُ عَلَيْهِ، وَجَعَلَهُ نَاطِرًا فِي مَصْلَحَتِهِ، وَذَلِكَ بِمَقْتَضَى الْوَصِيَّةِ الَّتِي يَبْدُو، الثَّابِتَةِ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ الشَّرِيفِ وَعَدَالَتِهِ، لِمَا رَأَى لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحِفْظِ وَالْمَصْلَحَةِ وَحُسْنِ النِّظَرِ، اشْتَرَى لَهُ بِقَضِيَّةِ ذَلِكَ وَحُكْمِهِ مِنْ فَلَانٍ جَمِيعَ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ - وَتَوْصَفَ وَتَحَدَّدَ، وَيَجْعَلُ الْمُبَايَعَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ - وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَعْتَرَفَ الْوَصِيَّ بِأَنَّ الثَّمْنَ الْمَذْكُورَ هُوَ ثَمْنُ الْمِثْلِ، لَا حَيْفَ فِيهِ وَلَا شَطَطَ، وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَيُؤْرَخُ.

١٠

١٥

(١) في الأصل : « المبيع » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، فان الصحة والفساد إنما يتعلقان بالمبيع

لا بالمبيع ؛ وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢٦ من هذا السفر .

(٢) تقدم تفسير الغبنه والفرط في الحاشيتين رقم ٢ و ٣ من صفحة ٥٧ من هذا السفر .

٢٠

إذا عَوَّضَ الرجلُ أبنته الطفلةَ داراً بِدارٍ لها كتب ما مثاله :

حضر الى شهوده في يوم تاريخه فلان، وأشهد على نفسه طوعاً أنه عَوَّضَ
أبنته لصلبه فلانة الطفلة، التي تحت حجره وكفالتيه وولاية نظره — لما رأى لها
في ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر — جميع الدار التي بيده ومليكه وتصرفه
— على ما ذكر — بجميع الدار التي بيده وتصرفه ملكاً لأبنته المذكورة — وتوصف

وتحدد — لما رأى لها في ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة، ولعلمه أن الدار التي عَوَّضَ
أبنته بها — وهي المبتدأ بذكرها — أجدد من الدار التي تعوّضت منها وأعمر، وأكثر
أجرة وقيمة، معاوضةً صحيحةً جائزة، قبلها من نفسه لأبنته، وسأبها من نفسه لنفسه
لأبنته المذكورة، ورفع عنها يد ملكه، ووضع عليها يد ولايته ونظيره، وأخرج الدار
العلائية المثنى بذكرها من ملك أبنته المذكورة إلى ملكه، وسأبها من نفسه لنفسه
وصارت بيده وقبضه وحوزة، ومالا من جملة أمواله، ورفع عنها يد نظيره وولايته
ووضع عليها يد ملكه، كل ذلك بحق هذا التعويض، وبحكم ذلك صارت الدار
المبتدأ بذكرها ملكاً لأبنته المذكورة دونه ودون كل أحد بسببه، وصارت الدار

(١) في اللسان ما يفيد أن الباء « كمن » في أنها تدخل على الم عوض منه، كما هنا، فقد ورد في الأمثلة

التي ذكرها : « عاضه منه وبه » أى عوضه .

١٥

(٢) قد سبق التنبيه على أنه يستفاد من بعض الأمثلة الواردة في اللسان مادة « عوض » أن الباء

« كمن » في أنها تدخل على الم عوض منه كما هنا انظر الحاشية رقم ١ من هذه الصفحة .

(٣) الباء هنا داخلة على الم عوض — بتشديد الواو المفتوحة — لا على الم عوض منه، كما لا يخفى

وقد ورد مثل ذلك أيضاً في شعر أبي العلاء المعري، فقد قال :

وقد تعوّضت من كل بمشبهه * فما وجدت لأيام الصبا عوضاً

٢٠

ولم نجد ذلك في كتب اللغة التي بين أيدينا .

(٤) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٤٥ من هذا السفر .

المفتي بذكرها ملكا له دون آبنته المذكورة ودون كلِّ أحدٍ بسببها ، وأقرَّ بأنه عارفٌ بذلك المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وأنه رآها الرؤية المعتبرة ، وأحاط بها علما وخبرة ؛ ويؤرخ .

[إذا] أعترف رجل بأنه كان من مدّة باع لرجل دارا كتب ما مثاله :
أقرّ فلانٌ بأنه كان بتاريخ كذا وكذا باع لفلانٍ جميع الدار الكاملة ، التي كانت يوم تعاقدهما عليها في يده وملكه وتصرفه ، على ما ذكر - وتوصّف وتحدّد - بها صحيحا شرعيا ، بثمن مبلغه كذا وكذا ، وأنه قبضَ الثمنَ منه لنفسه ، وتسلّمه وصار بيده وقبضه وحوزه ، وأنه من التاريخ المذكور اشتراها منه بالثمن المعين أعلاه وتسلمَ له ، وتسلمَ منه الدار المذكورة أعلاه ، وصارت بيده وقبضه وحوزه ، ومالا من جملة أمواله ؛ وأقرّا بأنهما كانا تعاقدا على ذلك كذلك من التاريخ المذكور معاقدّة صحيحة شرعية شفاها بينهما بالإيجاب والقبول ، ثم تفرّقا عن تراض ؛ وأقرّا بأنهما عارفان بها ، وأنهما نظراها قبل ذلك ، وأحاطا بها علما وخبرة نافية للجهالة ، وصنّ البائع المذكور درك ماباعه فيه وقبضَ ثمنه بسببه ضمانا شرعيا ، ولم يبقَ لكلّ منهما مطالبةٌ قبل الآخر بسبب من الأسباب ، ولا حقّ من الحقوق الشرعية ، وأن الدار صارت ووجبت بطريق الآتياع المذكور ملكا لفلان المقرّر ملكا صحيحا شرعيا دون البائع ودون كلِّ أحدٍ بسببه ؛ ويؤرخ .

(٨٧)

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضي إثباتها .

(٢) «وأنه» أى المشتري المقرّر له ، فرجع الضمير هنا غير مرجعه في قوله : «وأنه» السابق في سطر ٧ من هذه الصفحة ، فإن المراد به المقرّر ، وهو البائع ، كما لا يخفى .

(٣) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظرو .

- إذا كان البائع هو السلطان كتب ما مثاله : هذا كُتِبَ مِبايعَةٍ شرعيّة، جائزَةٍ مَرْضِيَةٍ ؛ أَمَرَ بِكُتْبِهِ وتسطيره، وإنشائه وتحريره، وأستيفاء مقاصده، وأستكمال معانيه وفوائده، المولى السيّد الأجلّ السلطانُ المالكُ الملكُ الفلانيُّ أبو فلان — وتُذَكَّرُ القابُه ونعوتُه الملوِكَةُ وساطتُه على العادة، ويُدعى له بما يُدعى للولوك من النصر والافتقار وغير ذلك — وأشهد على نفسه الشريفة مَنْ حضر مقامَه الشريف من العدول الواضحيّ خطوطهم آخره أنه باع لفلان جميع كذا ؛ ويكُلّ المبايعَة .
- إذا اشترى للسلطان ويكُلّه قدّم اسم السلطان، وهو أن يكتب: هذا ما اشترى للولى السيّد الأجلّ السلطانِ المالكِ الملكِ الفلانيّ، ويكُلّه فلان، بماله المبارك النّامى، وتوكيله إياه في أبيع ما يُذَكَّرُ فيه بالثمن الذى تَعَيَّنَ فيه، والتسليم والتسليم اللّذين يُشرّحان فيه، ^(١) يشهد عليه — خلد الله ملكه — بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره، من فلان جميع الشئ الفلانيّ؛ ويكُلّ .

- وان كان البائع ويكُلّ يبت المال كُتِبَ مشروحٌ على العادة بالشهادة على بعض المهندسين، مثاله: مشروحٌ رَقَعَهُ كُلُّ واحدٍ من فلان وفلان المهندسين على العقار بالبلد الفلانيّ، بقضيّة حال الدّارِ الكاملة، الجارية في ديوان الموارث الحشرية ^(٢)
- (١) في الأصل: « الذى يشرح »، بصيغة المفرد في كلتا الكلمتين؛ والسياق يقتضى التثنية كما أثبتنا .
- (٢) « من فلان » متعلق بقوله: « اشترى » السابق في نهاية السطر السابع من هذه الصفحة .
- (٣) في الأصل: الخيرية؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا؛ والموارث الحشرية: هى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء، أو الباقي بعد القرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال، ولا عاصب له انظر صريح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٤ . وقال المقرئى فى خططه ج ٢ ص ١١٠ طبع المعهد العلمى الفرنسى: أنها هى التى يستحقها يبت المال عند عدم الوارث . وقال قبل ذلك: إنها فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم، من أجل أن منهمهم توريث ذوى الأرحام، وأن البنت اذا انفردت استحققت المال بأجمعه، فلما انقرضت أيامهم واستولت الدولة الأيوبية ثم الدولة التركية صار من جملة أموال السلطان مال الموارث الحشرية الخ .

التي بالمكان الفلاني - وتوصف وتحدد - شاهدًا الدار المذكورة على الصفة المشروحة أعلاه، وأحاطا بها علما وخبرة، وكُتِبَ هذا المشروع ليثبت علمه بالديوان المعمور؛ ويؤرخ .

ثم يُكْتَبُ مكتوبٌ على المهندسين، ويُسَمَّدُ في آخره شهود القيمة، مثاله :
يقول كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بالبلد الفلاني : إنهما سارا
صحبة فلان وكل بيت المال المعمور الى حيث الدار الآتي ذكرها ووصفها وتحديدها
فيه، الجارية في ديوان الموارث الحشرية، وهي بالمكان الفلاني - وتوصف
وتحدد - وأحاطا بها علما وخبرة، وقوماها بما يبلغه كذا وكذا، وقالوا : إن ذلك
قيمة المثل التي لا حيف فيها ولا شطط، ولا غيبة ولا قُطْرُ، وأن الحظ والمصلحة
في البيع بذلك؛ ويؤرخ .

وتُكْتَبُ على ظهره مُجْمَعٌ على سمسرة العقار، صورتهما : يقول كل واحد من فلان
وفلان المندسين على العقار : إنهما أشهرًا مذكورًا بطنه في مظان الرغبات، ومواطن
الطلبات، في ضيقها وغيره من الأصقاع دفعات متفرقة، وأوقات متعقدة، فلم
(١) في الأصل : «شاهدوا» ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا، فإن الضمير يعود على المهندسين السابق
ذكرهما في أول المشروع .

(٢) في الأصل : «انهم ساروا» ؛ والسياق يقتضى التثنية كما أثبتنا .
(٣) في الأصل « الخيرية » ؛ وهو محرف ؛ وقد سبق تفسير الموارث الحشرية في الحاشية
رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره .
(٤) تقدم تفسير النبينة والفرط في الحاشيتين رقم ٣ ، ٤ من صفحة ٤٨ من هذا السفر، فانظره .
(٥) في الأصل : « ظهر » بدون هاء الضمير ؛ والسياق يقتضى إثباتها .
(٦) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر .
(٧) في الأصل : « على ما ذكر » وقوله : « على » زيادة من النسخ، فإن « أشهر » يتعدى الى
مفعوله بنفسه ، لا بالحرف .

يَسْمَعَا مِنْ بَدَلٍ زِيَادَةً عَلَى مَا قَوْمٌ بَاطِنُهُ ؛ وَيُؤْزَخْ ، وَيُشْهَدُ عَلَيْهِمَا فِيهِ . ثُمَّ تُكْتَبُ
قِصَّةٌ بِأَسْمِ الْمَشْتَرِي لِلْقَامِ الشَّرِيفِ السُّلْطَانِي ، وَيَكْتَبُ عَلَيْهَا صَاحِبُ الدِّيَوَانِ
وَيُجَاوِبُ وَيَكُلُّ بَيْتَ الْمَالِ الْمَعْمُورِ ، وَيُخْرِجُ الْحَالَ عَلَى ظَهْرِهَا ، ثُمَّ يُوَقِّعُ صَاحِبُ
الدِّيَوَانِ بِحَمْلِ الْمَبْلَغِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ ، فَإِذَا حُمِلَ وَقَعَ صَاحِبُ الدِّيَوَانِ
وَتُلَصَّقُ الْحِجَّةُ عَلَى الْقِصَّةِ ، فَإِذَا كُنَّ ذَلِكَ عَاقِدَةً وَيَكُلُّ بَيْتَ الْمَالِ ، وَصُورَةُ الْمَكْتَابَةِ :

هَذَا مَا أَشْتَرَى فَلَانٌ بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ مِنَ الْقَاضِي فَلَانٍ ، وَيَكُلُّ بَيْتَ الْمَالِ الْمَعْمُورِ
وَالْقَائِمُ فِي بَيْعٍ مَا يُذَكِّرُ فِيهِ بِأَحْكَامِ الْوَكَالَةِ الَّتِي بِيَدِهِ ، الْمَفْوضَةِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَامِ الشَّرِيفِ
السُّلْطَانِي الْمَلِكِي الْفُلَانِي الَّذِي جَعَلَ لَهُ فِيهَا بَيْعَ مَا هُوَ جَارٍ فِي أَمْلَاكِ بَيْتِ الْمَالِ
الْمَعْمُورِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ عَلَى مَا نُصِّ وَشُرِّحَ فِيهَا ، وَمَا لَهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ
بِالْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ ، النَّاتِيَةِ وَكَائِلَتِهِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْعَزِيزِ الثَّبُوتِ الشَّرْعِيِّ ، الْمَتَّوِّجَةِ
بِالْعَلَامَةِ الشَّرِيفَةِ ، وَمِثَالُهَا كَذَا وَكَذَا ؛ أَشْتَرَى مِنْهُ بِقَضِيَّةٍ ذَلِكَ وَحَكَمَ بِهِ جَمِيعُ الدَّارِ
الْفُلَانِيَّةِ ، الْجَارِيَةِ فِي رِبَاعِ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ ، الْمُوروثَةِ عَنْ فَلَانِ الْمَتَّوِّقِ إِلَى رَحْمَةِ
اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ أَلَّتِي أَظْهَرَهَا الْكَشْفُ — وَتَوَصَّفَ وَتَحَدَّدَ — شَرَاءً صَحِيحًا شَرْعِيًّا
بِمَنْ مَبْلَغُهُ كَذَا وَكَذَا دِينَارًا أَوْ دَرهما حَالَةً ، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ
[عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ وَصُولُ بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ] الْمَشْرُوحُ فِي آخِرِهِ ؛ وَتَسَلَّمَ الْمَشْتَرِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَدْفَع » ؛ وَهُوَ مَحْرُوفٌ ؛ وَالسِّيَاقُ يُقْتَضِي مَا أَهْبَتْنَا .

(٢) مَفْعُولٌ « عَاقِدٌ » مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَهُوَ الْمَشْتَرِي .

(٣) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٣ مِنْ صَفْحَةِ ٦٦ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْ .

(٤) هَذِهِ التَّكْلَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ؛ وَقَدْ تَقْلَنَاهَا عَمَّا يَأْتِي بِعَدِ فِي ص ٧٠ س ٨ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ،

إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ بِدُونِ إِثْبَاتِهَا ؛ فَإِنْ قَوْلُهُ بِعْدَ : « الْمَشْرُوحُ » صِفَةٌ لِلْوَصُولِ لَا لِبَيْتِ الْمَالِ ؛ وَالْمُرَادُ
بِالْوَصُولِ : الْبَطَاقَةُ الَّتِي تَعطَى لِلشَّرِي بِأَنَّهُ حَمَلَ الثَّمَنِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ ؛ قَالَ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ : الْوَصُولُ — بِصِفَةِ
الْمَصْدَرِ — : بَطَاقَةٌ تَعطَى لِرَبِّ الدِّينِ وَنَحْوِهِ ، وَهُوَ يَنْجُوزُ ، لِأَنَّهُا يَتَوَصَّلُ بِهَا ، لَكِنَّمَا مَوْلَدَةٌ عَاتِيَةٌ إِلَى .

المذكور ما أبتاعه بعد النظر والمعرفة والمعاهدة الشرعية ، والتفرق بالأبدان عن تراض ، وانقضاء أمد الخيار الشرعي الذي اشترطه البائع على المشتري المذكور ، وهو ثلاثة أيام ؛ وأقر المشتري المذكور أن ذلك صائر في أملاك بيت المال المعمور ، والسبب في هذه المبيعة أن المشتري المذكور رفع قصة باسمه أنهى فيها : ...
 — ويُنقل إلى آخرها — فوقع على ظهرها من جهة متولى الديوان المعمور ما مثاله :
 «لِيُذَكَّرَ مَا بُدِّلَ عَلَيْهِ لِلدِّيَّانِ الْمَعْمُورِ» ؛ ... ومثاله : ... — ويُنقل إلى عند الصفات المحدودة ، ويكتب تاريخه — ثم تلاه توقيع كريم ، ومثاله : ليتقدم المجلس ... — ويُنقل جميع ما فيه — ثم تلاه جواب متولى الوكالة الشريفة بامثاله :
 «المملوك فلان الولي» ... — ويُنقل — ثم تجزى المشتري المذكور ووصولا من بيت المال المعمور شاهدا له بحمل الثمن المذكور ، وتُسخته بعد البسطة ... — ويُنقل ما فيه — ثم تلاه توقيع كريم ، إذا كان — ويُنقل جميع ما فيه — وذلك كله بعد أن أخذت الحجة الملتصقة بأعلى التوقيع الديواني ، المتضمنة الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار أن القيمة المعينة فيها — وهى كذا وكذا — قيمة المثل يومئذ — وتُسرح إلى آخر التاريخ — بشهادة فلان وفلان سمسرة

١٥ (١) في الأصل : «ما يدل» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام ..

(٢) «عليه» ، أى على المبيع .

(٣) الظاهر أن هنا كلاما قد سقط من الأصل ، إذ ليس في الكلام السابق ما يصح جعله مرجعا للضمير في قوله بعد : «ومثاله» ، وسياق الكلام يدل على أن المراد بقوله : «ومثاله» ، مثال المكتوب بالقيمة ؛ ويؤيد ذلك أيضا ما أتى في صفحة ٧٣ س ١ إذ قال مانصه : «ويشرح مسطور القيمة نحو ما تقدم» .

(٤) كذا في الأصل ؛ والذي في كتب القواعد أن «عند» لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجز «بن» ،

١٠٠ جزها «إلى» كما هنا ، فهو لحن .

(٥) تقدم بيان المراد بالوصول في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر ، فانظره .

العقار، بأنهما أشهراً ذلك على ما تضمنته^(١)؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد^(٣) على القاضي فلان ويكل بيت المال المعمور والمشتري بما أنسب إلى كل منهما؛ ويؤرخ.

وان باع ويكل بيت المال بغير توكيل بيع بل بحجة قيمة كتب: هذا ما اشترى فلان من فلان ويكل بيت المال المعمور - كما تقدم - جميع قطعة الأرض الحاملة لبناء المشتري، الآتى ذكرها ودرعها^(٤) وتحديدها فيه، الجارية فى أملاك بيت المال المعمور، مضافة إلى ديوان الموارث الحشرية^(٥)، أو ديوان الأحكار، وهى بالمكان الفلاني - وتدرع وتحدد - شراء صحيحاً شرعياً، بثمن مبلغه كذا وكذا الجميع حال محمول إلى بيت المال المعمور، على ما شهد به وصول بيت المال المعمور المشروح فى آخره، وتسلم المشتري المذكور ما أتباعه بعد النظر والضوا والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والتفريق بالأبدان عن تراض، وأقتضاء أمد الخيار الذى اشترطه البائع على المشتري، وهو ثلاثة أيام؛ وأقر المشتري المذكور أن الأرض المذكورة جارية فى ديوان الموارث؛ وذلك بعد أكتساب حجة تتضمن الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار - وتشرح كما تقدم - والشهادة على

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر.

(٢) «على ما تضمنته» أى على ما تضمنته الحجة السابقة الذكر؛ والذى فى الأصل: «تضمنته» بدون تاء التأنيث؛ والسياق يقتضيهما كما أثبتنا.

(٣) قد سبق التنبيه فى آخر الحاشية رقم ١ من صفحة ٦٢ على أن هذا اللفظ يحتمل أن يقرأ بفتح الواو وتحقيف القاف؛ وأن يقرأ بضم الواو وتشديد القاف المكسورة مبنيًا للجھول، من التوقيع؛ وكل من الوجهين يؤدى معنى صحيحاً.

(٤) التدرع: القياس بالذراع.

(٥) تقدم تفسير الموارث الحشرية فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره.

(٦) تقدم تفسير الوصول فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر، فانظره.

الساسة؛ فحينئذ استظهر القاضي فلان^(١) البائع على المشتري بكنا وكذا، فتكون جملة ما تقرّر من القيمة والاستظهار ورسم الوكالة بجميع الثمن المذكور أعلاه؛ ثم بعد ذلك حضر وصول من بيت المال المعمور شاهد له بحمل الثمن المذكور، فسحّته كذا وكذا، وعلى ظهره توقيع كريم، مثاله كذا وكذا...؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد؛ ويؤرخ.

وان كان المشتري أجرى باسمه الثمن من بيت المال وأنعم عليه به كتب ما مثاله: هذا ما اشتري فلان بن فلان؛ وبذكر الثمن، ويقول: "وهو مجرى من بيت المال المعمور"؛ ويكّل المبيعة نحو ما تقدّم، ويكتب: "ثم أحضر المشتري توقيعاً شريفاً سلطانياً بالإعانة عليه بالثمن"؛ وينقل إلى آخره؛ والله أعلم بالصواب.

إذا اشترت امرأة من وكيل بيت المال داراً جاريةً في ربيع الموارد الحشرية بما لها^(٧) في ذمتها^(٨)، ثم قاصّت بما لها^(٩)

(١) استظهر: من الاستظهار، وهو التحرى والاحتياط، والمراد أن القاضي زاد مبلغاً على الثمن الذى يؤم به المبيع للاحتياط والوثوق بأن هذا الثمن هو ثمن المثل، وأن في هذا البيع غبطة ومصلحة.

(٢) فى الأصل: «القسمة»؛ وهو تحريف.

(٣) تقدم تفسير الوصول فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر، فانظره.

(٤) ورد فى الأصل موضع هذه النقط كلمة «ويؤرخ»؛ وظاهر أنها زائدة من النسخ لتكررها مع ما يأتى بعد فى آخر المكتوب، ولا مقتضى لها فى هذا الموضع.

(٥) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٧٠ من هذا السفر.

(٦) فى الأصل: «باسم» بسقوط الهاء، والسياق يقتضى إثباتها.

(٧) تقدم تفسير الموارد الحشرية فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره.

(٨) فى الأصل: «فى ذمتها» بتأنيث الضمير؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه السياق.

(٩) تقدم تفسير المقاصة فى الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره.

في ربيع ديوان المواريث ، يكتب : [هذا] ما اشترت^(١) [فلانة] من وكيل بيت المال - كما تقدم - جميع الدار الكاملة الجارية في ديوان المواريث الحشرية - على ما ذكرت المشتري - المقبوضة عن فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى، وهي بالمكان الفلاني - وتوصف وتحدد - شراء صحيحا شرعيا بثمن مبالغه من الدراهم كذا وكذا، الجميع حال، وتسلمت المشتري^(٢) ما ابتاعته بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة - نحو ما تقدم - ثم بعد ذلك قاص القاضي فلان^(٣) المشتري المذكورة بالذي توجه على الديوان المعمور إيفاؤه من تركه زوج المشتري المذكورة فلان وهو مبلغ صداقها عليه، الثابت لها يجلس الحكم العزيز، ومبلغه كذا وكذا، وهو نظير الثمن المذكور في قدره وجنسه وحلوله، مقاصة^(٤) صحيحة شرعية، برئت بها ذمة المشتري من الثمن، وذمة زوجها من نظير ذلك الصداق، والسبب في هذه المبايعات والمقاصة أن المشتري المذكورة أثبتت صداقها على زوجها فلان في مجلس الحكم العزيز، ومبلغه كذا وكذا، المؤرخ الصداق بكذا وكذا، وأجبل لها الحاكم على نفسه - وهو القاضي فلان - بثبوت ذلك عنده، والحكم به، وأشهد لها على نفسه بذلك، وذلك بعد استحلافها باليمين الشرعية، المؤرخ الحلف بكذا وكذا، ثم بعد ذلك رفعت المشتري قصة مترجمة بأسمها، مثالها : المملوكة ...؛ ويشرح ما فيها

(١) هاتان الكلمتان لم تردا في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتهما أخذا بما ورد

في المكاتب السابقة .

(٢) في الأصل : «وسلمت» ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .

وما تضمنته التوقيع كما تقدم، ويشرح مسطور القيمة نحو ما تقدم .
هذا ما أتفق إيراده في البيوع على اختلاف الوقائع؛ والله أعلم .

وأما الرد بالعيب والفسخ — فإنه إذا اشترى رجل من آخر داراً أو عبداً أو أمة أو دابة، وأطلع على عيب يوجب الرد بالعيب، وأراد الإشهاد بذلك، كتب ما مثله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه أنه أبتاع قبل تاريخه من فلان جميع الشيء الفلاني، وأنه أطلع في يوم تاريخه على أن به عيباً قديماً من منّا يوجب الرد، وهو الشيء الفلاني — ويذكر العيب — وأنه حين أطلعه على العيب حضر إلى شهوده على الفور، واختار فسخ البيع ورد المبيع على بائعه بالعيب المذكور، وأنه باق على طلب الرد، واستعادة الثمن الذي أقبضه له، ورفع يده عن التصرف في الشيء الفلاني رفعا تاماً، ويؤرخ .

في مقابلة تكتب على ظهر المبيعة، ومثلها : أقر كل واحد من فلان — وهو المشتري باطنه — وفلان — وهو البائع باطنه — بأنهما تقايلاً أحكاماً

(١) في الأصل : « التوكيل » ؛ وهو تبديل من النسخ صوابه ما أثبتنا ، كما يرشد إليه ما سبق في ص ٦٩ من هذا السفر ، فإنه يفيد أن الكاتب بعد أن ينقل القصة المرفوعة من المشتري ينقل ما تضمنته توقيع متولى الديوان ؛ وهذا هو الذي يشير إليه المؤلف هنا بقوله : « كما تقدم » .

(٢) في الأصل : « ما اختلف » ؛ وهو تبديل من النسخ مقصد للحن .

(٣) في الأصل : « على خلاف » بسقوط الألف والتاء ؛ وسيأتي الكلام يقتضي ما أثبتنا .

(٤) عبارة الأصل : « أنه لما ابتاع » ؛ وقوله : « لما » زيادة من النسخ ، أذ ليس في الكلام الآتي بعدها ما يصلح جعله جواباً لها إلا بإسقاط كلمة « وأنه » الآتية بعد ذلك في قوله : « وأنه اطلع » ؛ وعلى كل حال فإنه لا يستقيم الكلام بدون إسقاط إحدى هاتين الكلمتين .

(٥) في الأصل : « في ما مله » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق المكتوب الآتي .

المبايعة المشروحة باطنه، وهى [فى] ^(١) جميع الدار الموصوفة المحدودة، آتى كان فلان المبتدأ باسمه آبتاعها من فلان المثنى باسمه بالثن المعين فى باطنه، وهو كذا وكذا مقابلة صحيحة شرعية؛ ودفع البائع المذكور للمشتري المذكور جميع الثمن بتمامه وكامله فقبضه منه، وتسلمه، وصار بيده وقبضه وحوزه؛ ورفع المشتري يده عن الدار المذكورة، وسلمها للبائع على صفحتها الأولى، فتسلمها منه، وذلك بعد النظر والمعرفة والتفوق بالأبدان عن تراض.

وأما الشفعة ^(٢) — فالذى يكتب فيها أنه اذا اشترى رجل حصّة من دار وحضر مالك بقية الدار فطلب الحصّة بالشفعة، وصدّقه المشتري على ذلك، كتب ما مثله: حضر الى شهوده فى يوم تاريخه كل واحد من فلان بن فلان، وفلان بن فلان — وهو المشتري المذكور باطنه — وأعلم فلان المبتدأ بذكره فلانا المشتري باطنه — أن فى ملكه من الدار الموصوفة المحدودة باطنه كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شاعما فى جميع الدار المذكورة، وأنه يستحق أخذ الحصّة التى آبتاعها منها بالشفعة الشرعية، وأنه قام على الفور عند سماعه بآبتاع الحصّة المذكورة باطنه

(١) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل؛ والسياق يقتضيا، إذ أن المبايعة ليست هى الدار.

(٢) انظر الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر.

(٣) عرف الفقهاء الشفعة بأنها حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض.

انظر (شرح المنهج) (كتاب الشفعة). وفى اللسان أنها مشتقة من الشفعة بمعنى الزيادة، وهو أن يشفعك فيما تطلب حتى ترضى الى ما عندك فترده وتشفعه به الخ.

(٤) فى الأصل: «من»؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا.

(٥) انما قيد القيام بأنه على الفور بأنه من غير إهمال لأن طلب الشفعة يجب أن يكون على الفور على القول الراجح من مذهب الشافعى، وكذلك عند أبي حنيفة؛ فمن أضر المطالبة بالشفعة مع الإمكان سقط حقه تكرار الرد؛ والشافعى قول آخر؛ وهو أنه يبيح حقه ثلاثة أيام انظر جواهر العقود الموجود منه بن مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى.

من غير إهمال ، وأَجْتَمَعَ بالمشتري المذكور ، وأَعْلَمَهُ بما ذُكِرَ ؛ خِثْلُذْ صَدَقَهُ المشتري على صحة ذلك جميعه تصديقا شرعيا ، وأَتَمَسَ منه القيام له بنظر الثمن الذي دفعه المشتري المذكورُ باطنه عن الحصة المذكورة باطنه ؛ فأَحْضَرَهُ إليه بكالِه ، وهو كذا وكذا ، وأَقْبَضَهُ له ، فقبضه منه ، وتَسَلَّمَ ، وصار بيده وقبضه وحوزَه ؛ وسَلَّمَ المشتري المذكورُ باطنه لفلان المبتدئ بذكره المستشفع المذكور الحصة المذكورة ، ومبلغها كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شاعا في جميع الدار الموصوفة المحدودة باطنه ، فتَسَلَّمَهَا منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزَه عن هذه الشفعة ؛ وأَقْرَأَ بآتَمَا عارفان بها المعرفة الشرعية ، وبحكم ذلك كل لفلان المستشفع بما في ملكه متقدما وهذه الحصة ملك جميع الدار المذكورة بالشفعة المذكورة ، ولم يبق لفلان المشتري المذكور باطنه في الدار المذكورة حق ولا طلب بسبب ملك ، ولا يد ، ولا ابتاع ، ولا حق من الحقوق الشرعية ؛ وبمضمونه شُهِدَ ؛ ويُؤَرَّخ .

إذا ادَّعى رجلٌ على رجلٍ أنَّ الحصة التي أبتاعها من شريكه يستحقُّها بالشفعة ولم يصدِّقه على ذلك ، وكلفه إثبات الملك وقبول القسمة ^(١) — فالذي يُفعل في ذلك أن يُثبت المدَّعي أبتاعه عند الحاكم

(١) في الأصل : «البائع» ؛ وهو تبديل من النسخ لا يستقيم به الكلام ؛ والسباق يقتضي ما أثبتنا . ١٥

(٢) يريد بالمستشفع هنا : طالب الشفعة ؛ والذي وجدناه فينا من كتب اللغة أن المستشفع هو طالب الشفاعة ؛ لا طالب الشفعة ؛ وأما طالب الشفعة فيقال له : شفيع ؛ ولعل ما هنا من استمالات الفقهاء .

(٣) «عن هذه الشفعة» ، أى أن هذا التسليم والتسليم ناشئان عن هذه الشفعة .

(٤) وقول — بكسر اللام — أى وإثبات قبول الخ وإعنا يكلف طالب الشفعة إثبات قبول

القسمة لأن مذهب الشافعي أنه لا شفعة فيما لا ينقسم ، كالعلاحة والحمام وبر الماء ، وغير ذلك مما ٢٠

لا يقبل القسمة إلا بإبطال منفعته المقصودة منه ؛ وعلة ذلك دفع ضرر مؤونة القسمة والحاجة إلى إفراد

الحصة الصائرة للشريك بالرافق ، كما هو مبين في كتب الفقه .

- ثم يُثَبِّتَ محضرا بقبول القسمة ؛ فإن لم يكن معه كتابٌ آتباعٌ كَتَبَ محضرا بأنه مالكٌ لحصته من الدار ، وصيغة المحضر : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخره - وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به فيه - أنهم يعرفون فلانا معرفةً صحيحةً شرعيةً ، ويشهدون أنه مالكٌ لجميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شائعا غير مقسوم من جميع الدار الفلانية ، التي بالمكان الفلاني - وتوصّف وتحدّد - ملكا صحيحا شرعيا ، من وجهٍ صحيح شرعي ، وأنه متصرفٌ في الحصّة المذكورة بالسكن والإسكان والإجارة والعمارة ، وأنها باقيةٌ في ملكه ويده وتصرّفه إلى الآن ، ولم تخرج عنه بتلك ، ولا بيع ، ولا هبة ، ولا إقرار ، ولا صدقة ، ولا غيرها (١) ولا بوجه من وجوه الانتقال كلّها ، وهم بالدار في مكانها عارفون ، وأن تلك الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شائعا في الدار المذكورة آتباعها فلان بن فلان من فلان بن فلان شريك فلان متنجز هذا المحضر ، وأن متنجزه قام في طلب الحصّة المبيعة وأخذها من المشتري المذكور بالشفعة الشرعية بحكم أنه مالكٌ للحصّة المشهود بها ملكا شرعيا متقدما على آتباع المشتري المدعى عليه

(١) الخبرة الباطنة ، أى الناشئة عن معرفة وإطلاع على ما خفى ودق من الأمور ولم يقتصر فيها

على الظواهر .

١٥

(٢) «فيه» ، أى في المحضر .

(٣) في الأصل : «ملك» ؛ وما أثبتناه هو المناسب لسياق الكلام ، فإن خروج الشيء وانتقاله من يد مالكة إلى يد آخر إنما يكون بالتكليف ، أى بأن يملكه لغيره ، لا بالملك ، كما يتبين ذلك من معنى الكلمتين ؛ وقد سبق الكلام على التكليف بقسميه في صفحة ٢٣ من هذا السفر .

٢٠

(٤) في الأصل : «ملك» ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٥) في الأصل : «التي آتباعها» ؛ وقوله : «التي» ، زيادة من النسخ ، كما يتبين ذلك من سياق الكلام .

(٦) «متنجز هذا المحضر» ، أى الذي طلب إنجازها ؛ يقال : «تجز الحاجة» ، إذا سأل إنجازها .

(٧) في الأصل : «بهذا المحضر» ؛ والباء زيادة من النسخ ، كما لا يخفى .

- وأنه قام على الفور في طلب الحصة المبيعة من المشتري من غير تأخير ولا عاقبة؛
 يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جازت مسألته ، وسوّغت الشريعة المطهرة^(٢)
 إجابته ؛ ويؤرخ ؛ ثم يشهد فيه الشهود عند الحاكم . ثم يكتب تحته محضراً بأن الدار^(٣)
 المذكورة قابلة للقسمة ، وصيغته : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخره — وهم^(٤)
 من أهل الجيرة بالعقار وتقويمه وقسمته — أنهم ساروا بإذن صحيح شرعي من القاضي
 فلان آلاكم بالجهة الفلانية إلى حيث الدار الآتي ذكرها فيه ، الجارية منها حصّة^(٥)
 مبلغها كذا وكذا سهما في ملك فلان متنجز المحضّر الأول المستشفيع فيه ، وحصّة^(٦)
 مبلغها كذا وكذا سهما في ملك المشتري المدعى عليه الشفيع المذكور ، متقلّة إليه^(٧)
 بالابتياح الشرعي [من شرك] المستشفيع المذكور ، لكشف حالها ، ومعرفة حملتها^(٨)
 وتفصيلها ، وسبب طلب الشفعة من متنجز هذا المحضّر فيها ، بحكم ابتياح المشتري^(٩)
 الشفيع لخصته فيها ودخوله على المستشفيع ، وأنها هل تنهيا فيها قسمة التعديل بالأجزاء^(١٠)
 (١) تقدم في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٧٤ وجه تقييده القيام بأنه على الفور وبأنه من غير تأخير ، فانظره .
 (٢) إطلاق العاقبة على ما يعوق عن الحاجة كما هنا إطلاق عائق شائع الاستعمال بين العامة حتى اليوم ؛
 ولم نجد فيه راجعاً من كتب اللغة التي بين أيدينا ؛ أو لعل ما هنا تحريف صوابه : « عاقبة » .
 (٣) عبارة بعض كتب الوثائق في مثل هذا المحضّر : « مسئولين بسؤال » انظر جواهر العقود
 المحفوظ منه بدار الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١٤٩٣ فقه شافعي . (٤) تقدم في الحاشية
 رقم ٤ من صفحة ٧٥ وجه اشتراط الفقهاء قبول القسمة فيما فيه الشفعة ، فانظره .
 (٥) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر . (٦) « فيه » ، أى في المحضّر .
 (٧) كذا ورد هذا اللفظ في عدة مواضع من هذا الباب مراداً به الشخص المطلوب منه الشفعة ؛
 والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن الشفيع هو طالب الشفعة ، لا المطلوب منه .
 (٨) لم ترد هذه التكلفة في الأصل ؛ ولا يستقيم الكلام بدون إثباتها أخذاً من السياق وما سبق
 في ص ٧٥ ص ١٢ وما يأتي في ص ٧٩ ص ٣ ص ٨٠ ص ٤ من هذا السفر .
 (٩) « فيها » متعلق بالشفعة ، أى طلب الشفعة فيها من متنجز الخ .
 (١٠) في الأصل : « بحصته » بالباء ؛ والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا .

(١) المقتضية لخير الشريك ؟ فألقوها في البلد الفلاني - وتوصف وتحدد - وتأملوها وأحاطوا بها علما وخبرة ، فوجدوها قابلة لقسمة التعديل الموجبة لخير الشريك وشهدوا أنها تمكن قسمتها جزأين ، أو تمكن قسمتها ثلاثة أجزاء ، ومهما كان ، على قدر ملك كل واحد من الشركاء ، كل جزء مساو للجزء الآخر في القيمة والانتفاع به ؛ شهدوا بذلك بسؤال من جاز سؤاله ، وسوغت الشريعة المطهرة إجابته ؛ ويؤرخ ،
ويشهد فيه عند الحاكم .

ثم يكتب إسمالح الحاكم ، وصورته : هذا ما أشهد على نفسه سيدينا ومولانا قاضي القضاة فلان من حضر مجلس حكيه ومحل ولايته - وهو يومئذ نافذ القضايا والأحكام ، ماضى النقض والإبرام - أنه ثبت عنده وصح لديه بحضير من متكلم جائز كلامه ، مسموعة دعواه على الوجه الشرعي ، مضمون المحضرين المسطرين باطنه :
أحدهما - وهو الأول - مضمونه : أن فلان بن فلان المستشفع المدعى مالك الجميع^(٢) الحصة التي مبلغها كذا وكذا سهمها شائعا غير مقسوم في جميع الدار الموصوفة المحسودة ملكا صحيحا شرعيا ، من وجه صحيح شرعي ، وأنه متصرف في الحصة المذكورة بالسكن والإسكان والإجارة والعمارة ، وأنها باقية على ملكه وفي يده وتصرفه إلى الآن ، لم يخرج عنه بتلك ، ولا يبيع ، ولا هبة ، ولا إقرار ، ولا صدقة^(٣)
١٥

(١) المقتضية بالرفع : صفة لقسمة ؛ والذي في الأصل : « المنصبة » ؛ وهو تصحيح صواب ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، وكما يرشد إليه أيضا تعبيره بالموجبة فيما يأتي في سطر ٢ من هذه الصفحة وص ٧٩ س ٩ : فانه بمعناه ؛ وإنما اخترنا هنا لفظ المقتضية دون الموجبة ، لقربه في رسم الحروف من اللفظ الوارد في الأصل .

(٢) في الأصل : « ومستوعبا » ؛ وهو تحريف صواب ما أثبتنا ، كما عبر به في عدة مواضع .

(٣) « في جميع » متعلق بقوله : « شائعا » .

(٤) في الأصل : « ملك » ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا ، كما سبق تعليل ذلك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٧٦ من هذا السفر ، فانظره .

ولابوجه من وجوه الانتقالات كلها، وأَنَّ الشهود الواضعي رسم شهادتهم آخر المحضَر
 المذكور بالدار المذكورة عارفون في صُقعها ومكانها ^(١)، وأَنَّ ملكة للحصة سابق على
 آتباع فلان المدعى عليه الشراء المذكور للحصة التي آتباعها من شريك فلان المستشفع
 المشروح في المحضَر الأول، وأَنَّ منتجز المحضَر قام في طلب الحصة المبيعة وأخذها
 من المشتري بالشفعة على الفور، بحكم أَنه مالك للحصة المشهود له بها، وأَنَّ ملكة
 متقدم على آتباع الشفع المشرى؛ وقد أقام كل من الشهود شهادته بذلك عند
 الحاكم المذكور، على ما تضمنه المحضَر الأول المؤرخ بكذا وكذا، وقيل ذلك منه
 القبول السائق، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود؛
 والمحضَر الثاني يتضمن أَنَّ الدار المذكورة قابلة للقسمة الموجبة لخير الشريك
 وَأَنَّ القسمة تنهياً فيها على ما شريح في المحضَر الثاني؛ وأقام كل من الشهود شهادته
 بذلك عند الحاكم المذكور، على ما تضمنه المحضَر الثاني المؤرخ بكذا وكذا، وقيل
 ذلك منه القبول السائق الشرعي، وسطر ما جرت العادة به تحت رسم شهادته من
 علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله؛ فلما تكامل ذلك عنده وصح لديه -
 أحسن الله إليه - أشهد عليه بثبوت المحضرين المذكورين لديه على الوجه الشرعي؛
 وحيث أنه سأل فلان ^(٢) منتجز المحضرين المدعى الحاكم المذكور الحكم بمقتضى ما ثبت

(١) عبارة الأصل: "عارفون بها"؛ وقوله: «بها» زيادة من النسخ، إذ لا مقتضى لها
 فان قوله قبل: «بالدار» يفنى عنها.

(٢) تقدم بيان المراد بالمنتجز في الحاشية رقم ٦ من صفحة ٧٦ من هذا السفر.

(٣) في الأصل: «وبحكم»؛ والواو زيادة من النسخ، إذ لا مقتضى لها هنا.

(٤) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر.

(٥) في الأصل: «وفي»؛ والواو زيادة من النسخ.

- عنده ، فأجابه إلى سؤاله ، وأوجب الشفعة المذكورة ، وألزم الحاكم المشار إليه المدعى بالقيام للشترى المدعى عليه بالثمن الذى أبتاع به الحصّة من شريك المدعى المذكور ، وهو كذا وكذا ، وحكم على فلان المشتري المدعى عليه بتسليم الحصّة التى أبتاعها من شريك المستشفع — وهى كذا وكذا سهماً — لفلان المدعى متنجّز المحضرين المذكورين ، بحكم ثبوتها عنده ، وخينئذ أشهد فلان المشتري الشفيع عليه أنه قبض من المستشفع نظير الثمن الذى قام به للبايع — وهو كذا وكذا — عن الحصّة التى أبتاعها ، وصار بيده وقبضه وخوّزه ، وسلم للمدعى المستشفع المذكور الحصّة الثابت أخذها منه بالشفعة — وهى كذا وكذا سهماً — فلتسليمها منه ، وصارت بيده ومليكه وخوّزه ، ملكاً من جملة أملاكه ، ومالا من جملة أمواله ، وأضافها إلى ما يملكه من الدار المذكورة من الحصّة المشهود له بها ، فقد كل له جميع الدار المذكورة ، وأقرّا بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية ؛ فلما تكامل ذلك كله سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بذلك ... وأبقى كل ذى حجة على تجته ، وهو
- (١) عبارة الأصل : « بالقيام للدعى للشترى » ؛ وقوله : « للدعى » زيادة من النسخ ، كما لا يخفى .
- (٢) فى الأصل : « للشترى » ؛ وهو تحريف .
- (٣) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .
- (٤) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر .
- (٥) فى الأصل : « البايع » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .
- (٦) موضع هذه القطع كلام ساقط من الأصل يفيد أن القاضى أجاب السائل الى ذلك ، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه ؛ ويدل على ذلك أمور : أولها أن عطف قوله بعد : « وأبقى » على ما قبله غير مستقيم ، فإن الإبقاء فعل القاضى ، وما قبله من السؤال فعل المدعى ، كما لا يخفى ؛ ثانياً أن هذا المعنى هو مقتضى السؤال السابق قبله ؛ ثالثاً ، ورود ما يفيد ذلك فى مثل هذا الموضوع ضمن إنبجالات سابق انظر ص ٥٥ من سطر ٤ وه من هذا السفر ، وكذلك فى غيره من الإنبجالات التى أوردتها المؤلف فى هذا السفر ؛ ولم نثبت شيئاً من ذلك فى صلب الكتاب بين مرعين لاحتمال أن يكون الكلام الذى قد سقط من الأصل مخالفاً فى العبارة لما أثبتناه ، وإن اتحدنا فى المعنى .

في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتّب عليها ، وتقدّم — أدام الله أيامه — بكتابة هذا الإسماعيل ، فكتب عن إذنه متمضمنا لذلك ، وذلك بعد قراءة ما تضمنته باطنا وظاهرا ، وأشهد الشفيع والمستشفع^(٢) عليهما بما نُسب إلى كل منهما فيه ، وذلك بتاريخ كذا وكذا .

وان كان بعض الثمن عروضاً ، والمشتري يعترف بأن المستشفع له حصّة في الدار ، وأن الدار قابلة للقسمة ، ولم يعترف بقيمة العروض ، وطلب منه الثمن وتحليفه على ذلك ، فردّ عليه الثمن وأخذ الحصّة بالشفعة بعد الترافع إلى الحاكم — فسيل الكاتب أن يكتب ما مثاله : حضر الى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنّه حضر الى مجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية عند سيّدنا القاضي فلان الحاكم بها ، كل واحد من فلان ابن فلان ، وفلان بن فلان ، وهو المشتري باطنه ، وذكر فلان المبتدأ بذكره أنه يستحق أخذ الحصّة المبيّعة بما طلب باطنه — ومبلغها كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شاعا في جميع الدار الموصوفة المحدودة باطنه ، التي أبتاعها المثنى

(١) يقال : « تقدّم بكذا » ، أى أمر به .

(٢) انظر تفسير هاتين الكلمتين في الحاشيتين رقم ٧ من صفحة ٧٧ ورقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .

(٣) العروض : الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ، ولا تكون حيوانا ولا عقارا ، كما في المصباح نقلا عن أبي عبيد ، وقالوا : الدراهم والدنانير عين ، وما سواهما عرض ، يفتح فسكون .

(٤) في الأصل : « الهين » ؛ وهو تحريف .

(٥) « كل » بدل من « من » السابقة في قوله : « من ذكر » .

(٦) في الأصل : « من » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

بذكره من شريك المبتدئ بذكره فلان البائع باطنه — بمحكم ما يجري في ملكه من التار المذكورة ؛ وأنه حين علم بابتاع المشتري للخصمة المعينة قام على الفور^(١) في طلب الشفعة ، وأحضر المشتري المذكور للحاكم المذكور ، وأدعى عليه هذه الدعوى وأن التار قابلة للقسمة ، وأن قيمة العروض التي أخذها البائع باطنه كذا وكذا درهما وأنه لم يكتم قيمتها إلا تحيلاً منه في إقصاء حقه عن الشفعة ، وسأل سؤاله عن ذلك ؛^(٢) فسأله الحاكم عن ذلك ، فصّدق المدعى [في] صحة ما أذاعه ، وفي كلّ العروض التي سألها للبائع المذكور باطنه ، وأنه ما يعلم قيمتها ؛ فطلب يمينه على ذلك ، فابى أن يحلف ، وردّ عليه اليمين ، فأحلف الحاكم المدعى على قيمة العروض ، فخلف أن قيمتها كذا وكذا درهما ، اليمين الشرعية المستوفاة ، بحضر من خصمه المذكور ، وسأل المدعى الحاكم المذكور الحكم له على خصمه بما يوجبه الشرع الشريف ، فأجابه الى سؤاله^(٣) وحكم له بوجوب الشفعة على خصمه حكماً صحيحاً شرعياً ، وأوجب عليه القيام بنظير الثمن ، وهو كذا وكذا ، وقيمة العروض ، وهي كذا وكذا ، وأوجب على المشتري تسليم الحصّة ؛ فحينئذ أشهد المشتري المذكور على نفسه أنه تسلّم نظير الثمن ، وهو كذا

(١) قد سبق وجه تقييده القيام بأنه على الفور في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٧٤ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) في الأصل : « يكتى » ؛ وهو تحريف ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) في الأصل : « اقضاء » ؛ وهو تصحيف .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيا .

(٥) عبارة الأصل : « قيمة العروض » ؛ وقوله : « قيمة » زائدة من التامع منافية للعنى المقصود فان المشتري صدّق طالب الشفعة في كل العروض التي دفعها البائع ، ولم يصدّقه في قيمتها ، أى ثمنها ، كما يدل على ذلك سابق الكلام ولاحقه .

وكذا ... وصار بيده وقبضه وحوزه؛ وأشهد المدعى المستشفع أنه تسلم من المشتري الشئ جمع الحصّة المعينة باطنه تسلماً شرعياً، وصارت بيده وقبضه وحوزه ومليكه، وذلك بعد النظر والمعرفة؛ فقد كُمل للّدعي المستشفع بما في ملكه متقدماً وبهذه الحصّة ملك جميع الدار المذكورة؛ ويؤرخ.

في استشفاع الأب لأبنته المحجور عليه، وكذلك الوصي وأمين الحكم، مع تصديق المشتري له على دعواه، يكتب ما مثاله: أقر كل واحد من فلان - وهو كافل ولده فلان المراهق، أو الطفل الذي تحت حجّره وكفالاته وولاية نظره - وفلان - وهو المشتري المذكور باطنه - عند شهوده طوعاً بأن فلانا المبتدأ بذكره كافل ولده المذكور أجمع بفلات المثنى بذكره، وأعلمه بأن في ملك ولده لصلبه فلان المذكور جميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهماً من أربعة وعشرين سهماً شائفاً في جميع الدار المذكورة بحكم تقدّم ملك ولده

(١) يلوح لنا أن موضع هذه القطع كلاماً ساقطاً من الأصل، وهو قوله: «وقيمة العروض» وهي كذا وكذا؛ فإن هذا هو مقتضى قوله السابق في سطر ١١، ١٢ من صفحة ٨٢؛ «وأوجب عليه القيام بنظير الثمن، وهو كذا وكذا، وقيمة العروض، وهي كذا وكذا».

(٢) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر.

(٣) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر.

(٤) هذه اللام ساقطة من الأصل؛ والسباق يقتضى إثباتها.

(٥) يلوح لنا أن موضع هذه القطع جملة ساقطة من الأصل تفيد أنه - أي الوالد - طلب من المشتري أخذ الحصّة لولده بالشفعة، فإن قوله بعد: «بحكم تقدّم ملك ولده» الخ إنما يصلح أن يكون تعليلاً لطلب الحصّة بالشفعة كما هو ظاهر، وكما يستفاد من قوله فيما سبق في صفحة ٧٦ سطر ١٢، ١٣: «وأن متجزه قام في طلب الحصّة المبيعة وأخذها من المشتري المذكور بالشفعة الشرعية بحكم أنه مالك للحصّة المشوذة بها ملكاً شرعياً متقدماً على إتياع المشتري» الخ وورد أيضاً ما يفيد هذا المعنى في ص ٧٩ من ٤، ٥، ٦ من هذا السفر، فانظره.

للحصة المذكورة التي في يد والده المذكور ، وبمُحك أن التار قابلةٌ للقسمة وأن الثمن الذي قام به المشتري المذكور للبائع المذكور هو ثمن المثل يومئذ ، وقيمة العدل ، وأنه قام في طلبها على الفور ، لما رأى لولده في ذلك من الخط والمصلحة وأن المشتري صدقه على جميع ذلك تصديقا شرعيا ، وأتمس منه القيام بنظير ما كان دفعه ثمنا عن الحصة ، وهو كذا وكذا ، وأنه أجابه الى ذلك ، وسلم له من مال ولده •
 فلان نظير الثمن المذكور ، وهو كذا وكذا ، فقبض ذلك منه ، وتسلمه ، وسلم المشتري المذكور له الحصة المذكورة بحق الاستشفاع ، فتسلمها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزه ، ملكا لولده فلان ، وأضافها الى ما في يده من الحصة الجارية في ملك ولده ؛ وبمُحك ذلك كحل لولده المذكور جميع التار المذكورة باطنه ؛ وأقرا بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية ؛ [ويؤرخ] •

١٠

وأما السلم والمقايلة فيه ^(٣) — فاذا أسلم رجلٌ لرجل ثمنا في قمح أو حبوب ^(٤) أو غير ذلك كتب ما مثاله : أقتر فلان عند شهوده بأنه أسلم الى فلان من الدراهم

(١) الظاهر أن قوله : «المذكور» زيادة من الناسخ ، اذ لم يتقدم في هذا المكتوب ذكر البائع وهو شريك طالب الشفعة ، كما لا يخفى •

(٢) لم نجد الاستشفاع بمعنى طلب الشفعة فيما راجعناه من كتب اللغة ؛ والذي وجدناه أن الاستشفاع هو طلب الشفعة ؛ قلل ما هنا من استعمالات بعض الفقهاء •

(٣) عرف الفقهاء السلم بأنه بيع شيء موصوف في ذمة بلفظ «سلم» . ويقال له : السلف أيضا ، وتسميته بالسلم هي الكثيرة المتعارفة بين الفقهاء ؛ وسمى هذا العقد بالسلم لتسلم رأس المال في المجلس ، وسمى بالسلف لتقدمه •

(٤) في الأصل : «والمعاملة» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي في صفحة ٨٥ •
 من ٦ من قوله : «فان تقايلا في السلم» •

(٥) في كتب اللغة ما يفيد أن الحبوب تعم التمتع وغيره ، فعطفها عليه هنا من عطف العام على الخاص •

٢٠

كذا وكذا، وسلمها له، فَنَسَأَها منه في مجلس العقد، وصارت بيده وقبضه وحوزة على حُكْم السَّلَم الشرعي في كذا وكذا — ويعين ذلك ويصفه — يقوم له بذلك في التاريخ الفلاني، محمولا إلى المكان الفلاني، أو موضوعا بالمكان الفلاني، تعاقدًا أحكام هذا السَّلَم بينهما معاهدة صحيحة شرعية بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا من مجلس العقد بالأبدان عن تراض؛ ويؤرخ .

١٠ فإن تقايلا في السَّلَم كتب ما مثاله : أَقْرَكُلُّ واحد من فلان [المسلم] وفلان المسلم إليه بأنهما تقايلا أحكام السَّلَم الذي كانا تعاقدنا عليه بينهما باطنه مقابلة صحيحة شرعية، وفسخا أحكامه فسخا شرعياً، وسلم فلان المسلم إليه لفلان المسلم المبلغ المذكور باطنه، وهو كذا وكذا، فَنَسَأَها منه، وصار بيده وقبضه وحوزة، ولم ينسك لكل منهما قبل الآخر حق من الحقوق الشرعية بسبب السَّلَم المذكور، ولا بسبب شيء منه، وتصادقا على ذلك؛ ويؤرخ .



وأما القسمة والمتناصفة^(٢) — فإذا كان بين شريكين دار، وحصل الاتفاق بينهما على قسمتها، فالذي يكتب في ذلك : أَقْرَكُلُّ واحد من فلان وفلان بات لهما وفي ملكهما وتصرفهما بالسوية بينهما — لا مزية لأحدهما على الآخر — جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — ملكا صحيحا شرعياً، وأن ملكهما لذلك سابق لهذا الإقرار ومتقدم عليه؛ وأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية، وأن يديهما فيها

(١) المسلم : الذي أسلم المال؛ وهذه الكلمة لم ترد في الأصل؛ والسياق يقتضيها إذ لا وجه لتخصيص الثاني بالوصف دون الأول .

(٢) في الأصل : « والمواصفة »؛ وهو تحريف، فإن المواصفة عند الفقهاء هي أن يبيع ما ليس عنده ثم يبتاعه فيدفعه إلى المشتري؛ وقيل له ذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر؛ وهذا المعنى غير مراد هنا؛ وسياق الكلام يقتضي ما أثبتنا .

متصرفان تصرف الملاك في أملاكهم، وذوى الحقوق في حقوقهم، من غير مانع ولا معترض، ولا رافع ليد بسبب من الأسباب، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا؛ وأتت في يوم تاريخه آتفا وتراضيا على قسمة ذلك جزئين: قبليا، وبحريا، صفة القبلى كذا - ويحدد - وصفة البحرى كذا - ويحدد -؛ ثم بعد تمام ذلك اشتري فلان من شريكه فلان جميع النصف الشائع في جميع الجزء القبلى، وكل فلان جميع الجزء البحرى؛ وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا؛ ويؤرخ .

وان كانا أحضرا رجلين من المهندسين كتب في ذيل المكتبة : وذلك كله بعد أن أحضرا رجلين من أهل الهندسة والخبرة بمساحة الأراضى وذرعها وقسمتها، والأدر^(٢) وقيمتها - وهما فلان وفلان - الى الموضوع المذكور وشاهداه، وأحاطا به علما وخبرة، وقسماه بينهما جزأين، لازمية لأحدهما على الآخر؛ وأتت آتفا وتراضيا على ذلك، ورضيا قولهما، وأمضيا فعلهما .

وإن كان بينهما قرعة كتب ما مثله : وذلك كله بعد قرعة شرعية رضيا بها وحصل الاتفاق على ما ذكر أعلاه .

وإن كان بينهما حوانيت وأقتسماها بالتعديل على القرعة كتب ما مثله : أقر كل واحد من فلان وفلان بأن لهما بالسوية بينهما جميع الحوانيت - ويذكر عددها وصفتها وتحيدها نحو ما تقدم - وأتت في يوم تاريخه رغبا في قسمتها بينهما بالتعديل والقرعة الشرعية، وأحضر رجلين من أهل الهندسة والخبرة بالأراضى وذرعها وقيمتها العقار وقسمته - وهما فلان وفلان - الى الحوانيت

(١) في الأصل : « تصديقا » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) الأدر : جمع دار .

المذكورة، وشأهاها، وأحاطا بها علما وخبرة، وقسمها بينهما قسمة عادلة شرعية بالدرع والقيمة والمنفعة، وأقرعا بينهما^(١) في ذلك قُرعة شرعية، جائزة مرضيه؛ فكان الذى حصل لفلان المبتدئ بذكره جميع الحوائث - وتعد وتوصف وتحدد - التى قيمتها كذا وكذا، الجميع حقه وحصته من جملة الحوائث المذكورة؛ والذى حصل لفلان المثنى بذكره جميع الحوائث - ويذكر فيها ما تقدم -؛ وسلم كل واحد منهما للآخر ما وجب عليه تسليمه، وصار بيده وقضيه وحوزه؛ وأقرعا^(٢) بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية؛ تعاقدًا أحكام هذه القسمة بينهما معاقدة صحيحة شرعية شفاها بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان عن تراض؛ وأقر كل واحد منهما بأنه لا حق له ولا طلب فيما صار لصاحبه مما ذكر أعلاه بوجه من الوجوه الشرعية على اختلافها؛ وتصادقا على ذلك، ورضى كل منهما بهذه القسمة وأعترفا بأن الذى قُوم به كل موضع قيمة المثل يومئذ لا حيف فيها ولا شطط.

في صفة ميراث^(٣) - يكتب ما مثاله: أقر كل واحد من فلان وفلان وفلان الإخوة أولاد فلان بأن والدهم المذكور توفى ولم يخلف من الورثة سواه، وأنهم مستحقون لميراثه، مستوعبون لجميعه، بغير شريك لهم في ميراثه، ولا حاجب

١٥ (١) في الأصل: «وقرعا»؛ ولم نجد في لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا؛ والذى وجدناه أنه يقال: أقرع بينهم، وقارع بينهم، والأول أعلى، كما في مستدرک التاج؛ وأما «قرع»، فعناه غلب بالقرعة؛ وليس ذلك مرادًا هنا.

(٢) عادة المؤلف في مواضع كثيرة من هذا الباب أن يعنى هذا الفعل «بعل» فيقول: «تعاقد على كذا»؛ وقد ورد في أساس البلاغة مادة «قبل» ما يفيد صحة تعديته بنفسه أيضا كما هنا؛ وعبارته: تعايله بعد ما تعاقداه أى أن الباقع والمشتري تعايل البيع بعد ما تعاقدوا عليه.

(٣) «في صفة ميراث»، أى في صفة قسمة ميراث.

يُجِبُّهُمْ عَنْهُ [بوجه^(١)] ولا سبب، وترك لهم موروثة عنه جميع الدار الفلانية —
وتوصف وتحدد — ؛ فلما كان في يوم تاريخه تداعوا إلى قسمة ذلك، فقسم بينهم
على الوجه الشرعي، فتميز لكل واحد منهم الثلث شائعا فيها، ووضع كل واحد
منهم يده على ما تميزله منها بهذا الإرث وضعا تاما، وعرفه وعرف مقداره، وصار
يسده وتصرفه وملكه وحوزه بالإرث الشرعي المشروح أعلاه، يتصرف كل منهم
فيما صار إليه تصرف المالك في أملاكهم، وذوي الحقوق في حقوقهم، من غير
مانع، ولا دافع، ولا رافع ليد، ولا معترض بوجه ولا سبب؛ وأقروا بأنهم عارفون
بالدار المذكورة المعرفة الشرعية، ونظروها، وأحاطوا بها علما وخبرة، وتصادقوا
على ذلك كله، وقيل كل منهم هذا الإقرار لنفسه من الآخر قبولاً شرعياً؛ والله
مع المتقين .

١٠

وأما الأجائر — فإذا استأجر رجل من رجل دارا كتب ما مثاله :
استأجر فلان من فلان جميع الدار الجارية في يده وملكه وتصرفه، على ما ذكر
وصدقه المستأجر على ذلك، إن صدقه .

وإن كانت الدار وقفا عليه كتب : الجارية في يده وتصرفه وقفا عليه
تناهت منافعتها إليه .^(٣)

١٥

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها أخذاً مما سبق في ص ٤٠ س ١٥ من
هذا السفر وما يأتي بعد في ص ٧ من هذه الصفحة .

(٢) في الأصل : «مع» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .

(٣) «تناهت» ، أي انتهت ؛ وهذه الكلمة في الأصل مهملة الحروف من النقط ؛ وسياق الكلام

٢٠ يقتضي إثباتها على هذا الوجه، وقد ورد في الكوكب المشرق مكان هذه الكلمة «الأئلة» ؛ وهي وإن
كانت مؤنثة للمراد هنا إلا أنها بعيدة في الرسم عن الحروف الموجودة في الأصل .

وإن كانت في عقد إجارته نبه على ذلك ، فيكتب : الجارية في يده وتصرفه
وعقد إجارته بالإيجار الشرعي من فلان .

وإن كان يؤجر عن موكله كتب : الجارية في يده وتصرفه ملكا لملكه
فلان، وله إيجارها، وقبض أجرتها عنه بطريق الوكالة الشرعية التي بيده .

• وإن كانت حصّة من دار كتب : جميع الحصّة التي مبلّغها كذا وكذا من جميع الدار
وهي بالمكان الفلاني - وتوصّف وتحدّد - لينتفع بها في السكن والإسكان، ووقود
النيران - إن أذن له في ذلك - لمدة كذا وكذا، أوّل ذلك يوم تاريخه، أو اليوم
الفلاني من الأشهر الماضية ، بأجرة مبلّغها في كلّ شهر من شهرها كذا وكذا^(١)
قسط كلّ شهر في سلخه، أو مستهلّه ؛ وتسلم ما استأجره بعد النظر والمعرفة والمعاقدة
الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن تراض ؛ ويؤرخ . ١٠

وإن استأجر مدّة كلّ يوم بعض النهار بأجرة حالة مقبوضة
أو أبرأه منها كتب ما مثاله : استأجر فلان من فلان جميع الحانوت - ويوصّف
ويحدّد كما تقدم - لمدة سنة كاملة، أو أقل أو أكثر، لينتفع بذلك في السكن
والإسكان طول المدّة في كلّ يوم من أوّل النهار إلى الوقت الفلاني منه، خلا بقية

١٥ (١) انما خص الأشهر الماضية ولم يقل بعدها : « أو المستقبل » ، لأن مذهب الشافعي أنه لا يجوز
إيراد إجارة العين على المنفعة المستقبلية ، كإجارة الدار للسنة القابلة ، كما في جواهر العقود المحفوظ منه بدار
الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ؛ وجاء في هذا الكتاب أيضا في موضع آخر ما نصه :
« واختلفوا فيما إذا استأجر منه شهر رمضان في شهر رجب ، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح العقد ؛
وقال الشافعي : لا يصح اه . وذكر شارح المنهج في كتاب الإجارة أيضا أنه لا يصح في إجارة العين
الإكتراء لمنفعة قابلة ، كإجارة دارسة أو لها من بالقد ، كيح العين على أن يسلمها غدا ، ٢٠

التأهر والليل، فإن منفعتَه باقية في يد الآخر وتصرفه، ينتفع بذلك كيف شاء، بأجرة مبلّغها عن جميع هذه المدة كذا وكذا حالة، قبضها الآخر من المستأجر، وتسلمها .

وإن كان أبراه منها كتب : حالة، أبراه الآخر منها براءة صحيحة شرعية، براءة إسقاط، قبلها منه؛ وتسلم ما أستأجره بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية.

- ان أستأجر من رجل بماله في ذمته من الدين كتب: لمدة سنة كاملة، أو لها يوم تاريخه، بما للمستأجر في ذمة الآخر من الدين الحال الذي أعترف به عند شهوده، وهو كذا وكذا؛ وتسلم ما أستأجره؛ ويكمل .

فصل

وإن أستأجر من رجل دارا لمدة، ثم أستأجر مدة ثانية قبل

- ١٠ أنقضاء المدة الأولى كتب: لمدة سنة كاملة مستأنفة ^(١) على مدته الأولى، أو لها اليوم الفلاني من الشهر الفلاني، بحكم أن الدار مستأجرة معه على [مدة] ^(٢) معلومة آخرها اليوم الفلاني، وقد استؤنفت هذه المدة الثانية زيادة على تلك المدة الأولى إجارة صحيحة شرعية، بأجرة مبلّغها كذا وكذا؛ [تعاقدا على ذلك] ^(٤) معاقدة شرعية

(١) في الأصل : «ساقطة» ؛ وهو تصحيف .

(٢) «على مدة» ، أى في مدة ، «فعل» هنا بمعنى فى ؛ وهذا كما قال أبو كبير الهذلي :

* ولقد مررت على الظلام بمغشم *

انظر البيت ، أى في الظلام انظر اللسان .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التى بين مربعين فى الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها إذ بها يستقيم الكلام .

(٤) لم ترد هذه العبارة فى الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها أخذا بما ورد فى المكاتب السابقة

والآتية . انظر ص ١٧ س ٩ وص ١٨ س ١٥ وص ١٩ س ١٦ وص ٢٤ س ١ وغير ذلك من المواضع .

شفاها بالإيجاب والقبول ؛ وأعترف المستأجر بأن الدار المذكورة في يده وتصرفه وأنه عارف بها المعرفة الشرعية .

فصل

وإن استأجر بأجرة حائلة ثم قاصه المستأجر بماله في ذمته كتب : باجرة مبلغها عن جميع المدة كذا وكذا حائلة - ويكفل الإجارة - ؛ ثم بعد ذلك قاص المستأجر المذكور الآجر المذكور بماله في ذمته من الدين الذي أعترف به عند شهوده - وهو نظير الأجرة المذكورة في القدر والجنس والصفة والحلول - مقاصدة شرعية ، قيل كل منهما ذلك لنفسه قبولاً شرعياً ؛ ولم يتبق لكل منهما مطالبة قبل الآخر بسبب دين ولا أجرة ولا حق من الحقوق الشرعية كلها .

وإن استأجر جماعة من رجل أرضاً لبناء وغيره كتب ما مثاله : استأجر فلان وفلان وفلان من فلان جميع قطعة الأرض الطين السواد ، الجارية في يد المؤجر وملكه ، وهى بالمكان الفلاني ، ومساحتها كذا وكذا قصبة بالقصبة الحاكبية ، وذرعها كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل ، لينتوا عليها ما أرادوا بناءً ، ويحفرها

(١) تقدم تفسير المقاصد في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) في الأصل : « وبناء » بالوار ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه قوله بعد في المكنون : « لينتوا » .

(٣) المؤجر اسم فاعل من آجرت وزان أفعلت ، وهى لغة نقلها صاحب المصباح عن الزمخشري .

(٤) قال في صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ عند الكلام على القصبة الحاكبية : كانا حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي ، فنسبت إليه ؛ وطولها ستة أذرع بالهشبي ، وخمسة أذرع بالنجاري ومائة أذرع بذراع اليد ؛ وقد تقدر القصبة بياعين من رجل معتدل .

(٥) ذراع العمل ، هو ذراع اصطلاح على أن تقاس به أرض البنيان ، وطوله ثلاثة أشبار بشر رجل معتدل ولعله هو الذراع الذي كانت تقاس به أرض السواد بالعراق ، فقد ذكر الزنجاني أنه ذراع وثلاث بذراع اليد انظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ .

فيها ما أرادوا حفرة : من الآبار الميعينة وآبار السراب^(١١) والقني^(١٢) والحجاري ، ويعلوا ما أرادوا تليته ، ويزرعوا ويغرسوا ما أحبوا زراعته وغرسه ، وينتفعوا بها كيف شاعوا على الوجه الشرعي ، لمدة ثلاثين سنة كوامل ، أولها يوم تاريخه ؛ ومكمل . وإن كان كل منهم يقوم بما عليه برهن^(١٣) على ذلك ، وكذلك إن تضامنوا .

- وإن استأجر وكيل دارا لموكله [من جماعة]^(١٤) كتب : استأجر فلان لموكله فلان بإذنه وتوكيله لياه في استئجار ما يؤد كرفيه بالأجرة التي تُعين فيه للذة التي تُذكر فيه ، وفي تسلم ما استأجره له ، التوكيل الشرعي ، على ما ذكر ، أو على ما تشهد به الوكالة التي بيده ؛ من فلان وفلان وفلان جميع الدار الكاملة ، الجارية في ملكهم ولهم وتصرفهم بالسوية ، أو بقدر حصصهم — وتوصف وتحدد وتذكر المدة والأجرة — ما هو لفلان عن أجرة حصته كذا ، وما هو لفلان كذا ، [وما هو لفلان كذا] ؛ وتسلم ما استأجره لموكله بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية .

(١) يريد بالمعينة هنا : الآبار التي لها مادة من الماء ؛ والذي وجدناه في لدينا من كتب اللغة بهذا المعنى « معينة » ؛ وأما المعين فهو وصف للاء ، أى الجارى الظاهر على الأرض ؛ غير أن القواعد الصرفية لا تمنع أن يقال : « معينة » بالمعنى السابق المراد هنا ، بل هو الأصل .

- (٢) السراب : كلمة شاع استعمالها عند العامة في مصر كناية عن البراز ؛ ولم نجد في لدينا من كتب اللغة بهذا المعنى ، كما أننا لم نجد في أيدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المعربة والدخيلة ؛ ولعل عربيته (سارب) اسم فاعل من سرب سربا ، وذلك لانسراجه في جوف الأرض .
- (٣) في الأصل : « عن » ؛ وهو تحريف .

(٤) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ وقد أثبتناها أخذا بما أبقى بعد في السطر الثامن من هذه الصفحة وهو قوله : « من فلان وفلان وفلان » الخ .

(٥) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها فان المؤجر منهم ثلاثة كما سبق في المكتوب فيقتضي ذلك ذكر نصيب الثالث من الأجرة .

وإن آجر رجل دارا عن موكله كتب : استأجر [فلان] من فلان^(١)
القائم في إيجار ما يُذكر فيه عن موكله فلان ، بالأجرة التي تُعين فيه ، للذة التي تُذكر
فيه ؛ وفي تسليم ما يؤجر مستأجره ، حسب ما تشهد به الوكالة التي بيده ؛ استأجر
منه بقضية ذلك وحكمه جميع ... ويكفل ؛ والله أعلم بالصواب .

فصل في معاقدة حَمُولَة^(٢)

عاقد فلان بن فلان السَّيْرَوَانِ فلانا على حملِه وحملِ محارمه وزايدِه — وهو
كذا وكذا رطلا — من البلد الفلاني إلى البلد الفلاني ، على ظهر جماله التي بيده
وتصرفه ، بما يبلغه كذا وكذا ، قبضه منه ؛ تعاقدا معاقدة شرعية بعد النظر والمعرفة
والإحاطة بذلك علما وخبرة ، وعليه الشروع في ذلك من يوم كذا وكذا .

١٠ (١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها فان قواعد العقود توجب ذكر المستأجر ،

كما نص على ذلك في جواهر العقود ورقة ١٢٩

(٢) معاقدة حَمُولَة ، أى معاقدة صاحب حَمُولَة ، وهى بفتح الحاء ؛ ما يحمل عليه ؛ وتطلق الحَمُولَة
على الواحد فاف فقه . ويحتمل أن يراد بالحَمُولَة هنا : الأحوال نفسها ، وإذن فغنى قوله : « معاقدة
حَمُولَة » : معاقدة على حَمُولَة ، أى على حمل أحمال ؛ وضبطه الصاغاني والجوهري بهذا المعنى بضم الحاء ،
وظاهر ما في القاموس أنه بفتحها .

(٣) في الأصل : « السَّيْرَوَانِ » بالثاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب العرب والدخيل
المحفوطة منه نسخة مشطوبة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤ لفة وقد ورد في هذا الكتاب أن السيروان
كلمة أعجمية معناها الجمال — بتشديد الميم — ؛ وقد جاء هذا اللفظ في شعر ابن مكناس : قال :

وسيروان قاد قلبي وقد * قطر دمي هجره كالجمان

وكلى واصل قالت له * حواسدى فاطمه ياسيروان

وقد ضبطناه بفتح أوله وسكون ثانيه نقلا عن ضبطه في هذا الكتاب ضبطا بالقلم ؛ على أن الذى وجدناه
في لدينا من معجمات اللغة الفارسية بالمعنى السابق : « ساروان » و « ساربان » و « شتر بان » بضم
الشين والهاء وسكون الراء .

(٤) في الأصل : « وداره » ؛ وهو تحريف .

فصل

وإن استأجر دارا بدار كَتَب : استأجر فلانٌ من فلانٍ جميعَ الدار
الفلانيةِ الجاريةِ في يدِ الآجر، لمدةِ كذا وكذا، بجميعِ الدارِ الجاريةِ في يدِ المستأجر
— ويحددُ كلاً منهما — وتسَلَّم كلُّ منهما ما وجب له تسَلُّمه من الآخر تسَلُّماً شرعياً
وصار بيده، وذلك بعدَ النظر والمعرفةِ والمعاقدةِ الشرعيةِ؛ ويُؤرخ .

فصل

وإن استأجر مَرَجاً كَتَبَ طَوَّلَهَا وَجَمَلَهَا وَعُدَّتْهَا ... لِيَتَفِيعَ بِهَا فِي حَمَلِ
الغلالِ وَالزَّيْتَانِ، فِي الْبَحْرِ الْفَلَانِي؛
وإن كان فِي بَحْرِ النَّيْلِ قَالَ : «مُصْعِدًا وَمُنْجِدًا»^(٣)؛ وَبُجْجَلٌ كَمَا تَقْدَمُ .

فصل

وإن استأجر بغلا أو حمارا كَتَبَ : ... جميعَ الحمار، لِيَتَفِيعَ بِهِ فِي حَمَلِهِ
وَحَمَلِ قَاشِهِ مِنَ الْمَكَانِ الْفَلَانِي إِلَى الْمَكَانِ الْفَلَانِي، أَوْ فِي حَمَلِ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْقَاشِ
وَالْأَثَانِثِ، وَنَقِيلِ الْخَوَاصِلِ عَلَى ظَهْرِهِ عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهِ، لِمُدَّةِ كَذَا وَكَذَا؛ وَبُجْجَلٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الآجر» بِالْجِيمِ ؛ وَهُوَ تَصْغِيرُ .

(٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ هَذِهِ النِّقْطِ عِبَارَةً سَاقِطَةً مِنَ الْأَصْلِ ، وَهِيَ : « ثُمَّ يَقُولُ »
أَوْ « ثُمَّ يَكْتُبُ » أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مَا يَفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى ؛ كَمَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُؤَلِّفُ قَدْ تَرَكَ التَّعْبِيرَ بِذَلِكَ
اِخْتِصَارًا لِلْعِلْمِ بِهِ مِنَ السِّيَاقِ ؛ وَبِرَجْحِ الْأَحْوَاطِ الْثَانِي وَرُودِ مِثْلِ هَذَا الْخَلْفِ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِنْ هَذَا
الْبَابِ ؛ وَهَذَا لَمْ تَنْهَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي صِلَابِ الْكُتَّابِ بَيْنَ مَرَبَعَيْنِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «مَقْلَعًا» ؛ وَهُوَ تَبْدِيلٌ مِنَ النَّاسِخِ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا كَمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ بَعْدَ : « وَمُنْجِدًا » ؛
وَلَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ مَعَانِي الْإِفْلَاحِ مَا يَضَافُ الْإِنْخِدَارِ .

(٤) مَوْضِعُ هَذِهِ النِّقْطِ مَحْذُوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنَ الْمَكَاتِبِ السَّابِقَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْعَقْدِ : « اسْتَأْجِرْ
فُلَانًا مِنْ فُلَانٍ » .

(٥) ضَبَطَ هَذَا اللَّفْظَ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ مَقْعُولٌ لِقَوْلِهِ : « اسْتَأْجِرْ » الْمَحْذُوفُ لِلْعِلْمِ بِهِ مِنَ الْعُقُودِ السَّابِقَةِ ؛
وَقَدْ مَرَّ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْخَلْفِ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ .

(٦) أَطْلَقَ الْقَاشِ عَلَى الثَّوَابِ كَمَا هُنَا أَطْلَقَ طَائِفٌ ، كَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ مُسْتَدْرَكِ النَّاجِ وَكُتَابِ الْمُعَرِّبِ
وَالدَّخِيلِ الْمَحْفُوظَةِ مِنْهُ نَسْخَةُ مَخْطُوطَةِ بَدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ تَحْتَ رَقْمِ ٦٤ لَفَتْ .

فصل

إذا أجز رجل عبده أو ولده كتب : أَجَرَ فلانٌ ولده لصلبه فلانا
الرايح الذي تحت حجره وولاية نظره، لفلان، ليعمل عنده في صناعة كذا
في حانوته بالمكان الفلاني، لمدة كذا، بأجرة مبلغها في كل يوم كذا من استقبال
تاريخه، تعاقدًا [على] ذلك معاهدة شرعية بالإيجاب والقبول والتسليم الشرعي .
وان أجز نفسه كتب : أَجَرَ فلانٌ نفسه لفلان، ليعمل عنده في صناعة
كذا، ويكمل .

فصل

وإن أجزت امرأة نفسها لمطلقها كتب : أَجَزْتُ فلانةُ نفسها لمطلقها
الطقة الأولى — أو مهما كان من عدد الطلاق — فلان، في رضاع ^(١) أنبها منه
وحضائنه وغسل جرحه، وتسريح رأسه، والقيام بمصالحه في منزلها بالمكان الفلاني
لمدة كذا، ويكمل، والله أعلم بالصواب .
وإذا أجز رجل دارا على ولده الطفل أو أجز الوصي أو أمين
الحكم كتب : استأجز فلان من فلان القائم في إيجار ما يُذكر فيه على ولده
لصلبه فلان الطفل الذي هو تحت حجره وكفائته، لما رأى له في ذلك من الخطأ
والمصاحبة .

(١) « في رضاع »، أي « رضاع »، فالقاه هنا بمعنى اللام، على أنه من المحتمل أيضا أن يكون قد سقط
من الأصل جملة أخرى قبل قوله : « في رضاع »، وهي قوله : « لينتفع بها »، الخ، كما يرشد إلى ذلك
ورودها ضمن المكاتيب السابقة في الإجارة في مثل هذا الموضع انظر ص ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤

وإن كان الآجر الوصي كتب : القائم في إيجار ذلك على فلان المحجور عليه^(١)
بطريق الوصية الشرعية التي بيده ، وقبض الأجرة ، وتسليم ما يأجره لمستأجره .
وإن كان أمين الحكم هو الآجر كتب : القائم في إيجار ما يذكر فيه على فلان
المحجور عليه من قبل الحكم العزيز ؛

- فإن كان الحاكم أذن كتب : "وذلك بإذن من سيدنا القاضي فلان الدين له
في ذلك" ؛ جميع الدار ؛ ويكمل^(٢) .
وإن شهد بقيمة الأجرة شرحه في ذيل الإجارة^(٣) .

فصل

- وإن استأجر رجل لولده دارا أو الوصي أو أمين الحكم
كتب ما مثله : استأجر فلان لولده الذي تحت تجره ولاية نظره ، لما رأى له
في ذلك من الحظ والمصلحة .
وإن كان الوصي فكما تقدم ؛ أو أمين الحكم فنحوه ؛ ويذكر إذن الحاكم ؛
والله أعلم .

- إذا استأجر الوصي من يبيع عن الميت كتب ما مثله : أقر فلان
ابن فلان بأنه أجرة نفسه لفلان وصي فلان المتسوق إلى رحمة الله تعالى ، القائم
١٥

(١) في الأصل : « المجر » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا ؛ وأيضاً فقد صرح به فيما يأتي
بعد في ص ٤ من هذه الصفحة .

(٢) "جميع" : مفعول لقوله "استأجر" السابق في ص ٩٥ س ١٤

(٣) "شرحه" ، أى شرح المشهود به .

في معاقبته بالوصية الشرعية التي بيده، الثابتة يجلس الحكم العزيز، لأن يحج بنفسه
عن فلان الموصى المذكور حجة الإسلام الواجبة عليه ؛

وإن كانت غير واجبة كتب : ”لأن يحج عنه حجة تطوع“ على أن يتوجه من
المكان الفلاني في عام تاريخه فاصدا لأداء حجة الإسلام وعمرته في البحرين^(١)
العذيب والملح، أو في البحر الملح، أو في البر، ويحرم من الميقات الذي يجب^(٢)
على مثله، فينوي حجة مفردة كاملة، أو يدخل إلى الحرم الشريف بمكة — شرفها
الله تعالى — فينوي عنه الحجة المذكورة كاملة بأركانها واجباتها وشروطها وسننها
ثم يتعمرنه عمرة من ميقاتها مكثلة فروضها على الأوضاع الشرعية ؛ وهو بالخيار

(١) في الأصل : ”من“ في المواضع الثلاثة ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضی ما أثبتنا .

(٢) ميقات الإجماع بالحج نومان : ميقات زمني، وميقات مكاني ؛ فالميقات الزمني من أول شهر
شوال إلى فجر يوم النحر ؛ والميقات المكاني يختلف باختلاف المواطن . فن كان بمكة ، فيقاته مكة
نفسا ؛ ومن توجه من المدينة فيقاته ”ذو الحليفة“ ، وهو مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة
أميال من المدينة ؛ قال ياقوت في المعجم : وهو من مياه جشم ؛ ومن توجه من الشام ومصر والمغرب
فيقاته الجحفة ، بضم فسكون ، وكانت قرية كبيرة ، وهي على طريق المدينة ؛ قال شارح المنهج نقلا عن
الرافعي : إن المعروف المشاهد أنها على خمسين فرسخا من مكة ؛ وفي معجم البلدان ياقوت أنها على أربع
مراحل منها ؛ وكان اسمها ”مهيعة“ وإنما سميت الجحفة بعد ذلك لأن السيل اجتفها وحمل أهلها
في بعض الأعوام ؛ ومن توجه من تهامة اليمن ، فيقاته ”يللم“ ؛ ويقال فيه أيضا : ”الملم“ وهو
جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة ؛ ومن توجه من نجد اليمن والحجاز فيقاته ”قرن“ ، بفتح
أوله وسكون ثانيه ، وهو مكان بين مكة ومرحلتان ؛ وفي معجم البلدان ياقوت أنه هو الذي يقال
له : قرن المنازل ؛ وذكر أنه من مكة على يوم وليلة ؛ ومن توجه من العراق فيقاته ذات عرق ،
وهي على مرحلتين من مكة ، وهي الحلة الفاصل بين نجد وتهامة انظر شرح المنهج كتاب الحج ومعجم
البلدان ياقوت .

إِنْ شَاءَ أَفْرَدَ، وَإِنْ شَاءَ أَقْرَنَ^(١)؛ وينبى في جميع أفعاله وقوعَ ذلك عن المتوفى الموصى المذكور، وأجر ثوابه له ؛ ومتى وقع منه إخلال يلزمه فيه فداء، أو وجب عليه دم كان ذلك متعلقا به وبماله، دون مال الموصى المتوفى؛ المشروحُ جميعُ ذلك في كتاب الوصية المذكورة؛ عاقده على ذلك معاهدةٌ صحيحةٌ شرعيةٌ بالأجرة المعينة أعلاه^(٢) وهى كذا وكذا، قبضها منه وتسلمها، وصارت بيده وقبضه وحوزة، من مال الموصى المذكور الذى فرضه فى ذلك، وأذن فى تسليمه؛ وذلك بعد أن تبين أن الآجر المذكور حج عن نفسه المحجة الواجبة عليه؛ ويؤرخ .

إذا استأجر رجل من وكل بيت المال أرضا لينى عليها أو جُدرا يعمد عليها أو سطحا أو غير ذلك، كتب مشروحا، وأخذ فيه خطا شهود القيمة والمهندسين، ثم يكتب الإجارة، ويشرح فى ذيلها المشروح؛ وإن كانت بتوقيع مثل توقيع المبايعه كتب فى آخر الإجارة مثل ما يكتب فى المبايعه وهو أن يقول : والسبب فى هذه الإجارة أنك المستأجر المذكور رفّع قصة... وتُشرح .

(١) "أقرن" — بالألف فى أوله — لفة قليلة أنكرها القاضى عياض، وأثبتها غيره ؛ والكثير فئنه : قرن ، وهو أن يجمع بين الحج والعمره بفئة واحدة ، وتولية واحدة، وإبرام واحد ، وطواف واحد، وسعى واحد انظر شرح القاموس .

(٢) إضافة الأجر إلى الثواب من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهى جائزة على مذهب القراء ، فانه يجوز إضافة الشيء إلى ما هو بمعناه لاختلاف اللفظين ؛ ونقل هذا المذهب فى كتاب النهاية عن الكوفيين أيضا وجعلوا منه « ولداد الآخرة » ، و « حق اليقين » ؛ وظاهر التسهيل وشرحه موافقة شرح الأشموني ج ٢ ص ٢١٦ طبع بولاق . وقال الرضى فى شرحه على الكافية بعد أن أورد هذا المذهب ما نفسه : والإنصاف أن مثله كثيرا لا يمكن دفعه ؛ ثم قال بعد ذلك : ولولنا إن بين الأئمة فى كل موضع فرقا لأحسبنا إلى تعسفات كثيرة .

(٣) لعل صوابه : «فيه» مكان قوله : «أعلاه» ؛ لأن الأجرة لم تعين فى أعلى المكتوب، أى فى أوائله، كما يتبين ذلك من مراجعته .

(٤) فى الأصل : «يعمل» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

وصيغهُ المشروح : مشروح رَقَعَهُ كُلُّ واحدٍ من فلان وفلان المهندسين على العَقَارِ بقَضِيَّةٍ حَالِ قِطْعَةِ الأرضِ الآتِي ذِكْرُهَا وَذَرَعُهَا وَتَحْدِيدُهَا فِيهِ ، الجارية في ديوان الموارِيث الحشرية — وَتُذَرَعُ وَتُحَدَّدُ — تَأْمَلُهَا بِالنَّظَرِ ، وَأَحَاطَ بِهَا عِلْمًا وَخَبْرًا ، وَقَالَا : إِنَّ الْأَجْرَةَ عَنْهَا لَمْ يَرْغَبْ فِي اسْتِجَارِهَا لِيَتَنَفَّعَ بِهَا كَيْفَ شَاءَ وَأَحَبُّ وَأَخْتَارُ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ ، وَيَبْنِي عَلَيْهَا مَا أَحَبَّ بِنَاءَهُ ، وَيَعْلَى مَا أَرَادَ تَعْلِيئَهُ وَيُخَفِّرُ الْآبَارَ الْمَعِينَةَ وَآبَارَ السَّرَابِ وَالْقَيْنَى ، وَيُسْقِي الْأَسَاسَاتِ ، وَيُخْرِجُ الرِّوَاشِنَ . وَإِنْ كَانَ الْمُؤَجَّرُ سَطُوحًا أَوْ جُدْرًا أَوْ عَقُودًا كَتَبَ زِنَةً مَا يَبِينُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : « فَتَكُونُ زِنَتُهُ مَا يَبِينُهُ وَيَعْلِيهِ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا فَنُطَارَا » لِمُدَّةِ ثَلَاثِينَ سَنَةً كَوَامِلَ مَا مَبْلَغُهُ كَذَا وَكَذَا ، الْحَالُ مِنْ ذَلِكَ كَذَا ، وَبَاقِي ذَلِكَ — وَهُوَ كَذَا — يَقُومُ بِهِ مُتَجَمِّيًا فِي سَلْخِ كُلِّ سَنَةٍ مَمْتَضًى مِنْ تَارِيخِهِ كَذَا ، وَقَالَا : إِنَّ ذَلِكَ أَجْرَةُ الْمُثَلِّ يَوْمَئِذٍ لَا حَيْفَ فِيهَا وَلَا شَطَطٌ ، وَلَا غَبِينَةٌ وَلَا قَرْطٌ ، وَإِنَّ الْحِفْظَ وَالْمَصْلَحَةَ فِي إِيجَارِ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأَجْرَةِ ، وَيُؤَرَّخُ .

وَمِنْ السَّكَّابِ مَنْ يَكْتُبُ أَوَّلَ الْمَشْرُوحِ مَا صَوَّرَهُ : لِمَا رُسِمَ بِعَمَلِ مَشْرُوحٍ بِقَضِيَّةٍ حَالِ الْمَوْضِعِ الْآتِي ذِكْرُهُ فِيهِ ، الْجَارِي فِي دِيَوَانِ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ ، امْتَثِلَ

- (١) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٣ مِنْ صَفْحَةِ ٦٦ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : « تَأْمَلُوهَا » بِضَمِّ الْجَمْعِ فِي هَذَا الْفِعْلِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَمَالِ ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ وَاللَّغَةِ وَالسِّيَاقِ يَقْتَضِيَانِ مَا أَثْبَتْنَا .
- (٣) تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمَعِينَةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ١ مِنْ صَفْحَةِ ٩٢ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .
- (٤) قَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِكَلِمَةِ «السَّرَابِ» فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٢ مِنْ صَفْحَةِ ٩٢ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .
- (٥) «وَيُسْقِي الْأَسَاسَاتِ» ، أَيْ يُسْقِي مَوَاضِعَهَا مِنَ الْأَرْضِ .
- (٦) الرِّوَاشِنُ : الرِّفُوفُ ، وَهِيَ تَوْضِعُ عَلَيْهَا طَرَائِفُ الْبَيْتِ .
- (٧) الْعُقُودُ فِي الْأَبْنِيَةِ مَعْرُوفَةٌ ، وَاحِدُهَا عَقْدٌ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ .
- (٨) هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَيْرٌ «إِنْ» السَّابِقَةِ فِي قَوْلِهِ فِي السَّطَرِ الرَّابِعِ مِنْ هَذِهِ الصَّفْحَةِ : «إِنَّ الْأَجْرَةَ» .
- (٩) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْغَبِينَةِ وَالْقَرْطِ فِي الْحَاشِيَتَيْنِ رَقْمَ ٣ ، ٤ مِنْ صَفْحَةِ ٨٨ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ .

المرسوم كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار، وسارا الى الموضع المذكور، فألقياه بالمكان الفلاني، ويوصف ويحدد؛ ويكمل المشروع نحو ما تقدم.

- ثم يكتب الإجارة، وصيغتها: استأجر فلان من القاضى فلان وكل بيت المال المعمور، القائم في إيجار ما يُذكر فيه بأحكام الوكالة التي بيده، المفوضة اليه من المقام الشريف، التي جعل له فيها إيجار ما هو جارٍ في أملاك بيت المال المعمور وغير ذلك، على ما نصّ وشرح فيها، وما ماله الى بيت المال المعمور بالقضايا الشرعية، الثابتة وكالته يجلس الحكم، المتوجة وكالته بالعلامة الشريفة، ومثالها كذا وكذا؛ استأجر منه بقضية ذلك وحكمه جميع قطعة الأرض التي لا بناء بها، أو الحاملة لبناء المستأجر، الآتى ذكرها وذرعها وتحديدها فيه، الجارية في ديوان الموارث الحشرية؛ أو جميع السطح، أو الجدر، لبنى على ذلك ما أحب وأراد بالطوب والطين والجير والجبس وآلة العمارة ما زنته كذا وكذا قنطارا— هذا يكون في السطح أو في الجدار؛ وأما الأرض فلا — لمدة كذا وكذا سنة، أو لها يوم تاريخه، بأجرة مبلغها عن جميع هذه المدة كذا وكذا، الحال من ذلك كذا وكذا بما فيه من المستظهر^(١) [به] وبقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به منتجا، في سلخ كل سنة من استقبال تاريخه كذا وكذا؛ وتسلم ما استأجره بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية؛ وأقر المستأجر

(١) تقدم بيان المراد بالموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره.

(٢) «المستظهر به»، أى المحتاط به؛ والاستظهار: الاحتياط والتحري؛ والمراد به المبلغ الذى زاده القاضى على الأجرة الأصلية للاحتياط فى أن يكون ذلك أجرة النسل، وأن يكون فى الإيجاب هذه الأجرة غبطة ومصلحة لبيت المال.

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها.

بأن الأرض جارية في ديوان الموارث الحشرية^(١)، وذلك بعد أن تخرج المستأجر المذكور مشروحا يتضمن الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بأنهما سارا إلى مأذكر أعلاه، وذَكَرَا من الدَّرع والتَّحديد ما وافق أعلاه، وقالوا: "لَمَّا الأجرة في ذلك عن كل سنة كذا وكذا"^(٢)؛ ويذكر ما تضمنته المشروح، ورسم شهادة العدل فلان والعدل فلان بأن الأجرة المعينة فيه أجرة المثل يومئذ؛ ثم بعد تمام ذلك أحضر المستأجر من يده وُصولات بيت المال شاهدة له بحمل المال المذكور ونسخها كذا وكذا؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد على القاضي فلان الأجر^(٣) والمستأجر بما أُسبب إلى كل واحد منهما فيه؛ ويؤرخ^(٤).

وإن أجرة نائب وكيل بيت المال المعمور أرضا في ديوان الأحباس كتب ما مثاله: استأجر فلان من القاضي فلان النائب عن القاضي فلان وكيل بيت المال المعمور، القائم في إيجار ما يُذكر فيه عن مستنييه المذكور بأحكام الوكالة التي يبيد مستنييه، المفوضة إليه من المقام الشريف، التي مستنييه فيها إيجار ما هو جارٍ في أملاك بيت المال المعمور وأوقاف الأحباس المعمورة، وغير ذلك، على ما نصّ وتُشرح فيها، وما ماله إلى بيت المال المعمور بالقضايا الشرعية، وأن يستنيب عنه

١٥ (١) تقدم تفسير الموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر.

(٢) «تخرج مشروحا»، أي طلب إيجازها؛ يقال: تخرج الحاجة، إذا سأل إيجازها.

(٣) «الوصولات»: جمع وصول، وهو البطاقة المعروفة اليوم بالإيصال؛ وذكر في شفاء الغليل أن الوصول بصيغة المصدر: بطاقة تعطي لرب الدين ونحوه؛ وهو إيجاز، لأنها يتوصل بها، لكنها مولدة عامة.

(٤) يجوز أن يضبط هذا اللفظ بفتح الواو والقاف، من الوقوع بمعنى الحصول، كما يجوز أن يضبط

بضم الواو وتشديد القاف المكسورة، من التوقيع.

(٥) وردت هذه الكلمة في الأصل مطبوعة الحروف تنذر قراءتها؛ وقد أثبتناها على هذا الوجه

أخذا بما ورد في المكاتب السابقة والآتية.

في ذلك من يراه ، الثابتة وكأنته في مجلس الحكم العزيز الثبوت الصحيح الشرعي ؛
ويشهد على وكيل بيت المال المعمور بالإذن لثأبه المذكور في ذلك من يعينه في رسم
شهادته آخره ؛ استأجر منه بقضية ذلك وحكمه جميع قطعة الأرض الآتي ذكرها
وذرعتها وتحديثها فيه ، الحاررية في ديوان الأحباس المعمور ، الذي صاحب الديوان^(١)
به يومئذ فلان ، ومشارف الأحكار به فلان ، الاذن كل منهما للأجر في الإيجار
المذكور ، يشهد عليهما بذلك شهوده ؛ وهي بالمكان الفلاني ؛ وتوصف وتحدد
ويكمل الإجارة كما تقدم .

إذا كان بستانا فأجر الأرض وساقى على الأنشأب^(٢) كتب ما مثله :
استأجر فلان من فلان جميع قطعة الأرض السواد ، المتخلة بالأنشأب^(٣) الآتي

- ١٠ صاحب الديوان : كانوا في الزمن الأول يعبرون عنه بمثولي الديوان ، وهو ثلثي رتبة الناظر في المراجعة ، وله أمور تخصه ، كترتيب الدرج ونحو ذلك انظر صبح الأعشى ج ٥ ص ٦٦ وقال في نهاية الأرب ج ٨ ص ٣٠٠ عند الكلام على صاحب الديوان : إنه يكتب على ما يكتب عليه الناظر «وله زيادة على ذلك ، وهي الترجمة على التذاكر والاستعدادات ، والكتابة على توافيق المباشرين بأخذ خطوطهم عند استئجارهم» ؛ الى آخر ما أورده في هذا الكتاب مما يلزم صاحب الديوان ، فانظره .
- ١٥ (٢) قال في قوانين الدواوين ص ٩ طبع مطبعة الوطن عند الكلام على المشارف ما نصه : من لوازمه أن يكتب على الوصولات وعلى الحساب ، ويكون له تعليق يخدمه ، ويقابل به المستخدمين معه ولا يلزمه عمل حساب كما لم يلزم الناظر ، وينفرد عن الناظر بأنه مطلوب بالحاصل مخاطب عليه اه وقد استوفى صاحب نهاية الأرب أيضا ج ٨ ص ٣٠٤ الكلام على المشارف وما يلزمه من الأعمال ، فانظره .
- ٢٠ (٣) عرف الفقهاء المسافة بأنها معاملة الشخص غيره على شجر ليعتده بسقي وغيره والتمرة لها واشتقت من السقي مع أنها تحتاج الى أعمال كثيرة غيره لأن السقي أنفع أعمالها ، كما في كتب الفقه ؛ وأهل العراق يسمونها المعاملة ، كما في مستدرک التاج وغيره من كتب الفقه .
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل في عدة مواضع من هذا الباب مراداً به الأشجار ، ولم نجد هذا المعنى فيها راجعاً من كتب الفقه ؛ والذي يلوح لنا أن ذلك استعمال عاى وان تكلم نجد فيها بين أيدينا من الكتب المولفة في الألفاظ العامة والدخيلة ؛ ويعد تحريج ذلك على أن الأنشأب جمع نشب بمعنى المال شجراً كان أو غيره فيكون إطلاقه على الأشجار خاصة من إطلاق العام على الخاص .

ذِكْرُهَا فِيهِ، وَمَسَاحَتُهَا كَذَا وَكَذَا فِدَانًا بِالْقَصْبَةِ الْحَاكِيَةِ^(١)؛ الْجَارِيَةِ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ فِي يَدِهِ وَعَقْدَ إِجَارَتِهِ، أَوْ فِي مَلِكِهِ، وَجَمِيعَ بِنَاءِ الْبُيُوتِ الْمَعِينَةِ وَالسَّاقِيَةِ الْمُرَكَّبَةِ عَلَى قُوَّهِتِهَا، الْمَكَلَّةِ الْعُدَّةِ وَالْآلَةِ، الَّذِي ذَلِكَ بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِي^(٢)؛ وَصِفَةُ الْأَنْشَابِ أَنَّهَا النَّخْلَ وَالكَرْمَ وَالتِّينَ وَالزَّيْتُونَ وَالزَّيْتَانَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، بِمَجْدُودِ ذَلِكَ وَحَقِيقَتِهِ، خِلَا الْأَنْشَابِ وَمَوَاضِعَ مَغَارِسِهَا، فَإِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ عَقْدِ هَذِهِ الْإِجَارَةِ، لِمُدَّةٍ ... وَيُكْمَلُ

وَأَمَّا الْمَسَاقَاةُ — فَإِنَّهُ إِنْ كَتَبَهَا فِي ذِيلِ الْإِجَارَةِ كَتَبَ مَا مِثْلَهُ: ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ سَاقَى الْأَجْرُ الْمُسْتَأْجَرَ ... وَيُكْمَلُ.

وَأِنْ لَمْ يَكْتُبَهَا فِي ذِيلِهَا كَتَبَ مَا مِثْلَهُ: سَاقَى فُلَانٌ مَالِكُ الْأَنْشَابِ الْآتِي ذِكْرُهَا فِيهِ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٌ عَلَى الْأَنْشَابِ الْقَائِمَةِ فِي الْأَرْضِ الْآتِي ذِكْرُهَا فِيهِ، الْجَارِي ذَلِكَ فِي يَدِ فُلَانٍ أَلْبَتِدَا بِذِكْرِهِ، وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِي، وَمَسَاحَتُهَا كَذَا وَكَذَا فِدَانًا بِالْقَصْبَةِ الْحَاكِيَةِ^(١)؛ وَصِفَةُ الْأَنْشَابِ الْمُسَاقَى عَلَيْهَا أَنَّهَا النَّخْلَ وَالكَرْمَ وَكَذَا وَكَذَا، بِحَسَبِ مَا يَكُونُ؛ وَيُحِيطُ بِذَلِكَ حَدُودُ أَرْبَعَةٍ — وَتُذَكَّرُ — مَسَاقَاةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً جَائِزَةً نَافِذَةً، لِمُدَّةِ سَنَةٍ كَامِلَةٍ، أَوَّلُهَا يَوْمٌ تَارِيخِيهِ، عَلَى أَنْ يَتَوَلَّى سَقَى

(١) تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْقَصْبَةِ الْحَاكِيَةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٤ مِنْ صَفْحَةِ ٩١ مِنْ هَذَا السَّفَرِ، فَانظُرْ.

(٢) تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ «الْمَعِينَةِ» فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ١ مِنْ صَفْحَةِ ٩٢ مِنْ هَذَا السَّفَرِ، فَانظُرْ.

(٣) تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ «بِالْأَنْشَابِ» فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٤ مِنْ صَفْحَةِ ١٠٢ مِنْ هَذَا السَّفَرِ، فَانظُرْ.

(٤) جَوَازُ الْمَسَاقَاةِ فِي غَيْرِ النَّخْلِ وَالكَرْمِ مِنَ الْأَنْجَارِ، كَالْتِّينِ وَالزَّيْتُونَ وَالزَّيْتَانَ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَهُوَ الْقَدِيمُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَاخْتَارَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؛ وَالْجَدِيدُ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي النَّخْلِ وَالْعِنَبِ؛ وَقَالَ دَاوُدُ: إِنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي النَّخْلِ خَاصَّةً جَوَاهِرُ الْمَقُودِ وَرَقَةُ ١٢٢ مِنْ النُّسَخَةِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَحْفُوظَةِ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ تَحْتَ رَقْمِ ١١٣٩ قَفْهِ شَافِعِي.

ذلك وتنظيفه وتأثيره وغرسه وإصلاحه بنفسه ، ومن يستعين به ، ومهما أطلعهم
 الله تعالى من ثمر كان مقسوما بينهما على ألف جزء ، جزء واحد لفلان المبتدئ بذكره^(٢)
 مالك الأنساب ، وباقي الأجزاء^(٣) لفلان المُنْتَهى بذكره المُسَاقى ؛ وذلك بعد إخراج المؤن
 والكُلف وحقّ الله تعالى إن وجب ؛ تعاقدنا على ذلك معاقدَةً شرعيةً ، وسَلَّم فلان
 المالكُ لفلان المُسَاقى جميع الأنساب المذكورة ، فتسَلَّمها منه للعمل عليها ، وصارت
 بيده وحوزة ، وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بجميع ذلك علما وخبرة .

وفي المساقاة على اللّيف والسَّعف والكرَناف^(٤) خلاف : فإن كان يُعَدُّ من الثرة
 جاز ، وإن لم يُعَدَّ منها لم يميز .

وأما الوصايا والشهادة على الكوافل بالقبوض وما يلحق بذلك —

فاذا أوصى رجل رجلا كتب ما مثله : هذا كتابُ وصية آ كَتَبَها فلان ، حذرا من
 (١) التأخير : الإصلاح .

(٢) لم يظهر لنا وجه لأن يجعل للالك جزء واحد من ألف جزء وللعامل بقية الأجزاء ، إلا أنه يحتمل أن
 يريد أن المالك والعامل مهما اتفقا على شيء في قسمة الثَّار فاتفقا عليها جائزا فاذ ، حتى لو اتفقا على أن
 للالك جزء واحد من ألف جزء وللعامل بقية الأجزاء ؛ وقد ورد مثل ذلك أيضا في جواهر المقود و رقة ١٢٤
 ضمن عقد بإجارة ومساقاة ؛ وعبارته : «ومهما فتح الله في ذلك عند إدراك غلاتها فالعالمق المُسَاقى المالك سهم
 واحد من جملة ألف سهم يحق ملكه ، ولستأجر المساقى تسعمائة وتسعون جزءا يحق عمله» .

(٣) في الأصل : «الهامة» ؛ وهو خطأ من النسخ ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ، كما أننا
 لم نجد من الألفاظ المؤدية لل معنى المقصود ما هو قريب في رسمه من الحروف الموجودة في الأصل .

(٤) الكرَناف بكسر الكاف وضمة : أصول السعف الغلاظ العراض التي إذا يست صارت أمثال
 الأحاف ؛ أرى أصول الكرب التي تبقى في الجذع بعد قطع السعف .

(٥) "جاز" ، أى جاز عقد المساقاة عليه .

(٦) القبوض : جمع قبض ؛ وصح جمع المصدر هنا باعتبار تعدد مرّاته .

(٧) يلحق بمعنى يلحق كلمة مولدة ؛ قال الصاغاني : لم أجده فيما دون من كتب اللغة فليجنب ذلك
 انظر تاج العروس مادة «لحق» .

- (١) هجوم الموت عليه، وعملا بالسنة النبوية، وآمتنالا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الندب إلى الوصية؛ وأشهد على نفسه في حال عقله، وتوَعَّك جسمه، وحضور حسه، وثبوت فهمه، وجواز أمره؛ وهو عالم بأركان الإسلام، عارف بالحلل والحرام؛ متمسك بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ عالم بالموت وحقيقته والقبور ومسأله؛ متيقن بالبعث والنشور، والصراط والعبور، والجنة والنار، والخلود والاستقرار، غير محتاج إلى تعليم ولا تكرار؛ أرب الذين له من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه: زوجته فلانة بنت فلان، التي لم تزل في عصمته وعقد نكاحه إلى الآن؛ وأولاده منها، وهم فلان وفلان [وفلان]، بغير شريك لهم في ميراثه ولا حاجب يحجبهم عن استكاله؛ وأشهد على نفسه أن الذي عليه لزوجه كذا وكذا ولفلان كذا وكذا، وأن ذلك باقي في ذمته إلى الآن؛ وأن الذي له من الدين على فلان كذا وكذا، وعلى فلان كذا وكذا؛ وأن ذلك باقي في ذمتهما إلى الآن، وأن الجاري في ملكه كذا وكذا - ويعين ماله إن كان -؛ وأشهد على نفسه أنه دبر مملوكه فلانا تدبيرا صحيحا شرعيا، وقال له: "أنت حر بعد موتي، تخرج من ثلث إلى المفسوخ لي في إخراجك"؛ وأشهد على نفسه أنه أوصى فلان بن فلان، وجعل له أنه إذا نزل به حاث الموت الذي كتبه الله على خلقه، وساوى فيه بين برتيه، يحتاط على جميع موجوده، ويقيضه

(١) في الأصل: "به"؛ واللغة والسياق يقتضيان ما أثبتنا.

(٢) يريد بهذا قوله صلى الله عليه وسلم "ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده" انظر شرح المنهج وغيره من كتب الفقه (كتاب الوصية).

(٣) لم نجد التوَك بالفتح والمعنى المراد هنا فيما راجعنا من كتب اللغة غير كتاب أقرب الموارد؛ والذي

وجدناه «الوَك» بالفتح ثم السكون، وهو أذى الحى ورجعها.

(٤) في الأصل: «له وإيراثه»؛ وقوله "له" والواو التي بعدها زيادة من النسخ.

(٥) التدبير: عنى العبد عن دبر، أى تعليق عتقه بموت سيده.

- ويُحرّزه تحت يده، ثم يبدأ من ثلث ماله بتجهيزه وتكفينه ومواراته في قبره^(١) بن يراه أهلا لذلك على الأوضاع الشرعية، والسنة النبوية ثم يسارع إلى قضاء ديونه الواجبة عليه، وإبراء ذمته؛ ثم يُفْرِز من ثلث ماله كذا وكذا، ليستأجر به رجلا مشهورا بالخير والصلاح، عارفا بأداء الحج، ممن حجّ عن نفسه، ليُحجّ عنه، على أن ينشئ السفر من البلد الفلاني في البر والبحر على ما يراه، بنية الحج عن هذا الموصى المذكور، فيُحْرِم من الميقات الواجب عليه في طريقه، ويؤدّي عنه حجة الإسلام وعمرته الواجبتين عليه شرعا، مكملتين بأركانها وشروطها وواجباتها وستنهما على الأوضاع الشرعية، والشأن المرضية، وينوى في جميع أفعاله وقوع ذلك عن الموصى المذكور؛ وللموصى الناظر أن يسلم إليه المبلغ المذكور في ابتداء سفره، ليكون عونا له على هذه العبادة؛ وعلى المؤجّر أن يُشْهَد على نفسه بأداء ذلك عن الموصى ليثبت علمه عند الوصي المذكور؛ كل ذلك من رأس ماله؛ ثم يبيع ما يرى بيعه، ويقبض ثمنه، ويستخلص ما له من دين على أربابه، ويحرّر جميع ذلك؛ ثم يعود فيفرّق من ثلث ماله المفسوح له في إخراجة، فيقوم العبد المذكور ويُخرج قيمته من ثلث ماله ويؤت عتقه؛

- ١٥ وإن تصدّق بشيء يذكره في هذا الموضع، وهو أن يقول: "ثم يُخرج لفلان كذا، ولفلان كذا، ويَقِف عنه الموضع الفلاني" — كل ذلك على ما يعينه — ؛

(١) في الأصل: "لن" باللام؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا، أى بمباشرة من يراه الخ.

(٢) تقدم ذكر موافقات الاحرام الزمانية والمكانية في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٩٧ من هذا السفر، فانظرها.

(٣) «على ما يمينه»، أى على الجهات التي يمينها.

ثم يقسم ثلثي المال وما يفضل من الثلث المفسوح له في إنجازه على ورثته بالفريضة الشرعية، فيسلم البالغ الرشيد حصته، ويبقى تحت يده للحجور عليهم ما يتعين لهم من نقد وعروض وعقار وغير ذلك، فيصرف لهم وعليهم على النظر والاحتياط إلى حين بلوغهم وإيناس رشدهم، ويتفق عليهم بالمعروف، ويصرف عليهم ما تدعو الحاجة إلى صرفه؛ فمن بلغ منهم أشده، وأنس الناظر عليه منه صلاحه ورشده، سلم إليه ما عساه يبقى له تحت يده من ذلك، ويشهد عليه بقبضه؛ وأوصى بجميع ذلك وصية صحيحة شرعية ثابتة في حياته، معمولاً بها بعد وفاته، أقامه فيها مقام نفسه، لعلمه بدينه وعدالته وأمانته، وله أن يستنيب عنه في ذلك من يراه؛ فإن تعذر تصرف فلان الوصي كان الوصي في ذلك فلاناً، فإن تعذر كان ^(٢) حاكماً للمسلمين بالمكان الفلاني . ١٠

إذا عزل الموصي وصيه بغيره كتب : هذا ما أشهد عليه فلان أنه عزل وصيه فلاناً عن وصيته التي كان وصاه بها عزلاً شرعياً، ورجع عنها؛ وأشهد عليه أنه أسند وصيته إلى فلان، وجعله وصياً، وأقامه مقام نفسه؛ ويؤرخ .

فصل

إذا كلف الحاكم الوصي بإثبات أهليته كتب على ظهر الوصية ما مثله : شهد الشهود الواضعو خطوطهم آخر هذا المحضر — وهم من أهل الخبرة الباطنة بما شهدوا به — أنهم يعرفون فلاناً الوصي المذكوراً باطنه معرفة صحيحة ^(٣) ١٥

(١) العروض : الأمتة التي لا يدخلها كحل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً، كما في المصباح قلا عن أبي عبيد .

(٢) « كان حاكم » ، أي كان التصرف حاكم الخ . ٢٠

(٣) يريد بالخبرة الباطنة : العلم بما خفي ودق من الأمور ولم يقتصر فيه على القواهر .

شرعية، ويشهدون أنه أهل لما فوضه إليه فلان الموصي باطنه المتوفى الى رحمة الله تعالى من الوصية المشروحة باطنه، وأنه كافٍ للتصرف، عدلٌ لهم وعليهم؛ يعامون ذلك ويشهدون به بسؤال من جاز سؤاله .

فصل

في إيجال الوصية ومحضر الوصي

- يكتب على ظهر الوصية: هذا ما أشهد عليه سيدنا القاضي فلان الحاكم بالعمل (٢)
الفلاني على نفسه الكريمة من حضر مجلس حكمه وقضائه [أنه ثبت عنده وصح لديه] (٣)
بعد صدور دعوى محررة، مقابلةً بالإنكار على الوضع الشرعي، بشهادة من أعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء، مضمون الوصية - ويذكر تاريخها - وبآخرها رسم شهادة العدلين المذكورين؛ وقال كل واحد من هذين العدلين : إنه شهد على الموصي والوصي بما شُيِبَ الى كل منهما فيه ، وهو بهما عارف، وإنا الموصي توفى الى رحمة الله تعالى في اليوم الفلاني، وما علم مغيراً لشهادته الى أن أقامها عند الحاكم بشرط الأداء المعتبرة ؛ وأعلم تحت رسم شهادة كل منهما علامة الأداء والتعريف (٤)

(١) في الأصل : « كان » ؛ وهو تحريف .

(٢) يريد بالعمل : الجهة والناحية .

- (٣) هذه التكة لم ترد في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها لأمر : أوتوا ان قوله فيما سبق في أول الإيجال : « هذا ما أشهد عليه » يقتضي ذكر المشهود عليه بعد ذلك ، وهو قوله في هذه التكة : « أنه ثبت عنده » الخ أى أشهد عليه أنه ثبت ؛ ثانيها أن قوله الآتي في السطر الثامن من هذه الصفحة : « بشهادة » متعلق بقوله في هذه التكة : « ثبت » أى ثبت عنده بشهادة الخ ؛ ثالثها أن قوله : « مبدون » الآتي بعد في قوله : « مضمون الوصية » فاعل لقوله في هذه التكة : « ثبت » ، أى ثبت عنده مضمون الخ ويرجح أن هذه العبارة بنصها هي التي سقطت من الأصل دون غيرها مما يفيد معناها ورودها بعد بنصها في هذا الإيجال نفسه في السطر الأول والثاني من صفحة ١٠٩
- (٤) في الأصل : « شهادته » ؛ والهاء زيادة من النسخ .

على الرسم المجهود بما رأى معه قبولَ شهادتهما ؛ وأشهد عليه أيضا أنه ثبت عنده
وصحّ لديه ، بعد صدور دعوى محررة ، مقابلةً بالإنكار على الوضع المعتبر الشرعى
بشهادة عدلين ، هما فلان وفلان — عرّفهما فقيّل شهادتهما بما رأى معه قبولها —
جميع ما تضمّنه المحضر المكتتب في ذيل هذه الوصية — وذكّر مضمونه وتاريخه —
وبآخره رسمُ شهادة الشاهدين المذكورين ؛ وقال كلّ منهما : إنه بما شهد عالم
وفلان الوصى المذكور عارف ، وما عليم مغيّراً لشهادته إلى أن أقامها بشروط
الأداء ؛ وأعلم تحت رسم شهادة كلّ منهما علامة الأداء والتعريف على الرسم المجهود
في مثله ؛ فلما تكامل ذلك كلّ سأل من جازت مسألته ، وسوّغت الشريعة إجابته
الإشهاد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك لديه ، والحكم به ، فأجاب به إلى سؤاله ، وأشهد
عليه بثبوت ذلك عنده على الوجه الشرعى ، وأطلق يد الوصى في تنفيذ الوصية
المذكورة باطنه على الوجه المشروح فيها ، وحكم بذلك وأمضاه ، ونفّذه وأرتضاه
وهو في ذلك كلّ نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، وأبقى كلّ ذى حجة معتبرة فيه على
حجته ، وذلك بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتّب عليها بتاريخ كذا وكذا .

فصل

إذا قبضت الكافلة نفقة ولدها كتب : أقوت فلانة المرأة الكاملة
ابنة فلان ، كافلة ولدها فلان بن فلان الطفل ، عند شهوده ، بأنها قبضت وتسامت
من فلان وصى زوجها فلان المذكور والد ولدها كذا وكذا ، وذلك عوضاً عن نفقة
ولدها لبطنها المذكور ، لمدة كذا وكذا شهراً ، آخرها يوم تاريخه ؛ وصار ذلك بيدها
وقبضها وحوّزها ، من مال الوصى المذكور ؛ ويؤرخ .

فصل

إذا خلف الموصي زوجة مشتملة على حمل ، فوضعت وأراد الوصي إثبات ذلك كتب : شهد من أثبت اسمه آخره من الرجال الأحرار المسلمين ، شهدوا شهادة لا يشكون فيها ولا يرتابون ، أت فلانة وضعت الحمل الذي كانت مشتملة عليه من زوجها فلان المتوفى الى رحمة الله تعالى ولدا ذكرا — واسمُه .
فلان — في اليوم الفلاني ، وهو في قيد الحياة الى الآن ، وهم بها وبولدها عارفون ؛ ولما سألهم من جاز سؤاله أجابوا سؤاله .

وأما العتق والتدبير وتعليق العتق — فإذا أعتق السيد عبده كتب :
هذا ما أشهد عليه فلان أنه أعتق في يوم تاريخه أو قبل تاريخه مملوكه فلانا المقتدره بالرق والعبودية ، المدعو فلانا ، الفلاني الجنس ، المسلم ؛
١٠

وإن كان دون البلوغ كتب : ” مملوكه المراهق ، الماسك بيده عند شهوده المدعو فلانا ” — ويدكر حلاه — عتقا صحيحا شرعيا منجزا ، لوجه الله الكريم وطلب ثوابه العظيم ، يوم يحزى الله المتصدقين ، ولا يضيع أجر المحسنين ، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : ” من أعتق رقبة مؤمنة ^(١) أعتق الله بكل عضو منها عضوا

- (١) قد يتوهم أنه لا فائدة من قوله : « المدعو فلانا » بعد قوله فيما سبق « مملوكه فلانا » وإن ذلك تكرار ؛ والذي يظهر لنا أنه لا تكرار في ذلك ، إذ قد يكون العبد مسمى باسم ، ويدعى باسم آخر مشهور به ، فقد كانت العادة جارية بأن يسوا ممالكهم بأسماء غير أسمائهم للتفاضل ونحوه .
- (٢) في شرح الفاموس واللسان مادة « نسمة » : « نسمة » مكان قوله : « رقبة » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا . والنسمة بالتحريك في العتق : المملوك ذكرا كان أو أنثى .

(١١) منه حتى الفرج بالفرج“ صار [به] فلان حراً من أحرار المسلمين، لا سبيل لاحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعى، فإنه لمعتقه، ولن يستحقه من بعده .

فإن أعتق نصف عبد وهو موسر كتب : أَعْتَقَ جَمِيعَ النِّصْفِ مِنْ جَمِيعِ الْعَبْدِ الْمُقْتَرَلِ بِالْزَّوْجِ وَالْعَبْدِيَّةِ ؛ وَيُكَلِّ الْعَتَقَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ : ”وَأَقْرَ الْمُعْتَقَ بِأَنَّهُ فِي يَوْمِ تَارِيخِهِ مُوسِرٌ بِقِيَمَةِ النِّصْفِ الثَّانِي“ ؛ وَيُؤَرِّخُ .

ثم يكتب خلف العتق تَقْوِيمَ حَصَّةِ الشَّرِيكَ وَتَكْلَةَ الْعَتَقِ ، وَمِثَالُ مَا يَكْتُبُ : أَقْرَ فُلَانٌ بِأَن شَرِيكَه فُلَانًا أَعْتَقَ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمَذْكُورِ بِاطْنِهِ ، وَهُوَ النِّصْفُ وَهُوَ مُوسِرٌ ، وَأَتَمَّهَا أَحْضَرَا رَجُلَيْنِ خَيْرَيْنِ بِقِيَمَةِ الرَّقِيقِ ، وَهُمَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ ، وَقَوْمَا النِّصْفِ مِنَ الْعَبْدِ الْمَذْكُورِ يَوْمَ الْعَتَقِ بِكَذَا وَكَذَا ، وَأَتَمَّهَا رَضِيَا قَوْلَهَا ، وَعَلِمَا أَنَّهَا قِيَمَةُ الْمَثَلِ يَوْمَ ذَاكَ ، وَأَنَّ فُلَانًا الْمُعْتَقَ دَفَعَ ذَلِكَ لِشَرِيكَه ، فَقَبَضَهُ مِنْهُ وَتَسَامَاهُ ؛ وَبِحَكْمِ ذَلِكَ عَتَقَ النِّصْفَ الثَّانِي مِنَ الْعَبْدِ عَلَى فُلَانٍ عَتَقًا شَرْعِيًّا ، وَصَارَ الْعَبْدُ بِكَمَالِهِ حَرًّا مِنْ أَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ ، لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ إِلَّا سَبِيلُ الْوَلَاءِ الشَّرْعِيِّ .

(١) زاد في جواهر العقود بعد قوله «عضوا منه» قوله «من النار» ورواية اللسان وشرح القاموس مادة «نم» : وفي الله عز وجل بكل عضو منه عضوا من النار . ورواية هذا الحديث في صحيح البخارى باب كفارات الأيمان : من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفسرجه . وفي رواية أخرى : أيا رجل أعتق امرأ مسلما انظر الحديث انظر إرشاد السارى ج ٩ ص ٤١٥ طبع بولاق .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن جواهر العقود ، فإن سياق الكلام يقتضى إثباتها وقوله : «به» ، أى بالعتق السابق في ص ١٢ من صفحة ١١٠ . وفي موضع آخر من جواهر العقيد : «بذلك» . وفي الكوكب المشرق : «بهذا العتق» .

فصل

إذا علق رجل عتق عبده على موته ليخرج من رأس ماله
كتب : أقر فلان بأنه علق عتق عبده فلان على موته في آخر يوم من أيام حياته^(١)
المتقدم على وفاته ، لاستكمال عتق عبده المذكور من رأس ماله ؛ تلفظ بذلك
بتاريخ كذا .

فصل

إذا دبر رجل عبده كتب ما مثاله : دبر فلان مملوكه فلانا ، الفلاني^(٢)
الجنيس ، المقر له بالرق والعبدية ، تدبيرا صحيحا شرعيا ، وقال له : "متى ميت فأت
حر بعد موتى ، تخرج من ثلث مالى المفسوج لى فى إنجراجه" ؛ فيحكم ذلك صار
حكمه حكم المدبر ؛ ويؤرخ .

١٠

فإن أقر الورثة بخروج المدبر من ثلث المال الموروث ، أو أقر الوصى بذلك
كتب ما مثاله : أقر فلان وفلان [وفلان^(٣)] أولاد فلان بأن العبد المسمى باطنه
الذى كان والدهم دبره تدبيرا شرعيا ، قومه أهل الخبرة والمعرفة بقيمة الرقيق ، فكانت
قيمته كذا وكذا ، وأنها قيمة عادلة يكمل خروجها من ثلث مال متوفاهم ؛ وبحكم
ذلك صار العبد حرا من أحرار المسلمين ، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء
الشرعى ؛ ويؤرخ .

١٥

(١) فى الكوكب المشرق وجواهر العقود : « صحته » .

(٢) التدبير : تعليق العتق من المالك بموته .

(٣) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضيا ، إذ هو مقتضى قوله بعد ذلك : « أولاد »

بصفة الجمع .

٢٠

وأما الكتابة^(١) — فإذا كاتب رجل عبده كتب ما مثاله : كاتب فلان مملوكه الذي بيده ومملكه ، المقر له بالرق ، المدعو فلانا ، الفلاني الجنس ، المسلم لما علم فيه من الخير والديانة ، والعفة والأمانة ؛ ولقوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ، على مال بجلته كذا وكذا ، يقوم به منجبا ، في سلخ كل شهر كذا وكذا من استقبال تاريخه ، وأسقط عنه السيد من ذلك قسط النجم الأخير^(٢) ، وهو كذا وكذا وأبرأ منه ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ ؛ مكتوبة صحيحة شرعية ؛ وأذن له سيده في التكتسب والبيع والشراء ؛ فتي أوفى ذلك كان حرا من أحرار المسلمين ، له ما لهم ، وعليه ما عليهم ، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعي ؛ ومتى ما تجز ولو عن درهم الفرد كان باقيا على حكم العبودية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «المكاتب قن ما بقي عليه درهم» ؛ وبمضمونه شهيد بتاريخ كذا وكذا .

فإن وفى العبد مال الكتابة كتب ما مثاله : أقر فلان بأنه قبض وتسلم من مملوكه فلان المسمى باطنه جميع المبلغ المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على حكم التنجيم باطنه ، وصار ذلك بيده وقبضه وحوزه ، فيحكم ذلك صار فلان حرا من أحرار المسلمين ، على ما تقدم ؛ ويؤرخ .

- ١٥ (١) إطلاق الكتابة على مكتبة السيد لعبده كما هنا ، إطلاق مجازي ، فيه تسامح واتساع ؛ قال في المصباح مانصه : «قيل للكتابة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازا واتساعا ، لأنه يكتب في الغالب العبد على مولاه كتاب بالعتق عند أداء النجم ، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للكتابة كتابة وإن لم يكتب شيء» ؛ ثم قال : «وشد الزنجشري فجعل المكتبة والكتابة بمعنى واحد ؛ ولا يكاد يوجد لغيره ذلك» الخ .
- (٢) النجم : الوقت الذي يحل فيه الأداء ، وهو مجاز . ويطلق النجم أيضا على القسط الذي يؤدي في الوقت المضروب للأداء ، وهو مجاز أيضا ؛ والمراد هنا المعنى الأول ، فإن إرادة الثاني تقتضي إضافة الشيء إلى نفسه .
- (٣) القن : العبد .

فصل

- وإن عجز المكاتب عن أداء ما كُتِبَ عليه كتب ما مثاله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهدهم على نفسه أنه كان كاتب عبده المذكور باطنه [المكتبة] المشروحة باطنه إلى المدة المعينة [باطنه] ، وزادت مدة ثانية ، وأستحق عليه كذا وكذا عن قسط كذا وكذا شهرا ، ولم يقم له بها ، وصدقه العبد على ذلك وأعتف بأنه عاجز عن القيام بما حصل عليه ، وأنه سأل بعد الاستحقاق الصبر عليه إلى يوم تاريخه ليسعى في تحصيل ما بقى عليه ... لقوله صلى الله عليه وسلم : « المكاتب قن ما بقى عليه درهم » ، وتصادقا على ذلك ؛ ويؤرخ .

- وإن كانا تَحَاكَمَا عند حاكم كتب ما مثاله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنه حضر إلى مجلس الحكم عند سيدنا الفقير إلى الله تعالى فلان الحاكم بالعمل الفلاني ، كل واحد من فلان بن فلان ومملوكه ، وأدعى فلان المبتدأ باسمه على مملوكه عند الحاكم المذكور أنه كاتبه على مال بجلته كذا وكذا ؛ فتي أوفى ذلك كان حرا من أحرار المسلمين ؛ ومتى عجز عن أدائه ووفائه ولو عن درهم

(١) هاتان الكلمتان التان بين مربعين لم تردا في الأصل ؛ والسياق يقتضى اثباتهما نقلا عن جواهر

العقود والكوكب المشرق .

١٥

(٢) موضع هذه النقط كلام ساقط من الأصل يفيد أن السيد صبر على العبد وأمهله إلى الآن فلم يقدر على تحصيل ما بقى عليه وعجز عن ذلك ، فيحكم ما بقى عليه فسخ السيد لمكتبة فسخا شرعيا ؛ فإن هذا الكلام هو مقتضى الاجتهاد بالحديث الآتي بعد ، كما لا يخفى ؛ وهذه العبارات بنصها هي الواردة في هذا الموضع من جواهر العقود ؛ ولم نثبتها في صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون ما سقط من الأصل مخالفا لما في جواهر العقود في الألفاظ ، وإن اتحد في المعاني .

٢٠

(٣) « كل » بدل من « من » السابقة في قوله : « من ذكر » .

واحد كان قينا باقيا على العبودية ، وأت المدة المذكورة أنقضت ^(١١) ، فاستحق عليه كذا وكذا درهما ، ولم يقم له بها ، وأنه صبر عليه مدة ثانية ، آخرها يوم تاريخه ، ولم يقم له بشيء منها ، فسأل الحاكم المملوك عن ذلك ، فصديق سيده في دعواه ، وأعتف بأنه عاجز عن الوفاء ، وأنه لم يقدر على تحصيل ما بقي ، فحينئذ سأل الحاكم المذكور الحاكم لها بما يوجبها الشرع الشريف ، فأذن له الحاكم المذكور في فسخ المكتبة المذكورة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « المكتبة قن ما بقي عليه درهم » ، فحينئذ فسخ السيد المكتبة المذكورة فسخا شرعيا ، وأبطل حكمها ، وأشهد عليهما بذلك بتاريخ كذا وكذا .

وأما النكاح وما يتعلق به — فاذا تزوج الوالد أخته بإذنها أوزوجها وهي غير بالغ كتب ما مثاله : هذا ما أصدق فلان فلانة البكر البالغ ابنة فلان ، صداقا تزوجها به ، على بركة الله تعالى وعونه ، وحسن توفيقه ومنه ملك به عصمتها ، وأستدام به — إن شاء الله — صحبتها مباحة كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة وتسلمته ، أو قبضه والد الزوجة بإذنها — وإن كانت تحت حمجره كتب : « قبضه للزوجة والدها ، ليصرفه في مصالحها » — وباقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به متجرا ، في سلع كل سنة من استقبال تاريخه كذا وكذا — وإن كان الصداق بكاله على حكم الحلول كتب : « عجل لها الزوج من ذلك كذا وكذا ، وباقى ذلك في ذمته على حكم الحلول » — وولي تزويجها إياه بذلك والدها المذكور — ويحلى في هذا الموضع إن كان ممن لا يعرف —

(١) لم تذكر المدة قبل ذلك في هذا المكتوب ، فقلعه يريد أنها مذكورة في عقد المكتبة ؛ وأول في هذا المكتوب عبارة قد سقطت من الأصل بعد قوله في السطر الثاني عشر من صفحة ١١٤ : « كذا وكذا » ، وهي قوله : « لمدة كذا وكذا » . (٢) « له » ، أى السيد . (٣) يحلى ، أى يوصف ، والحلية : الصفة والهيئة .

- بمقتضى ولايته عليها شرعا ، وبإذنها له في ذلك ورضاها ، بشهادة من يعينه في رسم شهادته ، أو على ما ذكر — وإن كانت دون البلوغ كتب : « بمقتضى ولايته عليها شرعا ، لما رأى لها في ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر » — بعد أن وصح للقاضي فلان عاقد الأنكحة بالمكان الفلاني بالتولية الشرعية عن القاضي فلان أن الزوجة المذكورة يكر بالبح ، خالية من موانع النكاح الشرعية ، وأنها بمن يجوز العقد عليها شرعا ، وأقابها المذكور مستحق الولاية عليها شرعا بشهادة جماعة من المسلمين وهم فلان وفلان ؛ فتقدم حينئذ بكتابته ، وزوجها والدّها المذكور من الزوج المذكور على الصداق المعين ، وقيله الزوج لنفسه ورضيه ؛ والله تعالى مع المتقين ؛ ويؤرخ .

١٠. وان أعترف الأب برشدها كتب : وأعترف والد الزوجة المذكورة بأن أبنته رشيدة ، جائرة التصرف ، لا تخبر عليها .

وان كان العقد لم يحضره كاشف حاكم كتب إلى عند « وبإذنها له في ذلك ورضاها » وبأشروالدّها المذكور عقد النكاح بنفسه ، وزوجها من خاطبها المصديق على الصداق المذكور ، وقيله الزوج لنفسه ؛ ويؤرخ .

- ١٥ (١) يريد بالجماعة هنا ما فوق الواحد ، إذ لم يذكر بعد غير اثنين .
(٢) يقال : « تقدم بكذا » ، أى أمر به .
(٣) سياق الكلام يدل على أن المراد بكاشف الحاكم هنا : متولى عقد الأنكحة من قبل الحاكم ، وهو المعروف في مصر الآن بالمأذون ؛ ولم يذكره صاحب صحيح الأعشى ضمن أرباب الوظائف الذين ذكرهم في الجزء الرابع ، كما أننا لم نجد هذا المعنى في الكتب الأخرى التي بين أيدينا ؛ ولعل هذه التسمية مأخوذة من الكشف بمعنى الاظهار ، لأنه بمباشرة عقود الأنكحة يظهر صحتها أو فسادها من جهة الشرع .
٢٠ (٤) في كتب القواعد أن جر « عند » بـ « بلى » — كما هنا — لكن ، فإن « عند » من الظروف التي لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجهر « بين » .
(٥) لم ترد هذه الوار في الأصل ؛ والسياق يقتضيها لورودها فيما سبق في هذه العبارة التي يشير إليها انظر السطر الأول من هذه الصفحة .

وإن زَوْجَهَا العاقد بإذنها وإذن أبيها، أو بإذنها خاصَّةً إذا لم يكن لها وليٌّ كَتَبَ : وَوَلَّى تَزْوِيَّيَهَا إِيَّاهُ بِذَلِكَ الْقَاضِي فَلَانٌ عَاقِدُ الْإِنْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالتَّوْلِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ فَلَانٍ ، بِإِذْنِهَا وَإِذْنِ الْوَالِدِهَا لَهُ فِي ذَلِكَ وَرِضَاهُمَا ، بَعْدَ أَنْ وَضَّحَ عِنْدَ فَلَانٍ الْعَاقِدِ أَنَّهَا بِكَرُّهَا بِالْعَمَلِ ، كَمَا تَقَدَّمَ .

• وإن كان الزوج مِّن مَّسَّة الرِّقِّ وَعَتَقَ كَتَبَ : وَعَلِمَتِ الزَّوْجَةُ الْمَذْكُورَةُ وَالِدُهَا أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ مَسَّةَ الرِّقِّ وَعَتَقَ ، وَرِضَاهَا بِذَلِكَ .

وإن كانت الزوجة بِكَرٍّ وَزَوْجَهَا مِنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهَا شَرْعًا ، كَالْأَبِ أَوِ الْجَدِّ الْأَعْلَى ، أَوِ الْأَخِ ، أَوِ ابْنِ الْأَخِ ، أَوِ الْعَمِّ ، أَوِ ابْنِ الْعَمِّ ، أَوِ الْمَعْتِقِ ، أَوِ ابْنِهِ أَوْ وَلِيِّهِ ، كَتَبَ : وَوَلَّى تَزْوِيَّيَهَا بِذَلِكَ فَلَانٌ — وَيَذْكُرُ نَسَبَهَا مِنْهَا — بِحَقِّ وَلَايَتِهِ [عليها] شَرْعًا ، وَبِإِذْنِهَا لَهُ فِي ذَلِكَ وَرِضَاهَا . ١٠

وإن كانوا جماعةً إِخْوَةً كَتَبَ أَسَمَ أُمَّتِلَهُمْ ، بِإِذْنِهَا لَهُ ، وَإِذْنِ بَقِيَّةِ إِخْوَتِهَا الْأَشْقَاءِ — وَهُمْ فَلَانٌ وَفَلَانٌ — لَهُ ، وَإِذْنِهَا لِإِخْوَتِهَا فِي هَذَا الْإِذْنِ .
وإن زَوْجَهَا الْحَاكِمُ بِإِذْنِهَا وَإِذْنِ أَوْلِيَّائِهَا أَوْ أَحَدِهِمْ ذِكْرٌ ، بِشَهَادَةِ مَنْ يَعْينُهُ فِي رِسْمِ شَهَادَتِهِ آخَرَهُ .

• وإن كانت الزوجة ثَلَاثًا كَتَبَ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَيَكْتُبُ : بَعْدَ أَنْ حَضَرَ إِلَى الْعَاقِدِ الْمَذْكُورِ مِنْ عَرَفِهَا عِنْدَهُ ، وَهُمَا فَلَانٌ وَفَلَانٌ ، شَهِدَا أَنَّهَا يَعْرِفَانِ هَذِهِ الزَّوْجَةَ مَعْرِفَةً

(١) « عَنْ فَلَانٍ » ، أَيْ عَنِ الْقَاضِي فَلَانٍ ؛ خَذَفَ هَذَا الْوَصْفَ لِلْعَمَلِ بِهِ مِنَ السِّيَاقِ ، وَمِمَّا سَبَقَ فِي ص ١١٦ س ٤ .

- (٢) « نَسَبَهَا مِنْهَا » ، أَيْ قَرَابَتَهَا مِنْهَا ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي سَوَّغَ لَهُ ذِكْرُ « مِنْ » فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .
(٣) الْأَمْثَلُ : الْأَفْضَلُ .
(٤) « ذِكْرٌ » بِالْبَاءِ لِلْجَهْلِ ، أَيْ ذِكْرُ هَذَا الْإِذْنِ .
(٥) عِبَارَةُ الْأَصْلِ : « شَهِدُوا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ » بِصِيغَةِ الْجَمْعِ ؛ وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي التَّثْنِيَةَ ، كَمَا أَثْبَتْنَا . ٢٠

شرعية، وأنها خالية من جميع موانع النكاح الشرعية، ومنذ طلقها زوجها فلان^(١) الذى دخل بها وأصابها، الطلقة الأولى الخلع، أو الثانية: أو الثالث، أو الرجعية التى انقضت عدتها ولم يراجعها، المسطرة على ظهر صداقها أو حاشيته، المؤرخة بكذا وكذا، لم تتصل بزواج غيره الى يوم تاريخه.

• وإن طلقها قبل الدخول والاصابة كُتِبَ ونُبّه عليه.

وان كان زوجها توفى عنها كتب: ومنذ توفى عنها زوجها فلان من مدة تريد على أربعة أشهر وعشرة أيام لم تتصل بعده بزواج إلى الآن.

وان طلقها ومات عنها وهى حامل ووضعت كتب: وإن زوجها [طلقها، و] توفى عنها، وهى مشتملة منه على حمل، ووضعت، وانقضت عدتها بحكم وضعها.

وان كان عن فسخ^(٣) كتب: ومنذ فسَخَ الحاكم فلان نكاحها من زوجها فلان في التاريخ الفلاني [و] انقضت عدتها، لم تتصل بزواج إلى يوم تاريخه.

(١) «الطلقة الأولى الخلع»، أى الحاصلة بالخلع؛ والخلع طلاق بائن عند أبي حنيفة ومالك وعند أحمد في إحدى الروايتين، وهو الصحيح الجديد أيضا عند الشافعي؛ وقال أحمد في أظهر الروايتين: هو فسخ لا ينقص عددا، وليس بطلاق، وهو القديم من قول الشافعي؛ واختاره جماعة من متأخرى أصحابه، انظر جواهر العقود المحفوظة بدار الكتب المصرية بن مخطوط تحت رقم ١٤٩٣ فقه شافعي. والقول بأن الخلع طلاق بائن مذهب عمر وعثمان وعلى — رضى الله تعالى عنهم — كما في كتاب الوجيز للفرزاني ج ٢ ص ٤١ طبع مطبعة المؤيد.

(٢) لم ترد هذه التكلفة في الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها أخذًا من قوله السابق «وان طلقها» الخ.

(٣) «وإن كان عن فسخ»، أى وإن كان الفراق عن فسخ.

(٤) في الأصل: «انقضت» بغير واو العطف؛ والسياق يقتضى إثباتها.

وإن راجع رجل أمر أنه من طلقة أو طلقتين كتب : هذا ما أصدق
فلان مطلقته الطلقة الأولى الخلع ، أو الثانية ، المؤرخة قريته أو بطنه ، أو المكتبة
في براءة محررة تاريخها كذا وكذا .

وإن زوجها الحاكم عند غيبة وليها^(٢) نبه عليها بأن يكتب : وولي
ترويجه إياه فلان ، بعد أن وضح عنده بشهادة فلان وفلان خلوها من الموانع الشرعية ؛
وأنه لا ولي لها حاضر سوى الحاكم العزيز ، بحكم غيبة وليها فلان — وبعين
نسبته منها^(٤) — في مسافة تقصر فيها الصلاة ، وأن هذا الزوج كفء لها الكفاءة
الشرعية في الدين والنسب والحزية ؛ فحينئذ زوجها الحاكم المذكور من الزوج
المذكور على الصداق المعين ، وقبلة الزوج لنفسه ورضيه ؛ ويؤرخ .

وإن زوج الحاكم امرأة عضلها وليها وقد دُعيت إلى كفء
كتب : وولي ترويجه إياه بذلك القاضي فلان ، بإذنها له في ذلك ورضاها
وبحكم أقوالها المذكور حضر إلى القاضي فلان ، وسأله أبنته المذكورة أن يزوجه
من الزوج المذكور لما ثبتت كفاءته عند الحاكم ، فامتنع ، فوعظه القاضي فلان
وأعلمه بماله من الأجر في ترويجه ، وما عليه من الإثم في المنع ، فلم يرجع إلى عطلته
وأصر على الامتناع ، وعضلها العضل الشرعي ؛ وقال بمحضر من شهوده : « عضلتها^(٥)
فلا أزوجها » ؛ وبعد أن حضر إلى الحاكم المذكور كل واحد من فلان وفلان

(١) « قريته » ، أى مقارنة لكتاب الصداق .

(٢) « عليها » ، أى على الغيبة .

(٣) « فلان » ، أى القاضي فلان ؛ وخلف الوصف العلم به مما سبق في ص ١١٦ سطر ٤ وما أتى

بعد في ص ١١ من هذه الصفحة .

(٤) « نسبته منها » ، أى قرابته منها ؛ وهذا المعنى هو الذى سوغ له ذكر « من » في هذا الموضع .

(٥) « عضلها » ، أى منها من التزوج ظلمها .

وشهدا عنده أنَّ الزوجة المذكورة خالية من جميع موانع النكاح الشرعية، وأنَّ أباهما المذكور عَضَلَهَا الْعَضْلَ الشرعي، وأنَّ هذا كَفَّ لها الكفَاءة الشرعية في النسب والدين والصناعة والحرية؛ فلَمَّا وَخَّعَ له ذلك من أمرها أَذِنَ بِكُتْبِهِ فَكُتِبَ وزوجها من الزوج المذكور على الصداق المعين، وقبِلَ الزوج لنفسه ورضيَّه .

فصل

- (٢) (٣) إذا زُوجَ الصغيرُ أو المراهقُ للصغيرة [أو] المَعْصِرَةِ كُتِبَ ما مثله : هذا ما أَصْدَقَ فلانَ عن ولده لصلبه فلان - ويَذْكُرُ سنَّه - الذي تحت حَجْرِهِ وَكَفَالَتِهِ وَوَلَايَةِ نَظَرِهِ، لِمَا رَأَى له في ذلك من الحِظِّ والمصلحة في دينه ودنياه فلانة اليك - ويعيِّنُ سنَّها - ابنة فلان التي تحت حَجْرٍ والدِها المذكورِ وَكَفَالَتِهِ وَوَلَايَةِ نَظَرِهِ، لِمَا رَأَى لها في ذلك من الحِظِّ والمصلحة، صداقا مَبْلُغُهُ كذا وكذا ١٠ تَجَلَّ لها من ذلك من ماله عن ولده المذكور كذا وكذا، قَبَضَهُ منه والدُها لِأَبْنَتِهِ المذكورة ليصرفه في مصالحها - وإن كان من مال ولده [كُتِبَ : « من مال ولده المذكور] الذي تحت يده وَحَوِّطَهُ (٥) - وباقى ذلك - وهو كذا وكذا - يقوم به

(١) في الأصل : « والصنعة » ؛ والسياق واللغة يقتضيان ما أثبتنا ، فإن المراد هنا الحرفة ، وهي

الصناعة ؛ وأما الصنعة فهي عمل الصانع . ١٥

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٣) المعصرة بالناء في آخره - كما قاله ابن دريد - والمعصرة بدونها : هي التي قاربت الحيض لأن الإحصار في الجارية كالمرأقة في الغلام ؛ وقد اختلف اللغويون في معنى هذا اللفظ ؛ والذي اخترناه هو المناسب لسياق ما هنا .

(٤) لم ترد هذه العبارة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها إذ لا يستقيم الكلام بدونها كما لا يخفى ٢٠ .
ويؤيد ذلك أيضا قوله بعد في صفحة ١٢١ س ٢ : « أو من مال ولده المذكور » الخ .

(٥) الحوط : الحفظ .

الولي^(١) من ماله عن ولده ، في سلخ كل سنة من استقبال العقد بينهما كذا وكذا ؛
أو من مال ولده المذكور الذي تحت يده وحوزته ؛ وولي تزويجها إياه بذلك والديها
المذكور ، بحق ولايته عليها شرطا ، بعد أن^(٢) وَصَحَّ للقاضي فلان أنها بكرٌ مُعْصِر
لم يُعَقَّد عليها عقد إلى يوم تاريخه ؛ أو يكتب : « خالية من جميع موانع النكاح
الشرعية » ؛ وأتأبها مستحق الولاية عليها شرطا ، بشهادة فلان وفلان ؛ فلما وَصَحَّ
ذلك عنده أذن بكتبه فكتب ، وزوجها والديها من الزوج المذكور على الصداق
المعين ، وقيله والد الزوج لولده قبولاً شرعياً .

وإن كان من مال الصغير كتب في آخر الكتاب : « وشهدت البينة أن المهر
المذكور مهرٌ مثلها على مثله ، لا حيف في ذلك ولا شطط » ويؤرخ .

فصل في صداق المحجور عليه من قبل الحاكم

يكتب ما مثله : هذا ما أصدق فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز
عند ما دعت حاجته إلى النكاح ، وتاقت نفسه إليه ، وذكر ذلك للقاضي فلان أمين
الحكم بمحضير من شهوده ، وسأله الإذن له في ذلك ، فأذن له فيه بالصداق الآتي
ذكره الإذن الصحيح الشرعي^(٤) ، فلانة بنت فلان ، وتزوجها به ؛ أصدقها على بركة^(٥)
الله تعالى صداقا مبلغه كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة المذكورة

(١) في الأصل : « ومن مال » ؛ والسياق يقتضى العطف « بأو » كما أثبتنا .

(٢) تقدم تفسير المعصر في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢٠ ، فانظره .

(٣) عبارة الأصل : « مثله على مثلها » بتذكير الضمير في الأول وتأتي في الثاني ؛ والسياق يقتضى
العكس كما أثبتنا .

(٤) « فلانة » بالنصب : مفعول لقوله : « أصدق » السابق في السطر ١١ من هذه الصفحة .

(٥) « به » ، أى بالصداق .

من القاضي فلان أمين الحكم العزيز، من مال هذا الزوج الذي له تحت يده وصار يسديها وقبضها وحوزها، وباقي الصداق — وهو كذا وكذا — مقسّط في سلع كل سنة كذا وكذا، وولي تزويجها إياه بذلك ... ويكمل، ويكتب في آخره: وشهدت البيّنة أن الصداق المذكور مهرٌ مثلها على مثله ^(١).

- وإن تزوج رجل امرأة عجورا عليها كتب في القبض: «بيد الوصي أو أمين الحكم، ليصرفه في مصالحها». ويكتب في آخره: «وشهدت البيّنة أن هذا المهر مهر المثل».

فصل

- إذا أصدق رجل عن موكله كتب ما مثاله: هذا ما أصدق فلان عن موكله فلان بإذنه له في ذلك وتوكيله — ويشرح الوكالة إن كانت مفوضة أو مقيدة على الزوجة بعينها — يشهد بذلك على الموكل من يعينه في رسم شهادته من شهود هذا العقد، فلانة البكر البالغ، أو المرأة الكاملة؛ ويكمل. ويكتب في القبول: «وقبل هذا الوكيل المذكور عقد هذا النكاح لموكله فلان على الصداق المعين قبولا شرعياً» ويؤرخ.

فصل

- إذا تزوج الحرة أمة كتب: هذا ما أصدق فلان فلانة مملوكة فلان المقرة لسيدتها بالرق والعبودية، عند ما خشي على نفسه العنت ^(٢)، وخاف الوقوع في المحذور لعدم الطول، وأنه ليس في عصمته زوجة، ولا يقدر على صداق حرة على ما شهده له به من يعينه في رسم شهادته، صداقا تزوجها به، مبلغه كذا وكذا
- (١) في الأصل: «مثله على مثلها» بتذكير الضمير في الأول وتأنيده في الثاني؛ والسياق يقتضي العكس كما أثبتنا. وقد سبق التنبيه على مثل هذا التبديل في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢١ من هذا السفر.
- (٢) العنت: التجور والزنا.

وَوَلَّى تَرْوِيحَهَا إِيَّاهُ بِذَلِكَ سَيِّدُهَا الْمَذْكُورُ بِحَقِّ وَلَايَتِهِ عَلَيْهَا شَرْعًا — وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى إِذْنِهَا — وَيُكَلِّ الصَّدَاقَ . وَيَكْتُبُ : « وَشَهِدْتُ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ فَقِيرٌ لَيْسَ لَهُ مَوْجُودٌ ظَاهِرٌ ، وَلَا مَالٌ بَاطِنٌ ، وَلَا لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ ، وَلَا فِي عَصَمَتِهِ زَوْجَةٌ ، وَأَنَّهُ عَادِمٌ لِلطَّلْوِيلِ » .

٥ . **وَإِنْ تَزَوَّجَ الْعَبْدَ حُرَّةً كَتَبَ :** هَذَا مَا أَصَدَّقُ فَلَانَ مَمْلُوكًا فَلَانَ ، الْمُقَرَّرَ لِسَيِّدِهِ بِالرَّقِّ وَالْعَبُودِيَّةِ ، بِسُؤَالٍ مِنْهُ لِسَيِّدِهِ ، وَإِذْنٍ مِنْ سَيِّدِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ الْإِذْنَ الصَّحِيحَ الشَّرْعِيَّ ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شُهُودُ هَذَا الْكَتَابِ ، فَلَانَةُ بَنَةُ فَلَانَ ، صَدَاقًا تَزَوَّجَهَا بِهِ ، جَمَلْتُهُ كَذَا وَكَذَا ، الْحَالُّ مِنْ ذَلِكَ كَذَا وَكَذَا ، قَبِضْتُهُ الزَّوْجَةَ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ الَّذِي يَسِيدهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَبَاقِي ذَلِكَ — وَهُوَ كَذَا وَكَذَا — يَقُومُ بِهِ سَيِّدُهُ لَهَا عَنْ عَبْدِهِ مِنْ مَالِهِ ، فِي سَائِخِ كُلِّ سَنَةٍ تَمُضِي مِنْ تَارِيخِ الْعَقْدِ كَذَا وَكَذَا — ١٠ . **وَإِنْ كَانَ مِنَ مَالِ الْعَبْدِ مَنْ كَسِبَهُ ذَكَرَهُ — وَأَذْنٌ لَهُ مِنْ سَيِّدِهِ فِي السَّعْيِ وَالتَّكْسِبِ وَالبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، وَالْإِخْذِ وَالْعِطَاءِ ، وَوَلَّى تَرْوِيحَهَا ... وَيُكَلِّ .**

وَيَكْتُبُ فِي آخِرِهِ : « وَعَامِلْتُ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ أَنَّ الزَّوْجَ مَمْلُوكٌ ، وَرَضِيتُ بِذَلِكَ » . **وَإِنْ كَانَ لَهَا أَوْلِيَاءُ كُتِبَ رِضَاهُمْ .**

فصل

١٥ . **وَإِنْ زَوَّجَ السَّيِّدُ جَارِيَتَهُ لِعَبْدِهِ كَتَبَ مَا مِثْلَهُ :** هَذَا كِتَابُ تَرْوِيحِ آ كَتَبْتُهُ فَلَانًا لِعَبْدِهِ فَلَانَ مِنْ أُمَّتِهِ فَلَانَةَ ، الْمُقَرَّرَ لَهُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالرَّقِّ وَالْعَبُودِيَّةِ ، وَهُوَ أَنَّهُ أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ زَوَّجَ عَبْدَهُ الْمَذْكُورَ لِأُمَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ تَرْوِيحًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا بِسُؤَالِ كُلِّ مِنْهُمَا لِسَيِّدِهِ الْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ ، وَقَبِلَ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ مِنْ سَيِّدِهِ عَقْدًا

(١) « مِنْ أُمَّتِهِ » متعلق بـ « تَرْوِيحِ » .

هذا النكاح نفسه قبولاً شرعياً . ولا يعين الصداق ؛ ولا اعتباراً بإذنها ؛ وإن
(١) كشفه عاقد كتب كما تقدم .
(٢)

فصل

وان تزوج رجل أنحرس بامرأة ناطقية كتب : هذا ما أصدق فلان
الأنحرس اللسان، الأصم الأذن، العاقل، الذي يفهم ما يجب عليه شرعاً ، كل
ذلك بالإشارة المفهومة عنه ، يعلمها منه شهوده ، ولا ينكرها منه من يعلمها عنه
فلانة بنت فلان ، ويكمل على ما تقدم .
ويكتب عند القبول : « وقيل الزوج لنفسه هذا العقد بالإشارة المفهومة عنه » .

وان كانا أنحرسين كتب : هذا ما أصدق فلان فلانة ، وكل منهما أنحرس
لا ينطق بلسانه ، أصم لا يسمع بأذنه ، صحيح العقل والبصر ، عالم بما يجب عليه
شرعاً ، كل ذلك بالإشارة المفهومة عنه ، يفهمها من كل منهما شهود هذا العقد
صداقاً تزوجها به ؛ ويكمل كما تقدم .

(١٥٥)

وان كان الزوج مجبوا كتب في آخر الكتاب : « وعلمت الزوجة أن الزوج
محبوب ، لا قدرة له على النكاح ، ورضيت به » .

وأما إقرار الزوجين بالزوجية واعتراف الزوج بمبلغ الصداق
وما يتصل بذلك من فرض الزوجة والإشهاد عليها بقبض الكسوة

- (١) « كشفه عاقد » ، أى حضره متولى عقد الأنكحة من قبل الحاكم ليكشف عن صحة العقد
أوفساده من جهة الشرع ، كما هو الظاهر لنا من معنى هذه العبارة ؛ وقد سبق هذا المعنى أيضاً في الحاشية
رقم ٣ من صفحة ١١٦ في بيان المراد بكاشف الحاكم ، فانظره .
(٢) يشير بقوله : « كما تقدم » الى ما سبق في صفحة ١١٦ من هذا السفر من قوله في السطر
الثالث : « بعد أن وضع » الخ مع تبديل بعض العبارات ، فيضع مكان قوله هناك : « وأن أباه المذكور »
قوله في هذا المكنوب : « وأن سيدها المذكور » الخ .
(٣) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ؛ وهو كثير في كلام العرب .

فيحتاج في إقرار الزوجين بالزوجية الى تسطير محضر بأنهما زوجان متنا كان ويشهد فيه جماعة من المسلمين الذين يعلمون ذلك ، ثم يكتب كتاب الإقرار وصورته : «أقر فلان وفلانة بأنهما زوجان متنا كان بنكاح صحيح شرعي ، وأن الزوج منهما دخل بالزوجة وأصابها ، وأولدها على فراشه ولدا ذكرا يسمى فلانا — إن كان — وأن الزوجة المذكورة لم تَبْ من الزوج المذكور بطلاق بائن ولا رجعي ولا فسخ ولا غيره ؛ ومنذ تزوجها الى الآن أحكام الزوجية قائمة بينهما ، وتصادفا على ذلك ، واعترف الزوج بأن في ذمته مبلغ صداقها عليه الذي عِدِم ، وهو كذا وكذا. وإن كشفه عاقد كتب : وذلك بعد أن وَصَّح للعاقد فلان بشهادة فلان وفلان مضمون ما أقرنا به فيه ؛ لحينئذ اُذِنَ في كتيبه ؛ ويؤرخ .

فصل في فرض زوجة

إن فرض الرجل على نفسه كتب : فرض قزره على نفسه فلان لزوجته فلانة التي دخل بها وأصابها ، واستولدها على فراشه — إن كان ذلك — لما تحتاج إليه من طعام وإدايم وماء وزيت وصابون حمام ، في غرة كل يوم كذا وكذا حسب ما اتفقنا على ذلك وتراضيا عليه ، وذلك خارج عما يوجب الشرع الشريف لها .

- (١) في المصباح المنير أن «أولدها» بالألف بمعنى استولدها ، فترُبت ، وصرح بعضهم بمعناه . وفي كتاب المغرب أيضا أنه لا يقال : «أولدها» بمعنى استولدها .
- (٢) في الأصل : «خنى» ؛ وهو يحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .
- (٣) «عدم» ، أي عدم كتابه الشاهد به ، كما يفهم من السياق ، وكما يدل على ذلك ما سبق في ص ٢ من هذا السفر .

- (٤) تقدّم بيان المراد بهذه العبارة في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٢٤ من هذا السفر ، فانظره ، وانظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١١٦ .
- (٥) في الأصل : «وحام» ؛ والوارز زيادة من النسخ .

وإن قرره حاكم كتب : هذا ما أشهد على نفسه القاضي فلان أنه فرض على فلان لزوجته فلانة لما تحتاج إليه من نفقة ومؤونة وماء وزيت وصابون حمام في كل يوم كذا وكذا ، وذلك خارج عما يلزمه لها من اللوازم الشرعية غير ذلك ؛ فقرر ذلك الحاكم عليه ، وأوجب في ماله ، ورضيت الزوجة به .

فصل

وإن قبضت المرأة كسوتها كتب : أقوت فلانة بأنها قبضت وتسلمت من زوجها فلان كسوتها الواجبة عليه شرعا ، وهي ثوب وسراويل ومقنعة ، وذلك عن فصل واحد ، أوله يوم تاريخه ، وصار ذلك بيدها وقبضها وحوزها . وكذلك إن قبضت كسوة ولدها الطفل .

- ١٠ وأما الطلاق وما يتصل به من الفروض الواجبة — فإذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول كتب : طلق الزوج المسمى باطنه فلان زوجته المسماة باطنه فلانة قبل الدخول بها والإصابة ، طلقا واحدة بانت منه بذلك ، بحكم أنه لم يدخل بها ولم يصبها ، وبحكم ذلك تشطر الصداق المعقود عليه باطنه نصفين سقط عنه النصف ، وبقي النصف الثاني .

- ١٥ فإن طلق الزوج الزوجة قبل الدخول بها على ما يشطر لها من الصداق كتب ما مثاله : سألت الزوجة المسماة باطنه فلانة زوجها فلانا

(١) المقنعة بكسر الميم : ما تنقع به المرأة رأسها ومحاسنها .

(٢) في الأصل : « المسئلة » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

الذى لم يدخل بها ولم يصبها — وتصادقا على ذلك — أن يخلعها من عصمته وعقد نكاحه على ما يشتر من الصداق باطنه، أو على ما يتفقان عليه، فأجابها إلى سؤالها وقيل منها العوض المذكور، وطلقها عليه الطلقة المسئلة، بانت منه بذلك وملكت نفسها عليه، وبمحكم ذلك تشتر الصداق المعقود عليه باطنه نصفين سقط عنه النصف، ورثت ذمته من النصف الثانى بحكم هذا .

وإن سأل الأب^(٢) أو غيره الزوج أن يطلق زوجته على نظير ما بذله له في ذمته، ثم أحال المطلق مطلقته بذلك كتب: سأل فلان فلانا — وهو الزوج المسمى باطنه — أن يخلع زوجته فلانة المسماة باطنه التى لم يدخل بها ولم يصبها؛ أو التى دخل بها وأصابها، بطلقة واحدة: أولى أو ثانية، أو ثالثة، على ما بذله في ذمته، وهو كذا وكذا، من ذلك ما هو حال كذا وكذا، وما هو مؤجل كذا وكذا؛ فأجابها الى سؤاله، وقيل منه العوض المذكور وطلق زوجته طلقة واحدة أولى خلعا بانت بها منه، وملكت نفسها عليه، وبمحكم هذا الطلاق تشتر الصداق المذكور نصفين، سقط عنه النصف، وبقي في ذمته النصف الثانى، وأقر المطلق بأنه قبض من السائل مبلغ الحال الذى أختلعه له به

(١) لم نجد فيما راجعنا من كتب اللغة أنه يقال: «تشتر» مطاوع «شطره» بتشديد الطاء؛ والذى وجدناه أنه يقال: «شطر» بضم أوله وتشديد ثانيه، مبنيا للجھول، أى صار شطرين .

(٢) «الأب»، أى أبو الزوجة، أخذا بما يأتى بعد .

(٣) «ما بذله له في ذمته»، أى ما سمى الزوج من الصداق لأبي الزوجة ولم يدفعه، بل لا يزال في ذمة الزوج؛ فالمراد بالبذل هنا: التسمية؛ بدليل قوله: «في ذمته»؛ والضمير في قوله «ذمته» يعود على الزوج، كما يفهم ذلك من سياق المكتوب الآتى .

(٤) «على ما بذله»، أى على نظير ما بذله؛ ولغذف المضاف العلم به عما سبق في هذه الصفحة .

(٥) تقدم في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٨ من هذا السرفريان الخلاف في أن الخلع طلاق أو فسخ فانظره .

واعتُرف أيضاً بأنه قبض نصف المعجل باطنه، وصار بيده وقبضه وحوزه؛ ثم بعد تمام ذلك ولزومه أحال المطلق المذكور مطلقته المذكورة على أيها المبلغ المؤجل وهو نظير نصف مؤخر الصداق المعين باطنه في قدره وجنسه وصفته وأستحقاقه حواله شرعية، قبلها منه لها والدّها، بحكم أنها تحت حجره ولولاية نظيره، قبولاً شرعياً، وبحكم ذلك وجبت لها مطالبة أيها .

فإن طلق طلاق رجعية بعد الدخول كتب : طلق الزوج المسعى باطنه فلان زوجته المسماة باطنه فلانة ، التي دخل بها وأصابها ، طلاقاً واحدة أو ثنائية رجعية ، يملك بها رجعتها ما لم تنقضي عدتها ، فإذا انقضت فلا سبيل له عليها ولا رجعة إلا بأمرها ورضاها وعقد جديد لها عليه ، على ما يوجبّه الشرع الشريف .

١٠. وإن استرجعها منها ^(١) كتب : ثم بعد ذلك استرجع المطلق المذكور ^(١) مطلقته ؛ أو أقرب أنه استرجع مطلقته من الطلاق الأولى ، أو الثانية ، استرجاعاً شرعياً ، وردّها ، وأمسكها ، وصار حكمها حكم الزوجات ؛ ويؤرخ .

فإن طلقها ثلاثاً كتب : طلق فلان زوجته فلانة التي دخل بها وأصابها طلاقاً ثلاثاً ، حرمت عليه بذلك ، ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَّخِجَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ .

١٥. فإن اختلعت المرأة من زوجها على أن يطلقها كتب : سألت فلانة زوجها فلانا الذي دخل بها وأصابها أن يتخلعها من عصمته وعقد نكاحه على

(١) لم نجد في لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « استرجع الرجل مطلقته » ؛ والذي وجدناه أنه يقال : « ارتجعها وارجعها » ؛ فقل ما هنا من استعمالات كتاب الوثائق .

(٢) « منها » ، أى من الطلقة . (٣) في الأصل : « لزوجها » باللام مكان « من » ؛ وما أئتمناه هو مقتضى السياق ، وهو المعبر به في كتب اللغة والفقهاء .

مؤخر صداقها عليه ، الشاهد به كتابه المتعذر حضوره ، وهو كذا وكذا ، فأجابها الى سؤالها ، وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عليه طلاقاً واحدة أولى خلعا ، أو ثانية خلعا ، أو ثالثة ، بانت منه بذلك ، وملكت نفسها عليه ، وأقرت بأنها لا تستحق عليه صداقا ، ولا بقية من صداق ، ولا نفقة ولا كسوة ولا حقاً من حقوق الزوجية كلها .

والعبد لا يملك إلا طلقين . وإذا طلق المحبوب لا يكتب في طلاقه إصابة .

وإن وكل رجلا أن يطلق عنه كتب : سألت فلانة فلان بن فلان الوكيل عن زوجها فلان ، القائم عنه في طلاقها بالوكالة أتى جعل له فيها أن يطلق عنه زوجته المذكورة طلاقاً واحدة أولى خلعا على مؤخر صداقها عليه ، وهو كذا وكذا ، المشروح ذلك في الوكالة المؤرخة بكذا وكذا ، أن يطلقها عن موكله فلان المذكور بطلاق واحدة أولى خلعا على جميع مؤخر صداقها ، وهو كذا وكذا ؛ فأجابها الى سؤالها ، وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عن موكله طلاقاً واحدة أولى خلعا ، بانت منه بها ، وملكت نفسها عليه ، فلا تحمل له إلا بعد عقد جديد وأقرت بأنها لا تستحق عليه صداقا ، كما تقدم .

فصل في فرض امرأة مطلقة ظهرت حاملا

يكتب ما مثاله : فرض قتره على نفسه فلان لمطلقاته [الطاقة] الأولى أو الثانية ، أو الثلاث ، فإلانة المرأة الكاملة ، المشتملة منه على حمل ، ونصاذا على

(١) « ٣ به » أي كتاب الصداق .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

ذلك ، عوضاً عما يحتاج اليه من طعام وإدايم وماء ، في كل يوم من الأيام كذا وكذا قسْطُ كل يوم في أوله من استقبال تاريخه ، حسب ما اتفقا على ذلك وتراضيا عليه وذلك خارج عما يوجب الشرع الشريف لها ، وأذن لها أن تقترض على ذمته بقدر ما قرر لها عند تعدد وصول ذلك اليها ، وتتفق عليها ، وترجع به عليه ، إذا شرعياً قبلته منه .

فإن قتر على نفسه لولده كتب : فرض قتره على نفسه فلان لولده الطفل ، الذي في كفالة والدته مطلقته فلانة ، لما يحتاج اليه من طعام وإدايم وماء وزيت وصابون حمام ، في كل يوم من الأيام كذا وكذا من استقبال تاريخه ، حسب ما اتفقا وتراضيا عليه ، وذلك خارج عما يوجب الشرع الشريف ، وأذن لها أن تقترض على ذمته ، وتتفق على ولدها ، وترجع به عليه ، إذا شرعياً .

فان قتر لوالده أو والدته كتب ما مثاله : فرض قتره على نفسه فلان لوالدته فلانة ^(١) ، بحكم عجزها وفقرها وحاجتها ، لما يحتاج اليه من طعام وإدايم وزيت وصابون ، في كل يوم كذا وكذا ؛ ويُكمل .

فصل

إذا قتر القاضى للمجور عليه من ماله له ولزوجته كتب : هذا ما أشهد على نفسه القاضى فلان الفارض أنه قتر لفلان المجور عليه بيد الحكم العزير ولزوجته فيما له من أجرة العقار المنسوب إليه ، الذى تحت نظر الحكم العزير ، لما يحتاجان إليه من طعام وإدايم وماء وزيت ، في كل يوم كذا وكذا من استقبال تاريخه ، قسْطُ كل

(١) اقتصر في هذا المكتوب على ذكر الوالدة دونت الوالد للعلم بما يكتب في نفقته مما ذكره

يوم في أوله، وقزله ولزوجته وللخادم عوضا عن كسوتهم لفصل الصيف كذا وكذا
ولفصل الشتاء كذا وكذا؛ وبذلك شهد عليه؛ ويؤرخ .

وأما تعليق الطلاق وفسخ النكاح — فإذا علق الزوج طلاق زوجته
على سفره، أو أنه يسافر بها، كتب على ظهر كتابه ما مثله: قال الزوج المسمى بـ (١)
فلان لزوجته فلانة، التي دخل بها وأصابها: «متى سافرتُ عنكِ من البلد الفلاني،
واستمرت غيبتي عنكِ شهرا واحدا ابتداءه من حين سفري، أو متى سقرتِ إلى بلد
من البلاد بنفسى أو وكلي، أو متى تسريتُ عليكِ بأمّةٍ فأنت طالق ثلاثا»؛ تلفظ
بذلك عند شهوده؛ ويؤرخ .

فصل

إذا سافر الزوج عن زوجته وتركها بغير نفقة ولا كسوة، وأرادت فسخ نكاحها
منه، كتبت محضاً بالغيبة، مثله: شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر
— وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به فيه — أنهم يعرفون كل واحد من فلان
وفلانة معرفة صحيحة شرعية، ويشهدون أنهما زوجان متناكحان بنكاح صحيح شرعي
دخل الزوج منهما بالزوجة، وأولدها على فراشه ولدا ذكرا، أو أولادا — إن كان
ذلك؛ وإن كان لم يدخل بها كتب: «وإن الزوج لم يدخل بها، ولم يصحبها، وأنها

(١) «أو أنه يسافر بها»، أي أعلق طلاقها على أنه يسافر بها؛ والذي في الأصل: «لا يسافر بها»
وقوله: «لا» زيادة من النسخ، والصواب حذفها، كما يقتضيه قوله بعد: «أو متى سقرتِ» الخ
بصيغة الإثبات، فإنه يفيد أنه علق طلاقها على سفره بها لا على تقيده .

(٢) تقدم بيان المراد بالخبرة الباطنة في الحاشية رقم ١ من صفحة ٧٦ من هذا السفر، فانظرو .

(٣) «فيه»، أي في المحضر .

(٤) ذكر الملتزى في المغرب أنه لا يقال: أولد الجارية بمعنى استولدها . وفي المصباح أيضا أن
أولدها بمعنى استولدها غير ثبت، وصرح بعضهم بمنه .

عرضت نفسها عليه ليدخل بها فامتنع من ذلك، وأخره الى وقت آخر» — وأنه سافر عنها بعد ذلك من البلد الفلاني، وتوجه الى البلاد الفلانية، من مدة تزيد على أشهر سنة تتقدم على تاريخه، وهي مطاوعة له؛ وأنه تركها معوزة عاجزة عن الوصول إلى ما يجب لها عليه، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية، بحكم أنه ليس له موجود حاضر، ولا مال متعين، وقد تضررت بسبب غيبته عنها، وتعدّر وصول ما يجب لها عليه شرعا من جهة ومن جهة أحد بسببه، وأنها لم تجد من يفرضها على ذمته، ولا من يتبرع بالإففاق عليها عنه، وأنه مستمر الغيبة عنها الى الآن، وأنها مستمرة على الطاعة له؛ يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جازت مسألته، وسوغت الشريعة المطهرة إجابته؛ ويؤرخ .

- ١٠ فاذا وضع الشهود رسم شهادتهم، وأدوا عند الحاكم، كتب على ظهره الحلف بعد حلفها، وصورته: ^(٤) «أحلفت المشهود لها باطنه فلانة بالله العظيم الذي لا إله إلا هو، المبين الشرعية المستوفاة، الجامعة لمعانى الحلف، المعتبرة شرعا، أن الزوج المذكور معها باطنه فلانا سافر عنها من البلد الفلاني، متوجها إلى البلد الفلاني من مدة تزيد على سنة كاملة تتقدم على تاريخه، وهي مطاوعة له، وأنه تركها معوزة عاجزة عن الوصول إلى ما يجب لها عليه، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية، بحكم أنه ليس له موجود — ويصف كل ما في المحضر الى عند» ^(٥) وأنها

(١) لم نجد فيها لدينا من كتب اللغة أنه يقال: «تضرر» غير كتاب (أقرب الموارد).

(٢) بسببه: صفة لأحد، أي أحد متصل به.

(٣) «وأدوا عند الحاكم»، أي أدوا شهادتهم، فالمفعول محذوف العلم به؛ وقد تقدم مثل هذا الحلف في هذا الكتاب ونهنا عليه في مواضعه، انظر ص ٥٢ ص ١ و ص ٥٧ ص ٧

(٤) «بعد حلفها»، أي بعد أن تحلف.

(٥) في كتب القواعد أن جر «عند» بـ «إلى» كما هنا، لكن، فإن «عند» من الظروف

التي لا تخرج عن الظرفية ألا الى الجزية «عن» .

مستمرة على الطاعة له « — وأت من شهد لها باطنه صادق فيما شهد لها به ؛
خلفت كما أحلفت ، بالتمسها لذلك على الأوضاع الشرعية ، وبحضور من يُعتبر
حضوره شرعا ، بعد تقدم الدعوى وما ترتب عليها ؛ ويؤرخ .

ثم يكتب الإيجال قرين الحلف أو تحنه ، وهو : هذا ما أشهد على نفسه
الكرامة سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى فلان الحاكم ، من حضر مجلسه من العدول
الواضحي خطوطهم آخره ، أنه ثبت عنده وصح لديه في اليوم الفلاني ، بعد دعوى
محروية مقابلة بالإنكار على الوجه الشرعي ، بشهادة من أعلم تحت رسم شهادته باطنه
وُزِّي لديه التركة الشرعية على الوجه المعتبر الشرعي ، مضمون المحضر المسطر باطنه
« على ما نص وشرح فيه بكذا وكذا » ثبوتا صحيحا شرعيا ؛ وقد أقام كل من
الشهود به شهادته عنده بذلك ، وأعلم تحت رسم شهادة كل منهم ما جرت به
العادة ، وأحلفت الزوجة المذكورة الحلف المشروع فيه ؛ فلبت تكامل ذلك عنده
وصح لديه وعظها ، وأعلمها بما لها من الأجر في الصبر على البقاء في عصمة زوجها
المذكور ، فأبت الصبر ، وذكرت أن ضرورتها تمنعها من ذلك ، وسألت الحاكم
المذكور الإذن لها في فسخ نكاحها من زوجها المذكور ؛ فحين زالت الأعذار من
إجابتها ^(٥) أدن لها الحاكم المذكور في فسخ نكاحها من زوجها المذكور ؛ وأشهدت

(١) « شهادة » متعلق بقوله : « ثبت » السابق في السطر السادس من هذه الصفحة .

(٢) « مضمون » فاعل لقوله : « ثبت » السابق في السطر السادس من هذه الصفحة .

(٣) الظاهر أن في هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين تقديمًا وتأخيرا وقعا من النسخ
ولعل صوابه « المسطر باطنه بكذا وكذا على ما نص وشرح فيه » .

(٤) « به » ، أي بمضمون المحضر .

(٥) « زالت الأعذار من إجابتها » ، أي لم يبق لدى القاضي من الأعذار ما يمنعه من أن يجيبها إلى

- على نفسها شهود هذا الإيجال أنها فسخت نكاحها من زوجها المذكور، واختارت فراقه— وإن كان الحاكم هو الفاسخ كتب: «فحينئذ سألت الحاكم^(١) فسخ نكاحها من زوجها المذكور، وأصرت على ذلك؛ فحين زالت الأعذار من إجابتها قدم خيرة الله تعالى، وأجابها الى ما التمسته، وفسخ نكاحها من زوجها المذكور الفسخ الصحيح الشرعي، وفارق بينهما» — فلما تكامل ذلك كله سأله من جازت مسأله وسوغت الشريعة المطهرة إجابته، التقدّم بكتابة هذا الإيجال، والإشهاد عليه بذلك، فأجابته الى سؤاله، وتقدم بكتابته، فكتب^(٢) عن إذنه، وأشهد على نفسه بذلك في مجلس حكمه وقضائه — وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما — وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجة ان كانت، وذلك بعد تقدّم الدعوى الموصوفة وما ترتب عليها . ويشهد على الزوجة أيضا بما تُسب إليها .

وأما نفي ولد الجارية والإقرار باستيلاء الأمة— فإنه إذا أراد السيد نفي ولده جاريته بعد الوطء والاستبراء على قول من قال به كتب ماثله : «أقر فلان^(٣) بأنه كان قبل تاريخه وطئ مملوكته فلانة — ويذكر جنسها — المسلمة المقورة له بالرق والعبودية، ثم استبرأها بعد الوطء استبراء صحيحا شرعيا، وأنه لم يطأها بعد

(١) عبارة الأصل : « سأل رب » الخ؛ وهو تحريف لا يستقيم به معنى الكلام؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) « تقدم بكتابته »، أى أمر بها .

(٣) « من قال به » أى من قال بأن نسب ملك العيين يفتى بدعوى الاستبراء؛ فان في ذلك خلافا بين الفقهاء؛ قال صاحب جواهر العقود في كتاب الاستبراء مانعه : « إذا وطئ أمته ثم استبرأها بقره، ثم أتت بولد لتسعة أشهر من حين الوطء، فانه لا يلحق عند الشافعي، وهذا مشكل من جهة أن الأمة فراش حقيقي وهذه غالبة، فكيف لا يلحق الولد بفراش حقيقي مع غلبة المدة، ويلحق بإمكان الوطء من المزوجة مع قلة المدة وتدرؤة الولادة في مثلها؟! وقد قاله بعض الأصحاب؛ وهو منتهى . »

الاستبراء ، وأنها بعد ذلك أتت بولد ، وسمته فلانا ، وأنه الآن في قيد الحياة ، وأن هذا الولد ليس منه ولا من صلبه ، ولا نسب بينه وبينه ؛ وحلف على ذلك بالله العظيم اليمين الشرعية ، وأشهد عليه بحضورها بتاريخ كذا وكذا .

وإن أقر بأنه أستولد جاريته كتب : أقر فلان بأنه كان قبل تاريخه وطى مملوكته التي بيده وملكه ، المفزة له بالرق والعبودية ، المدعوة فلانة ، الفلانية الجنس ؛ الوطء الصحيح الشرعى ، في حال مملكتها لها على فراشه ، وأستولدها عليه ولدا ذكرًا يسمى فلانا ، الطفل يومئذ ، وهو الآن في قيد الحياة ، وأنه من صلبه ونسله ، ونسبه [لاحق^(٢)] بنسبه ، وصدقته على ذلك .

وأما الوكالات — فاذا وكل رجل رجلا وكالة مطلقة كتب : وكل فلان فلان في المطالبة بحقوقه كلها ، ودينونه بأمرها ، من غرمائه وخصومه قبل من كانت وحيث تكون ، والمحكمة بسببها عند القضاة والحكام وخلفائهم وولاة أمور الإسلام ، والدعوى على غرمائه وخصومه ، واستماع الدعوى عليه وزد الأجوبة عنها بما يسوغ شرعا ، والحبس والإطلاق والترسيم والملازمة

(١) المملكة بضم اللام وفتحها : بمعنى الملك ؛ وكسر اللام نادر .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (الكوكب المشرق) إذ السياق يقتضها .

(٣) يريد بالحبس والإطلاق : حبس من امتنع عن الأداء ، وإطلاقه منه .

(٤) يريد بالترسيم : اعتقال الفرسيم ؛ وقد ورد هذا اللفظ كثيرا في كتب التاريخ مرادا به هذا المعنى ، فقد جاء في تاريخ ابن أبي عمير ج ٢ ص ٣٥٣ في الكلام على سلطة الملك الظاهر أبي سعيد قانصوه بن قانصوه الأشرفي ما نصه « وفيه قبض السلطان على الناصر بن خاص بك أخى خوندزوجة الأشرف قايتباي ، فأقام في الترسيم مدة » الخ وانظر صفحة ٣٦١ ، ٣٦٢ من هذا الجزء أيضا ؛ ولم يرد هذا اللفظ فيما راجعناه من كتب اللغة بهذا المعنى ؛ والظاهر أنه استعمال محدث .

والإفراج، وأخذ الكفلاء والضّمّاء بالوجه والمال، وقبول الحوالات على الأملاء^(٢) وإثبات حجيجه ومسايطيره، وإقامة بيناته، وقبض كل حق متوجّه له قبضه بكل طريق شرعي، والإشهاد على الحكم والقضاة بما يثبت له شرعا، وطلب الحكم من الحكماء، وفي إيجار ما يجري في ملكه من العقار الكامل والمشاع لمن يرغب في استئجاره بما يراه من الأجر: حائلا ومنتهما ومؤجلا ومعلّلا، لما يراه من المئد: قليلها وكثيرها، وقبض الأجرة، واكتساب ما يجب اكتسابه في ذلك، وتسليم ما يؤجره — ومهما وكله فيه كتبه وعينه بما يليق تعيينه^(٣) — وكله في ذلك كله وكالة شرعية قليلها منه قبولاً شرعياً، وأذن له أن يوكل عنه في ذلك كله وفيما شاء منه من شاء، ويعزله متى شاء، ويعيده متى أراد.

١. فإن وكله وأراد ألا يعزله كتب في ذيل الوكالة: ثم بعد تمام ذلك ولزومه قال الموكل لوكيله: «متى عزلتك فأنت ويكل متصرف لا متصرف».

فإذا أراد عزله كتب على ظهر الوكالة: قال الموكل لوكيله: «متى عدت ويكل فأنت معزول»؛ وبحكم ذلك العزل بطل تصرفه في الوكالة المشروحة باطنه؛ ويؤرخ.

- ١٥ (١) تقدّم ما يستفاد منه معنى ضمان الوجه في صفحة ١٣ من هذا السفر، فانظره.
- (٢) «الأملاء»: الأغنياء القادرون، واحده ملى.
- (٣) يريد بالعقار الكامل: المملوك له بأكله، وليس مشاعاً في ملك غيره.
- (٤) كذا في كتاب الكوكب المشرق؛ والذي في الأصل: «والمنازع»؛ وهو وإن صح معناه عطفاً على العقار، إلا أن مقابلته بالكامل — أى المملوك بأكله — تقتضى ما أثبتنا.
- (٥) «بما يليق تعيينه»، أى بما يليق تعيينه به، فالعائد هنا محذوف؛ وهذا من المواضع التي يجوز فيها حذف العائد.

وأذا وكل ذمى مسلها قدم أسم الوكيل، فيكتب : هذا كتاب وكالة
أكتبه لفلان فلان الذمى، وأشهد على نفسه أنه وكله في كيت وكيت ؛ ويكمل كما
تقدم .

وأما المحاضر على اختلافها فسنذكرها، اذا أراد أمين الحكم أن يبيع
على يتم للحاجة كتب محضرا بالقيمة ، مثاله : شهد الشهود الواضعون خطوطهم
آخره — وهم من أهل الخبرة بالعقار وتقويمه — أنهم ساروا بإذن شرعى الى حيث
الدار الكاملة الآتى ذكرها ووصفها وتحديدها فيه ، المقومة يكالها ، أو المقوم منها
حصة مبلغها وكذا سهمها ، ملك فلان المحجور عليه ، لتباع عليه في نفقته ومؤنته
ولوازمه الشرعية ، وهى بالمكان الفلانى — وتوصف وتحدد — وتأملوا ذلك
بالنظر ، وأحاطوا به علم وخبرة ، وقوموا الحصة المذكورة بمبلغه وكذا
وقالوا : « إن ذلك قيمة المثل يومئذ ، لا حيف فيها ولا شطط ، ولا غيبة ولا قوط
ولك الحظ والمصلحة فى البيع بذلك » .

فإن كان بالغبطة على القيمة كتب كما تقدم الى قوله : « لتباع عليه »
عليه فى ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة الزائدة على قيمة المثل ، وهى الدار
[التى] بالموضع الفلانى — وتوصف وتحدد — وتأملوا ذلك بالنظر ، وأحاطوا به

(١) تقدم تفسير الغيبة والقوط فى الحاشيتين رقم ٣ و ٤ من صفحة ٤٨ فانظروهما .

(٢) « بالغبطة على القيمة » أى الزائدة على القيمة ؛ لحذف متعلق الجاز والمجرور العلم به من السياق .

(٣) صور الفقهاء الغبطة بأن يرغب فى شراء العقار بأكثر من ثمن مثله ، والبائع يجده مثله يبيع ذلك

الثنى أو خيرا منه بكلمة . انظر شرح المنهج (كتاب الحجر) .

(٤) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضيها .

علما وخبرة، وقوموا الحصة بكذا وكذا درهما، وقالوا : « إنَّ ذلك قيمةُ المثل —
نحو ما تقدم — وإنَّ الحظَّ والمصلحة والغبطة في بيع الحصة المذكورة زيادة كذا
وكذا » ؛ وبذلك وضعوا خطوطهم ؛ ويؤرخ .

- فان قُومتْ لُتْبَاعٌ فيما ثبت على المتوفَّى من صداق زوجته ، أو من
دين ، كُتِبَ أوَّلُ المحضر كما تقدم ، وقيل : المنسوبة لفلان المتوفَّى الى رحمة الله
تعالى ، لُتْبَاعٌ عليه فيما ثبت في ذمته من صداق زوجته فلانة ، الثبوت الصحيح
الشرعى ؛ أو فيما ثبت عليه من دين شرعى لفلان ، حسب ما يشهد بذلك مسطوره
الذى بيده ، الذى ثبت بمجلس الحكم العزيز ؛ ويكمل كما تقدم .

فصل فى محضر وفاةٍ وخصرٍ ورثة

- يكتب : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر — وهم من أهل
البلدة الباطنة فيما شهدوا به — أنهم يعرفون فلان بن فلان ، وورثته الاقارب ذكروهم
فيه ، معرفةً صحيحةً شرعيةً ؛ ويشهدون أنه توفَّى الى رحمة الله تعالى بالبلد الفلانى
من مدَّةٍ كذا وكذا ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه زوجته فلانة
التي لم تنزل في عصمته وعقد نكاحه الى حين وفاته ، وأولاده منها أو من غيرها —
وبذكر آبويه إن كانا أو أحدهما — بغير شريك لهم في ميراثه ، ولا حاجبٍ يحجبهم
عنه بوجه ولا سبب ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به ^(١) بسؤال من جازت مسألته
وسوّغت الشريعة المطهرة إجابته ؛ ويؤرخ .

(١) فى الأصل : « ولا يشهدون » ؛ وقوله « لا » زيادة من النسخ مفسدة للمنى .

فصل

إذا مات رجل وخلف أبوين وأخوين كتب ما مثله : شهد الشهود أنهم يعرفون فلانا والديه الآتي ذكرهما فيه ، ويشهدون بالخبرة الباطنة أنه خلف وارثيه : والده فلانا ، والدة فلانة ، بغير شريك لهما في ميراثه ، ولا حاجب يحجبهما حجب حرمان عن استكمالهما ، ويشهدون أن المتوفى له أخوان ، وهما فلان وفلان ؛ وبحكم ذلك يكون للأب من ميراثه النصف والثلث ، وللأُم السدس ، بحكم أن الأخوين يحباها عن الثلث إلى السدس حجب تقيص للفريضة الشرعية ، لا حجب حرمان ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

وان مات رجل في بلد بعيدة واستفاض موته وشهد به بالاستفاضة كتب كما تقدم ، [و] : أنهم يعرفون فلانا ، ويشهدون بالاستفاضة الشرعية بالشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر ، أنه مات إلى رحمة الله تعالى من مدة كذا وكذا بالمدينة الفلانية ؛ ويشهدون أنه خلف من الورثة ... ويكمل .

(١) في كتب اللغة أن قصته — بشديد القاف — تقيصا ، لغة ضعيفة ، ولم تأت في كلام فصيح (المصباح) .

(٢) في الأصل : « بالفريضة » ؛ وهو تحريف ، إذ لا مقتضى للباء في هذا الموضع ؛ والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا ، أى تقيص ما فرضه الشرع للأُم .

(٣) يشير بقوله « كما تقدم » إلى ما سبق في ص ١٣٨ س ١٠ ، وهو قوله : « شهد الشهود الواضعون بخطوطهم آخر هذا المحضر » الخ .

(٤) لم ترد هذه الوار في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، أى وكتب أنهم الخ . وسياق مثل ذلك أيضا في ص ١٤١ س ٤ فلينبه إليه .

فصل

- (١) إذا مات قوم بعد قوم يكتب : ... أنهم يعرفون فلان بن فلان وورثته الآتي ذكرهم ، ومن توفى منهم على الترتيب الآتي ذكره فيه ، معرفة صحيحة شرعية ؛ ويشهدون أن فلانا المبتدأ بذكره توفى إلى رحمة الله تعالى بالبلد الفلاني ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه زوجته ٥ فلانة التي لم تزل في عصمته وعقد نكاحه إلى حين وفاته ، وأولاده منها ، وهم فلان وفلان ، ثم توفيت الزوجة بعده في تاريخ كذا وكذا ، وخلفت من الورثة المستحقين لميراثه أولاده لصلبه ، وهم — ويسمى — يعلمون ذلك ويشهدون به ؛ ويكمل ، ويؤرخ . وهذا مثال فقس عليه .

فصل

١٠

- (٢) إذا مات العبد وخلف سيده كتب : شهد من أثبتوا أسماءهم آخره — وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به — أنهم يعرفون كل واحد من فلان ومملوكه [فلان] ، الفلاني الجنس ، المسلم ، ويشهدون أن فلانا المثنى بأسمه توفى إلى رحمة

- (١) حذف المؤلف صدر هذا المحضر كما حذف صدور بعض المحاضر الآتية ، وهو قوله : « شهد الشهود الواضعون خطوطهم » الخ للعلم بذلك مما سبق ؛ وقد وضعنا هذه النقط مكان المحذوف هنا وفيما يأتي بعد تنبيها على ذلك .

- (٢) أراد بأنجع هنا ما فوق الواحد ، إذ لم يذكر بعد غير اثنين .
(٣) عبارة الأصل : « من شهد » وفيها زيادة من الناحية لا يستقيم بها الكلام ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .
(٤) في الأصل : « اسمه » بصيغة المفرد ؛ والسياق يقتضي الجمع ، كما أثبتنا .
٢٠ (٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها أخذنا مما ورد في كتب الوثائق من التصريح باسم المملوك في صورة هذا المحضر انظر (جواهر العقود) و(الكوكب المشرق) ؛ وكما يقتضيه أيضا قوله بعد : « المثنى باسمه » .

الله تعالى، وخلف سيده المذكور، الذي لم يزل في ملكه إلى حين موته؛ وأنه مستحق لجميع ما يخلفه بغير شريك له في ميراثه، ولا حاجب يحجبه عنه.

وإن كان قد أعنته ومات كتب كما تقدم،^(١) [و]: أنهم يعرفون فلان ابن فلان، وعنته فلان بن فلان، معرفة صحيحة شرعية، ويشهدون أنه مات إلى رحمة الله تعالى، وأنه كان مملوكا لفلان، وأنه أعنته عنتا متجزا قبل موته، ولم يخلف من الورثة سواه، بغير شريك له في ميراثه؛ ويكمل.

فصل

إذا أراد إثبات ملكه لدار كتب ما مثاله: ... أنهم يعرفون فلان بن فلان، ويشهدون أنه مالك لجميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — ملكا صحيحا شرعيا، وأنه متصرف فيها بالسكن والإسكان والإجارة والعارة وقبض الأجرة، وأنها باقية في يده وملكه وتصرفه إلى الآن، لم تخرج عنه بملك ولا بيع ولا إقرار ولا صدقة، ولا بوجه من الوجوه الشرعية كلها على اختلافها، وأنها باقية على ملكه وتصرفه وحيازته إلى يوم تاريخه؛ وهم بالدار المذكورة في مكانها عارفون؛ يعلمون ذلك ويشهدون به.

(١) يشير بقوله: «كما تقدم» إلى ما سبق في ص ١٤٠ من قوله: «شهد من أئتنا أسماءهم آخرون وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به».

(٢) انظر الحاشية رقم ١ من صفحة ١٤٠ من هذا السفر.

(٣) في الأصل: «بملك»؛ روا أثبتناه هو المناسب لسياق الكلام، فان خروج الشيء وانتقاله من يد مالك إلى يد آخر إنما يكون بالتقليك — أي بأن يملكه لغيره — لا بالملك، كما يتبين ذلك من معنى الكلمتين؛ وقد سبق الكلام على التقليك بقسميه في صفحة ٢٣ من هذا السفر.

فصل

إذا أثبت رجل أنه باع بالإجبار والإكراه كتب : ... أنهم يعرفون كل واحد من فلان وفلان ، ويشهدون أن فلانا المبتدأ باسمه جبر فلانا المثنى باسمه وخوفه واعتقله وضربه وأوجعه ، وطلب منه بيع داره التي بالموضع الفلاني — وتوصف وتحدد — بغير ثمن ، وأن يُشهد عليه بالبيع وقبض الثمن ، وأنه امتنع من ذلك ، فأعاد عليه الضرب ، وهدده بالقتل ، وسجنه ، ولم يزل على ذلك حتى جبره وأكرهه ، وأبتاعها منه بكذا وكذا ، وأعترف بقبضها ، وأنه وضع يده عليها ، وتسلمها من مدة كذا وكذا ، وهم بالدار عارفون ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

وان كان جبره حتى باعه بدون القيمة كتب صدر المحضر كما تقدم ؛ وطلب منه بيع الدار بكذا وكذا ، وأن قيمتها أزيد من ذلك ، وأنه امتنع من ذلك ، فضربه وسجنه ، وأعاد عليه العقوبة ، وأكرهه وجبره إلى أن باعه الدار المذكورة بالثمن المذكور ، وقبضه منه ، وأنه دون قيمتها ، وأن قيمتها أضعاف ذلك ، وأنه وضع يده عليها ، وتسلمها من مدة كذا وكذا ؛ يعلمون ذلك ...

فصل فيما يكتب بعيب في جارية

شهد الشهود المسمون آخره — وهم من أهل الخبرة الباطنة بالرقيق وعيبه — أنهم نظروا الجارية المدعوة فلانة ، الفلانية الجنس ، التي بيد فلان متنجز هذا

(١) يريد بالخبرة الباطنة : المعرفة بما خفي ودق من الأمور ولم يقتصر فيها على الظواهر .

(٢) في الأصل : « وغيره » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا إذ لا مقتضى لأن تذكر الخبرة بغير

الرقيق في هذا الموضع .

(٣) « متنجز هذا المحضر » ، أي الذي طلب إنجازها ؛ يقال : « تنجز الحاجة » ، إذا سأل إنجازها .

الحضر، الذى ذكر أنه أتباعها من فلان، نظراً مثلهم لمثلها، بحضر من الخصمين المذكورين، فوجدوا بها من العيوب المرض الفلاني، وأت ذلك مرض من مرض متقدم على تاريخ العهد^(١) التى أظهرها المشتري من يده، المؤرخة بكذا وكذا، وأت ذلك عيب منقص للثمن؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

فصل

إذا شهد لإنسان أنه من أهل الخير كتب : ... ويشهدون أنه من أهل الخير والصلاح، والعفة والفلاح؛ والصيانة والأمانة، والثقة والديانة؛ محافظاً على صلاته، أهل لأن يجلس بين أظهر المسلمين، وأنه [حق] في جميع أفعاله، صادق في جميع أقواله؛ يعلمون ذلك

فصل

إذا شهد برشد لإنسان كتب : ... ويشهدون أنه رشيد، صالح في دينه، مصلح لئاله، مستحق لفك الحجر عنه، غير مبذر ولا مفرط، حسن التصرف؛ يعلمون ذلك

(١) العهد : وثيقة البيع؛ وأصله من قولهم : « في الأمر عهد » أى مرجع الإصلاح؛ وسميت بوثيقة البيع بذلك لأنه يرجع إليها عند الالتباس انظر المصباح .

(٢) في كتب اللغة أن « أقصه » « وقصه » — بتشديد القاف — : لغتان ضعيفتان ولم يأتيا في كلام فصيح المصباح .

(٣) لم ترد هذه الكلمة في الأصل؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها قللاً عن جواهر العقود وما سياتى بعد في ص ١٤٤ من ٨ من هذا السفر .

(٤) كذا في الكوكب المشرق وجواهر العقود؛ والذى في الأصل مكان هذه الكلمة : « مطلق »؛ وهو تبديل من الناسخ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا، فإن شهادة الشهود برشد المحجور عليه إنما تكون بأحسن التصرف لا بأنه مطلقه .

فصل في نسب رجل شريف

... .. ويشهدون بالاستفاضة الشرعية ، بالشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر، [أنه^(١)] شريف النسب ، صحيح الحسب ، من ذرية الحسين بن عليٍّ — رضى الله عنهما — من أولاد الصلب ، أبا عن أب ، إلى أن يرجع نسبه إليه ، ويدلى^(٢) بأصله إلى أصل الحسين ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

فصل في عدالة رجل

... .. ويشهدون شهادة علموا صحتها ، وتيقنوا معرفتها ، لا يشكون فيها ولا يرتابون ، أنه من أهل الصدق والوفاء ، والعفة والصفا ؛ صادق في أقواله ، محقق في أفعاله ؛ حسن السيرة ، طاهر السريرة ؛ متيقظ في أموره ، سالك شروط العدالة وأفعالها ، صالح لأن يكون من العدول المبررين ، والأعيان المعتبرين ، مستحق أن يضع خطه في مساطير المسلمين ، عدل رضى لهم وعليهم ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

فصل في إعسار رجل

... .. ويشهدون أنه فقير لا مال له ، معسر لا حال له ، عاجز عن وفاء ما عليه من الديون ، أو عن شيء منها ؛ يعلمون ذلك

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها .

(٢) في الأصل : « ويدل » ؛ واللغة والسياق يقتضيان ما أثبتنا .

(٣) المبررون : اسم مفعول من برّه ، أى زكاه ، كما في أقرب الموارد ؛ ولم نجد هذه الصيغة في غيره .

من كتب اللغة التى بين أيدينا .

فصل في إسلام ذمّي

يكتب : حضري شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنه حضر الى مجلس
 فلان — أدام الله أيامه — فلان بن فلان الفلاني، وأشهدهم على نفسه أنه تلفظ
 بالشهادتين المعظمتين، وهما شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأت محمدا
 عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين
 كله ولو كره المشركون، وأت عيسى عبد الله ونبيه، وصرّيم أمة الله، وأت محمدا
 صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، وأفضل المرسلين، وأت شريعته أفضل الشرائع
 وملة أفضل الملل، وأت ما جاء به عن الله حق، وقال : « أنا برئت من كل دين
 يخالف دين الإسلام »، ودخل في ذلك طالبا مختارا، وأشهد عليه بذلك، وتلفظ به
 بتاريخ كذا وكذا .

فإن أسلم يهودي كتب موضع عيسى : وأت موسى عبد الله ونبيه، وأت محمدا
 صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء، وشريعته أفضل الشرائع، وأت شريعة محمد صلى
 الله عليه وسلم نسخت شريعة موسى وجميع الشرائع، وقال : « أنا مسلم برئت من
 كل دين يخالف دين الإسلام، ومن كل ملة تخالف ملة محمد صلى الله عليه وسلم »،
 وأشهد على نفسه بتاريخ ...

وأما الإجمالات — فهي بحسب الوقائع، وقد ذكرنا منها في أثناء ما قدمناه
 ماهو وارد في مواضعه، فلنذكر ما لم نوردّه هناك، فمن ذلك إجمال بثبوت العدالة .

(١) فلان بالرفع يدل من « من » السابق في قوله : « من ذكر » .

(٢) في بعض كتب الوثائق : « طائما » مكان قوله « طالبا » ؛ والمعنى يستقيم على كلا التلظين
 فإنه إذا كان طالبا للدخول في دين الإسلام كان طائما .

(٣) عبارة المؤلف في مثل هذا الموضع من المكاتب السابقة قوله : « بتاريخ كذا وكذا »، غذف هنا
 قوله « كذا وكذا » للعلم به مما سبق ؛ وقد وضعنا هذه التقط مكان المحذوف تنبيها عليه .

- قد استقرت القاعدة بين الناس في إجمالات العدالة أن يتدنى الكاتب بخطبة يذكر فيها شرف العدالة وعلوها، وارتفاع رتبها وسموها؛ ويصف المعدل بأوصاف تليق به بحسب حاله ورتبته، وأصاليته وأبوتيه؛ ولا تجر على الكاتب فيما يأتي به من القرائن والفقر والكلام المسجوع ما لم يتعد به حق المنعوت، أو يخرج به عن طوره ورتبته، ويراعى مع ذلك قيود الشرع وضوابطه؛ والكاتب فيها بحسب قدرته وتصرفه في أساليب الكلام وبراعة الاستهلال واختيار المعاني؛ فاذا انتهى إلى آخر الخطبة وذكر أوصاف المعدل قال: فلذلك استخار الله تعالى سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضى القضاة، حاكم الحكام؛ وينعته بنعوته، ويذكر مذهبه وولايته للدولة القاهرة السلطانية الملكية الفلانية، بالولاية الصحيحة الشرعية، المتصلة بالمواقف الشريفة النبوية، الإمامية العباسية، (المستكني) أمير المؤمنين - أعز الله به الدين، وأمتع ببقائه الإسلام والمسلمين - وأشهد على نفسه من حضر مجلس حكمه وقضائه، وهو يومئذ نافذ القضايا والأحكام ماضى النقص والإبرام، وذلك في اليوم المبارك؛ ويكتب الحاكم التاريخ بخطه؛ ثم يكتب الكاتب: أنه ثبت عنده وصح لديه بالبينّة العادلة المرضية، التي ثبتت بمثلها الحقوق الشرعية، عدالة فلان - وينعته بما يستحقه - ثبوتاً ماضياً شرعياً معتبراً تاماً مرضياً؛ وحكم بعدالته، وقبول قوله في شهادته؛ وأجاز ذلك وأمضاه واختاره وارتضاه، وألزم ما اقتضاه مقتضاه؛ وأذن سيدنا قاضى القضاة فلان لفلان المحكوم بعدالته في تجهل الشهادات وأدائها، تُحفظ الحقوق على أربابها وأوليائها؛

(١) «بحسب»، أى يكتب بحسب؛ فالمتعلق محذوف العلم به من السياق؛ وسباق التصريح بهذا

المتعلق في مثل هذه الجملّة انظر ص ١٥٢ س ٩ من هذا السفر.

وسمع شهادته فقبلها وأجازها، وأمره أن يرقم على حلل الطروس طرازها؛ وبسط قلبه بسطا كلياً، ونصبه بين الناس عدلاً مبرراً مرضياً، وأجراه مجرى أمثاله من العدول المبررين، وسلك به مسلك الشهداء المتميزين؛ وتقدم — أدام الله تعالى أيامه — بكتابة هذا الإجمال، فكتب عن إذنه الكريم في التاريخ المقدم ذكره أعلاه المكتتب بخطه الكريم، شرفه الله تعالى. والكاتب في ذلك بحسب ما توصله إليه عباراته.

فصل في ثبوت إقرار متبايعين

يكتب: هذا ما أشهد على نفسه الكرمة سيدنا مولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة، حاكم الحكام فلان — وتستوفى ألقابه ونعوته وولايته، ويدعى له — من حضر مجلس حكمه وقضائه، وهو نافذ القضاء والحكم ماضيهما، أنه ثبت عنده وصح لديه — أحسن الله إليه — في المجلس المذكور، بمحض من متكلم جائز كلامه، مسموعة دعواه على الوجه المعتبر الشرعي، بشهادة العدول الثلاثة — أو بحسب ما يكونون — الذين أعلم تحت رسم شهادتهم بالإداء في باطنه، لإقرار فلان وفلان بما نسب إلى كل منهما في كتاب الإقرار باطنه على ما شريح فيه، وهو مؤرخ بكذا وكذا، وبآخر رسم شهادتهم، وقد أرخ شاهدان منهم شهادتهما بتاريخ الكتاب، والثالث أرخ شهادته بكذا وكذا [و] جميع ما تضمنته كتاب الأبتياع المشروح باطنه — ويذكر جميع ما فيه —

(١) في الأصل: «خل»؛ وهو تصحيف.

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٤٤ من هذا السفر.

(٣) «إقرار» بالرفع، فاعل لقوله: «ثبت» السابق في السطر الحادي عشر من هذه الصفحة.

(٤) هذه الوار ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها، فإن ما بعدها معطوف على قوله فيما سبق: «إقرار»، أي وثبت عنده أيضاً جميع الخ.

مثال إيجال بثبوت مبايعة بشهود الأصل^(١) وشهود الفرع^(١) على نائب الحكم

هذا ما أشهد على نفسه العبد الفقير إلى الله تعالى أقضى القضاة فلان، خليفة^(٢) الحكم العزيز بالمكان الفلاني عن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة فلان، من حضره من العدول، أنه ثبت عنده في مجلس حكمه ومحل نيابته في اليوم الفلاني، بعد صدور دعوى محررة مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعي بشهادة عدول الأصل الثلاثة، وهم - ويسمهم - وشاهدى الفرع، وهما فلان وفلان، وهم الذين أعلم الحاكم المذكور تحت رسم شهادتهم بالأداء آخر الألتباع المذكور بطنه، إقرار المتبايعين المسمين بطنه بما نُسب إليهما فيه، على ما نصّ وتشرح فيه، المؤرخ بكذا وكذا، وبآخره رسم شهادة العدول الثلاثة المشار إليهم؛ [وقد أقام شهود الأصل^(٥) شهادتهم بذلك عند الحاكم المذكور بشروط الأداء

(١) يريد بشهود الأصل : الشهود الأصليين، أي الذين حضروا مجلس العقد وشهدوا به عن رؤية لا عن سماع من غيرهم . وبشهود الفرع : الذين يشهدون بما سمعوا من شهود الأصل ولم يحضروا مجلس العقد ؛ كما يدل على ذلك سياق ما يأتي بعد في هذا الإيجال ؛ ووجه التسمية في كليهما ظاهر .

(٢) كان المناسب أن تكون صيغة التفضيل الثاني دون الأول، فيقول عن خليفة الحكم : « قاضي القضاة » وعن الثاني : « أقضى القضاة » إلا أننا وجدنا مثل ذلك أيضا في كتاب جواهر العقود ؛ فقلناه اصطلاح لكتاب الوثائق تفاؤلا لخليفة الحكم بأن تملو رتبته ويصير أقضى القضاة .

(٣) في الأصل : « أو آخر » ؛ وقوله : « أو » زيادة من النسخ، لا تقتضى لها في هذا الموضع . « ثبت » السابق في السطر الخامس من هذه الصفحة، إذ ليس في الكلام ما يصلح جعله فاعلا غيره .

(٥) هذه العبارة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها إذ لا يستقيم الكلام بدونها، ويؤيد إثباتها أيضا قوله بعد في السطر الأول من صفحة ١٥٠ في شاهدى الفرع : « وقد أقام شاهدا الفرع » .

- وقبِلَ ذلك منهم القبولَ السائغَ فيه ؛ وقد أقام شاهدا الفرع المذكوران شهادتهما على أصلهما العدلِ فلانٍ بما تجلّاه عنه ، وهو أنّه شَهِدَ على المتعاقدين المذكورين باطنه بما نُسِبَ الى كلّ منهما فيه ، وأنّه ذَكَرَ لها ذلك ، وأشهدهما على شهادته به ، على ما تضمنته رسمُ شهادتهما آخرَ الأبتياح باطنه ، في حال سَوَغِ سماعِ شهادة الفرع على أصله ، عند سيدنا القاضى فلان الحاكِمِ المذكور ، وقبِلَها منهما القبولَ السائغَ فيه ٥
- وسَطَّرَ تحت رسمِ شهادة كلّ منهما ما جرت العادةُ به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله ؛ وأنّه ثبتَ عنده — أعزَّ الله أحكامه — في المجلس المذكور على الوضع الشرعى ، بشهادة عدلين من العدول الثلاثة الأصول ، وهما فلانٌ وفلان أن البائع المذكور لم تزل يده متصرفّة فيما باعه الى حين أنتقاله من يده الى يد هذا المشتري المسمّى باطنه ؛ وقد أقام كلّ منهما شهادته بذلك عنده ، وقبلها منه القبولَ السائغَ فيه ، وسَطَّرَ ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله — وإن كانت المبيعة ثبتت بعدلين وشُهِدَ أن البائع مالكٌ لما باعه كتب :
- «أنّه ثبتَ عنده في المجلس المذكور بحضور من متكلم جائز كلامه ، مسموعة دعواه على الوضع الشرعى المعتبَر ، بشهادة عدلين ، هما فلانٌ وفلان ، إقرارُ المتبايعين باطنه ، وهو أن فلانا اشتري من فلان جميع كذا وكذا — ويشرح ما في المبيعة — وبآخرها رسمُ شهادتهما ، وقد أقاماها عند الحاكم على المشتري والبائع بما نُسِبَ الى كلّ منهما باطنه وأكَّ البائع المذكور مالكٌ لما باعه فيه ، وشخصاه له ، فقبِلَ ذلك منهما القبولَ السائغَ فيه ، وسَطَّرَ ما جرت العادة به من علامة الأداء والتشخيص على الرسم المعهود» — ١٥
- فلما تكامل ذلك عنده وصحّ لديه سألَه من جاز سؤاله التقدّم بكتابة هذا الفصل وتضمينته الإشهاد عليه بثبوت ذلك لديه ، والحكم على المتبايعين المذكورين بما ٢٠

نُسِبَ إليهما بأعليه، وتضمنته ملك البائع المذكور لما باعه فيه؛ فأعذر^(١) - أعز الله
أحكامه - إلى البائع المذكور: هل له مطعن^(٢) فيما شهد^(١) [به] عليه فيه، أو في من
شهد؟ فأقر في المجلس المذكور بأنه لا مطعن له في ذلك ولا في شيء منه؛ فعند ذلك
أجاب السائل إلى سؤاله، فكتب عن إذنه، وحكم على المتبايعين المذكورين بما
نُسِبَ إليهما بأعليه، وببصحة ملك البائع المذكور لما باعه بعد قراءة ما تضمنته
باطنه على شهود هذا الإجماع، وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجة، وهو في ذلك
كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما، وذلك بعد تقدم الدعوى المحررة وما ترتب عليها؛
ووقع الإشهاد بذلك بتاريخ كذا وكذا.

فصل في ثبوت إجماع حاكم على حاكم

هذا ما أشهد عليه سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة فلان
من حضره من العدول، أنه ثبت عنده وصح لديه في مجلس حكمه ومحل ولايته، بعد
صدور دعوى محررة مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعي، بشهادة العدول الذين أعلم
تحت رسم شهادة كل منهم بالأداء في باطنه، إشهاد قاضي القضاة فلان الحاكم بالعلم
الفلاني بما نُسِبَ إليه في إجماله المسطر أعلاه، على ما نص وشيخ فيه، وهو
مؤرخ بكذا وكذا؛ وقد أقام كل من الشهود شهادته بذلك عند القاضي فلان الحاكم

(١) «فيه»، أي في المكتوب.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضي؛ فإن الضمير هو عائد الموصول السابق في قوله:

«فما شهد» وليس في الجملة ما يصلح جعله عائدا غيره؛ وليس هذا الموضع مما يسوغ فيه حذف الجائد.

(٣) قوله: «باطنه» يختل ضبطين: الرفع على أنه فاعل لقوله: «تضمنه» أي ما تضمنته باطن

الإجماع؛ والنصب على الظرفية، أي ما تضمنته الإجماع في باطنه؛ وكلا الضبطين صحيح لا رجحان

لأحدهما على الآخر، كما هو الظاهر لنا.

المبتدئ باسمه بشروط الأداء على الرسم المعهود عنده في مثله ؛ فلباً تكامل ذلك عنده
 وصحّ لديه — أحسن الله إليه — سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بثبوت
 ذلك لديه ، وتنفيذه وإمضائه والحكم به ، فأجابته الى سؤاله ، وتقدّم بكتابه
 فكتب عن إذنه الكريم ، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه ، وتنفيذه وإمضائه
 وأنه حكم به وارتضاه ، وأبقى كلّ ذى حجة معتبرة فيه على حجته ، وهو في ذلك نافذ
 الحكم والقضاء ماضيهما ، بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتّب عليها — وإن حضر
 من أشهد عليه أنه لا مطعن له في ذلك كتب : «حضر إقامة البينة فلان ، وأعترف
 بأنه لا مطعن له في ذلك ولا في من شهد به» — ووقع الإشهاد به بتاريخ ^(١) ...
 فهذه أمثلة ذكرناها ؛ والكاتب المجيد المتصرف يكتب بقدر الوقائع ، ويتصرف
 في الألفاظ ، ما لم يخلّ بالمقاصد ، ولا يدخل عليها من الألفاظ ما يفسدها .
 ١٠ وأما الكتب الحكيمية — فاذا ثبت عند حاكم من الحكام أمرٌ وسأله
 المحكوم له كتاباً حكيمياً لجميع القضاة كتب ما مثاله بعد البسملة : هذه المكتبة
 الحكيمية الى كلّ من تصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم — ويدعو لهم —
 من مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني عن سيدنا قاضي القضاة فلان ، الحاكم بالعمل
 الفلاني — ويدعى له — أنه ثبت عنده وصحّ لديه في مجلس حكمه وقضائه بمحض
 ١٥ من متكلم جائز كلامه ، مسموعة دعواه على الوضع الشرعي ، بشهادة عدلين ، وهما
 فلان وفلان ، جميع ما تضمنته مسطور الدين المتصل أوله بآخر كتابي هذا ، الذي
 مضمونه — ويُنقل الى آخره — وبآخره رسم شهادة العدلين المشار اليهما ؛ وقد
 أقام كلّ منهما شهادته عنده أنه بالمُقَرَّر المذكور عارف ؛ وقيل ذلك منهما القبول

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٤٥ من هذا السفر .

(٢) «جميع» بالرفع ، قاع لقلوه : «ثبت» السابق في السطر الخامس عشر من هذه الصفحة .

السائق، وسَطَّر تحت رسم شهادتهما ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على
 الرسم المهود في مثله، وذلك بعد أن ثبتت عنده على الوضع الشرعي بشهادة عدلين
 — هما فلان وفلان الواضعا رسم شهادتهما في مسطور الدين المذكور — الغيبة الشرعية^(١)
 وأقام كل منهما شهادته عنده بغيبة المقر المذكور، وقالوا: «إيهما به عارفان»، وقبل
 ذلك منهما القبول الشرعي، وسَطَّر تحت رسم شهادتهما ما جرت العادة به من علامة
 الأداء والقبول على الرسم المهود في مثله، وأحلف المقر له بالله العظيم، اليمين
 الشرعية المتوجهة عليه، المؤرخة في مسطور الحلف المكتتب على ظهر المسطور
 أو المصطبى بذيل مسطور الدين، بالتماسه لذلك على الأوضاع الشرعية، ثبوتا شرعيا^(٢)
 معتبرا، وأنه حكم بذلك وأمضاه، وألزم بمقتضاه، على الوجه الشرعي، مع إبقاء
 كل ذي حجة معتبرة على حجته، وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما
 بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها؛ ولما تكامل ذلك كله عنده وضح
 لديه — أحسن الله إليه — سأل من جازت مسأله، وسوّغت الشريعة المطهرة
 أجابته، المكتبة عنه بذلك، فأجابته إلى سؤاله، وتقدم بكتابة هذا الكتاب الحكي
 فكتب عن إذنه؛ فن وقف عليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأعتد تنفيذه
 وإمضاه حاز الأجر والثواب، والرضا وحسن المآب؛ وقسه الله وإيانا لما يحبه
 ويرضاه؛ وكتب عن مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني في اليوم الفلاني — ويؤرخ —
 مثال العلامة بعد البسملة كذا وكذا، وعدد أوصاله كذا وكذا؛ ويختم الكتاب .

(١) في الأصل : «الواضعي» ؛ وهو تحريف ؛ وقواعد اللغة تقتضي ما أثبتنا .

(٢) «ثبوتا» مفعول لقوله : «ثبتت» السابق في السطر الثاني من هذه الصفحة .

(٣) في الأصل : «والراي» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .

(٤) في الأصل : «لن» ؛ وهو تحريف .

ثم يكتب عنوانه، ومثال ما يكتب : «من فلان بن فلان الحاكم بالعمل
الفلاني» ويشهد عليه بثبوت ذلك عنده .

ويكتب أيضا في مثل ذلك — وهو أبلغ — ما صورته : هذا كتاب نحكي
محرر مرضى ؛ تقدم بكتابته وتسطيره، ونحيزه وتحريره، العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى
قاضي القضاة فلان — ويدعى له — الحاكم بالديار المصرية ، أو غيرها ، للدولة
الفلانية ، بالولاية المتصلة بالمواقف الشريفة — نحو ما تقدم في إسمجال العدالة —
إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وقواهم وخلفائهم — ويدعو
لهم — متضمنا أنه ثبت عنده وصح لديه ؛ ويكمل كما تقدم .^(١)

فصل

- إذا ورد مثل هذا الكتاب من قاضٍ إلى قاضٍ — مثاله من قاضي القضاة
يديمشقي إلى قاضي القضاة بمصر — كتب على ظهره ما مثاله : هذا ما أشهد على
نفسه سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان ، الحاكم بالقاهرة ومصر المحروستين وسائر
الديار المصرية — ويدعى له — أنه ورد عليه الكتاب الحكيم الصادر عن مُصدره
قاضي القضاة فلان الحاكم يديمشقي — وهو الكتاب المشروح باطنه — ورودا
صحيفا شرعيا ، موثوقا به ، مسكونا إليه ؛ وشهد بوروده عن مُصدره قاضي القضاة
فلان الحاكم يديمشقي المحروسة كل واحد من العدول المستورين ، أو المُرَكِّين^(٢)
وهم — ويسمهم — عند سيدنا قاضي القضاة فلان ، وقالوا : « إن الحاكم المذكور

(١) « متضمنا » بالنصب ، حال من الضمير في قوله : « بكتابته » السابق في السطر الرابع من هذه
الصفحة .

أشهدهما على نفسه بما تَضَمَّنَهُ الْكُتَابُ الْحُكْمِيُّ الْمُسَطَّرُ بِاطْنِهِ ، بعد قراءته على مُصَدِّره
بمحضرتهما وحضور من يُعْتَبَرُ حُضُورُهُ « وَأَنَّ قَاضِيَ الْقَضَاةِ فَلَانَا سَمِعَ شَهَادَتَهُمَا
فَقَبِلَهَا الْقَبُولَ السَّائِعَ ؛ وَلَمَّا تَكَامَلَ ذَلِكَ كُلُّهُ سَأَلَهُ مِنْ جَازَتْ مَسْأَلَتُهُ ، وَسَوَّغَتْ
الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ لِجَابَتِهِ ، الْإِشْهَادَ عَلَى نَفْسِهِ بِبَيِّنَاتِ ذَلِكَ لَدَيْهِ ، وَأَنَّهُ قَبِلَهُ قَبُولَ امْتِثَالِهِ
مِنْ كُتُبِ الْحُكْمِ قَبُولًا شَرْعِيًّا ، وَحُكْمَ بِهِ وَأَمْضَاهُ ، وَأَلْزَمَ بِمُقْتَضَاهُ ؛ فَأَجَابَ
السَّائِلَ إِلَى سُؤْالِهِ ، وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى الْمَسْمُوعَةِ
فِي ذَلِكَ وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهَا ، وَأَبْقَى كُلَّ ذِي حُجَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِيهِ عَلَى حُجَّتِهِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ
نَافِذُ الْقَضَاءِ وَالْحُكْمِ مَاضِيَهُمَا ؛ وَذَلِكَ بِتَارِيخٍ ... »

وأما التقاليد الحُكْمِيَّةُ — فَيَبْدِئُ الْكَاتِبُ فِي صَدْرِهَا بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ بِمُخْطَبَةٍ

١١٣

يُورَدُ فِيهَا مَا يُؤَدِّيه إِلَيْهِ عِبَارَتُهُ ، وَتُبَلِّغُهُ إِيَّاهُ فَصَاحَتَهُ وَبَلَاغَتُهُ ؛ ثُمَّ يَكْتُبُ : وَلَمَّا
كُنْتُ أَيْتَابُ الْقَاضِيِ فَلَانٍ — وَيَنْتَعِهْ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ — ثُمَّ أَيْتَابُ الْقَاضِيِ بَكْذَا وَكَذَا
وَاشْتَغَلَ بَكْذَا وَكَذَا ، وَأَسْتَحَقُّ كَذَا وَكَذَا ، اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى ، وَاسْتَنْبَهْتُكَ عَنِّي
فِي الْقَضَاءِ وَالْحُكْمِ فِي الْعَمَلِ الْفُلَانِيِّ ، فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَبِلَادِهِ وَسَائِرِ أَقْطَارِهِ ؛ فَتَوَلَّى
مَا وَلَيْتُكَ ، وَبَاشَرُ مَا عَذَقْتَهُ بِكَ ، وَصُنُّ أَمْوَالَ النَّاسِ عَنِ الضُّيَاعِ ، وَزَوَّجْ مِنْ
لَاوَلَى لَهُ عِنْدَ الشَّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ الْأَوْضَاعِ ؛ وَأَضْبِطْ الْأَحْكَامَ بِشَهَادَةِ الثَّقَاتِ الْعَدُولِ
وَمِيزِينَ الْمُرْدُودِ مِنْهُمْ وَالْمَقْبُولِ ؛ وَرَاعِ أَحْوَالَ النَّوَابِ فِي الْبِلَادِ ، وَأِرْهِمْ يَقْظَةَ تَرَدُّعِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَيْت » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) « عَذَقْتَهُ بِكَ » ، أَيْ طَلَقْتَهُ وَجَعَلْتَ أَمْرَهُ مُتَوَطِّئًا بِكَ كَمَا يَنْطِيقُ الْعَذَقُ — بِكسر العين ، وَهُوَ
الْقَوْلُ — بِالْخَلْعِ ؛ وَقَدْ وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْجُزْءِ الثَّامِنِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ ، كَمَا وَرَدَ فِي مُؤَلَّفَاتِ
أُخْرَى كَثِيرَةٍ ؛ وَلَمْ يَجِدْهُ فِيهِدَارِجَتَاهُ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ هَذَا الْمَعْنَى .

(٣) « عِنْدَ الشَّرُوطِ » ، أَيْ عِنْدَ تَحْقِيقِ الشَّرُوطِ .

بها المفسد عن الفساد — ويذكر غير ذلك من الوصايا ، ويوصيه في آخرها بتقوى الله تعالى — وكتب عن مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني ؛ ويؤرخ .

وأما تقاليد قضاة القضاة فتعلق بكتاب الإنشاء ؛ وهذا مثال ، والكتاب يتصرف بحسب نهايته ومعرفته وعلمه .

- وَأَمَّا الْأَوْقَافُ وَالتَّحْيِيسَاتُ — فهي بحسب آراء أربابها فيما يوقفونه ^(١) .
ويحبسونه على أبواب القُرْبَات ، وأنواع الأجر والمثوبات ؛ وسندكر منها قواعد يقاس عليها — إن شاء الله تعالى —

- فمن ذلك ما إذا كان لرجل دارٌ وأراد أن يوقفها عليه ^(١) وعلى أولاده من بعده ^(٢) ونسلهم وعقبهم ، فسيبيله في ذلك أن يملك الدارَ لغيره ، ويكتب التليكَ على ^(٣) ما تقدم ؛ ثم يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه أشهد عليه فلان المقرُّ له فيه شهود ^(٤) هذا المكتوب طوعاً منه واختياراً ، أنه وقفٌ وحبسٌ وسبيلٌ وحرمٌ وأبدٌ ، وتصدق ^(٥) ١٠

(١) في المصباح أن قولهم «أوقفت الدار» بالأنف لغة تميم ، وأنكرها الأصمعي ، وقال : الكلام «وقفت» بدين ألف .

(٢) في الأصل : «يوقف عليها» ؛ وهو خطأ من النسخ ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

- (٣) هذه الطريقة التي ذكرها — وهي أن يملك الواقف ما يريد وقفه لشخص آخر ، ثم يوقفه هذا الشخص الملكُ بتشديد اللام المفتوحة على الملك بالكسر — مبنية على قول من يقول بعدم جواز وقف الإنسان على نفسه ، قال النزالي في الوجيز ج ١ ص ٢٤٥ طبع مطبعة المؤيد ما نصه : «ولا يجوز الوقف على نفسه ، إذ لا يجتهد به إلا منع التصرف ؛ وفيه وجه آخر أنه يجوز » ١٠ . وفي فتح العزيز أن القول بجوازه هو قول أحمد وأبي عبد الله الزهري — رضى الله تعالى عنهما — وينسب إلى ابن سريج أيضاً . ٢٠

(٤) يشير بقوله : «على ما تقدم» إلى ما سبق في ص ٢٣ من هذا السفر .

(٥) «حرم» ، أى منع من التصرف في الموقوف وجعله حراماً .

بما هو له وفي يده ومليكته وتصرفه ، ورآه وعرفه ، وأحاط به علما وخبرة ، وهو
 جميع الدار الموصوفة المحدودة أعلاه ، على فلان بن فلان المقر الملك المذكور
 أعلاه أيام حياته ، ثم من بعده على أولاده ، وأولاد أولاده ، وأولاد أولاده
 أبدا ما تناسلوا دائما ، وما تعاقبوا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، يتناقلونه بينهم كذلك
 الى حين انقراضهم ، يحجب الآباء منهم والأعمهات أولادهم وأولاد أولادهم وإن
 سفلوا ؛ فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل^(١) من ذلك ، كان نصيبه لإخوته
 الموجودين حين موته ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، يحجب الآباء منهم والأعمهات
 أولادهم وأولاد أولادهم ؛ فإن لم يوجد من أولاد الموقوف عليه وأولاد أولاده أحد
 كان ذلك وقفا مصروفا ريعه على مصالح المسجد الذي بالموضع الفلاني — ويوصف
 ويُحَدِّد — برسم عمارته ومرمته وفرشه ووقود مصابحه وشراء ما يحتاج اليه من
 الزجاج والنجاس والحديد ، ومن يقوم بخدمته والأذان فيه ، ومن يؤم فيه بالمسلمين
 في الصلوات الخمس المكتوبة المفروضة على سائر المسلمين ، على ما يراه الناظر
 في ذلك ؛ فإن تعذر الصرف عليه بوجه من الوجوه كان ذلك وقفا على الفقراء
 والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا من الديار المصرية أو الشام ، أو عمل من
 الأعمال ، أو بلد من البلاد ، على ما يراه الناظر في ذلك من مساواة وتفضيل ،
 وإعطاء وحرمان ؛ ومتى أمكن الصرف الى ما ذكر من مصالح المسجد كان الوقف
 عليها والصرف إليها ، يبرى الحال في ذلك كذلك الى أن يرث الله الأرض ومن
 عليها وهو خير الوارثين ؛ على أن للناظر في هذا الوقف والمتولى عليه أن يورثه من شاء

(١) « له » ، أى لأحد المستحقين من الأولاد وأولاد الأولاد الخ كما يدل على ذلك سياق ما يأتى

بعده من الكلام ، فربح الضمير المذكور ضمنا وان لم يتقدم ذكره تصریحا ؛ وكان الأولى فيما يظهر لنا أن
 يقول : « فن لم يكن له » لأنه أوضح في المعنى ، والوضوح أولى بالوثاق .

- ما شاء من المُنْد: طَوَّلَهَا وقصَّارَهَا، بما يراه من الأجر: المعجَّلة أو المؤجَّلة أو المنجَّمة ؛
أو يكتب: « وعلى الناظر في هذا الوقف أن يؤجره لسنة كاملة فما دونها ، بأجرة المثل
فما فوقها » ولا يتعجل أجره ، ولا يدخل عقدا على عقد إلا أن يجد في مخالفة ذلك
مصلحة ظاهرة ، أو غبطة ظاهرة^(١) ، فيؤجره لمدة كذا وكذا ولن شاء ، ويستغل أجره
بوجوه الاستغلال الشرعية ، فما حصل من ريعه بدأ منه بعاريته ومرتته وإصلاحه
وما فيه بقاء عينه ودوام منفعة ، ثم ما فضل بعد صرفه لمستحقه على ما شِرح أعلاه ؛
وجعل الواقف النظر في هذا الوقف والولاية عليه لفلان الموقوف عليه أولا ، ثم
من بعده لأولاده وأولاد أولاده ، يُنظر كلُّ منهم على حصته في حال استحقاقه وعلى
حصته من تعدد نظره من المستحقين لصغير أو سفه أو غيبة أو عدم أهلية ، أو سبب
من الأسباب ، الى حين تمكُّنه من النظر ، فيعود حكمه حكم باقي المستحقين في النظر
على حصته وحصته غيره ؛ فإن تعدد النظر من أحدهم أو من جميعهم بسبب من
الأسباب ، أو انقراضوا ولم يوجد منهم أحد ، كان النظر في ذلك للحاكم المسلمين ؛
وإن عاد إمكان النظر الى مستحق الوقف أو الى أحد منهم قُدم في النظر على غيره ؛
ومن عُدست منهم أهليته وكان له ولي يُنظر في ماله كان النظر له على حصته
في هذا الوقف دون غيره من المستحقين ومن الحاكم ؛ يجري الحال في ذلك كذلك
وجودا وعدما ، الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ؛ ولكل ناظر
في هذا الوقف أن يستنبط عنه في ذلك من هو أهل له ؛ وعلى كل ناظر في هذا

(١) قد يتوهم أن هذه الكلمة مكررة مع ما سبق قبلها ؛ وليس كذلك ، فإن المراد أن الكاتب مخير بين أن
يقول : « مصلحة ظاهرة » ، أو يقول : « غبطة ظاهرة » ، وليس المراد أن يجمع بينهما في مكوّن واحد ،
وإذن فلا تكرار ، ويرشد الى ذلك العطف « بأر » في قوله : « أو غبطة » ، اذ لو كان المراد الجمع بين
العبارتين لعطف بالواو ؛ على أنّ مثل هذا التكرار إن وجد لا يلزم منه محذور .

- الوقف أن يتعهد إثباته عند الحاكم بحفظه بتواتر الشهادات وأتصال الأحكام، وله أن يصرف في كلفة إثباته ما جرت العادة به من ريع هذا الوقف؛ وقف فلان المبتدأ باسمه جميع ذلك على الجهات المعينة، بالشروط المبينة، على ما شُرح أعلاه؛ وقفا صحيحا شرعيا مؤبدا، وحبسا دائما سرمدا، وصدقة موقوفة، لا تباع ولا تُوهب، ولا تملك، ولا ترهن، ولا تُتلف بوجه تلف، قائمة على أصولها محفوظة على شروطها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين؛ وقيل هذا الموقوف عليه ذلك لنفسه قبولاً شرعياً، وتسلم الموقوف عليه الدار المذكورة وصارت بيده وقبضه وحوزة؛ وذلك بعد النظر والمعرفة، والإحاطة به علماً وخبرة؛ فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر إخراجها عن أهلها، وحرام على من غيره أو بآله (فمن بدلها بعد ما سمعه فأما إثمه على الذين يدلونه إن الله سميع عليم).

فصل

- إذا وقف رجل داراً على أولاده وعلى من يُحدثه الله من الأولاد، ثم على المسجونين ثم على فك الأسرى، ثم على الفقراء والمساكين، كتب ما مثاله: هذا كتاب وقف صحيح شرعي، وحبس صحيح مرضي، تقرّب به واقفه إلى الله تعالى رغبة فيما لديه وذخيرة له يوم العرض عليه؛ يوم يحزى الله المتصدقين، ولا يضيع أجر المحسنين؛ اكتبه فلان، وأشهد على نفسه أنه وقف وحبس وسبل وحرم وأبد وتصدق

(١) كما ورد هذا اللفظ في الأصل؛ وهو مكرّم ما سبق في الجملة التي قبل هذه؛ فقل صوابه:

« صريح » على أن مثل هذا التكرار لا يلزم منه فساد في اللفظ ولا في المعنى، إلا أن الأول في الكتابة

بما هو له وفي يده وملكه وتصرّفه ، وعرفه ورآه ، وأحاط به علما و [خبرة] .
(٢)

.....
.....

المؤلف والمختلف من أسماء تقلة الحديث
(٣) [عقار بالعين والقاف والراء : عقار بن] (٤) المغيرة بن شعبة ، وغيره ؛ وعقار ، هو
(٥) (٦) أبو عقار ، عن أبي تيمية ، وأبو عقار غالب التمار .
٥

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وسباق الكلام يقتضى إثباتها أخذا مما سبق في ص ١٥٧ س ١
وص ١٥٩ س ٩ من هذا السفر ، وغير ذلك من المكاتب والعقود السابقة .

(٢) هنا عدة صفحات ساقطة من الأصل تشمل على بقية كتاب الوقف الذي نحن بصدده وما عسى
أن يكون بعده من بقية كتابة الحكم والشروط ، كما تشمل أيضا على أول كتابة النسخ وشيء من المؤلف
والمختلف من أسماء تقلة الحديث من أول حرف الألف إلى الكلام على عقار بن المغيرة بن شعبة في حرف العين ؛
ولم نثبت هنا بقية كتاب الوقف الذي نحن بصدده عما بين أيدينا من كتب الوثائق والشروط ، لأحتمل أن يكون
ما سقط من الأصل مخالفا لما في الكتب الأخرى في الألفاظ والمعارف ، وإن اتحد في المعاني والأغراض .
(٣) هذه التكلة مع أسماء كثيرة قبلها ساقطة من الأصل ، وهذه الأسماء تبدئ من حرف الألف
إلى هذا الموضع في الكلام على عقار بن المغيرة في حرف العين ، كما سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ٢ من هذه
الصفحة ؛ وقد نقل المؤلف هذه الأسماء عن كتاب المؤلف والمختلف في أسماء تقلة الحديث لعبد الفتى بن سعيد
المصري ، كما سيأتي بعد على هذا النقل ؛ وقد نقلنا هذه التكلة عن هذا الكتاب إذ لا يتم ما بعدها من
الكلام بدونها ، ولم ننقل ما قبلها من الأسماء لتعدّ معرفة ما أثبتّه المؤلف منها وما لم يثبت في الصفحات
التي سقطت من الأصل ، فإنه لم ينقل عن كتاب المؤلف والمختلف جميع ما ورد فيه ، وإنما جرى في ذلك
على طريقة الاختصار وحذف البعض ، كما سيأتي على ذلك بعد ، وكما يتبين ذلك من مقابلة ما بقى هنا من
هذه الأسماء بما في كتاب المؤلف والمختلف ، وذلك هو ذاب في جميع أبواب هذا الكتاب حين ينقل عن
الكتب الأخرى .

(٤) الذي في طبقات ابن سعد ج ٦ ص ١٨٨ طبع ليدن : « العقار » بزيادة ألف ولام .
(٥) عبارة المؤلف والمختلف ص ٨٦ : « هو مثنى أبو عقار » فذكر اسمه وكنيته و اختصر المؤلف
هنا على ذكر كنيته . وفي تقريب التهذيب ص ٢٠١ طبع الهند : « المثنى » بزيادة ألف ولام ؛ وورد
في هذا الكتاب أيضا وفي خلاصة تذهيب التهذيب ص ٣٦٨ طبع المطبعة الأميرية ما يفيد أنه مختلف
في هذه الكنية ، فقال بعضهم : إنه أبو عقان .

(٦) « عن أبي تيمية » ، أي يروي عن أبي تيمية ؛ والذي في الأصل : « ابن » مكان قوله :
« عن » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب المؤلف والمختلف ص ٨٦ وغيره .

(٧) في مستدرک الناج مادة « غفر » أنه مختلف في هذه الكنية ، قليل : ان كنيته أبو عقان .

(وعيس) (وعنيس)

عيس، هو ابن ميمون أبو عبيدة، وأم عيس، امرأة كانت تعدب في الله
(١) أعتقها أبو بكر الصديق — رضى الله عنه — ؛ وعنيس، هو ابن عتبة، وعنيس
ابن إسماعيل القزاز، وغيرهما .

(وعباد) (وعباد) (وعباد)

فأما عباد، فكثير؛ وعباد بضم العين، هو فيس بن عباد، تابعي كبير؛ وعباد
بكسر العين وياء مشاة وذال معجمة، هو عباد بن عمرو، له صحبة، وأهبان بن عباد مكرم
(٢) (٣)

(١) قال الزبير بن بكار في قصة أم عيس هذه : « إنها كانت أمة لبي تميم بن مرة ، فأسلمت أول
الإسلام ، وكانت من استضعفه المشركون يذبونها ، فاشتراها أبو بكر فأعتقها ؛ وكنيت بابنها عيس بن كرز .
وذكر البلاذري : « أنها كانت أمة لبي زهرة ، وكان الأسود بن عبد يغوث يذبها » اهـ (الإصابة في تمييز
الصحابه) ج ٨ ص ٢٥٨ طبع المطبعة الشريفة بمصر .

(٢) ذكر ابن حجر في التبصير أنه قيل فيه : أنه ابن عبد عمرو .

(٣) ذكر ابن مسعود خلافا في مكرم الذئب ، فروى عن هشام بن محمد أن مكرم الذئب هو أهبان بن
الأنجح ، وعن محمد بن الأشعث أن مكرم الذئب هو أهبان بن عباد — في الطبقات « ابن عباد » وهو
تصحيف — ؛ وقال محمد بن عمر : « مكرم الذئب هو أهبان بن أوس الأسلمي ، وذلك أنه كان يسكن (بين) »
وهي بلاد أسلم ، فينا هو يرى غنما له بحجة الوريه عدا الذئب على شاة منها ، فأخذها أهبان منه ، ففنى
الذئب فأقعى على ذئبه ، وقال لأهبان : ويحك ، « لم تمنع مني رزقا رزقنيه الله ؟ » فجعل أهبان الأسلمي يصفق
بيديه ويقول : « تالله ما رأيت أعجب من هذا » فقال الذئب : « ان أعجب من هذا رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين هذه النخلات » وأومأ إلى المدينة ؛ فحذر أهبان غنمه إلى المدينة ، وأتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فحدثه ؛ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك ، وأمره إذا صلى المصرا أن يحدث به أصحابه ؛ ففعل ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صدق في آيات تكون قبل الساعة » اهـ (انظر كتاب الطبقات الكبرى)
ج ٤ قسم ٢ صفحة ٤١ طبع ليدن . (و بين) يفتح أوله وثانيه ، وقيل : يفتح فسكون : ناحية من
أعراض المدينة على بر يد منها ، وهي منازل أسلم بن نزاعة ، كما قاله نصر ؛ وذكر صاحب تاج العروس
في تعيين هذا المكان أقوالا أخرى غير ذلك ، فانظره .

الذئب، وعيادُ بنُ أبي العيذ، وعيادُ بنُ مغراء، وعياد بكسر العين وباء موحدة :
ربيعُ بنُ عباد، له صحبة، وعياد العبدي .

(وعُمارة) (وعِمارة)

عُمارة بالضم، كثير؛ وبكسر العين : واحد، هو أبي بنُ عِمارة، له صحبة .

(وعابس) (وعائش)

عابس، كثير؛ وعائش، هو ابنُ أنس، وعبدُ الرحمن بنُ عائش الحَضْرَمِي .

(وعَدَنان) (وعَدنان)

أما عَدنان، فهو في نسب غافق بنِ العتيك بنِ عك بنِ عَدنان^(٤)؛ وعَدنانف،
هو عَدنانُ بنُ أحمد بنِ طُلولن .

- ١٠ (١) كان الأنساب تقديم الكلام على « عباد » بكسر العين على « عياد » السابق قبله ، أي جملة بعد الكلام على « عباد » بضم العين ، وذلك لاتفاقهما في المائدة ؛ وكما هو صنيع الذهبي في المشتبه وابن حجر في البصير المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ مصطلح ش .
- (٢) في الأصل : « عافق » بالعين المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في مستدرک التاج وغيره .
- (٣) الذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة وغيرها أن غافقا ليس ابن العتيك كما هنا ، وإنما هو ابن الشاهد ؛ وقيل : ابن الحارث بن عك بن عدنان ، كما في مستدرک التاج مادة « غفق » . وجاء فيه أيضا مادة « عك » ضمن كلام نقله عن ابن حبيب ما نصه : « ثم إن عكا هذا عقبه في نخدين : الشاهد والصحار بن عك ، ومن بنى الشاهد غافق » الخ والذي في كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء : « في العتيك » مكان « ابن العتيك » أي أن نسب غافق في هذه القبيلة ، وليس الأمر كما ذكر ، فإن غافقا من بنى الشاهد ابن عك ، أو من بنى الحارث بن عك ، وليس من بنى العتيك ، كما يتبين ذلك مما نقلناه عن مستدرک التاج .
- (٤) الذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة والأنساب أن العتيك ليس ابن عك بن عدنان كما هنا وكما في المؤلف والمختلف أيضا ، وإنما هو ابن الأسد بن عمران بن عمرو بن يقية بن ماء الباء ، كما في شرح القاموس مادة « عسك » ووفيات الأعيان ج ٢ ص ١٤٥ طبع المطبعة اليمنية في نسب المهلب بن أبي صفرة ، وكاتب نسب عدنان وخطان المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ١٨٣٩ تاريخ . والذي في أنساب السمعاني ورقة ٣٨٣ أن العتيك هذا هو ابن النضر بن الأزد بن النوث . والذي في الأصل : « على » مكان « عك » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب المؤلف والمختلف وغيره .

(وَعَلَى) (وَعَلَى)

(١) ... عَلَى بضم العين وتشديد الياء، هو عَلَى بْنُ رَاحٍ، وَالْأَصْبَغُ بْنُ
عَلْقَمَةَ بْنِ عَلِيٍّ .

(وَعِشُون) (وَعِيسُون) (وَعِيسُون)

• أَمَّا عِشُون، فهو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِشُونِ الْحِزَانِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِشُونٍ، وَأَمَّا عِيسُون،
فهو عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى، هَذَا يُعْرَفُ بِعِيسُون، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسُونِ
الْأَنْطَلِطِي، وَأَمَّا عِيسُون، فهو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِيسُونِ الْبَغْدَادِي .

(وَعَتِيق) (وَعَتِيق)

الأوَّلُ بِالْفَتْح، كَثِيرٌ؛ وَعَتِيقٌ بِالضَم، هُوَ عَتِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

(وَعُتْبَة) (وَعُتْبَة) (وَعُتْبَة) (وَعُتْبَة)

أَمَّا عُتْبَة بضم العين، فكثيرٌ؛ وَأَمَّا عُتْبَة بكسر العين وبعدها نون، فهو أَبُو عُتْبَة
الْحَوَّلَانِي، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَالْحَارِثُ بْنُ عُتْبَةَ الْكُوفِي، وَأَمَّا غُنَيْةٌ بِالغَيْنِ

(١) لم يرد في الأصل كلام من « على » ففتح العين، فعمل المؤلف تركه لشهرته وكثرة من سمي به
دون ما بعده لندرة واحتياجه الى التوضيح؛ وقد تكررت مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب
ونحننا عليه في مواضعه . وعبارة عبد النبي في المؤلف والمختلف ص ٨٨ : « على ففتح العين وكسر اللام
وتسكين الياء، كثير » .

(٢) عيشون هذا هو عبد الله، وأما أبوه فهو محمد بن عيشون انظر المؤلف والمختلف ص ٨٩ والإكمال
لأبن ما كولاج ٢، ورقة ١٥٤ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح .
(٣) « هذا »، أي عيسى جد عبد الحميد، كما تدل على ذلك عبارة الذهبي في المشتب في ص ٢٨١ طبع لندن .
(٤) لم يرد هذا الاسم في كتاب المؤلف والمختلف المتقولة هذه الأسماء؛ والذي في مستدرک الناج
مادة « عتي » أنه يقال فيه : « عتي » بالياء . و « عية » بالياء . وذكره الذهبي في المشتب في ص ٣٤٦
وابن حجر في التبصير بالناء المنشأ .

المعجمة وتون ويا، فعبدُ الملك بنُ حميد بن أبي غنينة والد يحيى ؛ وأما عبيّة ،
فاسمٌ مشهور .^(١)

(وعباس) (وعياش) (وعياس) (وعناس)

فأما عباس ، فكثير ؛ وأما عياش ، فجاعة ، منهم عياش بن أبي ربيعة ؛ وأما
عباس بالياء المثناة من تحت والسين المهملة ، فهو أبو العباس ، يروى عن سعيد بن
المسيّب ؛ وأما عناس بالنون والسين المهملة ، فهو عناس بن خليفة .^(٢)

(وعبدان) (وعيدان) (وعيدان)

فَعِيدَان ، اسمٌ مشهور ؛ وعِيدَان بفتح العين ، هو ربيعة بن عيدان ؛ وأما عيدان^(٣)
بكسر العين ، فهو واحد من المحدثين .

(وعقيل) (وعقيل) اسمان مشهوران .

١٠

(وعتاب) (وغياث) كذلك .

(١) قول المؤلف عن هذا الاسم إنه مشهور يوم أنّ المسلمين به كثيرون ، ولم نجد في ألدنيا من
الكتب من سمى بعبية غير عبية بفت هلال العبدية ، وقيل : بنت ابراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن
هرمة ، كما في شرح القاموس مادة « عبي » . قلعله يريد بقوله : « مشهور » أنه معروف وإن لم تكثر
التسمية به ، إذ لا يلزم من معرفة الاسم كثرة التسمية .

١٥

(٢) كذا في الأصل والمشتبه ص ٣٣٥ والمؤلف والمختلف ص ٩٠ ، والإكمال جز ٢ ورقة ١١٢ ؛
والذي وجدناه في مستدرک التاج مادة « عنس » : « أبو خليفة » وكذلك في التبصير في كتنا نسخته
المخطوطتين المحفوظتين بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ ٤٦ مصطلح ش ؛ ولم نجد ما يرجح إحدى
الروايتين على الأخرى .

(٣) قبل فيه أيضا : إنه ابن عيدان بكسر العين وبعدها باء موحدة ، كما في المؤلف والمختلف

٢٠

ص ٩١ وغيره .

(٤) كذا ورد هذا الاسم في الأصل بالياء المثناة ، ونص على ذلك أيضا الحافظ عبد الغنى في المؤلف
والمختلف ص ٩٠ والذي في مشتبّه الذهبي ص ٣٣٧ والتبصير ومستدرک التاج مادة « عبد » : « عبدان »
بالياء الموحدة ، وهو جده عطاء بن نقادة ، حدث عنه يعقوب بن محمد الزهرى .

(وَعُثَيْمٌ) (وَعُثَيْمٌ)

أَمَّا عَلِيٌّ ، فهو الَّذِي يَرَوِي عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ؛ وَأَمَّا عَلِيٌّ ، فهو والدُ عَمْرِ بْنِ عَلِيٍّ .

(وَعَيْسَى) (وَعَيْسَى)

أَمَّا الْأَوَّلُ ، فاسمٌ مشهورٌ معروفٌ ؛ والثاني بفتح العين وتسكين الباء الموحدة ٥ وكسر السين ، فهو عَيْسَى بْنُ قَائِشٍ^(١٢) ، اجتمع بأحمد بن حنبل^(١٢) .

(وَعُثَيْمٌ) (وَعُثَيْمٌ)

الأوَّلُ : اسمُ جماعة ، منهم عُثَيْمُ بْنُ نِسْطَاسٍ ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ؛ وَعُثَيْمٌ بِالْعَيْنِ المعجمة والنون : عُثَيْمُ بْنُ قَيْسٍ ، أَبُو الْعَنْبَرِ ، أدرك النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَاهُ . ١٠

(وَعُثَيْبَةُ) (وَعُثَيْبَةُ)

الأوَّلُ : الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ ، وَعُثَيْبَةُ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَصْرَمَ عَنْ عَلِيٍّ ؛ وَأَمَّا عُثَيْبَةُ ، فكَثِيرٌ .

(١) «عيسى» : لقب له ، أما اسمه فهو عيسى ، أو العباس ، كما في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٥ طبع الهند . ١٥

(٢) في المشتبه ص ٣٩٣ في الكلام على الفرق بين (القاسي) (والقاشي) : «ابن القاشي» زيادة ألف ولام .

(٣) في الأصل والمشتبه ص ٣٤٩ «ابن» مكان «عن» ؛ وهو تحريف في كليهما ، صوابه ما أثبتنا كما في المؤلف والمختلف ص ٩٥ وتبصير المشتبه ؛ ونص عبارة التبصير : «عُثَيْبَةُ بالتصغير روى عن بريد» . ٢٠

(٤) في الأصل ومشتبه الذهبي والمؤلف والمختلف «يزيد» مكان «بريد» عند الكلام على الفرق بين «عُثَيْبَةُ» و«عَيْبَةُ» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلاً عن المشتبه أيضاً ص ٥٥٥ والتبصير عند الكلام على الفرق بين «يزيد» و«بريد» ومستدرک التاج مادة «برد» ؛ بل ذكر في التبصير : «أن بعضهم قال فيه : «يزيد» ؛ وهو تصحيف» .

(وَعَدْبَس) (وَعَدْبَس)

عبد الرحمن بن عديس، له حجة؛ وعَدْبَس بالباء الموحدة، هو جدُّ عبد الله
ابن أحمد بن وهيب بن عَدْبَس، وأبو العَدْبَس مَيْعُ بن سليمان .

(وَعْفِير) (وَعْفِير)

الأوَّلُ بالعين المهملة : جماعة؛ والثاني بالإعجام، هو الحسن بن عَفِير .

(وَعْدَى) (وَعْدَى)

الأوَّلُ بالفتح، كثير؛ والثاني بالضم، هو زياد بن عَدَى .

(وَعَابِد) (وَعَابِد)

الأوَّلُ بالياء المثناة من تحت والذال المعجمة، كثير؛ والثاني بالياء الموحدة

والذال المهملة : حَيَّس بن عَابِد، وعَابِد بن عمر بن مخزوم .

(١) مقتضى صنعه في الأسماء السابقة والآتية بعد أن يقول : « الأوَّل : عبد الرحمن » الخ
أو يقول : « أما عديس فهو عبد الرحمن » ، فلعلة خالف طريقته هنا للعلم بالحدوف من السياق .
ويرجح أن عبارته هذه هي الواردة في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٥

(٢) كذا في المؤلف والمختلف ص ٩٧ وغيره من الكتب التي بين أيدينا ؛ والذي في الأصل :
« بسر » ؛ ولم نجد فيما لدينا من الكتب من اسمه « بسر بن عابد » إلا أنه قد ورد في تقريب التهذيب ص ٢٣
طبع الهند : « بسر بن عائد » بالياء المثناة والذال المعجمة ؛ فقل هذا الاسم هو الذي تصحف على المؤلف
هنا فأورده في الكلام على « عابد » بالياء الموحدة والذال ؛ وهو خلاف الصواب .

(٣) كذا في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٧ وشرح القاموس مادة « عبد » وتبصير المتنبه
المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٣ مصطلح ش ؛ وزاد في شرح القاموس والتبصير
قبل قوله : « ابن عمر » قوله : « ابن عبد الله » . والذي في الأصل : « ابن عمران » ؛ وهو مخريف ،
فإن ابن عمران هو عائد بالياء المثناة والذال المعجمة ؛ وأما « عابد » بالياء والذال فهو ابن عمر كما أثبتنا
انظر مشبه الذهبي ص ٣٣١ في الكلام على الفرق بين المابدي والمائذي ، وكذلك نص عليه في التبصير
فقال : « ومن كان من ولد عمران بن مخزوم فهو « عائد » يعني بيا وذال معجمة » اهـ .

(وَعَزَّوَان) (وَعَزَّوَان)

الأوَّل بالإعجام، كثير؛ والثاني بالعين المهملة، هو عَزَّوَانُ بْنُ زَيْدِ الرَّقَّاشِيِّ^(١)
رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٢).

(وَعَثَام) (وَعَثَام)

الأوَّل: عَثَامُ، بَدْرِيٌّ، وَتَسَمَّى بِهِ غُرَّةٌ؛ والثاني: عَثَامُ بْنُ عَلِيٍّ.

(وَعُزَيْر) (وَعُزَيْر) (وَعُزَيْر)

الأوَّل بالعين معجمة وراء مهملة مكثرة، هو عُزَيْرُ بْنُ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ عَوْفٍ؛ والثاني عُزَيْرُ بِالْعَيْنِ المهملة مضمومة وزاى مكررة معجمة، هو مُحَمَّدُ
ابْنِ عُزَيْرِ الْأَيْلِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُزَيْرِ السَّجِسْتَانِيِّ صَاحِبُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ؛ والثالث عُزَيْرُ
بِفَتْحِ الْعَيْنِ المهملة وكسر الزاى الأولى المعجمة، هو وَالِدُ خَيْثَمَةَ؛ قَالَ خَيْثَمَةُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «كَانَ أَسْمُ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ عُزَيْرًا، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَتَكُنَّ الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ وَمُسْتَدْرَكُ التَّاجِ مَادَّةُ «عَزَا»؛ وَالْقِيَّ فِي الْمَشْتَبِهِ

وَالْتَبَصِيرُ: «زَيْدٌ».

(٢) كَذَا فِي الْمَشْتَبِهِ ص ٣٨٦ وَمُسْتَدْرَكُ التَّاجِ مَادَّةُ (عَزَا) وَالتَّبَصِيرُ؛ وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ وَتَكُنَّ

المُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ص ٩٧ وَالْإِكْمَالُ: «عَنْهُ» بِزِيَادَةِ هَاءِ الضَّمِيرِ؛ وَلَمْ يُجِدْ فِيمَنْ رَوَى عَنْهُمْ الْحَسَنُ
الْبَصْرِيُّ مِنْ اسْمِهِ (عَزَّوَان) أَنْظَرَ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ج ٧ قِسم أول صفحة ١١٤، ١١٥ وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ
الْمَحْفُوظَةِ م. بَدَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ نَسْخَةُ مَخْطُوطَةٍ تَحْتَ رَقْمِ ٢٥ مُصْطَلَحُ.

(٣) زَادَ فِي التَّبَصِيرِ وَالْمَشْتَبِهِ ص ٣٦٢ قَبْلَ قَوْلِهِ: «ابْنُ حَمِيدٍ» قَوْلُهُ: «ابْنُ الْغُبَرَةِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بِفَتْحِ الْعَيْنِ»؛ وَقَوْلُهُ: «بِفَتْحٍ» زِيَادَةُ مُخَالَفَةٍ لِلصَّوَابِ، وَمَتَافِيَةٌ لِقَوْلِهِ بَعْدَ:

«مَضْمُومَةٌ».

(٥) أورد الذهبي هذا الاسم في المشتبه ص ٣٦١ بالراء المهملة في آخره مكان الزاى المعجمة، ونقل
عن بعضهم أن من قاله بزايين معجمتين فقد صحف. وقد ذكر ابن حجر في (التبصير) هذا الخلاف،
وبسط القول فيه، ومال في آخر كلامه إلى أنه بزايين معجمتين كما هنا.

عبد الرحمن « . والرابع عزير الزاي والياء المثناة تحت : ^(١) أحمد بن عيسى الله حمار العزير .

(وغرون) ^(٢) (وعزون) ^(٣)

الأوّل : من شيوخ الموصّل ؛ والثاني : بالعين المهملة ، هو جد علي بن الحسين ابن عزون ^(٣) .

(وغني) (وعني)

الأوّل : عطية بن غني ؛ والثاني : عني بن صخرة ، عن أبي بن كعب .

(وفصيل) (وفصيل)

الأوّل ، كثير ؛ والثاني بالفاء والصاد المهملة مكسورة : الحکم بن فصيل يروي عن خالد الحذاء ، عن نافع ، عن ابن عمر .

(وقريس) (وقريش)

الأوّل بفاء مفتوحة وسين مهملة ، هو قريس ، صَعَصَعَة ؛ والثاني ، كثير .

(وفرّج) (وفرّج) (وفرّخ)

الأوّل بالميم : جماعة ؛ والثاني بالخاء المهملة : قليل ، منهم فرّج بن راحة ؛ والثالث بالخاء المعجمة والراء الساكنة ، هو جد عبد الله بن محمد بن فرّج ^(٤) الواسطي .

(١) كان الأنسب أن يزيد بعد ذكر الياء المثناة الراء المهملة أيضا كما ذكرها صاحب كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٨ فإن ذكر الراء المهملة في تعيين هذا الاسم أزم من ذكر الحرفين اللذين قبلها ، لأنه إنما يميز عما سبقه بالراء المهملة في آخره لا بالزاي والياء .

(٢) في الأصل : « غزوان » و « عزوان » ؛ وهو تحريف في كليهما صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٩ وأيضا فقد تقدّم الكلام على غزوان وعزوان في ص ١٦٧ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « ابن غزوان » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف .

(٤) في المؤلف والمختلف « ابن الفرّخ » بزيادة « ال » .

(وَفَتَّحَ) (وَفَتَّحَ)

الأوَّلُ أَسْمٌ مشهور ، والثاني بالفاء والنون والجيم : واحد ، روى [عبد الله ^(١) ابن] وهيب بن منبه عن أبيه ، قال : « حَدَّثَنِي فَتَّحٌ » ... ^(٢) .

(وَقَهْمٌ) (وَقَهْمٌ)

الأوَّلُ بالقاف ، هو النَّهَّاسُ بْنُ الْقَهْمِ ، والثاني بالفاء ، هو قَهْمُ بْنُ عِدِّهِ الرَّحْمَنِ ، وَغَيْرُهُ .

(وَكَثِيرٌ) (وَكُنَيْزٌ) (وَكَثِيرٌ) (وَكُنَيْزٌ)

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد قلناها عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٣ إذ بدونها يفيد الكلام معنى مخالفا للصواب ، فإن الذي روى عن أبيه الحديث المشار إليه إنما هو عبد الله بن وهب لا وهب .

(٢) لم يرد في الأصل الحديث الذي حدَّته فتح لوهب بن منبه ، فعمل المؤلف قد تركه اختصارا واكتفى بالمقصود في هذا الموضع ، وهو تعيين الأسم الذي هو بصدد تعيينه دون ما عده ، كما هو دأبه في جميع أبواب هذا الكتاب ؛ وقد أورده الحافظ عبد الفتي في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٣ ، ونصه : قال — أى فتح — : « كنت أعمل في التنبؤ أعالج فيها ، فلما قدم يعل — وهو ابن أمية — أميرا على اليمن ، جاء معه برجال ، بغاضى رجل من قدم معه وأنا في الزرع أصرف الماء فيه ، معه في كفه جوز مجلس على ساقية ، وهو يكسر من ذلك الجوز ويأكل ؛ قال : ثم أشار إلى فقال : « يا فارسي هلم قد نوت منه ، فقال لى : يا فتى : أناذن لى أن أغرس من هذا الجوز على هذا الماء ؟ فقال له فتح : ما يتعنى ذلك ؟ قال الرجل : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من نصب شجرة فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثر ، كان له بكل شئ يصاب من ثمرها صدقة عند الله " الخ . والتنبؤ المذكور في كلامه ورد في القاموس وشرحه باسم «نبذ التنبؤ» بكسر الهمزة ، وهو موضع باليمن كثير الجوز .

(٣) في المؤلف والمختلف وشرحه من الكتب التي بين أيدينا « ابن قهْم » بغير « ال » .

(٤) كان الأنسب أن يذكر هذا الاسم تاليا « لكثير » بفتح الكاف ، وذلك لا نفاقهما في المادة ،

وأيضا فذلك هو ترتيب الذهبي في المشتهب ص ٤٣٩ وابن جرير في التبصير .

(٥) كان الأنسب أن يذكر هذا الاسم تاليا « لكُنَيْز » بفتح الكاف ، وذلك لا نفاقهما في المادة ، وكما

أورده الذهبي في المشتهب وابن جرير في التبصير .

الأوّل بالفتح والثاء المثناة: اسمٌ مشهور؛ والثاني بالفتح والنون والزاي معجمة، هو بحرٌ بُكَيْزُ السَّقاء؛ والثالث كُثَيِّرٌ بضم الكاف وتشديد الياء، هو كُثَيِّرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ والرابع كَيْبَرٌ بالفتح والباء الموحدة والياء الساكنة، هو أَبُو أُمَيَّةَ كَبِيرٌ والدُ جُنَادَةَ الْأَزْدِيُّ؛ والخامس كُثَيِّرٌ بضم الكاف وفتح النون، هو كُثَيِّرُ الْخَدَّامِ كان يحدث بمصر.

(وَكَيْسَةَ) (وَكَيْسَةَ)

الأوّل، كَيْبَرٌ؛ والثاني بالياء والسين، هو أَبُو كَيْسَةَ الْبَرَاءُ بْنُ قَيْسٍ، وَكَيْسَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيَّةُ.

(وَمُسْلِمٌ) (وَمُسْلِمٌ) ... (٣)

(١) قال أبو مسلم والدارقطني في هذا الاسم: إنه أبو كَيْسَةَ بالياء الموحدة والشين المعجمة (المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٧)

(٢) كذا في القاموس مادة «كيس» والمصباح مادة «بكر» والمشتبه ص ٣٧ وتبصير المشتبه؛ والذي في الأصل: «بكر» بلام تاء في آخره؛ وهو خطأ من النسخ؛ «وأبو بكر»؛ هو نفع بن مسروح وكنى أبوبكر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حاصر أهل الطائف قال: «أيا من زل إلينا فهو آمن، وأيا من عبد زل إلينا فهو حر»؛ فنزل إليه عدّة من عبيد أهل الطائف وفيهم أبوبكر هذا؛ وكان قد تدلّ عليهم في بكره، فكنى بذلك (الطبقات الكبرى) لابن سعد ج ٧ قسم أول صفحة ٨ و ٩ طبع ليدن.

(٣) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الاسمين؛ وقد تكرّر مثل هذا الخذف في مواضع كثيرة من هذا الباب، منها ما سبق في ص ١٦٣ ص ٢، وما يأتي بعد في ص ١٧٤ ص ١ و ٢ و ص ١٨٠ ص ٥ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية في الكلام على مشتبه النسبة؛ وقد نهينا على كل ذلك في مواضعه؛ وتكرّر مثل هذا الخذف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصاراً؛ لأن هذا التفصيل قد سقط من النسخ؛ ولهذا لم نثبت هذا التفصيل في صلب الكتاب بين مرّتين؛ واكتفينا بإثبات ذلك في الحاشية نقلاً عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٩ فقد جاء فيه ما نصه: «فسلم ساكنة السين مكسورة اللام، كثير واسع استغنى عن ذكره؛ ومسلم بفتح السين واللام وتشديد يدها، منهم مسلم بن محمد بن عوجر صفاني، ويوسف بن سعيد بن مسلم روى عنه أبو عبد الرحمن النسائي، والحسن بن أحمد بن مسلم، روى عن محمد بن عبد الرحمن بن شروس» إلى آخر ما ورد في هذا الكتاب من الأسماء، فانظره.

(وَمُحَمَّدٌ) (وَمُحَمَّدٌ)

الأوّل بتسكين الحاء، كثير؛ والثاني بضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام: مسأمة ابن مُحمَّد، له حجة، والحارث بن مُحمَّد، عن أبي هريرة رضى الله عنه .

(وَمُعَاوِيَةُ) (وَمُعَاوِيَةُ)

• الأوّل، معروف؛ والثاني بالغين المعجمة، هو أبو راشد الأزدي، وقدّ على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: «ما أسمك؟» فقال: «عبد العزى»، قال: «أبو من؟» قال: «أبو مُعَاوِيَةَ»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كَلَّا، وَلَكِنَّكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَبُو رَاشِدٍ» .

(وَمَيْسَرٌ) (وَمَيْسَرٌ)

• الأوّل، أسمٌ مشهور؛ والثاني، هو ميسر بن عمران بن عُمَيْر، مولى عبد الله بن مسعود، وعلى بن ميسر، كوفي .

(وَمَعْمَرٌ) (وَمَعْمَرٌ) اسمان مشهوران .

(وَمُعِيدٌ) (وَمُعِيدٌ)

الأوّل، كثير؛ والثاني، هو أبو معيد حفص بن غيلان .

(وَمُسَوِّرٌ) (وَمُسَوِّرٌ)

الأوّل بكسر الميم وتسكين السين المهملة، كثير؛ والثاني، هو بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو، وهو مسور بن يزيد المالكي الكاهلي، له حجة .

(١) في الأصل: «مسلم» يسقط الناء؛ والصواب إثباتها، كما في كتاب المتألف والمختلف ص ١٠٩ وشقيه الذهبي ص ٤٧٠ وغيرهما .

(٢) في الإكمال بن ٢ ورقة ٢٥٦ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح «المسور» بزيادة «ال» .

(وَمَرْيَدُ) (وَمَرْيَدُ) (وَمَرْيَدُ)

الأوّل بفتح الميم وسكون الراء المهملة والثاء المثناة، كثير؛ والثاني مَرْيَدُ بالزاي والياء، هو الوليدُ بنُ مَرْيَدِ [صاحب] الأوزاعي، ومَرْيَدُ بنُ هلال، «ووالدُ يزيد^(٣) ابن مَرْيَدِ، [ومَرْيَدُ] بنُ عبيد الله»؛ والثالث مَرْيَدُ بضم الميم والراء المهملة والياء المثناة من تحت، هو مَرْيَدُ، روى عن أيوب السخّياني؛ والرابع مَرْيَدُ، هو [صاحب] النوادر، بالزاي والياء المعجمة بواحدة.

(١) في الأصل: «مريد» بالياء المثناة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا؛ كما يتبين ذلك من النكبة التي أثبتناها بعد في السطر السادس من هذه الصفحة عن كتاب (المؤلف والمختلف) المنقولة عنه هذه الأسماء. وغيره من الكتب التي بين أيدينا. وقد اختلف العلماء في ضبط هذا الاسم، فقال ابن حجر في (التبصير): «إن المحفوظ أنه بفتح الزاي وتشديد الموحدة وقتحها»، كما أثبتنا. وقال قبل ذلك: «إنه رأه بخط الذهبي ساسي الزاي مكسور الموحدة». والتي وجدناها في الإكمال لابن ماكولا ج ٢ ورقة ٢٥١ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح أنه بتشديد الباء المكسورة.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن المؤلف والمختلف ص ١١٦ والمشتبه ص ٧٥ وغيرهما من الكتب، إذ بدورها تفيد العبارة أنّ الوليد بن مريد هو الأوزاعي، وليس كذلك. وردت هذه العبارة التي بين هاتين العلامتين في الأصل مؤخرة عن موضعها، فقد ذكرت في شرح «مريد»، وهو الاسم الأخير من هذه الأسماء الأربعة؛ وهو خطأ من الناسخ، والصواب وضعها هنا في الكلام على «مريد» بالياء المثناة كما أثبتنا، قلنا عن المؤلف والمختلف ص ١١٦ وغيره من الكتب التي بين أيدينا.

(٤) هذه الكلمة التي بين مربعين ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن كتاب (المؤلف والمختلف) ص ١١٧ والمشتبه ص ٧٤ وغيرهما.

(٥) في الأصل: «مريد» بالياء المثناة، وضبط بضم أوله وفتح ثانيه ضبطاً بالقلم، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، قلنا عن كتاب المؤلف والمختلف؛ وقد سبق أن بينا على مثل هذا الخطأ في الحاشية رقم ١ من هذه الصفحة، فانظرو.

(٦) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء. وقد ورد مكانها في الأصل قوله: «والد يزيد بن مريد بن عبد الله»؛ وهو خطأ من الناسخ والصواب تقديم هذه العبارة الأخيرة ووضعها في ص ٣، ٤ من هذه الصفحة، كما أثبتنا، ونهنا عليه هناك في الحاشية رقم ٣.

(وَمُحَرِّزٌ) (وَمُحَرَّرٌ) (وَمُجَزِّزٌ)

الأوّل : مُحَرِّزُ بْنُ زُهَيْرٍ ، له صحبة ، والثاني مُحَرَّرُ بْنُ الْحَاءِ وَالرَّاءِ مِنَ الْمُهْمَلَتَيْنِ
هو مُحَرَّرُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُحَرَّرُ بْنُ قَعْنَبٍ ، والثالث مُجَزِّزُ بْنُ جُلَيْمٍ وَزَايِنُ مَعْجَمَتَيْنِ
هو مُجَزِّزُ الْمُدَلِّجِي الْقَائِفُ ، وهو في الصحابة .

(وَمُعِثٌّ) (وَمُعْتَبٌ) (وَمُعْتَبٌ)

الأوّل : مُعِثُّ بْنُ بَدِيلٍ ، وَمُعِثُّ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ ، وَمُعِثُّ بْنُ زَوْجِ بَرِيرَةَ ، له صحبة
وغيرهم ، والثاني مُعْتَبٌ ، هو ابْنُ قُشَيْرٍ ، وَمُعْتَبُ بْنُ أَبِي مُعْتَبٍ ، وَغَيْرُهُمَا ، والثالث
مُعْتَبٌ ، تَسْمَى بِهِ جَمَاعَةٌ .

(وَمُرَاجِمٌ) (وَمُرَاجِمٌ)

الأوّل ، مشهور ، والثاني مُرَاجِمٌ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ : عَوَامُ بْنُ مُرَاجِمٍ .

(وَمُشِيرٌ) (وَمُشِيرٌ)

الأوّل ، فيه جماعة ، والثاني [وَبَرُّ بْنُ] مُشِيرٌ ، له صحبة .

(١) في المشتبه والتبصير : « المحزر » بزيادة « ال » .

(٢) قيل في زوج بريرة : « معتب » بالياء المشددة المكسورة انظر شرح القاموس مادة (غاث) .

(٣) المسون « معتبا » بتخفيف التاء ، هم المسون « معتبا » بتشديد باء ، فقد جاء في كتاب المؤلف

والخلف ص ١٢٠ بعد أن ذكر المسين « معتبا » بالتشديد ما نصه : « ورا . قيل في هذه كلها : « معتب

ومعتب » مرة ففتح العين ، ومرة بتسكينها » اهـ . وورد في المشتبه أيضا ص ٩٨ ما يفيد هذا المعنى .

(٤) لم ترد هذه التكلة في الأصل ، وقد أثبتناها عن كتاب المؤلف والخلف ص ١٢١ ومشتبه

الذهبي صفحة ٤٨٦ إذ بها يستقيم الكلام .

(٥) اختلف في ضبط هذا الاسم ، فضبطه الذهبي في المشتبه بسكون الشين المعجمة وفتح الهاء

اسم مفعول ، ثم ذكر أن بعضهم يقلل الهاء . وذكر ابن حجر في التبصير أن التثنية هو المنعقد ، وبه جنم الجمهور .

(١) (وَمُسْكَان) (وَمُسْكَان) ...

(٢) (وَمُسْرَج) (وَمُسْرَج) ...

(وَمُسْج) (وَمُسْج) (وَمُسْج) (وَمُسْج)

الأول، هو مُسْجُ بْنُ حَاتِمِ الْعُكْلِيِّ، وغيره؛ والثاني مُسْجُ بْنُ فَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ
وسكون الياء، هو تَمِيمُ بْنُ مُسْجٍ؛ وبكسر السين المهملَة، هو عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْجٍ؛

١١٦

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهُذَيْنِ الْأَمِينِ؛ وقد تكرر مثل هذا الخلف في مواضع كثيرة من هذا الباب، منها ما سبق في ص ١٦٣ ص ٢ و ص ١٧٠ ص ٩ وما يأتي بعد في ص ٢ من هذه الصفحة و ص ١٨٠ ص ٥ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية في الكلام على مشبه النسبة؛ وقد ثبتنا على كل ذلك في مواضعه، كما سبق التنبيه أيضا في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ على أن تكرر مثل هذا الخلف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا، لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ، ولهذا لم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين، واكتفينا بإثباته في الحاشية، نقلا عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢١، فقد جاء فيه ما نصه: «مشكان» بالثين معجمة، هو معروف بن مشكان، ومحمد بن مشكان السرخسي؛ روى عنه الدغولي محمد بن عبد الرحمن. مشكان بالسين غير معجمة: عطوان بن مشكان، صاحب حديث حزة، حديثه عند الجاني» اهـ.

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهُذَيْنِ الْأَمِينِ كما سبقهما، وقد أورد ذلك الحافظ عبد الغني في كتابه (المؤلف والمختلف) صفحة ١٢١ فقال: «مشرح» بالثين معجمة وكسر الميم: مشرح، له حجة، روت عنه ابنته، واسمها «میل» ... وأحفد بن مشرح والد فرائد بن أحفد، ومشرح بن عاهان أبو مصعب البصري، وسودة بنت مشرح، لها حجة.. مشرح بالسين المهملَة وضم الميم: أبو وهب الوليد ابن عبد الملك بن مشرح، حراف، حدث عنه جعفر القريائي، وغيره» اهـ ولم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق ذكره في الحاشية التي قبل هذه، فانظرها.

(٣) أورد ابن حجر في التصدير هذا الاسم في مسيح بضم الميم وفتح السين، وهي رواية فيه، كما أن ما هنا رواية أخرى فيه أيضا انظر الإكمال بن ٢ ورقة ٢٥٧ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح.

والرابع مُشْتَجَّ الشين المعجمة والنون والجيم، هو سَمْعَانُ بْنُ مُشْتَجَّ^(١)، روى عن سَمْرَةَ
ابن جَنْدَبٍ .

(وَمُتَّى) (وَمِثَاء)

الأوَّلُ، مشهور كثير؛ والثاني مِثَاء بالياء المثناة من تحت والشاء المثناة، هو
أبو المِثَاءِ الْمُسْتَظِلُّ بْنُ حَصِينٍ، وأبو المِثَاءِ أَيُّوبُ بْنُ قُسْطَنْطِينٍ، مصري
وأبو المِثَاءِ، عن أبي ذَرٍّ .

(وَمُنْبَهٍ) (وَمُنِيَّة)

الأوَّلُ، كثير؛ والثاني، قليل، منهم يعلَى بْنُ مُنِيَّةٍ، وهو ابنُ أُمَيَّةَ، ومُنِيَّةُ بنتُ
عُبَيْدِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ .

(وَنَافِعٍ) (وَيَافِعٍ)

الأوَّلُ بالنون، كثير؛ والثاني بالياء، هو يَافِعُ بْنُ عَامِرٍ .
(وَنَضْرٍ) (وَنُضْرٍ) اسمان معروفان .

(وَمُتَمِيلٍ) (وَمُتَمِيلٍ)

الأوَّلُ بالنون : اسماعيلُ بْنُ مُتَمِيلٍ؛ والثاني بالناء المثناة : مُتَمِيلُ الْأَشْعَرِيِّ، عن
أبي الدَّرْدَاءِ .

(وَنُعِيمٍ) (وَيُعْنَمٍ)

(١) كذا ضبط هذا الاسم بفتح النون المشددة في خلاصة التهذيب ص ١٥٦ طبع بولاق ضبطا
بالعبرة، فقد ورد فيه أنه كمعظم . وضبط بكسر النون المشددة ضبطا بالقلم في مشتبہ الذهبي ص ٢٨٢
طبع ليدن .

(٢) في الأصل : «المستطيل» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما في المؤلف والمختلف ص ١٢٣
وغیره . والذي في المشتبہ والتبصير : «مستظل» بدون «ال» .

الأوّل بالنون، كثير ؛ والثاني بالياء وغيث معجمة، هو يَغْتَمُّ بْنُ سَالِمٍ بْنِ قَنْبَرٍ ضَعِيفٌ جَدًّا .

(ونزار) (وبراز)

الأوّل بالنون، جماعة ؛ والثاني بالياء، هو أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ^(١) من أهل البصرة ، له مناصير .

(ونصير)^(٢) (ونضير)^(٣) (ونصير)^(٤) (ونصير)^(٥)

الأوّل : نصيرُ بْنُ الْفَرَجِ، وغيره ؛ والثاني : نضيرُ بنون مضمومة وضاد معجمة هو نضيرُ بْنُ زِيَادٍ ؛ والثالث نضيرُ بنون مفتوحة وضاد معجمة مكسورة، هو نضيرُ ابْنُ قَيْسٍ ؛ والرابع : [أبو] بَصِيرٍ^(٤)، روى عنه أبو إسحاق السبيعي^(٥)، وأبو بصير عتبةُ بْنُ أُسَيْدٍ .

(والنّجار) (والنّحاز)

(١) في الأصل : « أشعب » بالياء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف ص ١٢٦ والمشتبه ص ٥٢٥ وغيرهما .

(٢) في الأصل : « نصير » بالضاد والزاي المعجمتين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي بعد عند الكلام على هذا الاسم ، وكما في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢٧ وغيره .

(٣) في الأصل : « نصير » بالنون ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي بعد في السطر السابع من هذه الصفحة عند الكلام على هذا الاسم ، وكما في كتاب المؤلف والمختلف وغيره .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب (المؤلف والمختلف) (والإكمال لابن ماكولا) وغيرهما .

(٥) تعبد عبارة الأصل هنا أمّ أبابصير شيخ لأبي إسحاق السبيعي ؛ ويفيد ذلك أيضا كلام ابن ماكولا في الإكمال جزء ورقة ٧١ ؛ والذي يستفاد من عبارة الذهبي في المشتبه ص ٥٣٠ أن شيخ أبي إسحاق السبيعي هو عبد الله بن أبي بصير ؛ فلعن السبيعي روى عن عبد الله بن أبي بصير وعن أبيه .

الأقول بالجم والراء : أيوبُ بنُ النّجار، والنّجارُ جدُّ الأنصار ؛ والثاني النّحّاز
بالحاء والزاي ، هو النّحّاز بنُ جدى .

(ونجبة) (ونجحة)

الأقول بالنون والجم والباء ، هو نجبةُ بنُ صبيغ ، عن أبي هريرة ، والمسيبُ
ابنُ نجبة ؛ والثاني نجحةُ بالياء والحاء والياء ، هو الحكمُ بنُ أبي نجحة .

(ونائل) (ونائل) (ونائل)

الأقول بالياء : نائلُ بنُ نجيج ، ونائلُ بنُ مطرف ؛ والثاني بالياء الموحدة
هو نائلُ صاحبُ العباء ، عن ابن عمر ، وأيمنُ بنُ نائل ؛ والثالث نائلُ بالياء المشددة
هو نائلُ الشامي ، وهو نائلُ بنُ قيس ، عن أبي هريرة .

(ونجيب) (ونجيت)

الأقول بالنون والجم ، هو أبو النّجيب ، عن أبي سعيد الخدري - رضى
الله عنه - وأسمه ظليم ، والنّجيبُ بنُ السري ؛ والثاني بُنجيت ، هو أبو بكر بنُ
بُنجيت البغداديّ الدّقاقى .

(١) في الأصل : « ضد » بالضاد ؛ وهو تحريف .

(٢) كذا ضبط هذا الاسم في الكتب التي بين أيدينا ؛ وقيل فيه أيضا « نحاز » بكسر النون وتخفيف
الحاء ، كما في المشتبه ص ١٩٥ .

(٣) قيل فيه أيضا « ابن حوى » بالحاء والواو وتشديد الياء ، كما في المشتبه .

(٤) في الأصل : « ضيع » بالضاد والعين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في (المؤلف والمختلف)
ص ١٢٩ (والمشتبه) ص ٧٢ وغيرهما .

(٥) ضبط هذا الاسم بالعبارة الحافظ عبد الغنى في (المؤلف والمختلف) ص ١٢٩ فقال : « بالفاء
المكسورة معجمة من فوقها باثنين ، والحاء الساكنة » الخ .

(٦) لعله لقب بصاحب العباء ليعلم لهاها ، ويدل على ذلك ما ورد في التقریب ص ٢١٩ وعبارته :
« صاحب العباء والأكسية والشمال » .

(٧) زاد في المشتبه ص ٢٨ قبل قوله : « ابن نجيت » قوله : « ابن عبد الله » ؛ وكذلك
في التيسير ؛ وإذن فنجيت هذا هو جدُّ أبي بكر ؛ لا أبوه .

(وواقد) (وواقد)

الأوّل بالقاف، كثير؛ والثاني واقد بالفاء، قليل، منهم واقد بن سلامة، وواقد ابن موسى .

(ووقاء) (ووقاء)^(١)

فأما وقاء بالقاف، فهو وقاء بن إياس؛ وأما وفاء بالفاء، فهو ابن شريح، ووقاء بن سهيل .

(وهديّة) (وهديّة)

هديّة بالباء الموحدة، هو ابن الميغال، وهديّة بن خالد أخو أمية؛ وأما هديّة بالياء المثناة، فهو هديّة بن عبد الوهاب، ومحمد بن هديّة الصّدقي، ويقال: «ابن هديّة»، ويزيد بن هديّة .

١٠

(وبسرة) (وبسرة)

الأوّل: بسرة بن صفوان؛ والثاني بسرة بالياء الموحدة، هو أبو بسرة، عن البراء، وبسرة بنت صفوان، لها صحبة .

(وياسر) (وباشر)

الأوّل ياسر، كثير؛ وباشر، هو أبو حازم؛ وباشر بن النون، هو والد أبي ثعلبة الخشني جُرثوم؛ وقيل فيه: «ناشب» .

١٥

(١) في الأصل: «رقا» بالراء في الكلمات الثلاث؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما في المؤلف والمختلف ص ١٣٢ وغيره .

(٢) في الأصل: «البرار»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما في المؤلف والمختلف ص ١٣٤ والمشتبه ص ٥٥٧ .

٢٠

(٣) قيل في هذا الاسم أيضا «بشر بن حازم» (المؤلف والمختلف ص ١٣٥) .

هذا ما أتفق إيرادُه من مؤتلف الأسماء ومختلفها على سبيل الاختصار مما ألفه الشيخ عبد الغنى بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان الأزدي^(١)، الحافظ المصري - رحمه الله تعالى - ؛ وقد ألف أيضا كتابا آخر في المنسوب من رجال الحديث الى قبيلة أو بلدة أو صنعة، مما يأتلف في صورة الخط ويختلف في المعنى، لا بأس أن نورد منه نبذة .

فمن ذلك الأبلج^(٢) : نسبة الى الأبلجة^(٣)، واليها ينسب نهر الأبلجة الذي هو أحد متزهات الدنيا الأربعة . والأبلج^(٤) : نسبة الى أبلجة، وأبلجة على شاطئ البحر، يتر عليها الحاج المصري في مسيره الى مكة وعوده، واليها تنسب العقبة، وهي على عشر مراحل من القاهرة . ولهم أيضا (الأبلج) : نسبة الى (أبلجة) بالأندلس .

المؤتلف والمختلف
من نسب رجال
الحديث

(١) يقال فيه : « الأسدى » أيضا بسكون السين ؛ وهو أفصح ، وبإزاي أكثر ؛ وهو نسبة الى الأزدي بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان .

(٢) الاختلاف في هذه النسب الآتية لا يخص المعنى وحده ، ولكن يشمل اللفظ والمعنى ، وعجاجة الحافظ عبد الغنى في مقدمة كتابه (مشبه النسبة) : « ويفترق في اللفظ والمعنى » .

(٣) الأبلجة : بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى ، في زاوية الخليج الذي يدخل الى مدينة البصرة (بافسوت) .

(٤) هذه المتزهات الأربعة هي غوطة دمشق ، وصفد سمرقند ، ونهر الأبلجة ، وشعب بؤان (معجم البلدان) في الكلام على الصفد ج ٣ ص ٣٩٤ طبع أوروبا .

(٥) يريد شاطئ بحر القزم . (٦) « لهم » ، أى لرجال الحديث من النسب . (٧) لم نجد هذه النسبة فيما راجعنا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء ، (كأنساب السمعاني) (والمشبه في أسماء الرجال) (ومشبه النسبة) (والتبصير) (ولب اللباب) وغيرها من الكتب ، ولذلك لم نضبطها كما أننا لم نجد اسم هذا البلد الذي ذكره ضمن بلاد الأندلس فيما راجعنا من الكتب ، (معجم البلدان) (وتقوم البلدان) (وتاج العروس) (والمكتبة الجغرافية) ، وغيرها من الكتب ، ولذلك لم نضبطه أيضا ؛ والذي وجدناه في بلاد الأندلس : « لبلة » بالفتح ثم السكون ، وقد ذكر ياقوت أن لبلة هذه ينسب اليها جماعة ، ثم عدهم ، إلا أن النسبة اليها لا تشبه في الكتابة بالنسبتين اللتين قبلها ، وذلك لبعد ما بين الألف في أولها واللام في أول هذه .

(١١) ومنه (الأسيدى) (والأسيدى)

فالأولى بالفتح : نسبة إلى آل أسيد بن أبي العيص ، والأسيدى بالضم
(٢) وتشديد الباء : نسبة إلى بطن من تميم ، منهم حنظلة بن الربيع ، وأخوه رباح ، لها
صحبة .

(١١) ومنه (البصرى) (والنصرى) ... (٤)

(والبكرى) (والنكرى)

فالبكرى : نسبة إلى أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وإلى بكر ، والنكرى
بالنون ، يقال : لمنهم من عبد القيس ، منهم عمرو بن مالك .

(١) « منه » أى من المنسوب من رجال الحديث ما يأتلف في صورة الخط ويختلف في اللفظ والمعنى .

(٢) ذكر ابن خنبل في (تحفة ذوى الأرب) ص ١٣٦ طبع ليدن أن الحديثين يشهدون
بأه — كما هنا — والنواة يسكنونها تخفيفا .

(٣) هذا الاسم مختلف فيه ، فقليل فيه بإلواء المثناة ، كما هنا ، وقيل فيه : « رباح » بإلواء الموحدة
(الإكمال بن ١ ورقة ١٩) (ومشبهه الذهبي ص ٢١٢) .

(٤) لم يرد في الأصل تفصيل لما بين النسبتين ؛ وقد تكرر حذف هذا التفصيل في مواضع كثيرة من
هذا الباب ، منها ما سبق في ص ١٦٣ ص ٢ ، وص ١٧٠ ص ٩ ، وص ١٧٤ ص ٢٤ ، وما يأتي بعد
في ص ١٨١ ص ١ ، وغير ذلك من المواضع الكثيرة ؛ وقد نهنا على كل ذلك في مواضعه ؛ ويظهر لنا
من تكرر هذا الحذف أن ذلك مقصود من المؤلف اختصارا لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ ؛
ولهذا لم نثبت في صلب الكتاب بين مرعين ، واكتفينا بذكر ذلك في الحاشية ، نقلا عن كتاب مشبه
النسبة المقولة عنه هذه النسب ، فقد جاء في صفحة ٥ من هذا الكتاب ما نصه : « فأما البصرى بإلواء

المعجمة بواحدة والصاد التى لا تميم ، فبأبه أوسع ، واللسان إليه أسرع ؛ وأما النصرى بالنون والصاد
غير معجمة ، فهم طلحة بن عمرو النصرى من أصحاب الصفة ، ومالك بن أوس بن الحدثان النصرى ،
وهو من رهبان مالك بن عوف النصرى ، من نصر سليم ، إلى آخر ما ورد في هذا الكتاب من تطلق عليهم
هذه النسبة ، ولا ترى مقتضيا لإيراد جميعهم هنا . وقد زاد مؤلف هذا الكتاب بعد هاتين النسبتين
نسبتين أخريين ، وهما النصرى بسكون الضاد المعجمة ، والنصرى بفتحها . والنصرى بالصاد المهملة :
نسبة إلى نصر ، وهى قبيلة من هوازن ، وقبيلة أخرى من بنى أسد بن خزيمه ، وقد تكون هذه النسبة إلى
النصرية ، وهى محلة ببغداد انظر لب الباب صفحة ٢٦٣ .

(٥) « لمنهم » أى من تطلق عليهم هذه النسبة .

- (١)
... (والتجرائي) والتجرائي ...
(٢)
... (والتستري) والتستري ...
(والبشتي) والبشتي

الأول : نسبة الى بُسْت ، من بِيحِستان ؛ والثاني : الى بُسْت ، قرية من قرى تيسابور .

(والبليخي) والبليخي

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد جاء في كتاب (مشتبه النسبة) الذي نقل عنه المؤلف هذه النسب في تفصيلهما ما نصه : «فأما الذي بالخاء التي لا تنجم بعد الباء المعجمة بواحدة» فهم محمد بن معمر البحراني ، بصري ثقة ، له حديث كثير حسن ، حدث عنه محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح ؛ وأما الذي بالهم بعد النون ، فهو التجرائي الذي يروى عنه أبو إسحاق السبعي ، ومنهم حميل التجرائي ، وبشر بن رافع التجرائي أبو الأسباط الخثعمي ، روى عنه حاتم بن إسماعيل وعبد الرزاق . اهـ . ولم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مرابين لترك حذف هذا التفصيل في هذا الباب تكررا يشعر بأن المؤلف قد قصد ذلك للاختصار ، لأنه سقط من النسخ ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ١٠ من صفحة ١٨٠ وغيرها من الحواشي ، فانظروا . والبحراني : نسبة الى البحرين ، وهو إقليم بين البصرة وعمان ، كما في لب اللباب ص ٣١ طبع ليدن . والتجرائي : نسبة الى نجران ، وهي ناحية بين اليمن وحجرا كما في لب اللباب أيضا ص ٢٦٠ .

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين كاللذين قبلهما ؛ وقد جاء في كتاب مشتبه النسبة ص ٦ في تفصيلهما ما نصه : فأما البشري بالياء المعجمة بواحدة ، والشين المعجمة ، والياء بعدها معجمة بتقطعين من تحتهما ، فهو أحمد بن محمد بن عبد الله البشيري ... ؛ وأما التستري بالفاء مكورة معجمة من فوقها بتقطعين ، فواسع . ولم نثبت هذا الكلام في صلب الكتاب بين مرابين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ والحاشية رقم ١ من هذه الصفحة وغيرهما من الحواشي . وقال السيوطي في (لب اللباب) ص ٣٩ طبع ليدن في الكلام على البشيري : «كان هذه النسبة الى قلعة بشير بنواحي الزرزان من بلاد الأكراد ، وإلى جد أيضا» اهـ وقد اعتمدنا على هذا الكتاب في بيان المنسوب اليه في أكثر النسخ الواردة في هذا الباب ، فليتنبه اليه إذا لم تذكر اختصارا في كثير من الحواشي الآتية بعد واكتفينا بذكر غيره من المصادر . والتستري : نسبة الى تستر ، وهي بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان كما في (أنساب السمعاني) ورقة ١٠٦ .

الْبَلْخَى : نسبة الى بَلْخَ^(١) ، وَالتَّلْجَى : مُحَمَّدُ بْنُ مُجَاعِ التَّلْجَى .
(وَالْبَزَارِ) (وَالْبَزَارِ) ...
(وَالْتَيْمَى) (وَالْتَيْمَى)

فَالْتَيْمَى بِتَسْكِينِ الْيَاءِ : نسبة الى تَيْمَ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ ، وَتَيْمُ الرَّيَابِ ؛ وَأَمَّا
التَّيْمَى بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ ، فَهَمْ بَطْنٌ مِنْ بَنِي غَافِقٍ .

(وَالْقَاتَى) (وَالْبَانَى) (وَالْبَانَى)
أَمَّا الْقَاتَى ، فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُزَيْدَ أَبُو خُزَيْمَةَ الْقَاتَى قَاضِي مِصْرَ ، وَثَاتٌ قَبِيلَةٌ
مِنْ حَيْرٍ ، وَأَمَّا الْبَانَى ، فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ؛ وَأَمَّا الْبَانَى ، فَهَنْمُ زُهَيْرِ بْنِ نَعِيمِ الْبَانَى
وغيره ، وَلَعَلَّهَا نِسْبَةٌ إِلَى الْبَابِ : قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى حَلَبٍ .

- ١٠ (١) «بلخ» : مدينة بخراسان مشهورة .
(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لما بين النسبتين ؛ وقد أورد الحافظ عبد الغنى في مشبه النسبة المنقولة
عه هذه النسب تفصيل ذلك ، فقال في النسبة الأولى ما نصه : « فأما البزار بالزايين ، فهم كثير ؛
والتصحيف فيه أقل من التصحيف في البزار . وذكر في النسبة الثانية من الأسماء دينارا أبا عمرو البزار—
وفي مشبه الذهبي أبو عمر — ، وبشر بن ثابت البزار ؛ وغيرهما من الأسماء التي لا ترى مقتضيا لاستعمالها .
هنا ؛ ولم تثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مريمين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٤ من
صفحة ١٨٠ من هذا السفر وغيرها من الحواشي ، فانظره .
(٣) في الأصل : «تيم» ؛ وهو تحريف . وتيم بن مرة ؛ وهبط أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه .
ولم يذكر في كتاب (مشبه النسبة) تيم بن مرة ، وإنما ذكر تيم الله بن ثعلبة ؛ وكلتاهما قبيلة مشهورة .
(٤) «فهم» ، أى من ينسبون إلى تيم بفتح أوله وثانيه .
(٥) في الأصل : «أخو» ؛ وهو تبديل من التامع ، صوابه ما أثبتنا فقلا عن (مشبه النسبة ص ١١)
والقاوموس وشرحه مادة (ثات) .

- (٦) كذا ورد في الأصل هذا الكلام ؛ وهو يخالف لما وجدناه في لدينا من الكتب ، ففي (أنساب
السمعاني) ورقة ٥٦ ان هذه النسبة الى باب الأبواب ، وهى مدينة در بند . وفي معجم ياقوت أن هذه
المدينة على بحر طبرستان ، وهو بحر الخزر ، وذكر أيضا أن من ينسبون إليها زهير بن نعيم المذكور هنا ؛
وكذلك في أنساب السمعاني .

(والتَّوْرِي) (والتَّوْزِي) (والبُورِي) (والتَّوْرِي)

فالتَّوْرِي : نسبة إلى تَوْر بن عَيْد مَنَاءَ بن أَد بن طابِجَة ؛ وأما التَّوْزِي [بالزاي] (١)
بعد تاء معجمة من فوقها بنقطتين ، فأبو يَعْلَى مُحَمَّد بن الصَّلْت التَّوْزِي ؛ وأما البُورِي
بالباء المعجمة بواحدة ، فمُحَمَّد بن عَمْرٍ بن حَفْص البُورِي البَصْرِي العَتْرِي ، كان
بمصر ... ؛ وأما التَّوْرِي [، فأبو الحَسَنِ التَّوْرِي الصُّوفِي البَغْدَادِي .

١١٧

(والبُحْرِي) (والبُحْرِي) (والبُحْرِي) (والبُحْرِي) (٢)

أما البُحْرِي بِالْحِمِّ مضمومة ، فجاعة ، منهم سَعِيد بن إِياس ، وَأَبَان بن ثَعْلَب (٣)
وَعَبَّاس بن فَرْوَح ؛ وأما البُحْرِي بالحاء المهملة ، فكثير ؛ وأما البُحْرِي (٤)
بالحاء المهملة ، فجاعة يُنسَبون إلى جَرِير بن عَيْد الله البَجَلِي ؛ وأما البُحْرِي (٥)
بالحاء المهملة وزاين ، فنسبة إلى قرية أَسْمَهَا حَرِيز .

(والبُحْدِي) (والبُحْدِي)

(١) هذه الكلمة التي بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب (مشتبه النسبة) الذي
قل عنه المؤلف هذه النسب إذ لا يستقيم الكلام بدون إثباتها ، كما لا يخفى . والتَّوْزِي : نسبة إلى تَوْر
وهو موضع عند بحر الهند مما يلي فارس ؛ وأما البُورِي ، فنسبة إلى بورة ، وهي مدينة قرب دمياط
وإلى « بُورِي » أيضا يفتح الراء ، وهي قرية قرب عكبراء ؛ وأما « النُّوْرِي » بالنون ، فهي نسبة
إلى « نُور » : بلد بين بخارى وممرقند .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والتفصيل الآتي يبدقضي إثباتها انظر السطر الثامن من هذه الصفحة .

(٣) البُحْرِي بِضَمِّ الحِمِّ : نسبة إلى جرير بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة .

(٤) زاد في مشتبه النسبة ص ١٢ بعد كل أسم من هذه الأسماء الثلاثة قوله : « البُحْرِي » ؛
ولعل المؤلف قد ترك ذلك هنا للعلم به من السياق .

(٥) في الأصل : « فروح » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف صواب ما أثبتنا . انظر مشتبه النسبة
ص ١٢ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١٠٦

(٦) هذه القرية من قرى اليمن ، بينها وبين صنعاء نصف يوم .

فالْحُنْدَعِيّ: نسبة إلى حُنْدَع، من لَيْث، وليث من مضر بن نزار، وأما الْحَبْدَعِيّ
فهم بطن من همدان .

(وَالْحَبْيَرِيّ) (وَالْحَبْتَرِيّ) (وَالْحَيَّرِيّ)

فَالْحَبْيَرِيّ جماعة، منهم سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ، وغيره؛ وأما
الْحَبْتَرِيّ، فنسبة إلى حَبْتَر، وَحَبْتَر من كعب، ثم من حُرَاعَة؛ وأما الْحَيَّرِيّ، فإظنها
نسبة إلى حَيْر^(١) .

(وَالْحَنَاط) (وَالْحِيَّاط) (وَالْحَبَّاط) جماعة من المحدثين .

(وَالْحَبْرِيّ) (وَالْحَبْرِيّ) (وَالْحَبْرِيّ) (وَالْحَبْرِيّ) (وَالْحَبْرِيّ)^(٢)

فأما الْحَبْرِيّ، فهو الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْحَبْرِيّ؛ وأما الْحَبْرِيّ، فنسبة إلى الحيرة
مَحَلَّة بَنِي سَابُور؛ وأما الْحَبْرِيّ، فنسبة إلى حَبْرَة فَسْطَاطِ مِصْر؛ وأما الْحَبْرِيّ، فنسبة
إلى قرية من قرى شيراز، منها الْفَضْلُ بْنُ حَمَادِ الْحَبْرِيّ؛ وأما الْحَبْرِيّ، فهو
أبو عَبْدِ اللَّهِ الْحَبْرِيّ .

(وَالْحَرَّانِيّ) (وَالْحَرَّانِيّ)

فَالْحَرَّانِيّ: نسبة إلى حَرَّان، من مُدُنِ الْجَزِيرَة؛ وَالْحَرَّانِيّ، هو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
شَيْخُ الْبَغْدَادِيِّينَ .

١٥

(١) «خير» ، ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام؛ والبر يدفريخان؛ وقيل: أربع فراسخ
والفرسخ ثلاثة أميال (شرح القاموس) .

(٢) في الأصل: «الجبري» بالجم في المواضع الثلاثة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما في مشبه
النسبة ص ١٨ وغيره . «والجبري» بكسر أوله وفتح ثانيه: نسبة إلى الحيرة، بفتح الباء، وهي ثياب من linen .

(٣) يريد بالجزيرة: الجزيرة التي بين دجلة والفرات، ويشتمل على ديار مضر وديار بكر، وحران .
هذه في ديار مضر، وهي قصبتها .

٢٠

(والحنائي) (والجباي) (والجباي) (١١)

أما الحنائي بالحاء المهملة والنون، فإبراهيم بن علي الحنائي، وأما الجباي بالجم والباء، فهو شبيب الجباي، منسوب إلى جبل باليمن، وأما الجباي بالجم المضمومة والباء الموحدة، فهو أبو علي الجباي المتكلم، وأما الحنابي بالجم والنون والباء الموحدة، فهو محمد بن علي بن عمران الجباي .

(والخنز) (والخنز) (والخنز) (١٢)

أما الخنز بالحاء والزايين المعجمات، فعدد كثير، منهم النضر بن عبد الرحمن وأحمد بن علي، وغيرهما، وأما الخنز بالحاء والراء والزاي، فجاعة، منهم عبد الله ابن عون الخنز، وغيره، وأما الخنز بالجم والراء المكثرة المهملة، فعبد الأعلى بن أبي المساور الخنز، وعيسى بن يونس الرملي الخنز، وهو الفاخوري، وأما الخنز فنسبة إلى صنعة الخنزارة .

(١) في الأصل : «والحنائي» وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه ما يأتي بعد في الكلام على هذه النسبة .

(٢) هذا الجبل يقال له : «جبا» بالتحريك والهمز في آخره وقيل : إنه اسم بلدة باليمن قريية من الجند، وصحح ذلك الصاغاني (تاج العروس) .

(٣) «الجباي» نسبة إلى «جباء» وزان رثان، وهي كورة بخوزستان من نواحي الأهواز بين فارس وواسط والبصرة (تاج العروس) مادة «جبا» .

(٤) ضبط الأمير هذه النسبة بتعجيل النون، كما في شرح القاموس وذكر الذهبي في المشتبه ص ٨٥ أنه بالتخفيف، وعلى الضبط الأول فهو نسبة إلى جنابة بالتشديد، وهي بلدة صغيرة بساحل بحر فارس منها أبو سعيد الحسن الجناي القرمطي الذي أظهر مذهب الفرامطة، انظر (معجم البلدان) .

(٥) زاد في مشتبه النسبة ص ٢٢ بعد كل اسم من هذين الاسمين قوله : «الخنز» ولعل المؤلف قد ترك ذلك هنا للعلم به من السياق وقد سبق التنبيه على مثل ذلك أيضا في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٣ من هذا السفر .

(والخضري) (والخضري)

فأما الخضري بالخاء المعجمة المحروقة ، فهم عدّة يسكنون بأرض الجزيرة^(١)؛
وأما الخضري بالخاء المهملة ، فخلق كثير؛ يرجعون إلى حضرموت^(٢) .

(والجصى) (والجصى)

فالجصى : منسوب إلى حمص^(٣) ، والجصى قليل ، وهو إبراهيم بن الحجاج بن منير .
الجصى ، كان يقبل الجص .

(والخضري) (والخضري) (والخضري)^(٤)

فأما الخضري بالخاء والضاد ، [فأبو] شَيْبَةَ الخضري^(٥) ؛ وأما الخضري^(٦)
فسعيد بن محمد الخضري ، وغيره ؛ وأما الخضري ، فهو فقيه أهل مرو أبو عبد الله
محمد بن أحمد .

١٠

(١) يستفاد من تاج العروس مادة «خضرم» أن المقيمين بأرض الجزيرة إنما هم قوم من الحضارمة
يقال لهم : الجراجمة ، لجميع طوائفهم ؛ وعبارته : «الحضارمة قوم من العم تخرجوا في بدء الإسلام فتفرقوا
في بلاد العرب ، فن أقام منهم بالبصرة فهم الأساودة ، ومن أقام منهم بالكوفة فهم الأحامرة ، ومن أقام
منهم بالشام فهم الحضارمة ، ومن أقام منهم بالجزيرة فهم الجراجمة ، ومن أقام منهم باليمن فهم الأبناء
ومن أقام منهم بالموصل فهم الجرامقة » .

٦٥

(٢) حضرموت : ناحية واسعة في شرق عدن ، بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحفاف .

(٣) «حمص» : بلد مشهور بين دمشق وحلب في وسط الطريق .

(٤) كان الأنسب تقديم الخضري بالكسر على الذي قبله ؛ أي جملة تاليا للخضري بالضم ، للاتفاق
بينهما في جميع الحروف ؛ وقد جمع بينهما الذهبي وابن حجر في كتابيهما .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ولا في كتاب مشبه النسبة ؛ وقد أثبتناها عن المشتبه في أسماء الرجال
ص ١٦٥ طبع ليدن وتبصير المتن والقاموس وشرحه مادة «خضرم» .

٢٠

(٦) الخضري : نسبة إلى الخضر بضم الخاء ، وهي قبيلة من قيس عيلان .

(١١) (وَالْجُوزَى) (وَالْجُوزَى) (وَالْجُوزَى) ...

(١٢) (وَالْحَسَنَى) (وَالْحَسَنَى) (وَالْحَسَنَى) ...

(وَالْحُسَيْنَى) (وَالْحُسَيْنَى) (وَالْحُسَيْنَى) (وَالْحُسَيْنَى)

(١٣) فأما الخُتْلَى بضم الخاء وتشديد التاء المثناة ، فنسبة الى خُتْلٍ من بلاد الديلم

٥ (١) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشيئة النسبة ، فذكر

في الجوزى — وهى النسبة الأولى — إبراهيم بن يزيد الجوزى ، وغيره ؛ وفى الثانية — وهى الجوزى — محمد بن زياد شيخ أبى بكر أحمد بن عيدان الشيرازى ، وغيره ؛ وفى الثالثة — وهى الجوزى — إبراهيم ابن موسى الجوزى ، وغيره . ولم ثبت ذلك فى صلب الكتاب بين مرعين لما سبق التنبيه عليه فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ من أنه قد تكرر حذف هذا التفصيل فى مواضع كثيرة من هذا الباب فن هذه المواضع ماسبق فى ص ١٧٠ و ٩ و ١٧٤ و ٢٤١ و ١٨٠ و ١٨١ و ٢٤١ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية بعد ؛ وقد نهينا على كل ذلك فى مواضعه ، كأنها أيضا على أن تكرر مثل هذا الحذف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا ، لأن هذا التفصيل قد سقط من النسخ . والجوزى بضم الخاء : نسبة الى شعب الخوز بمكة . والجوزى بضم الجيم : نسبة الى جور ، وهى مدينة بفارس ، وإليها ينسب الورد الجوزى . والجوزى : نسبة الى الجوز ويه انظر أنساب السمعاني وغيره .

١٥ (٢) لم يرد فى الأصل تفصيل لهذه النسب الأربع كالنسب الثلاث التى قبلها ؛ وقد أورد صاحب مشيئة

النسبة ذلك التفصيل وزاد عليها نسبة خامسة ، وهى الخشبي ، فذكر فى الحسنى — وهى النسبة الأولى — جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب الحسنى ، وغيره ؛ وفى الخشبي — وهى الثانية — أبا ثعلبة الخشبي جرثوم بن ناشب ، وغيره ؛ ثم تكلم بعد ذلك عن الخشبي ،

وهى النسبة التى لم يوردها المؤلف هنا ؛ وذكر فى الحيشي — وهى الثالثة — بلال بن رباح الحيشي مؤذن رسول

٢٠ الله صلى الله عليه وسلم ، وغيره ؛ وفى الخيشي — وهى الأخيرة — احمد بن محمد بن دلان الخيشي . ولم ثبت

ذلك فى صلب الكتاب بين مرعين لما نهينا عليه فى الحاشية التى قبل هذه والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠

وغيرهما من الحواشي ، من أن تكرر مثل هذا الحذف فى هذا الباب يشعر بأن ذلك مقصود من المؤلف اختصارا

لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ . ووجه النسبة فى الحسنى والحيشي ظاهر . أما الخشبي بضم الخاء

— وهى النسبة الثانية — فهى نسبة الى خشين بضم الخاء ، وهو بطن من قضاة ، كما فى أنساب السمعاني

ورقة ٢٠٠ ؛ وأما الخيشي — وهى الأخيرة — فهى الى الخيش ، وهو ضرب من الكنان الغليظ .

٢٥ (٣) كذا ورد فى الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين فى تفسير ختل ، وهو خلاف

الصواب ، فإنه ختل ليست من بلاد الديلم ، ولا تنسب اليها الدولة الديلية كما قال ، وإنما هى كورة واسعة =

- والتي تُنسب الدولة الديلمية الخُتَلِيَّةُ^(١)، وأما الخُتَلِيُّ بالجمع المفتوحة والباء الموحدة المشددة^(٢)، فنسبة إلى جَبَلٍ : قرية بين بغداد وواسط^(٣)، وأما الخُتَلِيُّ بالحاء المهملة والباء الموحدة، فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الخُتَلِيُّ^(٤)، صاحب عيد الله ابن عمرو، رضى الله عنهما، وأما الخُتَلِيُّ^(٥) بضم الخاء وضم التاء المثناة وتشديد اللام^(٦) فنسبة إلى خُتَلٍ، وأما الجَبَلِيُّ^(٧)، فنسبة إلى جبلة الشام^(٨).

== خلف نهر جيحون، أي أنها من بلاد ما وراء النهر، وهي على تخوم السند، كما في معجم البلدان وغيره. والذى من بلاد الديلم إنما هو الجبل بكسر الجيم، واليه نسب الدولة الديلمية الجبلية لاختلطت، وهي دولة بنى بويه التي ابتدأ ملكها في سنة ٣٢١ هجرية. والجبل بالجمع المكسورة — ويقال : « جيلان » و« كيلان » أيضا — : صقع واسع مجاور لبلاد الديلم فيه قرى كثيرة. قال ابن حوقل : بلاد الديلم سهل وبجبل، فالسهل يسمى « الجبل »، وهو ساحل على بحر الخزر تحت جبال الديلم انظر تقويم البلدان لأبي الفداء صفحة ٢٦ طبع باريس. والنسبة إلى الجبل مما يشتهى في صورة الخط بالنسب التي أوردتها هنا أيضا.

- (١) في الأصل : « المضمومة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا قلا من أنساب السمعاني ورقة ١٢٢ ومشتبه الذهبي صفحة ٨٩ ومعجم البلدان في الكلام على (جبل) بتشديد الباء المضمومة.
- (٢) في الأصل : « الساكة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا قلا من لب الباب ص ٦٠ وأنساب السمعاني ورقة ١٢٢ ومشتبه الذهبي ص ٨٩ ومعجم البلدان. (٣) في الأصل : « من » ؛ وهو تحريف.
- (٤) عبارة ياقوت : « بين النعمانية وواسط » ؛ وهذه العبارة لا تنافى ما هنا.
- (٥) « الخبلي » بضمين، أربعض أتله وسكون ثانيه : نسبة إلى بنى الخبلي، وهم حتى من الأنصار ثم من الخزر انظر (تاج العروس) مادة « خبل ».
- (٦) يريد عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في أ' اب السمعاني.
- (٧) عبارة الأصل : « بفتح الخاء المعجمة وضم التاء المثناة وتشديدها » ؛ ولم نجد نسبة بهذا الضبط الذي ذكره في لدينا من الكتب، كأنساب السمعاني ولب الباب والمشتبه في أسماء الرجال وتبصير المنتبه ومشتبه النسبة والقاوس وشرحه، كما أننا لم نجد في معجم البلدان اسم بلد بهذا الضبط أيضا، وما أثبتناه عن لب الباب ص ٨٨ طبع ليدن ومستترك التاج مادة « ختل ».
- (٨) « ختل » بضم أوله وثانيه وتشديد اللام : قرية على طريق خراسان لب الباب ص ٨٨.
- (٩) « جبلة » : قلعة مشهورة بساحل الشام من أعمال حلب قرب اللاذقية.

(١) (وَالْحَصِينِي) وَالْحَصِينِي ...

(وَالْحَرْقِي) (وَالْحَرْقِي)

(٢) ... الثاني : نسبة الى الْحَرْقَةِ بِنْتِ التَّعَانِ . (٣)

(وَالذَّهْنِي) (وَالذَّهْنِي)

(٤) (٥) الذَّهْنِي بضم الدال المهملة وكسر النون : نسبة إلى حَيٍّ مِنْ بَيْلَةٍ ...

(وَالرَّهَائِي) (وَالرَّهَائِي)

(٦) (٧) بالفتح : منسوب إلى قبيلة ، منهم مالكُ بْنُ مُرَادَةَ الرَّهَائِي ، له صحبة ؛

وبالضم : نسبة الى بلد الرها ، من أرض الجزيرة .

١٥ (١) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشتبهِ النسبة ص ٢٨ فذكر في الخصبين عبد الله بن محمد بن الخصب الخصبين قاضي مصر . وذكر في الخصبين بالخاء المضموعة على بن محمد الخصبين الخزان . ولم يثبت ذلك في صلب الكتاب بين مرابين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي ، فارجع اليها . (٢) لعله لم يذكر وجه النسبة في الأول لشبهة أنه الى يسع الخرق والنياب ؛ والذي ورد في (مشتبه النسبة) في الكلام على الخرق بالخاء قوله : « فأما الخرق بالخاء المعجمة ، بغجمة ، منهم يحيى بن الفضل الخرق » الخ .

(٣) الذي وجدناه في لدينا من الكتب أن من تعلق عليهم هذه النسبة إنما ينسبون الى الحرقات وهم بطن من جهة ، وإلى الحرقه ، وهم بطن من غائق ، وإلى ناحية بعمان أيضا ، لا إلى بنت النعمان كما هنا وان كانت النسبة اليها حرق أيضا بضم ففتح انظار (لب الباب) ص ٧٨ طبع لندن .

(٤) يريد بالحَيِّ : بنى دهن بن معاوية (مشتبه الذهبي صفحة ٢٠٢)

(٥) لعله لم يذكر في هذا الموضع وجه النسبة في الذهبي لشبهة أن هذه النسبة الى الذهب وسيك ، أربيعه .

(٦) ضبطه جماعة بضم الزاء (تاج العروس) مادة (رها) .

(٧) يريد بالقبيلة : بنى الرها . بن يزيد ، وهم بطن من مذحج ، كما في لب الباب ص ١٢٠ . وقيل :

الرهاء بن منبه (تاج العروس) .

(والرَّيَاحِيّ) (والرَّيَاحِيّ)

فَالرَّيَاحِيّ بِكسر الراء المهملة وفتح الياء المثناة من تحت : إلى بطن من تميم بن مرة؛ والرَّيَاحِيّ بفتح الراء والياء الموحدة : منسوب إلى قلعة رباح بالأندلس .

(والزَّيْدِيّ) (والزَّيْدِيّ)

فَالزَّيْدِيّ بِالراء المهملة والياء الموحدة المفتوحة والذال المعجمة : نسبة إلى الزَّيْدِيّ (٢) والزَّيْدِيّ بازاء المعجمة : نسبة إلى زيد العلوي، وإلى مذهبه .

(والزَّيْدِيّ) (والزَّيْدِيّ) ... (٣)

(والزَّيْدِيّ) (٤) (والزَّيْدِيّ) (٥)

فَالزَّيْدَانِيّ بِكسر الزاي المعجمة : عبد الله بن مَعْبَدٍ والزَّيْدَانِيّ بِالراء المهملة : جماعة، منهم علي بن عيسى النحوي المتكلم، وغيره .

(والزَّيْدِيّ) (والزَّيْدِيّ) ... (٦)

(١) يريد هذا البطن : بني رباح بن يربوع بن حنظلة (تاج العروس)

(٢) الرَبْدَة : من قرى المدينة على ثلاثة أميال، قرية من ذات عرق .

(٣) لم يرد في الأصل تفصيل لطاين النسبتين، وقد أورد صاحب مشبه النسبة ص ٣٢ ذلك التفصيل

فذكر في الرِّقَاعِيّ — وهي النسبة الأولى — عقبه الرِّقَاعِيّ، وعقبه بن عبد الله الرِّقَاعِيّ، وغيرهما؛ وفي الرِّقَاعِيّ —

وهي الثانية — على بن سليمان الرِّقَاعِيّ، ويعرف بأبن الرِّقَاع، من أهل إخم، ولم تثبت شيئا من ذلك في صلب

الكتاب بين مرعين لتكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب تكررا يشعر بأنه مقصود من

المؤلف اختصارا، لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ؛ وقد نهنا على ذلك في عدة من الحواشي السابقة .

والرِّقَاعِيّ : نسبة إلى جد اسمه رقاعة، وإلى بطن من جهة أيضا؛ والرِّقَاعِيّ : نسبة إلى الرِّقَاع، وهو بطن

من جشم وإلى كتابة الرِّقَاع، وإلى جد أيضا اسمه الرِّقَاع .

(٤) الزَّيْدَانِيّ : نسبة إلى زمان بن مالك بن صعب، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل أنظر (القاموس وشرحه) .

(٥) الرِّمَانِيّ : نسبة إلى قصر الرِّمَان بواسط .

(٦) لم يرد في الأصل تفصيل لطاين النسبتين؛ وقد أورد صاحب كتاب مشبه النسبة ص ٣٣ تفصيل

ذلك، فذكر في النسبة الأولى على بن هارون الزَّيْدِيّ وغيره، وفي الثانية إبراهيم بن عبد الله الزَّيْدِيّ العسكري .

(والزَيْدِيّ) (والزَيْدِيّ)

بالضم : نسبة إلى قبيلة ، منهم عمرو بن معديكرب ، وبالفتح : نسبة إلى زيد ؛ من أرض اليمن .

(والزَيْدِيّ) (والزَيْدِيّ)

٥ فالزَيْدِيّ بفتح الزاي المعجمة ، جماعة ، منهم خالد بن عامر الزَيْدِيّ (٢) والزَيْدِيّ (٣) بكسر الزاي المعجمة : نسبة إلى زياد .

(والسَّامِيّ) (والسَّامِيّ) بضم السين المهملة وفتحها ... (٤)

(والسَّامِيّ) (والسَّامِيّ) (٥) (والسَّامِيّ) (٦)

١٠ (١) يريد بالقبيلة : بني زيد بضم أوله ، من مذبح ، واسم زيد هذا منبه الأكبرين صعب بن سعد العتيبة ، واليه ترجع قبائل زيد (أنساب السمعاني) (رتاج العروس) .
(٢) كذا في الأصل وأنساب السمعاني ورقة ٢٦٨ ؛ والذي في مشبه النسبة ص ٣٤ : « ابن عمران » .

(٣) « الزبادي » : نسبة إلى زياد ، وهم بطن من ولد كعب بن جحر بن الأسود بن الكلاع كما في (مشبه النسبة) ص ٣٥

١٥ (٤) لم يرد في الأصل تفصيل لماتين النسبتين ؛ وقد أورد صاحب مشبه النسبة ص ٣٥ كثيرا من الأسماء في كل منهما ، فذكر في السلي بضم السين : مجاشع بن مسعود ، وأخاه معبد بن مسعود وغيرهما ؛ وفي السلي بفتح السين : أبا قتادة الحارث بن ربي ، وعبد الله بن عمرو بن حزام ، وغيرهما . ولم يثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق أن نهينا عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من أن حذف هذا التفصيل قد تكرر في مواضع كثيرة من هذا الباب تكرر أيشر بأن المؤلف قد قصد ذلك اختصارا ، لأنه سقط من النسخ . والسلي بضم السين : نسبة إلى سليم ، وهي قبيلة من قيس عيلان . والسلي بفتح السين : نسبة إلى سلمة بفتح السين وكسر اللام ، وهم بطن من الأنصار والمختلون يكسرون اللام في النسبة أيضا .

(٥) السَّامِيّ : نسبة إلى السذاب ، وهو نوع من الجول معروف .

٢٥ (٦) السَّامِيّ : نسبة إلى شذا ، وهي قرية بالبصرة ؛ وهذه النسبة المذكورة هنا على غير القياس ، إذ مقتضى القواعد أن تكون النسبة إليها «شذوى» بقلب الألف واوا .

فالسَّذَابِيّ بالسّين المهملة ، هو عمرُ بنُ مُحَمَّد السَّذَابِيّ ؛ وبالشّين المعجمة والياء المثناة من تحت ، هو أبو الطيّب السَّذَابِيُّ الكاتب ، وأسمه مُحَمَّد بنُ أحمد .

(والسَّيْلِيّ) (والشَّيْئِيّ) (والسَّنَائِيّ) ^(١١)

فأما السَّيْلِيّ بالسّين المهملة والياء الموحدة ، فنسبة ترجع إلى سَبِيل بن يَسْجَب ابن يَعْرُب بن قَحْطَان ؛ وأما الشَّيْئِيّ بالشّين المعجمة والنون ، فنسبة إلى أَزْدِ شُؤْء ؛ وأما السَّنَائِيّ ، فرجلٌ نعرفه ، كان يلقب عَزَّ الدّين السَّنَائِيّ ؛ وقد أورد في هذا الموضع ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) النسَائِيّ بتقديم النون على السّين ، نسبة إلى نَسَا من خُرَاسان ؛ والأفصح فيها النَّسَوِيّ .

(والسامِرِيّ) (والسامِرِيّ)

الأقول : نسبة إلى سامراء ^(١٥) ، والثاني : نسبة معروفة إلى السامِرِيّ وفي المحدثين

إبراهيم بن [أبي] العباس السامِرِيّ . ^(١٦)

١٠

(١) في مشتبه النسبة ومشتبه الذهبيّ : «السَّابِيّ» بزيادة ألف بعد الباء ، وهي نسبة صحيحة أيضا فقد ورد في شرح القاموس مادة «سبأ» أن «سبأ» يمد ولا يمد .

(٢) في الأصل «بيعت» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام .

(٣) أورد ، أي الحافظ عبد الغنى صاحب مشتبه النسبة .

(٤) كذا ورد هذا الاسم بقصر الألف في الأصل ومعجم البلدان وشرح القاموس ، والذي في وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١ أن اسم هذا البلد نَسَا بالهمز بعد السّين ، فقد قال في النسائي : ان هذه النسبة إلى نَسَا بالهمز بعد السّين .

(٥) سامرا : مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرق دجلة ؛ وفيها لغات ، وهي سامراء ، وسامرا وسمرّ من راء ، وسمرّ من را (باقوت) .

(٦) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (مشتبه النسبة) ص ٣٧ والمشتبه في أسماء الرجال ٢٠ ص ٢٤٨ وتبصير المنتبه المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ مصطلح ش .

(^(١)والسَّيِّئُ) (والسَّيِّئُ) (والسَّيِّئُ) (والسَّيِّئُ) (والسَّيِّئُ)

أما السَّيِّئُ بالسَّيْنِ المهملة والباء الموحدة والياء بآئتين من تحتها ، فهو أبو طالب السَّيِّئُ ، يُنسَب إلى قرية من قرى الزملة ، تسمى سَيِّئَةً ، وأما السَّيِّئُ ، فنسبة إلى شَيْبَةَ بنِ عَثَانَ ، من بني عبد الدَّارِ بنِ قُصَيٍّ ، من سَدَنَةِ الكَعْبَةِ ؛ وأما السَّيِّئُ بالسَّيْنِ مهملة ، تليها ياء مثناة من تحتها ، بعدها باء موحدة ، فهو صباحُ ابنِ هارونَ أبو مروان ؛ وأما السَّيِّئُ ، بالسَّيْنِ المهملة والنون بعد الباء الموحدة فهو أحمدُ بنُ إسماعيلَ السَّيِّئُ ؛ وأما السَّيِّئُ ، فقَبِيلٌ من الأكراد يُعرفون بالسَّيْنِيَّةِ ؛ وأما السَّيِّئُ ، فشَيْخٌ صالحٌ متأخرٌ مدفونٌ بقرافة مصر ، والسَّيِّئُ والسَّيِّئُ لم يذكروهما عبد الغني .

(والسَّامِيُّ) (والسَّامِيُّ)

فالسَّامِيُّ بالشَّيْنِ المعجمة : نسبة إلى الشَّامِ ، والسَّامِيُّ بالسَّيْنِ المهملة : قوم يُنسَبون إلى سامةَ بنِ لؤيَ بنِ غالب ، منهم إبراهيمُ بنُ الحجاج [صاحبُ الحمادين : ^(٦)

(١) ضبطنا هذا اللفظ بفتح السين وكرها في جميع مواضعه نقلا عن معجم البلدان في الكلام على (سبية) ؟ ولم يرد الفتح في لب الباب ص ١٣٣ ولا في مشتهر الذهبي ص ٢٥١

(٢) السدنة محركة : جمع سادن ، وهو من يتخدم الكعبة ويتولى أمرها ويفتح بابها ويفلقه .
(٣) «السبي» : نسبة إلى بلد «السب» ، وهو على الفرات بقرب الحلة ، كما قاله الذهبي في (المشبه) ص ٢٥١ . وذكر ياقوت أن السب كورة من سواد الكوفة ، وهما سيان : الأعلى والأفضل .
(٤) السبيئ : نسبة إلى سبن ، وهو موضع ذكره ياقوت ولم يعبه ، وقال نقلا عن الخازمي : إنه الذي تنسب إليه الثياب السبيئة ، وهي ضرب من ثياب الكنان أغلظ ما يكون .

(٥) السبيئ : نسبة إلى سبنة ، وهي بلدة من قواعد بلاد المغرب على البربر تقابل جزيرة الأندلس .
(٦) لم ترد هذه التكلفة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (مشبه النسبة) ص ٣٨ إذ بدونها يفيد الكلام عطف حماد بن زيد الآتي بعد علي إبراهيم بن الحجاج ، وليس كذلك .

حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ [وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ؛ وَعَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ السَّامِيُّ ، وَعَمْرُؤُ بْنُ مُوسَى السَّامِيُّ
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ الْهَرَوِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ حَجْرٍ ، وَبِشْرُ بْنُ حَجْرٍ ^(٢) .

(وَالسَّجَرِيُّ) (وَالسَّحْرِيُّ) (وَالشَّجَرِيُّ)

- فَأَمَّا السَّجَرِيُّ - بفتح السين المهملة ، وبالجمم والزاي المعجمة ، فعدد كبير
يُنْسَبُونَ إِلَى سَجِسْتَانَ ؛ وَأَمَّا السَّحْرِيُّ بِكسر السين ، وبالحاء والراء المهملات ، فهو
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّحْرِيُّ ؛ وَأَمَّا الشَّجَرِيُّ بالشين المعجمة والجمم والراء المهملة
فَأَبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى الشَّجَرِيُّ ^(٦) .

(وَالشَّيْبَانِيُّ) (وَالسَّيْبَانِيُّ) (وَالسَّيْنَانِيُّ)

- أَمَّا الشَّيْبَانِيُّ ، فَنَسَبٌ مَعْرُوفٌ ؛ وَأَمَّا السَّيْبَانِيُّ بالسین المهملة ، تليها ياء مثناة
من تحتها وباء موحدة ، فهو يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدِ الرَّمْلِيِّ ^(٨) ؛

(١) في الأصل : « ابن علي » وقوله : « ابن » زيادة من النسخ ، والصواب حذفها ، راجع (مشتبه

النسبة) ص ٣٨ (أنساب السمعاني) ورقة ٢٨٧

(٢) كذا في الأصل ؛ وشرح القاموس مادة « سوم » وأنساب السمعاني ؛ والذي في مشتبه النسبة :

« ابن الحسين » ؛ وهو تحريف .

- (٣) في الأصل : « وبشير » بزيادة الياء ؛ وما أثبتناه عن مشتبه النسبة والإكمال المحفوظة منه
نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح .

(٤) في القاموس مادة « سيجز » أنه بفتح السين وكسرهما .

(٥) سجستان : إقليم بين خراسان والسند وكرمان ؛ واسم قصبته « زريج » المشتبه في أسماء الرجال

ص ٢٥٨ طبع ليدن . وفي معجم البلدان أنه جنوبي هراة بينه وبين هراة عشرة أيام .

- (٦) قال صاحب التاج مادة « سحر » : « لا أدري هذه النسبة إلى أي شيء ، ولم يبينوه » .

(٧) الشجرى : نسبة إلى الشجرة ، وهي قرية بالمدينة ، كما في لب الباب ص ١٥٠ . وفي معجم البلدان
أنها هي الشجرة التي ولدت عندها أسماء بنت أبي بكر بنى الخليفة ؛ وذكر أن إبراهيم بن يحيى المذكورها
ينسب إليها .

(٨) السيباني : نسبة إلى سيبان ، وهو بطن من حير ، كما في أنساب السمعاني ورقة ٣٢١

وأما السَّيْنَانِيَّ بِكسر السين المهملة ، تليها ياء مثناة من تحتها ونون ، فهو الفضلُ بنُ موسى السَّيْنَانِيَّ ، يُنسَب إلى قرية من قرى مَرَوَ .

(والسَّبَخِيَّ) (والسَّنْجِيَّ) (والسَّبْحِيَّ) (والشَّيْخِيَّ)^(١)

أما السَّبَخِيَّ بالباء الموحدة وإخلاء المعجمة ، فهو فرقدُ بنُ يعقوبَ السَّبَخِيَّ العابد ، وأما السَّنْجِيَّ بالنون والجيم ، فهو أبو داودَ سليمانُ بنُ معبد السَّنْجِيَّ ، حُرَّاسَانِيَّ ؛ وأما السَّبْحِيَّ بضم السين المهملة ، وإخلاء المهملة ، قبلها باء موحدة ، فهو أبو بكر السَّبْحِيَّ ؛ وأما الشَّيْخِيَّ ، فجماعة نعرفهم من الأمراء يقال لهم : الشَّيْخِيَّة ؛ ويصلح أن يضاف إلى هذه الترجمة السَّبْحِيَّ والشَّيْخِيَّ .

(والشَّعْبِيَّ) (والشُّعْبِيَّ) [والشُّغْبِيَّ]^(٧)

فالشَّعْبِيَّ بفح السين المعجمة ، هو عامرُ بنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيَّ ؛ وأما الشُّعْبِيَّ بضمها ، فهو معاويةُ بنُ حفص الشُّعْبِيَّ ؛ وأما الشُّغْبِيَّ بالشين والغين المعجمة

(١) لم ترد هذه النسبة في كتاب مشبه النسبة الذي نقل عنه المؤلف هذه النسب .

(٢) السَّبْحِيَّ : نسبة إلى السبحة : موضع بالبصرة .

(٣) السَّنْجِيَّ بِكسر السين : نسبة إلى سنج ، وهي قرية بمرور .

(٤) «السَّبْحِيَّ» : نسبة إلى السبح التي يسبح بها .

(٥) السَّبْحِيَّ بفتح السين : نسبة إلى سبج ، وهو ماء بأقصى الجامة ، ونسبة إلى سبج الغمر ، وهو بالجامة أيضا (مشبه الذهبي) ص ٢٥٥ .

(٦) الشَّيْخِيَّ بِكسر الشين : نسبة إلى شيحة ، وهي قرية من قرى حلب (مشبه الذهبي ص ٢٥٥) .

(٧) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والتفصيل الآتي بعد يقتضي إثباتها انظر السطر الحادي عشر من هذه الصفحة .

(٨) الشَّيْخِيَّ : نسبة إلى شعب ، وهو بطن من همدان ؛ وقال ابن الأثير : « من حير » انظر (لب اللباب) . وقال ابن سعد في (الطبقات ج ٦ ص ١٧١) في الكلام على عامر الشعبي : « هو من حير ، وعداده في همدان » .

(٩) الشَّيْخِيَّ : نسبة إلى شعب بضم الشين ، وهو اسم لأحد أجداده ، كما يستفاد من (مشبه الذهبي) .

فهو زكريّا بن عيسى الشَّعْبِيّ، منسوب إلى شَعْبٍ : منهلٌ بين طريق مصر والشَّام .

(والشَّعْبِيّ) (والشَّعْبِيّ)

فالشَّعْبِيّ : نسبة إلى شُعْبٍ بلعبر من بني تميم ؛ وأمّا الشَّعْبِيّ، فنسبة إلى من أسَّسه شعيب .

(والشَّيْ) (والشَّيْ) (والشَّيْ) (والشَّيْ)

[فأمّا الشَّيْ بالشين المعجمة والنون ، فَعِدَّةٌ ، منهم عُقْبَةُ بْنُ خَالِدِ الشَّيْ البَصْرِيّ ، عن الحسن البَصْرِيّ ، رَوَى عنه مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ، والعبَّاسُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ طَلْقِ الْعَبْدِيِّ الشَّيْ ؛ وأمّا الشَّيْ] ، فهو مُحَمَّدُ بْنُ هَلَالِ بْنِ بِلَالِ الشَّيْ ؛ وأمّا الشَّيْ بالنون ، فهو الحافظُ ابْنُ الشَّيْ الدِّيَنَوْرِيّ ؛ وأمّا البَّيْسِيّ ، فهو أَبُو عَجَّيْنِ تَوْبَةَ بْنِ بَيْرِ قَاضِي مِصْرَ ، بطنٌ من حَمِيرٍ يقال لهم : «البَّيْسِيَّون» .

(١) في (لب الباب) ص ١٥٣ أنه واد خلف وادى القرى . وفي معجم البلدان « أنه ضيعة خلف وادى القرى كانت للزهرى » ، وبها غيره .

(٢) الإضافة في هذه العبارة بمعنى « من » ، أى شعيت من بلعبر ، بمعنى أنه بطن من هذه القبيلة .

(٣) لم ترد هذه التكملة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب مشتببه النسبة ص ٢٤ اذ السياق يقتضى إثباتها لأمرين : أولها أن ما بعدها من الكلام لا يستقيم مع ما قبلها بدون إثباتها ، كما لا يخفى ؛ ثانيها أننا لا نرى وجها لأن يغفل المؤلف الكلام عن هذه النسبة دون ما بعدها من النسب الثلاث . والشئ بالنون : نسبة إلى شَرٍّ ، وهو بطن من عبد القيس .

(٤) لم يرد قوله : « ابن بلال » في كتاب مشتببه النسبة ، وإنما ورد في الأصل هنا وفي المشتببه

في أسماء الرجال ص ٢٨٠ وأنساب السمعاني .

(٥) الشئ : نسبة إلى الشب المعروف الذى يدين به الجلد .

(٦) يريد بآل السن : أباً يكر أحد بن محمد بن إسحاق . (مشتببه الذهبي ص ٢٧٨)

(٧) « بطن » بالرفع ، خبر مبتدأ محذوف معلوم من السياق ، أى المنسوب إليهم بطن الخ .

(والضَّيِّ) (والضَّيِّ)

فالضَّيِّ : نسبة إلى «ضَبَّة»^(١) ؛ وأما الضَّيِّ بالنون وكسر الصاد ، فهو أبو يزيد الضَّيِّ^(٢) ، يروى عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم .

(والضَّرَّارِ) (والضَّرَّارِ)^(٣)

فأما الضَّرَّارِ ، فهو محمد بن عبد الله الضَّرَّارِ ، يروى عن عطاء بن أبي رباح ؛ وأما الضَّرَّارِ بكسر الصاد المعجمة ، فهو محمد بن إسماعيل الضَّرَّارِ^(٤) ؛ وأما الضَّرَّارِ بفتح الصاد المهملة والراء المهملة المشددة ، فابو القاسم بكر بن الفضل بن موسى النعالي الضَّرَّارِ : نسبة إلى صنعة النعال الصَّرارة^(٥) .

(والصَّائِغ) (والصَّائِغ)

فالصَّائِغ : نسبة إلى صنعة الصَّيَاغة ؛ والصَّائِغ ، هو عثمان بن بلج الصَّائِغ^(٦) .

(١) ضَبَّة ، هو ابن أذ بن طابجة بن إلياس بن مضر (مشبه الذهبي) ص ٣١٢ .

(٢) الضَّيِّ : نسبة إلى بني ضبة ، وهم خمس قبائل : فتي قضاعة ضبة بن سعد هذيم ، وفي عذرة ضبة ابن عبد ، وفي هذيل ضبة بن عمرو ، وفي أسد ضبة بن الحلاف ، وفي الأزد ضبة بن فلان (مشبه الذهبي ص ٣١٢) .

(٣) كان الأنسب فيما يظهر لنا تقديم «الضَّرَّارِ» بالصاد المهملة وتشديد الراء على «الضَّرَّارِ» بالصاد المعجمة ، أي جعل هذه النسبة تالية «للضَّرَّارِ» بكسر الصاد ، وهي النسبة الأولى ، وذلك لأخفافهما في جميع الحروف .

(٤) الضَّرَّارِ : نسبة إلى صرار بكسر الصاد ، وهو موضع بالمدينة .

(٥) الضَّرَّارِ : نسبة إلى جد من أجداده يسمى ضرارا .

(٦) الصَّرارة ، أي التي لها صرير وصوت عند المشي .

(٧) في الاصل : « بلج » بالخاء المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا (انظر مشبه الذهبي)

(والصَّغْدَى) (والصُّغْدَى)

فالصَّغْدَى، هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ الصَّغْدَى^(١)؛ وَأَمَّا الصُّغْدَى بِضَمِّ الصَّادِ
المهملة وتسكين الغين المعجمة، فهو أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّغْدَى^(٢)، وَإِسْحَاقُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَنْصُورٍ الصُّغْدَى^(٣)؛ أَرَاهَا نِسْبَةً إِلَى الصَّغْدِ بِسَمَرْقَنْدَ، وَهُوَ أَحَدُ مَتَزَهَاتِ
الدُّنْيَا الْأَرْبَعَةِ^(٤).

(وَالصَّبَّاحَى) (وَالصَّبَّاحَى)

فَالصَّبَّاحَى بِضَمِّ الصَّادِ، هُوَ أَبُو خَيْرَةَ الصَّبَّاحَى^(٥)، لَهُ حُجْبَةٌ؛ وَأَمَّا الصَّبَّاحَى
بِفَتْحِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، فَهُوَ يُزَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الصَّبَّاحَى^(٦)، يَرُوى عَنْ مَالِكِ
ابْنِ أَنَسٍ حَدِيثَيْنِ.

(وَالطَّبَّيْ) (وَالطَّبَّيْ) (وَالطَّبَّيْ) (وَالطَّبَّيْ)

- (١) الصغدي : نسبة إلى صعدة، وهي بليدة بالجن، كما قاله الذهبي في المشتهر ص ٣١٤ .
- (٢) ورد إسحاق بن إبراهيم في الأصل هنا وفي تبصير المنتبه ؛ ولم يرد في مشتهر النسبة المنقولة عنه
هذه النسب ولا في المشتهر في أسماء الرجال للذهبي ؛ والذي ورد في هذين الكتابين هو والده إبراهيم
ابن منصور .
- (٣) الصغد : كورة قصبتها سمرقند ، وهي قرى متصلة خلال الأشجار والبساتين من سمرقند إلى
قريب من بخارى ؛ ومساحتها ستة وثلاثون فرسخا في ستة وأربعين (ياقوت) .
- (٤) هذه المتزهات الأربع هي غوطة دمشق ، ونهر الأبله ، وصغد سمرقند ، وشعب بؤان (ياقوت) .
- (٥) ضبط هذا الاسم في القاموس مادة «خير» بكسر الخاء ضبطا بالقلم ؛ ونص شارحه على ذلك أيضا
ثم ذكر أنه في التبصير ففتحها ؛ ولهذا ضبطناه بالوجهين .
- (٦) الصباحى : نسبة إلى بخت صباح بن لكيز، وهم بطن من عبد القيس «مستدرك التاج مادة صبح»
وتبصير المنتبه .
- (٧) الصباحى : نسبة إلى الصباح ، وهو بطن من سهم .

فالطَّبَّيَّ بالطاء والياء المعجمة باثنتين من تحتها وياء موحدة ، هو أحمد بن إسحاق بن نِيَّاب الطَّبَّيَّ^(١) وأما الطَّبَّيَّ بالياء المثناة من أسفل والنون ، فهو عبد الله ابنُ الهَيْمِ الطَّبَّيَّ^(٢) وأما الطَّبَّيَّ بالباء الموحدة والنون ، فنسبة إلى مدينة بالمغرب منها على بن منصور الطَّبَّيَّ^(٣) ، وغيره ؛ وأما الطَّبَّيَّ ، فنسبة إلى الطَّبَّية : بلد بإقليم الغريبة بمصر ، وبلد بالشرقية ، وقرية بالسوداء من الشام تُسمى « طيبة الاسم »^(٤) وهذه النسبة إلى الطَّبَّية لم يذكرها عبدُ الغنى .

(والعابدِيَّ) (والعائِدِيَّ)^(٥)

فالعابدِيَّ بالياء الموحدة والدال المهملة : نسبة إلى عابد بن عمرو بن مخزوم منهم عبد الله بن المسيَّب القرشيُّ العابدِيَّ ، وعبدُ الله بنُ عمرانَ العابدِيَّ صاحبُ سفيانَ بن عيينة ؛ « وأما العائدِيَّ » فهم من ولد عائِد بن عمرو بن مخزوم ، فقد

(١١٦)

(١) لم نجد في راجعنا من الكتب نصا على ضبط هذا الاسم ، وإنما ضبطناه بكسر النون تبعاً لضبطه في الإكمال بالقلم لا بالعبارة .

(٢) الطَّبَّيَّ : نسبة إلى طيب ، وهي بلدة بين واسط وكور الأهواز (أسباب السمعاني ورقة ٢٧٥)

(٣) الطَّبَّيَّ : نسبة إلى بيع الطين المسالط الذي يؤكل ، وإلى بلدة بين القراما وتيس من أرض مصر

يقال لها : « طيبة » .

(٤) هذه المدينة هي طيبة ؛ قال ياقوت : هي بلدة في طرف إفريقية مما يلي المغرب على شفة الزاب .

(٥) هذا البلد هو المعروف الآن (بأم رواد) تاج العروس مادة (طلب) .

(٦) السوداء : من كور حمص (ياقوت) .

(٧) لم يذكر ياقوت ولا البكري في كتابهما اسم هذه القرية ، كما أنه لم يرد في تاج العروس أيضاً .

(٨) لم نجد في لدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء من ذكر « العائدِيَّ » بالدال المهملة ؛ والذي يظهر لنا أن الصواب إسقاطها ، وسنوضح وجه ذلك في الحاشية الآتية بعد هذه ، فانظرها .

(٩) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين ؛ وهو يخالف لما وجدناه في لدينا من الكتب الكثيرة المؤلفة في النسب والأسماء ؛ والذي ورد في هذه الكتب هو عابد بالباء الموحدة ابن عمرو بن مخزوم المتقدم ذكره ، وعائد بالدال المعجمة ابن عمران بن مخزوم المذكور بعد ؛ ولم نجد عائداً =

اجتمع في مخزوم عابده وعائده» ؛ وأما العائذيون بالذال المعجمة ، فهم من ولد عمران ابن مخزوم أيضا .

(والقنبي) (والقنبي)

- فأما القنبي بالياء المثناة من تحتها والنون ، فجاعة ، منهم عبد الله بن نعيم القنبي^(١) وغيره ؛ وأما القنبي بضم القاف وفتح التاء المثناة من فوقها وبالياء الموحدة ، فهلال^(٢) ابن العلاء ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة ؛ وأضاف عبد الغني إلى هذه الترجمة العنبي^(٣) ، وهو محمد بن عبيد الله العنبي^(٣) الأخباري .

(والعوفي) (والعوفي)

- أما بالقاف ، فهو أبو نصر منذر بن مالك العوفي^(٤) صاحب أبي سعيد الخدري ، ومحمد بن سنان العوفي ؛ وأما العوفي^(٥) بالفاء ، فهو عطية العوفي ، وأحمد ابن إبراهيم العوفي .

== بالذال المهملة ابن عمرو بن مخزوم الذي ذكره المؤلف هنا ؛ وإذن فالصواب حذف هذه النسبة ، ووضع قوله : « فقد اجتمع في مخزوم عابده وعائده » — بالذال المعجمة لا بالمهملة كما في الأصل — في الكلام على العائذ الآتي بعد انظر مشتبه النسبة ص ٥٥ والمشتبه في أسماء الرجال ص ٣٣١ ولب الباب ص ١٧٣ وأنساب السمعاني والإكمال ، وضرها من الكتب .

١٥

(١) القنبي : نسبة إلى قين ، وهي قبيلة من قضاة .

(٢) في أنساب السمعاني ورقة ٣ ٤ « العلاء بن هلال » عكس ما هنا وعكس ما في كتاب مشتبه النسبة ؛ وهذا منسوب إلى قتيبة ، وهو بطن من باهلة (أنساب السمعاني) ؛ وأما الذي بعده فالنسبة فيه إلى جدّه قتيبة .

(٣) في الأصل : « العيني » . بالياء المثناة التحتية والنون في كلا الموضعين ؛ وهو تصحيف صواب ما أثبتنا ، انظر مشتبه النسبة ص ٤٦

٢٠

(٤) العوفي : نسبة إلى العوفة بالتحريك ، وهو بطن من عبد القيس .

(٥) هذه النسبة في بعض الأسماء إلى عبد الرحمن بن عوف ؛ وفي أسماء أخرى إلى عوف بن سمد وهو بطن من قيس عيلان .

(والْعَتَقُ) (وَالْعَتَقِيُّ)

فَالْعَتَقُ بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِهَا وَبِالْقَافِ، هُوَ الْحَارِثُ
ابْنُ سَعِيدِ الْعَتَقِيِّ^(١)، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَتَقِيُّ الْمَقْرِيُّ^(٢)، لَهُ تَارِيخٌ
فِي الْمَغَارِبَةِ؛ وَأَمَّا الْعَتَقِيُّ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَّى مِنْ تَحْتِهَا وَالْفَاءُ، فَالْنَسَبَةُ فِيهَا
إِلَى (عَتِيفَةَ) : قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مِصْرَ بِقَرْبِ بَلْبِيسَ مَدِينَةِ الشَّرْقِيَّةِ، مِنْهَا الْحُسَيْنُ بْنُ^(٣)
إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ الْعَتَقِيِّ.

(وَالْعُودِيُّ) (وَالْعُودِيُّ) ... (٤)

(وَالْعُمَرِيُّ) (وَالْعُمَرِيُّ) ... (٥)

(١) العتق : نسبة إلى العتقاء، وهم جماع فيهم من جرح حير ومن سعد العشيرة ومن كثانة مضر
ومن غيرهم (القاموس) . ١٠

(٢) كذا في مشتهر النسبة ص ٤٨ والمشتبه في أسماء الرجال ص ٣٤٨ وأنساب السمعاني ورقة
٣٨٣ ؛ والذي في الأصل : «ابن سعيد» ؛ وهو خلاف الصواب إذ لم تجده فيما لدينا من المطاوعة .
(٣) الذي في مشتهر النسبة «عمرو بن إدريس» ، ولم يرد فيه الحسين بن إدريس ؛ والحسين وعمرو
أخوان ، وقد أوردهما الذهبي في المشتهر ص ٣٤٨

(٤) لم يرد في الأصل تفصيل لطائفتي النسبتين ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشتهر النسبة ص ٤٨ ؛ فذكر
في «العودي» بالبدال المهمل محمد بن أحمد بن هارون العودي ، ومحمد بن عمر العودي . وذكر في العودي بالبدال
المعجمة أبا إدريس العودي ، وعبد الصمد بن حبيب العودي ، وحسين بن ذكوان العودي . ولم تثبت
شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربيين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية
رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي من أن حذف هذا التفصيل قد تكرر في مواضع كثيرة من هذا
الباب تكرر يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا ، لأنه سقط من النسخ . ولم يرد في لب الباب
ولا في أنساب السمعاني وجه النسبة في العودي بالعين المضمومة والبدال المهمل ؛ وأما العودي بالعين المفتوحة
والبدال المعجمة ، فنسبة إلى عوذ بن سود ، وهو بطن من الأزد . ١٥

(٥) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث كالتسبين اللتين قبلها والنسب التي بعدها ؛ وقد زاد
صاحب مشتهر النسبة ص ٥٠ على ذلك : (العمرى) بالقف ، وذكر في النسبة الأولى — وهي «العمرى»
بضم أوله — أنهم كثير ، منهم ولد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، إلى آخر ما قال ، وذكر في العمرى = ٢٥

(١)

(والعبادي) (والعبادي) (والعبادي) ...

(والعبدى) (والعبدى) ...

(والعبدى) (والعبدى) (والعبدى)

فأما العبدى، فنسبة إلى عبس، منهم جماعة من الصحابة؛ وأما العبدى بالنون

- ٥ فجاعة، منهم عمار بن ياسر، وأما العبدى، فجاعة كثيرة، منهم أمية بن بسطام
وحماد بن عيسى .

== بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى النسبة الثانية — جعفر بن عون بن عمرو بن حريث، نسب إلى عمرو بن حريث، وغيره من الأسماء . وذكر فى الغمرى بفتح النون المعجمة وسكون الميم — وهى الثالثة — اسماعيل ابن طنج الغمرى، وغيره . وذكر أيضا أن الغمرى : نسبة إلى بطن من غافق .

- ١٠ (١) لم يرد فى الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث كالنسب التى قبلها ؛ وقد أورد صاحب مشته النسبة ص ١٥ النسبتين الأولين ، ولم يورد النسبة الأخيرة ، وذكر فى النسبة الأولى — وهى العبادى بكسر الهمزة — سليمان بن أبى صالح مولى الحصين بن عبد الرحمن التجبى ، ثم العبادى ؛ وذكر أن العباد بكسر الهمزة : بطن من تجبى . وذكر فى العبادى بضم الهمزة عبد الله بن محمد العبادى أ ه والنسبة فى العبادى بضم أوله قد تكون إلى عباد بن ضبيعة ، وتكون إلى عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه ، كما فى (لب الباب) ؛ وأما العبادى بفتح أوله وتشديد ثانيه — وهى النسبة الثالثة التى لم يذكرها عبد الغنى — فقد أوردتها الذهبى فى المشتبه ص ٣٣٣ ، وقال : العبادى من فقهاء الشافعية أبو عاصم محمد بن أحمد الحرورى ، والملقب بـ «أردشير العبادى الواعظ» ه والنسبة فى هذه الأخيرة الى سنج عباد ، وهى قرية بمرو ، وإلى جده يسمى عبادا :

- (٢) لم يرد فى الأصل تفصيل لهاتين النسبتين كالنسب السابقة ؛ وقد زاد فى مشته النسبة عليهما نسبة ثالثة وهى «القيدى» بالقاف الموحدة ، وذكر فى النسبة الأولى — وهى «العبدى» بالباء الموحدة والذال المهملة — معبد بن قيس العبدى ، له صحبة ، وعبد الله بن جابر العبدى ، وغيرهما ؛ وذكر فى العبدى ٢٠ بالياء المثناة والذال المعجمة محمد بن سليمان العبدى ، ويكنى بـ «الأسود العبدى» ه والنسبة فى «العبدى» إلى عبد القيس ، وهو بطن من دبيعة بن نزار ؛ وفى «العبدى» الى عبد الله بن سعد العبدى من مذحج (لب الباب) ص ١٧٥ فى النسبة الأولى و ١٨٤ فى النسبة الثانية .

(٣) العبدى : نسبة إلى عنس ، وهو حى من مذحج .

- (٤) العبدى : نسبة إلى عاش بن مالك ، وهو بطن من تميم الله بن ثعلبة ؛ ويقال فيه «العائنى» ٢٥ المشتبه فى أسماء الرجال للذهبي ص ٣٤٠

(١)
(والقيسي) (١)
(والقيسي)

فالقيسي : نسبة إلى قيس ؛ والقيسي بالفاء والشين : نسبة إلى قرية من قرى

مصر يقال لها : فيشة .

(٣) (والعرق) (٣)
(والعرق) (٤)

فالعرق ، هو أبو عبد الله العرق المجازي ؛ والعرق ، هو عروة بن مروان الرقي

العرق « والعرق » : نسبة إلى (عرقه) ، من عمل طرابلس الشام ، لم يذكرها
عبد الغنى » .

(١) كذا ورد في الأصل هاتان النسبتان ضمن النسب التي أولها عين مهملة أو عين معجمة ، وكان
الأنسب ذكرهما ضمن النسب الآتية التي أولها فاء أو قاف ، كما يقتضيه ترتيب النسب بحسب ترتيب الحروف .

(٢) يريد بقيس : قيس عيلان ؛ أو قيس : بطن من بكر بن وائل ، أو بطن من النخع .

(٣) في الأصل : « والعرق » بالواو والقاف ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه التفصيل
الآتي بعد ، وأيضاً فقد تقدم الكلام على العرق في ص ٢٠٠ من هذا السفر .

(٤) كذا وردت هذه النسبة في الأصل مضبوطة بفتح العين وسكون الراء ضبطاً بالقلم ؛ و يظهر لنا أن
الصواب إسقاطها لأمرين : أولهما أننا لم نجد لها في أيدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء
كشبه النسبة وأنساب السمعاني ولب الباب والمشتبه في أسماء الرجال وتبصير المنتبه ، وغيرها من الكتب ؛
ثانيهما أن اليان الذي سيذكره المؤلف بعد هذه النسبة مخالف للصواب ، إذ الصواب جعله بياناً للنسبة التي
قبلها وهي « العرق » بكسر أوله وسكون ثانيه ، كما يتبين ذلك مما سنوضحه بعد في الحاشية رقم ٧ من هذه الصفحة .
ولا يتوهم أن في هذه النسبة تصحيحاً من النسخ ، إذ اليان الآتي بعد في السطر السادس من هذه الصفحة
يمنع من توهم التصحيح .

(٥) العرق : نسبة إلى عروة بالتحريك ، لأن أبا عبد الله المذكور — واسمه زقل — كان
يزنلها . (المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٥٧) .

(٦) كذا وردت هذه الكلمة في الأصل ومشتبه النسبة ص ٥٦ ولم نجد في غير هذين الكتابين
قال في عروة بن مروان هذا : « الرقي » انظر مشتبه الذهبي ص ٣٥٨ وأنساب السمعاني ورقة ٣٨٨
ومعجم البلدان في الكلام على (عروة) بكسر العين .

(٧) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين في بيان النسبة الثالثة التي لم يذكرها
عبد الغنى في كتابه ؛ وهو خلاف الصواب ، إذ العروة التي من أعمال طرابلس إنما هي بكسر العين وسكون الراء =

(والْعُبْرِيّ) (وَالْعَزْرِيّ) (وَالْعَتْرِيّ) ^(١)

فأما الْعُبْرِيّ بالعين المعجمة المضمومة والباء المفتوحة بوحدة والراء المهملة فهم كثير، من بنى غُبْرَ، منهم عَبَادُ بْنُ شَرْحِيلَ، وَعَبَادُ بْنُ قَيْصَةَ؛ وأما الْعَزْرِيّ بالعين المهملة والنون والزاي، فنسبة إلى عَتْرَة: حَيٌّ مِنْ رَبِيعَةَ؛ وأما الْعَتْرِيّ ^(٢) بفتح العين وسكون النون وكسر الزاي، فمنهم عامرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَتْرِيّ؛ وعَتْرُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ نَزَارٍ.

(وَالْقَرَارِيّ) (وَالْقَرَارِيّ)

فَالْقَرَارِيّ: نسبة إلى بَنِي قَرَارَةَ؛ وَالْقَرَارِيّ بالقاف والراء المهملة المكسرة، قليل منهم أَبُو الْأَسَدِ سَهْلُ الْقَرَارِيّ؛ وَقَرَارٌ: قَبِيلَةٌ ^(٣).

- ١٠ = واليا ينسب عروة بن مروان السابق ذكره في النسبة الثانية: وهي العرق بكسر فسكون انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٥٨ والقاموس وشرحه مادة «عرق» وأنساب السمعاني ورقة ٣٨٨ ومعجم البلدان في الكلام على (عرق) بكسر العين، وغير ذلك من الكتب؛ وأذن فالصواب جعل هذه العبارة من تحت الكلام على النسبة السابقة، لا أن تجعل بياناً للنسبة الثالثة التي لم يذكرها عبد الغني. وأما النسبة الثالثة التي زادها المؤلف على عبد الغني، وهي (العرق) بفتح فسكون كما هو مضبوط في الأصل ضبطاً بالقلم، فإننا لم نجد فيها لدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء من أوردها، كما سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٢٠٣
- ١٥ من هذا السفر؛ وقد أورد ياقوت في معجمه «العرق» بفتح فسكون، اسم بلدة من نواحي الروم؛ غير أننا لم نجد فيها راجعاً من الكتب من أنسب إليها.

(١) كان الأنساب تقديم (العزري) بفتح فسكون على (العري)، أي جعله تالياً (للعزري) بفتح أوله وثانيه، وذلك لاختلافهما في جميع الحروف، وكما هو صنيع الذهبي أيضاً في المشتبه ص ٣٧٧

- (٢) بنو غبر، هم بطن من يشكر.
- (٣) العزري في بعض الأسماء: نسبة إلى عزير بن جشم، وفي بعضها إلى عترة بن الحارث من هذيل وفي أسماء أخرى إلى عزير بن معاذ من هوازن انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٧٨.
- (٤) في لب الباب أن هذه القبيلة من بكر.

(والقلاس) (١١)

فالقلاس بالقاء، هو أبو حفص عمرو بن علي الصيرفي القلاس؛ والقلاس بالقاف والسين المهملة، هو أبو بكر محمد بن هارون القلاس.

(والفتيان) (١٢)

فالقفتيان بالقاف : جماعة، منهم عياش بن عباس القفتيان، وأبو معاوية المفضل بن فضالة بن عبيد القفتيان قاضي مصر؛ وأما الفتيان بالقاء، فبطن من بجيلة الكوفة، منهم رفاعه بن عاصم.

(والقباني) (١٣) (والقناني) (١٤) (والقناني) (١٥)

(١) في الأصل : « والقلاش » بالثين المعجمة ؛ وهو تصحيف صواب ما أثبتنا ، كما في مشته النسبة ص ٦٠ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١١ وتصيير المتن .

(٢) عبارة الأصل : « والثنين المعجمة » ؛ وهو خطأ صواب ما أثبتنا انظر مشته النسبة ص ٦٠ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١١ وتصيير المتن ومستدرك التاج مادة « قلس » وغير ذلك من الكتب المولفة في النسب والأسماء .

(٣) القتاني : نسبة إلى قناب بكسر القاف ابن ردمان ، وهو بطن من ذى رعين (المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٩٨) .

(٤) « فطن » ، أى فالنسب اليهم بطن الخ لحذف المبتدأ العلميه من سياق الكلام ؛ واسم هذا البطن « قتيان » ، كما في مشته النسبة ؛ وفي القاموس وشرحه مادة (قتي) : « القتيان » زيادة « ال » ومع بنو قتيان بن معاوية بن زيد بن النوث .

(٥) كذا في الأصل ومشته النسبة ص ٦٠ وأنساب السمعاني ورقة ٤١٩ ؛ والذي في تاج العروس مادة « قتي » : « أبو عاصم » .

(٦) الصواب إسقاط هذه النسبة لتكررها مع النسبة الرابعة ، كما هو ظاهر ، وقد سرى ذلك إلى المؤلف من توهمه أن النسبة الرابعة إنما هي بكسر القاف ، وهذه بفتحها وهو خلاف الصواب ، كما سننبه على ذلك في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ من هذا السفر ، فانظرها .

فالقَبَائِي بضم القاف : نسبة لمن سكن قباء ^(١) ، وأما القَبَائِي بضم القاف أيضا ^(٢) وبالنون ، فهو [أبو] إسحاق [إبراهيم بن أحمد] بن علي ^(٣) القَبَائِي الكاتب ؛ وأما القِيَانِي ^(٤) بكسر القاف وبالياء المثناة من تحتها والنون ^(٥) ، فهو عبدُوس بن المعلِّ القِيَانِي ^(٦) والقِيَانِيَة ، بطنٌ من غافق ؛ وأما القَبَائِي بفتح القاف وبالياء الموحدة والنون ، فهو على ^(٧)

- (١) في الأصل : « الى من سكن » ؛ وهو غير مستقيم ، اذ ليس القَبَائِي نسبة الى من سكن قباء وانما هي نسبة الى قباء نفسها ، كما لا يخفى ؛ واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « الى » ، ومعنى أنها نسبة لمن سكن إلخ أن هذه النسبة تقال له ، وتختص به ، فعنى اللام هنا الاختصاص ، وسيأتي التنبية على مثل ذلك أيضا في موضعين آخرين أثبتنا فيهما اللام مكان « الى » . عبارة مشتبه بالنسبة : « الى سكني قباء » ؛ وهي أظهر .
- (٢) قباء بالمد والتصر : قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة .
- (٣) هاتان التكتبان اللتان بين مربعين لم تردا في الأصل ، وقد أثبتناهما عن مشتبه النسبة ص ٥٧ إذ لا يستقيم الكلام بدون إثباتهما .
- (٤) قال الذهبي في المشتبه ص ٤١٦ : كأنه من قرية « قبا » بالسواد . وقال في لب الباب : إنه موضع بالهروان .
- (٥) ورد في الأصل بعد هذه الكلمة قوله : « علي بن الحسين القناني » ؛ وهو خطأ من الناسخ فإن علي بن الحسين هذا سيأتي ذكره في القَبَائِي بالقاف وبالياء المشددة والنون ، وهي النسبة الرابعة ؛ وانظر مشتبه النسبة ص ٥٧ ومشتبه الذهبي ص ٤١٥
- (٦) في مستدرك التاج مادة « قين » أنه بكسر القاف وفتحها .
- (٧) كذا في الأصل ومشتبه النسبة ص ٥٧ والذي في مستدرك التاج مادة « قين » أن أئمة النسب ذكروه بالنون ، والصواب فيه بالقاف . وأورده صاحب لب الباب بالقاف أيضا مكان النون .
- (٨) في الأصل : بكسر القاف ، وهو خلاف الصواب ، فقد نص الحافظ ابن حجر في التبصير على أنه بفتح القاف وتشديد الباء ، وانظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٤١٥ ؛ ولم نجد القَبَائِي بكسر القاف فيما لدينا من الكتب الكثيرة المولفة في النسب والأسماء ؛ واذا ثبت فهذه النسبة مكررة مع النسبة السادسة .

ابن الحسين القَبَّاني ؛ وأما القَبَّاني^(١) ، فنسبة لمن يكون من قبي من أعمال الديار المصرية ، على مرحلة من مدينة قُوص ، وأما القَبَّاني^(٢) ، فنسبة لمن يزن بالقَبَّان^(٣) والقَبَّاني^(٤) والقَبَّاني^(٥) لم يذكرهما عبد الغني رحمه الله .

(والقَبَّاني)

فأما القَبَّاني^(٦) ، فنسبة إلى قرياب من خراسان ؛ وأما القَبَّاني^(٧) بالقاف والنون فهو شريك بن سويد التَّجِيبِيُّ ثم القَبَّاني^(٨) ، من بني القرن .

(١) في الأصل : « إلى من يكون » ؛ وهو غير مستقيم ، إذ ليست هذه النسبة إلى من يكون من قبي ، وإنما هي إلى قبي قسما ، كما هو ظاهر ، واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « إلى » ، ومعنى قوله : « نسبة لمن يكون » إلخ أنها نسبة تقال له وتختص به ، فعنى اللام هنا الاختصاص .

(٢) قد سبق التنبيه في الحاشية رقم ٦ من صفحة ٢٠٥ والحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ على أن هذه النسبة الأخيرة مكررة مع النسبة الرابعة ، كما نبتنا أيضا على أن هذا الخطأ سرى إلى المؤلف من توجهه إلى النسبة الرابعة إنما هي بكسر القاف وهذه فتحتها ؛ فمعهما نسبتين ؛ وقد نبتنا في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ على أن ذلك خلاف الصواب ، إذ النسبة الرابعة إنما هي بفتح القاف وتشديد الباء أيضا تقالا عن التصير ومشتبه اللهي .

(٣) في الأصل : « إلى من يزن » ؛ وهو غير مستقيم ، إذ ليس القَبَّاني نسبة إلى من يزن بالقَبَّان وإنما هي نسبة إلى صناعة القَبَّان ، كما لا يخفى ؛ واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « إلى » ، ومعنى اللام هنا الاختصاص ، أي أن هذه النسبة تقال لمن يزن بالقَبَّان وتختص به ؛ وقد سبق التنبيه على مثل ذلك في موضعين آخرين أثبتنا فيهما اللام مكان « إلى » .

(٤) في الأصل : « والقَبَّاني » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يرشد إليه ماسبق في السطر الأول من هذه الصفحة .

(٥) قد ذكر عبد الغني « القَبَّاني » ، وهي النسبة الرابعة من هذه النسب الست ، غير أن المؤلف توهم أن القَبَّاني الوارد في كتاب عبد الغني مكسور القاف ؛ فذكرها أنَّ عبد الغني لم يذكر القَبَّاني بالفتح والتشديد ، وقد سبق التنبيه على خطأ هذا الهم في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ من هذا السفر ؛ واذن فهذه النسبة السادسة مكررة مع الرابعة .

(٦) يقال فيه : قرياب ، كما هنا ، وقارياب ، وقرياب (القاموس) .

(٧) في الأصل : « القَرنا » ب سقوط النون الأخيرة ؛ وهو خطأ من النسخ صوابه ما أثبتنا ، كما في مستدرک الناج مادة (قرن) ولب الباب ص ٢٠٦ وغيرهما من الكتب . وبنو قرنان : بطن من تميم .

(والقَرْنِيّ) (والقَرْنِيّ)

فأما القَرْنِيّ، فنسبة إلى بطن من مراد، منهم أُويس القَرْنِيّ، وأما القَرْنِيّ

فالحَكَمُ بْنُ سنان .

(١) (٢)

(والغَزِيّ) (والغَزِيّ)

فَالغَزِيّ: نسبة إلى مدينة غَزّة بالشَّام؛ «والغَزِيّ»: طائفة من الأكراد يسمّون

الغَزِيّة، لم يذكّرهم عبد الغنيّ .

(والقَرَوِيّ) (والقَرَوِيّ)

فَالقَرَوِيّ بالقاف: نسبة إلى القَبِروان من المغرب؛ والقَرَوِيّ بالفاء: هم رَهْطُ

أبي عَلَقَمَة عبيد الله بن محمد القَرَوِيّ^(٤) .

١٠ (١) كذا ورد في الأصل هاتان النسبتان ضمن النسب المبتهمة بقاء أو قاف، وكان الأنساب ذكرهما ضمن النسب السابقة المبتهمة بفنن معجمة، كما يقتضى ذلك ترتيب النسب على الحروف .

(٢) كذا وردت هذه النسبة بالراء المهملة؛ ولعل صوابها «الغزى» بالعين المضمومة والزاي المعجمة المشددة، كاستين وجه ذلك في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة عند بيان هذه النسبة، فانظرها .

(٣) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين؛ ولعل صوابها «والغزى»: طائفة

من الأتراك يسمون الغزىة» بالعين المضمومة والزاي المعجمة المشددة مكان الراء في كلا الموضعين ووضع

لفظ «الأتراك»، مكان قوله «الأكراد»، ويرجح ذلك أننا لم نجد في راجعنا من الكتب من طوائف

الأكراد من يسمون الغزىة بالراء المهملة ولا ما يقرب في رسم الحروف من هذا اللفظ حتى يكون التصحيف

محتملا انظر الكلام على طوائف الكرد وقبائلهم في تاج العروس مادة (كرد)، والتنبيه والإشراف للسعودي

وتحاجب شرفناه في تاريخ الأكراد للأمرير شرف خان البديلى، وفيها من الكتب المؤلفة في تاريخ الكرد

وأيا فقد سألنا عن هذه الطائفة بعض من لم علم بذلك من الأكراد الموجودين بمصر، فذكروا أنهم لم

يعرفوا هذا الاسم في طوائفهم . أما الفز بالعين المضمومة والزاي المعجمة المشددة فقد ورد في الكتب التي

بين أيدينا أنهم جنس من الترك، انظر تاج العروس مادة «غز» وصبح الأعشى ج ١ ص ٣٦٦، وهم

الذين كان منهم ملوك السلاجقة .

(٤) ذكر السمعاني في الأنساب أن هذه النسبة إلى الجد الأعلى .

(وَالْقَبَابُ) (وَالْقَتَاتُ)

فَالْقَبَابُ بَيَّانٌ مُوَحَّدَتَيْنِ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فُورِكَ الْقَبَابِ^(١)
الْأَصْبَهَانِيّ ، وَقِيلَ فِيهِ : « الْقَتَات » ؛ وَالْقَتَاتُ بَتَائِنٌ مَثْنَتَيْنِ مِنْ فَوْقَهُمَا ، هُوَ
أَبُو يَحْيَى زَادَان ، رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْقَتَاتِ .

(وَالْفِطْرَى) (وَالْفِطْرَى)^(٢)

فَالْفِطْرَى بِالْقَافِ ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ [عَبْدِ] الْحَكَمِ ؛ وَالْفِطْرَى بِالْقَافِ ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ
مُوسَى ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ .

(وَالْقَوَصَى) (وَالْقَوَصَى)

فَالْقَوَصَى بضم القاف وتسكين الواو: نسبة لمن يكون من أهل مدينة (قوص)
من الديار المصرية ؛ وَالْقَوَصَى بفتح القاف والواو : نسبة لمن يكون من قرية
(القوصة) من إقليم مصر، من مَرَجِ بْنِ هُثَيْمٍ ، لَمْ يَذْكُرْهُمَا عَبْدُ الْغَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(وَالْكُشَانَى) (وَالْكُشَانَى)

(١) يستفاد من مستدرک التاج « مادة فورك » أن هذا الاسم بضم الفاء وفتحها ، إذ قال : « كفوفل » ؛
والفوفل تضم فاءه وتفتح ، كما في القاموس (مادة فوفل) ، وضبط هذا الاسم في مشتبّه الذهبي ص ١٤٤
بضم الفاء ضبطاً بالقلم لا بالنص .

(٢) هذه النسبة إما أن تكون إلى القطر بمعنى النحاس ، أو إلى القطر بمعنى نوع من البرود ؛ ولم يذكر
السماعاني في الأنساب واحداً من هذين المثنين ، كما أن الفطري بكسر القاف لم يرد في لب اللباب .
(٣) الفطري : نسبة إلى الفطرين ، وهم موالى بنى مخزوم ، كما في لب اللباب ؛ والذى في أنساب
السماعاني : « من بنى مخزوم » .

(٤) في الأصل : « ابن الحكم » بسقوط كلمة « عبد » وقد أثبتناها عن مشتبّه النسبة ص ٦٦
وأنساب السماعاني ورقة ٤٥٧ وغيرهما .

①

الأوّل بكسر الكاف وفتح السين المهملة، هو على بن حمزة الكشائي النحويّ
أحد القراء السبعة ؛ وأما الكشائي^(١) بضم الكاف والشين المعجمة والنون، فهو
محمد بن حاتم الكشائي النحويّ^(٢) .

(والكُليّ) (والكُليّ)

الأوّل : نسبة معروفة إلى كُليب ؛ والكُليّ بالنون ، هو محمد بن يعقوب^(٣)
الكُليّ من الشيعة .

(والكّاني) (والكّاني)

فالأوّل : نسبة إلى كانة ؛ والثاني بالياء المشددة، هو محمد بن الحسين الكّاني^(٤)
وأحمد بن عبد الواحد الكّاني، وغيرهما .

(والكرجي) (والكرجي) (والكرجي)

١٠

(١) يستفاد من (معجم البلدان) في الكلام على (كشانية) أن فتح الكاف أظهر من ضمها .

(٢) الكشائي : نسبة إلى (كشانية) بضم الكاف ، وهي قلعة بصغد سمرقند ، على يمين من بخارى
انظر (المشتبه في أسماء الرجال ص ٤٤٧) .

(٣) الكليّ : نسبة إلى (كلين) ، وهي قرية من قرى العراق ، كما في (المشتبه في أسماء الرجال ص ٤٤٨)

وضبط أسم هذه القرية في هذا الكتاب بكسر اللام وفتحها ضبطا بالقلم لا بالعبرة ؛ وأقتصر في لب الباب
على ذكر الكسرة ولم ينصّ يا قوت على ضبطه ، وذكر أن (كلين) هذه هي المرحلة الأولى من الرى لمن يريد
(خوار) على طريق الحاج .

(٤) هو كانة بن نزيمة بن مدركة ، وكانه أيضا بطن من كلب (مشتبه الذهبي ص ٤٣٩) .

فالكُرْجَى : نسبة إلى الكُرْج ^(١) ؛ [والكُرْجَى ^(٢) : نسبة إلى الكُرْج] محلة ببغداد ؛
والكُرْجَى : إلى الكُرْج ، طائفة من الأكراد أترك .

(واللهي) (واللهي)

فاللهي بفتح اللام : نسبة إلى أبي لُبّ ، وأما اللهبي بكسر اللام وسكون الهاء
فنسبة إلى قبيلة من الأزد .

(والمأزني) (والمأزبي)

فالمأزني : نسبة إلى مأزني أُنسئ سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس
عيلان بن مضر ، وغيره ؛ وأما المأزبي بالراء المهملة والباء الموحدة ، فهم جماعة من
مأرب باليمن ، إليها ينسب سد مأرب الذي كان يُبى بسبب سبيل العرم ، وسيأتي
ذكره إن شاء الله تعالى .

(١) (الكرج) بفتحين : مدينة بالجليل بين أصحان وحمضان ، وبلدة بالدينور أيضا (تاج العروس) .
(٢) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ واستقامة الكلام تقتضي إثباتها ، إذ بدونها تفيد عبارة الأصل
أن (الكرج) بالجم محلة ببغداد ، وليس كذلك ، كما نبتنا عليه في الحاشية التي قبل هذه ؛ والمحلة التي ببغداد
إنما هي (الكرج) بالخاء ، وكانت سوتا لبغداد ، وموضعها بين الصراة ونهر عيسى (ياقوت) .

(٣) عبادة الذهبي في المشنبه ص ٤٤٢ « من الموالى الأجناد » وذكر ياقوت أن الكرج يضم
الكاف : جبل من الناس نصارى كانوا يسكنون في جبال القبق وبلد السريز ، فتويت شوكتهم حتى ملكوا
مدينة نفليس ، ولهم ولاية تنسب إليهم وملك ولغة برأسها وشوكة وقوة وكثرة وعدد ؛ ثم ذكر بعد ذلك عنهم
أنهم صاروا في زمانه ملوكا لهم شوكة وعدة تملكوا بها البلاد حتى أخرجهم منها خوارزم شاه جلال الدين الخ.
وهذه النسبة لم يذكرها عبد الغني في (مشنبه النسبة) .

(٤) في الأصل : « حفصة » وفي حروفه قلب وتصحيف ، والصواب ما أثبتنا ، كما في (القاموس)
(ومشبه النسبة) ، وغيرهما .

(والتَّجَارِيّ) (والبَّحَارِيّ)

فالتَّجَارِيّ : نسبة إلى بنى التَّجَار من الأنصار ؛ والبَّحَارِيّ : نسبة إلى مدينة بَحَّارِي بما وراء النهر .

(والتَّاجِيّ) (والبَّاجِيّ) (والتَّاجِيّ)

- فالتَّاجِيّ بالنون : نسبة إلى بنى تاجية من سامة بن لُؤَيّ ؛ وأمّا البَّاجِيّ بالباء الموحدة ، فنسبة إلى (باجة) من مدن المغرب ؛ وأمّا التَّاجِيّ ، فجماعة من الأتراك يُنسبون إلى مواليمهم من لقبه تاج الدين .

(والتَّخَّاس) (والتَّخَّاس)

فالتَّخَّاس بالحاء : الذي يصنع أواني التَّخَّاس ؛ والتَّخَّاس بالحاء ، هو دلال

الرقيق .

(والبَّجَلِيّ) (والبَّجَلِيّ) (والتَّخَلِيّ)^(٣)

فالبَّجَلِيّ بالجيم المفتوحة : من بَجِيلَة ؛ وأمّا البَّجَلِيّ بسكون الجيم ، فهم رهط من سُليم بن منصور ، يقال لهم : بنو بَجِيلَة ، نُسبوا إلى أمهم بَجِيلَة بنت هُتَاة بن مالك

(١) ذكر في لب الباب باجات ثلاث : مدينة بالأندلس ، وقرية بإفريقية ، وبأصهان .

(٢) في القاموس : « بيع الدواب والرقيق » .

(٣) كان المناسب تقديم هذه النسبة الأخيرة على النسبتين اللتين قبلها ، فإن المؤلف يصدد تمييز النسب التي أوّلها نون من النسب المبتدئة بحروف مشبهة لها في الرسم ، كالأبام نحوها ؛ وهذا الترتيب الذي ذكرناه هو ما صنعه عبد الفتى في (مشبهة النسب) المنقولة عنه هذه النسب ؛ وأمّا الذهبي وابن حجر فقد قدّما الكلام على البجلى بالباء ، كما هنا ، إلا أنهما ذكرا هذه النسب كلها في حرف الباء ، وهو ترتيب حسن أيضا . انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٢٤ وتبصير المتنبه .

(٤) كذا في أنساب السمعاني ورقة ٦٦ ومشتبه النسبة ص ٧٦ ؛ والذي في الأصل : « أبيهم » ؛ وهو خلاف الصواب ، كما أنه مناف لقوله بعد « بنت هُتَاة » ؛ وأولعله يريد بقوله : « أبيهم » ، الأصل الذي تسبب القليلة إليه سواء أكان أباً أم أمّا .

ابن قَهْم الْأَزْدِيّ ؛ وَأَمَّا النَّخْلِيّ - بِالنَّوْءِ قَبْلَهَا ، فَعِمْرَانُ النَّخْلِيّ ^(١) رَوَى عَنْهُ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي ، وَابْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّخْلِيُّ صَاحِبُ التَّارِيخِ .
(وَالْهَمْدَانِيّ) (وَالْهَمْدَانِيّ)

فَالْأَوَّلُ : مَنْسُوبٌ إِلَى هَمْدَانَ ، قَبِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنَ الْيَمَنِ ؛ وَالثَّانِي : نَسَبَةٌ إِلَى مَدِينَةِ هَمْدَانَ ^(٢) .

(وَالْيَزْنِيّ) (وَالْبُرِّيّ)

فَأَمَّا الْيَزْنِيّ ، فَنَسَبَةٌ إِلَى سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ الْحَمِيرِيّ ؛ وَأَمَّا الْبُرِّيّ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِهَا ، فَهُمْ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى الْبُرِّيّ ^(٤) . وَذَكَرَ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (الْبُرِّيّ) (وَالْبُرِّيّ) (وَالْبُرِّيّ) فَقَالَ : أَمَّا الْبُرِّيّ بِالْبَاءِ الْمَعْجَمَةِ بِوَاحِدَةٍ وَالزَّاءِ الْمَعْجَمَةِ ، فَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ ، صَاحِبُ الْقِرَاءَةِ ، يَرُوي عَنْ أَبِي نَكَّيْرٍ وَأَمَّا الْبُرِّيّ بِالْبَاءِ الْمَضْمُومَةِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ ، فَهُمْ عُمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ الْبُرِّيّ ^(٥) أَبُو سَلَمَةَ ؛ وَأَمَّا الْبُرِّيّ بِبَاءٍ مَفْتُوحَةٍ مَوْحَّدَةٍ فَهُوَ عَلِيُّ بْنُ بَجْرِ [بْنِ] بَرِّيّ ^(٦) .

(١) النَّخْلِيّ يَهْتَمُّ النَّوْءُ : نَسَبَةٌ إِلَى النَّخْلَةِ ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ عِنْدَ مَكَّةَ (لِبِ الْبَابِ) وَذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ وَرَقَةً ٥٥٧ أَنَّهَا بِضَمِّ النَّوْءِ ، وَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْقَرْيَةَ عَلَى سِتَّةِ فَرَاسَخٍ مِنْ مَكَّةَ .
(٢) فِي الْأَصْلِ : «ابن» ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا (مِثْلُهَا النَّسَبَةُ) ص ٦١ وَأَنْسَابُ السَّمْعَانِيِّ وَرَقَةً ٥٥٧

(٣) هَمْدَانُ : بَلَدٌ مِنْ كَوْنِ الْجَلِيلِ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّيْنُورِ أَرْبَعُ مَرَاهِلَ ، كَمَا قَالَ شَارِحُ الْقَامُوسِ ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ بَيْنَ الْعَمِّ أَنَّهُ بِالْذَّالِ الْمَهْمَلَةِ ، فَكَانَ الَّذِي بِالْذَّالِ الْمَعْجَمَةِ تَعْرِيبٌ لَهُ .
(٤) الْبُرِّيّ بِكسر الباء : نَسَبَةٌ إِلَى (بُرْت) ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِنَوَاحِي بَغْدَادِ (أَنْسَابُ السَّمْعَانِيِّ) .
(٥) الْبُرِّيّ : نَسَبَةٌ إِلَى بَيْعِ الْبُرِّ .

(٦) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْأَصْلِ وَمِثْلُهُ النَّسَبَةُ ؛ وَالَّذِي فِي تَاجِ الْعُرُوسِ مَادَّةُ «سَلَمٌ» : «أَبُو سَلَمَةَ» بِزِيَادَةِ مِيمٍ ؛ وَلَمْ تَقَفْ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنَ الْكُتُبِ عَلَى نَصٍّ يَرِيعُ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ .
(٧) لَمْ تَرِدْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ ؛ وَقَدْ أَثْبَتْنَاهَا عَنْ (مِثْلُهَا النَّسَبَةُ) .

هذا مختصر ما ألّفه عبد الغنى - رحمه الله تعالى - وفيه زيادة في مواضع نبهنا عليها ؛ ولم يكن الغرض بإيراد ما أوردناه من المؤلف والمختلف آستيعابه وحصره وإتّما كان الغرض التنبيه على ذلك ، وأنّ الناسخ يحتاج إلى ضبط ما يرّد عليه من هذه الأسماء وأمثالها ، وتقييدها والإشارة عليها ؛ وقد أخذ هذا الفصل حقّه ، فلنذكر غير ذلك من شروط الناسخ وما يحتاج إلى معرفته .

وأما من ينسخ العلوم ، كالفقه واللغة العربية والأصول وغير ذلك ، فالأولى له والأشبه به ألا يتقدّم إلى كتابة شيء منها إلا بعد اطلاعه على ذلك الفن وقراءته وتكراره ، ليسلم من الغلط والتحريف ، والتبديل والتصحيف ؛ ويعلم مكان الانتقال من باب إلى باب ، ومن سؤال إلى جواب ؛ ومن فصل إلى فصل ، وأصل إلى فرع أو فرع إلى أصل ؛ ومن تنبيه إلى فائده ، وأستطراذ لم يتجر الأمر فيه على قاعده ؛ ومن قول قائل ، وسؤال سائل ؛ ومعارضة معارض ، ومناقضة مناقض ؛ فيعلم آخر كلامه ، ومنتهى مرامه ؛ فيفصل بين كل كلام وكلام بفاصلة تدلّ على إنجازه ، ويبرز قول الآخر بإشارة يستدلّ بها على إبرازه ؛ وإلا فهو حاطبٌ ليل لا يدرى أين يفجأه الصباح ، وراكبٌ سيل لا يعرف الغدو من الرواح .

وأما من ينسخ التاريخ - فإنه يحتاج إلى معرفة أسماء الملوك وألقابهم ونعوتهم وكُناههم ، خصوصا ملوك العجم والترك والخوازرّمية والتتار فإن غالب أسمائهم أعجمية لا تفهم إلا بالنقل ، ويحتاج الناسخ إذا كتبها إلى تقييدها بضوابط وإشارات وتنبيهات تدلّ عليها ؛ وكذلك أسماء المدن والبلاد والقرى والقلاع والرساتيق^(١) والكور

(١) الرساتيق : جمع رستاق يضم الراء ؛ وهو السواد ، أى الريف ؛ وفي المصباح أنه يستعمل بمعنى

الناحية التى هي طرف الإقليم ؛ ومؤذى البارتين واحد ؛ وهو فارسى معرب ، ويقال فيه أيضا « رزداق »
« ورسداق » .

والأقاليم، فينبه على ما تشابه منها خطأ وأختلف لفظاً، وما تشابه خطأ ولفظاً وأختلف نسبة، نحو (مرو)، (ومرو)، إحداهما (مرو الروذ)، والأخرى (مرو الشاهجان)؛ (والقاهرة)، (والقاهرة)، إحداهما (القاهرة المعزية)، والأخرى (القلعة القاهرة) التي هي (زوزن) التي أنشأها مؤيد الملك صاحب (كرمان)، فإن النسخ متى أطلق اسم القاهرة ولم يميز هذه بمكانها ونسبتها تبادر ذهن السامع إلى القاهرة المعزية لشهرتها دون غيرها؛

وأما في أسماء الرجال، فمثل عبيد الله بن زياد، وعبيد الله بن زياد، فالأول عبيد الله بن زياد بن أبيه، وزياد هذا، هو ابن سمية الذي ألحقه معاوية بن أبي

(١) (مرو الروذ) : مدينة بخراسان، بينها وبين (مرو الشاهجان) مسيرة خمسة أيام؛ وميبت بهذا الاسم لأن الروذ بالفارسية معناه النهر، وهذه المدينة على نهر عظيم (ياقوت) .

(٢) (مرو الشاهجان)، هي أشهر مدن خراسان، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً، ومنها إلى مرو خمس ثلاثون فرسخاً، وإلى بلخ مائة واثنتان وعشرون فرسخاً؛ والنسبة إليها مروزي على غير قياس (ياقوت) .

(٣) المعزية : نسبة إلى المعز لدين الله أبي تميم معز — بتشديد الدال — ابن اسماعيل بن محمد بن عبيد الله المهدي الميدي، لأنه هو الذي أنشأ القاهرة وعمرها، وكان تمام ذلك في سنة ٣٦٢ (تاج العروس) .

(٤) لم يذكر ياقوت هذه القلعة ضمن القلاع التي ذكرها في كتابه : «المعجم» «والمشترك»، كما أننا لم نجد فيها من الكتب التي بين أيدينا، كمعجم البكري وتاج العروس والمكتبة الجغرافية المطبوعة في ليدن وغيرها .

(٥) «زوزن» يفتح أوله، كما ضبطه بالمبارة صاحب التاج، فقال : «بجوهر»؛ وذكر ياقوت أنه بضم الأول، وقد يفتح، ثم قال بعد ذلك : «إن أكثر أهل الأثر والنقل على الفتح» وهي كورة واسعة بين نيسابور وهرات .

(٦) (كرمان)، ذكر ياقوت أنها بفتح الكاف، وربما كسرت، والفتح أشهر بالصحة، وهي ولاية كبيرة، بين فارس ومكران وسجستان وخراسان، فشرقها مكران، وغربها أرض فارس، وشمالها مفازة خراسان، وجنوبها بحر فارس .

- سفيانَ بأبيه ، وأعترف بأخوته ، وكان عبيد الله هذا يتولى أمرَ العراق بعد أبيه إلى أيام مروان بن الحكم ؛ والثاني عبيد الله بن زياد بن ظبيان ؛ وخبرهما يشبه مسائل الدور ، فإن عبيد الله بن زياد بن أبيه قتلُه المختار^(١) [بن] أبي عبيد الثقفي والمختار بن أبي عبيد قتلُه مصعب بن الزبير^(٢) ، ومصعب بن الزبير قتلُه عبيد الله بن زياد بن ظبيان ؛ فإذا لم يميز كل واحد منهما بجده ونسبه أشكل ذلك على السامع وأنكره . ما لم تكن له معرفة بالوقائع ، وأطلع على الأخبار ؛ فأمثال ذلك وما شاكله يتعين

(١) « قتل المختار » ، أي شيعة المختار وأصحابه ، لأن المختار لم يقتل ابن زياد بنفسه ، وإنما قتل إبراهيم ابن الأشتر النخعي ، وقيل : إن قاتله هو شريك بن جدير النخعي ، وكلاهما من أصحاب المختار ؛ وكان قتل ابن زياد في سنة سبع وستين على شاطئ نهر الخازر (كما في تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة سبع وستين . وفي معجم البلدان أن الخازر) نهر بين أربل والموصل ، ثم بين الزاب الأعلى والموصل ، وعليه كورة يقال لها : (تخلا) .

(٢) « قتل مصعب » ، أي شيعة مصعب وأصحابه ، لأن مصعبا لم يقتل المختار بنفسه ، وإنما قتل رجلان أخوان من أصحابه ، هما طرفة ومزاف بن عبد الله بن دجاجة ، من بني حنيفة ، وكان ذلك في سنة سبع وستين كما في تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة سبع وستين . وجاء في كتاب (الكامل للبرد) ص ٩٦ طبع ليسك أن المختار بن أبي عبيد لم يكن يوقف له على مذهب ، كان خارجيا ، ثم صار زيريا ، ثم صار رافضيا في ظاهره .

(٣) قيل أيضا : إن الذي قتل مصعبا هو زائدة بن قدامة الثقفي ، وقال حين قتلته : يا ثارات المختار ، ويريد بالمختار : المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي قتل مصعب بن الزبير ، وكان قتل مصعب في سنة إحدى وسبعين بدير الجاثليق عند نهر دجيل (تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة إحدى وسبعين) .

(٤) في الأصل : « وإلا أشكل » ؛ وقوله : « وإلا » زيادة من النسخ يجب إسقاطها ، إذ هو تكرار في المعنى مع النفي السابق في جملة الشرط ، كما هو ظاهر .

على الناسخ تبينه ؛ وكذلك أسماء أيام العرب ، نحو أيام الكلاب ^(١) بضم الكاف ، وأيام ^(٢) الفجار بكسر الفاء وبالجم ، وغير ذلك ، فينبئ على ذلك كله ، ويشير إليه بما يدل عليه .

وأما من ينسخ الشعر — فإنه لا يستغنى عن معرفة أوزانه ، فإن ذلك يعينه على وضعه على أصله الذي وُضِعَ عليه ؛ ويحتاج إلى معرفة العربية والعروض ليقيم وزن البيت إذا أشكل عليه بالتفعيل ، فيعلم هل هو على أصله وصفته

(١) في الأصل : « الكلام » بالجم ؛ وهو تحريف ؛ والكلاب : ماء بين الكوفة والبصرة ، وقيل : هو ماء بين جبلة وشام ، على سبع ليال من اليمامة ، وفيه كان الكلاب الأول والكلاب الثاني من أيام العرب المشهورة . واسم الماء (قدة) بخفيف الدال وتشديد هاء ؛ فأما الكلاب الأول فقد كان بين شرحبيل بن الحارث آكل المرار ، وأخيه سلمة ، ومع شرحبيل بكر بن وائل وبنو حنظلة بن مالك بن زيد مائة بن تميم ، ومع أخيه سلمة بن قيس ؛ وأما الكلاب الثاني فكان بين بنى سعد والرباب ، وبين بنى الحارث بن كعب . وفي التاج واللسان مادة « كلب » : « كلاب الأول وكلاب الثاني : يومان كانا بين ملوك كندة وبنى تميم » .

(٢) الفجار : أربعة أجرة ، وكلها بسوق عكاظ ، فأما الفجار الأول فقد كان بين ثكئة وهوازن ولم يقع بين الحيين قتال في هذا اليوم ؛ وأما الفجار الثاني فقد كان بين قريش وهوازن ، ووقع بين القوم فيه قتال ودماء يسيرة ، فغلبها حرب بن أمية وأصلح بينهم ؛ وأما الفجار الثالث فقد كان بين ثكئة وهوازن ، ولم يقع بين القبيلتين قتال في هذا اليوم ؛ وأما الفجار الرابع فقد كان بين قريش وكنانة كلها وهوازن ، وهذا الأخير هو الذي كانت فيه الوقعة العظمى ، وهو خمسة أيام : يوم نخلة ، ويوم شطحة ، ويوم العبلاء ، ويوم شرب ، ويوم الحرية ؛ وسميت هذه كلها بأيام الفجار لأنها كانت في الأشهر الحرم ، وهي الشهور التي يحرمونها ، فجذروا فيها ، فذلك سمي بفجارا . انظر تفصيل هذه الوقائع وأسبابها في العقد الفريد ج ٣ ص ٨٦ طبع المطبعة الشرقية بمصر . وعبارة التاج « مادة بجر » « الفجار يوم من أيام العرب ، وهي أربعة أجرة : بغار الرجل ، وبغار المرأة ، وبغار القرد ، وبغار البراض » إل أن قال : « وكانت بين قريش ومن معها من أئمة » وبين قيس عيلان في الجاهلية ، وكانت الدبرة — أى الهزيمة — على قيس ، وقد حضرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهوازن عشرين سنة الخ .

(٣) في الأصل : « بفتح » ؛ وما أُجْتَنَبَ عن القاموس وشرحه ، وغيرهما من كتب اللغة .

- أو حصل فيه زحافٌ من نقص به أو زيادة، فيثبت بعد تحريره، ويضع الضبط في مواضعه، فإنَّ تغييره يُخلّ بالمعنى ويفسده، ويحمله عن صفته المقصودة؛ فإذا عرّف النسخ هذه الفوائد وأتقنها، وحرّر هذه القواعد وفنّنها، وأوضح هذه الأسماء^(٤) وبيّنها، وسأسل هذه الأنساب وعَتَمَها...^(٥)... والمرغوب في علمه وذابته، فليسطّ قلمه عند ذلك في العلوم، ويضع به المثنور والمنظوم؛ ولنذكر كتابة التعليم.

ذكر كتابة التعليم وما يحتاج من تصدّى لها إلى معرفته

وكتابة التعليم تنقسم إلى قسمين : تعليم ابتداء، وتعليم انتهاء

فأما تعليم الابتداء — فهو ما يعلمه الصبيان في ابتداء أمرهم؛ وأوّل ما يبدأ به المؤدّب من تعليم الصبي أن يكتبه حروف المعجم المفردات؛ فإذا علمها

- (١) الزحاف : تغيير شخص ثواني الأسباب الثقيلة والخفيفة بلا زوم، كما نص على ذلك في كتب العروض ، وعبارة الفاموس وشرحه : « الزحاف كتاب في الشعر ، هو أن يسهل بين الحرفين حرف فيزحف أحدهما إلى الآخر، تختص به الأسباب دون الأوتاد » .
- (٢) «زيادة» : معطوف على قوله : « زحاف » ، لا على قوله : « نقص » ، إذ لو عطف عليه لأقتضى ذلك أن يكون الزحاف نقصا أو زيادة، وليس كذلك، فإن الزحاف لا يكون إلا نقصا في الحروف أو الحركات ؛ وأما التنوير بالزيادة أو النقص ، فذلك هو العلة ، كما نص على ذلك في كتب العروض .
- (٣) « فنّها » ، أى أخذ في جميع فنونها وأنواعها وأحاط بها ، يقال : « فنّ الكلام » ، إذا شق في فنّ بعد فنّ منه ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله : « فنّها » ، أن يجعلها فنونا وأنواعا ، فيراعى النسخ في نسخ كل شيء ما يخص به من القواعد ولا يحاط بينها ؛ أخذنا من قول الثوريين : « فنّ الناس » ، أى جعلهم فنونا .
- (٤) في الأصل : « الأسباب » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .
- (٥) موضع هذه النقط كلام ساقط من الأصل ، كما هو واضح ؛ ولم نجده نيا بين أيدينا من المطاوع .

الصبي وعرف كيف يضعها ، وميز بين المعجم والمهمل منها امتحنه المؤدب^(١)
بتقطيعها وسؤاله عنها على غير وضعها ، مثل أن يسأله عن النون ، ثم الجيم ، والضاد
ونحو ذلك ؛ فإذا أجابه عما فزقه وعكسه عليه علم من ذلك أنه أتقن هذه الحروف
فهيجه الحروف بعد ذلك حرفا حرفا ، كل حرف وهجاء في المنصوب والمجورور
والمرفوع والمجزوم ، فإذا عرف هجاء هذه الحروف وأتقنه ، وأمتحنه نحو ما تقدم
جمع له بعد ذلك كل حرف إلى آخر كتابة ، من الباء والجيم والدال والراء والسين
والصاد والطاء والعين والفاء والكاف واللام والميم ، يبدأ بالباء مع الألف وما بعدها
ثم يكتبه بالسملة ، يأخذ في تدريجه في الكتابة ، وتدرجه في استخراج الحروف
بالهجاء وما يتولد منها إذا اجتمعت ، إلى أن يقوى فيها لسانه ويده ، ويقرأ^(٢)
ما يكتب له ، ويكتب ما يقترح عليه من غير منبه له ولا مساعد ؛ فهذه كتابة
الابتداء ؛ ولا ينبغي أن يتصدى لها إلا من أشتهرت ديانته وحسن اعتقاده والتزامه
طريق السنة ، ومن كان بخلاف ذلك ، أو ممن طعن فيه بوجه من وجوه المطاعن
وجب على ناظر الحسبة^(٣) منعه .

(١) في الأصل : « وامتحنه » ؛ والواو زيادة من النسخ لا مقتضى لها في هذا الموضع ، إذ قوله :
« امتحنه » هو جواب الشرط ، كما هو واضح . ١٥

(٢) « على غير وضعها » ، أى على غير ترتيبها المعروف .

(٣) في الأصل : « فاذا » ؛ والقاء زيادة من النسخ .

(٤) في الأصل : « زیده » باوإى ؛ وهو تحريف .

(٥) ذكر في صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٧ في الكلام على وظيفة الحسبة « أن موضوعها التحدث
في الأمر والنهي ، والتحدث على المعاش والصنائع ، والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته
وصناعته » الخ وقال في نهاية الأرب ج ٦ ص ٢٩١ نقلا عن الماوردي ما نصه : « الحسبة ، هى أمر
بالعرف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله » الخ . ٢٠

وأما تعليم الإتهاء — فهو كتابة التجويد ، وهي أصلُ جميع ما قدمناه من الكتابات ، ويحتاج من تصدّى لها إلى إتهان أفلام الكتابة ، ومعرفة أوضاعها على ما وضعه الوزير أبو علي بن مقلّة^(١) حين عَرَّب الخطَّ ونقله من الكوفية إلى التوليد ، ثم عمدته على طريق علي بن هلال الكاتب المعروف بابن البواب وما وضعه من أفلام الكتابة ، ومعرفة الأفلام الأصول الخمسة ، وهي قلم المحقق ، وقلم النسخ وقلم الرقاع ، وقلم التواقيع ، وقلم الثلث ؛ فهذه الأفلام الخمسة هي الأصول ؛ ثم تنفزع عنها أفلام أخر نذكرها بعد إن شاء الله تعالى ؛ وقد ذكر لهذه التسمية أسباب وأشتقاقات ، فقالوا : إن قلم المحقق إنما سُمي بذلك لأنه أصل الكتابة ، وهو يحتاج

(١) ابن مقلّة ، هو الوزير محمد بن علي بن الحسين بن مقلّة الكاتب المشهور ، كان في آل أمره يتولى أعمال فارس ، ثم استوزر لمقتدر بالله الخليفة العباسي ، ثم نقاه بعد ذلك إلى بلاد فارس ، ثم استوزره القاهري بالله ، وأتمه بعد ذلك بمعاونة من يريد الفتك به ، وبلغ ابن مقلّة الخير فأستمرته ، ثم استوزره الراضي بالله ، ثم جرى عليه بعد ذلك كثير من المكروه والنكبات حتى قطعت يده ثم قطع لسانه ، وكانت ولادته في سنة ثمان وستين ومائتين ، وتوفي في سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة هـ ماخصا من وفيات الأعيان ج ٢ ص ٦١ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٢) «من الكوفية» ، أي من الصورة الكوفية ؛ على أنه قد ورد في صبح الأعشى ج ٣ ص ١٥ نقلا عن صاحب كتاب (إعانة المنشي) أن أول ما نقل الخط العربي من الكوفي إلى ابتداء هذه الأفلام المستعملة الآن ، في أواخر خلافة بني أمية وأوائل خلافة بني العباس ؛ ثم ذكر أن الكثير من الكتاب يزعمون أن الوزير ابن مقلّة رحمه الله تعالى هو أول من أبدع ذلك ، وهو غلط ، فإنما نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين ما ليس على صورة الكوفي ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستفزة ، وإن كان هو إلى الكوفي أميل ، لقربه من نقله عنه .

(٣) قيل له «ابن البواب» لأن أباه كان بوابا ؛ ويقال له : «ابن السري» أيضا ، لأن البواب يلائم سر الباب ؛ قال ابن خلكان في ترجمته : إنه لم يوجد في المتفردمين ولا المتأخرين من كتب مشله ولا قاريه ، وإن كان أبو علي بن مقلّة أول من نقل هذه الطريقة من خط الكوفيين وأبرزها في هذه الصورة لكن ابن البواب جذب طريقته وقبحها ، وكساها طلاوة وبهجة ؛ وكان شيخه في الكتابة ابن أسد الكاتب ؛ وتوفي ابن البواب في سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة ، وقبل سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ببغداد .

عنه أيضا قلم الرِّيحان؛ وقلم النسخ يتفرع عنه قلم المتن، وهو غليظه، وقلم الحواشي وهو خفيفه، وقلم المنشور، وهو الذى يفصل بين كل كلمة وكلمة بياض؛ وقلم الرقاع يتفرع عنه قلم الغبار، وهو خفيفه، وينزل منه بمنزلة الحواشي من النسخ، وهو الذى تكتب به الملطافات والبطائق، ويتفرع عنه أيضا قلم المقترين، وهو ما يكتب سطرين مزدوجين، وقد يكتب بغير قلم الرقاع، لكن لم تجر عليه هذه التسمية، وفي الرقاع مسلسل؛ وقلم التواقيع منه ما هو مسلسل، وهو ما يتصل بعض حروفه ببعض تشعيرات رقيقة تلتصق على الحروف؛ وقلم الثلث يتفرع عنه وعن المحقق جميعا قلم يسمى قلم الأشعار؛ ولم أيضا قلم الذهب، وهو قد يكون تارة ثلثا وتارة تواقيع إلا أنه يكون خاليا من التشعير بسبب ترميكه باللون المغاير للون الذهب، والتريـمـيـك هو أن يحبس الحرف بلونه غير لونه بقلم رقيق جدا؛ ولم أيضا قلم الطومار

(١٢٢)

(١) قال ابن الوحيد: قطة قلم الريحان أشد القلطات تحريفا، وقطة الرقاع أقلها تحريفا. انظر تاريخ

الأدب للرحوم حنفى بك، تصف ج ٢ ص ١٢٧

(٢) سمى هذا القلم قلم الغبار، لدقته، كأن النظر يضعف عنه لفضالة حروفه كما يضعف عن رؤية الشيء عند ثوران الغبار وتغطيته له، وهو الذى يكتب به فى القطع الصغير من ورق الطير وغيره؛ وهو قلم ضئيل مولد من الرقاع والنسخ (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٢).

(٣) الملطافات: جمع ملطفة بنشد الطاء المكسورة، وهى مكنوب صغير بكتاب أو شفاع (شفاء الغليل).

(٤) يريد بالبطائق: بطائق الحمام التى تحمل هذه البطائق على أجنحتها؛ وبعضهم يسمى هذا القلم قلم الجناح لذلك (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٢).

(٥) لعل قلم الأشعار هذا هو المعروف بالمدّر الصغير، وهو قلم جامع يكتب به فى الدفاتر، ويكتب به الحديث والأشعار (انظر فهرست ابن النديم ص ١٢ طبع المطبعة الرحمانية بمصر).

(٦) سمى قلم الذهب لأن كآته بماء الذهب.

(٧) المراد بالطومار: الكامل من مقادير قطع الورق، أى الورقة الكاملة التى يعبر عنها الكتاب الآن

(بالقريح)؛ وأخيف هذا القلم إلى الطومار لأنه يكتب به فيه، كما فى صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٣. وفى كتب اللغة أن الطومار والطامور: الصحيفة مطلقا، ولم يقيدوها بالكبيرة أو الصغيرة.

ومنه كَامِلٌ وغيرُ كَامِلٍ، فالكَامِلُ : الذى إذا بُجِعتْ الأَقْلَامُ كُلُّهَا كانت فى غلظها وهو الذى يُكْتَبُ به على رءوس الدُّروج ؛ وغيرُ الكَامِلِ ، هو الطُّومار المعتاد ؛ فهذه هى الأصول وما يتفرع عنها . ولهم أيضا أسماءٌ أُخرى، منها قَلَمُ الطُّور^(١) وقَلَمُ المنهَجِ ، وقَلَمُ الطَّمْغَاوَاتِ ، وأسماءٌ غيرُ هذه أصطلح عليها الكتّاب ؛ فإذا أتقن الكاتب ما ذكرناه من هذه الأَقْلَامِ وحرَّرها ، وعَرَفَ أوضاعَها وقواعدها ، وكيفيةَ وضع الحروف، وموضعَ ترفيعها وتغليظها، والمكان الذى تُكْتَبُ فيه بسن القلم وبصدره ، وأين يضع الحرف الآخر منه ، إلى غير ذلك من شروطها وقواعدها ، وأنصفَ بما قدمناه فى المؤدَّب من الدِّيانَةِ والخيرِ والعِفَّةِ وحُسْنِ الطريقةِ وصحَّةِ الاعتقادِ والتزامِ السَّنةِ ، فقد استحقَّ أن يتصدَّى للتعليم والإفادة، ويتعين على الطالب الرجوعُ إليه، والاعتدأُ بطريقته، والكتَّابُ على خطِّه والتزامُ توقيفه .

- (١) لم نجد هذا اللفظ فيما راجعناه من الكتب التى بين أيدينا ؛ ولعل صوابه : (الأسطور) ، وهو المعبر عنه بقلم أسطور مار الكبير ، كما فى كشف الظنون ج ١ ص ٣٥٧ طبع بولاق .
- (٢) فى الأصل : « الطمغاوات » بالراء مكان الواو ؛ وهو محرف ، اذ لم نجده فيما بين أيدينا من المخطّات ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ؛ والطمغاوات : جمع طمغا ، وهو لفظ فارسيّ يطلق على ما يعرف عندنا الآن (بالنمّة) (والدُمغة) ، كما يستفاد من المعجم الفارسيّ الإنجليزيّ تأليف (ستاين جاس) .

[الفن الثالث^(١) في الحيوان الصامت]

قد جَمَعْتُ في هذا الفن — أعزَّك الله تعالى — من أجناس الحيوان بين الكاسِر والكاسِر، والنَّاسِر والطَّائِر، والصَّائِد والصَّائِل، والنَّاهِق والصَّاهِل، والحامِل والحالِب، واللَّادِغ واللَّاسِب، والكائِس والسَّائِح، والرَّاسِخ والسَّائِح، فن أسدِ آفرد عَظْمًا بِنَفْسِهِ، وَتَرَفَّعَ عَنِ الْإِلْسَامِ بِمَا سِوَاهُ مِنْ جَنْسِهِ؛ وَإِنْ وَطِئَ أَرْضًا مَالَتْ الْوَحُوشُ عَنْ آثَارِهِ، أَوْ قَصَدَ جَهَّةً نَفَرَتْ مِنْ جَوَارِيهِ؛ وَإِنْ فُغِرَ فَاهُ أَبْرَزَ الْمُدَى وَإِنْ مَدَّ حُطَاهُ قَرَّبَ الْمُدَى؛ وَتَمَرَّ حديدِ النَّابِ، مُوشَى الْإِهَابِ؛ وَفَهَّدَ سَرِيعَ الْوُثُوبِ وَالْإِخْطَافِ، وَكَلَبَ إِنْ طَفِقَتْ النَّبْرَانُ فَهُوَ الْجَالِبُ لِلْأَضْيَافِ؛ وَضَمِيعُ إِنْ رَأَتْ قَتِيلًا طَافَتْ بِهِ وَمَالَتْ إِلَيْهِ، وَذَنِبَ مَا رَأَى بِصَاحِبِهِ دَمًا إِلَّا أَغَارَ عَلَيْهِ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْوَحُوشِ وَالْآرَامِ، وَالْحِيلِ وَالْبَغَالِ وَالْأَنْعَامِ، وَذَوَاتِ السُّمُومِ الْقَوَاتِلِ مِنْهَا وَغَيْرِ الْقَوَاتِلِ، وَأَصْنَافِ الطَّيْرِ الَّتِي تَكُونُ تَارَةً مَحْمُولَةً وَتَارَةً حَوَامِلَ؛ وَأَوْنَةً تَخْتِطِفُ مِنَ الْهَوَاءِ، وَحَالَةً تَقْتَنِصُ الْوَحْشَ مِنَ الْبَيْدَاءِ؛ وَمَا شَاكَلَ مِنْهَا الْكَلْبُ

(١) لم ترد هذه الترجمة في (١) وقد أئبناها عن (ب) .

(٢) الكاسِر، من قولهم: «كسر السج عن نابه»، إذا هزَّه ففراش .

(٣) يريد بالناسِر: ما ينفر من الظباء ونحوها من أصناف الوحوش، إذا نال النفر ووصف غالب عليها .

(٤) اللدغ والسب كلامهما بمعنى واحد، إلا أن السب أكثر ما يستعمل في العقارب، كما في كتب اللغة؛ ولما كان المطف يقتضى المنايرة كان من المحتمل أن يريد باللدغ هنا: ما يعض من الحيات وباللاسب: ما يلسع من العقارب، إطلاقاً للعامة على الخاص في كلا اللغتين .

(٥) الكاسِر، من «كسر الوحش»: إذا دخل في الكاس، وهو موضع في الشجر يكن فيه

الوحش ويستتر . والسائِح، من «سبح»: إذا عرض وظهر؛ والمراد به ما يظهر من الحيوان للآفة ولا يستتر في الأكسنة .

(٦) يريد بالراسخ: ما يثبت من الحيوان في مكان ولا ينتقل منه . وبالسائح: الداهب في الأرض

المنتقل من مكان إلى مكان . (٧) فغرفاه، أى فضحه .

والبهيمه ، وما حُبِسَ لسماع صوته فعلت قيمته كل قيمه ؛ وما ينوح ويفز ، وما يتلو ويرد ؛ وميزت كل حيوان منها بحاسنه ومناقيه ، ونبذته بمعاينه ومثاليه ؛ ولولا خشية الإطالة ، لوصفت كل حيوان منها برسالة ؛ لكنني استغنيت بما ألفت من منقولى ، عما أصنفته من منقولى ؛ وعلمت أنني أقصر عن حق هذه الرتبة فأجمعت وأقف دون بلوغ هذه الحيلة فأمسكت ؛ وقد تقدمنى من بالغ [فى] هذا وأطنب ووجد المقال [فبسط] القول وأسهب ، وحاز المعانى فما ترك لسواه مذهب ؛ فأختصرت عند ذلك المقال ، وأقتصر على هذه النبذة التى أشبهت طيف الخيال ؛ ووضعته على أحسن ترتيب ، وربطته على أجمل تقسيم وتبويب ؛ وهو يشتمل على خمسة أقسام .

١٠ القسم الأول من هذا الفن فى السباع وما يتصل بها من جنسها ، وفيه ثلاثة [أبواب]

الباب الأول فى الأسد والبيير والتمر

ولنبداً بذكر أسماء الأسد ، ثم نذكر ما قيل فى اصناف الآساد وأجناسها وعاداتها فى أقتراسها ، وما فيها من الجراءة والجبن ، وما وُصف به الأسد نظماً ونثراً ثم نذكر ما سواه ، فنقول — وبالله التوفيق —

(١) لم ترد هذه الكلمة فى (ب) وقد أبتناها عن (أ) إذ لا يستقيم الكلام بدونها .

(٢) فى (ب) : « وارتب » ؛ وهو تحريف .

(٣) مقتضى اللغة الفصحى أن يوقف على هذا اللفظ بالألف ، فيقال : « مذهباً » كما هى قاعدة الوقف على المنصوب المتون ، إلا أن المؤلف لما ألزم السجع فى هذا الكلام اضطره ذلك إلى أن يقف عليه بالسكون ، وهى لغة ربيعة ، فإنهم يقفون على المتون بحذف تنوينه وسكون آخره مطلقاً ، أى سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوراً (شرح الأشموني ج ٤ ص ١٧١ طبع المطبعة الأميرية) .

(٤) لم ترد هذه الكلمة فى (أ) وقد أبتناها عن (ب) ، كما أن سياق الكلام يقتضى إبتائها أيضاً .

أما أسماء الأسد — فقد بسط الناس فيها القول وزادوا، فمنهم من عد له ألف اسم فما دون ذلك، وقد آتصرنا منها على أشهرها .

فمن أسمائه: الأسد، والأثني أسدة وليؤدة؛ والشبل والحفص: بحروء؛ والشبل^(١) والحفصة: الأثني؛ وكاه: أبو الأشبال، وأبو الحارث؛ ومن أسمائه الأعلام: بهس^(٢)، وأسامه، وهرة، وكهمس؛ ومن صفاته: الصم، والصمة، والمصدر^(٣) والصمصامة، والهزبر، والقسورة، والدلمس، والضيم، والغصنفر، والهام والدوكس^(٤)، والدوسك، والعندس^(٥)، والعنابس^(٦)، والسيد، والدرباس، والفرافر

- (١) كذا ورد هذان اللفظان في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي ص ١٤٧ طبع مطبعة السعادة، وقد بحثنا عنهما فيما لدينا من كتب اللغة الأخرى فوجدنا الشبله بهذا المعنى أيضا ضمن قطعة من كتاب (ما خالف فيه الإنسان البيعة لقطرب) صفحة ٣٤ من النسخة المطبوعة في فينا مع كتاب (أسماء الوحوش) لا صحتي؛ ولم نجدها في غير ذلك من كتب اللغة الجامعة التي بين أيدينا، كاللسان والتاج والصحاح والمخصص، وأما الحفصة فقد وردت في هذه الكتب بعدة ما ن ليس منها هذا المعنى المذكور هنا .
- (٢) كذا في (ب)؛ والذي في (أ) : « بهس » وكلا اللفظين اسم للأسد، كما في كتب اللغة .
- (٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة ص ١٤٧ طبع مطبعة السعادة؛ وقد راجعنا اللسان والقاموس وشرحه والصحاح والمخصص، وغيرها من الكتب، فلم نقف فيها على أن الصمصامة من صفات الأسد ولا من أسمائه، وإنما يقال هذا اللفظ للرجل والفرس والسيف، والذي وجدناه من صفات الأسد في هذه المادة « الصمصم » بضم أوله وفتح ثانيه « والصامم » بضم أوله أيضا .
- (٤) في كلا الأصلين : « والروكس » بالراء؛ وهو تحريف .
- (٥) في كلا الأصلين : « المنكس »؛ وهو تحريف . والذي في نسخ القاموس : « عكنس » بالكاف، وقال شارحه : « إنه غلط، والصواب باللام » كما أثبتنا انظر تاج العروس (مادة عكنس) .

(٦) في كلا الأصلين : « والعنابس » بالعين المعجمة؛ وهو تصحيف .

(١) [والْقَصَاصُ]، وَالْقَضَايُصُ، وَالرَّثَالُ، وَالضَّبَّيْمُ، وَالْخُنَائِصُ، وَعَتَمَمٌ، وَالْخُنَائِصُ : (٢)
اللَّبْؤَةُ إِذَا اسْتَبَانَ حَمْلُهَا، وَكَذَلِكَ الْآفِلُ، وَالْهَرِيسُ : الشَّدِيدُ الْمَرَّاسُ . (٣)
(٤)

وَأَمَّا أَصْنَافُ الْأَسَادِ وَأَجْنَاسُهَا — فالذى يعرفها الناس منها صنفان :
أحدهما مستدير الجثّة، والآخر طويلها، كثير الشعر؛ وعدّ أرسطو من هذا النوع
ضروباً كثيرة، حتّى عن بعض من تكلم فى طبائع الحيوان قبله أن فى أرض الهند
سبعاً — سَمَاءَ بِالْيُونَانِيَّةِ — فى عَظْمِ الْأَسَدِ وَخَلْقَتِهِ، مَا خَلَا وَجْهَهُ فَإِنَّهُ شَبِيهُ بِوَجْهِ الْإِنْسَانِ
وَلَوْ أَنَّ شَدِيدَ الْحَرِّ، وَذَنْبُهُ شَبِيهُ بِذَنْبِ الْعَقْرَبِ، وَفِي طَرَفِهِ حُمَةٌ، وَلَهُ صَوْتُ يُشَبِّهُ
صَوْتَ الزَّمَرَةِ [وَهُوَ قَوِيٌّ]، وَيَأْكُلُ النَّاسُ؛ وَذَكَرَ أَنَّ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَكُونُ
فِي عَظْمِ الثَّورِ وَفِي خَلْقَتِهِ، لَهُ قُرُونٌ سَوْدُ، طَوِيلُهَا، فِى قَدْرِ الشَّيْبِ، إِلَّا أَنَّهُ [لَا] يَحْرُكُ
(٥)
(٦)
(٧)
(٨)
(٩)

(١) وردت هذه الكلمة فى (١)؛ ولم ترد فى (ب).

(٢) كذا ورد هذا القلظ فى كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة للخطيب الإسكافى، ونص على أنه بالشين
المعجمة؛ ولم نجد الخنابيش بهذا المعنى ولا بغيره فى لدينا من كتب اللغة الجامعة الأخرى، كاللسان والناج
والصاح والمختص وغيرها من الكتب؛ والذى وجدناه بالمعنى المذكور هنا : «خنابسة» بالخاء المضمومة
والسين المهملة والنا.

(٣) فى كلتا النسختين : «المرش» بالشين المعجمة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلاً عن المختص
ج ٨ ص ٦٢

(٤) كذا فى (ب) والذى فى (أ) : «الراس» بسقوط الميم؛ وهو تحريف.

(٥) قال الديميرى فى (حياة الحيوان) ج ١ ص ٣ طبع المطبعة الخيرية عند الكلام على هذا النوع :
«ولعل هذا هو الذى يقال له : «الورد» .

(٦) فى كلا الأصلين : « طرفه » ؛ والياء زيادة من النسخ .

(٧) الحمة : الإبرة التى تضرب بها العقرب؛ والذى فى (أ) «حمة» بالخاء المعجمة؛ وهو تصحيف .

(٨) لم ترد هذه العبارة فى (ب).

(٩) لم ترد هذه الكلمة فى كلا الأصلين؛ وسياق العبارة يقتضى إثباتها نقلاً عن مباحث الفكر المأخوذة

منه نسخة بالتصوير الشمسى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥٩ علوم طبيعية .

الفك الأعلى كما يحركه الثور ، ولرجليه أظلاف مشقوقة ، وهو قصير الذنب بالنسبة إلى نوعه ، ويحفِر الأرض بحُرطومِه ، ويسْتَف التراب ، وإذا جُرح هَرَب ، فإن طَلَب رَجحَ رجليه ، ورَمَى برجليه على بعد .

وأما عاداتها في حملها ووضعها وحضائنها ^(٣) — فقد قال صاحب

- كتاب مباحج الفكر ومناجح العبر : إن أصحاب الكلام في طبائع الحيوان يقولون : إن اللبؤة لا تضع إلا جروا واحدا ، وتضعه بضعة لحم ليس فيها حس ولا حركة ، فتحرسه من غير حضانة ثلاثة أيام ، ثم يأتي أبوه بعد ذلك فينفخ في تلك البضعة المزة بعد المزة حتى تتحرك وتنفس وتفرج الأعضاء وتتشكل الصورة ، ثم تأتيه أمه فترضعه ولا يفتح عينه إلا بعد سبعة أيام من تخليقه ، واللبؤة مادامت ترضع لا يقربها الذكر أبته ، فإذا مضى على الحرو ستة أشهر كلف الأكتساب لنفسه بالتعليم والتدريج وطارد الذكر الأثبي ، فإن كانت صارفا أمكته من نفسها ، وإن لم تكن كذلك منعته

(١) كذا ورد هذا الكلام في كلا الأصلين ومباحج الفكر ؛ وهو خلاف الصواب ، إذ الثور لا يحرك فكه الأعلى ، كما هو مشاهد معروف ؛ وقد راجعنا الكلام على الثور والبقر فيما لدينا من الكتب المؤلفة في الحيوان فلم نجد نصا على أن الثور يحرك فكه الأعلى ، بل إن المؤلف نفسه لم يذكر ذلك في الكلام على البقر في السفر العاشر من هذا الكتاب ؛ وقد ذكر غيره أنه ليس لبقر ينس البقر ثانيا عليا ؛ وإنما يقطع الحشيش بالثنايا السفلى انظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٩ طبع المطبعة الميمنية بمصر ، وهذا الكلام يقتضى أنه لا يحرك الفك الأعلى ؛ وأيضا فن المشهور أنه لا يحرك فكه الأعلى من الحيوانات غير التماسح .

(٢) ربح ، أى رفس .

(٣) كذا ضبط هذا اللفظ بفتح الحاء وكسرها في المصباح والأساس .

- (٤) البضعة : القطعة ؛ وفي مباحج الفكر : « مضغة » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

(٥) إضافة التخليق إلى الهاء : من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما هو واضح .

(٦) الصارب : التى أشتهت الفحل .

ودفعته عن نفسها ، وبقيت مع جرحوها بقية الحول وستة أشهر من الثاني ، وجيندت تألف الذِّكر وتُمكنه من نفسها ؛ والله أعلم .

وأما عاداتها [في] وثباتها وثباتها وأفعالها وصبرها وسرعة مشيها وأكلها — فإنَّ للأسد [من] بُعد الوثبة ، واللبصوق بالأرض ، والإسراع في الحضر إذا هرب ، والصبر على الجوع ، وقلة الحاجة إلى الماء ، ما ليس لغيره من السباع ؛ قالوا : وربما سار في طلب القوت ثلاثين فرسخا ، وهو لا يأكل فريسة غيره من السباع ، وإذا شبع من فريسته تركها ، ولم يعد إليها ولو جهده الجوع ، وإذا أكل أكلة يقيم يومين وليلتين بلا طعام لكثرة أمتلانه ، ويقلبه بعد ذلك شيئا يابساً مثل جعر الكلب ، وإذا بال رفع إحدى رجليه كالكلب ، وإذا فقد أكله صعب خُلُقُه ، وإذا أمتلأ بالطعام فهو وادع ، وأكل الحيف أحب إليه من أكل اللحم [الغريض] ^(١) الغض ، وهو لا يفترس الإنسان للعداوة ولكن للطعم ، فإنه لو مرَّ به وهو شبعان لم يتعرض له ، وهو ينس ولا يمتصغ ^(٢) ، ويوصف بالبحر ^(٣) ، ولحم الكلب أحبُّ الثَّمان إليه ، ويقال : إنَّ ذلك لحقّه عليه ، فإنه إذا أراد التَّطواف في جنبات القرى أُلح الكلبُ في التَّباج عليه والإنذار به ، فينهضُ الناسُ ويتحززون منه ، فيرجع

١٥ (١) في (١) : « جعفر » ؛ والقاء زيادة من النسخ ؛ والجعر : ما يمس من العذرة في الجعر أي الدهر .

(٢) لم ترد هذه التكلة في كلتا النسخين ؛ وقد أثبتناها عن (مباهج الفكر) إذ لا تمّ المفايلة بدونها كما لا يخفى . والغريض من اللحم : الطرى .

(٣) التمس بسكون الهاء وفتحها : الأخذ بمقدّم الأستان .

٢٠ (٤) البحر : تن اللحم .

(٥) في (ب) : (إلى آخره) ؛ وهو تحريف .

بالخبيّة، فهو إذا أراد ذلك بدأ بالكلب ليأمن إنذاره؛ ومن شأنه أنه إذا أكثر من أكل اللحم وحسّو الدّم وحلّت نفسه منهما، طلب الملح ولو كان بينه وبين عرسه (١) عرسه (٢) نحسون ميلا .

- وأما [ما] (٣) في الآساد من الجراءة والحبّين — بخراءته معروفة مشهورة، غير منكرة، فمنها أنه يُقيل على الجمع الكثير من غير فزع ولا أكثرات بأحد ولا مهابية له، وقد شاهدت أنا ذلك عيانا، وهو أنني ركبْتُ ليلةً في شوال سنة اثنتين وسبعائة من (٤) بيسان الغور (٥) إلى (٦) قراوى في نحو خمسة عشر فارسا وجماعة من الرجال بالقسيّ والتراكيش — وكانت ليلةً مقمرة — فعارضا أسدا، ثم بارانا وسائرنا على يمين طريقنا عن غير بعد، بل أقرب من رشفة حجر، لا أقول : من كفّ قوى فكان كذلك مقدار ربيع ليلة، فلما أيس من الظفر بأحد منا لتيقظنا قصر عنا، ثم تركنا إلى جهة أخرى . قالوا : والأسد الأسود أكثر جراءة وجهالة وكبّا على الناس ؛ قالوا : وإن أبلج الأسد إلى الهرب أو أحسّ بالصيادين تولّى وهو يمشى

(١) « بينه »، أى بين الملح، كما هو واضح، وتذكير الملح كما هنا لفظة قليلة، والأكثر فيه التانيث كما نقله صاحب المصباح عن الصاغاني .

(٢) العريسة : ماوى الأسد .

١٥

(٣) لم ترد هذه الكلمة في (ب)؛ ولا يستقيم الكلام بدون إثباتها .

(٤) بيسان : مدينة بالأردن بالغور الشامي، وهي بين حوران وقلعطين .

(٥) قراوى : قرية بالغور من أرض الأردن .

(٦) التراكيش : جمع تركش بفتح التاء والكاف ويكون الراء، وهو مقتر السهام؛ وقد عربه المولدون

٢٠

وتصرفوا فيه، وهو طامى، وقد ورد في الشعر، قال الشاعر :

ظلي من الترك أغتته لوحظه * عما حوته من النيل التراكيش

انظر شفاء الغليل .

مشيا رفيقا ، وهو مع ذلك مُتَلَفٌ ^(١) يُظهِرُ عَدَمَ الْإِكْتِرَافِ ، فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ الْخَوْفُ
هَرَبَ تَحِيْلًا حَتَّى يَبْلُغَ مَكَانًا يَأْمَنُ فِيهِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَمِنَ مَشَى مُتَنَدًّا ، وَإِنْ كَانَ
فِي سَهْلٍ وَأُجِّلَى إِلَى الْحَرْبِ جَرَى جَرًّا شَدِيدًا كَالْكَلْبِ ، وَإِنْ رَمَاهُ أَحَدٌ وَلَمْ يَصِبْهُ
شَدَّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِنَّمَا يَخْدِشُهُ ثُمَّ يَخْلِيهِ ، كَأَنَّهُ مَنَّ عَلَيْهِ بَعْدَ الظَّفَرِ بِهِ ^(٢)
وهو إِذَا سَمِعَ أَثَرَ الصَّيَّادِينَ عَفَا أَثَرَهُ بِذَنبِهِ .

وَأَمَّا جَبْنُهُ — فَهُنَا أَنَّهُ يُدْعَرُ مِنْ صَوْتِ الدِّيكِ ، وَمِنْ نَقْرِ الطَّسْتِ
وَحِسِّ الطَّنْبُورِ ^(٣) ، وَيَفْزَعُ مِنْ رُؤْيَا الْجَبَلِ الْأَسْوَدِ وَالدِّيكِ الْأَبْيَضِ وَالسَّنُورِ
وَالْفَأْرَةِ ، وَيَدْهَشُ لَصَوِّ النَّارِ ، وَيَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الظَّبْيَاءَ وَالْوَحُوشَ مِنَ الْحَيْرَةِ عِنْدَ
رُؤْيَتِهَا وَإِدْمَانِ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَالتَّعَجُّبِ مِنْهَا ، حَتَّى يَسْغَلَ ذَلِكَ عَنِ التَّحْقِيقِ وَالتَّيَقُّظِ .
١٠ قَالُوا : وَالْأَسَدُ لَا يَأْلَفُ شَيْئًا مِنَ السَّبَاعِ ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى لَهُ فِيهَا كَفْؤًا فَيَصْحَبُهُ ، وَلَا يَطَا
شَيْءَ مِنْهَا عَلَى أَثَرٍ مَشِيٍّ ، وَمَتَى وُضِعَ جِلْدُ الْأَسَدِ مَعَ سَائِرِ جُلُودِهَا تَسَاقَطَتْ شَعُورُهَا ؛
وَالْأَسَدُ لَا يَدْنُو مِنَ الْمَرْأَةِ الطَّامِثِ ^(٤) ، وَهُوَ إِذَا مَسَّ بِقَوَائِمِ شَجَرِ الْبَلُوطِ خَدَرَ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ ^(٥)
مِنْ مَكَانِهِ ، وَإِذَا غَمَرَهُ الْمَاءُ ضَعُفَ وَبَطَلَتْ قُوَاهُ ، فَرَبَّمَا رَكِبَ الصَّبِيُّ عَلَى
ظَهْرِهِ وَقَبِضَ عَلَى أُذُنَيْهِ وَلَا يَسْتَطِيعُ عَنْ نَفْسِهِ دَفَاعًا ؛ وَأَخْبَرَنِي بَعْضُ مَنْ سَكَنَ

١٥ (١) عبارة بماهع الفكر : « وهو مع ذلك يضر الخوف » الخ .

(٢) « الطنبور » بضم الطاء : من آلات الطرب ، ذوق طويل وستة أوتار من نحاس ، وهو فارسي معزب .

(٣) الطامث : الخائف .

(٤) شجر البلوط : شجر كبير يذيق بقشره ، وكانوا يقتلون به قديما .

(٥) الخدر يفتحين : استرخا ، الأعضاء ، وثقلها فلا يمكنها أن تتحرك . ٢٠

غور الشام^(١) أت بعض الفوارنة رأى أسدا^(٢) في بعض الأيام وهو راibus على حافة نهر الأردن^(٣)، وظهره إلى الماء، وذنبه فيه، وهو يُرش على ظهره وجنبه بذنبه وكان الغوري^(٤) من جانب الشريعة^(٥) [الآخر^(٥)] فبادر بعبور الماء، وعدى الى جهة الأسد برفق وسكون حتى صار وراءه، ثم قبض الغوري على مرقى^(٦) نخدى الأسد وجذبه إلى الماء، فهم الأسد بالوثوب وضرب الأرض بيديه، فأفسحل الرمل^(٦) من

(١) غور الشام : بين البيت المقدس ودمشق، وهو منخفض عن أرض دمشق وأرض البيت المقدس، ولذلك سمي الغور، وفيه نهر الأردن، وبلاد وقرى كثيرة، وعلى طرفه طبرية وبحيرتها، وأشهر بلادها بيسان بعد طبرية .

(٢) الفوارنة : جمع غوراني، نسبة إلى الغور، ولم نجد هذه النسبة فيا لدينا من كتب الفقه؛ فلعلها كانت مستعملة بين أهل تلك البلاد .

(٣) ذكر صاحب (صبح الأعشى ج ٤ ص ٨١) : أن أصل نهر الأردن من أنهار تصب من جبل التلج إلى بحيرة بانياس، ثم يخرج من البحيرة المذكورة ويصب في بحيرة طبرية، ويمتد جنوبا، وهناك يصب في نهر اليرموك بين بحيرة طبرية المذكورة وبين (القصير)، ويمتد في وسط الغور جنوبا حتى يجاوز (بيسان)، ويمتد في الجنوب كذلك إلى (أريحا)، ولا يزال يمتد في الجنوب حتى يصب في بحيرة زغر، وهي البحيرة المتفنة المعروفة ببحيرة لوطا، وفي معجم البلدان لياقوت نقلا من أحد بن الطيب السرخسي أنهما أردنان : الأردن الكبير، والأردن الصغير، فأما الكبير، فهو نهر يصب إلى بحيرة طبرية، بينه وبين طبرية لمن عبر البحيرة في زورق اثنا عشر ميلا، تجتمع فيه المياه من جبال وعيون، فتجري في هذا النهر، فتسقى أكثر ضياع جند الأردن مما يلي ساحل الشام وطريق صور، ثم تنصب تلك المياه إلى البحيرة التي عند طبرية، وأما الأردن الصغير فهو نهر يأخذ من بحيرة طبرية ويمتد نحو الجنوب في وسط الغور، فيسقى ضياع الغور، وعليه قرى كثيرة، منها (بيسان)، و (فراوى) وغير ذلك الخ والظاهر من سياق الكلام أن المراد هنا الثاني دون الأول .

(٤) الشريعة : اسم لنهر الأردن، كما في صبح الأعشى ج ٤ ص ٨١، وهي أيضا، ورد الشاربة من الماء .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

(٦) في كلا الأصلين : « فأسحل » بالميم مكان النون؛ وهو نحر يف، إذ لم نجد فيا راجعاه من كتب اللغة (وأنسحل الرمل)، أى انجرف، وهو من قولهم : « سمحت الريح الأرض »، أى كشطت =

تحتهما، ولم يستطع إثباتهما عليه، فأنحدر إلى الماء، وركبه الغوري، وقبض على أذنيه، وضربه بسكين معه فقتله؛ والغورنة^(١) تحيّل على قتل السباع بأموير كثيرة مواجهة، والذي وقع لهذا الرجل نادر الوقوع لم أسمع أنه وقع لغيره، وهو أمر مستفاض^(٢) عند الغورنة^(١).

قالوا: والأسد لا تفارقه الحمى، ولذلك الأطباء يسمونها داء الأسد، وعظامه عاسية^(٣) جدا، وإن ذلك بعضا ببعض خرجت منها النار كما تخرج من الحجارة وكذلك في جلده من القوة والصلابة ما لا يعمل فيه السلاح إلا من مراق^(٤) بطنه؛ والأسد طويل العمر؛ وقال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا: إن شحم الأسد يحلل الأورام الصلبة.

١. = ما عليها وزمت ضبا آدمها، ومنه سمى ريف البحر ساحلا، لأن الماء يسجله، أي يجرفه؛ أولعله: «فانسحب» بالياء مكان اللام.

(١) تقدّم الكلام على هذا اللفظ في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢٣٢ من هذا السفر فانظرها.

(٢) في كتب اللغة أنه يقال: «حديث مستفاض فيه» و«مستفيض» ولا يقال: «مستفاض» كما هنا، فانه من، وقيل: إن «مستفاض» لنية، من «استفاضوه فهو مستفاض»، أي مأخوذه، وتقل صاحب الساج عن شيخه أن القياس لا ينافيه؛ وقد استعمله أبو تمام، كما في موازنة الأمدى؛ وفي المصباح أن منهم من يقول: «استفاض الناس الحديث»؛ وأكره الخذاق. وقال في اللسان: «حديث مستفاض: ذائع، ومستفاض، قد استفاضوه»، أي أخذوا فيه، وأباها أكثرهم.

(٣) العاسية: الصلبة اليابسة.

(٤) مراق البطن: أسفله وما حوله مما أترق منه، ولا واحد لها.

١٠

١٥

٢٠

ذكر شيء مما وُصف به الأسد ثرا ونظما

قال أبو زُبَيْد الطائي يصفه لعثمان بن عفان — رضي الله عنه — وكان قد
لقبه : أَقْبَلَ يَتَضَالَع من بغيه ، ولصدره نَحِيط ، وأبلاعيه غَطِيط ؛ ولطرفه وميض
ولأرساغِه قَبِيز ؛ كأنما يَخِيط هَشِيما ، أو يَطأ صَرِيما ؛ وإذا هامة كالْحَيْن ، وخدَّ
كالْمِسْتِ ؛ وعينان سَجَرَاوان ، كأنهما سراجان ؛ وقَصْرَة رَيْله ، وَلَهْزِمَة رِهله ؛ وساعد

(١) يتضالع بالصاد المعجمة ، أى يتمايل ؛ وهو من ضلع فلان ، إذا مال وجنب . والذي في الأثافي
ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق . « يتضالع » ؛ وفي كتب اللغة ما يفيد أن ذلك مما يروى بضاد والفاء ؛
فإن في التاج (مادة ضلع بالظاء) : « والضالع : المائل ، وهذا يروى بالضاد أيضا » اهـ .

(٢) النحيط : الزفير . وفي (ب) : « نحيط » ؛ وهو تحريف .

(٣) الغطيط : تردد النفس صاعدا إلى الحلق حتى يسمعه من حوله (المصباح) . وفي اللسان : الغطيط :
التخير ، وهو الصوت الذى يخرج مع نفس التائم ، وهو تردده حيث لا يجد مساهنا .

(٤) في كلا الأصلين : « قبيز » بالفاء ؛ وهو تصحيف . والقبيز بالقاف : صوت
الفاصل .

(٥) يريد بالصريم : ما جذ وقطع من الشجر ، فعيل بمعنى مفعول .

(٦) كذا في الأثافي ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق . والذي في كلا الأصلين وبما هيح الفكر :
« ذا هامة » ؛ وهو تحريف ، إذ لا يستقيم معه الإعراب بالرفع في قوله بعد : « وعينان سجرأوان » .
(٧) الهَيْن : الترس .

(٨) في كلا الأصلين : « سجرأوان » بالشين المعجمة ؛ وهو تصحيف ؛ والسجرأوان : ثنية سجرأ ،
وهى العين التى يتخالط بها ضاحرة ، والأسم السجرة بضم فسكون .

(٩) القصرة بفتح التثاقف والصاد : أصل القس .

(١٠) في كلا النسختين : « زيله » ؛ وهو تصحيف ؛ والربالة بفتح فكسر : الغليظة السمينة ، وهو
من الربالة بفتح الراء ، وهى كثرة اللحم .

(١١) الذى في كلا الأصلين : « وهزمة دهلة » ؛ وهو تحريف في كلا الكلمتين ؛ والهزمة :

واحدة للهزتين ، وهما مضيئتان في أصل الحنك ؛ وقيل عند منحنى الحنين أسفل من الأذنين ، وهما معظم

الحنين . والزهلة : المسترخية ، وهو من « رهل اللحم » وزان « فرح » ؛ إذا اضطرب وأسترى .

مجدول، وعضد مفتول؛ وكف شنة البرائن، ومخالب كالمخاجن؛ وفم أشدق^(١)
 كالغار الأخرق؛ يفتر عن معاول مصقوله، غير مقلوله؛ فهجهجنا به ففرقرو^(٢) وبربر^(٣)،
 ثم زار فجرجر؛ ثم لحظ نخلت البرق يتطير من جفونه، عن شماله ويمينه؛ فأرعىشت^(٤)
 الأبدى، وأصطكت الأرجل؛ وبحظت العيون^(٥)، وساعت الظنون، ولحقت^(٦)
 الظهور بالبطون.

ووصفه بعض الأعراب^(٧) فقال: له عينان حمراوان مثل وحي الشر، كآتما
 تقرتا بالمناقير في عرض حجر؛ لونه ورد، وزئيره رعد؛ هامته عظيمة، وجبهته

(١) في كلا الأملين: «تشبه»؛ وهو تصحيف. والشنة: الخشنة الغليظة.

(٢) المخاجن: جمع مخجن بكسر الميم، وهي العصا الملققة الرأس كالصولجان.

(٣) الأشدق: الواسع الشدين.

(٤) كذا ورد لفظ الأخرق بالراء في كلا الأملين وبما في الفكر والأغانى ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق؛
 والمراد به: الواسع، أخذنا من سياق الكلام، ولم نجد هذا المعنى فيها راجعاً من المظان، غير أنه ورد
 في كتب اللغة أن الخرقاء هي الأرض الواسعة التي تتفرق فيها الرياح؛ والذي يستفاد من المخصص ج ١٦
 ص ٥٧ أن الخرقاء بهذا المعنى لا أقبل له، فقد وردت هذه الكلمة في باب (فلا) لا أقبل لما من جهة
 السباع؛ واذن فلا يقال: «أخرق» بالمعنى السابق، فلعلم ما هنا تحريف صوابه: «أخوق»
 بالواو مكان الراء، أي واسع، وهو من «الخوق» بالتحريك، أي السعة.

(٥) يقال: «هجهج بالبيع»، إذا صاح به وزجره ليكلف.

(٦) «فرفر»: من الفرقة بمعنى الصباح، يقال: «فرفر»، أي صاح به.

(٧) بربر، أي صوت وصاح مع غضب، ومنه ممى الأسد مبرراً بكسر الباء لجلته وقوره وغضبه.

(٨) «بحظت العيون»، أي شخصت، وهو تفسير مجازي؛ قال في اللسان في تفسير قول عائشة —
 رضي الله تعالى عنها — تصف أباه: «وأتم يومئذ يحظ تنظرون الفتوة» ما نصه: «يحوظ العين:
 تنوءها وانزعاجها؛ تريد: وأتم شاخصو الأبصار ترقبون أن ينق ناعق» اهـ ويجوز أن يقرأ بضم الجيم
 وتثنيدها مع الكسر مبنيًا للجهول، وهو من التجحيط بمعنى تحديد النظر، كما في القاموس وشرحه.

(٩) هو أبوزيد الطائي، كما في محاضرات الأدباء ج ٢ ص ٣٩١ طبع جمعية المعارف.

(١) شَتْمُهُ ؛ نَابُهُ شَدِيدٌ ، وَشَرُهُ عَنِيدٌ ؛ إِذَا أَسْتَقْبَلْتَهُ قَلْتَ : أَقْرِعْ ، وَإِذَا أَسْتَدْبَرْتَهُ قَلْتَ :
(٢) أَفْرِعْ ؛ لَا يَهَابُ إِذَا اللَّيْلُ عَسَّسَ ، وَلَا يَجْبُنُ إِذَا الصَّبْحُ شَفَّسَ ؛ ثُمَّ أَنْشَدَ :
(٣) عَبَّوسٌ شَبَّوسٌ مُصْلِحٌ مُكَابِرٌ * جَرَى عَلَى الْأَقْرَانِ لِلْقَرْنِ قَاهِرٌ
(٤) بَرَأْنُهُ شُتْنٌ وَعَيْنَاهُ فِي الدُّجَى * بِكَمْرِ النَّضَى فِي وَجْهِهِ الشَّرْطَائِرُ
(٥) يُدِلُّ بِأَنْيَابٍ حِدَادٍ كَأَنهَا * إِذَا قَلَّصَ الْأَشْدَاقَ عَنْهَا خَنَاجِرُ

ومن التحويلات في وصف الأسد قول الشاعر :

(٦) لِمَا يَأْكُلُ لَا تَسْتَوِشُ لَيْثًا مُحْدَرًا * لِلْهَوْلِ فِي عَسَقِ الدُّجَى دَوَاسِرًا
(٧) مِرْسَا كَأَمْرَاسِ الْقَلِيبِ جَدُولُهُ * لَا يَسْتَطِيعُ لَهُ الْأُنَامُ مِرَاسَا

(١) الشتمية : الكرية المنظر .

- (٢) العنيد : الحاضر المهيأ ؛ والمراد أن شره لا تأخر فيه ولا انتظار .
- (٣) في كلا الأصلين : « أفرع » بالفاء ؛ وهو تصحيف كالاجنح ؛ والأفرع : الكثير الشعر ، يريد لبدة الأسد ، وهي الشعر المجتمع على كاهله .
- (٤) عسس الليل : أقبل بظلامه .
- (٥) المصلح : المنتصب قائما ؛ والمراد أنه متهيئ للشمس مستعد له .
- (٦) كذا في مباحج الفكر ، والذي في كلا الأصلين : « مكابر » بالياء المثلثة ؛ وهو تصحيف ، إذ المكابرة هي المغالبة في الكثرة ، ولا تصح إرادتها هنا .
- (٧) الشتن : الغليظة الخشنة .
- (٨) « لا تستوش لينا » ، أي لا تستخرج ما عنده من البأس والقوة ، وهو من الاستيشاء بمعنى الاستخراج ؛ يقال « استوشى فلان فرسه » ، إذا استخرج ما عنده من الجري .
- (٩) المحدر : من أخذر الأسد ، إذا لزم الأجمة وأخذها خدرا ، ويجوز أن يقرأ بفتح الدال على صيغة اسم المفعول ، وهو من « أخذر العين الأسد » ، أي ستره وواراه ؛ ولهذا ضبطناه بالوجهين .
- (١٠) المرس بفتح فكسر : الشديد المراس .
- (١١) الأمراس : الحبال ، وهو جمع جمع ، فان الواحد « مرسة » بفتح أوله وثانيه ، وجمعها « مرس » بفتح أوله وثانيه أيضا ، وجمع الجمع « أمراس » .
- (١٢) الجدول : نصب اليدن والرجلين ؛ أو هي الأعضاء ، واحده جدل بفتح الجيم ؛ يريد أن أعضاء محكمة الفتل وثيقة كالحبال التي تتجذب بها الدلاء .

شَتَنَ البرائنِ كالحاجين عَطَفَتْ * أظفاره فتخالها أقواسا
 لان الحديد لحاده فإهابه * يكفيه من دون الحديد لباسا
 مصطكة أرساعه بعظامه * فكأت بين فصولها أجراسا^(١)
 وإذا نظرت إلى وميض جفونه * أبصرت بين شُفورها مقباسا^(٢)
 وقال آخر :

توقى - وقالك رب الناس - ليثا * حديد الثاب والأظفار وردا
 كأت يملئني اللعين منه * مذبذبة^(٣) الأسنة أو أحدا^(٤)
 وتحسب لمح عينه هدوا * ورجع زئيره برقا ورعدا^(٥)
 تهاب الأسد حين تراه منه * إذا لاقينه في الغاب فردا^(٦)
 تصد عن الفرائس حين يبدو * وكانت قبل تأنف أن تصدا^(٧)

٥

١٠

(١) الفصول : المقاصل .

(٢) كذا ورد هذا الجمع في هذا الشعر؛ والذى في كتب اللغة أن شفر العين يجمع على أشفار ولا يجمع

على غير ذلك، كما قاله سيوريه .

(٣) في كلا الأصلين : « وقال » باللام؛ وهو تحريف .

(٤) المذبذبة : المتحددة .

١٥

(٥) هدوا، أى في وقت هدوء الليل وسكونه، وذلك لأن هذا الوقت أشد لظهور البريق واللمعان .

(٦) لم نجد في لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « هاب منه » وإنما يقال « هابه » إلا أنه قد ورد

تعدية هذا الفعل بـ « من » في بعض عبارات اللغويين في تفسير بعض الألفاظ، لا أنه منقول عن العرب

فقد جاء في اللسان والتاج مادة « هيب » : « رجل هيب » : جبان يهاب من كل شيء؛ فلعل هذا الفعل

ضمن معنى الفزع، فسأغت تعديته بـ « من » .

٢٠

(٧) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « لاقته » بالناء؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتناه، كما

هو ظاهر .

وقال أبو الطيب المتنبي - رحمه الله - :

وَرَدَّ إِذَا وَرَدَ الْبُحَيْرَةُ وَارْدًا ^(١) * وَرَدَّ الْفِرَاتَ زَيْئُهُ وَالنَّيْلَا ^(٢)
 مَتَخَضَّبٌ بِدَمِ الْفَوَارِسِ لَا بَسَّ ^(٣) * فِي غِيْلِهِ مَنْ لِبْدَتِيهِ غِيْلَا
 فِي وَحْدَةِ الرُّهْبَانِ إِلَّا أَنَّهُ ^(٤) * لَا يَعْرِفُ التَّجَرِيمَ وَالتَّعْطِيلَا
 وَقَعَتْ عَلَى الْأُرْدُنِّ مِنْهُ بَلِيَّةٌ ^(٥) * نَظَّمَتْ بِهَا هَامُ الرِّفَاقِ تُلُوْلَا
 يَطَا الْبَرَى مَتَرَفَقًا مِنْ تَيْبِهِ ^(٦) * فَكَأَنَّهُ آسٍ يَحْسُ عَلِيْلَا ^(٧)
 وَيُرْدُ عُفْسُوتهُ إِلَى يَافُوحِهِ ^(٨) * حَتَّى تَصِيرَ لِرَأْسِهِ لِكِيلَا

- (١) يريد بالبحيرة : بحيرة طبرية ، كما في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ١٩١ طبع بولاق ؛ وهذه البحيرة كالبركة ، تحيط بها الجبال ، وتصب فيها فضلات أنهر كثيرة تجيء من جهة بانياس والساحل والأردن الأكبر ، وباء هذه البحيرة عذب شراب ليس بمصادق الخلوة انظر معجم البلدان (٢) كذا في كلا الأصلين ؛ والذي في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ١٩١ طبع بولاق « شارباً » وهو أنسب ، فإنه يقل بجيء الحال المؤكدة موافقة لعاملها في اللفظ والمعنى كما هنا ؛ ومنه قول الشاعر : « أصبح مصيغاً لمن أبدى نصيحته » ، والكثير يجيئها موافقة لعاملها في المعنى دون اللفظ ، كما نص على ذلك في كتب القواعد .

- (٣) الغيل : الأجمة ، وهي الشجر الكثير الملتف الذي يستتر فيه الأسد .
 (٤) الأردن : كورة بالشأم واسعة ، منها الغور وطبرية وصور وعكا وما بين ذلك .
 (٥) في شرح العكبري : « نصذت » ؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضاً .
 (٦) البرى : التراب .
 (٧) في (١) : « مترفاً » ، وفي (ب) : « رقماً » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

- (٨) في شرح العكبري على ديوان أبي الطيب ج ٢ ص ١٩٢ طبع بولاق أن « الغفرة » هي الشعر أجمع على قفاه . والذي وجدناه في لدينا من كتب اللغة أنه يقال لشعر القفا « غفر » بالتحريك ، و « غفار » بالضم ، و « غفير » ، وأما « الغفرة » ، فهي ما يغطي به الشيء : قلعه سمى هذا الشعر « غفرة » ، لأنه يغطي القفا ؛ والمراد بهذا البيت وصف شعر منكبيه بالعظم والطول حتى أنه يرد ذلك الشعر فيجتمع على هامته ويصير كالإكليل .

قَصَرَتْ خَفَاتُهُ الْخُطَا فكَأْتَا * رَكِبَ الْكَيْ جَوَادَهُ مَشْكُولَا

وقال عبد الجبار بن حمديس :

وليث مقيم في غياض منيعية * أمير على الوحش المقيمة في الففير
يوسد شبليه لحوم فواريس * ويقطع كاللص السبيل على السفير
هزبرله في فيه نار وشفرة * فما يشتوي لحم القتل على الجمر
سراجاه عيناه إذا أظلم الدجى * فإن بات يسرى بات الوحش لآسرى
له جبهة مثل المجن ومعطس * كأن على أرجائه صبغة الحبر^(١)
يصلصل رعد من عظيم زفيره * ويلسع برق من حاليقه الحمر^(٢)
له ذنب مستنبط منه سوطه * ترى الأرض منه وهي مضروبة الظهر
ويضرب جنبيه به فكأتما * له فهما طبل يحض على الكر^(٣)
ويضحك في التعييس فكيه عن مدى * نيوب صلاب ليس تهتم بالفهر^(٤)
يصول بكف عرّض شبرين عرّضها * خناجرها أمضى من القضب البثر
يحرد منها كل ظفر كأنه * هلال بدا للعين في أول الشهر^(٥)

وقال بشر بن عوانة الفقعسي يصف ملاقاته الأسد وما كان بينهما :

أفاطم لو شهدت بطن خبيث * وقد لاقى الهزبر أخاك بشرا

(١) في (١) : « الخمر » ؛ وفي (ب) : « الجبر » ؛ وهو تحريف في كتاب النسخين ؛ والتصويب

عن ديران ابن حمديس ص ٤٨٦ .

(٢) الصلصلة : ترجيع الصوت .

(٣) الحالقي : جمع حلاق و ملوق ، وهو باطن الجفن الأحمر الذي اذا قلب لكل رأيت حمرة .

(٤) في كتاب النسخين : « نيوب » ؛ وهو تصحيف .

(٥) الفهر : الحجر ، وهو مؤنث .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كتاب النسخين ؛ وفي رواية : « العبدى » كما في شرح مقامات بديع الزمان
الهنداني للشيخ محمد عبده ص ٢٤٧ طبع بيروت ؛ ولم تقف على ما يرجح إحدى الروايتين ؛ وقد أورد =

إِذَا لَرَأَيْتَ لِيْشَا رَامَ لِيْشَا * هِنْزَبْرَا أَغْلَبَا لَاقَى هِنْزَبْرَا
 تَهْنَسُ إِذْ تَقَاعَسَ عَنْهُ مُهْرَى * مُحَاذَرَةً فَقُلْتُ : عُقِرَتْ مُهْرَا ^(١)
 أُنِْلُ قَدَمِيْ ظَهَرَ الْأَرْضِ إِنِّيْ * وَجَدْتُ الْأَرْضَ أَثْبَتَ مِنْكَ ظَهْرَا ^(٢)
 وَقُلْتُ لَهُ وَقَدْ أَبْدَى نِصَالَا * مَذْرَبَةً ^(٣) وَوَجْهًا مَكْفَهْرَا
 يُدِلُّ بِمِخْلَبٍ وَبِحَدِّ نَابٍ * وَبِالْمُحَظَّاتِ تَحْسَبُنَّ جَمْرَا ^(٤)
 وَفِي يَمْنَى مَاضَى الْحَدِّ أَبَقَى * بِمَضْرَبِهِ قِرَاعُ الْمَوْتِ أَثْرَا ^(٥)
 أَلَمْ يُلْغُفْكَ مَا فَعَلْتُ ظُبَاهُ * بِكَاطِمَةِ غَدَاةٍ لَقِيْتُ عَمْرَا ^(٦)
 وَقَلْبِيْ مِثْلُ قَلْبِكَ لَسْتُ أَخْشَى * مِصَاوِلَةً وَلَسْتُ أَخَافُ دُحْرَا

== الحمداني قصيدة بشر هذه وقصته مع أبنه عمه في إحدى مقاماته ، وهي المقامة البشرية ؛ ولم تقف على
 ترجمة ليشر هذا فيا لدينا من كتب الأدب على كثرتها ، كما أننا لم نجد اسمه في معجمات الأسماء التي بين
 أيدينا ؛ وقال الشيخ محمد عبده في شرحه على هذه المقامات ص ٢٥٠ طبع بيروت : « إن بعض الرواة قد
 نسب هذه الأبيات لعمر بن معد يكرب ، كتب بها إلى أخته كبشة ، ومطلع قصيدة عمرو :

أكبشة لو شهدت ببعن جب * وقد لاقى الهزبر أخاك عمرا

ثم قال : « والصحيح أن الواقعتين مختلفتان » . ولم يورد أبو الفرج في الأغاني هذه الأبيات

في أخبار عمرو بن معد يكرب .

(١) تهنس الأسد ، أى يتغير .

(٢) تقاعس ، أى تأخر ورجع إلى الخلف .

(٣) المذربة : المحددة .

(٤) الأثر بضم الهمزة : أثر الجرح ، وقد استناره هنا للتدوين والتلويح التى تكون فى السيف

من مقارعة الأبطال .

(٥) كاظمة : جؤ — أى منخفض من الأرض — على سيف البحر فى طريق البحرين من البصرة
 بينها وبين البصرة مرحلتان ، وفيها ركابا كثيرة ؛ وقد أكثر الشعراء من ذكرها .

(٦) فى رواية أخرى لهذا البيت : « ليس يخشى مصاولة فكيف يخاف » الخ كما فى شرح مقامات

بدیع الزمان للشيخ محمد عبده ص ٢٥١ ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

وأنت تروم للأشبال قوتا * وأطلب لأبنة الأعمام مهرا^(١)
 فقيم تروم مثلى أن يوتى * ويترك في يدك النفس قسرا^(٢)!
 نصحتك فأتس يا ليث غيري * طعاما إن لمجى كان مرثا
 ولما ظن أن الغش نصحي * وخالفني كأني قلت فخرأ^(٣)
 دنا ودنوت من أسدين راما * مراما كان إذ طلباه وعرا^(٤)
 يكفكف غيلة إحدى يديه * ويسسط للوثوب على أخرى^(٥)
 هنزت له الحسام نفلت أتى * شققت به من الظلماء فخرأ
 حساما لو رميت به المنايا * لجاعت نحوه تعطيه غدرا^(٦)
 وجدت له بجائفة رأها * بمن كذبت به ما متته غدرا^(٧)

- ١٠ (١) كذا ورد هذا الشعر في مقامات الحمذاني ؛ والتي في كلا الأصلين : « ومطلبي لبنت المم » ؛
 وهو خطأ إذ لا يستقيم به الإعراب بالنصب في قوله آخر البيت : « مهرا » ، كما لا يخفى .
 (٢) القسر : القهر .
 (٣) في رواية : « مثى ومثيت » . انظر شرح الشيخ محمد عبده على مقامات البديع الحمذاني ص ٢٥٢
 (٤) « من أسدين » ، أى فبا لهما من أسدين .
 ١٥ (٥) في رواية : « سللت به لدى الظلماء » ؛ شرح الشيخ محمد عبده على مقامات الحمذاني ص ٢٥٢ .
 (٦) الجائفة : الطعة التي تحاطب الجوف .
 (٧) « غدرا » : مفعول لقوله : « رأها » ؛ وقوله : « بمن كذبت » متعلق بقوله : « غدرا » ،
 و « ما » في قوله : « ما متته » مفعول ثان لـ « كذبت » ؛ والمعنى أن هذا الأسد رأى إصابة الطعنة غدرا
 بالذى كذبت تلك الطعنة ما كانت قد متته من خبيثها وعدم إصابتها لاضطرابها في كف ضاربها ، فكان
 الأسد قد ظن أنها ستخطئه وتغنى ذلك فكذبت الطعنة أمته وغدرت به . وروى هذا البيت في مقامات
 الحمذاني : « وجدت له بجائفة أرته * بأن كذبت » الخ ؛ وقال الشيخ محمد عبده في تفسيره ما نصه :
 « الجائفة : النفس ؛ يتكلم على الأسد ويقول : اننى تركت عليه بنفس قد أرته وأظهرت له أنها قد
 غدرت به فيما متته وأطعته فيها بئابها بين يديه ، اذ كذبت تلك الأمانة وفكت به ، وقد يراد من الجائفة
 هنا المعنى الوصفى « أى بضربة هاجمة وقد كانت تلك الضربة مته خبيثها لاضطرابها بهيجان ضاربها » اهـ .

بضربة قَيْصَلٍ تركته شَقْعَا * وكان كأنه الجُلُودُ وَثَرَا
 نَفَرٌ مَضْرُجًا بِدِيمٍ كَأَنِّي * هدمت به بناءً مشمِخَرَا
 وقلت له : يَعْزَ عَلَى أَتَى * قتلت مناسبي جَلَدًا وفهرا
 ولكن رمت شيئا لم يَرُمهُ * سواك فلم أُطِقْ يا لَيْثُ صبرا
 تحاول أن تعلني فرارا * لعمر أيبك قد حاولت نُكْرَا
 فلا تَبْعُدْ لقد لاقاك حرًّا * يحاذر أن يعاب فيت حرّا

وَأَمَّا الْبَيْرُ [وما قيل فيه] ^(١) — فهو سبع هنديّ، ويقال : حبشيّ ؛
 وهو في صورة أسد كبير، أزب ملمعٌ بصفرة وسواد ، ويقال : إنه متولدٌ بين
 الزبرقان واللبؤة ؛ وفي طبيعته أنه يسالم الثمر وغيره من السباع ما لم يستكلب ، فإذا
 استكلب خافه كل شيء كان يسالمة، وهو والأسد متواذان أبداً، ومودته معه
 كمودة الخنافس والعقارب والحيات والوزغ ؛ ويقال : إن الأثني منه تلقح
 بالريح ، ولهذا يقال : إن عدوه يشبه الريح سرعة، ولا يقدر أحدٌ على صيده ؛
 وإنما تُسرق حراؤه فتحمّل في مثل القوارير من زجاج، ويركض بها على الخيول
 السوابق ، فإن أدركهم أبوها رُمي إليه بقارورة منها، فيشتغل بالنظر إليها والفكرة ^(٢)

(١) لم ترد هذه العبارة في (ب) .

(٢) الأزب : من الزبب بالتحريك ، وهو كثرة الشعر وطوله .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومباح الفكر للكتبيّ وحياة الحيوان للدميريّ ج ١
 ص ١٠٣ طبع المطبعة الخيرية وديوان الحيوان للسيوطي ؛ وهو سبع هنديّ أصغر من القهد أحر ذو زغب
 وعينين بزازتين ، سريع الوثبة انظر مروج الذهب للسموديّ ج ١ ص ١٨٤ طبع بولاق ؛ ولم نجد فيها لدينا
 من كتب اللغة ما يسمى بهذا الاسم من السباع وغيرها من بقية الحيوانات ؛ ولهذا لم نضبطه .

(٤) في كلا الأصلين : « والنكرة » بالنون ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ؛
 والذي في مباح الفكر رخصة الحيوان ج ١ ص ١٠٣ طبع المطبعة الخيرية : « والحيلة » ؛ والمعنى
 يستقيم عليه أيضا .

في إخراج جِروءِ منها ، فيَقُوْهُ الآخِذُ لها ؛ وزعم قومٌ أنه إذا اسْتَكَلَبَ وراه الأسد
وقد له حتَّى يسوَلَ في أذنه خوفاً منه ورهبةً له ؛ هكذا نَقَلَ صاحبُ مباحِجِ الفكرِ
ومناجِجِ العبرِ ، ولم أقف على شعري في وصف البَبرِ ولا رسالةً فأوردها .

ذكر ما قيل في النمر

والنمر له أسماء ، منها السِّنْدِي والسَّبْتِي ، والطَرَحُ : ^(١) [ولده] ^(٢) ، وجمعه طُرُوح ؛
والتلوة والخُتعة : ^(١) [الأثني] ^(٢) .

وزعم أهلُ البَحْثِ عن طبائع الحيوان والأطلاج على أسرارِهِ أنَّ الثَّغْرَةَ لا تضع
ولدها إلَّا وهو مطوَّقٌ بأفعى ، وهي تُعَيِّثُ ^(٣) وتَنْهَسُ ^(٤) إلَّا أنَّها لا تَقْتُلُ ؛ وفي طبعِ النمرِ
وعادته أَنه يسبح لثلاثة أيام ، ويقطعها بالنوم ، ثم يخرج في اليوم الرابع ، ومتى
لم يَصِدْ لم يأكل ، ولا يأكل من صيد غيره كالأسد ، ويتره نفسه عن أكل الحَيْفِ
ولو مات جوعاً ، وهو لا يأكل لحومَ الناس إلَّا للتداوى من داءٍ يصيبُهُ ؛ وفيه



(١) كذا ورد لفظ « الطرح » و « التلوة » في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة ص ١٤٨ طبع
مطبعة السعادة بمصر ؛ ولم يجدهما بهذا المعنى المذكور هنا لدينا من كتب اللغة الجامعة ، كاللسان
والناج والصاح والتكلمة والمخصص وغيرها ؛ ولهذا لم نضبطهما .

(٢) لم يرد في الأصل هاتان الكلمتان اللتان تحت هذا الرقم ؛ وقد أثبتناهما من كتاب مبادئ اللغة ،
وهو الذي نقل عنه المؤلف هذه الأسماء ؛ فإما يظهر لنا وإن لم يصرح بهذا القول .

(٣) في كلا الأصلين ومباحجِ الفكر وحياة الحيوان وديوان الحيوان : « تعيش » بالسين ؛ وهو
تحريفٌ في جميع هذه الكتب ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ؛
و « تعيث » بتشديد الياء ، أى تؤثر ؛ يقال : « عيث في السنام بالسكين » ، أى أثر فيه .

(٤) تنهس : من النهش ، وهو تناول الشيء بالضم ليعضه فيؤثر فيه ولا يجرحه .

- زَعَاذَةُ خُلُقٍ ، وَحِدَّةُ نَفْسٍ ، وَتَجَهُمُ وَجْهٍ ، وَشِدَّةُ غِيْظٍ ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَشْتَدَّ غَضَبُهُ وَكَثُرَ غِيْظُهُ عَلَى عَدُوِّهِ : "لَيْسَ لَهُ جِلْدُ النَّمْرِ" ، أَيْ تَخَلَّقَ^(٢) بِأَخْلَاقِهِ ؛ وَالنَّمْرُ بَعِيدُ الْوَبْصَةِ ، وَرَبَّمَا وَثَبَ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا صُعُودًا إِلَى بَحْمِيهِ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ ، وَقَدْ شَوَّهَدَ وَهُوَ يَثْبُتُ فِي اللَّيْلِ فَيَصِيرُ فِي دَاخِلِ زَرْيَةِ الْغَنَمِ فَيَأْخُذُ الشَّاةَ فَيَحْدِفُهَا إِلَى خَارِجِ الزَّرِّيَةِ ، ثُمَّ يَثْبُتُ فَيَسْبِقُهَا إِلَى الْأَرْضِ ، وَيَتَنَاوَلُهَا مِنَ الْهَوَاءِ قَبْلَ أَنْ تَسْقُطَ عَلَى الْأَرْضِ ؛ وَمِنْ خَصَائِصِهِ الْغَرِيبَةِ أَنَّ الْمَعْضُوزَ مِنْهُ يَطْلُبُهُ الْفَأْرُ حَيْثُ كَانَ ، وَيَقْصِدُهُ لِيَبُولَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ ظَفِرَ بِهِ وَبَالَ عَلَيْهِ مَاتَ ؛ وَالنَّاسُ يَحْتَرِزُونَ عَلَى مَنْ يَجْرَحُهُ النَّمْرُ غَايَةَ الْإِحْتِرَازِ ، وَالْفَأْرُ يَطْلُبُ الْمَجْرُوحَ كُلَّ الطَّلَبِ ، وَمَنْ أَعْجَبَ مَا سَمِعْتُ أَنَّ إِنْسَانًا جَرَحَهُ النَّمْرُ فَأَحْتَرَزَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْفَأْرِ ، فَرَكَبَ فِي مَرْكَبٍ ، وَوَقَفَ بِهِ فِي الْمَاءِ وَقَدْ وَثِقَ بِذَلِكَ ، وَظَنَّ أَنَّ الْفَأْرَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، فَأَتَّفَقَ لِنُفُوذِ الْقَضَاءِ الْمَقْدَّرِ الَّذِي لَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ أَنَّ حِدَّةً أَخْتَطَفَتْ فَأَرَا مِنَ الْأَرْضِ ، وَطَارَتْ فَخَازَتْ الْمَجْرُوحَ فَلَمَّا سَامَتْهُ الْفَأْرُ بَالَ عَلَيْهِ فَمَاتَ . وَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ : أَنَّ النَّمْرَ إِذَا عَضَّ إِنْسَانًا أَخَذَ زَهْرَ السَّيَاقِ^(٣) وَذَلَّكَ بِهِ الْجُرْحَ ، فَإِنَّ الْفَأْرَ لَا يَقَارِبُهُ ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ شِفَاؤُهُ ؛ وَأَخْبَرَنِي مَنْ عَايَنَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّجَرُّبَةِ ؛ وَالنَّمْرُ يَحِبُّ شَرْبَ الْخَمْرِ ، وَبِهَا يَصَادُ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَكِرَ نَامَ ؛ وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّبْوَةِ سَبْعٌ^(٤) يُسَمَّى الذَّرَاعُ عَلَى قَدْرِ الذُّبِّ الْعَظِيمِ ، كَثِيرِ الْجِرَاءَةِ ، لَا يَأْوِي مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّبَاعِ وَالْوَحُوشِ .

(١) الزَعَاذَةُ بِشَدِيدِ الرَّاءِ وَتَحْفِيفِهَا : الشَّرَاسَةُ وَسُوءُ الْخُلُقِ .

(٢) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « وَتَخَلَّقَ » ؛ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَفْسِيرٌ لِلَّذِي سَبَقَ ، لَا مِنْ تَجَمُّعِهِ .

(٣) السَّيَاقُ بِشَدِيدِ الْمِيمِ : مِنْ شَجَرِ الْقَفَافِ وَالْجَبَالِ ، وَلَهُ ثَمَرٌ حَامِضٌ عَنَاقِيدُ فِيهَا حَبٌّ صَفَرٌ يَطْبُخُ ؛ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أَعْلَهُ يَنْبُتُ بَنَى مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ إِلَّا مَا كَانَ بِالشَّامِ ؛ قَالَ : وَهُوَ شَدِيدُ الْحَمْرَةِ .

(٤) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللفظُ فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ وَبِإِهْجِ الْفِكَرِ ؛ وَلَمْ يُجِدْ سِوَا هَذَا الْأَسْمِ فِي مَا رَاجَعْتُهُ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ ، كَاللَّسَانِ وَالنَّجَاشِ وَالْمُخَصَّصِ وَغَيْرِهَا ، كَأَنَّهَا لَمْ تُجِدْ كَلَامًا عَنْ هَذَا السَّبْعِ فِيهَا لِلدِّينِ مِنْ كُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْحَيَوَانَ ؛ وَلِهَذَا لَمْ نَضْبِطْهُ .

وَوَصَفَ كُشَايِمَ النَّمِرِ مِنْ طَرْدِيَّةٍ فَقَالَ : ^(١)

ما قاله الشعراء
في وصف النمر

وَكَلَّحَ كَلْمُغْضَبِ الْمَهْيَجِ * جَهَّمَ الْمُحْيَا ظَاهِرَ النَّشِيَجِ ^(٢)

يَكْشِرُ عَنْ مِثْلِ مَدَى الْعُلُوجِ * أَوْ كَشَبَا أَسِنَّةَ الْوَشِيَجِ ^(٣)

مَدِيحِ الْجِلْدِ بِلَا تَدْبِيَجِ * كَأَنَّهُ مِنْ نَمَطٍ مَنَسُوجِ ^(٤)

تَرِكَ فِيهِ لَمْعَ التَّدْرِيجِ * كَوَاكِبًا لَمْ تَكُ فِي بَرُوجِ

وَلَمْ أَقِفْ فِي وَصْفِ النَّمِرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَادْكُرْهُ .

(١) «طردية» ، أى أربوزة طردية ، نسبة إلى الطرد بالتحريك ، وهو من أولية الصيد .

(٢) النشيح ، هو ترديد الصوت فى الصدر دون إلتراحه .

(٣) لعل الوجه فى إضافة المدى إلى العلوج — وهم كفار العجم — اختصاصهم بصنعها ، أو بصنع

الجلد منها . ١٠

(٤) النمط : ضرب من البسط .

الباب الثاني من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل في الفهد والكلب والذئب والضبع والنمس

ذكر ما قيل في الفهد

يقال للدَّكْر : الفَهِد ، ولالأُنْثَى : فَهْدَةٌ «وهما البَنَّةُ ، ولذلك يُكْنَى أَبَابَنَّةً»^(١) ،
وَحِرْوَةُ الْهَوْبَرِ ، والأُنْثَى هَبِيرَةٌ ؛ قال أَرِسْطُو : إِنَّ الْفَهْدَ مَتَوَلِّدٌ بَيْنَ أُسْدٍ وَنَمْرَةٍ ، أَوْ لَبُوَّةٍ
وَنَمْرٍ ؛ ويقال : إِنَّ الْفَهْدَةَ إِذَا حَمَلَتْ وَثَقَلَتْ حَمْلَهَا حَنَا عَلَيْهَا كُلَّ ذَكَرٍ يَرَاهَا مِنْ
الْفَهْودِ ، وَيُوَاسِمُهَا مِنْ صَبِيهِ ، فَإِذَا أَرَادَتْ الْوِلَادَةَ هَرَبَتْ إِلَى مَوْضِعٍ قَدْ أَعَدَّتْهُ
لنَفْسِهَا ، حَتَّى إِذَا عَلِمَتْ أَوْلَادَهَا الصَّبِيَّ تَرَكَتْهَا ؛ وَبِالْفَهْدِ يُضْرَبُ الْمُثَلُّ فِي شِدَّةِ
النَّوْمِ ؛ قَالَ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ :

رَقَدْتُ مَقْلِي وَقَلْبِي يَقْظَلُ * نُبْحَسُ الْأُمُورَ حَسًّا شَدِيدًا
يُمَحِّدُ النَّوْمُ فِي الْجَوَادِ كَمَا لَا * يَمْنَعُ الْفَهْدُ نَوْمُهُ أَنْ يَصِيدَا^(٢)

(١) كَذَا وَرَدَ فِي كَلَامِ الْأَصْلِينَ وَكُتِبَ مَبَادِئُ اللَّفْظِ هَذَا الْكَلَامَ الْمَوْضُوعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ ؛
وَالْمُرَادُ أَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنَ الْفَهْودِ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَفْظُ « الْبَنَّةِ » ؛ وَلَمْ يُجَدِ « الْبَنَّةِ » وَلَا « أَبَابَنَّةً »
بِهَذَا الْمَعْنَى فَيَا لِدِينَا مِنْ كُتْبِ اللَّفْظِ الْجَامِعَةِ ، كَاللِّسَانِ وَالتَّاجِ وَالصَّحَاحِ وَالْمُخَصَّصِ وَغَيْرِهَا ، كَمَا أَنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ
لَمْ يَذْكُرْ « أَبَابَنَّةً » فِي كِتَابِهِ (الْمَرْصُوعُ فِي الْأَبَاءِ وَالْأَمَهَاتِ) طَبَعَ أَوْ رُبَا ؛ وَلَمْ يَوْرِدْهُ الْحَجَّيُّ أَيْضًا ضِمْنَ الْكُتُبِ
الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ (مَا يَتَوَلَّى عَلَيْهِ فِي الْمَضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ) الْمَحْفُوظَةُ مِنْهُ نَسْخَةٌ مَخْطُوطَةٌ بِدَارِ الْكُتُبِ
الْمِصْرِيَّةِ تَحْتَ رَقْمِ ٧٥٤ ؛ أَدَبٌ ؛ وَقَدْ ضَبَطْنَاهُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ تَبَعًا لَضَبْطِهِ فِي مَبَادِئِ اللَّفْظِ ضَبْطًا
بِالْقَلَمِ لَا بِالْعِبَارَةِ .

(٢) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَامِ الْأَصْلِينَ وَمَبَادِئُ اللَّفْظِ ؛ وَلَمْ نُجِدْ الْهَبِيرَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ هُنَا
فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِ اللَّفْظِ الْأُخْرَى الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا ؛ وَالَّذِي وَجَدْنَاهُ أَنَّ الْهَبِيرَةَ : الضَّبْعُ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ :
الضَّبْعُ الصَّغِيرُ ؛ وَيُقَالُ لِأُنْثَى الضَّفَادِعِ : أُمُّ هَبِيرَةٍ ، وَلِلذَّكَرِ : أَبُورْ هَبِيرَةٍ ، كَمَا فِي تَاجِ الْعُرُوسِ .
(٣) فِي (١) : « يَمْنَعُ النَّوْمُ فَهْدَهُ » بِتَقْدِيمِ النَّوْمِ عَلَى الْفَهْدِ ؛ وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي الْعَكْسَ كَمَا أَثْبَتْنَا
تَقْلًا عَنْ (ب) وَمَبَاهِجِ الْفِكَرِ .

وقال الجاحظ : قال صاحب المنطق ^(١) : والفهد إذا آتراه الداء الذي يقال له :
 (خافقة الفهود) أكل العذرة فبراً منه ؛ قال : والسباع تشهى رائحة الفهود ، والفهد
 يتغيب عنها ، وربما قرب بعضها من بعض فيطعم الفهد في نفسه ، فإذا أرادته
 الفهد ^(٢) وثب عليه السبع ^(٣) فأكله ؛ قالوا : وليس شيء في الحيوان في جرم الفهد إلا والفهد
 أنقل منه وأحطم لظهر الدابة ؛ والإناث أصعب خلقاً وأكثر جراءة وإقداماً من
 الذكور ؛ ومن خلق الفهد الحياء ، وذلك أن الرجل يمر بيده على سائر جسده فيسكن
 لذلك ، فإذا وصلت يده إلى مكان الثفر ^(٤) قايح حينئذ وغضب ؛ ويقال : أوّل من
 صاد بالفهد كليب وأثل ، وقيل : همام بن مرة ، وكان صاحب لموطر وطرب ؛
 وأوّل من حمله على الخيل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وأكثر من أشتبه باللعب
 بها أبو مسلم الخراساني صاحب الدعوة العباسية ، وأوّل من آستسن حلقة الصيد ^(٥)
 المعتضد بالله ؛ والمواضع التي توجد فيها الفهود ما يلي بلاد الحجاز إلى اليمن ، وما يلي

(١) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس .

(٢) ورد هذا الكلام في مباحج الفكر مع زيادات أخرى موضحة له ، فقد جاء فيه ماضه : « والسباع

تشهى رائحة الفهد وتستدل بها على مكانه ، وتعجب بلحمه أشد العجب ، فهو يتغيب عنها لذلك » .

(٣) ورد في كلا الأصلين كل من هاتين الكلمتين اللتين تحت هذا الرقم مكان الأخرى ؛ وهو خطأ

من النسخة مغير لغنى المقصود ، والصواب ما أثبتنا ، كما يقتضيه قوله قبل : « فيطعم الفهد في نفسه » ؛

ويؤيده أيضاً ما ورد في مباحج الفكر ، وعبارته : « فإذا أحس السبع منه ذلك وثب عليه فأكله » .

(٤) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « الثفر » بالنون ؛ وهو تصحيف ؛ والثفر بفتح الشاء وضهما

السباع ولدوات الخئاب : كالحياء للناقة .

(٥) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « حلقة » ؛ وهو تصحيف .

الْحِجَازَ إِلَى الْعِرَاقِ، وَمَا يَلِي بِلَادَ الْهِنْدِ إِلَى تَبْتٍ، وَتَوْجِدُ أَيْضًا فِي بَرِّيَّةِ عَيْنْدَابٍ مِنْ أَعْمَالِ قُوَصٍ مِنَ الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ .

ما قيل في وصف
الفهود من النظم
والنثر

- وقد وُلِّحَ الشعراء والفضلاء بوصف الفهود نظمًا ونثرًا؛ فمن ذلك قول أبي إسحاق الصَّابِي في رسالة طَرْدِيَّةٍ^(٢٢) جاء منها : وَمَعْنَا فُهَوْدٌ أَخْطَفُ مِنَ الْبُرُوقِ ، وَأَسْرَعُ مِنَ السَّهْمِ حِينَ الْمُرُوقِ ؛ وَأَنْتَقَفُ^(٢٣) مِنَ اللَّيُوثِ ، وَأَجْرَى مِنَ الْغُبُوثِ ؛ وَأَمَكُّ مِنَ الْعَالِبِ .
- وَأَدَبُ مِنَ الْعِقَارِبِ ؛ نَحْمُصُ الْخُصُوفُ^(٢٤) قُبُ^(٢٥) الْبَطُونِ ، رُقْشُ^(٢٦) الْمَتُونِ ؛ حَمْرُ^(٢٧) الْأَمَاقِ تُخْرِزُ^(٢٨) الْأَحْدَاقَ ، هُرْتُ^(٢٩) الْأَشْدَاقَ ؛ عِرَاضُ الْجِبَاهِ غُلِبَ^(٣٠) الرِّقَابَ ، كَاشِرَةٌ عَنْ أَنْيَابِ كَالْحِرَابِ ؛ تَلَحَّظُ^(٣١) الظُّبَاءُ مِنْ أَعْيُنِ غَايَاتِهَا ، وَتَعْرِفُ^(٣٢) جِسْمَهَا مِنْ أَقْصَى نَهَايَاتِهَا ؛ تَتَبَّعَ مَرَابِضَهَا وَأَثَارَهَا ، وَتَشْتُمُ^(٣٣) رَوَائِحَهَا وَأُبْشَارَهَا .

- (١) كَذَا ضبط هذا اللفظ في القاموس ومعجم البلدان ؛ وذكر ياقوت أيضًا أن الزُّخْرِيَّ كَانَ يَقُولُهُ بِكسر ثَانِيهِ ، وَبعضهم يَقُولُهُ بفتح ثَانِيهِ ، وَرواه أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بفتح أوله وَضَمَّ ثَانِيَهُ ، وَهُوَ بِقَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ، وَهُوَ بِلَدِ بَارِضِ التُّرْكِ ؛ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ : « أَنَّهُ قَرَأَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ تَبْتَ مَمْلَكَةٌ مَنَاحِمَةٌ لِلْمَمْلَكَةِ الصِّينِ ، وَمَنَاحِمَةٌ مِنْ إِحْدَى جِهَاتِهَا لِأَرْضِ الْهِنْدِ ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ لِبِلَادِ الْهِيَاظَةِ ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ لِبِلَادِ التُّرْكِ » اِنْخ .

- (٢) طَرْدِيَّةٌ ، أَيْ صَيْدِيَّةٌ ، نَسَبَةٌ إِلَى الطَّرْدِ بِالتَّحْرِيكِ ، وَهُوَ مَزَاوِلَةُ الصَّيْدِ .
- (٣) أَنْتَقَفَ : مِنْ « تَقَفَ » ، إِذَا أَدْرَكَهُ وَأَخَذَهُ ، يُرِيدُ أَنَّهَا أَشَدُّ إِدْرَاكًَا وَأَخَذًا لِلصَّيْدِ مِنَ اللَّيُوثِ .
- (٤) « قُبُ الْبَطُونِ » ، أَيْ ضَوَامِرُهَا ، الْوَاحِدُ أَقْب .
- (٥) رُقْشُ الْمَتُونِ ، أَيْ أَلَّ فِي مَتُونِهَا قَطْعُ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ ، وَاحِدُهُ أَرْقَشُ .
- (٦) فِي كَلَامِ الْأَصْلَيْنِ : « جَرَدَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ؛ وَالْخَزْرِيضُ فَسْكَوْنٌ : جَمْعُ أَنْزَرَ ، مِنْ الْخَزَرَ بِالتَّحْرِيكِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ اللَّغَوِيُّونَ فِي مَعْنَاهُ ، فَقِيلَ : هُوَ النَّظَرُ الَّذِي كَانَ فِي أَحَدِ الشَّقَيْنِ ؛ وَقِيلَ : هُوَ إِتْبَالُ الْحَدِثَيْنِ إِلَى الْأَنْفِ ؛ وَقِيلَ : هُوَ النَّظَرُ كَانَ يَكُونُ بِمَوْزَنِ الْعَيْنِ ؛ وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ عَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ .

(٧) « هُرْتُ الْأَشْدَاقَ » ، أَيْ رَاسَمَتُهُ ، الْوَاحِدُ أَهَرْتُ .

(٨) غُلِبَ الرِّقَابَ ، أَيْ غَلِيظَتَا ، مِنَ الْغَلَبِ بِالتَّحْرِيكِ ، وَهُوَ غَلِظَ الْعُنُقِ وَغَطَمَهُ .

ومن رسالة طردية لضياء الدين نصر الله بن الأثير الجزري يصف فهذا بعد
أن ذكر ظليا، قال : فأرسلنا عليه فهذا سلس الضربه، ميمون النقيبه، منتسبا إلى
نجيب من الفهود ونجيبه ؛ كأنما ينظر من حجره، ويسمع من صخره، ويطأ من
كل بُرْتِنٍ على شَفَرَه ؛ وله إهابٌ قد جُبِلَ من ضَدِّين : بياض وسواد، وُصُورٌ على
أشكال العيون فتطلعت إلى آتراج الأرواح من الأجساد؛ وهو يبلغ المدى الأقصى
في أدنى وثباته، ويسبق الفريسة ولا يقبضها إلا عند التفاته .

وقال أحمد بن زياد بن أبي كريمة يصفها بعد أن وصف الكلب من
أبيات :

بذلك أبغى الصيدَ طورا وتارة * بمُخْطَفةِ الأكفال رُحْبَ التَّرابِ^(٣)
مرققة الأذنانِ مُنْمِرَ ظهورُها * مَخْطَطةِ الأذنانِ غَلِبَ الغوارِبِ^(٥)

(١) الضريبة : الطبيعة والسجية .

(٢) جبل، أى خلق .

(٣) كذا في (١) والحيوان ج ٢ ص ١٣٤ طبع مطبعة السعادة ، والمراد أنها ضامرة الأعجاز
صغيرتها ؛ وفي رواية أخرى « الأحشاء » انظر الحيوان أيضا ج ٦ ص ١٦٢ والمعنى يستقيم على هذه الرواية
أيضا كما لا يخفى . وفي مباحج الفكر : « الأكفان » ، وهو مقلوب الأكثاف ، أى الجوانب ، كما
هو ظاهر .

(٤) « نمر ظهورها » أى أن في ظهورها نمر يضم ففتح ، أى نكت بياض وسوداء ، الواحد أنمر .

(٥) في (١) : « صلب » وفي (ب) : « خلب » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ؛ « وغلِبَ
الغوارِبِ » ، أى غليظة الأعناق عظيمتها .

مدنيرة ورق كأت عيونها * حواجل تستوي متون الرواكب^(٤)
 اذا قلبتها في الجحاج حبيتها * سنا ضرم في ظلمة الليل ثاقب^(٥)
 مولعة فطس الأنوف عوابس * تحال على أشداقها خط كاتب^(٦)

- (١) في كلا الأصلين والحيوان « مدرية » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في مباح الفكر ، وكما يقتضيه قوله بعد : « ورق » ؛ والمدرة : التي في لونها سواد تحاطه شبيهة ؛ وقال أبو عبيدة : المدر : الذي فيه نكت فوق البرش .
- (٢) في كلا الأصلين ومباح الفكر « زرق » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في الحيوان للجاحظ ج ٢ ص ١٣٤ وكما هو المعروف المشاهد من ألوان الفهود ؛ والورق : جمع أوردق وهو الذي في لونه سواد ورياض كدخان الرمث .
- (٣) الحواجل : القوارير الواسعة الرءوس ، واحده حوجلة ، يريد بهذا التشبيه وصف عيونها بالتورر ، كما قال الجحاج :
- كان عينيه من التورر * قلنان أوحولنا قارور
- (٤) في كلا الأصلين : « تستدى » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه قوله قبل : « حواجل » بالمعنى السابق في الحاشية التي قبل هذه . « وتستوي » ، أى تستوعب ، يريد أن هذه الحواجل ، أى القوارير تستوعب فيها متون الرواكب ، وهى الشحوم المتراكب بعضها على بعض في مقدم السنام ؛ هذا ما يظهر لنا من معنى هذا الشطر ؛ وفي الحيوان للجاحظ « تستدى » ؛ ولم نجد من معاني الاستدعاء ما يناسب السياق .
- (٥) الجحاج بكسر الحاء وفتحها : العظم المستدير حول العين .
- (٦) كذا في (ب) وغيرها من الكتب الأخرى ؛ والذي في (أ) « براءة » ؛ وهو خطأ من النسخ لا يستقيم به البيت ؛ والمولعة : من التوليع ، وهو التلييع من البرص وغيره ، ويقال : « فرس مولع » أى أن تليعه مستطيل ، وهو الذى في رياض بلقه استطالة وتفرق .
- (٧) الفطس : جمع أفطس ، من الفطس بفتحين ، وهو طامن قمبة الأنف وانتشارها ؛ وقيل : هو أقفراش الأنف في الوجه .

نواصب للآذَانِ حَتَّى كَانَتْهَا ^(١) * مَدَاهُنْ، لِلْإِجْرَاسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ^(٢)
 ذَوَاتِ أَشَافٍ رَكِبَتْ فِي أَكْفِهَا ^(٣) * نَوَافِذَ فِي صُمِّ الصَّخُورِ نَوَاشِيبِ ^(٤)
 ذِرَابٍ بَلَا تَرْهِيْفَ قَيْنٍ كَانَتْهَا ^(٥) * تَعْقُرُ أَصْدَاغِ الْمَلَاكِ الْكَوَاعِبِ ^(٦)
 فَوَارِسَ مَا لَمْ تَلَقْ حَرْبًا، وَرَجُلَةً ^(٧) * إِذَا آتَسْتُ بِالْيَدِ شُهْبَ الْكَتَائِبِ ^(٨)

(١) في رواية أخرى لهذا الشطر : « نواصب آذان للاف كاتها » انظر الحيوان للجاحظ ج ٢ ص ١٣٤ .

(٢) « للإجراس » متعلق بقوله في أول البيت : « نواصب » أي أن هذه الفهود ناصبة آذانهما لأجل الإجراس، أي استماع الصوت، تقول : « أجرسني السبع » إذا سمع صوتك ؛ وليس وصفا لقوله : « مداهن » إذ لا يخفى فسادُه ؛ والذي في كلا الأصلين : « الأجرأ » بسقوط السين، وفي مباحج الفكر والحيوان : « الأراس » بالحاء المهملة ؛ ولم نجد له معنى يناسب السياق ؛ ولعل صوابه ما أثبتناه .

(٣) ورد هذا البيت في كلا الأصلين بين البيت الحادي عشر والثاني عشر من هذه القصيدة ، والسياق يقتضى وضعه في هذا الموضع إذ لا يستقيم البيت الآتي بعده ، وكما هو ترتيب الجاحظ في الحيوان ج ٢ ص ١٣٤ .

(٤) الأثافي : جمع إثنى بكسر الميمزة وفتح الفاء ، وهي مثقب الإسكاف ومخيطه ، استعارها لبرائن الفهود .

(٥) في كلا الأصلين : « دراب » بالهال المهملة والواو ؛ وهو تحريف ؛ والدراب : الحداد .
 (٦) القين : الحداد .

(٧) الرحلة بفتح الراء وكسرها : المشاة ؛ وفي كلا الأصلين ومباحج الفكر والحيوان : « ورحله » بالحاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه كما تقتضيه المقابلة بقوله : « فوارس » وقد سبق في ص ٢٤٧ من ٩ من هذا السفر ما يستفاد منه أن الفهود تركب الخيل كالقوارس من الناس ، فقد ذكر المؤلف كما ذكر غيره أن أول من حمله على الخيل يزيد بن معاوية ؛ ومعنى البيت أن هذه الفهود فوارس في غير أوقات الصيد ؛ ومشاة على الأقدام حين تصيد ، لأنها تعدو خلف الوحش .

(٨) يريد بشهب الكتائب : أسراب الوحش التي تصيدها الفهود من البدء ، لأن في لونها شبهة .

تَرَوُ وتَسْكِينٌ يَكُونُ دَرِيئَةً * لَهْنٌ ^(١) بِذِي الْأَسْرَابِ ^(٢) فِي كُلِّ لَاحِبٍ
تَضَائِلٌ حَتَّى مَا تَكَادُ تُبَيِّنُهَا * عَيُونٌ لَدَى الضُّبُرَاتِ ^(٣) غَيْرُ كَوَازِبٍ
حِرَاصٌ يَفُوتُ الْبَرْقَ أَمَكْتُ جَرِيهَا * ضِرَاءٌ ^(٤) مُبْلَاتٌ ^(٥) بِطُولِ التَّجَارِبِ
تَوْسَدُ أَجْيَادُ الْفَرَاسِ أَذْرَعًا * مَرْمَلَةٌ ^(٦) تَحْكِي عُنَاقَ الْحَبَائِبِ ^(٧)
وقال ابن المعتز:

ولا صيدَ إلَّا بوثابةٍ * تطير على أربع كالعذب ^(٨)
مأمةٍ ^(٩) من نتاج الرياح * تريك على الأرض شيئا عجب

(١) كذا وردت هذه العبارة التي بين هاتين العلامتين في (١) والذي في (ب) «بذي الأثراب» ؛
وفي الحيوان : «بذي الأسوار» ولم يتضح لنا المعنى المراد من هذه العبارات الثلاث ؛ والذي ترجمه أن
في جميعها تحريفا لم تقف على صوابه .

(٢) اللاحب : الطريق الواضح .

(٣) كذا في كلتا النسختين ، ولعل المراد بالضربات : الوثبات ، يقال : «ضرب الفرس ضربا» إذا جمع
قوامه ووشب ، والمعنى أن عيون هذه الفهود لا تكذبها عند ما تريد الوثوب على فرائسها فلا يخطئها الصيد .
(٤) كذا في (ب) والحيوان ؛ والذي في (١) «مبايح الفكر» ؛ «أنكث» بالنون ، وهو تحريف .

(٥) الضراء : المعتادة الصيد ، والواحد ضرو بكسر الضاد .

(٦) كذا في الحيوان ج ٢ ص ١٣٥ ، والمراد بالمبلات : الغالبات ، يقال : «أبل عليه» أى
ظله ، والذي في كلا الأصلين : «متلات» بالناء ؛ وهو تحريف إذ لم نجد له معنى يناسب السياق .

(٧) في كلا الأصلين والحيوان : «الفوارس» ، وهو تحريف ، إذ الفهود لا توسد الفوارس
أذرعها ، كما هو ظاهر ، وإنما تفعل ذلك بفرائسها ، أى تمسكها بين أذرعها وتضمها إليها فلا تفلتها
كما قال ابن المعتز في أبياته الآتية بعد يصف فهدة : «تضم الطريق إلى نحرها» الخ البيت .

(٨) المرملة : الملطعة بالدم .

(٩) السذب : الخيوط التي ترفع بها الموازين ، واحدها عذبة ، شبه بها أرجل الفهدة في الدقة
والنحول .

(١٠) ملعة : أى ذات لمع من ألوان مختلفة ؛ والذي في مباحث الفكر : «معلبة» ؛ أى أنها مدوّبة

على الصيد .

تضم الطريد إلى نحرها * كضم الحبة من لا يحب
إذا ما رأى عدوها خلقه * تناجت ضمائرُه بالعطب
لها مجلس في مكان الرديف * كتركية قد سببها العرب
ومقتلها سائل كحلها * وقد حليت سبعا من ذهب
متى أطلقت من فلالدها * وطار النبار وجد الطلب
غدث وهي واثقة أنها * تقوم بزاز الخميس الخيب

وقال محمد بن أحمد السراج يصفه :

وأهرت الشدق في فيه وفي يده * ما في الصوارم والخطية الذليل^(١)
تسأم الليل فيه والنهار معا * فقمصاه يجلبب من المقل^(٢)
والشمس مذ لقبوها بالغزالة لم * تطلع لناظريه إلا على وجل

وقال آخر :

وأهرت الشدق بادى السخط مطروح ال * حياء جهيم المحيا سي الخلق^(١)
والشمس مذ لقبوها بالغزالة أع * طته الرشاء جدًا من ثوبها الیقني^(٢)

(١) الأهرت : الواسع .

(٢) في (١) « فمضاء » ؛ وهو تصحيف .

(٣) سياق البيت يدل على أنه يريد بالرشاء : جمع رشوة ؛ ولم نجد الرشاء بهذا المعنى فيما راجعنا من كتب اللغة التي بين أيدينا ؛ والذي وجدناه أن جمع الرشوة رشا بالالف مقصورا ، وزان سدر ، جمع سدره ؛ قلل المسد هنا لضرورة الوزن ؛ وقد أجاز الكوفيون مد المقصور محتجين بقول الشاعر :

* فلا قريدم ولا غشاء * .

(٤) في (ب) وبهاج الفكر : « جسدا » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق البيت .

(٥) الیقني يفتح القاف وكسرها : الشديد البياض .

﴿٣٥﴾ وَتَقَطُّهُ جِبَاءٌ كَى يَسَالِمُهَا * عَلَى الْمَنَازِلِ نَعَاجُ الرِّمْلِ بِالْحَدَقِ ^(٢)
وقال آخر :

تَغَايَرَ اللَّيْلُ فِيهِ وَالنَّهَارُ مَعَا * خَلَّيَاهُ بِجِلْبَابٍ مِنَ الْحَدَقِ
وَالشَّمْسُ مَذْلُوبُهَا بِالْغَزَالَةِ لَمْ * تَطْلُعْ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَقِ ^(٣)

ذكر ما قيل في الكلاب

- يقال : إن بين الكلب والضبع عداوة شديدة ، وذلك أنه إذا كان في مكان مرتفع ووطئت الضبعة ظله ^(٥) في القمر رمى نفسه إليها مخذولا فاكلته ؛ ويقال : إن الإنسان متى حمل لسان ضبع لم ينبح عليه كلب ؛ ومتى دهن كلب بشحمها جث ؛ وفي طبع الكلب أنه يجي ربه ، ويحي حريمه شاهدا وغائباً ، ونائماً ويقظان ؛ والكلب أيقظ الحيران عينا في وقت حاجته الى النوم ، وأنومها نهارا عند استغنائهم عن حراسته ؛ ومن عجيب أمره أنه يكرم الحلة من الناس وأهل الوجاهة ؛ فلا ينبح على أحد منهم ، وربما حاد عن طريقهم [وينبح ^(٦)] على الأسود والورع الثوب والزرى الحال والصغير .

(١) في كلا الأصلين ومباح الفكر « حياء » بالياء المثناة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ؛ والحباء : العطاء .

١٥

(٢) « يسالمها على المنايا » ، أى على ألا يوقع بها المنايا .

(٣) في (١) : « تماج » ، وفي (ب) : (باج) ، وهو تحريف في كلتا النسختين .

(٤) في كلا الأصلين : « الحق » بالميم ، وهو تحريف ، إذ لا يناسب معناه سياق البيت ، كما هو ظاهر ، ولعل صوابه ما أثبتنا ، وكان الأنسب منه : « الفرق » ففتحين ، أى الفزع والخوف من أن يصيدها ؛ ولم تنبته في صلب الكتاب لبعده في رسم الحروف مما في كلتا النسختين .

٢٠

(٥) الضبعة بالطاء : لفة حكاها ابن عباد في المحيط ، وأنكرها الجوهري أنظر تاج العروس .

(٦) حاجته ، أى حاجة ربه ، كما يتضح ذلك من السياق .

(٧) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

وأما ما في الكلب من المنافع الطيبة — فقد قال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إنا بول الكلب يُستعمل على التآليل ، ودم الكلب لئبوشه ^(١) ولسم السهام الأرمينية ^(٢) ؛ وقال إبراهيم بن هرمة ^(٣) — رحمه الله تعالى عليه :
أوصيك خيرا به فإنا له * سجيئة لا أزال أحملها
بدل ضيغي على في غسقي الليل إذا النار نام موقدها
وقال أيضا :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلا * يكلمه من حبه وهو أعجم

فصل

قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان : وزعموا أن ولد الذئب ^(٥) [من الكلبة] يقال له : الديسم ، وروى لبشار بن برد في ديسم العتري أنه قال :
أديسم يا ابن الذئب من نسل زارع * أتروى هجائي سادرا غير مقصير
قال : وزارع ، اسم الكلب ، يقال للكلاب : أولاد زارع ؛ قال : وزعم صاحب المنطق أن أصنافا أخر من السباع المتراوجات المتلاحقات مع اختلاف الجنس والصوره

- (١) التآليل : جمع ثلول . وهو ثر — أي خراج — صغير صلب مستدير على صورته ، فنه مكوس ومتشق ذو شظايا ، ومتعلق وسهاري عظيم الرأس مستدق الأصل وطويل معقف ومنفتح .
- (٢) «لئبوشه» ، أي لعضاته ، وإنما ساغ جمع المصدر هنا لإرادة أنواع البش أو وحدهاته .
- (٣) في (ب) «التبار» ؛ وهو تحريف .
- (٤) الأرمنية : نسبة إلى أرمينية ، وهي بلاد معروفة ، وهذه النسبة على خلاف القياس ، وكان القياس «الأرمينية» إلا أنه لما وافق ما بعد الزاء منها ما بعد الحاء في حنيقة ؛ حذف الراء منها كما حذف في حنيقة في النسب ؛ وأجريت ياء النسبة في أرمينية مجرى تاء التانيث في حنيقة .
- (٥) لم ترد هذه العبارة في (أ) .
- (٦) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس .

- معروفة التَّاج مثل الذئاب التي تَسْفِد الكلاب في أرض رومية^(١)؛ قال : وتولد أيضا كلاب سَلُوقِيَّةٌ بين ثعالب و كلاب ؛ قال : وبين الحيوان الذي يسمّى باليونانية "طاغريس"^(٢) والكلب تحدث هذه الكلاب الهندية ؛ قال : وليس يكون ذلك من الولادة الأولى ؛ هذا ما حكاها الجاحظ عن صاحب المنطق . وحكى الجاحظ عن بعض البصريين عن بعض أصحابه ، قال : وزعموا أنَّ التَّاج الأوَّل يخرج صعبا وحشيا .
- لا يلقن ولا يؤلف ؛ وزعم لى بعضهم عن رجل من أهل الكوفة من بنى تميم أنَّ الكلبة تعرض لهذا السبع حتى تلقح ، ثم تعرض لمشله مرارا حتى يكون يجرؤ البطن الثالث قليل الصعوبة يقبل التلقين ، وأنهم يأخذون إناث الكلاب ويربطونها في تلك البرارى ، فتجىء هذه السباع فتسفيدها ، قال : وليس في الأرض أنى يجتمع على حب سفادها ، ولا ذكركيتمتع له من النزاع إلى سفاد الأجناس المختلفة أكثر في ذلك من الكلب والكلبة ؛ وقال : اذا ربطوا هذه الكلاب الإناث في تلك البرارى ، فإن كانت هذه السباع هائجة سفدتها ، وإن لم تكن السباع هائجة فالكلبة مأكولة ؛ قال الجاحظ : ولو تم للكلب معنى السبع وطباعه ما ألف الإنسان واستوحش من السبع^(٤) ، وكره الغياض ، وألف الدور ، واستوحش من البرارى

- (١) ذكر ياقوت أن هذا الاسم بخفيف الياء ، وقال : « كذا قيده الثقات » .
- (٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين والجزء الأول من كتاب الحيوان ورقة ٢١٦ من النسخة المأخوذة بالتصوير التسمي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨٥ ؛ أدب ، وهى أرق النسخ التي بين أيدينا من هذا الكتاب ؛ وفي النسخة المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر ج ١ ص ٨٥ « طاغريس » ؛ والظاهر أنه تحريف ؛ ولم نجد الكلام على هذا الحيوان فيما بين أيدينا من الكتب المولدة في هذا الفن .
- (٣) النزاع : الاشتياق ، كالنزوع .
- (٤) « واستوحش » الخ أى وما استوحش ، فالنفي السابق مسلط على هذا الفعل وما بعده من الأفعال أيضا ، كما لا يخفى ؛ وبهذا التفسير يستقيم الكلام .

وَجَانِبَ الْقَفَارِ، وَأَلْفَ الْمَجَالِسِ وَالذِّيَارِ؛ وَلَوْ تَمَّ لَهُ مَعْنَى الْبَهِيمَةِ فِي الطَّبْعِ وَالْخَلْقِ
وَالْغِذَاءِ مَا أَكَلَ الْحَيَوَانَ، وَكَلَّبَ عَلَى النَّاسِ، نَمَّ حَتَّى رُبَّمَا وَثَبَ عَلَى صَاحِبِهِ؛
وَذَكَرَ مِنْ مَعَايِبِ الْكَلْبِ وَذَمِّهِ، فَقَالَ: إِنَّهُ حَارَسٌ مُحْتَرَسٌ مِنْهُ، وَمُؤَنِّسٌ شَدِيدُ
الْإِيْمَاشِ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَلْفَ كَثِيرُ الْخَنَائَةِ عَلَى إِلْفِهِ، وَأَنَّمَا قَبِلُوهُ حِينَ قَبِلُوهُ عَلَى
أَنْ يَنْذِرَهُمْ بِمَوْضِعِ السَّارِقِ، وَتَرَكُوا طَرْدَهُ لِيُنَبِّهَهُمْ عَلَى مَكَانِ الْمَبِيتِ، وَهُوَ أَسْرَقُ مِنْ
كُلِّ سَارِقٍ، وَأَدْوَمُ جَنَائَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَبِيتِ، فَهُوَ سَرَّاقٌ وَصَاحِبُ بَيَاتٍ، وَأَكَّالٌ لِلْعُومِ
النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُ سَرَقَةَ اللَّيْلِ مَعَ سَرَقَةِ النَّهَارِ، ثُمَّ لَا تَجِدُهُ أَبَدًا يَمْشِي فِي خَزَائِنِ
أَوْ مَطِيخٍ أَوْ فِي عَرَصَةِ دَارٍ أَوْ فِي طَرِيقٍ أَوْ بَرَارِيٍّ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ أَوْ فِي بطنِ
وَادٍ إِلَّا وَخَطْمُهُ أَبَدًا فِي الْأَرْضِ يَشْتَمُ وَيَسْتَرْجِحُ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ بَيْضَاءَ
حَصَاءٍ، أَوْ دَوِيَّةَ مَلَسَاءٍ، أَوْ صَخْرَةَ خَلْقَاءٍ، حِرْصًا وَجَشَعًا، وَشَرَهًا وَطَمَعًا، نَمَّ حَتَّى

(١١)

(١) «كَلَّبَ»، أَيْ وَمَا كَلَّبَ، فَالْفَتْحُ السَّابِقُ مُسْلَطٌ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ أَيْضًا، كَمَا لَا يَحْتَجُّ .

(٢) فِي كَلَا الْأَصْلِينَ وَالْحَيَوَانَ ج ١ ص ٨٨ «الْخَنَائَةُ»؛ وَهُوَ تَعْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَتَيْنَا كَمَا تَقْتَضِيهِ
التَّعْدِيَةُ بِـ«عَلَى» وَأَيْضًا فَإِنَّ الْكَلْبَ يُوصَفُ بِالْوَفَاءِ لِمُصَاحِبِهِ، وَيَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ يَأْتِي
وَصْفُهُ بِالْخَنَائَةِ .

(٣) فِي أَحَدِ نَسَخِ الْحَيَوَانَ مَكَانَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: «وَأَنَّمَا أَقْتَنُوهُ»؛ وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَيْضًا .

(٤) الْمَبِيتُ: الْمَغْرَبُ عَلَى الْقَوْمِ الْمَوْقِعِ بِهِمْ لَيْلًا .

(٥) يَرِيدُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ لَصٌّ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَعًا، فَلَا تَخْتَصُّ سُرْعَتُهُ بِأَحَدِهِمَا، وَذَكَرَهُ أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ .

فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ تَأْكِيدٌ لِلَّذِي يَنْشَبُ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مِنْ مَقَاصِدِ الْبِنَاءِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ .

(٦) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَا الْأَصْلِينَ وَالتَّوْسِخِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ كِتَابِ الْحَيَوَانَ، وَلِسَلْسَلَةٍ يَرِيدُ

بِالْخَزَائِنِ: بِحِجْرَةٍ فِي الْبَيْتِ يَتَخَوَّنُ فِيهَا الطَّعَامُ وَنَحْوُهُ، وَرَبِّحَ هَذَا التَّفسيرُ قَوْلُهُ بَعْدَ: «وَأَوْ مَطِيخٍ» .

(٧) الْخَطْمُ بِالْفَتْحِ: مَقْدَمُ الْأَنْفِ وَالْقَمَرِ .

(٨) الْحَصَاءُ: الْجُرْدَاءُ الَّتِي لَا نَبَاتَ فِيهَا .

(٩) الدَّرِيَّةُ: الْفَلَاةُ الْمُسْتَوِيَّةُ الْوَاسِعَةُ الْبَعِيدَةُ الْأَطْرَافِ .

(١٠) الْخَلْقَاءُ مِنَ الصَّخُورِ: الْحَصَصَةُ الْمَلْسَاءُ الَّتِي لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا شَيْءٌ .

تجده أيضا لا يرى كلبا إلا شتم آسته، ولا يسم غيره منه؛ ولا تراه يرمى بحجر أبدا
إلا رجع إليه فعض عليه، لأنه لما كان لا يكاد يأكل إلا شيئا رموا به إليه صار
ينسى لقرط شره وغلبة الجشع على طبعه أن الراى إنما أراد عقره أو قتله^(١)، فيظن
لذلك أنه إنما أراد إطعامه والإحسان إليه، كذلك يخيل إليه فرط النهم، وتوهمه غلبة
الشبه، ولكنه رعى بنفسه على الناس عجزا ولؤما، وفسولة^(٢) ونقصا، وخاف السباع
وأستوحش من الصحارى؛ وسمعوا بعض المفسرين يقول في قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ
فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلنَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾: إن المحروم هو الكلب؛ وسمعوا في المثل:
”اصنع المعروف ولو إلى كلب“، فلذلك عطفوا عليه، وأتخذوه في الدور، على أن
ذلك لا يكون إلا من سفليهم وأغبيائهم، ومن قل تقزز^(٣)ه، وكثر جهله، ورد الآثار
إما جهلا وإما معاندة؛ ووصف في ذقه ومعاييه ما ذكره صاحب الديك من ذم
الكلاب، وتعداد أصناف معايها ومثاليها، من لؤمها وخبيثها وضعفها وشرها
وغديرها وبذائها وجهلها وتسرعها وتثنها وقديرها، وما جاء في الآثار من التهمي

(١) في كلا الأصلين: «الذى»؛ وهو تحريف لا يستقيم به الكلام؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا

فقلا عن كتاب الحيوان ج ١ ص ٨٩.

(٢) في كلا الأصلين: «لما رعى» وقوله «لما» زيادة من النسخ لا يستقيم بها الكلام، كما هو

ظاهر.

(٣) الفسولة: النذالة والخسة، والفعل ككرم وعلم.

(٤) التقزز: التباعد من الدنس؛ وفي الحيوان: «تقززه»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا؛ وهو من قولهم:

«تقذرت الشيء»، إذا كرهته لوسخه.

(٥) «ووصف» أى الجاحظ انظر (باب ما ذكر صاحب الديك من ذم الكلاب) في كتاب الحيوان

ج ١ ص ١٠٤ طبع مطبعة السعادة.

(٦) في نسخة الحيوان المأخوذة بالتصوير الشمسى المحفوظة بدار الكتب المصرية: «وجبتها»

والمعنى يستقيم على كلا الروايتين؛ ويرجح الرواية الثانية مناسبة الجنب للضعف المذكور بعده.

عن آتخاذا وإمساكِها، ومن الأمر بقتليها وإطرادها، ومن كثرة جناباتها
 وقلة^(٢٢) ودها، وضرب المثل بلؤمها ونذاليتها وقبحها وسماجة نباحها وكثرة أذاها^(٢٣)
 وتقدير المسلمين من دنوها، وأنها تأكل لحوم الناس، وأنها مطايا الجن، ونوع من
 المسخ، وأنها تنبش القبور، وتأكل الموتى، وأنها يعتريها الكلب من أكل لحوم
 الناس، إلى غير ذلك من مساوئها، ثم ذكر قول من عدد محاسنها وصنف مناقبها
 وأخذ في ذكر أسمائها وأنسابها وأعرافها وتقدير الرجال لها، وذكر كسبها وحراستها
 وفوائدها وإفهامها وجميع منافعها، والمرافقي التي فيها، وما أودعت من المعرفة الصحيحة
 والفطنة العجيبة، والחסن اللطيف، والأدب المحمود، وصدق الاسترواح، وجودة
 الشتم، وذكر حفظها وإتقانها وأهتدائها، وإثباتها لصور أربابها وجيرانها، ومعرفة
 بحقوق الكرام، وإهانيتها للثام، وصبرها على الخفاء، وآجالها للوجع، وشدة^(٢٤) منيها
 وكثرة يقظتها، وعدم غفلتها، وبعد أصواتها، وكثرة نسلها، وسرعة قبولها ولقائها
 مع اختلاف طبائع دُكورتها والذكورة من غير جنسها، وكثرة أعمامها وأخوالها

- (١) «إطرادها»، أى جعلها طريدة، يقال: «أطرده» بالألف، إذا جعله طريدا وقناه.
- (٢) في كلا الأصلين: «ردها» بالراء؛ وهو تحريف.
- (٣) في إحدى نسخ الحيوان: «وتقزز»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا انظر الجزء الأول ورقة ٢٦٥ من النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨٥؛ أدب.
- (٤) في إحدى نسخ الحيوان: «من دنها»؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا انظر الجزء الأول صفحة ١٠٥ من النسخة المطبوعة في مطبعة السعادة.
- (٥) المئة بالضم: القوة.
- (٦) في الحيوان ج ١ ص ١٠٥: «ورقة»، والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا.
- (٧) زاد في الحيوان قبل هذه العبارة قوله: «وتصرف أرحامها في ذلك مع اختلاف الخ» ولم تنبأ في صلب الكتاب بين مرين لاستقامة الكلام بدون إثباتها.
- (٨) الذكورة بالنساء: جمع ذكر بالتحريك، كالذكور.

- وترددها في أصناف السباع، وسلامتها من أعراق البهائم، وغير ذلك من محاسنها؛ وأورد ذلك بألفاظ طويلة، وأدلة كثيرة، وأستطرادات يطول الشرح في ذكرها فأضربنا عن ذلك رغبة في الاختصار؛ فلنذكر ما يحتاج الكاتب إلى الاطلاع عليه ويدور في ألفاظ الكتاب من وصف كلاب الصيد، التي لا بد للكاتب من معرفة جيدها وأفعالها، ليضمّنه ما يصدر عنه من الرسائل الطردية، فنقول : دلائل النجابة والقراءة فيها تُعرف من خلقتها وألوانها ومولدها .
- ذكر دلائل النجابة والقراءة في كلاب الصيد

- أما في الخلقة — فقد قالوا : طول ما بين اليدين والرجلين، وقصر الظهر وصغر الرأس، وطول العنق، وغضف الأذنين، وبعد ما بينهما، وزرقة العينين وتواء الجبهة وعرضها، وقصر اليدين .
- وأما في الألوان ، فإنه يقال : السود أقل صبرا على الحز والبرد، والبيض أكثره إذا كن سود العيون؛ وقد قال قوم : إن السود أصبر على البرد وأقوى .
- وأما في ولادتها — فإنه يقال : إذا ولدت الكلبة حروا واحدا كان أفره من أبيه ، وإن ولدت ذكرا وأنثى كان الذكر أفره ، وإن ولدت ثلاثة فيها أنثى شبه الأم كانت أفره الثلاثة، وإن كان في الثلاثة ذكر واحد فهو أفره .

- (٢) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : «وعصف» ؛ وهو تصحيف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ؛ والغضف بفتح أوله وثانيه : استرخاء في الأذن على محاربتها من سمها وطولها .
- (٣) في (١) : «ورقة» وفي (ب) : «وزنه» ؛ وهو تحريف في كلتا النسخين .
- (٤) أفره ، أى أنشط وأخف وأحلىق .

ذكر شيء مما وصفت به كلاب الصيد نثرا ونظما

قال أبو إسحاق الصبائي يصفها من رسالة طردية : ومعنا كل كلب عربي
المناسب ، تَجِيحُ المكاسب ؛ حلول الشائل ، نجيب الخائل ؛ حديد الناظرين ، أَعْضِفُ^(١)
الأذنين ، أسيل الخدين ، مُحْطَفُ الجنين ؛ عريض الزور ، متين الظهر ؛ أبنى النفس ،
مُلْهِبُ الشَّد ؛ لا يَمَسُّ الأرضَ إلَّا تحليلًا وإيماءً ، ولا يطؤها إلَّا إشارةً وإيماءً .

وقال بعض الشعراء :

أَبْعَثُ كَلْبًا يَكْمِرُ الْبَحْمُورَا * مَجْرَبًا مَدْرَبًا صَبُورَا^(٥)
يَأْتِفُ أَنْ يَسَاكِلَ الصُّقُورَا * منفردا بصيده مُغِيرَا
ذَا شَبَّهَ تَحَسُّبَهَا حَرِيرَا * قد حُبَّتْ نَقُوشُهَا تَعْبِيرَا
إِذَا جَرَى حِسْبَتَهُ الْمُقَدُورَا * يكاد للسرعة أَنْ يَطِيرَا
حَقًّا لَمَّا عَنَ لَهُ مُبِيرَا * أَعْجَزُ أَنْ أَرَى لَهُ نَظِيرَا^(٦)^(٧)

(١) الأفضف : من التفضف بالتحريك ، وهو استرخاء أعلى الأذن على المحافة من اتساعها وطولها .

(٢) مُحْطَفُ الجنين ، أى ضامرهما .

(٣) الزور يفتح الزاى وسكون الواو : الصدر ، أوهو : وسطه .

(٤) « إلّا تحليلًا » ، أى إلّا مسًا خفيفًا لا مبالغة فيه ، وذلك لمرعته وخفته ، ونسبه قول كعب

ابن زهير في هذا المعنى يصف سيرة ناقة :

تَحْدَى عَلَى بَسْرَاتٍ وَهِيَ لَاحِقَةٌ * ذَوَابِلُ مَسْنَى الْأَرْضِ تَحْلِيلُ

قال ابن هشام في شرح قوله : « مسن الأرض تحليل » إنه إشارة إلى سرعة رفعها قوائمها ، وذلك أن التحليل من تحلة العين ، فالمعنى أن مسن الأرض تحليل كما يحلف الإنسان على الشيء ليفعله فيفعل منه السير ليتحل به من قسمه ، هذا أصله ، ثم كثر حتى قيل لكل شيء لم يبلغ فيه الخلو وفي تاج العروس مادة « حل » ما يفيد معنى هذا الكلام ، فانظره .

(٥) البحمور : حمار الوحش .

(٦) في كلتا النسخين : « حيفا » بالياء المثناة ؛ وفي مباحج الفكر : « حقا » بالنون والقاف ؛

وهو تصحيف في هذه المصادر الثلاثة ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٧) المبير : المهالك .

وقال أبو نواس :

هَجَّنَا بِكَلْبٍ طَالَمَا هَجَّنَا بِهِ * يَتَسَفَّفُ الْمُقَوَّدَ مِنْ جِذَابِهِ ^(٢)
كَأَنَّ مَتْنِيهِ لَدَى أَسْلَابِهِ * مَتْنًا شَجَاعَ بَلَجٍ فِي أَنْسَابِهِ ^(٣)
كَأَنَّهَا الْأُظْفُورُ فِي قَنَابِهِ * مُوسَى صَنَاعَ رُدٍّ فِي نَصَابِهِ ^(٤)
تَرَاهُ فِي الْحَضَرِ إِذَا هَاهِي بِهِ * يَكَادُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِهَابِهِ ^(٥)
تَرَى سَوَامَ الْوَحْشِ إِذْ تُخَوِّي بِهِ * يَرَحْنُ أَسْرَى ظُفْرِهِ وَنَابِهِ ^(٦)

وقال أيضا :

كَأَنَّ لَحْيَيْهِ لَدَى أَفْتَارِهِ * شَكُّ مَسَامِيرٍ عَلَى طَوَارِهِ ^(٧) ^(٨) ^(٩)

- (١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر ومحاضرات الأدباء « ينشف » بالشين ؛ وهو تحريف اذ لم نجد من معانيه ما يتناسب السياق ، وما أثبتناه عن ديوان أبي نواس ص ٢١٠ ، « وينشف » ، أى يتزعج .
- (٢) من جذابه ، أى بسبب مجاذبه المقود ، فـ « من » في هذا الموضع : تعليلية ، كـ لا يخفى ، والذى في ديوان أبي نواس : « من كلابه » والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا ، والكلاب بفتح أوله وتشديد ثانيه : صاحب الكلب .
- (٣) الانسلا ب : الاسراع في السير جدا .
- (٤) الشجاع بضم الشين وكسر ها : الحية ، وقيل : الذكر منها .
- (٥) القناب بكسر القاف : الغطاء الذى يستر به مخله من كفه ، كالمقنب انظر تاج العروس .
- (٦) نصاب الموصى : مقبضه الذى نصب فيه .
- (٧) الحضر : شدة الجرى .
- (٨) « هاهي به » ، أى زجره ؛ ومرجع الضمير فى قوله : « هاهي » معلوم من السياق وان لم يصرح به ، أى هاهي به صاحبه .
- (٩) اللحيان : حائطا الفم ، وهما اللذان فىهما الأسنان من داخل الفم .
- (١٠) الافتار : انكشاف الأسنان ، يقال : « افتر عن أسنانه » اذا كثر عنها وأبدأها .
- (١١) الشك : الظلم .
- (١٢) على طواره ، أى على طول فمه ، يقال : رأيت حيلة بطوار هذا الحائط ، أى بطوله ؛ ويحتمل أيضا أن يقسم الطوار بالحد والجانب ، أى أن هذه المسامير منتظمة على حد فمه ، وهو العظم الذى تنبت عليه الأسنان .

سَمِعَ^(١) إِذَا اسْتَرَوْحَ^(٢) لَمْ تُنَارِهِ * إِلَّا بَأَن يُطَلَّقَ مِنْ عِذَارِهِ
فَأَنْصَاعَ^(٣) كَالْكُوكَبِ فِي أَنْحَادِهِ * لَقَّتَ^(٤) الْمُسِيرَ مُوَهِنًا بِنَارِهِ
شَدًّا إِذَا أَخْصَفَ^(٥) فِي إِحْضَارِهِ * نَحْرَ أَذْنِيهِ شَسْبَا أَظْفَارِهِ^(٦) .

وقال بعضُ الأندلسيين^(٧) :

[وَأَغْصَفَ^(٨) تَلَقَّى أَنْفَهُ فَكَأَنَّمَا * يَقُودُ بِهِ نُورٌ مِنَ الصَّبْحِ أُنُورُ]
إِذَا أَلْبَسَتْهُ شَهْوَةُ الصَّيْدِ طَامِعًا * رَأَيْتَ عَقِيمَ الرِّيحِ عَنْهُ تَقْصُرُ

(١) السمع بكسر السين : وله الذئب من الضيع ، وفي المثل : "اسمع من سمع" وهذا الحيوان أحببت الحيوانات وأسرعها ، يقال : إن وبئسه يزيد على ثلاثين ذراعا ، والمراد تشبيهه الكلب به .
(٢) استروح ، أى تشم رائحة الصيد .

(٣) فأنصاع ، أى ذهب مسرعا ، وهو معطوف على قوله قبل هذه الأبيات الواردة هنا : «عاضته فى سنن أنثيائه» الخ انظر ديوان أبي نواس ص ٢١١

(٤) كذا فى ديوان أبي نواس ص ٢١٢ وغيره ؛ وضبط صاحب التاج هذا اللفظ بضم الميم وكسر الحاء ضبطا بالعبارة ، فقال : «والموهن كهمزن» ، وهو نحو نصف الليل ، وضبط بفتح الميم ضبطا بالقلم لا بالنص فى نسخ القاموس واللسان وأساس البلاغة ؛ والذي فى (١) «مرهبا» وفى «ب» «منهبا» ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين .

(٥) كذا فى كلا الأصلين وديوان الماعانى المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٢٦٤ أدب ؛ والذي فى ديوان أبي نواس : «حتى اذا» ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين كما هو ظاهر .

(٦) «أخصف» أى استشت فى عدوه وأسرع ، ونقل صاحب التاج عن بعض اللغويين أنه يجوز فيه : «أخصف» بالحاء أيضا ، وقال الأزهري : إن صوابه بالحاء المهملة لا غير .
(٧) هو ابن هذيل الأندلسى ، كما فى مباحج الفكر .

(٨) لم يرد هذا البيت فى (١) وقد أثبتناه عن (ب) ومباحج الفكر . والأخصف من الغضب بالتحريك ، وهو استرخاء أعل الأذن على المحارة من أقسامها وعظمتها ، وهو محمود فى كلاب الصيد .

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن خفاجة :

وَمُورِسُ السَّرْبَالِ يُخْلَعُ قَدَهُ ^(٢١) * عَنْ نَجْمٍ رَجِمَ فِي سَمَاءِ غُبَارِ

يَسْتَنِّ فِي سَنَنِ الطَّرِيقِ وَقَدْ عَفَا * قَدَمَا فَيَقْرَأُ أَحْرَفَ الْآثَارِ

عَطَفَ الضُّمُورُ سَرَاتَهُ فَكَأَنَّهُ ^(٣) * وَالنَّقْعُ يَحْجُبُهُ هَلَالُ سَرَارِ ^(٤)

يَقْتَرِعَ عَنْ مِثْلِ النَّصَالِ وَإِنَّمَا * يَمْشِي عَلَى مِثْلِ الْقَنَا الْخَطَّارِ .

وقال آخر :

وَمُؤَدَّبُ الْأَسَادِ يُمَسِّكُ صَيْدَهُ ^(٥) * مُتَوَقِّفًا عَنْ أَكْلِهِ كَالصَّامِ

صَبَّ إِذَا مَا صَادَ عَاتَقَ صَيْدَهُ ^(٦) * طَرَبَ الْمُقِيمَ إِلَى لِقَاءِ الْقَادِمِ

- (١) المورس : المصوبغ بالورس ، وهو صبغ أصفر مثل اللطخ . يخرج على الرمث بين آخر الصيف وأوّل الشتاء ، إذا أصاب الثوب لونه ، قال أبو حنيفة : الورس ليس ببرى ، يزرع سنة فيجلس عشر سنين ، أى يقيم فى الأرض ولا يتعطّل ، قال : ونباته مثل نبات السمسم ، فإذا جف عند إدراكه تمفتت نواتجه فتنفض فيتنفض منها الورس .

- (٢) القَدّ بالكسر : سير يقدّ من جلد ، يريد أن هذا الكلب إذا أطلق من رباطه مضى مضى النجم ، وقف قود الشباب .

- (٣) سراته ، أى ظهره ، والسرّة من كل شيء : أعلاه .

- (٤) السرار : الليلة التى يستتر فيها القمر آخر الشهر ، وربما كان ليلة ، وربما كان ليلتين ، وهو فتح السين وكسرهما ، إلا أنّ الكسر لغة ليست بجيدة عند اللغويين ، كما قاله الأزهري .

- (٥) متوقفا : نصب على الحال .

- (٦) كذا فى مباحج الفكر ، والذى فى كلا الأصلين : «طب» وهو فتح الطاء : الماهر الحاذق بعلمه ، وهذا اللفظ وإن استقام به المعنى إلا أنّ ما أثبتناه أولى بسياق البيت ، لذكوه العناق بعيدة .

وقال آخر :

وما الظبيُّ منه في حُشاشة نفسه ^(١١) * ولكنّه كالطفل في حجر أمّه
يلازمه دون احترام ^(١٢) كما * تعلق خصمٌ عند قاضٍ بخصمه

وقال ابن المرغريّ النصرانيّ الأندلسيُّ منشداً ^(١٣) :

لم أر مَلهى لذي اقتنايص * ومكسبا مُنفع الحريص
كَيْثِلَ خُطلاء ذات جيد * أتلّع ^(١٤) مصفرة القميص
كالقوس في شكلها ولكن * تنفذ كالسهم للقنيص
لو أنها تستثير برقاً * لم يبد البرق من محيص
محبولة الظهر لم يحنه ^(١٥) * لحوق بطن به خميص
اتخذت أنفها ديلا * قاد إلى الكايس العويص

(١) الحشاشة بالضم : بقية الروح في الجريح والمريض ؛ يريد أن هذا الظبي ليس في آخر رمق من حياته من هذا الكلب حيناً يتصيد ، فلا يودي بحياته ، بل يبق عليه ويرق به ، كما ترق الأم بطفلها ، ويوضح هذا المعنى قوله في البيت الثاني : « يلازمه دون احترام » .

(٢) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « احترام » بالحاء ؛ وهو تصحيف ؛ والاخترام : الإهلاك .

(٣) كذا في فتح الطيب ج ٢ ص ٣٥٠ طبع أوردوا والذي في (١) « ابن الزعر » وفي (ب) : « ابن الزعر » ؛ وهو تحريف في كلتا النسخين ، وقد ذكر صاحب فتح الطيب أن هذه القصيدة في كلبه أهداها ابن المرغريّ إلى المعتد بن عباد .

(٤) الخطلاء من الكلاب : المسترخية الأذن لسمتها وطولها ، وهو محمود في كلاب الصيد ، قال في اللسان : « وكلاب الصيد خطال لأسترخاء آذانها » .

(٥) الأتلع : الطويل .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ؛ ولم نجد في كتب اللغة التي بين أيدينا من معانيه ما يصح أن توصف به ظهور الكلاب ؛ فلمل صوابه : « محبولة » بالميم ، يريد وصف ظهرها بالفرقة والاجتماع يقال : « رجل مجبول » أى مجتمع الخلق ، كما في اللسان ؛ أو لعل « مجبولة » ؛ والمعنى في كلا اللغتين واحد .



(١) وكلبية تاهت على الكلاب * بمجنلة صفراء كالزرياب^(٢)
تنساب مثل الحية المنساب^(٣) * كأنها تنظر من شهاب^(٤)

وقال أحمد بن زياد بن أبي كريمة يصف كلب صبي من قصيدة طويلة، أولها :

وغب غمام مرقت عن سنامه * شامية حصاء جؤن السحاب^(٥)
مواجه طلق لم يردد جهامه * تداوب أرواح الصبا والجنائب^(٦)
بعثت وأواب الدجى قد تقلصت * بفرة مشهور من الصبح ثاقب^(٧)

(١) لم يرد في كتبا التسخين نسبة هذا الشعر الى قائله، فلعل قائله ابن المرغري النصراني السابق ذكره ولم يذكره المؤلف هنا اكثفا بما سبق، ولم تقف على هذه الأبيات فيما بين أيدينا من الكتب الأخرى .

(٢) الزرياب : الذهب أو ماؤه، وهو معزب .

(٣) تذكير الوصف هنا لأن الحية لا تختص بالأنثى، وإنما تطلق على الذكر أيضا . وإنما دخلته التاء لأنه واحد من جنس، فهي فيه للوحدة لا للتأنيث، كبلة ودجاجة .

(٤) في كلا الأصلين : «تهاب» بالتاء، وهو تحريف .

(٥) «شامية حصاء» صفتان للريح، والمراد بها ريح الشمال، وترجم العرب أنها هي التي تمزق السحاب قال في (شرح القاموس مادة صبا) : ترجم العرب أن الدبور تزعج السحاب وتشتخصه في الهواء ثم تسوقه، فإذا علا كشفت عنه، وأستقبلته الصبا فوزعت بعضه على بعض حتى يصير كصفاء واحدا، والجنوب تلحق رواده به وتمده، والشمال تمزق السحاب اه والحصاء من الرياح : الصافية بلا غبار .

(٦) في (أ) «جوز» وفي (ب) «جور» وهو تحريف، والجنون جمع جون بفتح الجيم، وهو الأسود المشرب حمرة .

(٧) مواجه طلق : صفة للغمام السابق ذكره في البيت الأول، أي أن هذا الغمام يواجه في سيره جؤا طلقا، أي سهلا لينا لا حرقه ولا برد ولا ريح ولا شيء يعوقه عن السير، وفي بقية البيت ما يوضح هذا المعنى .

(٨) في كلا الأصلين : «تداوب» بدالين مهملين وفي الحيوان ج ٢ ص ١٣٣ : «تذاب بأرواح» وهو تحريف في هذه المصادر الثلاثة، والتداوب : اختلاف الرياح واضطرابها ويجيبها من هنا وهنا، وأصله من الذئب، لأنه إذا حذر من وجه جاء من آخر .

وقد لاح ناعى الليل حتى كأنه * لسارى الدجى فى الفجر قنديل راهب^(١)
بها ليل لا يثنهم عن عزيمية * وإن كان جم الرشد لوم الأقارب^(٢)
لتجيب غضف كالقيداح لطيفة * مشرطة آذانها بالتحالب^(٣)
تخال سيطا فى صلاها منوطة * طوال الموادى كالقيداح الشواذب^(٤)
إذا أقرشت خبتا أثارى بمنته * عججا وبالكذان نار الحباحب^(٥)

(١) بهاليل بالنصب : مفعول لقوله فى البيت الثالث : « بعث » والباليل : الأعزاء الكرام ،
واحد بهلول ، والمراد بهم هنا أصحاب الكلاب المنصيدون بها والقائمون عليها .

(٢) « لوم » بالرفع ، فاعل لقوله : « يثنهم » .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين والحيوان لملاحظ ؛ ولعل صوابه : « لتحريب » ؛
والتحريب : التحريش ، كما فى اللسان ؛ يقول : بعث هؤلاء الباليل لتحريب هذه الكلاب الغضف ؛
أى لإغرائها بالصيد . والغضف من الكلاب : المسترخية الأذان من طولها ومعها ، واحد أخضف .
(٤) « مشرطة آذانها » الخ يريد وصف هذه الكلاب بالسرعة وشدة العدو حتى أنها تقطع آذانها
بمخالبها حين ترفع قوائمها فى العدو .

(٥) الصلا : مغزى الذنب (المصباح) .

(٦) المسودى : الأعناق ، واحد هاد ، وأصل معناه : المتقدم من كل شئ ، وسمى العنق هاديا
لتقدمه على سائر البدن .

(٧) الشواذب : الضوامر ، والذى فى كلا الأصلين « الشوارب » بالراء ؛ وهو تصحيف .

(٨) الخبت : الخطف من الأرض فيه دمل ، وقيل : هو سمل فى الحزة ؛ وفى كلا الأصلين
« جنبنا » وفى الحيوان ج ٢ ص ١٣٣ « جنبنا » ؛ وهو تصحيف فى هذه المصادر الثلاثة ؛ وسياق البيت
يقتضى ما أثبتنا .

(٩) فى كلا الأصلين والحيوان : « وبالكذان » بالذال المهملة ؛ وهو تصحيف ، وسياق الكلام
يقتضى ما أثبتنا ؛ والكذان بالذال المعجمة : حجارة كأنها المدر ليست بصلبة ، واحد كذانة .

(١٠) نار الحباحب : ما أقتدح من شرر النار فى الهواء من تصادم الحجارة ؛ وقيل : الحباحب بضم
الحاء ، هو ذباب يطير بالليل كأنه نار ، له شعاع كالسراج .

- تفوت خطاها الطَّرفَ سبقا كَأَتْهَا * سَهَامٌ مُغَالٍ^(١) أو رجومُ الكواكبِ
 طرادُ الهَوَادِي لاجها كَلَّ شَتَوَةٌ * بطامسة الأرجاء مَرَّتِ^(٤) المساربِ
 تَبْكَادُ مَرَبُ^(٢) الأَحْراجِ تَنْسَلُ^(٣) كَلَمًا * رأت شجبا لولا أَعْتَراضِ^(٥) المناكبِ
 تَسُوفُ^(٦) وتُوفِي^(٧) كَلَّ تَشِيرُ^(٨) وفَدَقْدِ^(٩) * مَرَابِضُ^(١٠) النَّفاقِ الأَرانِبِ
 كَأَنَّ^(١١) بها دُعْرًا يُطْطِرُ قلوبها * أُنِيبُ^(١١) المَكَاكِي أو صريرُ الجنادِبِ .

(١) المغال بالسهم : الراجع به يده يريد به أقصى الغاية .

(٢) هَوَادِي الوحش وهادياتها : أرائلها .

(٣) لاجها ، أى غيرها وأضرها .

(٤) المرت : الفقر الذى لا نبات فيه .

- (٥) فى كلا الأصلين والحيوان : « الانحراج » بانتهاء المعجمة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، والأحراج : فلاند الكلاب ، واحده حرج بكسر فسكون ، ويقال : « كلاب محجمة » ، أى مقلدة (السان) .

(٦) تسوف ، أى تنم .

(٧) « توفى كل تشير » أى تأتبه وكشرف عليه ، يقال : « أوفيت المكان » ، إذا أتته ، والنشر :

- المكان المرتفع ؛ وفى (١) « نشر » وفى (ب) « نشر » ؛ وهو تحريف فى كلنا النسختين .

(٨) الفدقد : الفلاة التى لا شئ بها .

(٩) مَرَابِضُ بالنصب : مفعول لقوله : « تسوف » .

(١٠) قيل للأرانِب : أبناء النفاق ، لأنها تنافق ، أى تدخل النفاق ، أى الجحر الذى تستتر فيه ،

يقال : « نافع اليربوع نفاقا » ، إذا دخل نفاقاه ، ومنه سمي المنافق منافقا ، لأنه ينافق كاليربوع .

- (١١) المكَاكِي : جمع مكاء بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو طائر فى ضرب القنبرة ، إلا أن فى جناحيه بلقا ، سمي بذلك لأنه يجمع يديه ثم يصفر فهما صغيرا حسنا ، وجمعه مكاكِي بتشديد الياء . وإنما خففت هنا لضرورة الوزن .

تُدِير عِيُونَا رُكْبَتٌ فِي بَرَاتِلٍ * بِكَمْرِ الْغَضَى نُزْرًا ذِرَابُ الْأَنْيَابِ^(١)
 إِذَا مَا أَسْتَحْجَتُ لَمْ يُجِبْ^(٢) طَرِيدَهَا * لَهْنٌ ضَرَأٌ أَوْ بَجَارَى الْمَذَانِبِ^(٣)
 وَإِنْ بَاصَهَا صَلْنَا مَدَى الطَّرْفِ أَمْسَكْتُ * عَلَيْهِ بَدُونِ الْجُهْدِ سُبُلَ الْمَذَاهِبِ^(٤)
 تَكَادُ تُفَرِّى الْأَهْبَ عَنْهَا إِذَا آتَحْتُ * لِنَبَاةٍ تَغْتِ الْحَرَمَ عَارَى الزَّوَارِبِ^(٥)

(١) البراطل : حجارة مستطيلة صلبة تقرب بها الأرحاء، واحده برطيل بكسر الباء، شبه العظم المستدير حول العين الذى ينبت عليه الحاجب بهذه الحجارة في الصلاة ؛ كما قال بعض الأعراب يصف عيني الأسد : « كَأَنَّمَا تَقَرْنَا بِالْمَنَاقِيرِ فِي عَرْضِ حَجَرٍ » انظر ص ٢٣٥ من ٦ من هذا السفر؛ وكان قياس جمعه براطيل، وإنما حذفنا الياء هنا جريا على لغة من يجوز ذلك، ومنه قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) وهو مذهب الكوفيين .

(٢) انخسز : من الخسز بالتحريك، وهو النظر كأنه في أحد الشقين، وقيل : هو ضيق العين وصغرهما، وقيل غير ذلك .

(٣) ذراب الأنياب، أى حداد الأنياب، وقد نقل صاحب اللسان عن سيبويه أن الأنياب جمع أنياب، فهو جمع جمع كآيات وآيات، وإنما حذفنا الياء الثانية هنا جريا على لغة من يجوز ذلك، وهو مذهب الكوفيين، ومنه قوله تعالى : «وعنده مفاتيح الغيب» .

(٤) في كلا الأصلين والحيوان ج ٢ ص ١٣٣ «لم يمين» بالحاء ؛ وهو تصحيف ؛ «ولم يمين» أى لم يستر، يقال : «أجته» (وجهه) من باب «نصر» ، أى ستره .

(٥) الضراء يفتح الضاد : الشجر الملتف في الرادى الذى يستتر فيه الصيد ، يقال : توارى الصيد منه في ضراء .

(٦) المذانب : مسايل الماء، واحده مذنب وزان منبر .

(٧) باصها، أى فاتها وسبقها ؛ وفي كلا الأصلين : «ناصبا» بالنون ؛ وهو تصحيف .

(٨) صلتنا، أى ركضنا، يقال : «صلى القوس» ، اذا ركضته .

(٩) تفزى الأهب، أى تشقق البلود .

(١٠) النباة : الصوت الخفى .

(١١) الشخت : الضامر الدقيق لا من هزال، ويريد به صاحب الكلاب المتصيد بها .

(١٢) الراراجب : مقاصل أصول الأصابع ؛ وقيل : هى نصب الأصابع ؛ وقيل غير ذلك ؛ واحداها راجبة ورجبة بضم الراء .

كَأَنَّ غَصُونَ الْخَيْزُرَانِ مَتَوْنُهَا * إِذَا هِيَ جَالَتْ فِي طَرَادِ التَّعَالِي (١)
كَوَأَشْرَعَنْ أَنْيَابِ سَنِّ كَوَالِح * مَذْلَقَةُ الْآذَانِ سُوسِ الْخَوَاجِبِ (٢)
كَأَنَّ بَنَاتِ الْفَقْرِ حِينَ تَفَرَّقَتْ * غَدُوفٌ عَلَيْهَا بِالْمَنَايَا الشَّوَاعِبِ (٣)

ذكر ما قيل في الذئب

- والذئب له أسماءٌ نطقت بها العرب، ذَكَرَهُ ذئبٌ، والأُنثَى ذئبةٌ وسِلْقَةٌ وسيدانةٌ،
ويُكْنَى أبا جَعْدَةَ، ومن أسمائه: نَهْشَلٌ، وَأُوَيْسٌ، وَذُوَالَّةٌ، وَأُشْبَةُ، وَنُشْبَةُ،
وَكَسَابٌ، وَكُسَيْبٌ، وَالْعَسْمَاسُ، وَالْعَسَّاسُ، وَالْخَيْعِلُ، وَالْعَمَلْسُ، وَالطَّيْلُ،
وَالشَّيْذَمَانُ، وَالشَّيْذَمَانُ، وَالْخَيْتَعُورُ، وَالْقَيْبُ، وَالْعِلُوشُ، وَرَبِثَالُ، وَالسَّرْحَانُ (٤)

(١) مذلقة الآذان، أى مخدتها .

- (٢) الشوس : جمع أشوس ، مشتق من الشوس بالتحريك ، وهو أن ينظر بإحدى عينيه ويميل وجهه
في شق العين التى ينظر بها ، يكون ذلك خفقة ، ويكون من الكبر واليه والغضب ؛ وإسناد الشوس إلى
الخوارج في هذا البيت إسناد مجازى .

(٣) يريد بنات الفقر : الوحوش .

- (٤) في كتب اللغة ما يفيد أن بعض اللغويين يطلق السيدانة على الذكر والأنثى من الذئاب ، وهو
ما تفيدته عبارة القاموس ، ومنهم من جعل السيدانة أنثى السيد ، كما هنا ، وهو ظاهر سياق الصاغاني
(انظر تاج العروس مادة سود) .

(٥) هذا الأسم ربما جاء في الشعر ، كما نص على ذلك في اللسان والتاج .

(٦) يقال فيه أيضا : « الطبل » بسكون الميم وتخفيف اللام ، كما في المختص ج ٨ ص ٦٧ .

(٧) كذا ضبط هذا اللفظ بضم الذال وفتحها في المختص ج ٨ ص ٦٧ ضبطا بالقلم

لا بالعبارة .

ومصدر ، والعُسُول ، والنُّسُول ، والخالطف ، والأَزَل ، والأَرَسَج : القليل لحم
الوركين ، والعَمَرَد . ويقال لولد الذئب : جُمُوز ، والأَثْنَى : جعدة .

ويقال : إن الذئب إذا لم يجد ما يأكله آستعان بإدخال النسيم في فيه ، فيقتات
به ؛ وجوفه يذيب العَظْم ، ولا يذيب نوى التمر ؛ وقال بعض من آعتنى بسر طبائع
الحيوان : إنه لا يلتحم عند السَّفَاد إلا الذئب والكلب ، وهو يَسْفِد مضطجعا
على الأرض ، وذَكَرُه عَظْم ؛ والذئب موصوف بالانفراد والوُحدة وشدة التوحش ؛
وإذا خفي عليه موضع الغنم عَوَى ليؤذنه بمكانه ، ويُعلمهم بقربه ، فإذا حضرت
الكلاب إلى الناحية التي هو فيها راغ عنها إلى جهة الغنم التي ليس فيها كلب ؛
وهو لا يعود إلى فريسة بعد أن يشبع منها ؛ وهو ينام بإحدى عينيه ويفتح
الأخرى ، فإذا اكتفت النائمة وأخذت حَقَّها من النوم فتحها ونام بالأخرى ؛ فهذا
أبداً دأبه في نومه ؛ وهو قوي حاسية الشم ، قيل : إنه يَشُم من فرسخ ؛ وأكثر
ما يعترض الغنم وقت الصبح عند تَوَقُّعه قَتَرَة الكلاب ونومها ؛ ومن عادة
الذئب أنه إذا أفترس ذئبان شاة قساها على شطرين بينهما بالسوية ؛ والذئب
إذا وطئ ورق العنصل^(١) مات لوقتِه ؛ وبينه وبين الغنم معاداة عظيمة ، فمنها أنه
إذا جُمِع بين وترٍ عَمِل من أمعاء ذئب وبين أوتارٍ عَمِلت من أمعاء الغنم وضرب بها

(١) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة للإسكافي ص ١٤٨ ؛ والذي في (اللسان
والتاج مادة جعد) أنه ليس للذئب بنت تسمى (جعدة) ، فقد جاء فيها أن الذئب يكنى (أبا جعدة)
و(أبا جعدة) وليس له بنت تسمى بذلك ، قال الكيت يصفه :

ومستعلم يكتى بغير بناته * جعلت له حظاً من الزاد أوفرأ

وزاد في التاج أن الذئب إنما كنى (أبا جعدة) لبله ، من قولم : فلان جعد الدين ، إذا كان بخيلاً ؛
وفي المختص : للزئمة ، لأن الجعد اللئيم .

(٢) العنصل : البصل البرى ؛ وقال أبو حنيفة : العنصل ورق مثل الكراث يظهره سبطاً سبطاً ،
وقيل أيضاً في تفسيره : إنه شجرة سهلية تنبت في مواضع الماء ، والنسدى نبات الموزة ، ولها نور كنور
السوسن الأبيض .

لا يُسمع لها صوت ؛ وإذا اجتمع جلدُ شاةٍ مع جلد ذئبٍ ^(١) تمعط جلدُ الشاة ؛
والذئب إذا كده الجوع عوى ، فتجتمع له الذئاب ، ويقف بعضها إلى بعض ،
فمن ولّى منها وثب الباكون عليه فأكلوه ، وهو إذا تعرّض لإنسان وخاف العجز
عنه عوى ، فيسمعه غيره من الذئاب ، فتُقيل على الإنسان ، فإذا أدنى الإنسان
منها واحدا وثب الباكون على المُدنى فزقوه وتركوا الإنسان ، ولذلك قال بعض
الشعراء يعاتب صديقا له أعان عليه في مصيبة نزلت به :

وكنبت كذئب السوء لم رأى دما * بصاحبه يوما أعان على الدم.

والذئب لا يواجه الإنسان، وإنما يأتيه من ورائه، فإن وجد الإنسان ما يُسند
ظهره إليه عجز الذئب عن اقتراحه .

١٠ وقد وصف الشعراء الذئب بما ذكرناه من عاداته وطبعه، فقال حميد بن ثور : ذكر ما وصف به الذئب

ونمت كنوم الذئب عن ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع
ترى طرفيه يعلان ^(٣) كليهما ^(٤) * كما أهتر عود النبعة المتتابع
ينام بإحدى مقلتيه ويتقى * بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

وقال إبراهيم بن خفاجة :

١٥ ولرب رواق هنالك أنبسط ^(٥) * ذليق المسامع أطلس الأطار ^(٦) ^(٧)

(١) تمعط الجلد ، أى تسافط الشعر عنه . (٢) هو الفرزدق ، كما فى الحيوان ج ٦ ص ٩٧

(٣) يعلان ، أى يضطربان ويهتران ، يقال : عمل الذئب عسلا وعسلانا ، أى مضى مسرعا

واضطرب فى عده وهن رأسه . (٤) كليهما بالنصب : تأكيد لقوله « طرفيه » و ريجوزان يقرأ

كلاهما بالألف على أنه تأكيد للفاعل فى قوله : « يعلان » . (٥) الأنبط : من النبط

بالتحريك ، وهو البياض الذى يكون تحت الإبط والبطن ، وربما عرض حتى يفتى البطن والصدر ،

وقيل : الأنبط ، هو الذى فى بطنه بياض ما كان وأبى كان منه ، وقيل غير ذلك . (٦) الذائق :

من اللذاقة ، وهى الحلة . (٧) الأطلس ، هو الذى فى لونه غبرة إلى السواد ، وفعله كترك

وفرغ ، قاله أبى القطاع .

يَجْرَى عَلَى حَذَرٍ فَيَجْمَعُ بَسْطُهُ ^(١) * يَبْوَى فَيَنْعَطِفُ أَنْعَاطَ سِوَارٍ
والعربُ تقول في أمثالها : «أحقُّ من جَهِيْزةٍ» قالوا : وَجَهِيْزةٌ عِرسُ الذِّبِّ ،
لأنَّها تدع ولدها وترضع ولدَ الضَّيْعِ ^(٢) ، وهو معنى قولِ ابنِ جِذَلٍ الطَّعَانُ :
كمرِضَةٍ أولادٍ أخرى وضِيعَتُ * بنِها ولم تَرَقَّعْ بذلك مَرَقَعَا
وقولِ الآخر :

كانوا كَأَكْرَكَةٍ بَنِيها جَانِبَا * سَفْها وَغَيْرُهُمْ تَرَبُّ وَتُرَضِعُ
ويقولون : إنا الضَّيْعُ إِذَا قُتِلَتْ أَوْ صِيدَتْ فَإِنَّ الذِّبَّ يَأْتِي أَوْلادَهَا بِاللَّحْمِ
وَأَنْشَدُوا قَوْلَ الْكُتَيْبِ :

كَمَا خَامَرْتُ فِي حِضْبِهَا أُمَّ عَامِرٍ ^(٤) * لَدَى الْحَبْلِ حَتَّى مَالِ أَوْسٍ عِيَالَهَا ^(٥)
وَأَوْسٌ ، هُوَ الذِّبُّ كَمَا تَقَدَّمُ فِي أَسمائِهِ ^(٦) .

(١) يجمع بسطه ، أى أنه يتقبض ويجمع ما أنبسط منه لحذره .

(٢) هذا التعليل الذى ذكره لهذا المثل هو قول الجاحظ ؛ وقيل في تعليقه غير ذلك ، وهو أن جَهِيْزةَ أُمِّ
امرأة رعتاه بحق ، وهى أم شيب الخارجى ، وكان أبوه من مهاجرة الكوفة ، واشترى جَهِيْزةَ هذه من
السي ، وكانت حمراء طويلة جميلة ، فأدارها على الإسلام فأبَتْ ، فواتمها فحملت ، فتحرَّك الولد فى بطنها
فقالَتْ : «فى بطنى شىء ينقز» فقيل : «أحقُّ من جَهِيْزةٍ» قال ابن برى : هذا هو المشهور من هذا المثل .
(٣) فى كلا الأصلين : «ابن حذل» بمهملتين ؛ وهو تصحيف صواب ما أثبتنا ، كما فى (اللسان مادة
جهيز) .

(٤) الحضن : وجار الضبع .

(٥) لدى الحبل ، أى عند الحبل الذى تصاد به ، ويرى «لدى الحبل» ، أى لصاحب الحبل
وقد أورد صاحب اللسان هاتين الروايتين مع التفسير الذى ذكرناه فى مادة «حضن» .
(٦) فى رواية «غال» بالفتن المعجمة ، كما فى اللسان مادة «حضن» ، وإذن فلا شاهد فيه لما ذكره
المؤلف .

(٧) الذى تقدَّم فى أسماء الذِّبِّ «أويس» لا «أوس» انظر ص ٢٧٠ س ٦ فى المحتمل أن يكون
المؤلف قد أوردته ضمن أسماء الذِّبِّ وسقط من النسخ .

ذكر ما قيل في الضبع

يقال : إنا الضبع كالأرنب ، تكون مرة ذكرا ومرة أنثى ، وهم يسمون الذكر والأنثى : الضبع والذئب ، ومن أسمائها : حصابجر ، وجبال ، وجعار ، وقثام ، ونقاث ، والعرفاء ، لطول عرقها ، والعشاء لنقول شعرها ، والعرجاء ، والحامسة ، وأم عامر وأم هنير ، وأم خنور ، ولدها الفرعل ، ويحجرها الوجار . والضبعة مولعة بنيش القبور ، وإنا ذلك لشهوتها في لحوم الناس ، ومن عاداتها إذا كان القتل بالعراء وورم وانتفخ ذكره تأتيه فتركبه وتقضي حاجتها منه ، ثم تأكله ، وهي متى رأت إنسانا نائما حفرت تحت رأسه ، فإذا مال رأسه وظهر حلقه ذبحت بأسنانها ، وشربت دمه ، وهي فاسقة ، لا يميزها حيوان من نوعها إلا تعرضت له حتى يعلوها ،

- ١٠ (١) في صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٧ « ستة » مكان قوله « مرة » في الموضعين .
- (٢) إطلاق الضبع على الذكر والأنثى كما تقيده عبارة قول بعض اللغويين نقله صاحب المصباح ونقله أيضا صاحب اللسان عن الأزهري ، فارجع إليهما .
- (٣) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أن الذئب يطلق على الذكر والأنثى من الضباع كما تقيده عبارة ، والذي وجدناه أن الذئب إنما هو الذكر منها ، ولا يطلق على الأنثى انظر اللسان والناج والمخصص وغيرها ،
- ١٥ وعبارة مبادئ اللغة ص ١٤٩ : « والضبع : الأنثى ، والذكر : الضبعان والذئب » وفي كلا الأصلين : « والريخ » وهو تحريف .
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في (ب) ؛ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا ، وهو الزيادة والكثرة ، والذي ورد بهذا المعنى إنما هو النقل لا القول ، وفي (أ) « لترك » ؛ وهو تحريف .
- (٥) في اللسان مادة هنير والمخصص ج ٨ ص ٧٠ : وغيرهما « أم الهنير » بزيادة « ال » والهنير : ولدها .
- ٢٠ (٦) كذا ورد هذا اللفظ بالهاء في كلا الأصلين ، وقد أجازوه بعض اللغويين ، قال في المصباح : « وربما قيل في الأنثى ضبعة بالهاء ، كما قيل سبع وسبعة يسكون الهاء التخفيف » . وأنكره بعضهم ، قال في اللسان : « ولا تقل ضبعة » .

والعرب تضرب المثل بها في الفساد ، فإنها إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تكتفِ بما يكتفى به الذئب ؛ وإذا اجتمع الذئب والضبع في الغنم سلبت ، فإن كل واحد منهما يمنع صاحبه ، ولذلك تقول العرب في دعائها للغنم : « اللهم ضبعا وذئبا » ؛ والضبع إذا وطئت ظل الكلب في القمر وهو على سطح وقع فتأكله ؛ وإذا دخل الرجل وجرأها ولم يسد منافذ الضوء ، ثم صار إليها من الضياء ولو بقدر سم الحيات ، وثبت إليه فقتلته ؛ وإن أخذ معه حنظلا آمن سطوتها وتوصف بالحق والموق ، وذلك لأن من يريدون صيدها يقفون على باب وجرأها ويقولون : « أطرق أم طريق ، خامري أم عامر » فإذا سمعت كلامهم أنقبضت ، فيقولون : « أبشري بكمر الرجال ، أبشري بشاء هزلى وجرأ عظمى » وهم مع ذلك يشدون يديها ورجليها وهي ساكنة لا تتحرك ، ولو شئت لأجهزت عليهم وقتلهم وخلصت نفسها ؛ وهذا

١٥

(١) في (١) « والموت » ؛ وهو تحريف ؛ ولم يرد هذا اللفظ في (ب) . والموق : الحق في خبابة ، يقال : « أحق مائق » .

(٢) أم طريق : من كنى الضبع .

(٣) خامري ، أى أستري ، وأم عامر : من كنى الضبع ، كما سبق ذلك في هذا السفر ضمن اسمائها ؛ وهذا المثل يضرب لمن عرف الدنيا في نقضا عقود الأمور بإيراد البلاء عقيب الرخاء ثم يسكن إليها مع ما علم من عاداتها ، كما تنفر الضبع بقول القائل : خامري أم عامر .

(٤) الكمر : جمع كمر ، وهي رأس الذكر ، يزعمون أن الضبع إذا وجدت قتيلًا قد انتفخ جردانه ، — أى قضيبه — ألقتة على قفاه ثم ركبه وقضت حاجتها منه ، قال العباس بن مرداس :

ولوبات منهم من جرحنا لأصبحت * ضباغ بأعل الرقبتين عراشا

انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٢١٠ طبع المطبعة الأميرية . وفي (١) : « بكمر » بسقوط الراء ؛ وفي ب : « بكر » بسقوط الميم ؛ وهو تحريف في كلتا النسخين .

(٥) الجراد العظمى ، هى التى ركب بعضها بعضا كثيرة ، وأصل معناه لزوم بعضها بعضا في السفاد ، ورواه الميداني : « عظام » انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٢١٠ طبع المطبعة الأميرية ، والذي في كلا الأصلين : « وجرادة » ؛ والفاء زيادة من النسخ .

١٥

٢٠

القول فيما أظن من خرافات العرب ؛ والضَّيْعُ تَلَدٌ من الذَّبِّ حَرَّوْا يَسْعَى الْعَسْبَارُ^(١) ،
ويكون منفردا بنفسه ، لا يَأْلَفُ السَّبَاعُ ، ويثب على الناس والدواب ؛ وهى
توصف بالعرج ، وفيها يقول بعض الأعراب^(٢) :
من العثولا يُدرى أَرْجُلُ شِمَاهَا * بها الظَّلُعُ لَمَّا هَرَوَلَتْ أُمُ يَمِينِهَا^(٣)
^(٤)

ذكر ما قيل فى التمس

والعربُ تسمي التمسَ الظَّربانَ ، وسمَّاه أبو عبيد الظَّربَاءَ ؛ وهو على قدر الهز ،
وفى قدر الكلب القلطي^(٥) ؛ وهو متنُّ الرِّيحِ ظاهرا وباطنا ، ولونه إلى الشَّبهَةِ طويلُ
الخطمِ جدًّا ، وليس له أذنان إلا صماخان ، قصيرُ اليدين ، وفيهما برائشٌ حداد ،
طويلُ الذَّنْبِ ، ليس لظهره فقار ، ولا فيه مَفَصِّل ، بل عَظْمٌ واحدٌ من مَفَصِّل

- ١٠ (١) فى كلا الأصلين : «خروفا» ؛ وهو تحريف ، إذ الخروف إنما هو المذكور من الضأن خاصة .
(٢) هو مدرك بن حصن ، كما فى (التاج مادة ظلم) .
- (٣) فى كلا الأصلين : «من العثر» بالراء ، وهو تحريف ؛ والعثر : جمع عثاء ، وهى الضبع ،
سميت بذلك لكثرة شعرها . وفى رواية : «من الملح» ، كما فى اللسان والتاج مادة ظلع ، والملاح بضم
فكوت : جمع لملاح ، وهى التى فى لونها بياض إلى حمرة ، وقال أبو عبيدة : هى بياض ليس بمخالص فيه
عفرة . ولم تثبت هذه الرواية فى صلب الكتاب مع استقامة المعنى بها لبعدها حروفها فى الرسم عما ورد
١٥ فى الأصول .

- (٤) الظلع : العرج والغمز فى المشى ؛ وفى كلا الأصلين : «من الصلع» ؛ وهو تحريف .
- (٥) فى كلا الأصلين : «أبو عبيدة» والنساء زيادة من الناصح ، وما أثبتناه عن المختصص ج ٨ ص ٨٤ ،
وأبو عبيدة هذا ، هو القاسم بن سلام صاحب كتاب الغريب المصنف .
- (٦) كذا قال أبو عبيد الظرباء بالمد ، ونقل صاحب اللسان عن أبي الهيثم أنه الظرباء بالقصر ،
والظرباء بالمد لحن .

(٧) القلطي : القصير جدًّا ، المجتمع .

(٨) الخطم : مقدم الأنف والتم .

الراس إلى مَقْصِلِ الذَّنْبِ، وربما ضربه من ظفر به من الناس بالسيف فلا يعمل فيه حتى يصيب طرف أنفه، لأن جلدته في قوته كالقَدِّ؛ وفسوه ريح كريهة حتى إنه يصيب الثوب فلا تذهب رائحته منه حتى يَبْلَى، وهو يَفْسُو في الهَجْمَةِ من الإبل فتتفرق ولا تجتمع لأعياها إلا بعد تعب؛ والعرب تضرب المثل في تفرق الجماعات به، فيقولون: "فسا ينهم الظربان"؛ وهو لأهل مصر كالتفافد لأهل بَيْسْتَانَ في قتله الثعابين؛ قالوا: ولولاه لأكلتهم؛ ومن عادته أنه إذا رأى الثعبان دنا منه وثب عليه، فاذا أخذه تضاعل في الطول حتى يبقى شبيها بقطعة حبل، فينطوى الثعبان عليه، فاذا انطوى نفخ الظربان بطنه ثم زفر زفرة فيتقطع الثعبان قطعاً؛ قال الجاحظ: وفسو الظربان أحد أسلحته، لأنه يدخل على الضب في بحره وفيه حسوله ويبيضه، فيأني أضيق موضع في البحر فيسده بيده؛ ويحول دبره فلا يفسو ثلاث فسوات حتى يحخر الضب سكران مغشياً عليه، فيأكله؛ وله جراءة على تساق الحيطان في طلب الطير، فان هو سقط نفخ بطنه حتى يمتلئ جلده، فلا يضره السقوط؛ قالوا: وهو يشبه السمور^(٣)، وذهب بعضهم إلى أنه هو، وإنما البقعة التي هو فيها غيرت وبره.

١٥ (١) الهجمة من الإبل: الجماعة منها، أولها أربعون إلى مازاد، وقيل: هي ما بين السبعين إلى المائة.

(٢) الحمول: أولاد الضب حين تخرج من البيض، واحد حمل يكسر أوله وسكون ثانيه.

(٣) السمور: دابة ببلاد الروس، شبه النمس، منها أسود لامع وأشقر، يتخذ من جلدها فراء غالية

الأمثال.

الباب الثالث من القسم الأول من الفن الثالث

مما قيل في السَّنجاب والثعلب والدَّبّ والحُرّ والخنزير

فأما السَّنجاب — فهو حيوانٌ معروفٌ، حَسَنُ الوَبَرِ، ظَهْرُهُ أَزْرَقُ اللَّوْنِ، وَبَطْنُهُ أبيضٌ، ومنه ما يكون ظَهْرُهُ أَحْمَرَ، وهو ردىءُ الجَنَسِ؛ مَبْخُوسُ الثَّمَنِ؛ وهذا الحيوان سريعُ الحركة، فإذا أبصر الإنسانَ صَبَدَ الشَّجَرَةَ العَالِيَةَ، وهى مأواه؛ وهو كثيرُ بِلَادِ الصَّقَالِبَةِ والخَزَرِ، وَمِزَاجُهُ باردٌ رَطْبٌ، وقيل: ^(١) حارٌّ رَطْبٌ لسرعة حركته؛

قال أبو الفرج البَيْهَقِيُّ :

ذكر ما وصف به
السنجاب

قد بلونا الذِّكَاءَ في كُلِّ نَابٍ * فوجدناه صنعةَ السَّنجابِ ^(٢)

حركاتُ تَأَبَى السَّكُونِ وألحَا * ظَهَرُ حِدَادٍ كَالنَّارِ في آلاَتِهَا

خَفَّ جَدًّا على النفوسِ فلو شَا * تَرَامَى مجاورًا للتصَابِي ^(٣)

وأشْهَت قُرْبَهُ العِيُونُ إلى أَن * خِلْتُهُ عندها أَخًا للشَّبَابِ

لأَبْسُ جِلْدَةً إذا لَاحَ خَلْنَا * هـ بها في مُزَرَّةٍ من سَحَابِ ^(٤)

لو غدا كُلُّ ذِي ذِكَاءٍ نَطُوقًا * رَدَّ في سَاعَةِ الخطَابِ جوابِي

(١) عبارة مباهج الفكر: «ومزاجه بارد رطب بالإضافة إلى مزاج السباع، وبالإضافة إلى مزاج

الإنسان حار رطب، لسرعة حركته على حركة الإنسان» . ١٥

(٢) «في كل ناب»، أى في كل ذى ناب، وفي كلا الأصلين «باب» بياض، وهو تصحيف .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومباهج الفكر؛ وهو وإن صح معناه إلا أننا نلح فيه شيئاً من الضعف، ولعل صوابه «ترامى» كما لا يخفى؛ ولم نجد هذه الأبيات ضمن ما اختاره الثعالبي من

شعر أبي الفرج البيهقي في يتيمة الدهر .

(٤) المزرة: اسم مفعول من أزره، أى جعل له أزراراً، يريد جبة ذات أزرار . ٢٠

ذكر ما قيل في الثعلب

- هو ذو مكٍ وخديعةٍ وتحيل في طلب الرزق، فمن تحيله أنه يماوت وينفخ بطنه ويرفع قوائمه، حتى يُظنَّ به أنه قد مات، فإذا قرب منه حيوانٌ وشب عليه فصاده؛ ومنه أنه إذا دخل بُرج الحمام وكان سبعانَ قتلها وربى بها، فإذا جاع عاد إليها (١) فأكلها، وكذلك يفعل مع الدجاج؛ وهو أيضا من الحيوان الذي سلاحه سلاحه، وهو آتِنٌ من سلاح الحبارى، فإذا تعرض للقنفذ لقيه القنفذ بشوكه وأستدار كالكرة، فيسلح الثعلب عليه، فلا يتالك القنفذ أن يسدخ، فيقيض الثعلب على مراقبته (٢) بطنه؛ ومن ظريف ما يُحكى عنه أن البراغيث إذا كثرت في فروته تناول صوفة بضمه، ثم يدخل النهر يرفق وتدرج، والبراغيث تصعد إذا قاربها الماء حتى تجتمع في تلك الصوفة التي في فيه، فعند ذلك يلقها في الماء ويخرج منه؛ والذئب يطلب أولاد الثعلب، فإذا وُلِدَ له وُضِعَ ورق العنصل على باب وِجَارِهِ (٣) فلا يصل الذئب إليه، لأنه متى وطئ العنصل مات لوقته؛ ويقال: إن قضيب الثعلب في خلقلة الأنوب، وأحد شطريه عظم، والآخر عصب لحم؛ وربما

(١) في (١) «وداد» والواو زيادة من النسخ، كما هو ظاهر.

(٢) الحبارى: طائر طويل العنق، رمادي اللون، في منقاره طول، وهو على شكل الإوزة، ومن شأنها أنها تصاد ولا تصيد؛ ويضرب بها المثل في السلخ فيقال: «أسلخ من حبارى»، و«أذرق من الحبارى» قال الشاعر:

وهم تركوه أسلخ من حبارى * رأى صقرا وأشر من نعام

(٣) في كلا الأصلين ومباحج الفكر «ينشدخ» بالثين المعجمة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق؛ والأنسداخ: الانبساط على وجه الأرض، كالانسداد بالحاء المهملة أيضا.

(٤) مراق البطن: أسفله وما حوله مما استرق منه، ولا واحده.

(٥) العنصل: البصل البرى، وقال أبو حنيفة: العنصل هو ورق مثل الكراث يظهر منبسطا سبطا.

يَسْفِدُ الثعلب الكلبة فتأتي منه بوليد في خلقة السلوق^(١) الذي لا يُقدَر على مثله ؛
 وفرو الثعلب من أجود الأوبار وأفضلها ، ومنه الأسود والأبيض والخلتجي^(٢) ،
 وأدونه الأعرابي لقلة وبره ، وما كان منه ببلاد الترك يسمى البرطاسي^(٣) لكثافة
 وبره وحسن لونه ، وبره أنواع ، منها السارسينا^(٤) والبرطاسي^(٥) والغيب^(٦) والنيق^(٧) ؛
 قال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا^(٨) : والثعلب فيه تحليل ، وفراؤه أبيض الفراء ، تنفع
 المرطوبين لتحليلها [آلات المفصل] ؛ قال : وإذا طبخ الثعلب في الماء وطليت به
 المفصل الوجعة نفع نفعا جيدا ، وكذلك الزيت الذي يطبخ فيه حيا أو مذبوحا
 فإنه يملأ ما في المفصل ، وشحمه يسكن وجع الأذن إذا فطر فيها ورثته المحققة^(٩)
 نافعة لصاحب الربو جذا ، والشربة منها وزن درهمين [والله أعلم بالصواب ، وإليه
 المرجع والمآب] .

١٠

(١) الخلتجي : نسبة الى الخلتج ، وهو خشب ذو طرائق وأساريع موشاة ، وهذا الخشب تنخذ منه
 الأواني ؛ وهو فارسي معرب .

(٢) البرطاسي : نسبة الى برطاس بضم الباء ، وهو اسم لأمة ذات ولاية واسعة تعرف بهم ، تنسب اليها
 الفراء البرطاسية ، وهم متاخون للجزر ، ولأهل برطاس لسان مفرد ليس بترك ولا خزري ولا بلغاري ، وهم
 مسلون ؛ وبين (إتل) مدينة الخزر وبين برطاس مسيرة عشرين يوما (ياقوت) .

١٥

(٣) كذا ورد في إحدى النسختين هذه الألفاظ الثلاثة التي تحت هذا الرقم ؛ ولم نقف عليها فيما راجعناه
 من كتب اللغة ولا فيما بين أيدينا من الكتب الكثيرة المؤلفة في الحيوان ، كما أننا قلنا حروفا على
 وجوه كثيرة مما يحتمل الرسم الموجود في الأصل فلم نقف على وجه منها في هذه الكتب .

(٤) لم يرد هذا الكلام الموضوع بين مربعين في (١) .

٢٠

(٥) لم ترد هذه التسمية في كلا الأصلين ، وقد أثبتناها عن القانون لأبن سينا ج ١ ص ٥١ .

طبع بولاق .

(٦) في القانون ج ١ ص ٥١ طبع مطبعة بولاق : « درهم » .

(٧) لم يرد هذا الكلام الموضوع بين مربعين في (ب) .

ذكر ما وصف
به التلب

قال أبو الفرج البيهقي يصفه :

وأعز المسك تلقاه فتحسبه * من أدكن الخرز نجوء بجفان^(١)
كأن أذنيه في حسن انتصباهما * إذا هما انتصبا للحس زجان^(٢)
يسرى ويلبغه من خلفه ذنب * كأنه حين يبدو ثعلب ثاني^(٣)
فلا يشك الذي بالبعد يصره * فردا بأنهما في الحلقة آثار^(٤)

وقال آخر :

جاؤا بصيد عجيب من العجب * أزيق العين طوال الذنب^(٥)
* تبرق عيناه إلى ضوء الشهب *

(١) الادكن من الخرز غيره ، هو الذي يضرب. لو أنه إلى العبرة بين الحمرة والسواد ؛ والقعل

كفصح . ١٠

(٢) في كلتا النسختين : «محبو بجفان» ؛ وفي مباحج الفكر : «لخفتان» ؛ وفي كلتا العبارتين
تحريف لا يتضح به المعنى ، ولعل صوابه ما أثبتنا ؛ والخيفان : حشيش ينبت في الجبل ، وليس له ورق ،
وهو يطول حتى يكون أطول من ذراع صعدا ؛ يريد أن التلب يختبئ في هذا الحشيش ؛ ولم يورد التعالي
هذه الأبيات ضمن ما اختاره من شعر أبي الفرج البيهقي في يتيمة الدهر .

(٣) في كلا الاصلين ومباحج الفكر : «للحسن» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما هو ظاهر ،
والحسن : الصوت الخفي ، أو هو الاحساس ، يقال : حس بالشيء حسا بفتح الحاء وكسرها بمعنى
أحسن به ؛ والأهم من ذلك الحسن بالكسر .

١٥

(٤) في كلتا النسختين : «رجان» وفي مباحج الفكر : «دخان» ؛ وفي كلتا الكلتيين تحريف صوابه
ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق ؛ والزجان : ثنية زج ، وهو الحديدة التي تركب في أسفل الرمح يركبها
في الأرض .

٢٠

(٥) الطوال بضم الطاء وتشديد الواو : الزائد في الطول .

ذكر ما قيل في الدَّبِّ

- والدَّبُّ مختلف الطبائع ، يأكل ما تأكله السباع ، ويرعى ما ترعاه الدواب ، ويتناول ما يأكله الناس ؛ وفي طبعه أنه إذا كان أوان السِّفاد خلا كلُّ ذِكْرٍ بأنثاه ، والذي كُرِّسَfid أنثاه مضطجعة على الأرض ، وهي تضع جروها فِدرة لحم غير مميز الجوارح ، فتهرب به من موضع إلى آخر خوفا عليه من الثعل ، وهي مع ذلك تلحسه حتى تفرج أعضاؤه ويتنفس ، وفي ولادتها صعوبة ، فيزعم بعض من خصص عن طبائع الحيوان أن الدَّبَّة تلد من فيها ، وأنها إنما تلده ناقص الخلق شوقا إلى الذَّكر وحرصا على السِّفاد ، وهي لشدة شهوتها تدعو الآدمي إلى وطئها ؛ وفيما حيكت لى أن إنسانا كان سائرا في بعض الغياض لمقصده ، فصادف دُبَّة ، فأخذته وأومات إليه بالإشارة أن يواقعها ، ففهم عنها وفعل ، فلما فرغ عمدت إلى أفدانه فلحست مواطئها حتى نعيم^(١) ، ولم تزل تكثر لحسها وتمز بلسانها عليها حتى بقى الرجل يعجز عن الوطء بها على الأرض ، فعند ذلك أمنت هربه وتركته ، فكانت تغدو وتكسب وترجع إليه بما يأكله وهو يواقعها ، وهي تتعاهد لحس رجله ، فلم يزل كذلك حتى مر عليه جماعة من السُّفر ، فناداهم ، فأتوه وحملوه على دوابهم وساروا به . قالوا :
- والأثنى إذا هربت من الصيادين جعلت جِراءها بين يديها ، فإذا أشئت خوفها عليهم بأن أدركها من طلبها صعدت بأولادها إلى الأشجار ، وفي الدَّب من القوة والشدة ما يقطع المود الضخم من الشجرة العادية التي لا تقطعها الفأس إلا بعد تعب ،

(١٧)

(١) كذا ضبط هذا الفعل في اللسان ضبطا بالعبارة .

(٢) في كذب اللغة أن قولهم : « يتعاهد » بدون ألف أفصح من « يتعاهد » بل إن بعض اللغويين قد

أنكروا قولهم « يتعاهد » ، وأجازوه بعضهم .

(٣) العادية ، أى القديمة .

ثم يأخذه بيديه ، ويقف على قدميه كالإنسان ، ويشد به على الفارس ، فلا يصيب شيئا إلا أهلكه^(١) ؛ وفي طبع هذا الحيوان من الفطنة العجيبة لقبول التأديب والتعليم ما هو مشاهد لا يحتاج إلى إقامة دليل عليه ، هذا مع عظم جثته ، وثقل جسمه ، لكن لا يطيع معلمه إلا بعنف وضرب شديد وتعمية لذكوره ؛ وقال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إن دم الدب يضيح الأورام الحارة سريعا ؛ والله أعلم بالصواب .

ذكر ما قيل في الهر

والهر ضربان : وحشي وأهلي ، وهو يشبه الأسد في الصورة والأعضاء والوثوب والافتراس والعدو ، إلا أنه أقل جراءة من الأسد وأكثرها من سائر الحيوان ؛ وهو يناسب الإنسان في أحوال ، منها : أنه يعطس ويتنأب ويتقل ، ويتناول الشيء بيده ، وينسل وجهه وعينه بلعابه ؛ وفيه أن الأثني^(٢) تحدث لها قوة وشجاعة عند السفاد ، ولهذا فإن الذكر يهرب منها عند فراغه ، وتكون هذه الشجاعة في الذكر قبل السفاد ، فإذا سفد انتقلت إلى الأثني ، والذكر إذا هاج صرخ صراخا منكرا يؤدي به من يسمعه ليشاعته ؛ والأثني تمحل في السنة مرتين ، ومدة حملها خمسون يوما ، وفي أخلاق بعضها أنها إذا ولدت تأكل أولادها ، ويقال : إنها تأكلهم لفرط حبها لهم ، وقيل : بل من جنون يعرض لها عند الولادة وجوع ؛ والله أعلم ؛ وفي هذا الحيوان من الأخلاق الحميدة أنه يرى حق

(١) في كلا الأصلين وبماج الفكر «هتك» ؛ وهو تخرىف اذ الهتك انما يكون للستر وما أئبتناه

هو ما يستفاد من عبارة صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٨ .

(٢) وفيه ، أى في طبعه ، أو مادته ، أو نحو ذلك مما يفيد هذا المعنى .

- التربية والإحسان إليه، وَيَقْبَلُ التَّائِبِينَ، وَرَبِّمَا رَبِّي فِي حَانُوتِ السَّمَانِ وَالْجَزَارِ (١)
- وَفِي الدُّورَيْنِ الدَّجَاجَ وَالْحَمَامَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَطَاعِمِ الَّتِي يَجِبُهَا الْهَسْرُ وَيَأْكُلُهَا فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهَا بِفَسَادٍ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا مَا لَمْ يُطْعَمْهُ، وَرَبِّمَا حَفَظَهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَقَاتَلَ دُونَهَا، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْاِفْتِرَاسِ وَالْاِخْتِلَاسِ؛ وَفِي طَبْعِ الْهَسْرِ وَعَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا أُطْعِمَ شَيْئًا أَكَلَهُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَمْ يَهْرُبْ، وَإِذَا خَطِفَهُ أَوْ سَرَقَهُ هَرَبَ بِهِ، وَلَا يَقِفُ إِلَّا أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ؛ وَفِي بَعْضِهَا مِنَ الْجِرَاءَةِ مَا يَقْتُلُ الثَّعْبَانَ وَالْعُقُوبَ؛ وَإِذَا أَرَادَتْ الْهَزَّةُ مَا يَرِيدُ صَاحِبُ الْغَائِطِ أَنْتَ مَوْضِعَ تَرَابٍ فِي زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَا الدَّارِ، فَتَبْحَثُ حَتَّى تَجْعَلَ لَهَا حَفْرَةً، ثُمَّ تَدْفِنُ فِيهَا مَا تَلْقِيهِ، وَتَغْطِيهِ مِنْ ذَلِكَ التُّرَابِ، ثُمَّ تَسْمُ عَلَى التُّرَابِ، فَإِنْ وَجَدَتْ رَائِحَةً زَادَتْ عَلَيْهِ تَرَابًا حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهَا أَخْفَتِ الْمُرْتَى وَالْمَشْمُومَ، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ تَرَابًا نَحْشَتْ وَجْهَ الْأَرْضِ، وَزَعَمَ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ أَنَّ سَرَّ الْهَزَّةِ لَذَلِكَ لِحَدِّثَةِ رَائِحَتِهِ، ١٠
- فَإِنَّ الْفَأْرَةَ إِذَا شَمَّتْ نَفَرَتْ مِنْهُ إِلَى مَقْطَعِ تِلْكَ الرَّائِحَةِ؛ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ وَيُؤَدِّبُ حَتَّى يَأْلَفَ الْفَارَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِدَّةِ الْعِدَاوَةِ، فَيَحْصِلُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُؤَالَفَةِ الظَّاهِرَةِ وَالْمَلَامَةِ مَا إِنَّ الْفَارَّ يَصْعَدُ عَلَى ظَهْرِ الْهَسْرِ، وَرَبِّمَا عَضَّ أُذُنَهُ، فَيَصْرُخُ الْهَسْرُ وَلَا يَأْكُلُهُ، وَلَا يَخْذِلُهُ لَخَوْفِهِ مِنْ مُؤَدِّبِهِ، فَإِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ مُؤَدِّبُهُ بِأَكْلِهِ وَثَبَّ عَلَيْهِ عَلَى عَادَتِهِ وَأَكَلَهُ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ غَيْرُ مُنْكَوَرٍ يَفْعَلُهُ الطُّرْقِيُّ وَيَفْرَجُونَ النَّاسَ عَلَيْهِ؛ ١٥
- (١) كَذَا رَدَّ هَذَا اللَّفْظَ فِي كَلَا الْأَصْلِينَ، وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا عَنْ لَفْظِ «السَّيَّاحِ» فَانْ حَبِ الْهَسْرِ لِلْسَّمَكِ وَجَرَمِهِ عَلَى طَلَبِهِ مَعْرِفَاتِهِ.
- (٢) الطُّرْقِيُّ: نِسْبَةٌ إِلَى الطَّرِيقِ، يَرِيدُ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ فِي الطَّرِيقِ وَيَأْتُونَ بِأُمُورٍ غَرِيبَةٍ تَحْجِبُ النَّاسَ فَيَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِمْ.
- (٣) اسْتِعْمَالُ التَّفْرِيجِ بِمَعْنَى اجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى اللَّعَابِ وَمَشَاهِدَةٍ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَجِيبَةِ كَمَا هُنَا اسْتِعْمَالُ شَائِعٍ فِي كَلَامِ الْعَامَةِ؛ وَلَمْ تَجِدْهُ فَيَالِدِينَا مِنْ كَتَبِ اللُّغَةِ عَلَى كَثَرَتِهَا، كَمَا أَنَّنَا لَمْ نَجِدْهُ فَيَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْأَلْفَاظِ الدَّخِيلَةِ وَلَعَلَّهُ أَخَذَ مِنْ تَفْرِيجِ الْحِمِّ، فَانْ فِي مَشَاهِدَةٍ ذَلِكَ تَفْرِيجًا لِلْهَمِّ وَتَسْلِيَةً لِلنَّفْسِ.
- (٤) ضَمَّنَ «يَفْرَجُونَ» مَعْنَى «يَجْمَعُونَ» فَسَوَّغَ لَهُ هَذَا التَّضْمِينَ تَعْلِيلُهُ بِ«حَلِّ».

وفى طبع المهر أنه لا يأكل السُّخْن ولا الحامض، ومضى دهن أنفه بدهن الورد مات سريعا، وهو إذا قاتل الثعبان يضع يده على أنفه، ويقاقل بيده الأخرى، وإتما يفعل ذلك حذرا على نفسه، فإن الثعبان متى ضربه فى أنفه مات، ويضربه فى سائر جسده فلا يضره ذلك، بل يلحس مكان نيش الثعبان بلسانه وهو يقاقله، وقد وصفه الشعراء والأدباء برسائل وأبيات.

ذكر ما وصف به المهر

فمن ذلك رسالة أنشأها أبو [جعفر] ^(١) عمر الأوصى ^(٢) الأندلسي المعروف بأبى صاحب الصلاة — ^(٣) ونُسبت هذه الرسالة لأبى [نصر] ^(٤) الفتح بن خاقان صاحب قلائد العقيان — يخاطب بها بعض أخوانه ويوصيه على كُتبه، وهى : وفى صلبك — أعزك الله — ما استودعته ديانتك، واستحفظته أمانتك، من كُتبي التي هى أنفُس ذخائري وأسراها، ^(٥) وأحقها بالصيانة وأحراها، وما كنت أرتضى فيها بالتغريب،

(١) كذا فى فتح الطيب ج ٢ ص ٣١٦ طبع ليدن؛ والذى فى كلا الأصلين : «أبو عمر» ولم نجد أباه هذا فى راجعنا من الكتب التى بين أيدينا، كقلائد العقيان والمحب ومطمح الأتقى والمكتبة الأندلسية المطبوعة فى إسبانيا والذخيرة .

(٢) كذا فى فتح الطيب ج ٢ ص ٣١٦ طبع ليدن؛ والذى فى كلا الأصلين : «الصلوات»؛ وهو تحريف ١٥

(٣) لم ترد هذه الكلمة التى بين مربعين فى كلا الأصلين، وقد أثبتناها عن وثائق الأعيان ج ١ ص ٤٠٧ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٤) لم نجد فى لدينا من كتب القصة أنه يقال : «أوصى على كذا»؛ والذى وجدناه أنه يقال : «أوصى بكذا» ولم نبت الباء مكان «على» جريا على مقتضى اللغة لأمرين : أولهما عدم توهم التحريف، لبد ما بين الكتبتين فى الرسم؛ ثانيهما أن تسمية «أوصى» «بعل» مما يستعمله المؤلف كثيرا فى هذا الكتاب جريا على استعمال العامة فمن ذلك ما ورد فى ج ٨ ص ٧٥ و ١١ وغير ذلك من المواضع . ٢٠

(٥) أسراها، أى أشرفها والفعل منه (ككرم) (ودعا) (ورضى) ثلاث لغات .

لولا التَّرجى لمعاودة الطلب عن قريب ؛ ولا شك أنها منك ببال ، وبمكان تهميم^(١)
وأهتبال ؛ لكن ربما طرَّقها من مرَّدة الفِترَةِ طارق ، وعاث فيها كما يعيث الفاسق
المارق ؛ فينزِل فيها قرضاً ، ويفسدها طويلاً وعرضاً ؛ إلا أن يطوف عليها همرُّ^(٢)
نبيل ، ينتمي من القِطاط إلى أنجَب قبيل ؛ له رأسٌ بجمع الكف ، وأذنان قد قامتا^(٣)
على صَف ؛ ذواتا لطافة ودقه ، وسباطة ورقه ؛ يقيمهما عند التشوف ، ويضععهما
عند التخوف ؛ ومقلّة مقتطعة من الزجاج المجزّع ، وكأَن ناظرها من العيون البالية^(٤)
متزعّج ؛ قد استطال الشعرُ حول أشداقه ، وفوقَ أَمَاقِه ؛ كإبرٍ مغروزة على العيون ،
كما أحكمت بردَ أطرافها القيون ؛ له نابٌ كحدِّ المطرد ، ولسانٌ كظهر المبرّد ؛ وأنفٌ^(٥)
أخلس وعنقٌ أوقص ، وخائقٌ مسوى غير متقص ، أهرت الشّدقين ، موثى^(٦)

- ١٠ (١) التهم : التطلب والتحسس . والاهتبال : الاغتنام .
(٢) كذا في (ب) ؛ وعليه فقوله « قرضاً » حال من الضمير في قوله : « ينزل ، أى فينزل فيها قارضاً ؛ والذي في (أ) : « فيترك » والمعنى يستقيم عليه أيضاً .
(٣) جمع الكف بضم الجيم ؛ هو حين تقيضها .
(٤) كذا في مباحج الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : « قلبنا » ؛ وهو تحريف .
١٥ (٥) يريد بالمجزّع : المختلف الألوان ؛ وقد ذكر صاحب التاج مادة جنح أنه يقرأ بفتح الزاى المشددة وكسرها .
(٦) عبارة مباحج الفكر : « قد حدّدت أطرافها » الخ .
(٧) القيون : الحدّادون ، واحده قين يفتح فسكون .
(٨) المطرد : رمح قصير تطلعن به حر الوحش .
٢٠ (٩) الأخنس : من الخنس بالحرىك ، وهو تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرضية ؛ وقيل : هو لصوق قصبه الأنف بالوجهة مع ضمّ الأرضية ؛ وقيل غير ذلك ، والفعل منه وزان « فرح » .
(١٠) الأوقص : من الوقص بالتحريك ، وهو قصر العنق .
(١١) أهرت الشّدقين ، أى واسعهما .

الساعدين والساقين [ململم^(١) الدين] والرجلين ؛ رجل بها وبره ترجيل ذوى الهمم ،
 لم^(٤) شعث من اللهم ؛ فينفض ما لصق به من الغبار ، وعلق من الأوبار ، ثم يجلوه
 بلسانه جلاء الصبيل للحسام ، والجمام للأجسام ؛ فينقى قذاه ، ويوارى أذاه ؛ ويقعى
 إقعاء الأسد إذا جلس ، ويثب وثبة النمر إذا اختلس ؛ له ظهر شديد ، وذنب مديد ؛
 يهزه هن السهمرى المثقف ، وتارة يلويه لى الصوبج المعقف ؛ تجول يده فى الخشب
 والإزراك ، كما تجول فى الكسائد حائك ؛ يكب على الماء حين يلغه ، ويذنى منه فاه
 ولا يبلغه ؛ ويتخذ من لسانه رشاء ودلوا ، ويعلم به إن كان الماء ملحا أو حلوا ؛
 فتسمع للباء خضخضة من قرعه ، وترى للسان تَضَنُّضَةً من جَرَعِه ؛ يحى داره حماية
 النقيب ، ويجرسها حراسة الرقيب ؛ فإن رأى فيها كلبا ، صار عليه إلبا ؛ وصغر خده^(٩)

١٠ (١) لم ترد هذه العبارة فى (ب) وقد أثبتناها عن (أ) ومباهج الفكر ، والململ : المجتمع ؛ أو لعله
 «ممن» ، أى مقشوش ، كما يقتضيه الوصف قبله .

(٢) «بها» أى بيديه ورجليه .

(٣) فى كلا الأصلين «دبره» بالدال ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٤) فى مباهج الفكر : «شعث» ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

١٥ (٥) فى مباهج الفكر : «الذنب» وهو أنسب لقوله بعد : إذا اختلس ، فإن الاختلاس إنما يناسب
 الذنب لا النحر .

(٦) فى كلتا النسختين : «شايك» ، وهو تحريف ، ولعل صوابه ما أثبتنا إذ هو مقتضى السياق ،

ولم ترد هذه العبارة فى مباهج الفكر .

(٧) لم نجد فى لدينا من كتب اللغة تعدية هذا الفعل بنفسه ، وإنما يتعدى بالحرف ، فيقال : «ولغ فيه

وبه ومنه» . ٢٠

(٨) التضنضة : تحريك اللسان .

(٩) الإلب بالفتح والكسر : العذر ، والفتح أعرف .

وَعَظَّمَ قَدَّهُ، حَتَّى يَصِيرَ نَدَهُ؛ أَتَمَّةً ^(١) مِنْ جَنَائِهِ أَنْ يُطْرَقَ، وَغَيْرَةً عَلَى حِجَابِهِ أَنْ يُحْرَقَ؛ وَإِنْ رَأَى فِيهَا هِرًّا، وَجَفَّ إِلَيْهِ مَكْفِيهِزًا؛ فِدَافَعَهُ بِالسَّاعِدِ الْأَشَدِّ، وَنَازَعَهُ مَنَازَعَةَ الْخَصْمِ الْأَلَدِّ؛ فَإِذَا أَطَالَ مَفَاوِضَتَهُ، وَأَدَامَ مَرَاوِضَتَهُ؛ أَبْرَزَ بُرْثَتَهُ لِبَادَرَتِهِ، وَجَوَّشَتَهُ لِمَصَادَرَتِهِ؛ ثُمَّ تَسَلَّلَ إِلَيْهِ لَوَاذًا، وَأَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ أَسْتَحْوَاذًا؛ وَشَدَّ عَلَيْهِ شَدَّهُ، وَضَمَّهُ مِنْ غَيْرِ مَوَدَّةٍ؛ فَأَنْسَلَ وَرَّهَ إِنْسَالًا، وَأَرْسَلَ دَمَهُ إِرْسَالًا؛ بِأَنْيَابِ عَصَلٍ، أَمْضَى مِنْ نَصْلِ؛ وَخَلَبَ كَيْتَقَارَ الصَّخْرِ، دَرَبٍ بِالْأَقْتِنَاصِ وَالْعَقْرِ؛ فَيُصِيرُ قِرْنَهُ مَمْرُقَ الْإِهَابِ، مُسْتَبْصِرًا فِي الذَّهَابِ، قَدْ أَفَلَّتْ مِنْ بَيْنِ أَظْفَارٍ وَأَنْيَابٍ، وَرَضَى مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ؛ هَذَا وَهُوَ يَخَاتِلُهُ دُونَ جُنَّتِهِ، وَيَقَاتِلُهُ بِلَا سِيُوفٍ وَلَا أَسْنَتِهِ؛ وَإِنَّمَا جُنَّتُهُ، مَتْنُهُ؛ وَشِفَارُهُ،

(١) في كلا الأصلين: «قده» باللفاف، وهو تحريف.

(٢) في مباحج الفكر: «من حاه»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا.

(٣) وجف، أى أسرع.

(٤) الجوشن: الصدر.

(٥) في كلا الأصلين: «فنسل ورره نسال» بسقوط الألف في الفعل والمصدر؛ والصواب إثباتها فهما إذ لم نجد فيا لدينا من كتب اللغة أن «النسال» مصدر له «نسل» المتعدى، والذي وجدناه أن مصدره النسل.

(٦) العصل: جمع أعصل، وهو الموج في صلابته، والقفل منه وزن «فرح».

(٧) يريد بمنقار الصخر: الحديدة التي يتقر بها، وهي حديدة كالفأس مستديرة لها خلف يتعلم به الحجارة والأرض الصلبة؛ يريد تشبيه غلب الحزب بها في الحدة والصلابة، والذي في مباحج الفكر «مقر» مكان قوله: «صخر».

(٨) في مباحج الفكر: «ققر».

(٩) مستبصرًا في الذهاب، أى مستوضحًا أى طريق يفر منها؛ أو لعله «مسبطًا» بتشديد الراء، أى مسرعًا.

(١٠) في (١) ومباحج الفكر: «منه» بالياء والنون؛ وفي (ب) «منه» بالياء والباء؛ وهو تحريف في جميع هذه المصادر؛ والصواب ما أثبتنا كما يقتضيه السجع الذى التزمه الكاتب في جميع هذه الرسالة؛ والمتممة بضم الميم وتشديد النون: القوة.

أطفأه ؛ وسنائه ؛ أسنائه ؛ إذا سمعت الفِثْرَةَ منه مغاء^(١) ، لم تستطع له إصغاء ؛
وتصدعت^(٢) قلوبها من الحذر ، وتفترقت جموعها شذَر مذر ؛ تهجع العيون^(٣)
وهو ساهر ، وتستر الشخوص وهو ظاهر ؛ يسرى من عينيه بنيرين وضاحين ،
تخالها في الظلام مصباحين ؛ يسوف^(٤) الأركان ، ويطوف بكل مكان ؛ ويحكي
في صجته السوار تخنيا ، وقضيب الخيزران تنيا ؛ ثم يغط إذا نام ، ويمطى إذا قام ؛
ولا يكون بالنار مستدفئا ، ولا للقندر مكفئا ؛ ولا في الرماد مضطجعا ، ولا للجوار
متجعا ؛ بل يدبر بكيدة ، ويتصر على صيده ؛ قد تزن^(٥) على قتل الحشاش^(٦) ،
وأقرس الطير في المسارج والأعشاش ؛ يستقبل الرياح بشمه ، ويجعل الاستدلال^(٧)
أكبر همه ؛ ثم يكن للفأر حيث يسمع لها خبيبا ، أو يلمح من شيطانها ديبا ؛ فيلصق^(٨)
بالأرض ، وينطوى بعضه في بعض ، حتى يستوى منه الطول والعرض ؛ فإذا^(٩)
تسوفت^(١٠) القارة من حجرها ، وأشرفت بصدريها ونحرها ؛ دب إليها ديب الصل

(١) المغاء : صياح الهر ، كالمغو .

(٢) في كلا الأصلين : « وتصدت » بتقديم العين على الهاء ؛ وهو تحريف .

(٣) يسوف ، أى يتم .

(٤) في كلا الأصلين ؛ « تمرق » بالقاف ؛ وهو تحريف ؛ ولم ترد هذه العبارة في مباحج الفكر .

(٥) الحشاش بالكسر ، وقد يفتح : الحوام والحشرات وما أشبهها .

(٦) في مباحج الفكر زيادة على ما هنا ، فقد جاء فيه : « حيث يجد لها عبا ، أو يعلم لها لبا »

أويسع » إلى آخر ما هنا .

(٧) الخبيب : المثنى المريع ؛ والذي في كلا الأصلين « صيا » ؛ ولم نجد له معنى يناسب السياق .

(٨) في مباحج الفكر : « من شياطينها » بصيغة الجمع .

(٩) في كلا الأصلين : « يستوى » ؛ والقاء زيادة من التنازع .

- وَأَمْتَدَّ إِلَيْهَا أَمْتَدَادَ الظَّلِّ ؛ ثُمَّ وَثَبَ فِي الْحَيْنِ عَلَيْهَا [وَجَلَبَ الْحَيْنَ إِلَيْهَا] ؛ فَانْخَمَصَ
جِرَاحًا ، وَلَمْ يُعْطِهَا بَرَّاحًا ؛ فَصَاحَتْ مِنْ شِدَّةِ أُسْرِهِ ، وَقُوَّةِ كَسْرِهِ ؛ وَكَأَنَّ كَانَتْ
صَبِيحَتُهَا أَمْدًا ، كَانَتْ قَبْضَتُهُ عَلَيْهَا أَشَدَّ ، حَتَّى يَسْتَاوِلَ أَوْدَاجُهَا قَرْنًا ، وَعِظَامُهَا
بَرًّا ، ثُمَّ يَدْعُهَا مُخْرِجَةً الدَّمَاءَ ، مُضْرَجَةً بِالدَّمَاءِ ؛ وَإِنْ كَانَ جُرْدًا مُسِنًا ، لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ
سِنًّا ؛ وَإِنْ كَانَ دِرْصًا صَغِيرًا فَرَّ عَلَى فَاةٍ ، وَقَبِضَ مَتَرَفًا عَلَى قَفَاهُ ؛ لِيَزْدَادَ مِنْهُ تَشْبَهًُا .
وَبِهِ تَلْهِيًا ؛ ثُمَّ تَلَاعَبَ بِهِ تَلَاعَبَ الْفُرْسَانِ بِالْأَعْنَةِ ، وَالْأَبْطَالِ بِالْأَسْنَةِ ؛ فَإِذَا أَوْجَعَهُ عَضَا ،
وَأَوْعَبَهُ رَضَا ؛ أَجْهَزَ فِي الْقَوْرِ عَلَيْهِ ، وَعَمِدَ بِالْأَكْلِ إِلَيْهِ ؛ فَازْدَرَدَ مِنْهُ أَطْيَبَ طُعْمَةٍ ،
وَأَعْتَدَهُ أَهْنَأَ نَعْمَةٍ ؛ ثُمَّ أَظْهَرَ بِالْإِتْعَاقِ شُكْرَهُ ، وَأَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ فِكْرَهُ ؛ فَجَرَعَ إِلَى حَيْثُ
أَثَارُهُ ، وَيَتَبَّعُ فِيهِ أَثَارَهُ ؛ رَاجِيًا أَنْ يَجِدَ فِي رِبَاعِهِ ، ثَانِيًا مِنْ أَتْبَاعِهِ ، فَيُلْحِقَهُ بِصَاحِبِهِ
فِي الرَّدَى ، حَتَّى يَفْنَى جَمِيعَ الْعُصْدَى ؛ وَرَبَّمَا أَنْخَرَفَ عَنْ هَذِهِ الْعَوَائِدِ ، وَآلَتْ قَطْ
قُتَاتِ الْمَوَائِدِ ، يَلَاغِي فِي الْإِحْتِمَاءِ ، وَبَرًّا بِالنَّعْمَاءِ ، فَالَهُ عَلَى خَصَالِهِ ثَمَنٌ ، وَلَا جَاءَ

(١) لم ترد هذه العبارة في (١) .

(٢) الدماء بالفتح ؛ بقية الروح ، وفي كلتا النسختين «الدماء» بالمدال ؛ وهو تصحيف ؛ ولم ترد هذه
العبارة في مباحث الفكر . (٣) الدرس بالكسر — وهي اللفظة الفصحى — : ولد الفأر .

(٤) أوعبه ، أى عمه وأستقصاه .

(٥) لم نجد فيا لدينا من كتب اللغة : «التعفة التعافا» ؛ والذي وجدناه : «لعه لعفا» .

(٦) كذا في مباحث الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : «وسمع» ؛ وهو تحريف ، إذ الآثار لا تسمع
وإنما تتبع .

(٧) أورد صاحب المصباح هذا الجمع ضمن الجوع التي تجمع عليها «عادة» ؛ ولم نجد في غيره من
كتب اللغة التي بين أيدينا .

(٨) في كلا الأصلين : «الوائد» بسقوط الميم ؛ وهو تحريف .

(٩) البلاغ بكسر الباء ؛ مصدر «بالغ في الأمر» ، إذا اجتهد فيه ولم يقصر .

(١٠) يريد بهذه العبارة أن الخصال المحمودة التي فيه إنما يدعو إليها البر والوفاء لمن هو عتدهم ،
لا يأخذ عليها جزاء .

بمثاله زمن؛ وقد أوردت — أعزك الله — من وصفه فصلا مغربا، وهزلا
مطربا؛ لإخلاصا من الطوية وأسترسالا، وتسريحا للسجية وإرسالا، على أني
لو أستعرت في وصفه لسان أبي عبيد^(١)، وأظهرت في نعته بيان أبي زيد^(٢)؛ ما أتميت
في النطق إلى خطايك، ولا آخويت في السبق على أقصايك؛ والله يقيقك ثمر الثبل
جانبا، ولدرج الفضل بانبا .

وقال ابن طباطبا يصف هرة بقاء :

فنتنى بظلمة وضياء * لاذ تبنت بالعاج والانيوس
تلقى الظلام من مقاتلها * بشعاع يحكي شعاع الشموس
ذات دل قصيرة كلها قا * متهادت، طويلة في الجلوس
لم تزل تسبخ الوضوء وتبقى * كل عضو لها من التنجيس
دأبها ساعة الطهارة دفن الـ * معبر الرطب في الحنوط اليسيس^(٣)

(١) لعل المراد بأبي عبيد هنا : القاسم بن سلام اللغوي المعروف، وقد اشتغل أبو عبيد هذا بالحديث
والأدب، وكان مفتنا في أصناف علوم الاسلام من القراءات والعربية والأخبار وحسن الرواية صحيح
النقل، وله كتاب (الغريب المصنف) (والأمثال) (ومعاني الشعر)، وغير ذلك من الكتب النافعة؛ ويقال : إنه
أول من صنف في غريب الحديث؛ وكانت ولادته في سنة تحسين ومائة؛ وقيل في سنة أربع وخمسين ومائة،
وكانت وفاته في المحرم سنة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ومائتين، اه ملخصا من وفيات الأعيان ج ١
ص ١٩ طبع المطبعة الميمنية. أول صوابه « ابن عبيد » والمراد به عمرو بن عبيد بن وهب، ويعرف
بالحرزين بن يحيى « انه » وهو شاعر مجازي مطبوع من شعراء الدولة الأموية، وكان ذوب اللسان يتكسب
بالثر وهما الناس، وليس من غول طبقة، وكان خيئا ساقطا، يرضيه اليسير انظر ترجمته في الأغاني ج ٤
ص ٧٦ طبع بولاق والوافي بالوفيات جز ٥ قسم ٣ ورقة ٢٦

(٢) يريد أبا زيد الطائي، وهو حيلة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة، وهو شاعر معروف من
مخضرمي الجاهلية والاسلام، وكان نصرانيا، ومات على دينه، وهو معروف بوصف الأسود ونعتها في شعره .
(٣) يريد بهذا البيت : أنها تدفن ربيعهما في التراب إخفاء لرائحته؛ وقد تقدم في ص ٢٨ من هذا
السفر أن ذلك من عادات الهرة وطباثها .

وقال أبو بكر الصنوبري من أبيات - وذكر الحُرْدَان ^(١) :

ذاد همي ^(٢) بهن ^(٣) أورك ^(٤) تُركي ^(٥) السَّباِلين ^(٦) أنمر ^(٧) الحلباب
ليث غاب ^(٨) خلقا وخلقافن ^(٩) ما * ينه قال : إنه ليث غاب
فقد في أزبراره ^(١٠) وهو ذئب * في اغترار ^(١١) وحيه في أنسياب
ناصب طرفه ^(١٢) إزاء الزوايا * وإزاء السَّقوف والأبواب
يتنضي الظفر حين يظفر في الحر * ب وإلا فظفره في قِراب
يسحب الصيد في أقل من اللد * ح ولو كان صيده في السحاب
ومنها ^(١٣) :

قرطوه ^(١٤) وقلدوه ^(١٥) وعالو * ه أخيرا وأولا بالخصاب ^(١٦)

- ١٠ (١) ضبط صاحب التاج هذا اللفظ بضم الحيم ضبطا بالعبارة ، ثم نقل عن الزنجشري أنه بالكسر ؛ وضبطه صاحب المصباح بالكسر أيضا ؛ ولهذا ضبطناه بالوجهين .
- (٢) بهن ، أي بالجرذان .
- (٣) الأورك ، هو الذي في لونه سواد في غيرة كلون الرماد ؛ وفي كلا الأصلين « أزرق » ؛ وهو تحريف .
- (٤) تركي السباِلين ، أي أبضهما ، والسباِلان : ثنية سبال ، والسباِل : جمع سبلة بالتحريك ، وهي ما على الشارب من الشعر ، أرمي طرفه .
- (٥) الأنمر ، هو الذي في لونه نمر ، أي نكت من ألوان مختلفة .
- (٦) كذا في مباحج الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : « في أزبراره » بالوار ؛ وهو تحريف ، والمراد بالأزبرار : الأزبرار وإمسا حذف الهمزة هنا لضرورة الوزن ، إذ لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « أزبر از برارا » ، والذي وجدناه : الأزبرار ، وهو انتفاش الشعر حتى تظهر أصوله .
- ٢٠ (٧) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « في اقترار » بالقاء ؛ وهو تحريف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ؛ والاغترار : الإتيان على غرة ، أي غفلة .
- (٨) لم ترد هذه الكلمة في (١) .
- (٩) قزطوه ، أي ألبسه القروط ، وهو معروف ؛ والذي في كلا الأصلين : « قرطوه » ؛ والقاف الأخرية زيادة من الناصح .
- ٢٥ (١٠) في كلا الأصلين : « وغالوه » بالتين المعجمة ؛ وهو تصحيف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

فهو طورا يسدو بنحر عروض * وهو طورا يمشي على عُنَابِ
 حبذا ذلك صاحباً فهو في الصبح * بة أوفى من سائر الأحابِ
 وقال أبو بكر بن العلاف يرثى هرّاً — ، وقد قيل : إنما رثى بها ابنه ، لأنه تعرّض
 إلى حريم بعض الأكابر فأغتالوه وقتلوه ؛ وقيل : بل رثى بها عبد الله بن المعتز ،
 وورى بهرّ خوفاً من المعتز بالله ، فقال :^(١)

يا هرّاً فارقنا ولم تُعِدْ * وكنت متاً بمنزل الولدِ
 وكيف ننفك عن هوائك وقد * كنت لنا عُدّةً من العُدِّ^(٢)
 تمنع عنا الأذى وتحرسنا * بالغيب من خُفْسٍ ومن جردِ^(٣)
 وتخرج الفأر من مكانها * ما بين مفتوحها إلى السدِّ^(٤)
 يلقاك في البيت منهم عددٌ * وأنت تلقاهم بلا عدِّ^(٥)
 وكان يجرى — ولا سدّاد لهم * أمرك في بيتنا على سدِّ
 حتى اعتقدت الأذى لجيرتنا * ولم تكن للأذى بمعتدِ
 وُحِّمت حول الردى بظلمهم * ومن يحمّ حول حوضه يردِ
 وكان قلبي عليك مرتعداً * وأنت تنساب غير مرتعدِ

٢٠

(١) ذكر الصفيّ في «نكت المبيان» ص ١٤٢ بعد أن أورد هذه القصيدة أنه شديد الإعجاب
 من يزعم أن هذه القصيدة رثى بها غيره .
 (٢) في رواية «من حية» انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٠ طبع المطبعة الميمنية بمصر ووفيات
 الأعيان ج ١ ص ١٣٨ طبع المطبعة الميمنية أيضا .
 (٣) سياق البيت يدل على أنه يريد بالجرّد : الجرّد بالذال المعجمة ، وهو الذكر من الفئران ، فأيدل
 أحد الطرفين من الآخر لضرورة القافية ؛ ولم نجد في أراجعتنا من كتب اللغة نصاً على هذا الإبدال في هذه الكلمة .
 (٤) «إلى السد» ، أى إلى المكان ذوات السد ، والسد بضمّين : جمع سدّ بكسر السين
 ككتب وكتاب ، وهو ما يستدل به الشيء .

(٥) في رواية «مد» بالميم في كلتا الكلمتين ؛ والمعنى يستقيم عليها أيضا انظر حياة الحيوان
 ج ٢ ص ٣٢٠ طبع المطبعة الميمنية بمصر ووفيات الأعيان ج ١ ص ١٣٨ طبع المطبعة الميمنية أيضا .

تَدْخُلُ بُرْجَ الْحَمَامِ مَتْنِدَا * وَتُخْرِجُ الْفَرْخَ غَيْرَ مَتْنِدٍ
 وَتَطْرَحُ الرَّيْشَ فِي الطَّرِيقِ لَمْ * وَتَبْلُغُ اللَّحْمَ بِلَعِ مُزْدَرِدٍ
 أَطْعَمَكَ الْغَى لِحْمَهَا فَرَأَى * قَتَلَكَ أَرْبَابُهَا مِنَ الرَّشَدِ
 كَادُوكَ دَهْرًا فَمَا وَقَعْتَ وَكَمْ * أَفَلَتْ مِنْ كَيْدِهِمْ وَلَمْ تُكَيِّدْ^(١)
 حَتَّى إِذَا خَانُوكَ وَأَجْتَهَدُوا * وَسَاعَدَ النَّفْسَ كَيْدُ مَجْتَهِدِ^(٢)
 صَادُوكَ غِيظًا عَلَيْكَ وَأَنْتَقِمُوا * مِنْكَ وَزَادُوا وَهْنَ يَصِدُّ يَصِدُّ
 ثُمَّ شَفَوْا بِالْحَدِيدِ أَنْفُسَهُمْ * مِنْكَ وَلَمْ يَرْبِعُوا عَلَى أَحَدِ^(٣)
 لَمْ يَرْحَوْا صَوْتَكَ الضَّعِيفَ كَمَا * لَمْ تَرِثْ مِنْهَا لَصَوْتَهَا الْغَرِيدِ
 فَخِينِ كَاشَفْتَ وَاتَّهَكَتَ وَجَا * هَرَّتْ وَأَصْرَفَتْ غَيْرَ مَقْنَصِدِ
 أَذَاقَكَ الْمَوْتَ مِنْ أَذَاقِ كَمَا * أَذَقْتَ أَطْيَارَهُ يَدَا بَيْدِ^(٤)
 كَانَهُمْ يَقْتُلُونَ طَاغِيَةً * كَانِ لَطَاغُوتِهِ مِنَ الْعَبِيدِ^(٥)
 ١٠

(١) هذا اللفظ يحتمل أن يقرأ بفتح التاء، أى ولم تكذبتى؛ والمعنى أنه كان يوشك أن يقع
 فى مكائدهم؛ وبضم التاء، أى ولم يكيدوك .
 (٢) فى رواية « النصر » مكان قوله : « النفس » ، وهى أظهر انظر حياة الحيوان ووفيات
 الأعيان .

(٣) لم يربعوا، أى لم ينتظروا ولم يتجهلوا .
 (٤) كاشفت، أى كاشفتهم بالعداوة؛ وقد ورد هذا البيت فى وفيات الأعيان قبل قوله : « صادوك »
 وهو البيت الخامس عشر من هذه القصيدة ، وهو مستقيم الوضع فى كلا المكانين ؛ ورواية وفيات الأعيان :
 « فخين أخقرت وأنهمكت وكاشفت » الخ وأخقرت، أى تقضت العهد .

(٥) فى رواية « ربهن » ؛ والمعنى يستقيم عليها أيضا وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٥ طبع بولاق .
 (٦) فى كلا الأصلين « كانت لطاغوتها » بصيغة المؤنث ؛ والصواب ما أثبتنا ، إذ التاء فى اللطاغية
 ليست للتأنيث ، وإنما هى للبالغة فى الوصف بالطغيان .
 (٧) العبد بضمين : جمع عبد .

فلوأكبوا على القراميط أو * مالوا على زكرويه لم يَزِدْ^(٢)
يا من لذيدُ الفِراخِ أَوْقَعَه * ويحك هَلَا قَنَعَتَ بِالْقَدِيدِ^(٣)
ما كان أغناك عن تَسْوِيرِكَ الـ * بُرَجَ ولو كان جَنَّةَ الخُلْدِ
لا بارك الله في الطعام إذا * كان هلاك النفس في المَعِدِ
كم أَكَلَةٍ داخلَتْ حَشَا شَرِيرَه * فَأَخْرَجَتْ رَوْحَه من الجَسَدِ
أردت أن تأكل الفِراخِ ولا * يا كلك الدهر أَكَلٌ مضطهِدِ
هذا بعيدٌ من القياس وما * أعزّه في الدُّنُوِّ والبُعْدِ^(٤)

(١) القرامط والقرامطة : طائفة مشهورة من الزنادقة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك وماني ؛ وكانوا يديحون الحرمات ، وكان أشدها أمرهم في ستة مائتين وثمان وسبعين راجع عقد الجمان للعينى في حوادث هذه السنة ، ومن هذه الطائفة أبو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي ، وهو الذى أظهر مذهبهم ؛ وكان دقاقا فنيى عن بلده (جنابة) ، فخرج إلى البحرين وأقام بها تاجرا ، وجعل يستميل العرب بها ويدعوهم إلى مخلصه حتى استجاب له أهل البحرين وما والاها ، وقتل سنة إحدى وثلاثمائة ؛ ثم ولى الأمر بعده ابنه أبو طاهر سليمان ، فكان من قتله ججاج بيت الله الحرام وأقطع طريق مكة فى أيامه بسببه والتعصدى فى الحرم وأنتاب الكعبة وقتله الحجر الأسود إلى القطيف والأحساء من أرض البحرين ما قد أشتهر ذكره ، وقد بقى الحجر الأسود عندهم إحدى وعشرين سنة ، ثم ردّ بيدول بذلت لهم . وقد استوفى الطبرى وآبن الأثير وغيرهما أخبار هذه الطائفة فى كتبهم فأرجع إليها وانظر معجم البلدان فى الكلام على «جنابة» بتشديد النون ، وتاج العروس (مادة جنب) .

(٢) كذا فى تاريخ الطبرى قسم ٣ ص ٢١٢٧ ، ٢١٣٠ ، ٢٢١٧ وغيرهما من المواضع ، والذى فى كلا الأصلين : «ذكرويه» بالذال ؛ وهو محريف ؛ وذكرويه هذا ، هو ابن مهرويه ، كان من دعاة قرمط .

(٣) يريد بالقديد : القطع اليسيرة التى تلقى إليه من فضول الطعام من اللحم وغيره ، واحدها قدة بكسر أوله وتشديد ثانيه ؛ والذى فى كلا الأصلين ووفيات الأعيان : «الفسد» بالعين ؛ وهو محريف إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

(٤) كذا فى وفيات الأعيان ؛ والمعنى ما أقل حصوله ؛ والذى فى كلا الأصلين «أقربه» ؛ وهو محريف اذ لا يناسب معناه سياق البيت .

ولم تكن لي بمن دهاك يد * تقوى على دفعه يد الأبد^(١)
 ولا تبين حشو جلدك عند * الذبح من طاقة ومن جلد^(٢)
 كأن جلا حوى - بحوزته^(٣) - * جيدك للذبح كان من مسد^(٤)
 كأن عيني تراك مضطربا * فيه وفي فيك رغوؤ الزيد
 وقد طلبت الخلاص منه فلم * تقدر على حيلة ولم تجد
 بغدت بالنفس والبخيل بها * كنت ومن لم يجد بها يحد^(٥)
 عشت حريصا يقوده طمع * وميت ذا قاتل بلا قود
 فما سمعنا بمثل موتك إذ * ميت ولا مثل عيشك النكد
 عشنا بخير وكنت تكلونا * ومات جيرائنا من الحسد
 ثم تقالت في فراخهم^(٦) * وأقلب الحاسدون بالكمد
 قد أنفردنا بآتم ولهم * بعدك بالعرس أي منفرد
 قد كنت في نعمة وفي سعة * من المليك المهيم الصمد

(١) يد الأبد، أي الدهر كله .

(٢) في كلا الأصلين « بعد » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، إذ الطاقة والجلد

إنما يتبينان عند المصيبة لا بعدها .

(٣) في كلا الأصلين : « بجودته » وفي وفيات الأعيان وحياة الحيوان وغيرهما : « بجودته » ؛ وهو

تحريف في جميع هذه المصادر ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ، أوله : « بجودته » بالذال ، أي بضمته ، يقال :

« أمر محوذ » ، أي مضموم ، كمحوز ؛ ويقال : « أحوذ ثوبه » ، أي ضمه إليه ، انظر اللسان مادة

« حوذ » .

(٤) في رواية : « لختي » ، وهي المناسبة لجبل انظروفيات الأعيان ج ١ ص ٩٥ طبع المطبعة الأميرية .

(٥) يريد بهذه العبارة أن من لم يجد بنفسه طائعا جاد بها كارهها .

(٦) في كلا الأصلين « واثقت » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا ، ولم يرد هذا البيت

في وفيات الأعيان .

تأكل من فأر يبتنا رغدا * وأين بالشاكرين للرغد^(١)
 قد كنت بددت شملهم زمنا * فأجتمعوا بعد ذلك البدد
 وفتتوا الخبز في السلال^(٢) فكم * تفتت للعيال من كيد
 فلم يبقوا لنا على سبد * في جوف أبياتنا ولا ليد^(٣)
 وفزعوا قعرها وما تركوا * ما علقته يد على ويد
 ومزقوا من ثيابنا جلدًا * فكلنا في مصائب جدد
 فأذهب من البيت خير مفتقد * وأذهب من البرج شر مفتقد
 ألم تخف وثبة الزمان وقد * وثبت في البرج وثبة الأسد؟
 أخفى على الدار فيه بالأمس^(٤) * ومن قبلها على لب^(٥)

(٢١)

١٠ (١) كذا في وفيات الأعيان وغيره، وقوله: «أين بالشاكرين»، أي أين نفر بالشاكرين، فالجاء
 والمخبرور متعلق بمحذوف كما هو ظاهر؛ ولا يجوز أن تكون الباء هنا زائدة، إذ لم نجد فيها راجعاً من الكتب
 أن هذا الموضع مما يجوز فيه زيادة الباء، بل إنه يستفاد من معنى اليب ج ١ ص ١٠٢ أن زيادة الباء
 في الخبر الموجب كما هنا، موقوفة على السباع. والذي في كلا الأصلين «ركنت للشاكرين بالرغد»؛ وهو محريف
 إذ لا يظهر له معنى.

١٥ (٢) كذا في وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٦ وحياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢١ والذي في كلا الأصلين:
 «في التلال» بالفاء؛ وهو محريف.

(٣) في كلا الأصلين: «أبوأنا»؛ وهو محريف.

(٤) كذا ورد هذا البيت في كلا الأصلين؛ وهو غير مستقيم الوزن، كما لا يخفى؛ ولم نجده في المصادر
 التي وردت فيها هذه القصيدة، (كوفيات الأعيان) (رنتك الهيمان) في ترجمة أبي بكر بن العلاف (وحياة
 الحيوان) في الكلام على المهر (وعقد الجنان) (وشذرات الذهب) في الكلام على وفيات سنة ثمان عشرة
 ومائة، وغير ذلك من المصادر الكثيرة؛ ولم نوفق إلى إصلاحه إصلاحاً يقرب من رسم ألفاظه من هذا الرسم
 الوارد في كلا الأصلين على أن الشعر من الأمور التي يجب الاعتماد فيها على الرواية المنقولة، لا على الظن.
 (٥) لب: اسم نسر من نسور لقمان، وهي سبعة، ولب هذا آخرها، وكان كل نسر منها يبيض ثمانين
 سنة، وعاش لقمان مقدار أعمار هذه النسور جميعها.

ولم يدع في عِراضِها أحدا * ما بينَ عليائها إلى السَّندِ^(١)
عاقبةُ البغي لا تَنَام وإن * تأثرت مدَّة من المَدَدِ
من لم يمت يومه يمت غده * أولا يمت في غدٍ فبعد غدٍ
والحمد لله لا شريك له * فكلُّ شيءٍ يُرى إلى أمدٍ^(٢)
وفيه أيضا :

ياهرُّ بعث الحقَّ بالباطل * وصرت لا تُصغى إلى عاذلٍ
إذا أتيت البرج من خارج * طارت قلوبُ الطير من داخلٍ
علما بما تصنع في بُرجها * فهي على خوفٍ من الفاعلِ
قد كنت لا تغفل عن أكلها * ولم يكن ربك بالغافلِ
فانظر إلى ما صنعتُ بعد ذا * عقوبَةُ المأْكولِ بالآكلِ
مازلت يا مسكينُ مستقتلا * حتى لقد منيت للقاتلِ^(٣)
قد كنت للرحمة مستأهلا * إذ لم أكن منك بمستاهلٍ
وقال أيضا :

يا رَبِّ بليت ربُّه * فيه تضايقٌ مستقرُّه
لما تكاثَّرَ فأُرِه * وجفاه بعد الوصلِ هِرِه

(١) العليا والسند : موضعان ورد ذكرهما في شعر النابتة الذيباني ، قال :

يا دار مية بالعليا فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

والسند بالتحريك : ماء لبني سعد ، كما في معجم البلدان ؛ ولم يرد فيه تعيين لموقع العليا .

(٢) كذا في (١) والذي في (ب) : « وقال » ؛ ولعل صواب العبارة « وقال فيه أيضا » ،

جمعا بين ما ورد في كلتا النسختين .

(٣) منيت للقاتل : أى جعل قتلك أمانة له ، يقال : « مناه الشيء ومناه به » : إذا جعله أمانة له

والذى في الأصول : « منيت » ؛ وهو تحريف .

٥

١٠

١٥

٢٠

وسعى إلى بُرجِ أمرئٍ * فيه الفراعُ كما يسره
ظنَّ المتافع أكلها * فإذا منافعها تضره

ذكر ما قيل في الخنزير

والخنزيرُ مشتركٌ بين السُّبُعِ والبهيميةِ، فالذى فيه من السُّبُعِ الناب، وأكلُ
الخنزيرِ ٥ الخنزيرِ والذى فيه من البهيميةِ الظلف، وأكلُه العشب والعلف؛ والخنزيرُ
موصوفٌ بالشَّبَق وكثرةِ السَّفاد، حتى إن الأئشي يركبها الذَّكر وهي تُرجعُ، فربما قطعت
أميالا وهو على ظهرها، ويرى الزائي أثرَ سِتَّةِ أرجلٍ ممن لا يعرف ذلك، فيظنُّ أن
في الدوابِّ ماله ستةُ أرجل؛ والخنزيرةُ تضع عشرين خنوصا، وتحمِل من ماء واحد،
وتضع لمضى سِتَّةَ [أشهرٍ] من حملها، وقال الجاحظ: إنها تضع في أربعة أشهر؛
والخنزيرُ يتزو إذا تمت له ثمانيةُ أشهر، والخنزيرةُ إذا تمت لها ستةُ أشهرٍ آسَته ١٠
السَّفاد، ولكن لا تيجي أولادها كما يريدون؛ وأجودُ الزوإن يكون ذلك منه وهو
أبنُ عشرة أشهرٍ إلى ثلاثِ سنين، وإذا كانت الخنزيرةُ يكرًا ولدتُ جراءَ ضعافا ١٥

(١) ترجع، أى تروث .

(٢) في (أ) «خنوصا» بالحاء وفي (ب) «جنوصا» بالجيم؛ وهو تصحيف في كلتا النسختين .

(٣) عبارة مبالح الفكر «من زوة واحدة» . ١٥

(٤) في كلا الأصلين: «لمضى ستة من حملها»؛ وفي هذه العبارة تصحيف وتقص؛ وما أُنبتاه عن
مبالح الفكر وحياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٥) يريدون، أى يريد أصحابها .

(٦) كذا في الحيوان لمباحظ ج ٤ ص ١؛ طبع مطبعة السعادة؛ والذي في كلا الأصلين: «صفارا»؛

وهو تحريف، فان هذا الوصف وإن استقام معناه، إلا أنه غير مقيد، إذ الجراء حين الولادة لا تكون
إلا صفارا . ٢٠

- وكذلك اليكر من كل شيء، وإذا بلغت الخنزيرة خمسة عشر سنة لا تلد بعدها، وهي أنسل الحيوان، والدكر أقوى الفحول على السفاد، وأطولها مكثا فيه؛ ويقال : إنه ليس شيء من ذوات الأنياب ما للخنزير من القوة في نايه، وربما طال نايه حتى يلتقيا، فيموت عند ذلك جوعا، لأنهما يمنعانه من الأكل، وهو متى عصّ كلبا سقط شعر الكلب، وإذا أراد محاربة الأسد جرب نفسه قبل الإقدام عليه بأن يضرب شجرة بنايه، فإن قطعها حارب الأسد، وإلا هرب منه ولم يقاتله؛ وأخبرني من رآه وقد جرب نفسه في شجرة وضربها بانيابه، فتمكنت أنيابه منها وثبتت فيها، فأراد الخلاص فعيّز، بغاء الأسد إليه وهو على تلك الحالة فأفترسه؛ قالوا: ويعتري ذكوره داء الحلاق واللواط، وربما يرى الخنزير وقد ألجأه أكثر من عشرين خنزيرا إلى مضيق، ثم يترزو عليه الأملئ فالأملئ، إلى أن يبلغ آخرهم؛ والخنزير إذا قُلت إحدى عينيه هلك عاجلا؛ ويقول الأطباء : إنه متى فسد من عظام الإنسان عظمٌ ووضع في مكانه عظمٌ من عظام الخنزير قبلته الطبيعة ونبت عليه اللحم؛ وحكى أرسطو أن عمر الخنزير من خمسة عشر سنة إلى عشرين سنة؛ وقبلما ذكر الفضلاء والشعراء الخنزير في رسائلهم وأشعارهم، وسأنت في هذا الموضوع ما وقفت عليه في هذا المعنى .

١٥

(١) في كلا الأصلين «أنياه» بصيغة الجمع؛ وهو منحرف؛ والكلام الآتي بعد يقتضى صيغة الثنية كما أثبتنا وأنظر مباحج الفكر .

(٢) في كلتا النسختين : «الخلاف»؛ وفي مباحج الفكر : «الخلاق»؛ وهو تصحيف في هذه المصادر الثلاثة، إذ لم نجد من معاني هاتين الكلمتين ما يناسب السياق؛ والخلاق : صفة سوء يدل سياق الكلام الآتي بعد على المراد بها .

٢٠

ذكر ما وصف به
الخنزير

فمن ذلك ما كتب به عطاء بن يعقوب الغزنوي يعرض فيها بقاض، قال منها :
وما مثل فلان في استنابته إلا كمثل رجل رأى في المنام أنه يضاجع خنزيرا، فبكر
إلى المعبر ليبرئ من أمه تعبيرا ؛ فقال المعبر : يا برذعة الحمار، ما غرك بالخنزير؟ أليس
مأمسه، أم حسن معطسه ؛ أم شكاه الرشيقي، أم طرّفه العشيق ؛ أم لقاؤه البهيج،
أم قباعه العنج ؛ أم شعره الرجل، أم ثغره الرتل ؟ .

وقال القاضي [حجي الدين بن] عبد الظاهر في الخنزير :

وخنزير له نابٌ تراه * إذا عت أقتراسٌ غير نابي
كمثل الكلب لا بل منه أجرا^(٦) * ويحقر أن يشبه بالكلاب
فذاك لنخوة يعزى وهذا * يقلل نخوة الرجل المهاب
بنص للكاتب غذا حراما * وحلل أكله أهل الكتاب

١٠

(١) استنابته، أى جعله نائبا في القضاء .

(٢) في كلا الأصلين : «أو» ؛ وقواعد اللغة تقتضى ما أثبتنا .

(٣) يريد بالعشيق : الممشوق، فعيل بمعنى مفعول .

(٤) في كلتا النسختين ومباحج الفكر : «قناعه» بالنون ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، والقباع

بكسر القاف : نخير الخنزير .

١٥

(٥) الرتل بفتح التاء وكسرهما من النفور : الحسن التنفذ، الشديد البياض، الكثير الماء، المستوى
نبات الأسنان .

(٦) أجرا، أى أجرا .

القسم الثاني من الفن الثالث في الوحوش والظباء وما يتصل بها من جنسها، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول من هذا القسم فيما قيل في الفيل والكَرْكَن والزَّرَافَة والمَهَا والأَيْل

ذكر ما قيل في الفيل

- يقال : إنَّ الفيلَ مولدٌ بين الجاموس والحِزير، ولذلك يزعم بعضٌ من بحث
عن طبائع الحيوان أنَّ الفيلةَ مائيةٌ الطباع بالجاموسية والحيزيرية اللتين فيها، وبعضها
يسكن الماء، وبعضها لا يسكنه؛ ويقال : إنَّ الفيلةَ صنفان : فيل، وزَنْدَيْيل^(١)،
وهما كالبُخْت والعِراب، والبقر والجاموس، والخليل والبراذين، والقار والحُرْذان،
والفيل والدَّبَّ؛ وبعضهم يقول : إنَّ الفيلَ الذَّكَر، والزَنْدَيْيل^(١) الأنثى؛ وقال بعضهم :
إنَّ الزَنْدَيْيل^(١) هو عظيم الفيلة والمقدمُ عليها في الحرب، وفيه يقول بعض الشعراء :
ذاك الذي مشفره طویلُ * وهو من الأفيال زَنْدَيْيل^(١)

وقال آخر :

* وفيه كَالطَّوْدِ زَنْدَيْيل^(١) *

وقال آخر :

* من بين أفيالٍ وزَنْدَيْيل^(١) *

(١) في كلا الأصلين ومباح الفكر : « وزندفيل » بالفاء؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما
في كتب اللغة .

وخرطوم الفيل أنفسه، وبه يوصل الطعام والشراب إلى فيه، وبه يقاتل
وبه يصيح، وليس صوت الفيل على مقدار جثته؛ ولسانه مقلوب، طوّفه إلى داخل
فيه، وأصله خارج، وهو على العكس من سائر الحيوانات؛ والهند تزعم أنه لولا ذلك
لتكلم، وهم يعظمون القبيلة ويشرفونها على سائر الحيوانات؛ والفيل يتولد في أرض
الهند والسند والبرنج، وبجزيرة سرنديب^(١)؛ وهو أعظمها خلقاً، وينتهي في عظم الخلق
إلى أن يبلغ في الارتفاع عشرة أذرع؛ وفي ألوانها الأسود والأبيض والأبق والأزرق؛
وهو إذا اختلج أشبه الجمل في ترك الماء والعلف حتى ينضم إبطاه، ويتورّم رأسه،
وربما استوحش لذلك بعد استئناسه، والفيل ينزو إذا مضى له من العمر خمس
سنتين، والأثني تحمل ستين، وإذا حملت لا يقربها الذكر، ولا ينزو عليها إذا
وضعت إلا بعد ثلاث سنين، ولا ينزو إلا على فيلة واحدة، وله عليها غيرة شديدة؛
وإذا أرادت الفيلة أن تضع دخلت النهر فتضع ولدها في الماء، لأنها تلد قائمة؛ والذكر
يحرسها ويحرس ولدها من الحيات، وذلك لعداوة بينهما؛ قالوا: وأثيا الفيل داخل
بدنه قريباً من كُليته، ولذلك هو يسفد سريعاً كالطير؛ لأنهما قريبتان من القلب
فتنضجان المني بسرعة؛ ويقال: إن الفيل يحقد كالجمل؛ والهند يجعلون نابي الفيل
قرنيه، وفيها الأعقف والمستقيم؛ قال المسعودي في مروج الذهب: وربما بلغ

(٢٣)

- (١) سرنديب: جزيرة عظيمة في بحر هوكند، بأقصى بلاد الهند طولها ثمانون فرسخاً في مثلها (ياقوت).
(٢) أثبت الثاء في قوله: «عشرة» جراً على قول من يجوز التذكير في الذراع؛ وهو قليل؛ ولم
يعرف الأصمعي التذكير فيها، وهي عند سيويه أيضاً مؤنثة لا غير، والتذكير هو مذهب الخليل، انظر
تاج العروس؛ وقال في المصباح: «إن بعض عكّل يذكر الذراع».
(٣) في كلا الأصلين: «الخليل»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، انظر حياة الحيوان ج ٢
ص ١٨٨ ومباحج الفكر.
(٤) في كلا الأصلين: «ينظم» بالفاء؛ وهو تصحيف.

النَّابُّ الْوَاحِدُ مِنْهَا خَمْسِينَ وَمِائَةً مَنَ ^(١)؛ وَرَأَيْتُ أَنَا مِنْ أُنْيَابِ الْفِيلَةِ مَا طَوَّلَهُ يُزِيدُ
 عَلَى أَرْبَعَةِ أَذْرُعٍ وَنَصْفٍ، وَهُوَ مَعْقَفٌ، شَاهَدْتُ ذَلِكَ بِمَدِينَةِ قُوصَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ
 وَتَسْعِينَ وَسِتِّمِائَةً، وَرَأَيْتُ فِيهَا نَابِينَ أَظَنُّهُمَا أَخَوَيْنِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَهُمَا مَعْقَفَانِ،
 وَغُلْظُهُمَا مَنَاسِبٌ لَطَوَّلُهُمَا؛ وَالْفِيلُ يَحْمِلُ بِنَابِيهِ عَلَى الْجِدَارِ الْوَتِيقِ فِيهِدْمُهُ؛ وَلَمْ تَزَلْ
 مَلُوكُ غَزَنَةَ إِلَى سُبُكْتِكَيْنَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْمُلُوكِ الْغَزَنَوِيَّةُ تَفْتَتِحُ بِالْفِيلَةِ الْمُدُنَ، وَتَهْدِمُ
 بِصَدَمَاتِهَا الْحَصُونِ، وَأَشْمَرُهُمْ بِذَلِكَ يَمِينُ الدَّوْلَةِ مُحَمَّدُ بْنُ سُبُكْتِكَيْنَ، عَلَى مَا سَتَقِفُ
 — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى — عَلَيْهِ فِي تَارِيخِ الدَّوْلَةِ الْغَزَنَوِيَّةِ؛ وَالْفِيلُ سَرِيعُ الْإِسْتِنَاسِ
 بِالنَّاسِ؛ وَفِي طَبْعِهِ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الْخَنَزِيرِ أَرْتَاعَ وَنَفَرَ وَأَعْتَرَاهُ الْفَرْعُ؛ وَقَالَ
 الْمَسْعُودِيُّ: إِنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْهَوَى، وَإِذَا رَأَاهُ فَرَّ مِنْهُ؛ وَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا كَانَ بِالْمُؤَلَّتَانِ مِنْ
 أَرْضِ الْهِنْدِ يُدْعَى هَارُونَ بْنُ مُوسَى مَوْلَى الْأَزْدِ، وَكَانَ شَاعِرًا شَجَاعًا ذَا رِيَاسَةٍ
 فِي قَوْمِهِ وَمَنْعَةً بِأَرْضِ السَّنْدِ مِمَّا بَلَى بِلَادَ الْمُؤَلَّتَانِ ^(٢) [وَكَانَ] ^(٣) فِي حَصْنٍ لَهُ هُنَاكَ، فَالْتَقَى
 مَعَ بَعْضِ مَلُوكِ الْهِنْدِ، وَقَدْ قَدَّمَتْ الْهِنْدُ أَمَامَهَا الْفِيلَةَ، فَبَرَزَ هَارُونُ أَمَامَ الصِّقْفِ

(١) قيل في المَنَ: إنه رطلان.

(٢) أثبت الناب في قوله: «أربعة» جريا على مذهب من يجوز تذكر الذراع، وهو قليل، والأكثر

في الذراع الثابت؛ ولم يعرف الأصمعي غيره؛ والتذكير هو قول الخليل انظر تاج العروس.

(٣) ذكر ياقوت أن الصحيح عند العلماء في هذا الاسم (غزنين)، وأما غزنة فأنها من ألفاظ العامة
 ويقال لمجموع بلادها: (زابلستان)، وغزنة قصبتها، وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان،
 وهي الحقة بين خراسان والهند، وكانت منزلا لبني محمود بن سبكتكين.

(٤) مؤلتان: مدينة من نواحي الهند على سمت غزنة، ويسمى مرج بيت الذهب؛ قال ياقوت:
 وأكثر ما يسمع فيه «ملتان» وبغروار، وأكثر ما يكتب بالواو كما هنا.

(٥) في مروج الذهب ج ٣ ص ١٤ طبع باريس «السند».

(٦) يقال في هذا اللفظ الأزدي بالواو كما هنا، وهو أكثر؛ والأسد يسكون السين، وهو أفصح،
 وهو الأزدي بن الفوت بن بخت بن مالك بن كهلان.

(٧) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين؛ وقد أثبتناها عن مروج الذهب ج ٣ ص ١٤ طبع باريس.

وَقَصَدَ عَظِيمَ الْفِيلَةِ ، وَقَدْ خَبَأَ سَنُورًا تَحْتَ ثِيَابِهِ ، فَلَمَّا دَنَا فِي حَمَلَتِهِ مِنَ الْفِيلِ أَبْرَزَ الْهِرْلَهُ ، فَأَنْهَزَمَ الْفِيلُ وَوَلَّى عِنْدَ مَشَاهِدَتِهِ لِلْهَرِّ ، فَأَنْهَزَمَ الْجَيْشُ وَقُتِلَ الْمَلِكُ الْهِنْدِيُّ ، وَلِهَارُونَ بْنُ مُوسَى قَصِيدَةٌ فِي ذَلِكَ نَذَرَهَا — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى — عِنْدَ ذِكْرِ وَصْفِ الْفِيلِ ؛

٥. وَالْفِيلُ إِذَا وَرَدَ الْمَاءَ الصَّافِيَ كَدَّرَهُ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبَهُ كَمَا دَرَأَ الْخَيْلُ ، وَهُوَ قَلِيلُ الْإِحْتِمَالِ لِلزَّبَدِ ، وَإِذَا عَامَ فِي الْمَاءِ آسْتَرَ كُلَّهُ إِلَّا خُرْطُومَهُ ؛ وَيُقَالُ : إِنَّهُ يَصَادُ بِاللَّهُوِ وَالطَّرِبِ وَالزَّيْنَةِ وَرَوَائِحِ الطَّيْبِ ؛ وَالزُّنُوجُ تَصِيدُهُ بِحِيلَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَهِيَ أَنْتَهُمْ يَبْعِدُونَ إِلَى نَوْحٍ مِنَ الْأَشْجَارِ ، فَيَأْخُذُونَ وَرْقَهُ وَلِحَاءَهُ وَيَجْعَلُونَهُ فِي الْمَاءِ الَّذِي تَشْرَبُهُ الْفِيلَةُ ، فَإِذَا وَرَدَتْهُ وَشَرِبَتْ مِنْهُ سَكِرَتْ ، فَتَسْقُطُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَلَا تَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ ، فَتَقْتُلُهَا الزُّنُوجُ بِالْحِرَابِ ، وَيَأْخُذُونَ أَنْيَابَهَا وَيَحْمِلُونَهَا إِلَى بِلَادٍ عُمَمَانَ ، وَتُقْتَلُ مِنْهَا إِلَى الْبِلَادِ ؛ وَأَمَّا أَهْلُ النَّوْبَةِ فَأَنْتَهُمْ إِذَا أَرَادُوا صَيْدَهَا لِلْبَقَاءِ عَمَدُوا إِلَى طَرَفِهَا الَّتِي تَرِدُ الْمَاءَ مِنْهَا ، فَيَحْضِرُونَ هُنَاكَ أَخَادِيدَ وَيُسْقِفُونَهَا بِالْخَشَبِ الضَّعِيفِ ، وَيَسْتَرُونَهَا بِالنَّبَاتِ وَالْتِرَابِ ، فَإِذَا مَرَّ الْفِيلُ عَلَيْهَا انْكَسَرَتْ بِهِ تِلْكَ الْأَخْشَابُ الضَّعِيفَةُ ، فَيَسْقُطُ فِي الْأُخْدُودِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ بِأَيْدِيهِمُ الْعِصَى الرَّقَاقِ ، فَيَضْرِبُونَهُ الضَّرْبَ الْوَجِيعَ ، فَإِذَا بَلَغَ بِهِ الْأَلَمُ خَرَجَ إِلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ مَغَايِرٌ لِبَاسِهِمْ ، فَيَضْرِبُهُمْ ، وَيَصْرِفُهُمْ عَنْهُ ، فَيَنْصَرِفُونَ ، وَيَقِفُ هُوَ بِالْقَرْبِ مِنَ الْفِيلِ سَاعَةً ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا أَبْعَدَ وَغَابَ عَنِ الْفِيلِ رَجَعَ أَوْلَتْكَ الْقَوْمُ وَعَاوَدُوا ضَرْبَهُ حَتَّى يُؤْلِمُوهُ ، فَيَعُودَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَيَرِيهِ أَنَّهُ ضَرَبَهُمْ ، فَيَتَفَتَّحُوا عَنْهُ ، يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِهِ أَيَّامًا وَالرَّجُلُ يُؤَانِسُ الْفِيلَ ، وَيَأْتِيهِ بِأَلْمَا كُلِّ الْمَاءِ حَتَّى يَأْتِيَهُ وَيَقْرُبَ مِنْهُ ، فَيُقَالُ : إِنَّهُ يَنَامُ بِالْقَرْبِ مِنْهُ ، وَيَخْرُجُ أَوْلَتْكَ ، فَإِذَا رَأَاهُ الْفِيلُ قَدْ أَقْبَلُوا أَيْقَظَهُ بِخُرْطُومِهِ بِرَفْقٍ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ يَرْتَدُّ عَنْهُ ، فَيَفْعَلُ عَلَى عَادَتِهِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْفِيلَ
- ١٠.
- ١٥.
- ٢٠.

آستانس وزال آستيجاشه وألف ذلك الرجل، حفروا أمامه بتدريج وتوطئة، فيطْلَع وقد سَلَسَ قيادُه، وزال عنادُه، ثم يحملونه في المركب إلى الديار المصرية في جملة التَّقَادِمِ المَوْطِفَةِ عليهم؛

وبأرض الهند فيلَّةٌ غيرُ وحشية تستأنس إلى الناس، وتنتائج بينهم، ويقاثلون

- عليها في حروبهم، فيجتمع للكلِّ الواحد من ملوك الهند منها عدَّةٌ كثيرة، وأكثرها
 ٥ يَأْوِي المَرْوَجَ والفياض كالبقر والجاموس في بلادنا؛ قال المسعودي: وهي تهرب من المكان الذي فيه الكركدن، فلا ترعى في موضع تَسْمُ فيه رائحته؛ وللِفِيلَةِ بأرض الهند آفة عظيمة من الحيوان، وهو الذي يُعرف بالزبرق أصغر من الفهد، أحمر اللون برأق العينين، سريع الوشبة، يبلغ في وثيقته إلى نحسين ذراعا وأكثر، فإذا أشرف على الفيلة رَشَّ عليها ببوله، فيحرقها، وربما لحق الإنسان فات؛
 ١٠ وهذا الوحش إذا أشرف على أحد من أهل الهند التجأ إلى أكبر شجر الساج، وأرتقى إلى أعلاها، فيأتي هذا الوحش إليها ويتب، فإن أدركه رَشَّ عليه ببوله، فأحرقه وإن عجز عنه وضع رأسه بالأرض وصاح صياحا عجيبا، فتخرج من فيه قطع من الدم، ويموت من ساعته، ويحترق من الشجرة ما يقع بولُه عليه؛ قالوا: وللهند طيبٌ يجمعونه من جباه الفيلة ورءوسها، فإنها إذا اغتلبت عرُفت هذه الأماكن



(١) يريد بالتقادم: الضرائب التي يقدمونها إلى السلطان في كل سنة، وهي كلفة كان يستعملها خُطاب الدواوين في عصر المؤلف، وقد ورد استعمالها كثيرا في السفر الثامن من هذا الكتاب كما ورد في غيره من الكتب.

- (٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومرجع الذهب للمسعودي (ج ٣ ص ١١ طبع باريس) ولم تقف على ضبطه فيما لدينا من كتب اللغة ولا في الكتب المؤلفة في الحيوان؛ وقد سبق في هذا السفر في الكلام على البرد ذكر هذا السبع بأسم «الزبرقان» بزيادة ألف وثون، كما ورد ذلك في نسخة مروج الذهب طبع مصر؛ ولم تقف على نص يرجح إحدى هاتين الروايتين في هذا الاسم.
 ٢٠ (٣) كذا ضبط هذا الفعل بضم الراء في اللسان.

منها عرّفا كالمسك ، فهم يستعملونه لظهور الشَّبَق في الرجال والنساء ، وهو يقوى
النفس ، ويشجع القلب ؛ قالوا : والفيل يَسْب إلى تمام ستين سنة ، ويُعمّر مائتي
سنة ؛ [وأكثر] ^(١) وحكى أرسطو أن فيلا ظهر عمره أربعائة سنة ؛ وحكى بعض المؤرخين
أن فيلا سجد لأبرويز ، ثم سجد للعتيد ، وبينهما الزمان الذي ذكره أرسطو [واعتبر
ذلك بالوسم ؛ ووقفت على حكاية تناسب ما نحن فيه ، أحبت أن أثبتها في هذا
الباب ، وهي : حكى الامام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني في كتابه
الموسم (بحلية الأولياء) ، قال : حدثنا محمد بن الحسن ، قال : حدثنا عبد الوارث
ابن بكير : أن أبا عبد الله القلانسي ركب البحر ، فمصفت عليهم الرِّيح في مركبهم ،
فدعا أهل المركب وتضرعوا ، ونذروا النذور ، فقالوا : أي عبد الله ؟ كلنا قد عاهد
الله ونذر نذرا إن أنجانا الله ، فأندرت أنت نذرا ، وعاهدنا عهدا ؛ فقلت : أنا مجرّد من
الدنيا ، مالى وللنذر ؛ فألحوا علىّ فيه ؛ فقلت : لله علىّ إن خلصنى ممّا أنا فيه
لا آكل لحم الفيل ؛ فقالوا : ما هذا النذر ؟ وهل يأكل لحم الفيل أحد ؟ فقلت : كذا
وقع في سرى ، وأجراه الله على لساني ؛ فانكسرت السفينة ، ووقعت في جماعة من
أهلها إلى الساحل ، فبقينا أياما لم ندفق دواقا ، فبينما نحن قعود إذا نحن بولد فيل ،
فأخذوه فذبحوه وأكلوا من لحمه ، وعرضوا علىّ أكله ، فقلت : أنا نذرت وعاهدت
الله أن لا آكل لحم الفيل ، فأعتلوا علىّ بأنى مضطر ، ولّى فسحّ العهد لأضطرارى ،
فأبيت عليهم ، وثبت على العهد ، فأكلوا وامتلأوا وناموا ، فبينما هم نيام إذ جاءت
الفيلة تطلب ولدها ، وتبع أثره ، فلم تزل تُسمّ الرائحة حتى آتته إلى عظام ولدها ،
فشمّتها ، ثم جاءت وأنا أنظر إليها ، فلم تزل تُسمّ واحدا واحدا ، فكلّما شمّت من

(١) لم ترد هذه التكلة التي بين مربعين في كلتا النسختين ؛ وقد أثبتناها عن مباحج الفكر ، إذ قوله بعد :

« واعتبر ذلك » الخ متصل بما تضمنته هذه التكلة دون ما قبلها ، كما هو ظاهر .

واحد رائحة القم داسته برجلها أو بيدها فقتلته ، حتى قتلهم كلهم ، ثم أقبلت الى ، فلم تزل تشمئى فلم تجد من رائحة القم ، فأدارت مؤخرها وأومات الى بحر طومها أن أركب ؛ فلم أقف على ما أومات به ، فرفعت ذنبها ورجلها ، فعلمت أنها تريد منى ركبها ، فركبتها وأستويت عليها ، وأومات الى أن أستوي ، فأستويت على شيء وطىء ، فسارت سيرا عنيفا الى أن جاءت بي في ليلتي الى موضع زرع وسواد ، فأومات الى أن أنزل ، وبركت برجلها حتى نزلت عنها ، فسارت سيرا أشد من سيرها بي ، فلما أصبحت رأيت زرعاً وسواداً وناساً ، فحملوني الى ملكهم ، وسألني ثرجمائه ، فأخبرته بالقصة وبما جرى على القوم ، فقال لي : أتدري كم المسير الذي سارت بك الليلة ؟ فقلت : لا ، فقال : مسيرة ثمانية أيام سارت بك في ليلة ، فليث عندهم الى أن حلت ورجعت ، والله أعلم بالصواب .

ذكر شيء مما وصف به الفيل نظماً

من ذلك ما قاله الأرجاني من أبيات وصف فيها مجلس ممدوحه ، فقال :

والفيل في ذيل السباط له * زجل^(٢) يخال له الفتى دُعرا^(٣)
في موقف الجحّاب يؤمر أو * ينهى فيمضي النهى والأمر
أذنان كالترسين تحتهما * نابات كالرحمين إن كرا^(٤)
يعلوله فياله ظهراً * فيظل مثل من أعتلى قصراً

(١) يريد بالسواد : الريف . (٢) في كلا الأصلين : «النساط» بالنون ؛ وهو مخريف .

(٣) في (١) «رجل» وفي (ب) «رجل» وهو تصحيف في كلتا النسخين ؛ والزجل : الصوت العالي والجلبة .

(٤) كذا في كلا الأصلين وبما هو الفكر ؛ وتحريك الهاء فيه للوزن ؛ وفي ديوان الأرجاني : «قصراً» بفتح أوله وثانيه ، والمراد به : العتي ، وهذه الرواية الثانية هي أشبه بشعر الأرجاني لما فيها من الجناس بين هذا اللفظ وبين قوله في آخر البيت : «قصراً» .

وقال عبد الكريم التهليلي يصفه :

وأضخم هندی التجار تُعَدُّه * ملوك بني ساسان إن نابها دهرُ
يحيى كطود جائل فوق أربع * مضربةٌ لُتْ كما لُت الصخرُ
له نغذات كالكتيبين لُبْدًا * وصدرٌ كما أوفى من الهضبة الصدرُ
ووجهٌ به أنف كراويق نخرة * ينال به ما تدرك الأمل العشرُ
وجبان لا يروى القلب صداهما * ولو أنه بالقاع منهرت حفرُ
وأذن كنصف البرد تُسمعه النداء * خفيًا وطرفٌ ينفذ العيب مزورُ
ونابات شققًا لا يريد سواهما * قناتين سمروين طعنهما بترُ
له لون ما بين الصباح وليله * إذا نطق العصفور أوصوت الصقرُ

وقال ابن طباطبا :

أعجب بفيل آيس وحشي * بهيمة في فطنة الإنسي
يفهم عن سائسه الهندي * غيب معاني رمزه الخفي
مثل السدى الموثق المني * متره في خلقه السوي

(١) المضرة : المجتمعة الموثقة ، وكذلك معنى قوله بعد : «لنت» إلى آخر البيت ؛ وفي كلا الأصلين

«مصرية» ؛ وهو تصحيف . ١٥

(٢) الراويق : ناجود الشراب ، أى الإنا ، الذى يروق فيه .

(٣) في كلا الأصلين : «وحيتان» ؛ وهو تصحيف ؛ ويريد بالجين : خرطوم وفه .

(٤) المنهرت : الواسع .

(٥) الحفر : البئر الموسعة فوق قدرها .

(٦) في (١) «شاه» وفي ب «سايه» ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين . ٢٠

(٧) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ؛ والذي في مباحج الفكر «الدى» ، وفي كلتا الكلمتين

تحريف ، إذ لم تقف فيا لدينا من كتب اللغة على معنى لها يناسب سياق ما هنا ، كما أننا قلنا حروفهما على
وجوه كثيرة مما يحتمله الريم الموجود في هذه المصادر فلم تقف على ما ظلمت إلى معناه منها .

عن لينٍ مشي رُكِبَ المطى * ذى ذنبٍ مطوٍ ثورى
 فى مثلٍ رذِفَ الجبلِ البهى * منخفضِ الصوتِ طويلِ العى
 يطوف كالزجير المنهى * ينو بطرفٍ منه شادى^(٢)
 فى قبج وجهٍ منه خنزرى * خرطومُه بجعبة التركى
 حكى فئا من تيمك بحرى * تبصره فى فيه ذا هوى
 كاللؤلؤ إذ تهوى إلى القرى^(٣) * يصب فى مصرح مطوى
 ناباه فى هولها الخشى * كئيل قرنى ناطح طورى^(٤)
 أذناه فى صبيغهما الفضى * كطيلسانى ولدى ذى
 سائسه عليه ذو رقى * متصب منه على كرمى
 يطبعه فى أمره المابى * كطاعة القرقور للنوى^(٥)

١٠

وقال آخر منشدًا :

من يركب الفيل فهذا الفيل * لبت الذى يجعله محمول^(٧)
 على تهاويل لها تهويل * كالطود إلا أنه يحول

١٥

(١) الجبل البهى ، هو الخراسانى ؛ وهذه الجمال تلج ما بين عربية وفالج ، وهى طوال الأعناق ، وهذا اللفظ أجمعى مترب .

(٢) الشادى : نسبة إلى الشادن ، وهو من أولاد الظباء الذى قد قوى وترصرع وطلع قرناه وأستغنى عن أمه .

(٣) القرى : مسيل الماء من التلاع .

(٤) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر : « طودى » بالذال ؛ وهو تحريف ؛ والطورى بضم الطاء : الوحش .

٢٠

(٥) القرقور : السفينة العظيمة .

(٦) فى كلا الأصلين : « للنوى » بإلواء ؛ وهو تصحيف .

(٧) فى رواية : « يركبه » انظر الحيوان ج ٧ ص ٥١

وقال ابن الرومي :

يَقْلَبُ جُثْمَانَا عَظِيماً مَوْتَقَا * يَهْدُ بَرَكْنِيهِ الْجِبَالَ إِذَا زَحَمَ
وَيَسْطُو بِمُحَرِّطُومٍ يَطَاوِعُ أَمْرَهُ * وَمَشْتَبِهَاتٍ مَا أَصَابَ بِهَا غَيْمٌ^(١)
وَلَسْتُ تَرَى بَاسَا يَقُومُ لِبَاسِهِ * إِذَا أَعْمَلَ النَّائِبِينَ فِي الْبَاسِ أَوْصَدَمَ^(٢)

وقال هارون بن موسى مولى الأزد يصفه ويذكر خوفه من الهز :

أَلَيْسَ عَجِيْباً بَأَن خَلَقَهُ^(٣) * لَهَا فِطْنُ الْإِنْسِ فِي حَرَمٍ فِيلُ
وَأَنْظَرُفٌ مِنْ مَشِيهِ زَوْلِهِ^(٤) * يَحْمِلُ يَحْمِلُ عَنِ الْخَنْشَلِيلِ^(٥)
وَأَوْقَصُ^(٦) مُخْتَلَفٌ خَلَقَهُ * طَوِيلُ النَّيْبِ قَصِيرُ النَّصِيلِ^(٧)
وَيَلْقَى الْعَدَوَّ بِنَابٍ عَظِيمٍ * وَجَوْفٌ رَحِيْبٌ وَصَوْتٌ ضَبِيلُ
وَأَشْبَهُ شَيْءٍ إِذَا قَسَتْهُ * بِخَزِيرٍ بَرَّ وَجَامُوسٍ غِيْلُ
يَنَازِعُهُ كُلُّ ذِي أَرْبَعٍ * فَمَا فِي الْأَنَامِ لَهُ مِنْ عَدِيلُ

(١) يريد بالمشتبهات : أنيابه ، والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ، إذ القيل له تابان لا أنياب .

(٢) رواية مباح الفكر وغيره من الكتب : « حطم » ؛ وهي أنسب بالسياق .

(٣) كذا في الحيوان ج ٧ ص ٢٤ ، وقد ضبطناه بالرفع على الابتداء ، وأسم « أن » المخففة ضمير

الشأن ، كما تقتضيه القواعد ؛ والذي في كلتا النسختين : « فقه » ؛ وهو محريف .

(٤) الزول : الحركة ، يقال : « رأيت شبحاً ثم زال » ، أى تحرك (اللسان) .

(٥) الخنشليل : المسنن الهرم ، يريد بهذا الشطر أن حلمه وترويه وتؤدته أجل وأعظم من حلم الشيوخ

المسنين ؛ هذا ما يظهر لنا من معناه ؛ وقد ذكر الجاحظ في الحيوان في تفسير هذا اللفظ كلاماً لم يمين فيه

معنى الخنشليل تمينا شافيا ، ولكنه ذكر أربا تا ورد فيها هذا اللفظ ولم يزد على ذلك ، فارجع إليه .

(٦) الأوقص : القصير المتق .

(٧) النصيل : مفصل ما بين المتق والرأس من باطن ، أى تحت اللحية .

وَيَعِصِفُ بِالْبَرْبَعِ بَعْدَ الثُّمُورِ * كَمَا تَعِصِفُ الرِّيحُ بِالْعَنْدَسِيلِ^(١)
 وَشَخْصٌ تَرَى يَدُهُ أَنْفَقَهُ * فَإِنْ وَصَفُوهُ فَسَيَفُ صَقِيلٌ^(٢)
 وَأَقْبَلَ كَالطُّودِ هَادِي الْجَمَيْسِ * بِهِوْلٍ شَدِيدٍ أَمَامَ الرَّعِيلِ^(٣)
 وَمَرَّ بِسَيْلٍ كَسِيلٍ الْآتِيَّ * بِوِطْءٍ خَفِيفٍ وَجَسْمٍ ثَقِيلٍ^(٤)
 فَإِنْ شِمْتَهُ زَادَ فِي هَوْلِهِ * بِشَاعَةِ أُذُنَيْنِ فِي رَأْسِ غُولٍ^(٥)
 وَقَدْ كُنْتُ أَعْدَدْتُ هِرَالَهُ * قَلِيلَ التَّهْيَبِ لِلزَّنْدَسِيلِ^(٦)
 فَلَمَّا أَحَسَّ بِهِ فِي الْعَجَاجِ * أَنَا نَا الْإِلَهَ بَفَتْحِ جَلِيلِ^(٧)
 فَسَبَّحَاتُ خَالِقِهِ وَحْدَهُ * إِلَهَ الْأَنْامِ وَرَبَّ الْقُفُولِ^(٨)
 وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْجَوْهَرِيُّ يَصِفُ الْقَيْلَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا :

قُلْ لِلْوَزِيرِ وَقَدْ تَبَدَّى * يَسْتَعْرِضُ الْكَرَمَ الْمُعْدَاً^(٩)

(١) في كلا الأصلين : « يعطف » في كلا الموضعين ؟ وهو تصحيف .

(٢) في كلا الأصلين : « باليد بعد الثور » وهو تحريف في كلتا الكلمتين صوابه ما أثبتنا انظر

الحيوان ج ٧ ص ٢٥

(٣) ذكر الجاحظ في تفسير العنديل أنه طائر صغير جدا ، والريح تعصف به لصغره ، فهو يعرف

ذلك من نفسه ، فإذا قويت الريح دخل حجره ؛ ويقال فيه « عنديب » أيضا انظر الحيوان ج ٧ ص ٢٥ ، وقال ابن الأعرابي : هذا الطائر هو الليل ؛ وقال الجوهري : هو الهزار .

(٤) في كلا الأصلين : « فان وصلوه بسيف » ؛ وهو تحريف .

(٥) في كلا الأصلين : « بسيل » بالياء ؛ وهو تحريف .

(٦) يشير بهذا البيت وما بعده الى قصته مع القيل السابقة في ص ٣٠٤ من هذا السفر فانظرها .

(٧) في كلا الأصلين « الشيب » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وانظر

الحيوان للجاحظ . (٨) الزندبيل : عظيم القيلة والمقنم عليها .

(٩) يريد بالوزير : صاحب اسماعيل بن عباد ، وكان صاحب قد حصل في وراثة جرجان على القيل

الذي كان في عسكر خراسان ، فأمر من يحضرته من الشعراء أن يصفوه على وزن وقافية قصيدة عمرو بن معد يكرب التي أَوَّلُهَا : أعددت للحدثان سا * بنته وعداء طلندي

انظر يتيمة الدهرج ٣ ص ٦٨

أَفَنَيْتَ أَسْبَابَ الْعُلَا * حَتَّى أَبْتَ أَنْ تُسْتَجَدَّا
 لَوْ مَسَّ رَاخُكُ السَّحَا * بَ لَا مَطَرْتُ كَرَمًا وَمَجْدًا
 لَمْ تَرْضَ بِالْخَيْلِ الَّتِي * شَدَّتْ إِلَى الْعِلْيَاءِ شَدًّا
 وَصَرَائِمِ الرَّأْيِ الَّتِي * كَانَتْ عَلَى الْأَعْدَاءِ جُنْدًا
 حَتَّى دَعَوْتَ إِلَى الْعِدَى * مَا لَا يِلَامَ إِذَا تَعَدَّى ^(١)
 مَتَقَمِّصًا تِيَهَ الْعُلُو * جَ وَفُطْنَةً أُعِيتَ مَعَدًّا
 مَتَعَسِّفًا طُرُقَ الْعَوَا * لِي حِينَ لَا يُسْتَأَقُ قَصْدًا ^(٢)
 فَيَلَا كَرَضَى حِينَ يَلِ * بَسَ مِنْ رِقَاقِ النَّيْمِ بُرْدًا ^(٣)
 مَثَلَ الْغَامَةِ مَلَّتْ * أَكَاظُهَا بَرْقًا وَرَعْدًا
 رَأْسَ كَقَلَّةٍ شَاهِقٍ * تُكْسِيتُ مِنَ الْخِلْيَاءِ جِلْدًا ^(٤)
 فَتَرَاهُ مِنْ فَرْطِ الدَّلَا * لَ مَصْعَرًا فِي النَّاسِ خَدًّا
 يُزْهِى بِجُحْرَطُومٍ كَمِثْ * يَلِ الصُّوْبِ الْجَانِ يَرْدًا ^(٥)
 مَتَمَدَّدٌ كَالْأَفْعُوَا * نَ تَمُدُّهُ الرِّمَضَاءَ مَدًّا
 أَوْ كُمْ رَاقِصَةً تَسِيدُ * رَبِّهِ إِلَى النَّدْمَانِ وَجَدًا ^(٦)

١٥ (١) في كلا الأصلين : «الهدى» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وانظر يتيمة الدهرج ٣ ص ٦٩

(٢) طرق الوالى، أى طرق القنا والزماح في الحرب .

(٣) في كلا الأصلين : «بستانف» بالقاء ؛ وهو تصحيف .

(٤) رضوى : بجبل بالمدينة على سبع مراحل منها ، وعلى يوم من ينيع .

(٥) رأس بالرفع ، أى له رأس .

(٦) ورد هذا البيت في كلا الأصلين بعد البيت الآتى ، والسياق يقتضى نقله في هذا الموضع كما أثبتنا ،

إذ قوله بعد : «تمدد» وصف للجحوظوم .

(٧) الندمان : جميع نديم ، وفي تاج العروس ما يفيد أنه يصح أن يضبط بضم النون أيضا .

أو كالصَلْبِ شُدَّ جَنْ * بَاهُ إِلَى جِذْعَيْنِ شَتَا
 وَكَأَنَّهُ بُوقٌ يَحْزُكُهُ لِيَنْفُخَ فِيهِ جَدَا
 يَسْطُو بِسَارِيَّتِي بُلْجِي * بِنِ يَحِطَّانِ الصَّخَرِ هَذَا
 أَذْنَاهُ مِرْوَحَتَانِ أُسْ * بِنِدَا إِلَى الْقَوْدِينَ عَقْدَا
 عَيْنَاهُ عَاثِرَتَانِ ضُيَّ * لَمَقَاتَا لَجَمْعِ الضُّوءِ عَمْدَا
 فَكُّ كَقُوَّةِ الْخَلِيدِ * يَجْ يَلُوكُ طَوْلَ الدَّهْرِ حَقْدَا
 تَلْقَاهُ مِنْ بَعِيدٍ فَحَدَّ * سَبَّهَ غَمَامًا قَدْ تَبَدَّى
 مَتْنًا كَبَيَاتِ الْخُورِ * نَقِي مَا يَلَاقِي الدَّهْرَ كَدَا^(١)
 رَدْفًا كَدَكَّةَ عَنِيرٍ * مَتَمَايِلَ الْأَوْرَاكِ نَهْدَا
 ذَنْبًا كَمَثَلِ السُّوْطِ يَضُّ * يَرْبِ حَوْلَهُ سَاقَا وَزَنْدَا
 يَخْطُو عَلَى أَمْثَالِ أَع * حَمْدَةَ الْخَبَاءِ إِذَا تَصَدَّى
 أَوْ مِثْلَ أَمْيَالٍ يُضِيدُ * نِ مِنْ الصَّخُورِ الصَّمِّ نَضِيدَا^(٢)
 مَتَوَرَّدٌ حَوْضُ الْمَنِيِّ * لَمَّا حِينَ لَا يُسْتَأَقُ وَرَدَا^(٣)
 مَتَمَلِّقٌ فَكَأَنَّهُ * مَتَطَلَّبٌ مَا لَنْ يُوَدَا^(٤)^(٥)

- (١) متنا بالنصب : بدل من الماء في قوله السابق : « تَلْقَاهُ » .
 (٢) الخورق : قصر كان يظهر الحيرة ، وقد اخطف فيمن بناء ، قليل : هو بهرام جور ، وقيل :
 هو النعمان بن أمراء القيس .
 (٣) الأبيال : المنارات ، أي الأعلام التي تبني في أنشاز الأرض لهداية المسافرين ، واحده ميل
 بكسر الميم .
 (٤) في كلا الأصلين « متمرد حوض الدنية » ؛ وهو تحريف في الكلمتين : الأولى والثالثة .
 (٥) في كلا الأصلين « متلك » بالكاف ، وهو تحريف إذ لا يستقيم به معنى البيت ؛ والسياق يقتضي
 ما أثبتنا ؛ ولم يرد هذا البيت ضمن هذه القصيدة في قيمة الدهر .
 (٦) « ما لن يود » بضم الياء مبنيا للجهرول ، أي ما ليس يورده المطلوب منه ولا يرغب فيه .

متلفحٌ بالكبريا * ء كآته ملكٌ مفدى
أدنى إلى الشيء البعي * يد يرد من وهم وأهدى
أذكى من الإنسان حتى لورأى خلا لسنا
لو أنه ذو لهجة * وفق كتاب الله سردا
عقته أرض الهند حتى حل من زهو هندا^(١)
قل للوزير : عُدت حتى قد أتاك الفيل عبدا
سبحان من جمع الحا * سن عنده قربا وبُعدا



ذكر ما قيل في الكركدن

والكركدن من الحيوان الشديد القوة ، القليل العدد ، وهو شبه بالجاموس
إلا أنه أغلظ وأعتى وأنبلس منه ، وله قرنٌ غليظٌ غير طويل في جهته ، وقرنٌ آخر
أطف منه ؛ وقد ذكره صاحب المنطق في كتاب الحيوان وسماه الحمار الهندي ؛
وقال الجاحظ في كتاب الحيوان : وإتسا قل عدد هذا الجنس لأت الأثني منه منها
ما تكون نؤورا ، وأيام حملها ليست أقل من أيام حمل الفيلة ؛ وهذا الحيوان يكون
بأرض الهند وبلاد الحبشة ؛ وترعم الهند أنه إذا كان ببلاد لم يرع شيء من الحيوان
شيئا في أكثاف تلك البلاد هيبة له وخضوعا وهربا منه ، وليس هو ببلاد الحبشة
كذلك ، بل يختلط به غيره من الحيوان ؛ قال الجاحظ : وقد قالوا في ولدها وهو

(١) هرندي : مدينة من نواحي أصهان بينهما نحو ثلاثة أيام .

(٢) في مباح الفكر وحياة الحيوان ما يفيد خلاف ما تفيد هذه العبارة ، فقد ورد في هذين الكتابين

أن الكركدن دون الجاموس .

(٣) أنبل ، أي أجسم وأضخم .

(٤) التزور : القهقهة الولد .

- في بطنها قولاً لولا أنه ظاهرٌ على السنة الهند لكان أكثر الناس بل كثير من العلماء يدخلونه في الخرافة، وذلك أنهم يزعمون أن أيام حملها إذا كادت أن تتم ونَضِجَتْ^(١) وتَخَضَّتْ وجاء وقت الولادة فربما أخرج الولد رأسه من ظَئِبِهَا^(٢) فأكل من أطراف الشجر، فاذا شبع أدخل رأسه، حتى إذا تمت أيامه، وضاق به مكانه، وأنكرته الرحم، وضعته مطبقاً قوياً على الكسب والحُضْر، لا يعرض له شيء من السباع، وهذا القول أيضاً ذكره المسعودي؛ قال: وإذا اغتلم الفيل في بلاد الهند لا يقوم له شيء من الوحوش إلا الكركدن، فإنه يقتحم عليه، فيُصِجُّ عنه ويذهب عنه سكر الغتلام؛ وقيل: إنه يطعن الفيل بقرنه فيموتا جميعاً، ففهم من يقول: إنه يتقل عليه فلا يستطيع أن يخرج قرنه من جوفه، فيكون ذلك سبب حنفيهما؛ ومنهم من يقول: إن قرنه من السموم التي تقتل الفيل، ودم الفيل من السموم التي إذا وقعت على قرن الكركدن مات؛ وحكى لي من يرجع إلى قوله، ويعتمد على نقله من الجبوش أن الكركدن ببلاد الحبشة إذا رأى الرجل قصده ليقته، فيعمد الرجل إلى شجرة فيتعلق بها، فيحاوله الكركدن، فربما كسر تلك الشجرة وأهلكه، فان بال الرجل على أذن الكركدن هرب وأسرع الحُضْر فلا يقف ولا يعود إليه، فيسلم منه؛ والله أعلم بالصواب.

١٥

(١) نضجت بضم ن، تضجيت الضاد ونضجت بتشديد ن، أي جاوزت وقت الولادة، وهو أقوى الولد وأحكم له.

(٢) الظبية: الفرج؛ وفي كلا الأصلين: «ظبيها» وهو تصحيف لا يستقيم به المعنى، إذ لا يعقل أن يخرج الولد رأسه من ظبيها، وهما ضرباها.

٢٠

(٣) ورد هذا الجمع في أساس البلاغة، ولم يرد في اللسان ولا في التاج.

ذكر ما قيل في الزرافة

والزرافة في كلام العرب : الجماعة ، وإتما سُميت الزرافة زرافة لاجتماع صفات صفة من الحيوان فيها ، وهى عنق الجمل ، وجلد الثور ، وقرن الظبي ، وأسنان البقر ، ورأس الإبل^(١) ؛ وزعم بعض من تكلم في طبائع الحيوان أنها متولدة من حيوانات ، ويقال : إن السبب في ذلك اجتماع الوحوش والدواب في القيسط في شرايع المياه ، فتسافد ، فيلقح منها ما يلقح ، ويمتنع ما يمتنع ، فربما سفد الأنثى من الحيوان ذكور كثيرة ، فتختلط مياهها ، فيجىء فيها خلق مختلف الصور والألوان والأشكال ، والفرس تسمى الزرافة (أشتركا وبلنك) وتفسير (أشتر) : بعير ، وتفسير (كاو) : بقرة ، وتفسير (بلنك) : الضبيع^(٢) ؛ وهذا موافق لما ذهب إليه العرب من كونها مركبة الخلق من حيوانات شتى ، والباحظ ينكر هذا القول ، ويقول : هو جهل شديد ، لا يصدر عمن لديه تحصيل ، لأن الله عز وجل يخلق ما يشاء على ما يشاء ، وهو نوع من الحيوان قائم بنفسه كقيام الخيل والحمر ، وما يحقق ذلك أنه يلد مثله ؛ وهذا غير منكور ، فإننا نحن رأينا زرافة بالقاهرة ولدت زرافة أخرى شبيهها ، وعاشت إلى

(١) في كلا الأصلين : «الابل» بالياء الموحدة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يرشد إليه ما يأتي بعد في آيات لابن حمد يس في وصف الزرافة ؛ والإبل بكسر الهمزة وضمة — واختار بعض اللغويين فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وزان سيد — : صنف من البقر الوحشي ، كما سيأتي في الكلام عنه قريبا في هذا السفر ، فانظره .

(٢) الشرايع : جمع شريعة ، وهى مورد الشاربة .

(٣) عبارة الأصل : وتفسير كا : بقرة وتفسير و «بلنك» الخ ففصل الواو من الكلمة الأولى إلى الثانية ، وهو خطأ من النسخ صوابه ما أثبتنا نقلا عن تاج العروس مادة (زرف) .

(٤) كذا ورد تفسير هذا اللفظ في كلا الأصلين والحيوان ج ٧ ص ٧٦ والذي في التاج (مادة زرف) : أنه النمر ؛ وهذا هو الموافق لما وجدناه في المعجم الفارسي الانجليزي تأليف ستاينجاس .

الآن؛ وصفة الزرافة أنها طويلة اليدين والعنق جدًا، منها ما يزيد طوله على عشرة أذرع، قصيرة الرجلين جدًا، وليس لرجليها رُكْب (٢)، وإنما الرُكْب (٢) ليديها كسائر البهائم؛ وهي تَجْتَر وتَبْعَر، وفي طبع هذا الحيوان التودُّد للناس والتألف بهم .

وقد وصفها الشعراء وشبهوها في أشعارهم، فمن ذلك ما قاله عبد الجبار بن حديد الصَّقَلِيّ :

ذكر ما وصفت به
الزرافة

وَنُوبِيَّةٌ فِي الْخَلْقِ فِيهَا خَلَاتِقٌ * مَتَى مَا تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهَا تَسْقَلُ (١)
إِذَا مَا أَسْمَحُهَا أَلْقَاهُ فِي السَّمْعِ ذَاكِرٌ * رَأَى الطَّرْفُ مِنْهَا مَا عَنَاهُ بِمَقُولِ (٢)
لَهَا نَخْذًا قَرِيمٌ وَأَظْلَافٌ قَرْهَبٌ * وَنَاضِرَاتٌ رِيثٌ وَهَامَةٌ إِئِيلِ (٣)
كَأَنَّ الْخَطُوطَ الْبَيْضَ وَالصُّفْرَ أَشْبَهَتْ * عَلَى جَسَمِهَا تَرْصِيعَ طَاجٍ بِصَنْدَلِ (٤)
وَدَائِمَةُ الْإِقْعَاءِ فِي أَصْلِ خَلْقِهَا * إِذَا قَابَلَتْ أَدْبَارَهَا عَيْنٌ مَقْبَلِ (٥)
تَلَقَّتْ أَحْيَانًا بَعِينَ كَيْلِيَّةً * وَجِيدٌ عَلَى طُولِ اللَّوَاءِ الْمَظْلَلِ (٦)

(٧٨)

(١) أثبت الناء في قوله : «عشرة» جريا على لغة من يجوز التذكير في الذراع، وهو قليل، والأكثر في الذراع التأنيث، بل إن بعض اللغويين ينكر التذكير فيها، والتذكير هو قول الخليل انظر تاج العروس .
(٢) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد، إذ المراد ركبان .

(٣) في كلا الأصلين ومباح الفكر : «زاجر» وهو تحريف لا يستقيم به المعنى .
(٤) في كلا الأصلين : «قد» ؛ وهو تحريف لا يستقيم به المعنى صوابه ما أثبتنا قفلا عن مباح الفكر ؛ ويريد بهذه العبارة أن العين ترى من الزرافة معنى اسمها في اللغة، وهو الجاعة، فإن في الزرافة عدة أوصاف من أنواع شتى من الحيوان وقد فصل ذلك في البيت الآتي بعد .

(٥) القرم : الفحل من الجمال .

(٦) القَرْهَب : الثور الكبير الضخم ؛ وفي كلا الأصلين «قَرْهَب» ؛ إلقاء ؛ وهو تصحيف .
(٧) الإِيل بكسر الهمزة وضمة — واختار بعض اللغويين في ضبطه فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة — : صنف من البقر الوحشي، كما سيأتي في هذا السفر عند الكلام على هذا الحيوان .

وَتَقْضُ رَأْسًا فِي الزَّوَامِ كَأَتَمَّا * تَرِيكَ^(١) [لَهْ فِي الْجَوِّ نَفْضَةً أَجَلَكِ^(٢)
إِذَا طَلَعَ النَّطْحُ^(٣) أَسْتَجَادَتْ نَظَاهَهُ * بِرَأْسِ^(٤) لَهْ هَادٍ عَلَى السُّحْبِ مَعْتَلٍ
وَعُرْفٍ رَقِيقُ الشَّعْرِ تَحْسَبُ نَبْتَهُ * إِذَا الرِّيحُ هَزَّتْهُ ذَوَائِبُ سَنَبِيلٍ
وَتَحْسَبُهَا مِنْ مَشِيهَا إِنْ تَبَخَّرَتْ * تُزَفُّ إِلَى بَعْلِ عُرُوسَا وَتُنَجِّلُ
فَكَمْ مَنَشِدٌ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ عِنْدَهَا * (أَفَاطُمُ مَهَلًا بَعْضُ هَذَا التَّنْدِيلِ)

وقال عُمَارَةُ الْيَمْنِيُّ - وقد تصاوَرَ يَرْدَانٍ مِنْهَا زَرَّافَةٌ - :

وَبِهَا زَرَّافَاتٌ كَأَنَّ رَقَابَهَا * فِي الطُّولِ أَلْوِيَةٌ تَوْمُ الْعَسْكَرَا
نُوبِيَّةُ الْمُنْشَا تَرِيكَ مِنَ الْمَهَا * رَوَّاقًا مِنْ بُزْلِ الْمَهَارِي مِسْقَرَا
جُبِلَتْ عَلَى الْإِقْعَاءِ مِنْ إِعْجَابِهَا * فَتَخَالُهَا لِلتَّيْهِ تَمْشِي التَّهْقِيرَى
وقال أَبُو عَلِيٍّ بْنُ رَشِيقٍ مَنَشِدًا :

وَمَجْنُونَةٌ أَبَدًا لَمْ تَكُنْ * مَذَلَّةَ الظَّهْرِ لِلرَّاكِبِ
قَدْ أَتَصَلَ الْجَيْدُ مِنْ ظَهْرِهَا * بِمِثْلِ السَّنَامِ بَلَا غَارِبِ
مَلْمَعَةٍ مِثْلَمَا لُمِعَتْ * يَجْنَاءُ وَشَى يَدُ الْكَاعِبِ

(١) لم ترد هذه التكلة التي بين هذين المربعين في كلا الأصلين ولا في مباحج الفكر، وقد أئبنتها عن ديوان ابن حمديس إذ بدونها لا يستقيم الإعراب بالرفع في قوله : ” هاد ” وقوله ” معتل ” إذ كان مقتضاهما النصب على المفعولية لقوله قبل هذه التكلة : » تريك « كما هو ظاهر .

(٢) الأجلد : الصقر .

(٣) النطح : الشيطان ، وهما نجان من برج الحمل ، وهما قرناه .

(٤) الهادي : المقت .

(٥) كذا ورد هذا البيت في كلا الأصلين ومباحج الفكر في هذا الموضع ؛ وقد ورد في ديوان ابن حمديس بعد قوله السابق : » تلفت أحيانا « الخ البيت ؛ وهو مستقيم الوضع في كلا المكانين .

كَانَ الْجَوَارِي كَتَفَنَّا * تَخْلُجُ مِنْ كُلِّ مَا جَانِبِ^(٢)

وقال أيضا :

وَأَتَيْتُكَ مِنْ كَسْبِ الْمُلُوكِ زَرَاةً * شَقَى الصِّفَاتِ لِلْوَبَاءِ^(٤) إِثْنَاءً^(٥)
 جَمَعْتُ مُحَاسِنَ مَا حَكَتْ فِتْنَانَسَبْتُ * فِي خُلُقِهَا وَتَنَافَتْ الْأَعْضَاءُ
 تَحْتَهَا^(٦) بَيْنَ الْخَوَافِقِ مِشْيَةً * بَادٍ عَلَيْهَا الْعُكْبَرُ وَالْخَيْلَاءُ
 وَتَمَدَّ جِيدًا فِي الْهَوَاءِ يَزِينُهَا * فَكَأَنَّهُ تَحْتَ اللَّوَاءِ لَوَاءُ
 حُطَّتْ مَا تَحْرُهَا وَأَشْرَفَ صَدْرُهَا * حَتَّى كَانَتْ وَقُوفَهَا إِقْعَاءُ
 وَكَانَ فِيهِرَ الطَّيِّبِ مَارَبَحَتْ بِهِ * وَجَهَ الثَّرَى لَوَلَّتْ^(٨) الْأَجْزَاءُ^(٧)
 وَتَحَيَّرَتْ دُونَ الْمَلَابِسِ حُلَّةً * عَيْتٌ بِصَنْعَةِ مِثْلِهَا صَنْعَاءُ

- ١٠ (١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « كففنا » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه سياق البيت وانظر العمدة لابن رشيق ج ٢ ص ٢١٩ طبع مطبعة السعادة بمصر « وكففنا » بتشديد النون ، أى أحطن بها .
- (٢) تخلص ، أى تتمايل يمينا وشمالا .
- (٣) وأتيتك ، يخاطب ملك المغرب ، وكانت هذه الزرافة التى يصفها قد أتت فى هدية من مصر الى ملك المغرب . انظر العمدة ج ٢ ص ٢٢٨
- ١٥ (٤) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر والعمدة لابن رشيق ج ٢ ص ٢٢٨ "لكونها" بالكاف ؛ وهو تحريف ، والسياق يقتضى ما أثبتنا .
- (٥) كذا فى كتاب العمدة ؛ والذى فى كلا الأصلين ومباهج الفكر « أنباء » ؛ وهو تصحيف لا يستقيم به المعنى ؛ ويريد بالأثناء : ما أتتني وانعطف من الخبطوط التى ترى فى الزرافة .
- ٢٠ (٦) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر « بلجينيا » ؛ وهو تحريف لا يستقيم به المعنى صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه سياق البيت وكذا فى كتاب العمدة .
- (٧) فهر الطيب ، أى الجرد الذى يدق به الطيب ؛ يريد تشبيه حوافرها به فى الصلابة والقوة .
- (٨) « لولت الأجزاء » أى لولم تكن لها أظلال مشقوقة .

لَوْنًا كَلَوْنِ الذَّبَلِ إِلَّا أَنَّهُ * حَلَّى وَجَرَّعَ بَعْضَهُ الْجَلَاءُ^(١)
 أَوْ كَالسَّحَابِ الْمَكْفُوهَةِ خَطَّطُ^(٢) * فِيهَا السَّبْرُ وَمِضْهُ لِمِائِئِ
 أَوْ مَثَلًا صَدَّتْ صَفَائِحُ جَوْشِنِ^(٣) * وَجَرَى عَلَى حَافَاتِهِنَّ جِلَاءُ^(٤)
 نَعَمَ التَّجَانِيفُ الَّتِي قَدْ دُرِعَتْ * مِنْ جِلْدِهَا لَوْ كَانَ فِيهِ وَقَاءُ^(٥)
 وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شَرَفٍ الْقَيَّرَوَانِي :

(١٦)

غَرِيْبَةٌ أَشْكَالٍ غَرِيْبَةٌ دَارِ * لَهَا لَوْنٌ خَطَّى فَضِيَّةٌ وَنَضَارِ
 فَلَوْنٌ لَهَا لَوْنُ الْبَيَاضِ وَصَفْرَةٍ * كَمَا مُزِجَتْ بِالْمَاءِ كَأْسُ عَقَارِ
 وَأَحْمَرُ مَا بَيْنَ أَسْوَدَادٍ وَحُمْرَةٍ * كَمَا أَحْمَزُ مَسْوُودُ الدِّخَانِ نَارِ
 أُعِيرَتْ شَخْوصًا وَهِيَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ * تَحْيَرٌ فِي تَنْبِزٍ لَهَا وَقِفَارِ
 تَقُومُ عَلَى مَا بَيْنَ ظَلِيفٍ وَحَافِرٍ * لَهُ جِسْمٌ جُلْمُودٍ وَصِبْغَةٌ قَارِ
 وَأَرْبَعَةٌ تَحْكِي سِبَائِكَ عَسَجِدٍ * تَطْيِرُهَا فِي الْأَرْضِ كُلَّ مَطَارِ
 لَهَا عُنُقٌ قَدْ خَالَطَ الْجَوَّ تَحْتَهُ * طَوَالَ لَهَا تَخْطُو أَمَامَ قَصَارِ
 وَذَاتَ قَرَى وَعَمْرُ الرُّكُوبِ وَإِنَّمَا * أُجِلَّتْ بِذَا^(٦) عَنْ ذَلَّةٍ وَصَفَارِ
 لَهَا عَجَبَةُ^(٧) التِّيَاهِ تُعْجِبُ بِنَفْسِهَا * وَلَكِنَّ ذَاكَ الْعُجْبَ تَحْتَ وَقَارِ

(١) الذبل : جلد السلحفاة البحرية ، أو عظام ظهر دابة بحرية تنفذ منها الأسورة والأمشاط .

(٢) في كلا الأصلين والعمدة ص ٢٢٩ « خيطت » وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٣) الجوشن : الدرع .

(٤) في كلا الأصلين ولباهج الفكر : « التحاقق » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه بنية البيت ، وكذا في العمدة ؛ والتجانيف : جمع تجفاف ، وهو آلة للحرب من حديد وغيره يلبسه الفرسان ، وقد

٢٠ * يلبسه الإنسان للوقاية في الحرب .

(٥) رواية العمدة : « التي أدركت بها » ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

(٦) في كلا الأصلين : « يدا » ؛ وهو تصحيف .

(٧) عجة التياه ، أى هيئة نجبه ؛ ولهذا ضبطناه بكسر العين .

ذكر ما قيل في البقر الوحشية — وهى المها — والإبل^(١)

ولنبداً بذكر ترتيب سنّها، ثم نذكر ما قيل فيها؛

أمّا سنّها — فقد قالت العرب : ولد البقرة الوحشية مادام يرّضع فهو قرّ^(٢) وقرّقد وقرير^(٣)؛ فإذا ارتفع عن ذلك فهو يعفور وجؤدر^(٤)، وبحج^(٥)؛ فإذا شبّ فهو مهاة^(٦) فإذا أسنّ فهو قرّهب^(٧)؛ هذا ما قيل فى سنّها .

وأمّا ما قيل فى المها — فذكر من بحث عن طبائع الحيوان أن من طبائعها الشبق والشهوة؛ وأن الأثى إذا حملت هربت من الذكر خوفاً من عبثها بها فى الحمل ؛ والذكر لفرط شهوته يركب الذكر؛ وإذا ركب واحد منها شمّ الباقي روائح الماء منه ، فيثب^(٨) عليه ، ولا يمنع ما يثب عليه بعد ذلك ؛ ولم أقف من أحواله على غير هذا الذى أوردته، فلنذكر ما وُصف به .

فمن ذلك ما قاله كاتب أندلسي^(٩) من رسالة طردية^(١٠)، جاء منها : وعن لنا سرب^(١١) نعايج يمشين رهوا كشي العذارى ، ويتثنين زهوا تثنى السكرى ؛ كما^(١٢) تجلجل بالكافور جلودها ، وتضمخ^(١٣) بالمسك قوائمها وخدودها ؛ وكأما لبسن^(١٤) الدمقس سربالا ، وأتخذن السندس سروالا .

(١) فى كلا الأصلين : « والإبل » بالياء الموحدة ؛ وهو تصحيف .

(٢) فى كلا الأصلين : « ويخرج » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلًا عن المخصص ج ٨ ص ٣٤

(٣) « فيبن » ، أى الثيران ؛ وفى كتب القواعد ما يفيد جواز أن يعامل جمع الذكور غير العقلاء معاملة جمع المؤنث الحقيق فيستدفعه إلى نون الإناث كما هنا فتقول : « الأيام فلان » كما تقول : الزينات فلان انظر شرح الرضى ج ٢ ص ١٥٩ طبع الأستانة . (٤) الرهو : السير السهل .

(٥) فى كلا الأصلين : « تخلص » ؛ وهو تحريف لامعنى له صوابه ما أثبتنا أخذاً مما يأتى فى ص ٣٣٦

س ١٠ من هذا السفر ضمن رسالة لبعض الأدلسيين يصف أرنبا ، إذ قال فى مثل هذا المعنى : « وجلال بالكافور منه » . (٦) فى كلا الأصلين « وحدودها » بالحاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا فانه يريد أن فى خدودها نقطة سوداء تشبه المسك .

ذكر ما وصفت به
المها

١٥

٢٠

من كلِّ مهْضَمَةِ الْحَشَا وَحَشِيَّةٍ * نَجَّى مَدَارِيهَا دِمَاءَ جُلُودِهَا^(١)
وَكَاثِمًا أَقْلَامُ حَبْرٍ كَتَبَتْ * بِمَدَادِ عَيْنِهَا طُرُوسَ خَدُودِهَا
فَارْسَلْنَا أَوْلَى الْخَلِيلِ عَلَى أَنْرَاها ، وَخَلَيْنَاهَا وَإِيَّاهَا ؛ فَضَبَّتْ مُضَى السَّهَامِ ،^(٢)
وَهُوَ هَوَى السَّهَامِ ؛ بِغَالَتْ فِي أَسْرَارِهَا يَمِينًا وَشِمَالًا ؛ فَكَاثِمًا أَهْدَتْ لِأَجَالِهَا^(٣)
أَجَالًا ؛ فَمِنْ مَتْنٍ بَرُوقِهِ ، وَكَأَيْ أَنَاهِ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ .^(٤)

وقال الأخطل يصف ثورا :

فأبه غير مَوْشَى أَكْرَعُهُ * إِذَا أَحْسَ بِشَخِصٍ مَا ثَلِي مِثْلًا^(٥)
كَأَنَّ عَطَارَةً بَاتَتْ تُطْفِفُ بِهِ * حَتَّى تَسْرِبَ لِمَاءَ الْوَرَسِ وَأَتَعَلَّا^(٦)
كَأَنَّهُ سَاجِدٌ مِنْ نَضِيجِ دِيمَتِهِ * مَقْدَسٌ قَامَ تَحْتَ اللَّيْلِ فَأَيْتَهَلَّا^(٧)
يَنْفِي التَّرَابَ بَرُوقِهِ وَكَلْكَلِهِ * كَمَا اسْتَمَّازَ رُئُوسُ الْمُقَنْبِ التَّفَالَا^(٨)

(١) مداريها ، أى قرونها ، واحدة مدرى بكسر الميم وفتح الراء ، ومدبرة .

(٢) أنراها ، أى أخرى النعاج .

(٣) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر : « وحلبناها وأباها » ؛ وهو تصغير فى كلتا الكلمتين .

(٤) السهام يفتح السين : ضرب من الطير دون القطا فى الخلقة ، واحدة سهامة .

(٥) الآجال : جمع أجل بكسر فسكون ، وهو القطيع من بقرة الوحش .

(٦) الروق : القرن .

(٧) فأبه ، أى باللال الذى ذكره فى أول القصيدة انظر ديوان الأخطل .

(٨) فى رواية : « ناي » انظر ديوان الأخطل ص ١٣٨ طبع بيروت والمعنى يستقيم على هذه

الرواية أيضا ، والثاني : المصوت صوتا خفيا .

(٩) مثل ، أى قام منتصبا .

(١٠) فى رواية « مسح قام نصف الليل » انظر ديوان الأخطل ص ١٤٠

(١١) المقنب بكسر الميم : جماعة الخيل والفرسان ، قيل : دون المائة .

(١٢) القل بالتحريك : الغنمة .

وقال عَدِيُّ بْنُ الرَّقَاعِ يَصِفُ ثَوْرَيْنِ يَدَوَانِ :

يَتَعَاوَرَانِ مِنْ الْغُبَارِ مُلَاعَةً * بَيْضَاءَ مُحَكَّةً هُمَا نَسْجَاهَا

تَطْوِي إِذَا وَرَدَا مَكَانًا جَاسِيًا ^(١) * وَإِذَا السَّنَابُكُ أَسْهَلَتْ نَشْرَاهَا

وقال الطَّرِيقُاحُ يَصِفُ عَدُوَّهُ بِسُرْعَةٍ :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ * سَيْفٌ عَلَى شَرَفٍ يُسَلُّ وَيُعْمَدُ



وأما ما قيل في الإيل ^(٢) — فهو من أصناف البقر الوحشية ، وهذا

الحيوان يَسْمَنُ كثيرا ، وإذا سَمِنَ اخْتَفَى خوفا أن يصاد لِسَمَنِهِ ، وهو مَوْلَعٌ بأكل

الحَيَاتِ ، يطلبها في كُلِّ موضع ، فإن آنجحرت أخذ الماءَ بِفَمِهِ ، ونفخه في أَبْجُرٍ ،

فَتُخْرِجُ لَهُ ذَنْبَهَا فَيَأْكُلُهَا ، حَتَّى إِذَا أَتَمَّ إِلَى رَأْسِهَا تَرَكَ خَوْفًا مِنَ السَّمِّ ، وَرَبَّمَا

لَسَعَتُهُ فَتَسِيلُ دَمُوعُهُ إِلَى نَقْرَتَيْنِ تَحْتَ مَحَاجِرِ عَيْنَيْهِ تَدْخُلُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا

الإِصْبَعُ ، فَتَجْمُدُ تِلْكَ الدَّمُوعُ فَتَصِيرُ كَالشَّمْعِ ، تُتَخَذُ دِرْيَاقًا لِسَمِّ الْحَيَاتِ ، وهو

البَازِهُرُ الْحَيَوَانِيُّ ، قالوا : وإذا لَسَعَتُهُ الْحَيَاتُ أكل السَّرَاطِينُ فَيَرَأُ وَيَرِيهِ أكلُ

التَّفَاحِ أَيْضًا وَوَرَقِي شَجَرِهِ ، وهو لَا تَبُتُّ لَهُ قُرُونٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَمُتَّيَ لَهُ سَنَتَانِ مِنْ

عمره ، فإذا نَبَتَ قَرْنَاهُ نَبَتَا مُسْتَقِيمَيْنِ كَالْوَتِيدَيْنِ ، وفي الثَّالِثَةِ يَتَشَعَّبَانِ ، وَلَا يَزَالُ

التَّشَعُّبُ فِي زِيَادَةٍ إِلَى تَمَامِ سِتِّ سَنَيْنِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونَانِ كَالشَّجَرَتَيْنِ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ

(١) يريد بالجامي : ما صلب من الأرض .

(٢) كذا ضبط هذا اللفظ بكلا الضبطين في كتب اللغة ، واختار بعض اللغويين فيه ضبطا ثالثا وهو

فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وزان (سيد) .

(٣) في شفاء الليل أن هذا اللفظ معزب بإذهر ، وأنه مولى .

(٤) السراطين : جمع سرطان بالتحريك ، وهو حيوان من خلق الماء ويسمى : عقرب الماء أيضا ،

وكنته أبو بجر ، وهو يعيش في البر أيضا وهو جيسد المشى سريع العدو ذو مخالب وأظفار حداد . انظر

بعد ذلك يُلْقِي قُرُونَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، ثُمَّ تَبَيَّتْ، وَإِذَا نَبَتَا عَرَضَهُمَا لِلشَّمْسِ حَتَّى يَصْلُبَا،
وَهُمَا إِذَا كَبُرَا عَلَى رَأْسِهِ مَنَعَاهُ مِنَ الْجَرَى، وَلَا يَكَادُ يُقَلَّتْ إِذَا طَلَبْتَهُ الْخَيْلُ،
وَإِذَا أَلْقَى قُرُونَهُ عِلْمٌ أَنَّهُ أَلْقَى سِلَاحَهُ، فَهُوَ لَا يَظْهَرُ، قَالَ الْجَاهِلُ : قَالَ صَاحِبُ
الْمَنْطِقِ : ^(١) إِنْ أَتَيْتُ الْإِيْلَ إِذَا وَضَعْتُ وَلَدًا أَكَلْتُ مَيْشِمَتَهَا فَتَقَنَّ أَنَّهُ شَيْءٌ تُسَادَوِي بِهِ
مِنْ عِلَّةِ النَّفَاسِ، وَزَعِمَ أَرِسْطُو أَنْ هَذَا النُّوعَ يَصَادُ بِالصَّغِيرِ وَالْغَنَاءِ، وَهُوَ لَا يَنَامُ
مَادَامَ يَسْمَعُ ذَلِكَ، وَمَنْ أَرَادَ صَيْدَهُ مِنَ الصَّيَادِينَ شَغَلَهُ بَعْضُهُمْ بِالطَّطْرِبِ،
وَيَأْتِيهِ الْبَعْضُ مِنْ خَلْفِهِ، فَإِذَا رَأَوْهُ مَسْتَرِخِيَةً أَذْنَاهُ وَثَبُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا أَشْتَدَّ عَلَيْهِ
الْعَطَشُ مِنْ أَكْلِ الْحَيَاتِ أَتَى غَدِيرَ الْمَاءِ وَأَشْتَمَهُ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ عَنْهُ، يَفْعَلُ ذَلِكَ
أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَشْرَبُ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ شَرَبِ الْمَاءِ خَوْفًا عَلَى
نَفْسِهِ مِنْ سَرَّابِ السَّمِّ فِي جَسَدِهِ مَعَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال بعض الشعراء :

هَجَرْتُكَ لَا قِلَّةَ مَتْنٍ وَلَكِنْ * رَأَيْتُ بَقَاءَ وَدَّكَ فِي الصَّدُودِ
كَهَجَرِ الظَّامِثَاتِ الْمَاءَ لَمَّا * تَيَقَّنَ الْمُنَابَا فِي الْوُرُودِ
تَذُوبِ نَفْسِهَا ظَمًا وَتَحْشَى * هَلَاكَهَا فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقال آخر في مثل ذلك :

وَمَا ظَامِثَاتٌ طَالُ فِي التَّقِيطِ ظِلْمُهَا ^(٢) * بَغَاءَتْ فِي الْأَحْشَاءِ عَلَى الْمَرَا جِلِ
فَلَمَّا رَأَيْنِ الْمَاءَ عَذَبَا وَقَدْ أَتَتْ * إِلَيْهِ رَأَيْنِ الْمَوْتَ دُونَ الْمُنَاهِلِ

(١) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس .

(٢) في (١) : « صغى له » ، وهو تحريف .

(٣) الظمى بالكسر : ما بين الشربين ، ويجوز أن يضبط هذا اللفظ أيضا بفتح الفاء وسكون الميم ،

وهو مصدر « ظمى » .

ذكر ما قيل
في امتناعه عن شرب
الماء مع حاجته
إليه

فَوَلَّتْ وَلَمْ تَسْفِ صِدَاحَهَا وَقَدْ طَوَتْ * حَشَاهَا عَلَى وَخَزِ الْأَفَاعِي الْقَوَاتِلِ
بِأَعْظَمَ مِنْ شَوْقِي إِلَيْكَ وَحَسْرَتِي * عَلَيْكَ وَلَمْ أَلْتَدَّ مِنْكَ بِطَائِلِ

الباب الثاني من القسم الثاني من الفن الثالث فيما قيل في الجمر الوحشية والوعل واللمط^(٢)

ذكر ما قيل في الجمر الوحشية

والجمار الوحشي يُسَمَّى الْعَيْرَ وَالْفَرَّاءَ ؛ وَبِهِ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
المثل، فقال : «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَّاءِ» ؛ وَيُقَالُ : إِنَّهُ يَتَرَوُ إِذَا بَلَغَ^(٤)
ثَلَاثِينَ شَهْرًا مِنْ عَمَرِهِ ؛ وَهُوَ يُوصَفُ بِشِدَّةِ الْغَيْرَةِ ؛ وَيُقَالُ : إِنْ الْأَنْثَى إِذَا وَلَدَتْ

(١) لَمْ تَحْتَفِ الْيَاءَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ كَمَا يَقْتَضِيهِ الْجُزْمُ « بَلَمْ » جَرَّ بِهَا عَلَى لَفَةٍ مِنْ يَرْفَعُ الْفِعْلَ بِعِدَّاهَا ، وَمِنْهُ

قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٠

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَمِّ وَأَسْرَتِهِمْ * يَوْمَ الصَّالِفَاءِ لَمْ يُوَفِّونَ بِالْجَارِ

وَقَالَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ : إِنْ رَفَعَ الْفِعْلَ بِعِدَّاهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ ضَرُورَةٌ ؛ وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : هِيَ لَفَةٌ ، رَاجِعٌ

مَعْنَى اللَّيْبِ ج ١ ص ٢١٧ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٢) لَمْ نَجِدْ أَسْمَ هَذَا الْحَيَوَانِ فِي لَدِينَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْحَيَوَانَاتِ ، كَمَا أَنَّا لَمْ نَجِدْهُ فِي رَاجِعِنَا

مِنْ كُتُبِ اللَّفَةِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ نَضْبِطْهُ .

١٥

(٣) فِي (١) « رِيَّة » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) وَرَدَ فِي جَمْعِ الْأَمْثَالِ ج ٢ ص ٦٩ طبع بولاق أَنَّ أَبَا سَقْيَانَ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ ، فَغَجِبَ قَلِيلًا ، ثُمَّ أَذْنَلَهُ ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ : مَا كُنْتُ تَأْذِنُ لِي حَتَّى تَأْذِنَ لِحِجَارَةِ الْجَلْهَمَيْنِ — وَهُمَا

جَانِبَا الْوَادِي — فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا سَقْيَانَ ، أَنْتَ كَمَا قِيلَ : « كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَّاءِ » . أَخْبَرَ

٢٠

وَهَذَا الْمَثْلُ يُضْرَبُ لِمَنْ يُفْضَلُ عَلَى أَقْرَانِهِ ؛ وَأَصْلُهُ أَنَّ ثَلَاثَةً تَقَرَّرَتْ جَوَابًا مُتَصِدِّينَ ، فَاصْطَادَ أَحَدُهُمْ أَرْتَبًا ،

وَالْآخَرُ ظِلْمًا ، وَالثَّالِثُ نَحَارًا ، فَاسْتَبَشَرَ الْأَوَّلَانِ بِمَا نَالَا وَتَطَاوَلَا عَلَى الثَّالِثِ فَقَالَ : « كُلُّ الصَّيْدِ

فِي جَوْفِ الْفَرَّاءِ » .

بحشا كدم الذكرك قضيبه ، فالإنات تُعمل الحيلة في إبقائه ، فتهرب به من أبيه ،
وتكسر رجله ليستقر بذلك المكان ، وهي لتعهده وتريضه ، فاذا أنجبرت رجله
وقويت وصحت ، وأمكنه المشي عليها ، يكون قد حصل فيه من القوة والجرى ما يدفع
به عن نفسه ، ويهرب إذا أبوه أو من هو أقوى منه أراد خصاءه ؛ ويقال : إن
الجمار الوحشي يُعمّر مائتي سنة وأكثر من ذلك ، وكلما بلغ مائة سنة صارت له مبولة^(٢)
ثانية ؛ قالوا : وشوهد منها ما له ثلاث مبال وأربع ؛ ومعادنه بلاد النوبة
وزغاوة ، ويوجد منه ما تكون شيتته معدة بياض وسواد في الطول من أعضائه
المستطيلة ، ومستديرة فيما أستدار منها بأصح قسمة ؛ ومنها صنف يسمى الأخدري
وهو أطولها أعمارا .

ذكر ما وصفت به
الجر الوحشية من
النثر والنظم

وقد وصفها أبو الفرج البغاء من رسالة ذكر فيها أنانا معدة بياض وسواد
كانت قد أهديت لعز الدولة مختار بن بويه من جهة صاحب اليمن ، قال : وأما
الأنا ، الناطقة في كمال الصنعة بأفصح لسان ؛ فإن الزمان لاطف مولانا — أيده الله —
منها بأنفس مدخور ، وأحسن منظور ؛ وأعجب مرئي ، وأغرب موشى ؛ وأغفر
مركوب ، وأشرف مجنوب ؛ وأعز موجود ، وأبهى مخدود ؛ كأنما وسمها الكمال^(٣)
بنهايته ، أولحظها الفلك بعنايته ، فصاغها من ليله ونهاره ، وحلاها بنجومه وأقماره ،
وتقشها ببدائع آثاره ، ورمقها بنواظر سعوده ، وجعلها أحد جدوده ؛ ذات إهاب^(٤)

(١) الكلام : العن بأذن القم .

(٢) يريد بالمبولة : المكان الذي يبول منه ؛ ولم نجد المبولة بهذا المعنى فيما راجعناه من كتب اللغة
والذي وجدناه بهذا المعنى : « مبال » فقد ورد في مستدرک التاج (مادة بول) أن المبال : الفرج .

(٣) المخدود : الموسوم في الخلق ، وأسّم ذلك الميسم الخلد بكسر الخاء .

(٤) « جعلها أحد جدوده » ، أي جعل هذه الأنا حظا من حظوظه السعيدة لمن يملكها .

(١) مسير، وقرب مجر، وذنب مشجر، وشوى مسور؛ وجه مزيج، (٥) ورأس متوج؛
تكتفه أذنان، كأنهما زجان؛ سبجية الأنصاف، (٦) بلورية الأطراف، جامعة شبتها
بالترتيب، بين زمني الشبية والمشيب؛ فهي قيد الأبصار، وأمد الأفكار، ونهاية
الاعتبار؛ غنى عن الحل عطلها، مزرية بالزهر حللها؛ واحدة جنسها، وعالم نفسها
صنعة المنشئ الحكيم، وتقدير العزيز العليم .

وقال ابن المعتز :

شغلته لوائح^(٨) ملائنه * غيرة فهو خلفه رب كبي
قايض جمعها إليه كما يجمع أيتامه إليه الوصي
كلم شم لاقا شم منها * رأس خيل برجلها مقل^(٩)
(١٠)

- ١٠ (١) مسير، أى أن شيتة مستطيلة تشبه السور .
(٢) القرب بضم وبضمين : الخاصرة، وقيل : هو من لدن الشاة الى مراق البطن .
(٣) الشوى : اليدان والرجلان؛ والذي في كلا الأصلين ومباح الفكر : «وسوى»؛ وهو تصحيف
وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .
(٤) مسور، أى محاط بمثل السوار من النقش .
(٥) سياق الكلام يدل على أن المراد بالمزيج هنا : الذى تشبه شيتة الزجاج بكسراتها، وهى نصال
السهام، واحدة زج بضم أوله وتشديد ثانيه .
(٦) الزجان : ثنية زج، وهو الحديد التى تركب فى أسفل الرياح تركبها فى الأرض .
(٧) السبجية : نسبة إلى السجة بضم فسكون، وهى بردة من صوف فيها سواد وبياض .
(٨) يريد بهذا البيت أن الأثر اللوائح قد شغلت هذا الحمار بالدفاع عنها وحمايتها من الحمار الذى تريد
طرقها .
(٩) فى كلا الأصلين : «مىء منها»؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا نقلا عن ديوان ابن المعتز
المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٢٤ أدب
(١٠) مقل، أى محكوك، يقال : «نقالت الحمر» أى أحتكت كأن بعضها يقبل بعضا والمعنى
أن هذا الحمار كلما شم لاقا من هذه الأثر شم رائحة خيل قد حك رأسه برجلها يريد طرقها .

خارج من ظلال تقع كما فترق جلابه الخليع القوي
قد طواها التسويقي والشد حتى * هي قب كأنهن القيسي
هربت من رءوسهن عيون * غائرات كأنهن الركي

ذكر ما قيل في الوعل

- ٥ الوعل، هو التيس الجبلي، والأنثى تسمى أروية؛ وهي شاة الوحش؛ وفي طباع هذا الحيوان أنه يأوى الأماكن الوعرة والخشنة من الجبال؛ ولا يزال مجتمعاً، فإذا كان في وقت الولادة تفرق؛ وإذا اجتمع في صرع الأنثى لبن أمتصته؛ والذي إذا ضعف عن التزو أكل البُلوط فتقوى شهوته، ومثي فقد الأثني أنترع منه بغيره بالامتصاص، وذلك لشدة الشبق؛ وهو إذا جرح عمد إلى الخضره التي تكون على الحجارة، فيمضغها ويجعلها على الجرح فيبرأ؛ وإذا أحس بقناص وهو في مكانه المرتفع استلقى على ظهره، ثم يزج بنفسه فينحدر من أعلى الجبل إلى أسفله، وقرناه يقيانه ألم الحجارة، ويسرعان هبوطه للاستمتاع فأنهما [من رأسه] إلى تجزئه؛ وفي طبع هذا الحيوان الخنوع على ولده والبر بوالديه؛ أما حنؤه على ولده فإنه إذا صيد منها شيء تبعته أمه واختارت أن تكون معه في الشرك؛ وأما بره بوالديه، فإنهما إذا عجزا عن الكسب لأنفسهما أتاها بما يأكلانه، وواساهما من كسبه، فإن عجزا [عن الأكل] مضغ لهما وأطعمهما؛
١٥ ويقال: إنا في قرنيه تقبين ينتفس منهما، فتي سدا جميعا هلك.

(١) التسويقي: السوق، يقال: سوقه بشديد الوار، أى ساقه، قال امرؤ القيس: «لنا غم سقوها غزار» الخ البيت.

(٢) القب: الضواير، واحده قبا.

(٣) لم ترد هذه التكلة في (١) وقد أثبتناها عن (ب).

ذكر ما وصف به
الوعل

وقد وصفه الشعراء، فمن ذلك ما قاله الصاحب بن عباد :

وَأَعْيَنَ كَالذَّرَى فِي سَفَلَاتِهِ * سَوَادٌ وَأَعْلَى ظَاهِرِ اللَّوْنِ وَاضِحٌ
مَوْقِفٌ أَنْصَافِ الْيَدَيْنِ كَأَنَّهُ * إِذَا رَاحَ يَجْرِي بِالصَّرِيمَةِ رَاحٌ

وقال أبو الطيب المتنبي :

وَأَوْفَتْ الْفُدرَ مِنَ الْأَوْعَالِ * مَرْتِدِيَاتٍ بِقِسْيٍ الضَّالِ
نَوَاحِسَ الْأَطْرَافِ لِلْأَكْفَالِ * يَكْدُنُ يَنْفُذْنَ مِنَ الْأَطَالِ
لَهَا لَحَى سَوْدٌ بِلَا سِبَالِ * يَصْلُحْنَ لِإِضْحَاكِ لَا لِإِجْلَالِ
كُلُّ أُنْثَى نَبْهَةٌ مِثْقَالِ * لَمْ يُغْدِ بِالْمِسْكِ وَلَا الْعَوَالِ

* يَرْضَى مِنَ الْأَدْهَانِ بِالْأَبْوَالِ *

- ١٠ (١) الأعين ؛ هو عظم سواد العين في سعة ، والفعل منه وزان فرح .
(٢) الذرى : السيف الكثير الماء ، قال في التاج : كأنه نسبة الى الذرة ، وهو النمل .
(٣) موقف ، أى كأنه ألبس الوقف ، وهو سوار من عاج .
(٤) الصريمة : القطعة الضخمة من معطم الرمل .
(٥) راح ، أى صاحب رخ . (٦) أوفت ، أى أشرفت .
(٧) كذا في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٤٨ طبع بولاق ؛ والذي في كلا الأصلين :
« وأوقب القدر » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ، والقدر : الوعل المسنة الضخمة ، واحدها فادر
وفدر بالتحريك .

- (٨) الضال ، هو شجر السدر البري ، تعمل منه القسي ؛ يريد تشبيه قرونها في طولها وصلابتها بالقسي .
من هذا الشجر . (٩) « نواحس الأطراف » الخ أى أن أطراف قرونها تنحس أكفهاها من طولها .
٢٠ (١٠) الأطال : الخواصر ، واحدها إطل بكسر أوله وسكون ثانيه ، و يكسر الثاني أيضا ، يريد أن
هذه القرون قد أنططت على الأكفال وكادت تنفذ من خواصرها .
(١١) في (١) « يضحكن » ؛ وهو تحريف . (١٢) في (١) « الآجال » ؛ وهو تحريف .
(١٣) الأنثى من الشعر : الكثير المثلث .
(١٤) المثقال : المتغير الريح المتن ، والفعل منه وزان فرح .
(١٥) لم يغد ، أى شعر لهاها .

ذكر ما قيل في اللَّط^(١)

واللَّط حيوانٌ وحشٌ يكون ببلاد الغرب الجَوَانِي، في قدرِ المهر اللطيف، له قرونٌ غيرُ متشعبة، ولا مفاصلٍ لركبِهِ، فهو لا يستطيع النومَ إلَّا مستنداً الى شجرةٍ أو جدار، فإذا أريد صيده عمّد من يريد ذلك الى تلك الشجرة التي هي في محلّ مظانّ نومه، فينشُرُ أكثرها، ويترك منها يسيراً لا يجمه، فإذا استند اليها سقطت وسقط بسقوطها، فيؤخذ ويذبح ويتخذ من جلده درقٌ تباع بالأثمان الغالية، تردّ طعنة الرّيح ورشقة السهم، ومهما أصابها من الحديد أنطوى، فان تمكّن منها ونزع وبقي أثره التحمّ في اليوم الثاني وخفي أثره؛ أخبرني بذلك من أثق بقوله .

(١) كذا ورد اسم هذا الحيوان في كلا الأصلين، ولم نجد كلاماً عنه في الدنيا من الكتب المؤلفة في الحيوانات، كما أننا لم نجده في راجعناه من كتب اللغة، ولهذا لم نضبطه، وإنما نرجح أن يضبط بفتح اللام وسكون الميم، وسيأتي وجه هذا الترجيح في الحاشية التي بعد هذه، فانظرها .

(٢) الجَوَانِي :نسبة الى الجَو، وهو من كل شيء داخله وباطنه، وزيادة الألف والنون للتأكيد؛ والظاهر أن الأرض التي يوجد فيها هذا الحيوان هي أرض (لملة) بفتح اللام وسكون الميم، فقد ذكر ياقوت في معجمه في الكلام على هذه الأرض أنها أرض لقبيلة من البربر بأقصى المغرب من البر الأعظم، والجميع تنسب الدرق اللطية التي اذا ضربت بالسيف نبا عنها الخ، وسيدكر المؤلف هنا في الكلام على هذا الحيوان أنه يتخذ من جلوده درق تباع بالأثمان الغالية تردّ طعنة الرّيح ورشقة السهم الخ ما ذكر، ولهذا فانا نرجح أن يضبط اسم هذا الحيوان بفتح اللام وسكون الميم .

الباب الثالث من القسم الثاني من الفن الثالث في الظبي والأرنب والقرد والنعام

ذكر ما قيل في الظبي

- للظباء أسماء نطقت بها العرب ، وأحدها ظبي ، والأثني ظبيبة ، ولدها طلاء
وغزال ؛ فإذا تحرك ومشى فهو رشا ؛ فإذا نبت قرناه فهو شاذنٌ وخشف ؛ فإذا
قوى فهو شصر ، والأثني شصرة ، ثم هو جدع ، ثم ثني ، ولا يزال ثنيا حتى يموت .
والظباء أنواع تختلف بحسب مواضعها ؛ فيصنف منها يسمى الآرام ، وهي الخالصة
البياض ، ومساكنها الرمل ، وهي أشدُّها حُضرا ؛ وصنف يسمى العُقر ، وألوانها
بيضٌ تعلوها حمرة ؛ وصنف يسمى الأثم ، وألوانها أيضا كذلك ، ومساكنها الجبال ؛
ومن طبع هذا الحيوان أنه إذا فقد الماء استنشق النسيم فأعناض به عنه ؛ وهو
إذا طُلب لم يجهد نفسه في الحضر لأوّل وهلة ، ولكنه يرفق بنفسه ، فإذا رأى
طالبه قد قرب منه زاد في حُضره حتى يفوت الطالب ؛ وهو يَحْضُم الحنظل حتى
يرى ماؤه يسيل من شدقيه ؛ ويردُّ الماء المالح الأجاج فيغمس لحيته فيه كما تفعل
الشاة في الماء العذب ، يطالب النوى المتقع فيه ؛ وهو لا يدخل كئاسه إلا مستديرا ،
يستقبل بعينه ما يخافه على نفسه ؛ وله نومتان في مكئسين : مكئس الضحى ،

(١) يستفاد من كلام المؤلف أن الأدم ، هي التي يعلو بياضها حمرة كالعقر ، وهو يخالف لما وجدناه
في كتب اللغة التي بين أيدينا ، فقد ورد فيها أن الأدم هي الظباء البيض التي تعلوها جدد فحين ضرة انظر
المختص ج ٨ ص ٢٥ واللسان مادة (أدم) .

(٢) يحضم ، أى يأكل .

(٣) في كلا الأصلين : « الهوا » ؛ وهو تحريف .

وَمَكْنِيسَ الْعَشِيِّ؛ وَهُوَ يَصَادُ بِالنَّارِ، فَإِنَّهُ إِذَا رَأَاهَا ذَهَلَهَا وَدُهِشَ، سَيَّأَ إِذَا أَضْيَفَ إِلَى إِشْعَالِ النَّارِ تَحْرِيكُ الْجَرَسِ، فَإِنَّهُ يَنْخَذِلُ وَلَا يَتَّقِي بِهِ حِرَاكُ الْبَيْتَةِ؛ وَيُنِ الْظُّبِيَّ وَالْجَمَلُ أَلْفَةً وَمَحَبَّةً؛ وَهُوَ يُوصَفُ بِمَحَبَّةِ النَّظَرِ.

فصل

وَمَا يَلْتَحِقُ بِهَذَا النَّوعِ غَزَالُ الْمِسْكِ، وَلَوْ لَهُ أَسْوَدُ، وَلَهُ نَابَانِ خَفِيفَانِ أَبْيَضَانِ ٥
خَارِجَانِ مِنْ فِيهِ فِي فَكِّهِ الْأَسْفَلِ، قَائِمَانِ فِي وَجْهِهِ كَكَايَةِ الْخُزَيْرِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْفِئْرِ، عَلَى هَيْئَةِ نَابِ الْفِيلِ؛ وَيَكُونُ هَذَا الْغَزَالُ بِلَادِ الثَّبَتِ وَبَاهَنْدٍ؛ وَيُقَالُ إِنَّهُ يَسَافِرُ مِنَ الثَّبَتِ إِلَى الْهِنْدِ بَعْدَ أَنْ يَرَى مِنْ حَشِيشِ الثَّبَتِ (٣) — وَهُوَ غَيْرُ طَيِّبٍ — فَيُلْقِي ذَلِكَ الْمِسْكَ بِالْهِنْدِ، فَيَكُونُ رَدِيئًا لِأَنَّهُ يَحْصُلُ عَنْ ذَلِكَ الْمَرَعَى، ثُمَّ يَرَى حَشِيشَ الْهِنْدِ الطَّيِّبِ وَيَعْقِدُ مِنْهُ مِسْكَ، وَيَأْتِي بِلَادَ الثَّبَتِ فَيُلْقِيهِ فِيهَا، فَيَكُونُ ١٠
أَجُودَ تَمَّا يُلْقِيهِ فِي بِلَادِ الْهِنْدِ؛ وَسَنَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى خَبَرَ الْمِسْكِ فِي بَابِهِ فِي آخِرِ فَنِّ النَّبَاتِ فِي الْقِسْمِ الْمَذْكُورِ بِهِ مُسْتَوْفَى، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكَرُّرِهِ؛ فَلْنَذْكُرْ مَا وَصَفَ بِهِ الْغَزَالُ مِنَ الشَّعْرِ.

ذكر ما وصف به
الغزال من الشعر

(١) «سَيَّأَ»، أَيْ «لَا سَيَّأَ»، خُفِضَتْ «لَا» لِلْمَعْنَى وَهِيَ مُرَادَةٌ، لَكِنْ هَذَا الْخَلْفُ ١٥
قَلِيلُ (النَّاجِ مَادَّةُ سَوَا) .
(٢) فِي مُسْتَدْرَكِ النَّاجِ مَادَّةُ لَحَقَ أَنْ «الْحَقُّ بِهِ بِمَعْنَى لَحَقَ»، مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، قَالَ الصَّانِعَانِ :
لَمْ أَجِدْهُ قِيَامًا دُونَ مَنْ كَتَبَ الْفَنَّ، فَلْيَجْتَنِبْ ذَلِكَ .
(٣) كَذَا صَبَّطَ هَذَا الْقَلْبُ فِي الْقَامُوسِ وَمَعَ الْبُلْدَانِ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ أَيْضًا أَنَّ الرَّخْشَرِيَّ كَانَ يَقُولُهُ ٢٠
بِكَسْرِ ثَانِيهِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُهُ بِفَتْحِ ثَانِيهِ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى فَتَحَ أَتْلُهُ وَضَمَّ ثَانِيَهُ، وَهُوَ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ؛ وَهُوَ بِلَدُ بَارُضِ التُّرْكِ؛ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ : أَنَّهُ قَرَأَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ ثَبِتَ مَمْلُوكَةً مُنَاحَةً لِمَمْلُوكَةِ الصِّينِ، وَمُنَاحَةً مِنْ أَحَدَى جِهَاتِهَا لِأَرْضِ الْهِنْدِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ لِبِلَادِ الْهِيَامَلَّةِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ لِبِلَادِ التُّرْكِ الْخِ .

قال ذو الرمة - وذكر محبوبته - :

ذكرتك أن مرث بنا أم شادن * أمام المطايا تشرب وتسبح
من المؤلفات الرمل أدماء حرة * شعاع الضحى في متنها يتوضح
هي الشبه أعطافا وجيدا ومقلة * ومية أبهى بعد منها وأملح
وقال آخر :

وحالية بالحسن والجيد عاطل * ومكحولة العينين لم تكتحل قط
على رأسها من قرنها الجعد وفرة * وفي خدّها من صدغها شاهد سط
وقد أدبجت بالشحم حتى كائما * ملأعتها من فرط ما آندبجت قط

ذكر ما قيل في الأرنب

- ١٠ قال أصحاب الكلام في طبائع الحيوان : إن قضيب الأرنب كذكر الثعلب ،
أحد شطريه عظم ، والآخر عصب ، وربما ركب الأثنى الذكور حين السّفاد لها
فيها من الشّبَق ، وتُسفَد وهي حبل ، وهي قليلة الإدّار على ولدها ، ويزعمون أنه
يكون شهرين ذكرا ، وشهرين أنثى ، وحكى ابن الأثير في تاريخه (الكامل) في حوادث

(١) في (١) : « مسبة أنهر يمدنها » ؛ وهو تحريف في جميع هذه الألفاظ .

- (٢) يريد بقرنها في هذا الموضع : شعرها ، بدليل وصفه بعد بالجمودة والوفرة ، كما هو ظاهر .
(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومباهج الفكر ؛ ولم نجد من معاني الشاهد ما يصلح جعله
وصفا للشعر ، ولعل صوابه : « واردة » ، وهو الطويل المسترسل من الشعر ؛ ولم نثبته في صلب الكتاب لبعده
عن روفه في الرسم مما ورد في الأصول .

(٤) في كلا الأصلين : « يسطو » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه المقابلة بالجمد
في الشطر الأول ، وكما في مباهج الفكر .

- ٢٠ (٥) القمط : جمع قاط بكسر القاف ، وهو الخرقعة العريضة التي تلف على الصبي إذا قط ، يريد
أن هذه الظبية مشدودة في جلدها لفرط سمها كما يشد الصبي في القماط ويلف فيه .

سنة ثلاث وعشرين وسمائة، قال : وفيها اصطاد صديق لنا أرنباً، فرآها لها أنثيان وذَكَرٌ وفَرْجٌ أَثْنَى ، فلما شَقُّوا بطنها رأوا فيه خَرْقَيْنِ^(١) . والأرنبُ تنام مفتوحة العينين ، وسبب ذلك أنَّ حِجَابِي عَيْنِهَا لَا يَلْتَقِيَانِ ؛ ويقال : إِنَّ الأرنبَ إِذَا رَأَتْ الْبَحْرَ مَاتَتْ ، ولذلك لَا تَوْجَدُ بِالسَّوَاهِلِ ؛ وتزعم العرب أَنَّ الْحَنَ تَهْرُبُ مِنْهَا إِذَا حَاضَتْ ؛ ويقال : لَئِنَّا تَحِيضُ كَالْمَرْأَةِ ، وَتَأْكُلُ اللَّحْمَ وَغَيْرَهُ ، وَتَجْتَرُّ وَتَبْعَرُ ، وَفِي بَاطِنِ أَشْدَاقِهَا شَعْرٌ ، وَكَذَلِكَ تَحْتَ رِجْلَيْهَا ، وَلَيْسَ شَيْءٌ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ أَسْرَعَ مِنْهَا حَضْرًا ، وَلَقَصَرَهُمَا يَتَخَفُ عَلَيْهِمَا الصُّعُودُ ؛ وَهِيَ تَطْلُ الْأَرْضَ عَلَى مُؤَثَّرِ قَوَائِمِهَا تَعْمِيَةً لِأَثَرِهَا حَتَّى لَا يَعْرِفَهُ الطَّالِبُ لَهَا ، وَإِذَا قُرِبَتْ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي تَرِيدُ أَنْ تَجِيءَ فِيهِ وَثَبَتْ إِلَيْهِ .

منافع الأرب

وفي الأرب منافع طيبة ذكرها الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا، قال : إِنَّ إِتْقَنَةَ الأَرْنَبِ حَازَةً يَابِسَةً نَارِيَةً ، تَحُلُّ كُلَّ جَامِدٍ مِنْ دِيمٍ وَلَيْنٍ مُتَجَبِّزٍ وَخِلَاطٍ غَلِيظٍ ، وَتَجِدُّ كُلَّ ذَائِبٍ ، وَتَمْنَعُ كُلَّ سِيلَانٍ وَتَزَيِّفُ مِنَ النِّسَاءِ ؛ قَالَ : وَلَا شَكَّ أَنَّهَا مَعَ ذَلِكَ مُجَقِّفَةٌ ، وَإِذَا شُرِبَتْ مَنَعَتْ مِنَ الصَّرْعِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَنْعَامِ ، وَهِيَ رَدِيئَةٌ لِلْعِدَّةِ وَإِذَا حُمِلَتْ بَعْدَ الطَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِالْخَلِّ مَنَعَتْ الْحَبْلَ وَنَفَتِ الرُّطُوبَةُ السَّائِلَةُ مِنْ

(١) خرقين، أى خرقين صغيرين ؛ والذي في الكامل لابن الأثير ج ١٢ ص ١٩٣ طبع مصر :

« خرقين » بالخاء والقاف ؛ وهو تحريف إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

(٢) أطلق الحجاجين هنا وأراد بهما شفرى العين مجازاً مرسلًا علاقته المجاورة ، لمجاورة شفرى العين لحجاجها ، وهما العظمان اللذان ينبت عليهما شعر الحاجب إذ لا يتصور الالتقاء في الحجاجين بهذا المعنى المذكور في كتب اللغة .

(٣) في القانون ج ١ ص ٢٥٩ طبع بولاق في الكلام على الأرب « شربت » ؛ وعبارته :

« إقنعة البرى إذا شربت ثلاثة أيام بالخل بعد الطهر منعت الحبل » . وجاء في موضع آخر منه في باب الإقنعة ج ١ ص ٢٥٠ : « إذا احتملت — أى الإقنعة — بعد الطهر أعانت على الحبل » ، وإن شربت قبل الطهر منعت الحبل . ويؤدى هاتين البيارتين بخلاف كل مخالفة لما نقله المؤلف عنه في هذا الموضع كما هو ظاهر .

الرَّحِمَ، وتفتح من آخْتَنَاقِ الرَّحِمِ؛ قال : ودمُ الأَرْنَبِ يَنْفِي الكَلْفَ ؛ ورمادُ رَأْسِهِ جَيِّدٌ لِدَاءِ الثَّلَبِ ؛ وإذا أُخِذَ بطنُ الأَرْنَبِ كما هو بأَحْشَاءِهِ وأُحْرِقَ قَلْبًا على مِقْلٍ كان دواءً مَنِيتًا للشعر إذا شُحِقَ وأَسْتَعْمَلَ بدهن الورد ؛ ودماءُهُ مشويًا ينفع من الرَّعْشَةِ الحَادِثَةِ عَقِيبَ المَرَضِ ؛ وإذا حُلَّ دِمَاغُ الأَرْنَبِ بِسَمْنٍ أَوْ زَيْدٍ أَوْ عَسَلٍ أَسْرَعَ لِمُنْبَاتِ الأَسْنَانِ ، وسهل بغير وجع ؛ ودمُ الأَرْنَبِ مَقْلُوعًا ينفع من السَّحَجِ ^(١) وورم الأمعاء والإسهال المزمن ، وينفع من السَّهَامِ الأَرْمَنِيةِ ؛ هذا ما قاله الشيخُ الرَّئِيسُ في الأَرْنَبِ .

ذكر ما وصف به
الأرنب

وقد وصف بعضُ تَحَابِ الأَنْدَلُسِ عِدَّةً من الأَرْنَبِ ، فقال : أفرادُ إِيْخْوَانِ ^(٢) كَأَثَمٍ أَوْ لَدُ غِرْلَانِ ؛ بَيْنَ رَوَاغٍ يَنْعَطِفُ أَنْعَاطَ الْبَرَةِ ، وَوَقَائِبٍ يَجْتَمِعُ أَجْتِمَاعُ الْكُرَةِ ؛ حَاكُ الثَّقَصِبِ إِزَارَهُ ، وَصَاغُ التَّبْرُطُوقَةِ وَسُورَهُ ؛ قَدْ غُلِّلَ بِالْعَنْبَرِ بَطْنُهُ ، وَجُلِّلَ ^(٣) بِالْكَافُورِ مَتْنُهُ ؛ كَأَمَّا تَضَمُّخُ بَعِيرٍ ، وَتَلَفُّعُ فِي حَرِيرٍ ؛ يَنَامُ بِعَيْنَيْ سَاهِرٍ ، وَيَفُوتُ بِجَنَاحَيْ طَائِرٍ ؛ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ ، طَوِيلُ السَّاقَيْنِ ؛ هَاتَانِ فِي الصُّعُودِ مُتَجِدَانِهِ ، وَتَانِكَ عِنْدَ الْوُثُوبِ تَوَيْدَانِهِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ذكر ما قيل في القرد

القَرْدُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الطَّبَائِعِ مَرْكَبٌ مِنْ إِنْسَانٍ وَبَهِيمَةٍ ؛ وَهُوَ إِذَا سَقَطَ فِي الْمَاءِ غَرِقَ مِثْلَ الْإِنْسَانِ الَّذِي لَا يُحْسِنُ السَّباحَةَ ؛ وَهُوَ يَأْخُذُ نَفْسَهُ بِالزَّوْاجِ وَالْغَيْرَةِ عَلَى الْأَثَمِ ؛ وَهُوَ يَقْمَلُ ، وَإِذَا قِيلَ تَفَلَّى ، وَيَأْكُلُ مَا يَنْتَرِضُهُ مِنْ بَدَنِهِ

(١) الكلف : شيء يعلو الوجه ، كالسمسم .

(٢) السحج ، هو اقتشار ظاهر الجلد من شيء يصيبه .

(٣) في مباحث الفكر : « جيران » .

(٤) البرة : الخلل .

من القمل ؛ وهو كثير الشبق ، وإذا أشتد به الشبق استقى فيه ؛ والأثني تلد
عدة نحو العشرة وأكثر ، كما تلد الحزيرة ؛ وهي تحمل بعض أولادها كما تحمل
المرأة ؛ ويقال : إن الطائفة من القروء إذا أرادت النوم ينام الواحد في جنب
الآخر حتى يكونوا سطرا واحدا ، فإذا تمكن النوم منها نهض أولها من الطرف
الأيمن ، فيمشي وراء ظهورها حتى يقعد من وراء أقصى من الطرف الأيسر ،
فإذا قعد صاح ؛ فينهض الذي يليه ، ويفعل مثل فعله ، فهذا دأبهم طول
الليل ؛ فهم يبيتون في أرض ويصيحون في أخرى ؛ وفي القرد من قبول التأديب
والتعليم [ما لا يخفاء به عن أحد] ^(١) حتى إنه درّب قرد ليزيد بن معاوية على ركوب
الحمر والمسابقة عليها ؛ وحكى المسعودي في كتابه المترجم مروج الذهب : أن القردة
في أماكن كثيرة من المعمور منها (وادي نخلة) بين (الهند) وبلاد (زبيد) ، وهو بين
جليلين ، وفي كل جبل منهما طائفة من القروء يسوقها هزر ، وهو القرد العظيم
المقدم فيها ؛ قال : ولها مجالس يجتمع فيها خلق كثير منها ؛ فيسمع لها حديث
والاناث بمعزل عن الذكور ، والرئيس متميز عن المرءوس ؛ وباليمن قروء كثيرة في نواحي
متعددة ؛ منها في دمار من بلاد صنعاء في برارى وجبال كأنها السحب ؛ وتكون القروء

(١) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن مباح الفكر .

(٢) في كلا الأصلين ومباح الفكر : « الجبل » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا قتلان مروج الذهب
(ج ١ ص ٥٣) طبع باريس والهند بالتحريك : بلد باليمن بين عدن وتنعز ، وهو أحد خالفها المشهورة
كما في تاج العروس . وذكر ياقوت أن بين الهند وصنعاء ثمانية وخمسين فرسخا .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في مروج الذهب المنقول عنه هذا الكلام ج ٢ ص ٥٣ طبع باريس ،
وضبط في هذه النسخة بفتح أوله وثانيه ضبط بالقلم ، وكذلك في (ب) ومباح الفكر إلا أنه لم يضبط فهما ؛
وفي (١) « هزر » بمعجمتين ولم نجد المزرولا الممزولا المعنى المذكور هنا في راجعنا من كتب اللغة ، كما أننا
لم نجد ما فيها لدينا من الكتب المولدة في الألفاظ المعربة والندخلة .

(٤) في كلا الأصلين : « دمار » بالمهمله ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا قتلان عن معجم البلدان
وقد ورد فيه أن دمار هذه على مرحلتين من صنعاء ، وأنها بفتح الدال وكسرهما .

- أيضا بأرض الثوبة وأعلى بلاد الحبشة، وهذا الصنف من القروء حسن الصورة،
خفيف الروح، مدور الوجه، مستطيل الذنب، سريع الفهم، ويسمونه النسناس؛
ومنها أيضا بلحجان الزانج في بحر الصين وبلاد المهرج وفي ناحية الشمال نحو أرض
الصقالبه ضرب من القروء منتصب القامات، مستدير الوجه، والأغلب عليهم
ضوء الناس وأشكالهم، ولهم شعور، وربما صيد منها القرد في النادر بالحيلة، فيكون
في نهاية الفهم والدراسة، إلا أنه لا لسان له يعبر به عما في نفسه، لكنه يفهم كل
ما يحاطب به بالإشارة؛ ومن النواحي التي بها القروء جبل موسى، وهو الجبل المطل
على مدينة سبتة من بلاد المغرب، والقروء التي فيها قباح الصور جدا، عظام الجثث،
تسبه وجوهها وجوه الكلاب، لها خرطوم، وليس لها أذنان، وأخلاقها صعبة
لا يكاد ينطبع فيها تعليم إلا بعد جهد؛ وحكى لي بعض المغاربة أنهم إذا أرادوا
صيد هذه القروء يتحيلون عليها بأن يصنعوا لها زرايين بقدر أرجلها، ويلطخوا نعالها.

(١) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وتقويم البلدان لأبي الفداء ص ٣٧٢ طبع أوروبا وقال
أبو الفداء: الظاهر أنه بالراء المهملة والألف والنون ثم جيم في الآخر. وفي نسخة مروج الذهب للسعودي
طبع باريس ج ٢ ص ٥٢٠ ومعجم البلدان لياقوت: «الزائج»، وضبطه ياقوت بفتح الباء وكسرهما
وهي جزيرة في أقصى بلاد الهند وراء بحر هركند في حدود الصين انظر معجم البلدان.

(٢) كذا في مروج الذهب للسعودي المنقول عنه هذا الكلام؛ والذي في كلا الأصلين ومباح
الفكر: «وبحر» بالواو وهو تحريف.

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومروج الذهب للسعودي وتقويم البلدان لأبي الفداء
ص ٣٧٤ و ٣٧٥ وذكر أبو الفداء أن جزيرة المهرج هي جزيرة سريرة، ونقل عن المهلب أنها في أعمال
الصين.

(٤) سبتة: بلدة مشهورة من بلاد المغرب، وهي على بر البربر تقابل جزيرة الأندلس على طرف الزقاق
الذي هو أقرب ما بين البربر والجزيرة.

بالصابون، ويأتوا إلى مكان هذه القروء فيقعدها حيث تراه، ويلبسوا زرا بينهم^(١) ويمسوا بها، ويتركوا تلك الزرايين الصغار، فتأتي القروء وتلبس الزرايين، فتخرج عليها الرجال، فتعدو القروء بتلك الزرايين^(١)، فلا تثبت أرجلها على الأرض، وتزلق، فتدركها الرجال يأخذوها، ولم أقف على شعر يتعلق بوصف القرد فأثبته؛ والله أعلم.

ذكر ما قيل في النعام

والنعامة تسمى بالفارسية: **أَشْتَرْمُغْ**، ومعنى **أَشْتَرْمُغْ**: جمل، و**مُغْ**: طائر، فكأنهم قالوا: **جمل طائر**؛ ومن أعاجيبها أنها تضع بيضها عند الحضان، وتعطي كل بيضة منها نصيبها من الحضان، لأن بدنها لا يشمل جميع ما تحضنه، فأنها تحضن أربعين بيضة أو ثلاثين، وتخرج لطلب الطعام، فتزحف طريقها ببيض نعامة أخرى فتحضنه وتلبس بيضها؛ قال ابن هرمة:

وإني وتركى ندى الأكرمين * وقدحى بكفى زندا سخا

كتاركة بيضها بالعرء * ومليسة بيض أخرى جنا

ويقال: إنها تقسم بيضها أثلاثا، منه ما تحضنه، ومنه ما تجعل صفاره غذاء، ومنه ما تفتححه وتركه في الهواء حتى يعفن، وتولد من عفونته دواب، فتغذى بها

(١) الزرايين: النعال التي تلبس في الأرجل، واحده زربون والأصل فيه زربول باللام؛ وكذا الكلمتين عامية مبتذلة انظر شفاء الغليل ومستدرك الناج.

(٢) في كلا الأصلين وبهاج الفكر: «أشترموك» بالواو والكاف؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا نقلا عن المجمع الفارسي الانجليزي تأليف ستانيسلاس.

(٣) الزند الشماخ: الذي لا يورى كأنه يشع بالنار.

(٤) هذا البيت يضرب مثلا لمن ترك ما يجب عليه الاهتمام به واشتغل بما لا يلزمه ولا منفعة له فيه.

(٥) لم نجد الصفار فيما راجعناه من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا، وهو الخبيث، أى الصغرة التي

تكون فيه؛ والظاهر أنه استعمال عامي، وهم ينطقونه بفتح الصاد.

(٦) كذا في كلا الأصلين؛ والذي في «بهاج الفكر»: «درد».

فراخها اذا خرجت ، وكل ذى رجلين اذا أنكرت إحداهما آستعان في نهوضه
وحركته بالثانية إلا النعامة ، فانها تبقى في مكانها جامدة حتى تهلك جوعا ، قال الشاعر :

إذا أنكرت رجل النعامة لم تجد * على أختها نهضا ولا بأستها حبوا^(١)

والعرب تزعم أن الظليم أصلم ، وأنه عوض عن السمع بالشم ، فهو يعرف
بأنفه ما لا يحتاج معه الى سمع ، والعرب تقول في أمثالها : « أحق من نعامة » ،
قالوا : لأنها إذا أدركها القانص أدخلت رأسها في كتيف رمل وتقدر في نفسها
أنها قد استخفت منه ، والنعامة قوى الصبر على العطش ، شديد العدو ، وأشد
ما يكون عدوه إذا استقبل الريح ، وهو في عدوه يضع عنقه على ظهره ، ثم يخترق
الريح ، والنعامة تبليغ العظم والحجر والحديد فيصير في جوفها كالماء ، وتبليغ
الجمر ، وهو يصاد بالنار كسائر الوحش ، فإنه إذا رأى النار دُهِش ووقف فيتمكّن
منه الصائد .

ذكر ما وصفت به
النعامة

وقد وصفها إبراهيم بن خفاجة الأندلسي فقال :

ولرب طيار خفيف قد جرى * فشلا ببحار خلقه طيار^(٢)
من كل فاجرة الخطأ مختالة^(٣) * مشى الفتاة تجر فضل لزار
مخضوبة المنقار تحسب أنها * كزعت على ظمئ بكاس عقار^(٤)

٢٥

(١) في (١) : « جبرا » ، وفي (ب) « حبرا » ، وهو تحريف في كتنا النسخين ، وما أئبناه عن
مباح الفكر وغيره .

(٢) في كلا الأصلين ومباح الفكر : « أصلم » بالحاء ، وهو تحريف ، وسياق الكلام الآتي يبدى يقتضى
ما أئبناه ، والأصل : الذى استوصل أذناه ، والعرب تصف النعام بذلك ، لأنها لا آذان لها ظاهرة .

(٣) شلاء ، أى رفع ، ويريد بالبحار الذى خلقه : الجناح ، أى أنه جرى رافعا جناحه .

(٤) فاجرة الخطأ ، أى أنها تتمايل في مشيا ، يقال : يجر فلان ، أى مال ، وفي رواية : « فاصرة »
انظر ديوان ابن خفاجة ص ٣٠ طبع مطبعة المحروسة بمصر : والرواية الأولى هي المناسبة لقوله :
« مختالة » الخ البيت .

لَا تَسْتَقْرِئُهَا الْأَدَاخِي خَشِيَّةٌ * مِنْ لَيْلٍ وَيَلٍ أَوْ نَهَارٍ بَوَارٍ
[وَقَالَ الْجَنَانِيُّ :]

قَدْ أَلْبَسَ اللَّيْلَ حَتَّى يَبْتَنِي خَلْقًا * وَأَرْكَبَ الْهَوَلَ بِالْفَرِّ الْغَرَانِيْقِ (٣)
وَأَتَحَيَّ لِنِعَامِ الدَّوِّ مُلْهَبَةً (٤) * كَأَنَّهَا بَعْضُ أَحْجَارِ الْمَجَانِيْقِ (٥)
نُسْدَى الرِّيحُ بِهَا ثَوْبًا وَتُلْحِمُهُ * كَمَا تَلْبَسُ مِنْ نَسِجِ الْخِطَارِيْقِ (٦)
كَأَنَّهَا رِيْشُهَا وَالرِّيحُ تَقْرِقُهُ * أَسْمَالُ رَاهِبَةٍ شَبِيْثٌ بِتَشْقِيْقِ
كَأَنَّهَا حِينَ مَدَّتْ رُؤُسَهَا قَرَقًا * سُودُ الرِّجَالِ تَعَادَى بِالْمَزَارِيْقِ (٧)
كَأَنَّهَا أَعْنَاقُهَا وَهَذَا إِذَا خَفَقَتْ * بِهَا الْبَلَاغُ أَدْقَالَ الزَّوَارِيْقِ (٨)
فَاسْتَلْذَ بِلَحْظِ الْعَيْنِ نَظَرُهَا * حَتَّى تَنْصَصَ أَعْلَاهُ بِالرِّيْقِ (٩)

١٠ (١) في كلا الأصلين : «الأراخي» بالراء ، وهو تحريف ، والأداسي : المراضع التي يبيض فيها النعام ويفرخ ، واحدة أدسي وأدحية ، والمعنى انها لا يستقر بها مكان تكون فيه ، فهي تنقل من مكان الى آخر ، وإستناد الاستقراء الى الأداسي كما في هذا البيت إستناد مجازي ، كما لا يخفى ، إذ المستقر إنما هي النعامة لا الأداسي ، وفي رواية «الأبادي» انظر ديوان ابن خفاجة .

(٢) لم ترد هذه العبارة في (١) وقد أثبتناها عن (ب) .

١٥ (٣) الفرانيسي : جمع غرنوق ، وهو الشاب الناعم الأبيض الجليل ، وفيه لغات أخرى ، والمعنى أنه يركب الهول مع فتیان هذه صفتهم . (٤) الدو : القفلة المستوية الواسعة .

(٥) الملهمية : الشديدة الجري المثرة للغبار في عدوها ، يقال : «الحب الفرس» ، أي اضطرم جريه .

(٦) الخداريقي : جمع خدرق ، وهو التعكير ، ويقال بالذال المعجمة أيضا .

(٧) في كلا الأصلين : «ريشا» ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في مباهج الفكر ، وهو ما يقتضيه التشبيه الآتي بعد في عجز البيت ، والزوس : جمع رأس ، قال امرؤ القيس :

فيوما الى أهلى ويوما اليكم * ويوما أخطأ لخليل من رؤس أجبال

(٨) تعادي ، أي تعادى ، من العدو ، وهو الجري .

(٩) في (١) «خفيت» بالياء ، وهو تحريف .

(١٠) الأدقال : جمع دقل بالتحريك ، وهو خشية طويلة شد في وسط السفينة يمد عليها الشراع ،

وفي (أ) «أدقان» وفي (ب) «أدقان» ، وهو تحريف في كليهما .

(١١) الظاهر أنه يريد بهذا البيت وصف أعناق النعام بالاضطراب وأنها تملو وتتففض ، فيقول :

ان روسها لا تكاد تملو وتنتظر الى فوق حتى تتفضض كأنها غصت بريقها ، فنخفض أعناقها لذلك .

القسم الثالث من الفن الثالث في الدواب والأنعام، وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول من هذا القسم في الخيل

- وَأَبْتَدَأَ خَلْقَهَا، وَأَوَّلَ مَنْ ذَلَّلَهَا وَرَكَبَهَا، وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِهَا وَبَرَكَتِهَا مِنَ الْآثَارِ
الصَّحِيحَةِ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الثَّابِتَةِ الصَّرِيحَةِ، وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا،
وَمَا جَاءَ فِي الْقِمَاسِ تَسْلِيهَا، وَالنَّهْيِ عَنْ خَصَائِهَا وَالرَّخْصَةِ فِيهِ، وَمَا قِيلَ فِي أَكْلِ لَحْوِمِهَا
مِنَ الْكُرْهَةِ، وَمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ عَسَبِ الْفَرَسِ وَبَيْعِ مَاءِ الْفَحْلِ، وَمَا نُدِبَ
إِلَيْهِ مِنْ إِكْرَامِ الْخَيْلِ وَمَنْعِ إِذْلَاقِهَا، وَالْأَمْرِ بِأَرْتِبَاتِهَا، وَمَا يُسْتَحَبُّ مِنَ أَلْوَانِهَا
وَشِبَائِهَا وَذُكُورِهَا وَإِنَاثِهَا، وَمَا وَرَدَ فِي شَوْمِ الْفَرَسِ، وَمَا يُدْتَمُّ مِنْ عَصَمِهِ وَرَجْلِهِ،
وَمَا جَاءَ فِي سِبَاقِ الْخَيْلِ، وَمَا يُحْتَلُّ مِنْهُ وَمَا يَحْرَمُ، وَكَيْفِيَّةُ التَّضْمِيرِ عِنْدَ السِّبَاقِ، وَأَسْمَاءُ
السَّوَابِقِ فِي الْحَلَبَةِ، وَمَا يُقَسَّمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ مِنْ سَهَامِ الْغَنِيمَةِ، وَالْفَرْقِ فِي ذَلِكَ
بَيْنَ الْعَرَابِ وَالْمُحْجِنِ وَالْبَرَّادِينَ، وَالْعَفْوِ عَنْ سَقُوطِ الزَّكَاةِ فِي الْخَيْلِ، وَمَا وَصَفَتْ

(١) عَسَبُ الْفَرَسِ: كَرَاثَةُ الْفَرَابِ، وَأَصْلُ الْعَسَبِ نَفْسُ الْفَرَابِ وَالْعَرَبُ تَسْمِي الشَّيْءَ بِاسْمِ غَيْرِهِ
إِذَا كَانَ مَعَهُ أَوْ مِنْ سَبَبِهِ .

(٢) إِذْلَاقُهَا، أَيْ إِهْلَاقُهَا .

(٣) الْعَصَمُ بِالْتَّحْرِيكِ: الْبَيَاضُ الَّذِي يَكُونُ فِي يَدَيِ الْفَرَسِ . وَالرَّجْلُ بِالْتَّحْرِيكِ أَيْضًا: الْبَيَاضُ الَّذِي
يَكُونُ فِي أَحَدِي رَجْلَيْهِ .

(٤) تَضْمِيرُ الْخَيْلِ، هُوَ أَنْ تَمْلُفَ قَوْتًا بَعْدَ مَمْنَاهَا وَذَكَرَ أَبُو مَنْصُورٍ فِي تَضْمِيرِ الْخَيْلِ مَعْنَى آخَرٍ، وَهُوَ أَنْ
تَشُدَّ عَلَيْهَا سُرُوبُهَا، وَتُجِلَّ بِالْأَجَلَةِ حَتَّى تَمُوتَ تَحْتَهَا، فَيَذْهَبَ رَهْلُهَا وَيَشْتَدَّ لَحْمُهَا، وَيَحْمِلُ عَلَيْهَا غُلَاظَ نَجَافٍ
يَجْرُونَهَا وَلَا يَمْتَنِقُونَ بِهَا، فَإِذَا قُتِلَ ذَلِكَ بِهَا أَمِنْ عَلَيْهَا الْبَهِرُ الشَّدِيدُ عِنْدَ حَضَرِهَا وَلَمْ يَقْطَعْهَا الشَّدُّ، قَالَ: فَذَلِكَ
التَّضْمِيرُ الَّذِي شَهِدَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ .

العربُ به الخيلُ من ترتيبها في السنّ ، وتسمية أعضائها وأبعاضها وألوانها وشياتها ،
والحمود من صفاتها ومحاسنها ، وعدّ عيوبها التي تكون في خلقها وجريها ، والعيوب التي
تطرأ عليها وتحدث فيها ، وذكر خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدّها وأسمائها ،
وكرام الخيل المشهورة عند العرب ، وما وُصفت به الخيلُ في أشعار الشعراء ورسائل
الفضلاء التي تتضمن مدحَ جيدها وذمَّ رديتها ، وغير ذلك على ما نوضحه — إن شاء
الله تعالى — ونبيّنه ، ونأتي به على الترتيب والتحقيق ، فنقول وبالله التوفيق ،
[والإله المأب^(١)]

ذكر ما ورد في ابتداء ختي الخيل وأول من ذلّلها وركبها

قال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالثعلبي في تفسيره :
أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن عقيل الأنصاري ، وأبو عبد الله
محمد بن عبد الله الحافظ ، قالا : أخبرنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي ، قال :
حدثنا محمد بن الأشرس ، قال : حدثنا أبو جعفر المديني ، قال : حدثنا القاسم
ابن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن الحسين بن علي رضي الله عنهما ، عن أبيه ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لما أراد الله أن يخلق الخيل قال
للريح الجنوب : إني خالقي منك خلقا فأجعله عزّا لأوليائي ، ومذلّةً على أعدائي ،
وجمالا لأهل طاعتي ؛ فقالت الريح : أخلق ، فقبض منها قبضةً فخلق فرسا ، فقال
له : خلقتك عربيا وجعلتُ الخير معقودا بناصيتك ، والغنائم مجموعة على ظهرك ،
وعطفتُ عليك صاحبك ، وجعلتُك تطير بلا جناح ، فأنت للطلب ، وأنت للهرب ،

- وسأجعل على ظهرك رجالا يسبحون ويحمدون ويهللون، تسبحن إذا سبحوا، وتهلن إذا هللوا، وتكبرن إذا كبروا؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من تسبيحة وتحميدة وتكبيرة يكبرها صاحبها فتسمعه إلا فتجيبه بمثلها، ثم قال: لما سمعت الملائكة صفة الفرس وعانيت خلقها، قالت: رب، نحن ملائكتك نسبحك وتحمدك، فإذا لنا؟ فخلق الله لها خيلا بلقا، أعناقها كأعناق البخت، فلما أرسل الله الفرس إلى الأرض، وأستوت قدماه على الأرض سهل، فقيس: بوركيت من دابة، أذل بصهيلك المشركين، أذل به أعناقهم، وأملأ به آذانهم، وأرعب به قلوبهم؛ فلما عرض الله على آدم من كل شيء قال له: اختر من خلق ما شئت، فأختار الفرس، فقال له: اخترت عزك وعز ولدك خالد ما جلدوا، وباقي ما بقوا، بركتي عليك وعليهم، ما خلقت خلقا أحب إلي منك ومنهم".

- (١) حذف نون الرفع من هذه الأفعال الثلاثة تخفيفا لارتباط هذه الأفعال بنون الوقاية، والحذف في مثل هذا الموضع جائز بكثرة نحو (تأمروني)، بناء على الصحيح من أن المحذوف هو نون الرفع لأنون الوقاية؛ وإذن فيجوز أن تقرأ هذه الأفعال الثلاثة بتشديد النون إدغامًا لإحدى النونين في الأخرى انظر حاشية الصبان ج ١ ص ١٠١ طبع بولاق.
- (٢) إنما عدى هذا الفعل إلى المفعول لضمه معنى «يزهون»؛ وإنما حملناه على هذا الوجه إذ لم نجد هذا الفعل في لدينا من كتب اللغة إلا لازما، يقال: هلل، أي قال: لا إله إلا الله.
- (٣) «تسبحن» و«تهلن» و«تكبرن»: خطاب لجماعة الأفراس.
- (٤) في رواية «فتسمعه فرسه» انظر رشحات المداد ص ٤ طبع حلب.
- (٥) البخت: الابل الخراسانية تتج بين عربي وفالج، وهي طوال الأعناق.
- (٦) كذا ورد هذا الحديث بهذه الرواية في كلا الأصلين وتخاب فضل الخيل لما حفظ الديماطي وهو الذي نقل عنه المؤلف أكثر هذه الأحاديث الواردة في هذا الباب، وقد أورده الدميري في حياة الحيوان في الكلام على الخيل، والبخشي الحلبي في أول كتاب رشحات المداد، وفيه زيادات واختلافات في بعض العبارات، ولم ننبهنا هنا في الحواشي لكثرةها.

وَرَوَى الْمَسْعُودِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُرْجَمِ بِمَرْجٍ الذَّهَبِ بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلِيلَ أَوْحَى إِلَى الرَّيْحِ الْجَنُوبِ أَنْ يَخْلُقَ مِنْكَ خَلْقًا فَاجْتَمَعِي ، فَاجْتَمَعَتْ ، فَأَمَرَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاخَذَ مِنْهَا قَبْضَةً ، قَالَ : ثُمَّ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا فَرَسًا شَمِيمًا^(١) ، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : خَلَقْتُكَ فَرَسًا ، وَجَعَلْتُكَ عَرَبِيًّا ، وَفَضَّلْتُكَ عَلَى سَائِرِ مَا خَلَقْتُ مِنَ الْبَهَائِمِ بِسَعَةِ الرِّزْقِ ، وَالْغَنَاءِ تَفَادَ عَلَى ظَهْرِكَ ، وَالْخَيْرِ مَعْقُودٌ بِنَاصِيَتِكَ ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَصَهْلًا ، فَقَالَ لَهُ : بَارَكْتَ فِيكَ ، فَصَهْلُكَ أَرِيبُ بِهِ الْمَشْرُكِينَ وَأَمْلَأْ مَسَامِعَهُمْ ، وَأَنْزِلْ أَقْدَامَهُمْ ، ثُمَّ وَسَّمَهُ بَغْتَةً وَتَحْجِيلًا ، فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ ، قَالَ : يَا آدَمَ ، أَخْبِرْنِي أَيُّ الدَّابَّتَيْنِ أَحَبُّبٌ ؟ — يَعْنِي الْفَرَسَ وَالْبُرَاقَ ، قَالَ : وَصُورَةُ الْبُرَاقِ عَلَى صُورَةِ الْبَغْلِ لَا ذَكَرٌ وَلَا أُنْثَى — فَقَالَ آدَمُ : يَا رَبَّ اخْتَرْتُ أَحْسَنَهُمَا وَجْهًا ، فَأَخْتَارَ الْفَرَسَ ، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ : يَا آدَمَ ، اخْتَرْتُ أَحْسَنَهُمَا ، اخْتَرْتَ عَرَبَكَ وَعَرَبِيَّ وَلَدِكَ بَاقِيًا مَا بَقُوا ، وَخَالِدًا مَا خَلَدُوا » . هَذَا مَا وَرَدَ فِي أَبْتَدَاءِ خَلْقِ الْفَرَسِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَلَابَ .

وَأَمَّا أَوَّلُ مَنْ ذَلَّلَ الْخَلِيلَ وَرَكَبَهَا — فَاسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ فِي أَنْسَابِ قُرَيْشٍ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ : كَانَتْ الْخَلِيلُ وَحْدَهَا لَا تُرَكَّبُ ، فَأَوَّلُ مَنْ رَكَبَهَا إِسْمَاعِيلُ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ

(١) الكيت : من الكنة ، وهي لون بين السواد والحمرة ، والكيت يستوى فيه المذكور والمؤنث ، وإنما صفوه لأنه بين الحمرة والسواد ولم يخلص لواحد منهما فيقال له : أسود أو أحمر .

(٢) «قال» ، أى قال ابن عباس . ٢٠

- العراب . وما رواه أحمد بن سليمان التَّجَادُ في بعض فوائده من حديث ابن جريح ، عن ابن أبي مُيْكَةَ ، عن ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : كانت الخيل وحشا كسائر الوحوش ، فلما أذن الله عز وجل لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام برفع القواعد من البيت ، قال الله عز وجل : إني معطيكما كنزا ذخرتُهُ لكما ؛ ثم أوحى الله تعالى إلى إسماعيل أن أخرج قَادَعُ بذلك الكثر ، فخرج إسماعيلُ إلى (أَجَاد) ^(١) — وكان مَوْطِنًا له — وما يَدْرِى ما الدَّعاء ولا الكثر ، فألهمه الله عز وجل الدعاء ، فلم يبق على وجه الأرض فارس بأرض العرب إلَّا أجابته ، فأمكثته من نواصبيها ، وذللها ؛ فأركبوها واعتقدوها ، فلأنها ميامين ، ولأنها ميراثٌ عن أبيكم إسماعيل عليه السلام . والله أعلم .

- ١٠ ذكر ما ورد في فضل الخليل وبركتها ، وفضل الإنفاق عليها
قال الله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ قال ابن عباس — رضى الله عنهما — : « نزلت في علف الدواب » . وروى عن أبي أمامة الباهلي أنه قال : « هي النفقة على الخليل في سبيل الله » ، قال الواحدى :
« هذا قول أبي الدرداء ومكحول والأوزاعي » ؛ ومن فضل الخليل وشرفها
١٥ أت الله أقسم بها في كتابه العزيز ، فقال : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا فَوَسَطْنَ بِهِ جَمًّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ ؛ وسماها الله تعالى الخير في قوله عز وجل إخبارا عن سليمان عليه السلام :

(١) في كلا الأصلين : « فرائده » ؛ وهو تحريف . وما أثبتناه عن كتاب فضل الخليل ص ٢٧

﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْخِيَادُ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ؛ وفي الحديث الصحيح عن مالك بن أنس، عن نافع، عن عبد الله بن عمر — رضى الله عنهم — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” الخليل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة “ رواه البخارى ؛ وفي لفظ آخر : ” معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة “ ؛ ومن طريق آخر عن الشعبي، عن عروة — هو ابن أبي الجعد الأزدي البارقى — قيل يا رسول الله : وما ذلك الخير ؟ قال : ” الأجر والغنيمة “ رواه مسلم .

(٢٧)

وعن عروة رضى الله عنه، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى فرسا أشقر في سوق المدينة مع أعرابي، قالوا ناصيتها بإصبعيه وقال : ” الخليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة “ .

وعن جرير بن عبد الله — رضى الله عنه — قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يلوي ناصية فرسه بإصبعيه ويقول : ” الخير معقود بنواصي الخليل إلى يوم القيامة “ ؛ رواه مسلم والنسائي ؛ وفي لفظ النسائي : » يَفْتِل ناصية فرس بين إصبعيه « ؛ وفي حديث آخر موضع ” معقود “ : ” معقوص “ ، وهو بمعناه، أى ملوى بها ومضفور فيها، والعقصة : الضفيرة .

وفي حديث آخر عن نعيم بن زياد، عن أبي كبشة — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الخليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، وأهلها معانون عليها ، والمنفق عليها كالباسط يده بالصدقة “ ؛ وفي لفظ آخر : ” فأمسحوا نواصيها ، وأدعوا لها بالبركة “ .

(١) يقال فيه : ابن أبي الجعد ، كما هنا ، وابن الجعد ، وابن عياض بن أبي الجعد انظر شرح التورى على صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٩٥ طبع مصر وكتاب فضل الخليل لهافظ الديلمطى ص ٦ طبع حلب .

وعن أسماء بنت يزيد — رضى الله عنها — أت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الخليل في نواصيا الخير معقود أبدا إلى يوم القيامة ، فمن ربطها عُدَّةً في سبيل الله فاتَّ شيعها وجوعها وريها وظمأها وأرواثها وأبوالها فلاح في موازينه يوم القيامة» ؛ رواه الامام أحمد في مُسنده .

- وعن جابر — رضى الله عنه — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الخليل معقود في نواصيا الخير إلى يوم القيامة وأهلها معانئون عليها ، نخذوا بنواصياها ، وأدعوا بالبركة ، وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار» ؛ وفي لفظ : «في نواصيا الخير والنيل» ؛ وكانوا يقلدون خليل أوتار القميص لئلا تصيبها العين ، فنهاهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأعلمهم أنَّ الأوتار لا تُردُّ من قضاء الله تعالى شيئا ؛ وقيل : نهاهم عن ذلك خوفا على الخليل من الاختناق بها ؛ وقيل : المراد بالأوتار الدُّحُولُ الَّتِي تُرْتَمُّ بها في الجاهلية ؛ وقد اختلف الناس في تقليد الدوابِّ والإنسان أيضا ما ليس بتعاوِذ قرآنية مخافة العين ؛ فمنهم من نهى عنه ومنعه قبل الحاجة إليه ، وأجازه بعد الحاجة إليه ، لدفع ما أصابه من ضرر العين وشبهه ؛ ومنهم من أجازه قبل الحاجة وبعدها ، كما يجوز الاستظهار بالتداوى قبل حلول المرض ؛ وقصر بعضهم النهى على الوتر خاصة ، وأجازه بغير الوتر ؛ وقال بعضهم فيمن قلَّد فرسه شيئا ملونا فيه نحرز : إن كان للجمال فلا بأس به .

(١) زاد في كتاب فضل الخليل ص ٩ قبل هذه العبارة قوله : «وافق عليها احتسابا في سبيل الله» فإنَّ الخ .

(٢) في كتاب فضل الخليل : «في ميزانه» .

(٣) زاد في كتاب فضل الخليل بعد هذه الكلمة قوله : « ومن ربطها رياء وسمعة وفرحا ومرحاً فان ظمأها وأرواثها وأبوالها خسران في موازينه يوم القيامة » .
(٤) الاستظهار : الاحتياط .

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الخليل ثلاثة: لرجل أجْرٌ، ولرجل سِتْرٌ، وعلى رجل وِزْرٌ؛ فأما الَّذي هـى له أجْرٌ فـرجلٌ ربطها فى سبيل الله فأطال لها فى مَرَجٍ أو روضةٍ، فما أصابت فى طيلها ذلك من المَرَجِ أو الروضة كانت له حسنات، ولو أنها قَطَعَتْ طيلها فاستنت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواثها حسناتٍ له، ولو أنها مَرَّتْ بِنَهْرٍ فشربت منه ولم يرد أن يسقيها كان ذلك حسناتٍ له، فهى لذلك أجْرٌ؛ ورجلٌ ربطها تغنياً وتعقفاً، ثم لم ينسَ حقَّ الله فى رقابها ولا ظهورها، فهى لذلك سِتْرٌ؛ ورجلٌ ربطها غمراً ورياءً ونوآءً لأهل الإسلام، فهى على ذلك وِزْرٌ».

وفى حديث آخر: «الخليل ثلاثة، هى لرجل أجْرٌ، ولرجل سِتْرٌ، وعلى رجل وِزْرٌ؛ فأما الَّذي هى له أجْرٌ فالَّذى يتخذها فى سبيل الله ويؤدّها له، فلا تُسَيَّبُ شيئاً فى بطونها إلا كُتِبَ له به أجْرٌ، ولو رعاها فى مَرَجٍ فما أكلت شيئاً إلا كُتِبَ له به أجْرٌ؛ ولو سقاها من نهر كان له بكلّ فطرة تُغِيَّبُها فى بطونها - حتى ذَكَرَ الأَجْرَ فى أبوابها وأرواثها - ولو استنت شرفاً أو شرفين كُتِبَ له بكلّ خطوة تخطوها أجْرٌ؛ وأما الَّذي هى له سِتْرٌ فالَّذى يتخذها تعقفاً وتكرماً وتجبلاً، ولم ينسَ حقَّ ظهورها وبطونها فى عسرها ويسرها؛ وأما الَّذي هى عليه وِزْرٌ فالَّذى يتخذها أشراً وبطراً وبذخاً ورياءً للناس، فذلك الَّذي هى عليه وِزْرٌ».

(١) ولم يرد أن يسقيها، أى أنها شربت بغير قصد من صاحبها.

(٢) فى (١) «تعباً»، وفى (ب) «تغنياً»؛ وهو تصحيف فى كلتا النسختين و«تغنياً» أى استغناء بها عن الطلب من الناس انظر اللسان مادة «غنى».

(٣) حذف اسم كان هنا، وهو أجْرٌ، أو حسنة، أو نحو ذلك، للعلم به من سياق الكلام.

شرح غريب هذين الحديثين

الطَّوْلُ والطَّيْلُ بالواو والياء : الحَبْلُ ، وكذلك الطَّوِيلَةُ . وقوله : « استنّت » ،
أى عَدَّتْ لِمَرَحِهَا ونشاطها ولا راكب عليها . والشَّرْفُ : ما يعلو من الأرض ،
وقيل : الطَّاقُ ، فكأنه صلى الله عليه وسلم يقول : جَرَتْ طَلَقًا أو طَلَقَيْنِ ، بمعنى
شَوَّطَ أو شَوَّطَيْنِ . والأشْرُ^(١) والبَطْرُ : شِدَّةُ المَرَحِ . والبَسَدُخُ بفتح الذال وبالحاء
المعجمتين : الكِبَرُ . ونِوَاءٌ لأهل الإسلام : معاداة لهم ، مِنْ نَاوَاهُ نِوَاءً ومناوأة ،
وأصله مِنْ نَاءَ إِلَيْكَ وَوُتَّ إِلَيْهِ ، أى نَهَضَتْ .

وعن زِيَادِ بْنِ مُسْلِمٍ الْغِفَارِيُّ^(٢) — رضى الله عنه — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : « الْخَلِيلُ ثَلَاثَةٌ ، فَمَنْ أَرْتَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَجَاهِدَ عَدُوَّهُ كَانَ
شَبِيحًا وَجُوعَهَا وَرِيثًا وَعَطَشُهَا وَجَرِيحًا وَعَرَقُهَا وَأَرْوَاهَا وَأَبْوَاهَا أَجْرًا فِي مِيزَانِهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ فَمَنْ أَرْتَبَطَهَا لِلْجَمَالِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَاكَ ؛ وَمَنْ أَرْتَبَطَهَا غَفْرًا وَرِيَاءً كَانَ
مِثْلَ مَا قُصَّ فِي الْأَوَّلِ وَزُرَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(٣٨)

وعن حُبَابٍ — رضى الله عنه — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« الْخَلِيلُ ثَلَاثَةٌ : قَرَسٌ لِلزَّحْنِ ، وَقَرَسٌ لِلْإِنْسَانِ ، وَقَرَسٌ لِلشَّيْطَانِ ؛ فَأَمَّا قَرَسُ الزَّحْنِ
فَمَا أُعِدَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَفَقُوتِلَ عَلَيْهِ أَعْدَاءُ اللَّهِ ؛ وَأَمَّا قَرَسُ الْإِنْسَانِ فَمَا اسْتَبِطِنَ
وَيُجَمَّلُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا قَرَسُ الشَّيْطَانِ فَمَا قَوْمَرِ عَلَيْهِ » ؛ وَرَوَاهُ الْإِسْرَاقِيُّ^(٤) فِي (النَّصِيحَةِ) .

(١) هذه الروايات من كلا الأصلين ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، إذ المراد تفسير هذين القائلين
بأنهما شِدَّةُ المَرَحِ لا تفسير الأشراف بالبطر ، كما هو ظاهر .
(٢) (٣) فِي (١) ابْنُ مَعْلَمٍ ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ إِذْ لَمْ يُجِدْهُ فَيَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ مَعْجَازِ الْأَسْمَاءِ ؛ وَمَا أَثْبَتَاهُ عَنْ
(ب) وَكُتِبَ فَضْلُ الْخَلِيلِ ص ١٤ طبع حلب .
(٣) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كِتَابِ فَضْلِ الْخَلِيلِ ص ١٤ ، وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي
قَبْلَهُ : « وَمَنْ أَرْتَبَطَهَا لِلْجَمَالِ » الْخِ وَالَّذِي فِي كِلَا الْأَصْلَيْنِ : « وَيُجَمَّلُ » .
(٤) فِي كِلَا الْأَصْلَيْنِ : « الْأُخْرَى » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا ، كَمَا فِي كِتَابِ فَضْلِ الْخَلِيلِ .

٢٠

والقمار في السباق : أن يكون الرهان بين فرسين لا محللٍ معهما . والاستبطان : طلب ما في البطن والتّاج .

وعن عبد الله بن مسعود — رضى الله عنهما — عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « الخيل ثلاثة ، ففرس للرحمن ، وفرس للإنسان ، وفرس للشيطان ؛ فاما فرس الرحمن فالذى يرتبط في سبيل الله ، فعلفه وروثه وبوله ^(١) — وذكر ما شاء الله — ؛ واما فرس الشيطان فالذى يقامر ويأهن عليه ؛ واما فرس الإنسان فالفرس يرتبطها الإنسان ليتيمس بطنها ، فهي ستر من فقر ^(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده .

وروى ابن أبي شيبة في مسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الخيل ثلاثة : فرس يرتبطه الرجل في سبيل الله ، فتمنه أجر ، وركوبه أجر ، ورعايته أجر ، وعلفه أجر ؛ وفرس يغالق عليه الرجل ويأهن عليه ، فتمنه وزر ، وطفه وركوبه وزر ؛ وفرس للبطن فعمى أن يكون سدادا من فقر إن شاء الله » .

(١) المحلل من الخيل : الفرس الثالث من خيل الرهان ؛ وذلك أن يضع الرجلان رهين بينهما ، ثم يأتي رجل سواهما فيرسل معهما فرسه ولا يضع رهنا ، فان سبق أحد الأولين أخذ رهته ورهن صاحبه ، وكان حلالا له من أجل الثالث ؛ وهو المحلل ، وإن سبق المحلل ولم يسبق واحد منهما أخذ الرهين جميعا ، وإن سبق هو لم يكن عليه شيء ، وهذا لا يكون إلا في الذي لا يؤمن أن يسبق ، وأما إذا كان بلدا بطيئا قد آمن أن يسبقهما فذلك القمار المنهى عنه ؛ ويسمى أيضا الدخيل .

(٢) في مسند الامام أحمد ج ١ ص ٣٩٥ : « يرتبط » .

(٣) حذف الخبر هنا للعلم به ، أى فلفها الخ أجر في ميزانه يوم القيامة أو نحو ذلك مما يفيد هذا المعنى كما يرشد الى ذلك ما ورد في الأحاديث السابقة .

(٤) في رواية : « أو يراهن » انظر مسند الامام أحمد ج ١ ص ٣٩٥ .

(٥) في رواية : « ستر » انظر مسند الامام أحمد .

(٦) كذا في (ب) والسان (مادة غلق) وكأب ففضل الخيل ص ١٥ طبع حلب . ويقال ، أى يراهن ، والذي في (١) « يغالب » بالياء .

وعن أنس بن مالك — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” البركة في نواصي الخيل “ رواه البخاري ومسلم والنسائي . والناسية : الشعر المسترسل على الجبهة ، وقد يُكنى بها عن النفس ، نحو قولهم : « فلان مبارك الناسية » ، أى النفس ، قال شيخنا الشيخ الإمام المحدث النسابة القدوة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمايطي في كتاب الخيل ، قال أبو الفضل : وإذا كان الخير والبركة في نواصيها فبعد أن يكون فيها شؤم على ما جاء في الحديث ؛ وقد تأول العلماء ذلك أن معناه على اعتقاد الناس في ذلك ، لا أنه خبر من النبي صلى الله عليه وسلم عن إثبات الشؤم .

وعن مكحول ، قال : قيل لعائشة — رضى الله عنها — : إن أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الشؤم في ثلاثة : في الدار والمرأة والفرس “ ، فقالت : لم يحفظ أبو هريرة ، لأنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” قاتل الله اليهود ، يقولون : الشؤم في ثلاثة : في الدار والمرأة والفرس “ ، فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله . وسند ذكر الحديث والكلام عليه — إن شاء الله تعالى — في موضعه .

١٥ وعن أنس — رضى الله عنه — قال : لم يكن شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل .

وعن معقل بن يسار — رضى الله عنه — قال : ما كان شيء أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل ، ثم قال : اللهم غفرا إلا النساء .

وعن زيد بن ثابت — رضى الله عنه — [قال] : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من حبس فرسا في سبيل الله كان ستره من النار “ .

وعن محمد بن عُقْبَةَ، عن أبيه، عن جَدِّه، قال : أَتَيْنَا تَمِيمَا الدَّارِيَّ وَهُوَ يَعَالِجُ عَلِيَّ
فَرَسَهُ بِيَدِهِ، فَقُلْنَا لَهُ : يَا أَبَا رُقَيْةَ، أَمَا لَكَ مِنْ يَكْفِيكَ؟ قال : بلى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَنْ أَرْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَعَالَجَ
عَلَيْقَهُ بِيَدِهِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَيَةٍ حَسَنَةٌ “ .

وَرُوِيَ أَنَّ رَوْحَ بْنَ زَيْنَبٍ الْجُدَامِيَّ زَارَ تَمِيمَا الدَّارِيَّ فَوَجَدَهُ يَنْقِي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا،
ثُمَّ يَعْلِفُهُ عَلَيْهِ وَحَوْلَهُ أَهْلُهُ ؛ فَقَالَ لَهُ رَوْحٌ : أَمَا كَانَ لَكَ مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ يَكْفِيكَ؟
قال تميم : بلى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَا مِنْ
أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَنْقِي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا ثُمَّ يَعْلِفُهُ عَلَيْهِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَيَةٍ حَسَنَةً “
رواه الإمام أحمد في مُسْنَدِهِ .

وَرُوِيَ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ قَالَ لِأَبْنِ الْحَنَظَلِيَّةِ : حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، [قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١)]
يقول : ” مَنْ أَرْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ كَأَلَدَ يَدِهِ بِصَدَقَةٍ
لَا يَقْطَعُهَا “ ؛ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْهُ : ” [لَا يَقْبِضُهَا ^(١)] “ .

ذكر ما جاء في فضل الطَّرق

رُوِيَ عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهَوَازِيَّ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ، أَنَّهُ أَتَى رَجُلًا
فَقَالَ : أَطْرُقُ مِنْ فَرَسِكَ، فَأَتَى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ” مَنْ
أَطْرَقَ مَسْلَمًا فَرَسًا فَأَعْقَبَ لَهُ الْفَرَسُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ سَبْعِينَ فَرَسًا يُجَمَّلُ عَلَيْهَا

(١) هاتان البارئتان اللتان بين مربعات لم تردا في (ب) .

(٢) في رواية : « أَنَّهُ أَتَاهُ فَقَالَ » اَلْعُ وَقد أورد اللمباضى هاتين الروائين في كتاب فضل الخيل

في سبيل الله، وإن لم يُعَقَّبْ كان له كأجر فارسٍ حُمِلَ عليه في سبيل الله عزَّ وجلَّ“
رواه الطَّبْرَانِيُّ في المعجم الكبير .

وعن ابنِ عمر — رضى الله عنهما — قال : ما تعاطى الناس بينهم شيئا قطُّ أفضلَ من الطَّرْقِ، يُطَرِّقُ الرجلُ فرسه فيُجَرِّى له أجره، ويُطَرِّقُ الرجلُ خَلَهَ فيُجَرِّى له أجره، ويُطَرِّقُ الرجلُ كِبَشَه فيُجَرِّى له أجره . [والله الموفق للصواب ،
وإليه المرجع والمآب ، وحسبنا الله وكفى] .

ذكر ما جاء من دعاء الفرس لصاحبه

حكى الأبيوردى في رسالته ، قال : حكى عبد الرحمن بن زياد أنه لما نزل
المسلمون مصر كانت لهم مراغة لليل ، فزحديج بن صومي بأبي ذر — رضى الله
عنه — وهو يُمرِّغُ فرسه الأجدل ، فقال : ما هذا الفرس يا أبا ذر ؟ قال :
هذا فرس لى ، لا أراه إلا مستجابا ، قال : وهل تدعو الخيل فتجيب ؟ قال : نعم ،
ما من ليلةٍ إلا والفرس يدعو فيها ربه يقول : اللهم إنيك سمعرتنى لأبن آدم ، وجعلت

(١) في رواية : « وإن لم يعقب له كان » الخ انظر آباء فضل الخيل ص ٢٢ طبع حلب .
(٢) في (١) وكتاب فضل الخيل ص ٢٣ « خديج » ، وفي (ب) : « خديج » ؛ وهو تحريف
في هذه المصادر الثلاثة ؛ وما أبتناه عن كتاب المؤلف والمختلف للمحقق عبد الغنى ص ٤٦ طبع الهند وتاج
العروس مادة « خديج » .

(٣) كذا ورد هذا الاسم بالصاد والوار في كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل والإكمال لأبن ماكولا
ج ١ ورقة ١٩٠ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح وقد ضبطناه
بفتح الصاد تبعاً لضبطه بالقلم لا بالنص في نسخة الإكمال ، وهى نسخة تغلب عليها الصحة لما كتب في آخرها
من العبارات الدالة على ذلك . والذي في التاج مادة خديج : « ابن ضرمى » وفي المؤلف والمختلف
ص ٤٦ طبع الهند : « ابن ضرمى » تقييداً بالقلم لا بالنص في كلا النكائين .

رزق يبيده، فاجعاني أحب إليه من أهله وماله، اللهم أرزقه مني، وأرزقني على يده.
وروي أن هذا الخبر عن معاوية بن حديج، عن أبي ذر، وكلاهما روى عن
عبد الله بن عمرو، ومعاوية هذا يعد من الصحابة الذين سكنوا مصر، وفي حديثه
عن أبي ذر «أحب إليه من أهله وولده» الحديث، وزاد فيه: «فمنها المستجاب،
ومنها غير المستجاب، ولا أرى فرسى هذا إلا مستجاباً». ورواه النسائي في كتاب
الخليل من سننه، ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من فرس
عربي إلا يؤذن له عند [كل] بحر^(١) - وفي رواية: عند كل بحر - بدعوتين:
اللهم خولني من خولتي من بني آدم، وجعلني له، فأجعلني أحب أهله وماله؛
أو من أحب أهله وماله إليه»؛ [والله أعلم].

ذكر ما ورد من أن الشيطان لا يخيل من في داره

١٠

فرس عتيق، ولا يدخل داراً فيها فرس عتيق

عن عبد الله بن عريب المليكي، عن أبيه - رضى الله عنهما - أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال: «لن يخيل الشيطان^(٢) أحداً في داره فرس عتيق». وفي لفظ
آخر: «الجن لا يخيل أحداً في بيته عتيق من الخيل». ورواه ابن قانع أيضاً
في معجمه من حديث عريب المليكي، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى:
(وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْمَلُونَ لَهُمْ) قال: «الجن»، ثم قال رسول الله صلى الله

١٥

(١) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين؛ وقد أشتهاها عن كتاب فضل الخليل ص ٢٤

(٢) لا يخيل بكسر الباء وضها، أى لا يفسد انظر النهاية لابن الأثير مادة (خيل)

عليه وسلم : ” إِمَّا الشَّيْطَانُ لَا يَخْبِلُ أَحَدًا فِي دَارِ فِيهَا فَرَسٌ عَتِيقٌ “ وقيل : [المُرَادُ^(١)
[أَنَّ] الشَّيْطَانُ لَا يَدْخُلُ دَارًا فِيهَا فَرَسٌ عَتِيقٌ .^(٢)

وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا آتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرْجِمُ
بِالْأَلِيلِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” اِرْتَبِطْ فَرَسًا عَتِيقًا “ قَالَ : فَلَمْ يُرْجَمْ بَعْدَ
ذَلِكَ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْخَلِيلِيُّ فِي (كِتَابِ الْفَرُوسِيَّةِ وَعِلَاجَاتِ الدَّوَابِّ) .^(٣)

ذَكَرَ مَا جَاءَ فِي التَّمَاسِ نَسْلِ الْخَلِيلِ وَالنَّهْيِ عَنْ خِصَانِهَا
وَالرَّخِصَةِ [فِيهِ]^(٤) وَالنَّهْيِ عَنْ هَلْبِهَا^(٥) وَجَزِّ أَعْرَافِهَا^(٦) وَنَوَاصِيهَا

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ] عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ :
أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا مِنْ جَدَسَ ، (حَتَّى بَالَيْنِ)^(٧) ، فَأَعْطَاهُ
رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَقَالَ : ” إِذَا نَزَلْتَ فَأَنْزِلْ قَرِيبًا مِنِّي فَإِنِّي أُنْسَارُ إِلَى صَهِيلِهِ “^(٨)
فَفَقَدَهُ لَيْلَةً ، فَسَأَلَ عَنْهُ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّا خَصَيْنَاهُ ، فَقَالَ : ” مَثَلَتْ بِهِ “^(٩)

(١) لم ترد هذه الكلمة في (ب) ولا في كتاب (فضل الخيل) .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في (١) وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب فضل الخيل .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في (١) .

(٤) الملب : استئصال الأذنان بالجز والقطع .

(٥) في كلا الأصلين : « أعرافها » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في (١) : « جدس » وفي (ب) « حدس » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين . وجدس :
بطن من نمل ، وهو جدس بن أريش بن إراش السكوني .

(٧) « أنسار إلى صهيل » ، أي أستلذه .

(٨) في كلا الأصلين : « قصده » ؛ وهو تحريف ، صوابه ما أثبتنا نقلًا عن آب (فضل الخيل) .

يقولون ثلاثاً، "الخليلُ معقودٌ في نواصيها الخيلُ إلى يوم القيامة، أعرفها أذفاؤها، وأذنانها مَذابها، اتَمَسوا نَسَلها، وباهوا بصهيلها المشركين".

وعن مكحول - رضى الله عنه - قال : نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن بحرِ أذنان الخيل وأعرافها ونواصيها، وقال : "أما أذنانها فمَذابها، وأما أعرافها فأذفاؤها، وأما نواصيها ففيها الخيل".

وعن أنس بن مالك - رضى الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : "لا تَهْلَبُوا أَذْناَبَ الْخَيْلِ، ولا تَجْزُوا أَعْرافَها ونواصيها، فإنَّ البركةَ في نواصيها، ودَفْأُها في أعرافِها، وأذنانُها مَذابُها".

وعن عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت : نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن خِصاء الخيل . [عن عبد الله بن عمر - (٢) ، قال : نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن خِصاء الخيل] والإبل والغنم ؛ قال ابنُ عمر - رضى الله عنهما - : « فيها نِشأةُ الخَلْقِ ، ولا تَصْلُحُ الإناثُ إلَّا بالذكور » .

وروى عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنهم - أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا خِصاءَ في الإسلام ولا بَنانَ كَنِيسة" .

وكتب عمرُ بن الخطاب - رضى الله عنه - إلى سعدِ بن أبي وقاص - رضى الله عنه - يَنْهَى عن حَذْفِ أذنان الخيل وأعرافها وخِصائِها . ومن العلماء من رأى

(١) « لا تَهْلَبُوا أَذْناَبَ » الخ أى لا تَسْتَأْصِلوها بالجَزْوالقطع .

(٢) لم ترد هذه التكلة التي بين مربعين في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٣١ اذ بدونها يفهم أن قوله بعد : « والإبل » الخ بقية حديث عائشة .

(٣) لم يرد في كتاب فضل الخيل المنقولة عنه هذه الأحاديث ذكر عكرمة في رواية هذا الحديث الآتي بعد ؛ والذي ورد فيه عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : (ولا تَهرِجْهم فليَهرِجْ خلقُ الله) ، قال : « يعني خِصاء البهايم » .

- الخِصَاء، وَذَكَرَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ خَصَى بَغْلًا لَهُ ؛ وَأَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَصَى بَغْلًا لَهُ فِي زَمَنِ خِلَافَتِهِ، وَأَنَّ الْحَسَنَ سَأَلَ عَنِ الْخِصَاءِ فَقَالَ : «لَا بَأْسَ بِهِ» ، وَأَنَّ أَبْنَ سِيرِينَ قَالَ : «لَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْخَيْلِ، لَوْ تَرَكْتَ الْفَحُولَ لِأَكْلِ بَعْضِهَا بَعْضًا» ، وَأَنَّ عَطَاءَ قَالَ : «مَا خِيفَ عِضَاؤُهُ وَسُوءُ خُلُقِهِ فَلَا بَأْسَ» . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَمَتَابَعَةُ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — مَعَ مَا فِيهِ مِنَ السَّنَةِ الْمَرْوِيَةِ أَوْلَى ، وَيَحْتَمِلُ جَوَازُ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ .

ذكر ما قيل في أكل لحوم الخيل من الإباحة والكراهة

- قَدْ أَبَاحَ أَكْلُهَا جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ شُرَيْحٌ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبْنُ الْمُبَارِكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ وَدَلِيلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ ١٠ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — ؛ فَأَمَّا حَدِيثُ أَسْمَاءَ فَقَالَتْ : «نَحَرْنَا فِرْسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلْنَاهُ» . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — فَقَالَ : «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنِ لَحْمِ الْخُمُرِ، وَرَخَّصَ — وَأُذِنَ — فِي لَحْمِ الْخَيْلِ» .
- وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ ، لِأَنَّ كَرَاهِيَّتَهَا عِنْدَ ١٥ مَالِكٍ كَرَاهِيَّةُ تَنْزِيهِهِ ، لَا تَحْرِيمٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ ؛ وَدَلِيلُهُمْ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ بَنِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ الْحِمْصِيِّ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْخَمِيرِ . وَمَاتِمَّةُ مَثَلِ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْخَمِيرِ لَتَكُنَّ فِيهَا ٢٠

ابن الوليد الحنصلي، وفيه مقال، حتى إك بعضهم قال : « إك أحاديث بقية غير نقيه ، فكن منها على تقيه » ؛ وصالح بن يحيى بن المقدم بن معديكر ب الكندي الحنصلي ، قال البخاري : « فيه نظر » ؛ وقال موسى بن هارون : « لا يعرف صالح ولا أبوه إلا بجده » ؛ وقال أبو داود في سننه : « وحديث خالد هذا منسوخ ، قد أكله جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » ؛ وهذا الاعتراض على الحنفية أورده شيخنا الشيخ شرف الدين الدمياطي عليهم في (كتاب الخليل) له ؛ هذا ما قيل في أكل لحومها .

ذكر ما جاء في النهي عن عسب الفحل وبيع مائه

روى عن عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل » . وعن أنس بن مالك — رضي الله عنه — أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل ، فنهاه ، فقال : يا رسول الله ، إنا نطريق الفحل فنكركم ، فرخص له في الكرامة ؛ رواه الترمذي ، وقال : « حسن غريب » . والعسب : الضراب ؛ والنهي عنه ، أي [عن] كرائه ؛ وقيل : العسب ، ماء الفحل .

ذكر ما جاء في إكرام الخليل ومنع إذالتها

روى أبو داود في المراسيل ، عن نعيم بن أبي هند — رضي الله عنه — أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقرس ، فقام إليه يمسح وجهه وعينه ويخبره بكم قيضه ، فقيل : يا رسول الله ، تمسح بكم قيضك ؟ فقال : « إك جبريل عاتني في الخليل » . وفي حديث آخر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بطرف رداءه وجهه . (١) أكله ، أي أكلوا الخليل .

فرسه، وقال: «إني عوتبتُ اللَّيْلَةَ في إِذَالَةِ الخيلِ». وعن الوَظِينِ بنِ عطاءٍ —
 رضى الله عنه — قال: قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم: «لا تقودوا الخيلَ بنواصيها
 فتُذَلُّوها». وعن مكحولٍ — رضى الله عنه — قال: قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه
 وسلم: «أكرموا الخيلَ وجَلِّلوها». وعن مجاهدٍ — رضى الله عنه — قال: «أبصرَ
 رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم إنسانا ضرب وجهَ فرسه ولَعَنَهُ، فقال: «هذه مع تلك؟
 لَتَمْسَكَ النارُ إِلَّا أَنْ تُقَاتِلَ عليه في سبيلِ الله»، بفعلِ الرجلِ يقاتِلُ عليه إلى أن كَثُرَ
 وَضْعُفٌ، وجعل يقول: اشهدوا أشهدوا. وعن زيد بن ثابت — رضى الله
 عنه — أن رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلم قَضَى في عينِ الفرسِ رِيعَ ثَمَنِهِ. وعن
 عروةَ البارقيِّ قال: كانت لى أفراسٌ فيها خُلٌّ شراؤه عشرون ألفَ درهمٍ، فقفا
 عَيْنَهُ دُهْقَانٌ^(١)، فأتيت عمر — رضى الله عنه — فكتبَ إلى سعدِ بنِ أبي وقاصٍ
 أَنْ خَيْرَ الدُّهْقَانِ بَيْنَ أَنْ يُعْطِيَ عَشْرِينَ أَلْفًا وَيَأْخُذَ الْفَرَسَ، وَبَيْنَ أَنْ يَغْرَمَ رِيعَ
 الثَّمَنِ، فقال الدُّهْقَانُ: ما أصنع بالفرسِ؟ فغَرَّمُ رِيعَ الثَّمَنِ. وعن أبي هريرة —
 رضى الله عنه — قال: ما من ليلةٍ إِلَّا يَتَرَلَّ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ يَحْسُ عَنْ دَوَابِّ الْغَزَاةِ
 الْكَلَالَ إِلَّا دَابَّةً في عَقْطِهَا بَحْرَسَ.

ذكر ما ورد من الأمر بارتباط الخيل وما يُستحبُّ

من ألوانها وشيائها وذكورها وإناثها

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾، قال الزمخشري

في تفسيره: اصبروا على الدين وتكاليفه؛ وصابروا أعداء الله في الجهاد، أى غالبوهم
 في الصبر على شدايد الحرب لا تكونوا أقل صبرا منهم وشبانا؛ ورابطوا: اقيموا

(١) الدهقان: زعيم فلاحى المعجم. (٢) «يحس عن دواب» الخ أى يذهب عنها التعب
 بحسبها يفتح الحاء، وهو نفخ الزاب وإسقاطه عنها، كما في (اللسان مادة حس).

في الثغور رابطين خيلكم مترصدين مستعدين للغزو . وقال تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ .

وعن قيس بن باباه ، قال : سمعتُ سلمانَ — رضى الله عنه — يقول : [سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول] : ^(١) ”ما من رجلٍ مسلمٍ إلّا حقٌّ عليه أن يرتبط فرسا إذا أطاق ذلك“ .

وعن [أبي] وهب الجُشمي — وكانت له حبة ، رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”تسمواُ بأسماء الأنبياء ، وأحبُّ الأسماء إلى الله عز وجلَّ عبدُ الله وعبدُ الرحمن ، وأرتبطوا الخيل ، وأمسحوا بواصيها وأكفأها وقلدوها ولا تغلّذوها الأوتار ، وعليكم بكلُّ كَيْتٍ أغرَّ محجل ، أو أشقرَّ أغرَّ محجل ، أو أدهمَّ أغرَّ محجل“ . هكذا سافه النساءُ في سنِّه .

وعن عقبة بن عامرٍ — رضى الله عنه — قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : ”إذا أردت أن تغزو فاسترِ فرسا أدهمَّ محجلاً مطلقاً اليمنى فإنك تغنم وتسلم“ رواه الدُّمياطيُّ بسنِّه في (كتاب الخيل) له .

وغنَّ ابنُ عباسٍ — رضى الله عنهما — عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، قال : ”يُمنُّ الخيلُ في شُقرِها“ . واليُمنُّ : البركة . رواه أبو داودَ والترمذى ؛ ولفظُ الترمذى : ”يُمنُّ الخيلُ في الشُّقر“ .

ورَوَى الواقديُّ ، عن سعيد بن خالد ، عن دواد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه ، عن جدِّه — رضى الله عنهم — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ”خيرُ الخيلِ الشُّقر“ .

(١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب فضل الخيل .
(٢) سنأتي رواية هذا الحديث مرة أخرى عن عقبة بن عامر أيضاً ، وفيه مكان قوله هنا « أدهم » قوله هناك : « أغر » انظر ص ٣٦٤ من هذا السفر ؛ ولعل هذا الاختلاف هو السبب في تكراره .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله عنهما — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خير الخليل الشقر وإلا فآدم أغر محجل ثلاث، مطلق اليمنى".

وذكر سليمان بن يمين النحوي المصري في كتاب (آلات الجهاد، وأدوات الصافيات الجياد)، عن ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق تبوك، وقد قل الماء، فبعث الخليل في كل وجه يطلبون الماء، فكان أول من طلع بالماء صاحب فرس أشقر، والثاني صاحب أشقر، وكذلك الثالث، فقال صلى الله عليه وسلم : "اللهم بارك للشقر".

وعن عمرو بن الحارث الأنصارى، عن أشياخ أهل مصر، قالوا : قال النبي صلى الله عليه وسلم : "لو أن خيل العرب جمعت في صعيد واحد ما سبقها إلا أشقر". وكان صلى الله عليه وسلم يحب الشقر.

(٤٢)

وعن أبي قتادة الأنصارى — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : "خير الخليل الأدهم^(١) الأفرح^(٢) الأرثم^(٣)، ثم الأفرح^(١) المحجل^(٢) طلق اليمنى، فإن لم يكن أدهم فكفيت^(٣) على هذه الشية" هكذا ساقه الترمذى؛ ورواه أيضا ابن ماجه، ولفظه : "خير الخليل الأدهم^(١) الأفرح^(٢) الأرثم^(٣) المحجل^(٢) طلق اليد اليمنى، فإن لم يكن أدهم فكفيت^(٣)".

(١) الأفرح من الخيل، هو ما كان في جبهته قرعة بضم القاف، وهى بياض قليل في وجه الفرس دون الترة؛ وقيل : الأفرح، هو ما كانت عزته مثل الدرهم أو أقل بين عينيه أو فوقهما من الهامة.

(٢) الأرثم، هو الذى أنه أبيض وشفته العليا.

(٣) كذا ضبط هذا اللفظ في (القاموس) (والنهاية) مادة طلق بفتح الطاء وسكون اللام ضبطا بالقلم وضبطا في اللسان مادة طلق بضميتين وفي مادة (شكل) بفتح فسكون، ضبطا بالقلم لا بالعبرة في كلا الموضوعين. وقال في التاج : إن الجوهرى ضبطه بضميتين. وطلق اليمنى، أى لا تحجل فيها.

(٤) في رواية أخرى : «الصفة» انظر (التاج مادة طلق).

- على هذه الشَّيْءِ .“ وفي بعض ألفاظه عن يزيد بن أبي جَبِيب ، قال : قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” الْخَيْرُ فِي الْأَدْهِمِ الْأَفْرَحِ الْأَرْثَمِ مُحْجَلٌ ثَلَاثَ ، طَلَّقَ الْيَمَنِيَّ ثُمَّ أَغْرَ بِهِمْ — [وفي لَفْظٍ : الْأَدْهِمِ [الْبِهِمِ] ، أَوْ أَغْرَ بِهِمْ] — وَيُسَلِّمُ أَنْ شَاءَ اللهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهِمٌ فَكُنْتُ فِي هَذِهِ الشَّيْءِ “ وَرَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي شُبْرُمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُّ فِي حَدِيثٍ رَفَعَهُ ، أَنَّهُ قَالَ : ” اتَّمَسُوا الْحَوَائِجَ عَلَى الْفَرَسِ الْكُبَيْتِ الْأَدْهِمِ الْمُحْجَلِ الثَّلَاثَ ، الْمَطْلُوقِ الْيَمَنِيِّ “ . وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ — رَضِيَ اللهُ عَنْهُ — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَغْزَوْا فَاشْتَرِ فَرْسًا أَغْرَ مُحْجَلًا مُطْلَقَ الْيَمَنِيِّ ، فَإِنَّكَ تَسَلِّمُ وَتَنْفَعُ “ . وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِيهِ — رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا — قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْتَاعَ فَرْسًا ، أَوْ أَفْتَدَ فَرْسًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” عَلَيْكَ بِهِ كَيْتَا أَوْ أَدْهِمٌ أَفْرَحٌ أَرْثَمٌ مُحْجَلٌ ثَلَاثَ ، طَلَّقَ الْيَمَنِيَّ “ .

(١) في كلا الأصلين «زيد» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا قولا عن طبقات ابن سعد ج ٧ قسم ٢ ص ٢٠٢ طبع أوربا .

(٢) قد سبق تفسير الأفراح والأرثم في الحاشيتين رقم ١ ورقم ٢ من صفحة ٣٦٣ من هذا السفر ، فانظرهما .

(٣) قد سبق بيان معنى قوله : « طلق اليماني » والكلام على ضبط هذا اللفظ في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦٣ من هذا السفر ، فانظرها .

(٤) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) .

(٥) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في (ب) المتقولة عنها هذه التلمذة ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٤٨ (٦) « ويسلم » ، أي يسلم صاحبه .

(٧) سبقت رواية هذا الحديث في ص ٣٦٢ من هذا السفر عن عقبة بن عامر أيضا ، وفيه مكان قوله هنا : « أغر » قوله هناك : « أدم » ولعل هذا الاختلاف هو السبب في تكرار هذا الحديث .

(٨) « أفند فرسا » ، أي أربطه وأخذ حصنا ألبأ إليه وملأ إذا ذهني عذو ، مأخوذ من فند الجبل بكسر الفاء وسكون النون ، وهو الشمر أخ العظيم منه ، أي ألبأ إليه كما يلجأ إلى القند من الجبل ، وهو أنه الخارج منه .

وعن عطاء - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 ” إنا خير الخليل الخو “ . الخو^(١) : جمع أحوى . وسيأتى شرح لونه في ذكر الألوان
 والشَّيات .

وعن نافع بن جبير، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ”الْيَمْنُ فِي الْخَلِيلِ
 فِي كُلِّ أَحْوَى أَحْمَرٌ“^(٢) .

ذكر ترجيح إناث الخليل على فحولها وترجيح فحولها
 على إناثها وما جاء في ذلك

عن يحيى بن كثير - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : ”عابكم بآناث الخليل ، فإنك ظهورها عز ، وبطونها كثر“ . وفي لفظ :
 ”ظهورها حرز“ . ١٠

وروى أن خالد بن الوليد - رضى الله عنه - كان لا يقايل إلا على أثنى ،
 [لأنها] تدفع البول وهي تجرى ، والفحل يحبس البول في جوفه حتى ينفث^(٣) ، و[لأن]^(٤)
 الأثنى أقل صهيلا .

(١) ذكر في اللسان أن الأحوى ، هو الكبيت الذى يعلوه سواد ؛ ونقل عن أبي عبيدة أن الأحوى
 هو أصغر من الأحمر . وقال الخافظ الدماطى في كتاب فضل الخليل في تفسير الأحوى : إنه أهون سواد
 من الجلون . ١٥

(٢) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

(٣) في (١) يتفق . وفي (ب) يتفق ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في (١) .

وَرَوَى عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّْ^(١١)، وَأَبْنِ مَحِيرِزٍ أَنَّهُمْ^(١٢) كَانُوا يَسْتَجِبُونَ لِمَنَاتِ الْخَلِيلِ فِي الْغَارَاتِ وَالْبَيَاتِ وَلِمَا خَفِيَ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ ، وَكَانُوا يَسْتَجِبُونَ فُحُولَ الْخَلِيلِ فِي الصُّفُوفِ وَالْحُصُونِ وَالسَّيْرِ وَالْعُسْكَرِ وَلِمَا ظَهَرَ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ ، وَكَانُوا يَسْتَجِبُونَ خَصِيَانَ الْخَلِيلِ فِي الْكَيْنِ وَالطَّلَاعِ ، لِأَنَّهُمْ أَصْبَرُوا بَقِيَ فِي الْجَهْدِ .

- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ — رضى الله عنه — قال : كَانَ السَّلَفُ يَسْتَجِبُونَ الْفُحُولَةَ مِنَ الْخَلِيلِ ، وَيَقُولُونَ : هِيَ أَجْسَرُ وَأَجْرَأُ^(١٥) . وَحَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : كَانَ السَّلَفُ يَسْتَجِبُونَ الْفُحُولَ مِنَ الْخَلِيلِ ، لِأَنَّهُمْ أَجْرَأُ وَأَجْسَرُ .

ذَكَرَ مَا وَرَدَ فِي شَوْمِ الْفَرَسِ وَمَا يَذَمُّ مِنْ عَصَمِهَا وَرَجَلِهَا

- رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ — رضى الله عنهما — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” الشَّوْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ” . وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” الشَّوْمُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْدارِ ” . وَقَدْ قِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : إِنَّ الْمُرَادَ بِالشَّوْمِ : شَوْمُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ وَلَوْدٍ ، وَشَوْمُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يُغَزَّ عَلَيْهَا وَشَوْمُ الدَّارِ جَارُ السَّوءِ ؛ قَالَهُ مَعْمَرٌ .

- وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” الْبَرَكَةُ فِي ثَلَاثٍ : فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْدارِ ” . وَسُئِلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ — وَهُوَ رَاوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

(١) كَذَا ضَبَطَ هَذَا الْأِسْمَ فِي الْإِخْلَاصَةِ ضَبْطًا بِالْبَاءِ .

(٢) يَوْمَ ظَاهَرِ الْعُطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَنْ أَبْنَ مَحِيرِزٍ بِرَأْسِهِ عِبَادَةَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَسَمَهُ عَبْدُ اللَّهِ ،

وَهُوَ تَابِعِيُّ كَمَا فِي (التَّاجِ مَادَةِ حَرْزٍ) (وَطَبَقَاتِ أَبِي سَعْدٍ) .

(٣) الْبَيَاتُ : الْإِغَارَةُ عَلَى الدُّوَلِ .

(٤) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « الْعَرَبِ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

٢٠

(٥) فِي كِتَابِ فَضْلِ الْخَلِيلِ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَحْسَنُ » مَكَانَ قَوْلِهِ : « أَجْسَرُ » .

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — ما معناه ؟ فقال : قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا كَانَ الْفَرَسُ ضَرُوبًا فَهُوَ مَشْتُومٌ ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَدْ عَرَفَتْ زَوْجًا قَبْلَ زَوْجِهَا فَحَنَّتْ إِلَى الزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَهِيَ مَشْتُومَةٌ ، وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَعِيدَةً مِنَ الْمَسْجِدِ لَا يُسْمَعُ مِنْهَا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ فَهِيَ مَشْتُومَةٌ ، وَإِذَا كُنَّ بَغِيرَ هَذَا الْوَصْفِ فَهِنَّ مَبَارَكَاتٌ " .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ — رَضِيَ اللهُ عَنْهُ — قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ . وَالشَّكَالُ : أَنْ يَكُونَ لِلْفَرَسِ فِي رِجْلِهِ الْيَمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى ، أَوْ فِي يَدِهِ الْيَمْنَى وَفِي رِجْلِهِ الْيُسْرَى ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَيْ مُخَالَفٌ ؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبْنُ مَاجَةَ ؛ وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ، وَلَفْظُهُمَا : أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الشَّكَالَ فِي الْخَيْلِ ؛ وَزَادَ النَّسَائِيُّ : وَالشَّكَالُ مِنَ الْخَيْلِ : أَنْ تَكُونَ ثَلَاثُ قَوَائِمَ مُحَجَّلَةٍ وَوَاحِدَةٌ مُطْلَقَةً ، أَوْ تَكُونَ الثَّلَاثُ مُطْلَقَةً وَوَاحِدَةٌ مُحَجَّلَةً . وَقَالَ شَيْخُنَا شَرَفُ الدِّينِ الدِّمِيَاطِيُّ — رَحِمَهُ اللهُ — : وَلَيْسَ يَكُونُ الشَّكَالُ إِلَّا فِي الرَّجْلِ ، وَلَا يَكُونُ فِي الْيَدِ . وَهَذَا الَّذِي زَادَهُ النَّسَائِيُّ هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ . وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ : الشَّكَالُ : أَنْ يَكُونَ الْحِجْلُ فِي يَدٍ وَرِجْلٍ مِنْ شِقِّ وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا قِيلَ : شِكَالٌ مُخَالَفٌ . وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الْمَطَرُزِيُّ : وَقِيلَ ، الشَّكَالُ : بَيَاضُ الرَّجْلِ الْيَمْنَى وَالْيَدِ الْيَمْنَى ؛ وَقِيلَ : بَيَاضُ الْيَسَرِ وَالرَّجْلِ الْيُسْرَى ؛ وَقِيلَ : بَيَاضُ الرَّجْلِ الْيَمْنَى وَالْيَدِ الْيُسْرَى وَوَاحِدَةٌ . قَالَ الشَّيْخُ : وَالصَّحِيحُ مِنْ صِفَةِ الشَّكَالِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى وَغَيْرُهُ : أَنَّهُ الْبَيَاضُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ رِجْلٍ مِنْ خِلَافِ قُلٍّ أَوْ كَثْرَةٍ ، وَهُوَ الَّذِي وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ؛ قَالَ الشَّيْخُ : وَكَرَاهَتُهُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : إِمَّا تَفَاوُلًا ، لِشَبَهِهِ الْمَشْكُولَ الْمَقِيدَ الَّذِي لَا نَهْوَضَ فِيهِ ، وَإِمَّا لِحَوازِ أَنْ

يكون هذا النوع قد جُرب فلم توجد فيه نجابة ؛ وقيل : إذا كان مع ذلك أغرَّ زالت الكراهة لزوال شبيهه الشكال . والرَّجُلُ : إذا كان البياض بإحدى رجليه فهو أرجل ، ويُكره إلا أن يكون به وضْعُ ضِرْه ؛ وقيل : لا يُكره إلا إذا كان البياض في رجله اليسرى خاصَّة ؛ وقيل : الأرجل ، هو الذي لا يكون فيه بياض سوى قطعة في رجله غير دائرية حوالى الإكليل ^(١) ؛ يقال : رَجَلَ الفرس ، إذا أبيضت إحدى رجليه ؛ وسيأتي بيان التحجيل والعصم وغيرهما عند ذكرنا للشَّيَات ؛ والله أعلم .

(٢) ذكر ما جاء في سباق الخيل وما يحل منه وما يحرم وكيفيته

التضمير عند السباق ، وأسماء السوابق في الحلبة

- ١٠ رُوِيَ عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ^(٣) "لا سبق إلا في خُفٍّ أو حافِرٍ أو نَصْلٍ" رواه أبو داود والترمذى والنسائى . وفى رواية أخرى للنسائى : ^(٣) "لا يحل سبق إلا على خُفٍّ أو حافِرٍ" ، وسئل ابن عمر - رضى الله عنهما - أكنتم تُراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لقد راهن رسول الله صلى الله عليه وسلم على قيسٍ له .

- ١٥ (١) الإكليل ، هو ما أحاط بالظفر من اللحم .
(٢) كان الأول فى هذه الترجمة تأخير كيفية التضمير عن أسماء السوابق ليوافق الترتيب الآتى عند الكلام عليها .
(٣) سبق بالتحريك : ما يجعل من المال رهنا على المسابقة ؛ والمعنى أنه لا يحصل أخذ المال بالمسابقة إلا فى هذه الثلاثة .
(٤) السائل ، هو موسى بن عبيدة انظر كتاب فضل الخيل ص ٧٠

وعنه — رضى الله عنه — أت رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل
التي قد صُحِّرت من (الحَفِيَاءِ)^(١)، وكان أَمَدُهَا (ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ)، وسابق بين الخليل التي
لم تُضمَرِ مِنَ (الثَّنِيَّةِ) إلى (مسجد بنى زريق)^(٢)، وأت ابن عمر كان ممن سابق بها. قال
سفيان الثوري: بين الحَفِيَاءِ إلى (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) خمسة أميال أو ستة، ومن (الثَّنِيَّةِ)
إلى (مسجد بنى زريق)^(٣) ميل. وقال موسى بن عُقبة: بين (الحَفِيَاءِ) (وَتَلِيَّةِ الْوَدَاعِ)^(٢)
ستة أميال أو سبعة، وبين (الثَّنِيَّةِ) (والمسجد) ميل أو نحوه؛ رواه البخاري وغيره.
وفي لفظ آخر، عن ابن عمر — رضى الله عنهما — أت رسول الله صلى الله عليه وسلم
سَبَقَ بين الخليل، فجعل غاية المضمرة من (الحَفِيَاءِ) إلى (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ)، ومالم يضمَرِ
من (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) إلى (مسجد بنى زريق)^(٣)؛ قال ابن عمر: جُفْتُ سابقا فطَفَّرَ
بني القُرُسِ المسجدَ.

١٠

وذكر ابن بَينَ في كتابه أت رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل على
حُلٍّ أُنْتَه من اليمن، فأعطى السابق ثلاث حُلٍّ، والمصلِّ حُلَّتين، والثالث حلة،
والرابع ديناراً، والخامس درهماً، والسادس قصبة، وقال: ”بارك الله فيك وفي كلِّكم
وفي السابق والفَسِيكِلَ“^(٤). وروى البلاذري عن ابن سعيد عن الواقدي، عن سليمان بن
الحارث، عن عبيد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جدِّه، قال:

١٥

(١) سيأتي بيان المراد بالتضمير في الكلام على كيفيته انظر ص ٣٧٥ من هذا السفر.

(٢) الحَفِيَاءُ بالمد: موضع بالمدينة، ورواه بعضهم بالقصر، وبعضهم بتقديم الياء على الفاء.

(٣) زريق، هو أخو بياضة، وكلاهما ابنا عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب
ابن جشم، انظر كتاب فضل الخليل ص ٧٣

(٤) الفسكل بكسر الفاء والكاف، وبضمهما: القرس الذي يسمى آخر الخليل في الحلبة.

٢٠

أَجْرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَيْلَ ، فَسَبَقَتْ عَلَى قَوْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الظَّرِيبُ) ^(١) ، فَكَسَانِي بُرْدًا يَمَانِيًا .

وعن الواقديّ ، عن سليمان بن الحارث ، عن الزبير بن المنذر بن أبي أسيد ، قال : سَبَقَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ عَلَى قَوْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لِزَازٍ) ، فَأَعْطَاهُ حُلَّةً يَمَانِيَةً . وعن مكحول — رضى الله عنه — قال : طلعت الخيل وقد تقدمها فرس للنبي صلى الله عليه وسلم ، فَبَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَأَطْلَعَ رَأْسَهُ مِنَ الصَّفِّ ، وَقَالَ : "كَأَنَّهُ يَجْرُ" . وَفِي لَفْظٍ عَنْ مَكْحُولٍ : بَجَاءِ فَرَسٍ لَهُ أَدْهُمٌ سَابِقًا ، وَأَشْرَفَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالُوا : الْأَدْهُمُ الْأَدْهُمُ ، وَجِئَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَمَرَّتْ بِهِ وَقَدْ آتَنَشَرَ ذَنْبُهُ وَكَانَ مَعْقُودًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "الْبَحْرُ" .

١٠

وَأَوَّلُ مَسَابَقَةٍ كَانَتْ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً سَبَقَتْ مِنَ الْهِجْرَةِ ، سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْخَيْلِ ، فَسَبَقَ قَوْسٌ لِأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ — رضى الله عنه — فَأَخَذَ السَّبْقَ . ^(٢) وَالْمَسَابَقَةُ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْوَمَهُ الْإِسْلَامُ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ

١٥

(١) فِي كَلَامِ الْأَصْلَيْنِ : «الطَّرِبُ» بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ ؛ وَالطَّرِبُ بَفَتْحٍ فَكْسَرٌ ، وَرَوَى بَفَتْحٍ فَكْسَوْنَ عَلَى الْقَتْلِ وَالتَّخْفِيفِ : اسْمُ فَرَسٍ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ مِنْ أَشْبَهِ خَيْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْرُهَا . سَمِيَ بِذَلِكَ لِقُوَّتِهِ وَصَلَابَتِهِ ، تَشْبِيهَا لَهُ بِالْجَبَلِ ، وَقَدْ قَالُوا : إِنَّ الَّذِي أَهْدَاهُ لَهُ فَرَسًا ابْنُ عَمْرٍو الْجَذَائِي .

(٢) لِزَازٍ بِكَسْرِ اللَّامِ : اسْمُ فَرَسٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سَمِيَ بِذَلِكَ لِشِدَّةِ تَلَزُّزِهِ وَاجْتِمَاعِ خَلْقِهِ ، وَهُوَ الَّذِي أَهْدَاهُ الْمُقَوِّسُ مَعَ مَارِيَةِ الْقِبْطِيَّةِ .

٢٠

(٣) السَّبْقُ بِالضَّرِكِ : مَا يَجْعَلُ مِنَ الْمَالِ رَهْنًا عَلَى الْمَسَابَقَةِ ؛ وَيَقْتُلُ الدِّمَاطِي فِي تَحَابٍ فَضْلَ الْخَيْلِ عَنِ بَهْمَةِ ابْنِ دَرِيدٍ أَنَّ فِي السَّبْقِ بَعْضَ الْجَمَلِ لَفَتَيْنِ : فَتَحَ الْبَاءِ وَإِسْكَانَهَا .

تعذيب البهائم، بل من تدريبها بالجري وإعدادها لحاجتها للطلب والركب، واختلف فيه، هل هو من باب المباح، أو من باب المرغى فيه والسُنن .

وعن سعيد بن المسيب أنه قال : ليس برهان الخيل بأس إذا أدخلوا فيها محلاً^(٢١) ليس دونها، إن سبق أخذ سبق^(٢٢)، وإن سبق لم يكن عليه شيء .

وعن أبي هريرة — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال :
”من أدخل فرساً بين فرسين — يعنى وهو لا يؤمن أن يسبق — فليس يقار،
ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قار“ ؛ رواه أبو داود
في الجهاد في باب المحلل، ورواه ابن ماجه .

قال الشيخ شرف الدين النسيب — رحمه الله تعالى — قوله : ”من أدخل فرساً“، هو فرس المحلل إذا كان كفواً يخافان أن يسبقهما فيحرز سبق^(٢٣)، فهو جائز؛
وان كان وليداً مأمونا أن يسبق فيحرز سبق^(٢٤) لم يحصل به معنى التحليل، وصار
إدخاله بينهما لغواً لا معنى له، وحصل الأمر على رهان من فرسين لا محلل بينهما،
وهو عين القمار . وقال القاضي أبو الفضل : لا خلاف في جواز المراهنة فيها
— يعنى المسابقة — وأنها خارجة من باب القمار، لكن لذلك صور : إحداها
متفق على جوازها، والثانية متفق على منعها، وفي الوجه الآخر خلاف؛ فأما
المتفق على جوازها فإن يخرج الزوالى سبقاً يجعله للسابق من المتسابقين ولا فرس له

(١) في (ب) : «الحيران» ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضاً .

(٢) سائق يمد في هذه الصفحة ما يستفاد منه معنى المحلل، كما سائق أيضاً وجه تسميته «ا مل»

في ص ٣٧٢ من ١٢ من هذا السفر، فلا ترى مقتضياً لبيان ذلك .

(٣) تقدم بيان معنى السبق بالتحريك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٧٠ من هذا السفر، فانظرها .

- في الحلبة، فمن سَبَقَ فهو له ؛ وكذلك لو أخرج أسبافاً أحدها للسابق ، والثاني للصبي ، والثالث للثالث ، وهكذا ، فهو جائز ، يأخذونه على شروطهم ؛ وكذلك لو قَعَلَ متطوعاً رجلٌ من الناس مِمَّنْ لا فرسَ له في الحلبة ، لأنَّ هذا قد نرج من معنى القهار الى باب المكارمة والتفضيل على السابق ، وقد أخرجه عن يده بكلِّ حال ؛ وأما المتفقُ على منعه فإن يُخرج كلَّ واحدٍ من المتسابقين سَبَقاً ، فمن سَبَقَ ٥ منهما أخذ سَبَقَ صاحبه وأمسك متاعه ، فهذا قمار عند مالك والشافعي وجميع العلماء ما لم يكن بينهما محللٌ [فإن كان بينهما محللٌ ^(١)] بفعل له السَّبَقُ إن سَبَقَ ولا شيءَ عليه إن سَبَقَ فاجازه أبْنُ المسيَّب ، وقاله مالكٌ مرّةً ، والمشهور عنه أنه لا يجوز ؛ وقال الشافعيُّ مثل قولِ أبْنِ المسيَّب ؛ فإن سَبَقَ أحدُ المتسابقين أحرزَ سَبَقَهُ وسَبَقَ صاحبه ، وإن تساوى كان لكلٍّ واحد منهما ما أخرج ، وإن ١٠ سَبَقَ المحللُ حاز السَّبَقَين ، وإن سَبَقَ أحدهما مع المحللِ أحرزاً سَبَقَ المتأخر ؛ ومثي المحللُ محلاً لتحليله السبق بدخوله ، لأنه عُلِمَ أنَّ المقصدَ بدخوله السَّبَقُ لا المال ، وإن لم يكن بينهما محللٌ فقصدُهما المالُ والمخاطرةُ فيه ؛ وقال محمد بن الحسن نحوه والأوزاعيُّ وأحمد وإسحاق ؛ ومن الوجوه المختلف فيها أن يكون الوالي أو غيره مِمَّنْ أخرج السَّبَقَ له فرسٌ في الحلبة ، فيُخرج سَبَقاً على أنه إن سَبَقَ هو ١٥ حبس سَبَقَهُ ، وإن سَبَقَ أخذَه السابق ، فأكثر العلماء يجيزون هذا الشرط ، وهو أحدُ أقوال مالك وبعض أصحابه ، وهو قولُ الشافعيِّ والليث والثوري وأبي حنيفة قالوا : «الأسباقُ على ملك أربابها ، وهم فيها على شروطهم» ؛ وأبى ذلك مالكٌ في الرواية الأخرى وبعض أصحابه وربيعة والأوزاعي ، وقالوا : «لا يرجع اليه سَبَقُهُ» ؛ قال

(١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن تاب فضل الخليل . ٢٠

مالك : وإنما يأكله من حضر إن سبق مُحْرِجُهُ إن لم يكن مع المتسابقين ثالث ، فإن كان معهما ثالثٌ فللَّذِي يُلِي مُحْرِجَهُ إن سبق ، فإن سبقَ غيره فهو له بغير خلاف ، فخرج هذا عندهم عن معنى القمار جملة ؛ ولحق بالأول ، لأن صاحبه قد أخرجه عن ملكه جملة ، وتفضل بدفعه ؛ وفي الوجوه الأخر معنى من القمار والخطر ، لأنها مرة تَرَجِعُ الأسباقُ لمُخرِجِ أحدها ، ومرة تخرج عنه إلى غيره .

وَمِنْ شرط وضع الرهان في المسابقة أن تكون الخيل متقاربة الحال في سبق بعضها بعضا ، فمَنْ تَحَقَّقَ حالُ أحدها في السبق كان الرهان في ذلك قمارا لا يجوز ، وإدخال الخيل لغوا لا معنى له ؛ وكذلك إن كانت متقاربة الحال مما يَقْطَعُ غالبا بِسَبْقِ جنبها ، كالمضمرة مع غير المضمرة ، والعراب مع غيرها ، فلا تجوز المراهنة في مثل هذا ؛ وقد ميز النبي صلى الله عليه وسلم ما صُمِّرَ في السباق ، وأفرده عن ما لم يضمَّر ، وتجوز فيها المسابقة بغير رهان ، ولأما يدخل التحليل والتحریم مع الرهان .

[وَمِنْ شرطها أيضا] ^(١) الأمد لسباقها ؛ وَحَكَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَفِيَّانٍ قَالَ : إِذَا سَبَقَ الْفَرَسُ بِأُذُنِهِ فَهُوَ سَابِقٌ ، هَذَا إِذَا تَسَاوَتْ أَعْنَاقُ الْخَيْلِ فِي الطُّوْلِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَعْنَاقُهَا بِالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ كَانَ السَّبْقُ بِالْكَاهِلِ .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ السَّوَابِقِ فِي الْحَلَبَةِ — فَالسَّوَابِقُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ عَشْرَةٌ : ١٥ أَوَّلُ السَّابِقِ ، ثُمَّ الْمَصْلِيُّ ، ثُمَّ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ كَذَلِكَ إِلَى التَّاسِعِ ، وَالْعَاشِرُ السُّكَيْتُ ، وَيُقَالُ بِالتَّشْدِيدِ . وَقَالَ أَبُو قَتِيْبَةَ : « فَمَا جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ » ، وَالْفِسْكِيلُ : الَّذِي يَجِيءُ فِي الْحَلَبَةِ آخِرَ الْخَيْلِ . وَأَمَّا الْأَصْمَعِيُّ فَإِنَّهُ يَقُولُ : أَوَّلُهَا الْمُحَلِّي ، وَهُوَ الْمُقَصَّبُ ، أَيْ مَحْرُزُ قَصَبِ السَّبْقِ ، ثُمَّ الْمَصْلِيُّ ، ثُمَّ الْمَسْلِيُّ ، ثُمَّ التَّالِي ، ثُمَّ الْمُؤَمَّلُ ،

(١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) .

ثم المرتاح ، ثم العاطف ، ثم الحَظِيّ ، ثم اللَّطِيم ، ثم السُّكَيْت . وقال ابنُ الأنباريّ
في (الزاهر) : الأوّلُ المجلّي ، الثاني المصلّي ، الثالثُ المسلّي ، الرابعُ التّالي ، الخامسُ
المرتاح ، السادسُ العاطف ، السابعُ الحَظِيّ ، الثامنُ المؤمّل ، التاسعُ اللَّطِيم ،
العاشرُ السُّكَيْت ، والكاف منه تخفّف وتشدّد ، قال الشاعر :

جاء المجلّي والمصلّي بعده * ثمّ المسلّي بعده والتّالي
نَسَقًا وقادَ حَظِيّها مرّاحُها * من قبل عاطفها بلا إشكال

وقال أبو الغوث : أوّلُ المجلّي ، وهو السابق ، ثم المصلّي ، ثم المسلّي ،
ثم التّالي ، ثم العاطف ، ثم المرتاح ، ثم المؤمّل ، ثم الحَظِيّ ، ثم اللَّطِيم ، ثم السُّكَيْت ؛
وأنشد بعضهم في العشرة :

أنا المجلّي والمصلّي بعده * مُسلّ وتالٍ بعده عاطفٌ يجرى
ومرّاحُها ثم الحَظِيّ ومؤمّل * وجاء اللَّطِيمُ والسُّكَيْتُ له يبرى^(١)

وقال الجاحظ : كانت العربُ تُعدّ السوابقَ ثمانية ، ولا تجعل لما جاوزها
حفظًا ، فأوّلُ السابق ، ثم المصلّي ، ثم المقتضى ، ثم التّالي ، ثم العاطف ، ثم المذمّر ،
ثم البارِع ، ثم اللَّطِيم ؛ وكانت العربُ تَلطِّم وجهَ الآخرِ وإن كان له حظ . وقال^(٢)
ابنُ الأجدابي : المحفوظُ عربُ العرب السابق والمصلّي والسُّكَيْت الذي هو
العاشر ، وأما باقي الأسماء فأراها محدّثة ، والفِئْكِيل : الذي يأتي آخرَ الخليل

(١) يرى ، أى يبرى له ويعرض .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وكتاب فضل الخليل ص ٨٣ وريجات المداد ص ٧٧
وعقد الأبيّاد ص ٢٨٥ ولم نجد في لدينا من كتب اللغة مادة « برع » بمعنى السابغ من خيل السباق ،
كما هنا ، والذي وجدناه إن البارِع بمعنى الفائق وهو ينافي معناه هنا ؛ فلمنله سمي البارِع تهاكاً ، كما قال
صاحب ريجات المداد ص ٧٦ طبع حلب في وجه تسمية المؤمل والمرتاح أنها تسمية نهكية أو صندية ،
كتسمية الأشقر زنجياً .

في الحَلْبَةِ . وقال غيره : وما يميء بعد هذه - يعني العشرة - فهو المقَرْدَحُ ،
وأُتشد على ذلك :

قد سبق الخليل الهجان الأفرح * وأقبلت من بعده تُقَرْدَحُ^(١)

والفَسِكِل : الذي يميء في أخريات الخيل ، والذي يميء بعده القاشور ،
وما جاء بعد ذلك لاحظ له ولا أعتداده ؛ وقيل : السُكَيْتُ والفَسِكِلُ والقاشورُ
بمعنى واحد .

ومما يتصل بهذا الفصل ترتب عدو الفرس - وأوله الخبب ،
ثم التقريب ، ثم الإجماع ، ثم الإحضار ، ثم الإرخاء ، ثم الإهذاب ، ثم الإهماج .

كيفية تضمير الخيل

قد حكى ابن بَينَ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بإصغار خيله
بالحشيش اليابس شيئاً بعد شيء ، وطياً بعد طي ، ويقول : " أرووها من الماء ،
وأسقوها غُدوةً وعشيّاً ، وأزموها الجلال ... فتصفو ألوانها ، وتوسع جلودها " . وأمر
صلى الله عليه وسلم أن يقودوها في كل يوم مرتين ، ويؤخذ منها من الجري
الشوْطُ والشوْطان ، ولا تُركض حتى تتطوى . قال الشيخ - رحمه الله - :
والتضمير : تقليل طرفها مدة ، وادخالها بيتا كُنينا ، وتجليلها فيه لتعرق ويخف
عرْقُها ، فيصلب لحمها ويخف ، وتقوى على الجري ؛ يقال : « ضمرتُ الفرسَ
وأضمرتهُ » .

- (١) الأفرح من الخيل ، هو ما كان في جبهته قرحة بضم القاف ، وهي بياض قليل في وجهه
دون الفرة : وقيل : الأفرح ، هو الذي غرته مثل الدرهم أو أقل بين عينيه أو فوقهما من الهامة .
(٢) الجلال : جمع جل بضم الجيم وفتحها ، وهو ما يلبسه الفرس وغيره من الدواب ليصان به .
(٣) زاد في كتاب فضل الخيل ص ٧٦ موضع هذه النقط قوله : « فانها تلقى الماء عرقاً تحت الجلال » .

ذكر ما يُقسم لصاحب الفرس من سهام الغنيمة والفرق في ذلك بين العراب والهجن والبراذين

عن عبد الله بن عمر — رضى الله عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهما . وفي لفظ : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللرجل سهما ؛ رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وفي لفظ أبي داود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم : سهما له ، وسهمين لفرسه ؛ ولفظ ابن ماجه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : للفرس سهمان ، وللتزجل سهم .

وعن مكحول — رضى الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هجن الهجين يوم خيبر، وعرب العرب، للعربي سهمان، وللهجين سهم . وعن خالد ابن معدان — رضى الله عنه — قال : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للعربي سهمين، وللهجين سهما .

وعن أبي موسى أنه كتب الى عمر بن الخطاب — رضى الله عنهما — «إنا وجدنا بالعراق خلا عراضا دكا^(١)، فإرى أمير المؤمنين في سهامها؟ فكتب : «تلك البراذين، فما قارب العتاق فأجعل له سهما واحدا، وألغ ما سوى ذلك» .

وعن أبي الأقرع قال : أغارت الخيل على الشام، فأدركت العراب من يومها، وأدركت الكواذن ضحى الغد ، وعلى الخيل رجل من همدان يقال له المنذر بن

(١) ذلك : جمع أدك، وهو المريض القهقر الصغير .

أبي حمزة^(١)، فقال : « لا أجعل التي أدركت من يومها مثل التي لم تدرك »، ففضل الخليل، فكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقال : « هبنا^(٢) الوادعي أمه ، لقد أذكرني أمرا كنت أنسيتُه ، أمضوها على ما قال » . والكواذن : جمع كودن ، وهو البرذون ؛ ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة التسوية بين العربي وغيره ، إلا أنهم جعلوا لكل واحد منهما سهما واحدا ؛ قال مالك : ولا أرى البراذين والمُهجن إلا من الخليل لأن الله تعالى قال في كتابه : (وَآخِلٍ وَالْيَغَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَرْكَبُوها) ، وقال : (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ آخِلٍ) قال : « فانا أرى البراذين والمُهجن من الخليل اذا أجازها الوالي » . قال ابن حبيب : البراذين هي العظام ، يريد الجافية الحقة ، العظيمة الأعضاء ، وليست العراب كذلك ، فإنها أضمر وأرق أعضاء وأعلى خلفة ؛ وأما المُهجن فهي التي أبوها عربي وأتمها من البراذين . قال الشيخ - رحمه الله تعالى - : ومذهب جمهور العلماء أنه يُقسم للفرس سهمان ، ولصاحبه سهم على ما فرضه النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن

(١) المنذر بن أبي حمزة هو الذي يقول فيه الشاعر مشرا الى هذه القصة :

ومنا الذي قد سن في الخليل ستة * وكانت سواء قبل ذلك مهامها

انظر ربحات المداص ٦٧ طبع حلب .

(٢) الوادعي : نسبة الى وادة ، وهو بطن من همدان ، وهو وادة بن عمرو بن عامر بن ناسج بن رافع ابن مالك بن ذى بارق بن مالك بن جشم الى آخر النسب انظر انساب السمعاني .

(٣) كذا وردت هذه العبارة في كلا الأصلين ، وهي تفيد أن مالك والشافعي وأبا حنيفة متفقون على أن لكل واحد من الخيل والمُهجن سهما واحدا في الغنمة ؛ وليس كذلك ، فان عبارة الالمياطي في كتاب فضل الخيل الذي نقل عنه المؤلف هذا الكلام ، تفيد خلاف ما ذكر ، وهو أن مالك والشافعي يميلان لكل واحد من الخيل والمُهجن سهمين ، وأن أبا حنيفة وحده يحصل لكل واحد منهما سهما واحدا ، وأن الاتفاق بينهم إنما هو في التسوية بين العربي وغيره لا في المقدار ؛ وعبارة بعد أن ذكر مذهب الامام أحمد في إحدى الروايات عنه أن للهمجين سهمين مطلقا كالعربي قال : « وهو مذهب مالك والشافعي ومذهب أبي حنيفة في التسوية بين العربي وغيره كذلك ، إلا أنه جعل لكل واحد منهما سهما واحدا » .

- مؤونة الفرس أكثر من مؤونة فارسه، وغنائه أكثر من غناء الفارس، فاستحق الزيادة في القسَم من أجل ذلك؛ قال: وذهب أبو حنيفة إلى أنه يُقسَم للفرس كما يُقسَم للرجل؛ وقال: «لا يكون أعظم منه حرمة»؛ ولم يتابعه أحدٌ على ذلك إلا شيءٌ يروى عن عليٍّ وأبي موسى؛ وذهب مالكٌ وأبو حنيفة ومحمد بن الحسين والشافعي إلى أنه لا يُقسَم إلا للفرس واحد، ودليلهم ما رواه ابنُ سعيد في طبقاته:
- أكَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَوْمَ حُنَيْنٍ بِإِحْصَاءِ النَّاسِ وَالْغَنَائِمِ فَكَانَ السَّبْيُ سِتَّةَ آلَافٍ رَأْسَ، وَالْإِبِلُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ أَلْفَ بَعِيرٍ، وَالْغَنَمُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ أَلْفَ شَاةٍ، وَأَرْبَعَةَ آلَافٍ أَوْقِيَّةً فَضَّةً، فَأَخَذَ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ، ثُمَّ فَضَّ الْبَاقِيَ عَلَى النَّاسِ، فَكَانَتْ سَهْمُهُمْ لِكُلِّ رَجُلٍ أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ وَأَرْبَعُونَ شَاةً، وَإِنْ كَانَ فَارِسًا أَخَذَ اثْنَيْ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ وَعِشْرِينَ وَمِائَةَ شَاةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَسٍ لَمْ يُسَمَّ لَهُ. • وذهب الأوزاعي والثوري والليث بن سعيد وأبو يوسف وأحمد بن حنبل — رحمهم الله — إلى أنه يُسَمُّ لفرسين، وروى مثله عن مكحول ويحيى ابن سعيد وابن وهب ومحمد بن الجهم^(١) من المسالك، وحكاها محمد بن جرير الطبري في تاريخه، فقال: «ولم يكن يُسَمُّ للخيال إذا كانت مع الرجل إلا لفرسين»
- ودليلهم ما ذكره ابنُ مندَّة في ترجمة البراء بن أُويس بن خالد أنه قاد مع النبي - صلى الله عليه وسلم فرسين، فضرب له النبي - صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم؛ ولم يقل أحدٌ إنه يُسَمُّ لأكثر من فرسين إلا شيئا يروى عن سليمان بن موسى أنه يُسَمُّ لمن غزا بأفراسٍ لِكُلِّ فَرَسٍ سَهْمَانٍ؛ واختلفوا في الإسهام للفرس المريض الذي يربى برؤيه على قولين، أحدهما: يُسَمُّ له نظرا إلى الجنس؛ والثاني: لا يُسَمُّ له، لأنه لا غنائه فيه كالغنل والجمار؛ والله الموفق للصواب.
- ٢٠

(١) في كلا الأصلين: «ابن الحسن»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا نقلا عن كتاب فضل الخيل ص ٩٩

ذكر سقوط الزكاة في الخليل

رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : "لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ صَدَقَةٌ" مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ : "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ" . وَفِي لَفْظٍ : "لَيْسَ فِي الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ" . وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الصَّدَقَاتِ فَلَيْسَ عَلَى الْخَلِيلِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُخْرَجِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْبَغَالِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْإِبِلِ الَّتِي يُسْقَى عَلَيْهَا الْمَاءُ لِلنَّوَاضِحِ صَدَقَةٌ" .

وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو عِدَّ اللَّهُ بِنِ زَيْدِ الْحَرَّانِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَلْيَانُ بْنُ أَرْقَمَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عِدِّ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا صَدَقَةٌ فِي الْكُسْعَةِ وَالْجَبْهَةِ وَالنَّخَةِ " ؛ فَسَرَهُ أَبُو عَمْرٍو ، الْكُسْعَةُ : الْحَمِيرُ . وَالْجَبْهَةُ : الْخَلِيلُ . وَالنَّخَةُ : الْعَبِيدُ . وَيُقَالُ : النَّخَةُ ، الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ ؛ قَالَ ثَعْلَبٌ : هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ مِنَ النَّخِ ، وَهُوَ السَّوْقُ الشَّدِيدُ ؛ وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : إِنَّمَا هُوَ النَّخَةُ بِالضَّمِّ ، قَالَ : وَهُوَ الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ ؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ : النَّخَةُ بِالْفَتْحِ ، أَنْ يَأْخُذَ الْمُصَدِّقُ دِينَارًا لِنَفْسِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ أَخْذِ الصَّدَقَةِ ، وَأَنْشُدَ :

عَمِيَ الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ صَاحِبَهُ * دِينَارَ نَخَةٍ كَلْبٍ وَهُوَ مَشْهُودٌ

وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ" . وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَقِيهَا خَمْسَةً

دراهم". وفي لفظ آخر عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فلذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء — يعني في الذهب — حتى يكون لك عشرون دينارا وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار، فل زاد فبحساب ذلك". قال الجوهري: الورق، الدراهم المضروبة، وكذلك الرقعة، والماء عوض من الواو؛ وفي الورق ثلاث لغات حكاهن الفراء: ورق، وورق، وورق.

وعن جابر بن عبد الله — رضى الله عنه — قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله عز وجل تجوز لكم عن صدقة الخليل والرفيق".

وعن عبد الله بن دينار قال: سألت سعيد بن المسيب، فقلت: أفي البراذين صدقة؟ فقال: أفي الخليل صدقة؟ وعن حارثة بن مضرب قال: جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا: إنا قد أصبنا أموالا خيلا ورقيقا نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور؛ فقال: ما فعله صاحبائ فأفعله، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وفيهم علي — رضى الله عنه — فقال علي: «هو حسن إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك».

وعن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة: خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى؛ ثم كتب إلى عمر بن الخطاب، فأبى، فكتبوا إليه، فكتب إلى عمر، فكتب إليه أيضا عمر: إن أحبوا فخذها منهم وأرددها، يعني في فقرائهم.

(١) زاد في كتابه فضل الخليل ص ١٠٨ بعد هذه الكلمة قوله: «رأيت».

فدلت هذه الأحاديث والأخبار على أن لاصدقة في الخليل السائمة ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة ، إلا أن يكونوا للتجارة ، فان كانوا للتجارة ففي أثمانهم أوقيعهم الزكاة إذا حال عليها الحول ، وعلى هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو حنيفة — رحمه الله — دون صاحبيه إلى وجوب الزكاة في الخليل السائمة إذا كانت إناثا ، أو إناثا وذكورا ، وقال : هو مخير بين أن تقوم وتؤخذ الزكاة من القيمة ، وبين أن يخرج عن كل فرس ديناراً ، واحتجوا له بقوله عليه السلام : « ثم لم ينس حق الله في رقاها وظهورها » ، قال المخالف لهم : وليس فيه دليل من وجهين : أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم لما ذكر الإبل السائمة وقال : « فيها حق » سئل عن ذلك الحق ما هو ؟ فقال : « إطراق فحلها ، وإعارة دلوها ، ومنحة لبنها أو سمنها ، وحلبها على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله » ، فلبس كانت الإبل فيها حق سوى الزكاة ١٠ أحتمل أن يكون في الخليل أيضا حق سوى الزكاة ، وقد روى الترمذي وأبو ماجة حديث فاطمة بنت قيس ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن في المال حقاً سوى الزكاة » وتلا هذه الآية ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ انخ الآية ، فيجوز أن يحمل الحق في رقاها وظهورها على هذا الوجه . الثاني أن يحمل الحق فيها على التأكيد لا على الوجوب ، كقوله صلى الله عليه ١٥ وسلم في حديث معاذ : « وحق العباد على الله عز وجل أن لا يعذبهم إذا فعلوا

(١) في كلا الأصلين : « الزبيدي » ؛ وهو تحريف صواب ما أثبتنا نقلنا عن كتاب فضل الخليل ص ١٠٩

(٢) في كلا الأصلين : « لقوله » باللام مكان الكاف ؛ وهو تحريف صواب ما أثبتنا إذ المراد التثنية لا التعليل ، كما هو ظاهر . ٢٠

(٣) في كلا الأصلين : « وحق الله عز وجل على العباد » ، وفي هذه العبارة تقديم وتأخير يفيران المعنى المقصود من الحديث ، وما أثبتناه عن كتاب فضل الخليل ص ١٠٩ كما أن سياق الحديث يقتضيه .

- ذلك“، فهذا مجمل قوله عليه السلام : ”ثم لم ينس حق الله في رقابها“ وتأويله . قال شيخنا شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدماطي — رحمه الله — : ولنا أن نقول فيه أيضا : هو مجمل ، والأحاديث المتقدمة مفسرة تقضى عليه ، وظواهرها جميع متضافرة على ترك الزكاة في الخيل ، قال : فهذا وجهه من طريق السنة والأثر ، وأما وجهه من طريق النظر فن وجهين : أحدهما أن السوم في الخيل نادر عند العرب ، فلا زكاة فيها كالبغال والحمير ، الثاني أن الزكاة لو وجبت في الخيل لتعدى ذلك إلى ذكرورها قياسا على المواشي من الإبل والبقر والغنم . وقال الطبري والطحاوي : والنظر أن الخيل في معنى البغال والحمير التي قد أجمع الجميع على أن لا صدقة فيها ، ورد المختلف [فيه] إلى المتفق عليه إذا اتفقا في المعنى أولى . وقال أبو عبيد : وكان بعض الكوفيين يرى في الخيل صدقة إذا كانت سائمة يتبني منها النسل ، فقال : إن شاء أدى عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قومها ثم زكاه ، قال : وإن كانت للتجارة كانت كسائر أموال التجارة يزكها ، قال أبو عبيد : أما قوله في التجارة فعلى ما قال ؛ وأما إيجابه الصدقة في السائمة فليس هذا على اتباع السنة ، ولا على طريق النظر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفا عن صدقتها ، ولم يستثن سائمة ولا غيرها ؛ وأما في النظر ، فكان يلزمه إذا رأى فيها صدقة أن يجعلها كالماشية تشبهاً بها ، لأنها سائمة مثلها ، فلم يصّر إلى واحد من الأمرين ؛ وقد جاء عن غير واحد من التابعين إسقاط الزكاة من سائماتها ، فروى عن الحسن

(١) « تقضى عليه » ، أي أن الأحاديث الواردة بإسقاط الزكاة من الخيل تحكم على هذا المجمل وتخصص الحق الوارد في الحديث السابق ببعض ما يشمله من المعاني ، وهو ماعدا الزكاة فيها .

(٢) في كلا الأصلين : « إلى أن المتفق » وقوله : « أن » زيادة من الناصح يجب حذفها ، كما هو ظاهر .

أنه قال : « ليس في الخليل السائمة صدقة » ؛ وعن عمر بن عبد العزيز قال : « ليس في الخليل السائمة زكاة » ؛ وقال أبو عبيد : وقد قال مع هذا بعض من يقول بالحديث ويذهب إليه : إنه لا صدقة في سائمها ولا فيما كان منها للتجارة أيضا ؛ يذهب الى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قد عفونا لكم عن صدقة الخليل والرقيق » ؛ فجعله عاتما ، فلا زكاة في شيء منها ؛ قال أبو عبيد : فأوجب ذلك الأول الصدقة عليها في الحالين جميعا ، وأسقطها هذا منهما كليهما ؛ وأحد القولين عندى غلو ، والآخر تقصير ، والقصد^(١) فيا بينهما هو أن تجب الصدقة فيا كان منها للتجارة ، وتسقط من السائمة ؛ على هذا وجدنا مذهب العلماء ، وهم أعلم بتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قول سفيان بن سعيد ومالك وأهل العراق وأهل الحجاز والشام ، لا أعلم بينهم في هذا اختلاف ؛ والله أعلم بالصواب .

ككل الجزء التاسع من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري^(٢)

— رحمه الله تعالى — ويليهِ الجزء العاشر ، وأوله :

ذكر ما وصفت به العرب الخليل من ترتيبها في السن وتسمية أعضائها

وأبعضها وألوانها وشيائها الخ والحمد لله رب العالمين

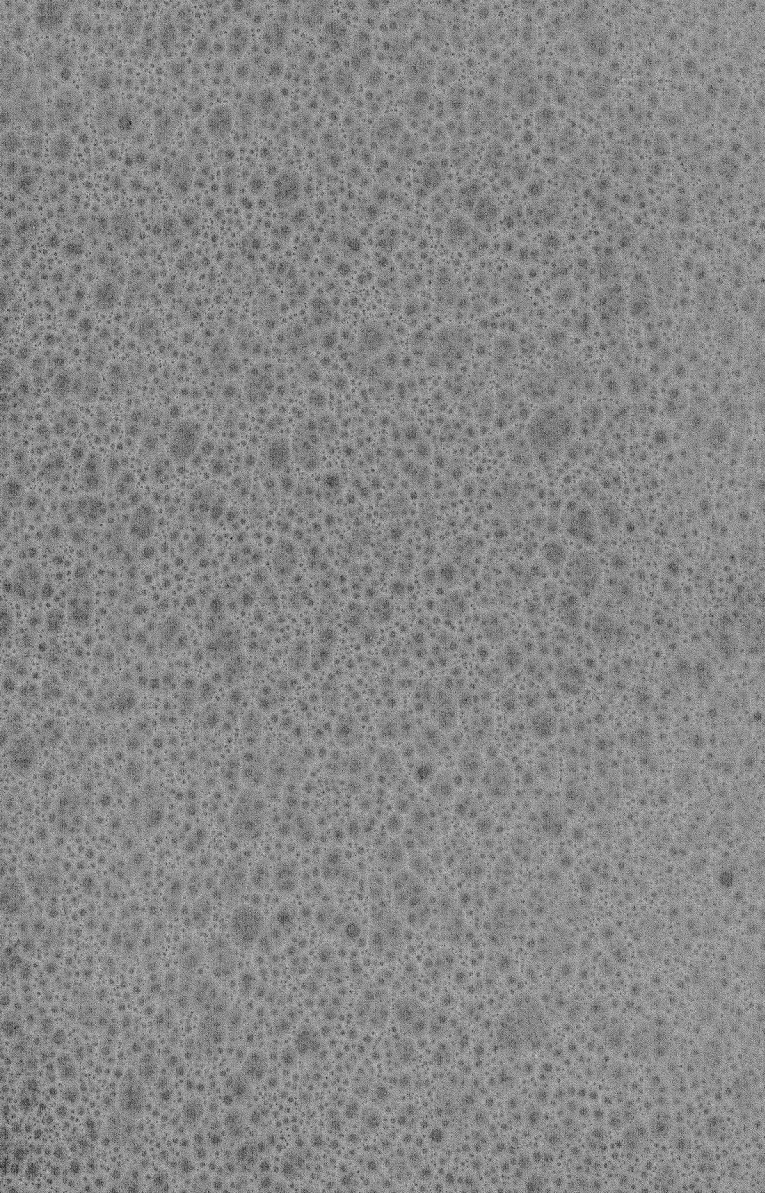
(١) في رواية : « والفصل » انظر كتاب الأموال لأبي عبيدة المنقول عنه هذا الكلام .

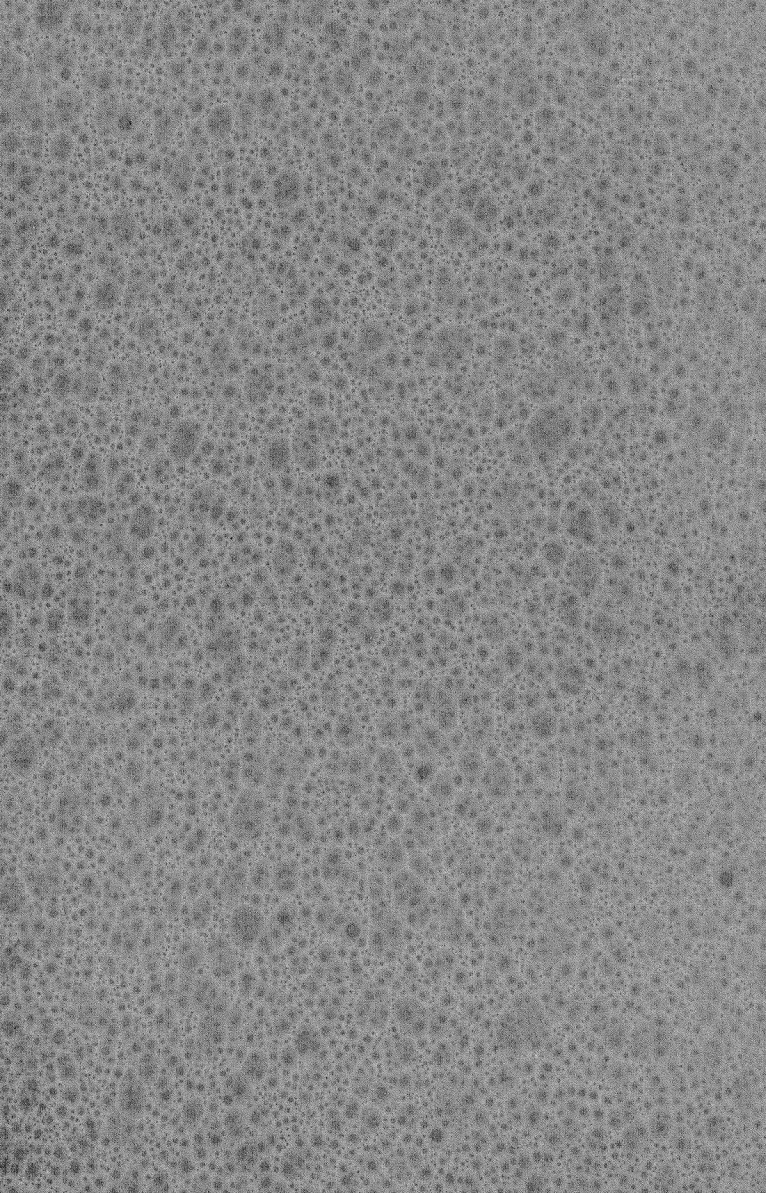
(٢) هذه التجزئة مخالفة في ابتدئات الأجزاء وانتهائها لتجزئة النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية ، وهذا الاختلاف من نهاية آخر الجزء السابع ، وذلك مراعاة لتناسب الأجزاء وتقاربا في عدد الصفحات ؛ ولم ننبه على هذا الاختلاف في الجزأين السابقين اكتفاء بإثبات أعداد الصفحات الفوتوغرافية بحاملة بدوائر على الهوامش .

الخطأ والصواب

وقعت في هذا الجزء أغلاط مطبعية قليلة رأينا أن ننبه على أهم ما عثرنا عليه منها .

صفحة	خطأ	صواب
١٨٤ ح ١	أربع	أربعة
٢٥٩ سطر ٣	تَقْدُر	تَقْدُرُ
٢٧٨ سطر ٢	مما	فيما
٣٢٧ سطر ١١	(بُخْتِيَار)	(بُخْتِيَار)





Bibliotheca Alexandrina



0415182